الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلميّ
جامعة عبد الحميد بن باديس (مستغانم)
كلّية الآداب والفنون
قسم اللغة العربية وآدابها

أحكام التصريف بين الاطّراد والشذوذ

دراسة وصفيّة تحليليّة

(أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في اللّغة العربيّة)

إعداد :
لخضر لعسال

إشراف الأستاذ :
الدكتور محمد عبّاسة

السنة الجامعيّة : 1427- 1428 هـ/2006-2007 م

بسم الله الرحمن الرحيم

« سُبْحانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إلاّ مَا عَلَّمْتَنَا إنَّكَ أنْتَ العَلِيمُ الحَكِيم».

سورة البقرة :32 .

المقدّمة

لقد رسخ في أذهان كثير من دارسيّ اللّغة العربيّة نحوها وصرفها أنّ أبواب الاجتهاد والتفكير في قضاياها قد سدّت مع ميلاد قواعدها بكتاب سيبويه الذي يرونه جامعا مانعا . ومنهم من يضيف إلى تلك المزاعم أنّ ولوج مداخلها صعب ، بل يذهب بعضهم إلى أنّ الخوض في علم النحو العربيّ أضحى غير مفيد بعد أن أبرزت أصوله وحدّدت ضوابطه واتّضحت مناهجه ، ولكنّ المنهج العلميّ لا يقبل تلك الدعاوى ، لأنّ العقل البشريّ لا يتوقف عند حدّ بذاته ، وإنّما يسعى دوما إلى الابتكار والاستزادة والتجديد من أجل الحصول على ما يحقّق له سبل مواصلة الحياة مسايرة مع العصر.

وممّا يدّعيه بعضهم الآخر أنّه إذا كانت دراسة العربيّة معقّدة فعلم الصرف منها أعقد وأجفى. غير أنّ الحقيقة تجافى ذلك ، لأنّا نرى من أهمّ عوامل الابتعاد عنه ليس في صعوبته ولا في جفائه ، بل إنّ الدرس اللّغوي عامّة لم يركّز جهوده عليه مثلما كانت في النحو. ومن ذلك أنّنا نجد أحكام النحو قد نالت نصيبها من الدرس والبحث حتّى بدا صنوه علم الصرف بعيدا عن الميدان فزاده ذلك نفورا وتنائيا. ومن هنا جاءت رغبتنا في التقرّب منه بهدف إيجاد بعض الحلول خلال متابعة علل أحكام التصريف التي قد تقرّبه إلى الأذهان وتسهّلها للأفهام. ويمكننا أن نضيف إلى ذلك أنّ علم التصريف منذ وجوده رُكّز فيه على الكيفيّة أكثر من جانب التعليل المنطقيّ المقنع ، بحيث كان السؤال فيه : كيف يتمّ التصريف ؟ ولم يكن : لماذا يتمّ التصريف على تلك الكيفيّة ؟

والقصد من ذلك أنّنا لا نجد كتبا خاصّة بهذه القضية ، وإن وجدناها فهي مبثوثة عَرَضا ضمن قضايا النحو من غير قصد مباشر لدراستها ، حتّى ثبت ترتيب موضوعاته بعد موضوعات علم النحو ، ثمّ جنح تدريسه إلى نوع من الإهمال. فوقفنا عند موضوع ارتأيْنا وسْمه بأحكام التصريف بين الاطّراد والشذوذ في دراسة وصفيّة تعليليّة.

وكان هدفنا الأوّل من وراء ذلك أن نحاول إعادة النظر في قضية الاطّراد والشذوذ بربطها بعلل تحتاج إلى رصد وبعث من ركام الكتب التراثيّة الضخمة ، لعلّها تَلفت الانتباه إلى عنصر الشذوذ الصرفيّ الذي هو في حاجة إلى عناية علميّة خاصّة محدّدة بالنظر في المقاييس والحدود والضوابط ، والشواهد لضرورة الاستعمال اللّغويّ عند القياس والاشتقاق الجديد لما يناسب العصر ، وإعادة النظر في المنهج القديم لجمع اللّغة العربيّة القائم على الاستقراء الناقص وإقصاء اللّهجات العربيّة

الأخرى بأي حجّة ، والتركيز على قبائل معيّنة ، مع أنّهم يعترفون بوجودها وأصالتها. ونحن اليوم لا نرى مبرّرا للتخلّي عمّا يمكن استعماله وتداوله إن كان يخلّصنا من المتاهات والاختلاف غير المفيد ، ويجنّبنا من التبعيّة الاصطلاحيّة الزاحفة ، وتزداد الأهمّيّة أكثر فأكثر حينما نشاهد استمرار انحراف الألسن نحو الفساد اللّغويّ واللّحن الفاضح ، وأخطرها أن يُعتَقَد الخطأ المستعمل صوابا ، لأنّه أصبح معهودا ، وغالبا ما تتعوّد الآذان على ما يأتيها سمعا مستمرّا فتظهرها الألسن عادة ، ومنه يسهل الابتعاد عن أصول اللّغة العربيّة الصحيحة لتحلّ محلّها لغة أخرى ما هي بعربيّة ولا هي غيرها ، أو نلوذ بلغة أجنبيّة قد تبعدنا عنها ، فيتمّ التخلّص منها وتباد كما أبيدت لغات عديدة في العالم وتضيع هُويّتنا فنضيع.

فالرجوع إلى قراءة التراث العربيّ يُعيد كلامنا إلى طريقه السليمة بالبحث العلميّ اعتمادا على المناهج الحديثة وتبسيط لغة الخطاب القديم بما نقدر على استنباطه وتوظيفه من أسهل وسيلة ، إذ إنّ أسلوب القدامى من علماء العربيّة يدخل ضمن عوامل البعد عن اللّغة العربيّة صرفها ونحوها ، لأنّه أسلوب يتطلّب جهدا فكريّا مضنيّا لمعرفة المقاصد ، فهو ليس في إمكان كلّ قارئ إلاّ من تعمّق في الاختصاص بدءا بكتاب سيبويه ، لأنّه أُعدّ وفق مستوى أهل عصره ، أمّا عصرنا فهو عصر السرعة والبساطة في التفكير والتعبير والتحليل والاستنتاج ، وسرعة تلقّي المعلومات بأبسط ما يمكن من الوسائل ، وهي سرعة في تزايد متواصل لا يقف عند محطّة ، ومن لا يسايرها فإنّ القطار لا ينتظر.

فعلينا إذن استغلال جهود القدامى ممّا توصّلوا إليه ، ودراسة نتائجهم بأسلوب جديد من أجل إضافة ما هو ضروريّ في عالم الألفاظ التي هي أولى احتياجات اللسان ومطالب الاختراع العلميّ من اصطلاحات مناسبة ، وفي الوقت نفسه نسعى إلى تأكيد مكانة علم الصرف الذي يشكّل قطب رحى العلوم العربيّة بل إنّه أسّ العلوم الأخرى لعلاقته بها.

وبهذه المناسبة نودّ أن نسجّل ههنا بعض الملاحظات التي استنتجت من خلال البحث اللغوي العربيّ ، وهي ممّا تضاف إلى دوافع اختيار هذا الموضوع . ومنها :

- الابتعاد عن التوظيف اللّغويّ الصحيح من مفردات العربيّة الفصيحة .
- الترجمة الحرفيّة من اللّغات الأجنبيّة غالبا ابتعادا عن علم التصريف.
- الخلط بين الألفاظ ذات الصيغ المتقاربة وهي في أصلها مختلفة الدلالة.
- وفي مجال الاصطلاح العلميّ تشهد الساحة اختلافا كبيرا بين الباحثين بالعربيّة ،

وجميع من يبحث في هذا المجال يعلم أنّ العرب لم تضع المصطلحات اللغويّة التي عرفتها الحياة العلميّة الناشئة ، وذلك لكونها كانت توظّف لغاتها في حياتها العمليّة غالبا ، وقد يكون من المرجّح أن وجدت لغة أدبيّة خاصّة تعارف عليها الأدباء والشعراء ، إلى جانب لغات أخرى عادية تتحدّث بها الجماعة الواحدة والأسر المتلازمة ، إلى أن حان وقت تطلّب اندماجهم في غيرهم المحافظة عليها وإيجاد الحلول المناسبة لتعليمها وإبقائها حيّة . والملاحظ في زمن الناس هذا أنّ من أراد إزاحة هذه اللغة عن ميدان الاستعمال اليوميّ يتحجّج بصعوبتها أو بفوات دورها أو جمودها أو كثرة اصطلاحاتها أو تعليلاتها أو مدارسها أو مذاهبها أو آراء أصحابها أو تشعّب قواعدها أو خشونة ألفاظها أو غرابتها وغربتها بين أبناء جلدتها الآنيّين أو فشلها في مواكبة العصر أو تقوقعها أو تهلهلها وغيرها. وكلّ ذلك باطل لا يستدعي الغرابة لسهولة معرفة السبب ، ولا يُردّ عليه إلاّ بالتنبيه إلى مدّة عيشها ومقارنتها بلغات العالم من جميع النواحي، والدعوة إلى التحلّي بالموضوعيّة بدل التنطّع والتصلّب والتعنّت والتعالي والاحتقار والإذلال والإحلال وخلق الإشكال.

ولذلك نرى بإلحاح ضرورة العودة إلى هذا العلم بإيلاء كلّ العناية لموضوعاته بحثا وتدريسا.

ومنهجنا يقوم على جمع الآراء اللّغوية بغضّ النظر عن أيّ جهة مذهبيّة أو مدرسيّة لكوننا رأينا أنّ علم العربيّة واحد في أصله لا يختلف إلاّ فيما وجدنا من باب الاجتهاد الشخصيّ الذي تبيحه المناهج العلميّة القائمة على الحجج والبراهين المقنعة انطلاقا من أصول واضحة وشواهد ثابتة ، فهو المنهج الوصفيّ الذي يوجب على متّبعه رصد الظواهر اللّغويّة كما أوردها أصحابها الأوائل ، مع الاحتفاظ بآراء العلماء وتعليلاتهم دون قصد الحصر ، وقد وضعنا أمامنا كلّ ما صادفناه من بقايا التراث العربيّ اللّغويّ من دون تمييز أو موقف مسبق رغبة في تحقيق نوع من الموازنة التي قد تفيدنا في إيصال خيط الاستمراريّة العلميّة في حقل هذه اللّغة التي صمدت دهورا وعصورا طوالا أمام المضايقات والمشاحنات الداخليّة والخارجيّة ، وعلى ذلك لم نجعل أيّ حاجز قدّام نظرتنا في اتّجاه البحث عن إطار يشمل آراء السابقين ويجمع لغات العرب جميعا بحسب القدرة الممكنة انطلاقا من أحد أصول اللّغة العربيّة الذي رأينا أنّ تعليل أحكامه صارت واجبة في البرامج المدرسيّة على اختلاف مراحلها ، وعلى المعنيّين التفطّن لخطورتها في إثبات دعائم هذه اللّغة وإثبات قدرتها في الأسلوب والتعبير عن كلّ فكر بسهولة وسلاسة.ولذلك يصحّ لنا اعتماد المنهج الوصفيّ التعليليّ ، حيث كان وصفيّا من جهة أنّه يعرض الكثير من

قضايا علم التصريف ، ومن جهة الآراء كما وردت في مظانّها ، وأرفقت بعلل أحكامها بحسب ما رآه علماء اللّغة العربيّة اتّفاقا أو اختلافا.

وينبغي أن نشير إلى أنّ نظرتنا كانت جليّة عند بداية البحث والوقوف عند اختيار الموضوع ، وإذا بنا نجد أنفسنا أمام آراء علماء معاصرين سبقونا في ذلك ممّا جعلنا نصرّ على دعوانا ، وقد شجّعنا ما عثرنا عليه عندهم ممّا عولج في هذا البحث ، على المضيّ قدما في الوقت الذي كان التردّد يداهمنا من لحظة إلى أخرى ، ومن كتبهم مثلا : المباحث اللغوية في العراق لمصطفى جواد ، وكتابه : مشكلة العربية المعاصرة ، وكتاب المدرسة الكوفيّة لمهدي مخزوميّ ، وكتاب ظاهرة الشذوذ في النحو العربيّ للدّجني ، وغيرها. ولكنّها كانت تركّز على الجوانب النحويّة وقلّما تمرّ على القضايا الصرفيّة ، ومن هنا كان طعم الإغراء لمواصلة سيرورة عملنا إلى آخر ما توصّلنا إليه. فانقشعت غيوم مساحة من المصاعب ، إلاّ أنّنا صادفنا مشاقّ جمع المادّة المبثوثة في طيّات الكتب التي أجبرتنا على قراءة أغلبها حرفيّا ، ثمّ أعقبتها وعورة التصنيف والترتيب التي دفعت بنا إلى الإعادة والتثبّت بعد الاختيار.

ثمّ إنّه بدا لنا أنّ ذلك التصنيف المذهبيّ لم يكن له بال في عهد رواد النحو العربيّ ، ولم يأت إلاّ بعد زمن بعيد جدّا عنهم ، بل إنّ أصحاب الطبقات هم الذين أبرزوا ذلك ، ولم يكن ممّن صنّفوا في الكوفيّين أو البغداديّين أو الأندلسيّين إلاّ ضمن الاختلاف لغرض مقصود أو لغيره. ثمّ إنّه من غير المناسب أن نقرّ أنّ لغة من لغات العرب ثابتة عن عرب فصحاء ، وأنّ فلانا عالم فذّ والآخر أكثره علما ونأتي لنقصي ما نريد ، وبالتالي فهذا جحد وإهمال لجهود ينبغي أن يعاد النظر فيها أو يُرجَع إليها.

ونرغب في هذا المقام أن نلمّح إلى أنّنا أحيانا كنّا نعرض الأقوال بطولها لضرورة داعية ، مع كثرتها وتنوّعها ، لإرجاع فضل الاجتهاد إلى أصحابه بأمانة دقيقة ، إلى جانب كثرة التوثيق قدر المستطاع للغرض نفسه. ثمّ إنّنا تجنّبا تطويل الكلام بأسلوب الإطناب لما نراه من عدم جدواه في بحث علميّ صِرف. ولنا أن نلمّح إلى أنّنا اعتمدنا الاجتهاد في إبراز علل أحكام التصريف وفق تصنيف جديد لأنواع التعليل ما بين الحسّي وبين المعنويّ على صعوبة الفصل والتفريق.

وبعد ذلك ارتأينا أن يكون البحث قائما على بابين ، يتناول أوّلهما أحكام التصريف وأصولها ، وهو يضمّ ثلاثة فصول : أوّلها يعالج أحكام التصريف والاختلاف ، وثانيها يتناول أصول التصريف والاختلاف ، وثالثها يعرّج على عوامل

الاختلاف في أحكام التصريف . أمّا الباب الثاني فهو يعالج تعليل أحكام التصريف ويحوي أيضا ثلاثة فصول : أوّلها يتضمّن التعليل اللّفظيّ وثانيها يشمل التعليل المعنويّ وثالثها يجمع التعليل اللّفظيّ والمعنويّ ، وينتهي البحث بخاتمة تلخّص مجمل النتائج المتوصّل إليها ، وبعدها جاء حصر الفهارس الفنّيّة من الشواهد القرآنيّة ومن الحديث الشريف ومن الأمثال فالشعر العربيّ.

وأمّا ما يخصّ منهجية الإحالات فكانت نابعة من اقتناعنا الخاصّ بأنّها أسهل للقارئ ، إذ بدأنا بالمؤلّف ثمّ المؤلِّف لكي لا نقع في صعوبة تكرار المؤلِّف اكتفاءً بمؤلَّفه لأنّه قد يكون البحث عن المادّة نقلا منه من غير الضرورة معرفة صاحبه ، ثمّ أبقينا على ذلك بعد أن عرضنا كلّ المعلومات الفنّيّة عن المؤلَّف في أوّل ظهوره بيننا تجنّبا لثقل الأمر.

وآن لنا أن نشير إلى ما اعتمدناه من روافد البحث ، إذ كانت مسيرتنا معها بدءا بأقدمها سيرا تاريخيّا احتراما للسبق العلميّ ، وفي مقدّمتها كتاب سيبويه وما حصّلنا عليه من مؤلّفات أبي عليّ الفارسيّ وابن جنّي مدعومة بكلّ ما وصل بأيدينا من مصنّفات علم التصريف التراثيّة والمعاصرة ، بالإضافة إلى بعض المقالات في الاختصاص.

ذلك ما كنّا نبغي ، فإن حالفنا الحظّ فهو فضل من الله ، وإن خاننا فمن أنفسنا ولا ندّعي الكمال أبدا ولعّله قد يكفينا أجر المجتهد المخطئ . وإن كان من واجبي في هذا المقام على أي شكل كان أو موقف هو ، فإنّي لا أستطيع أن أوفي حقّ **الأستاذ المشرف الدكتور محمّد عبّاسة** الذي منحني أغلى ما يتحصّل عليه البشر من ثقة بالنفس وحرّيّة البحث من أيّ تضييق أو محاجّة ، بل كان خير معين وألطف مساند ، فله كلّ الشكر والتقدير وأدعو الله أن يجعل إشرافه في ميزان الأعمال الصالحة . ثمّ لا أريد أن أَغمِط حقّ كلّ من أمدّ لي يد العون بالمصادر والمراجع شاكرا الشكر الجزيل. و**الحمد لله ربّ العالمين.**

الباب الأوّل

أحكام التصريف وأصولها

الفصل الأوّل

أحكام التصريف والاختلاف

تمهيــد :

كلّ علم نشأ لا شكّ في أن يكون صادرا عن تفكير عقليّ ، ومن ثمّ فإنّ العقول تتفاوت وتتباين في عناصر فكرها وإبداعها ، « ولا بدّ في بناء العلم من أصل يرجع إليه ويدعّم به مسائله ويناقشها بموجبه لذلك كان علم الأصول الخاصّ بكلّ علم »[1] ، وعلم التصريف نوع من العلوم الفكريّة التي تميّزت بالتحليل والتعليل اعتمادا على أصول النحو ، ثمّ قدر على الانفصال عن قسيمه (النحو) حينما حدّدت قضاياه ونما حقله ، بل إنّ من الباحثين المعاصرين من رأى له مدارس كما للنحو مدارسه .[2] ولكن من هؤلاء المعاصرين من يرفض فكرة المدارس لكون القضية لا تزيد على أن تكمن في المذهبين الأساسين في الدرس اللّغويّ : البصريّ والكوفيّ ، وما بعدهما فروع منهما ، إذ يرى أحدهم « أنّ بدعة التصنيف فيما يسمّونه المدارس استفاضت في عصرنا ، فهناك مدرسة أندلسيّة وأخرى شاميّة ، وربّما ستكون غدا حلبيّة وأخرى حمويّة ... وربّما غير ذلك ممّا يمكن أن نسمع به من عجائب الدارسين ، وكأنّ النحو انقلب بين أيديهم فنّا شعبيّا يختلف من بلد إلى بلد ، والسبب الباعث في ذلك كلّه هو شهوة القول ، وهي شهوة ليست بالحسنة بل قبيحة ».[3] ويؤكّد آخر هذا الاتّجاه قائلا : « ليس ثمّة مدارس –بالمعنى الذي يقطع بوجود منهج مميّز لكلّ منهما– في النحو ، وإنّما هناك تجمّعات مدنيّة ، وهذه التجمّعات تتحرّك في إطارات متشابهة وتطبّق أصولا واحدة ، وإن اختلفت فيما بينها في بعض الجزئيّات ، فإنّه اختلاف لا ينفي وحدة المنهج واتّفاق الأصول »[4] ، وكان قبلهما من المستشرقين من نفى وجود مدارس نحويّة ومنهم فايل وهو مستشرق ألماني.[5] وقد يكون ذلك الاختلاف من وجهة نظر أخرى اختلافا منهجيّا ، فعلى سبيل المثال أنّ « المنهج النحويّ الذي تكوّن في بغداد ، في القرن الثالث ، هو منهج لم يمتزج فيه المذهبان : الكوفيّ والبصريّ ، ولا تكوّن منه مذهب جديد مستقلّ ، بل لم يكن إلاّ اتّصالا وتلاقيا بين الواجهتين ».[6] ومع ذلك فهو اختلاف ينضوي

---

[1] – ابن يعيش النحوي لعبد الإله النبهان ، اتّحاد الكتاب العرب ، دمشق ، سوريا ، 1997 م ، ص 301.

[2] – كان للأستاذ الدكتور مختار بوعنّاني من جامعة وهران بالجزائر فضل التأليف في ذلك بكتاب عنوانه : المدارس الصرفيّة 1998م وكان قبله د. شوقي ضيف ألف كتاب المدارس النحوية منذ 1967 م وإن كان قصده من النحو شاملا ما في النحو وما في الصرف .

[3] – ابن يعيش النحوي ص 92.

[4] – تقويم الفكر النحوي لعليّ أبو المكارم ، دار غريب ، القاهرة ، مصر ، 2005 م ، ص 268.

[5] – يراجع القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحويّة لعبد العال سالم مكرم ، المكتبة الأزهريّة للتراث ، القاهرة ، مصر ، بلا طبعة ولا تاريخ ، ص 90.

[6] – اختلاف المبرّد مع سيبويه ، محمد الفاضل بن عاشور ، مجلة مجمع اللّغة العربية بدمشق ، ج . 1، مج.

تحت غرضنا من هذا الباب دون فصل أو تصنيف.

وكان ذلك الاختلاف مثارا لقضايا هذا العلم من وجهة رأي كلّ باحث في عناصر تشكيله من أصول وفروعها من حكم وتعليل واصطلاحات. وقد قال ابن فارس[7] : « ليس كلّ من خالف قائلا في مقالته فقد نسبه إلى الجهل ، وذلك أنّ الصدر الأوّل اختلفوا في تأويل آي القرآن فخالف بعضهم بعضا ، ثمّ خلف من بعده من خلف ، فأخذ بعضهم بقول، وأخذ بعض بقول حسب اجتهادهم وما دلّتهم الدلالة عليه ».[8] ولذلك قد يحتار المرء من كثرة الآراء المختلفة حتّى يظنّ ظانّ ألاّ جدوى من البحث فيها ، وها هو تأكيد أحد الباحثين المعاصرين وكأنّه يمثّل هذا الانشغال نعرضه على طوله إذ صرّح فقال : « ولكنّ منعم النظر في أحكام النحو العربيّ وقواعده يهوله ويزعجه تلك الخلافات بين النّحويّين في هذه الأحكام والقواعد حتّى بلغ الأمر أنّه ما من قاعدة نحويّة إلاّ وفيها خلاف واختلاف ووجهات نظر بين النحويّين ، فتعدّدت الآراء وتشعّبت التأويلات حتّى إنّني يمكن لي أن أطلق على النحو العربيّ : نحو الخلاف والاختلاف ... غير أنّني وجدت أنّ هناك الكثير من المسائل الخلافيّة في أحكام النحو العربيّ بين النحويّين يمكن تسويتها والأخذ بكلا الرأيين المختلف فيهما ... مناديا بجواز الأخذ بأحد الرأيين من غير تخطئة أيّ منهما ، وفي ذلك توسعة على أبناء اللّغة وتيسير على الناطقين بها ».[9] وذلك على أساس أنّ كلّ الأحكام النحويّة والصرفيّة نابعة من فكر إنسانيّ قابل للصواب كما هو قابل للخطأ ، وتلك الأحكام مستنبطة من لغات ولا يجوز أن تكون اللّغة على إثر أحكام.

والاختلاف في الحياة البشريّة طبيعة من طبائعها ، فهو من سننها التي لا حياد عنها ، ومن سبل تطويرها ، ومن مظاهر تنوّعها ، وهو من آيات الله الكونيّة ، وليست العلوم إلاّ نوعا من كلّ ذلك تدرّجت قضاياها نحو التعمّق في البحث والدرس مع توفّر الخبرة وامتداد أفق الفكر. واللّغة إحدى ظواهر الاجتماع الإنسانيّ تؤكّد ذلك وتبرزه بين أجناسه المتنوّعة كما جاء في قوله تعالى : « **وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ**

---

40 ، سنة 1965 م ، ص 30.

[7] – هو أحمد بن فارس ، صاحب مقاييس اللغة والمجمل في اللغة والصاحبي في فقه اللغة وغيرها ، توفي سنة 395 هـ . الفهرست لابن النديم ، تحقيق مصطفى الشويمي ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1406هـ/1985م، ص 364.

[8] – الصاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها لابن فارس ، تعليق أحمد حسن بسّج ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط.1 ، 1418 هـ/1997 م ، ص 33.

[9] – في اختلاف النحويّين رحمة للمتأدّبين لعزام عمر الشجراويّ ، دار البشير ، عمّان ، الأردن ، ط.1 ، 1426 هـ/2005 م ، ص 5.

والأرْضِ واختِلافُ ألْسِنَتِكُمْ وألْوانِكُمْ ».[10] وقد يكون القصد من اختلاف الألسنة هنا معناه العامّ كاللّغة العربيّة وغيرها ، و« قد يشمل ذلك أيضا الاختلاف الذي يكون في اللّغة الواحدة وبين أفراد اللّهجة الواحدة ».[11] وروي عن الأخفش الأوسط [12] أنّه كان يرى « بأنّ اختلاف لغات العرب إنّما أتاها من قِبَل أنّ أوّل ما وُضع منها وُضع على خلاف ، وإن كان كلّه مَسوقا على صحّة وقياس ».[13] فبدا في الدرس اللّغويّ أنّ الاختلاف يشكّل ظاهرة جلبت عناية الباحثين منذ أن اتّسعت دائرة الحياة العلميّة ، وبرزت فكرة البحث العلميّ، وبدأت المناهج في النشوء والانتشار حتّى تعدّدت وتنوعّت. ولم يكن الدرس النحويّ إلاّ فرعا من ذلك الدرس استدعت ضرورة التطوّر والاختصاص أن يُفتح له مجال يعنى بقضاياه ، جمعا وترتيبا وشرحا ، بالتوسيع أو الاختصار ، والأخذ والردّ في موضوعاته ومسائله ومشكلاته وحلولها وتعقّداته وفصولها ، وكان أن نبغ فيه أفذاذ تداولوا ساحته على مرّ العصور ، وطول الدهور ، بين راغب في التمحيص والتدقيق والتقريب ، وبين مريد التنكير والتنفير والتبعيد ، وكلّ له مقاصده وأغراضه ، واتّجاهه ومذهبه. ولم يتوقف الكلام عن النحو العربيّ ، وازداد البحث في قضاياه منذ نشأته بدءا بأبي الأسود [14] ، ومرورا بأبي عمرو بن العلاء [15] ، والخليل بن أحمد الفراهيديّ [16] ، فسيبويه [17] ، والكسائيّ[18]

---

[10] – سورة الروم من الآية 22.

[11] – المستوى اللغوي للفصحى واللّهجات وللنثر والشعر ، محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، بلا طبعة ولا تاريخ، ص 39.

[12] – هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة أحد تلاميذ سيبويه وهو الطريق الوحيدة إلى كتاب سيبويه ، توفي سنة 211 أو 215 هـ . الفهرست لابن النديم ، تحقيق مصطفى الشويمي ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1406 هـ/1985 م ، ص 236.

[13] – الخصائص لابن جنّي ، تحقيق محمد علي النجار ، الهيأة العامة للكتاب ، القاهرة ، ط.4 ، 1999م، ج.2 ، ص 31.

[14] – هو أبو الأسود الدؤليّ مؤسّس علم العربية ، توفي سنة 69 هـ . مراتب النحويين لأبي الطيّب اللّغويّ، تقديم وتعليق محمد زينهم عزب ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، 1423 هـ/2003 م ، ص 15 والفهرست ، ص 189.

[15] – هو أبو عمرو بن العلاء البصريّ ،لغويّ تخرّج على يديه كبار العلماء ، وهو أحد القراء السبعة ، توفّي بالكوفة سنة 154 هـ . مراتب النحويين ص 24 والفهرست ، ص 140.

[16] – هو الخليل بن أحمد الفراهيديّ مؤسس علم العروض والقوافي وعلم المعاجم العربية وغيرها ، توفي 170 أو 175 هـ . مراتب النحويين ص 44 والفهرست ص 199 و طبقات النحويين واللغويين للزُّبَيْديّ الأندلسيّ ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، ص 47.

[17] – هو أبو بشر عمرو بن قنبر صاحب الكتاب الشهير نقل معظم متنه عن الخليل ، توفي 180 هـ . مراتب النحويين ، ص 79 ، والفهرست ، ص 232.

[18] – هو أبو الحسن عليّ بن حمزة ، أحد القرّاء السبعة ، وهو زعيم المدرسة الكوفيّة ، له العديد من الكتب ولم يصلنا منها إلاّ كتاب لحن العامّة ، توفي سنة 179 أو 189 هـ . مراتب النحويين ص 98 والفهرست ، ص

والفرّاء[19] والأخفش الأوسط ومن جاء بعدهم إلى الآن. وفي هذا المجال قال ابن خلدون[20] متحدّثا عن تطوّر البحث والدرس في علم النحو : « ثمّ طال الكلام في هذه الصناعة وحدث الخلاف بين أهلها في الكوفة والبصرة المصرين القديمين للعرب، وكثرت الأدلّة والحجاج بينهم وتباينت الطرق في التعليم وكثر الاختلاف في إعراب كثير من آي القرآن باختلافهم في تلك القواعد وطال ذلك على المتعلّمين وجاء المتأخّرون بمذاهبهم في الاختصار... وبالجملة فالتآليف في هذا الفنّ أكثر من أن تحصى أو يحاط بها ».[21] ومنها ما وصلنا ومنها ما قد لعبت به الأحداث والحوادث وظروف الزمن وأيدي من أراد لها التلف وبها إلى العلوم دلف.

ولم يكن علم الصرف بعيدا عن صنوه النحو ، إلاّ قليلا ، فكانا متلازمين دائما كأنّهما علم واحد حتّى غلبت تسمية دارسهما بالنحويّ ، وذلك على أنّهما قسيمان كما في تعريف الفارسيّ[22] حين قال : « النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب وهو ينقسم قسمين : أحدهما تغيير يلحق أواخر الكلم، والآخر تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها».[23] وكان ابن السرّاج [24] قبله قد عرّف النحو بقوله: « هو علم استخرجه المتقدّمون فيه من استقراء كلام العرب حتّى وقفوا على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللّغة »[25]، أي الوصول إلى معرفة ما كان يقصده الناطقون بها من علل ، ثمّ مثّل بذكر إعراب الفاعل والمفعول به وقلب عين الأجوف

---

147 و297.

[19] – هو أبو زكريّا يحيى بن زياد ، من مواليد الكوفة ، وهو إمامها في اللغة ، وله الكثير من الكتب منها معاني القرآن ، توفي حوالي 207 هـ ، الفهرست ، ص 301 وما بعدها.

[20] – هو عبد الرحمن بن خلدون توفي سنة 808 هـ ، من أشهر ما ألّف مقدّمته وتاريخه.

[21] – مقدمة ابن خلدون ، دار إحياء التراث العربيّ ، بيروت ، بلا طبعة ولا تاريخ ، ج. 2 ، ص547.

[22] – هو أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار ، توفّي سنة 377 هـ ، وله العديد من المؤلّفات في اللّغة والنحو والقراءات منها الإيضاح العضديّ في النحو والتكملة في الصرف والحجّة في تعليل القراءات السبع . الفهرست ، ص 290 ومعجم الأدباء لياقوت الحمويّ ، نشر مرجليوث ، إشراف أجمد فريد الرفاعي ، ط.2 ، 1936 م ، ج. 7 ، ص 233 ، وطبقات النحويين ، ص 130.

[23] – التكملة ، الجزء الثاني من الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسيّ ، تحقيق حسن شادلي فرهود ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، 1985 م ، ص 3.

[24] – هو أبو بكر محمد بن السرّي بن سهل بن السراج ، توفي سنة 316 هـ ، وله من المؤلفات الكثير في اللغة والنحو والنقد وعلوم القرآن والعروض منها : الأصول في النحو ، وشرح كتاب سيبويه ، وكتاب الجمل والموجز وغيرها . الفهرست ص 278 وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبرهيم ، مطبعة عيسى البابلي وشركاه ،1341هـ/1964 م ، ج.1 ، ص109.

[25] – الأصول في النحو لابن السرّاج ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط.4 ، 1420هـ/1999 م ، ج.1 ، ص 35.

ألفا إيماء منه للقسيمين اللّذين صرّح بهما الفارسيّ وابن جنّي[26] بعدهما في قولـه : « هو انتحاء سَمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ».[27] فالنحو عند هؤلاء يشمل قواعد النحو والصرف والبلاغة وغيرهما ، أي أنّه اتّباع لغة العرب.

ولم يصحّ لأيّ دارس لغويّ في علم العربيّة أن يتجاهل أحدهما إطلاقا ، بل إنّهما أساس كلّ دراسة علميّة من الدراسات العربيّة ، ولكنّ التوجّه العلميّ مال إلى النحو أكثر منه إلى الصرف،تعليما وتأليفا، ولذلك كان يأتي في أواخر الكتب التي تحوي موضوعات النحو ، وكان الأولى أن يأخذ مكانه في أولها. وقد أشار ابن جنّي إلى السبب في قوله : « كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف ، لأنّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقّلة ، إلاّ أنّ هذا الضرب من العلم لمّا كان عويصا صعبا بُدئ قبله بمعرفة النحو ، ثمّ جيء به بعد ، ليكون الارتياض في النحو موطّئا للدخول فيه، ومُعينا على معرفة أغراضه ومعانيه ، وعلى تصرّف الحال ».[28] وقال ابن عصفور[29] في المعنى نفسه : « وقد كان ينبغي أن يُقدّم علم التصريف على غيره ، من علوم العربيّة ،إذ هو معرفة ذوات الكلم ، في أنفسها من غير تركيب ، ومعرفة الشيء في نفسه قبل أن يتركّب ينبغي أن تكون مقدّمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب إلاّ أنّه أُخّر للطفه ودقّته ، فجُعل ما قُدّم عليه من ذكر العوامل توطئة له ، حتّى لا يصل إليه الطالب إلاّ وهو قد تدرّب وارتاض للقياس ».[30] وهذا الرأي المشترك في هذين القولين نوع من اختلاف العلماء في باب التصنيف العلميّ ، وهو أحد مظاهر تطوّر الدرس اللّغويّ ، ثمّ جاءت خطوة أخرى ظهر فيها فصل علم

---

[26] – هو أبو الفتح عثمان بن جنّي ، توفي سنة 392 هـ ، ومن أشهر كتبه : الخصائص والمنصف في شرح تصريف المازني والمحتسب وسر صناعة الإعراب واللمع في العربية والمذكر والمؤنث والفسر شرح ديوان المتنبي. الفهرست ص 397 ، وبغية الوعاة 132/2.

[27] – الخصائص 35/1 . يراجع لسان العرب لابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، ط.4 ، 1414هـ/1994م، ج. 15 ، ص 310 (نحا).

[28] – المنصف شرح تصريف المازني لابن جنّي ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، دار إحياء التراث القديم ، القاهرة ، ط. 1496 هـ/1984م ، ج.1 ، ص 4 و5 .

[29] – هو أبو الحسن عليّ بن مؤمن الإشبيليّ ، من علماء الأندلس ، عاش ما بين 597 و669 هـ . من أشهر كتبه في اللغة : الممتع في التصريف والمقرب في النحو . يراجع : ابن عصفور والتصريف لفخر الدين قباوة، دار الأصمعي للنشر والتوزيع ، حلب ، سوريا ، ط.1 ، 1391 هـ/1971 م ، ص 43 .

[30] – الممتع في التصريف لابن عصفور ، تحقيق فخر الدين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت ، ط.1 ، 1407 هـ/1987 م ، ج.1 ، ص30.

التصريف عن علم النحو دون أن تتناول هذه العمليّة كلّ موضوعاته[31] ، وبها تأسّس الدرس الصرفيّ بأن حقّق له من يتكفّل بالبحث فيه على انفراد ، فأفرز هو أيضا تآليف شتّى واتّجاهات مختلفة لا تتميّز عمّا أثير في النحو لكونهما موضعا واحدا ذا وجهين متلازمين. وبعد ذلك احتلّ البحث فيه موضعه الخاصّ بموضوعاته المحدّدة ، وأظهر جوانب اختلاف العلماء في أحكامه وتعليلاته على أساس عوامل معيّنة حدّدت إطارين اثنين تدور في خضمّهما جميعا ، وهما -في رأينا-: أحكام عامّة أو أصليّة ، وأحكام خاصّة أو فرعيّة. فصار علم التصريف يتمثّل في معرفة هذه الأحكام بنوعيها.

<u>أوّلا</u> : أحكام التصريف العامّة :

إنّ طبيعة هذا البحث تتطلّب الكلام على ما يدور في فلك علم الصرف من الاختلاف في أحكامه المستنبطة من كلام العرب بالملاحظة والدراسة ، ولم يكن من السهل أن يصل علماء العربيّة إلى قواعد تجمع كلّ ما له صلة بما نطقت به العرب جميعا ، بحيث يمثّل لغاتها كلّها ، وقد سبق لنا أن أشرنا إلى أنّ الاختلاف سمة كونيّة بارزة في الحياة البشريّة ، فلم يكن بدّ من محاولة إصدار أحكام علميّة قدر الطاقة الفكريّة للباحثين في هذا الميدان ، ورأوا أنّ لهذه اللهجات روابط بما ضبطوه من مقاييسهم للدراسة والمحافظة على خصائص اللّغة التي قد تكون مشتركة بين الناطقين بها ، فسمّوها لغة فصحى ، ولابدّ أن ننتبه إلى أنّ هذا الاصطلاح يعترف ضمنيّا باللّغات الأخرى التي يفضل بعضهم تسميتها باللّهجات ، لأنّ الفصحى دليل على التفضيل ، أي أنّ هناك الفصيح والأفصح في الآن. ونرى أنّ أبا عليّ الفارسيّ قد أشار إلى أهمّية معرفة أحكام هذه اللّغة الفصحى فقال : « إنّ الغرض فيما ندوّنه من هذه الدواوين ، ونثبته من هذه القوانين إنّما هو ليلحق من ليس من أهل اللّغة بأهلها ، ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح ».[32] وهو الرأي نفسه يذكره ابن جنّي في قوله عند تعريف النحو : « ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربيّة بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شذّ بعضهم عنها رُدّ به إليها».[33] فقد كان انشغال علماء العربيّة بهذا العمل تعليميّا بحتا بعد أن لاحظوا الابتعاد عن

---

[31] - من أوّل الكتب التي وصلتنا خاصّة ببعض موضوعات الصرف كتاب (التصريف) للمازنيّ توفي حوالي 249 هـ . وذكر ابن النديم كتبا حملت هذا العنوان بلغ عددها 11 . الفهرست ص 824 والمدارس الصرفية لمختار بوعنّاني ، ديوان المطبوعات الجامعية ، وهران ، الجزائر ، ط.1، 1418 هـ/1998 م، ص 6 ، والتصريف : موضوعاته ومؤلفاته لمختار بوعنّاني ، ط.2 ، 1419 هـ/1998 م ، ص 100.

[32] - المنصف 279/1.

[33] - الخصائص 35/1.

الفصاحة واستقامة الكلام.

والأحكام جمع مفرده حُكْم ، وهو في اللّغة يرادف القضاء ، والعدل ، والحكمة ، والعلم ، والفقه ، والمنع من الفساد. ففي معجم لسان العرب أنّ الحُكم هو الحكمة من العلم ، والحكمة في أصلها المعرفة بالعلوم ، ومنه قيل للعالم : هو حكيم، ومنه كذلك الحكومة والحاكم [34]، ومنه قوله تعالى : « **ولَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وعِلْما** »[35] ، أي حكمة وفقها ، وقوله : « **وآتيناه الحُكْمَ صَبِيّا** »[36] وهو العلم والفقه، وقوله : « **وإن حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْط** »[37]، أي القضاء بالعدل ، وقوله : « **واللهُ يَحْكُمُ لا مُعَقِّبَ لِحُكْمِه** »[38] وغيرها من الآيات الكثيرة التي دارت في هذه المعاني.[39]

وفي الدلالة الاصطلاحيّة تتنوّع مجالاته ، ولكنّها لا تبعد عن معانيه اللّغويّة. ففي السياسة يعني تدبير شؤون البلاد وتسييرها ، ومنه الحكم المطلق وهو حكم فرد يقود البلاد ، والأحكام العرفيّة هي قوانين استثنائيّة لظروف خاصّة. وفي القضاء أنّ الحكم هو ما يصدره القاضي من أمر في من يحاكم.[40] وهما في الأصل اللّغويّ مترادفان. وأمّا في الفقه فهو« إسناد أمر إلى آخر إيجابا أو سَلبا »[41]، أو هو « خطاب الله المتعلّق

بفعل المكلّف من حيث إنّه مكلَّف ».[42] وهو عند اللّغويّين يعني القضاء في شيء بأمر إيجابا أو سَلبا.[43] وذلك ما وظّفه ابن جنّي في إحدى قولاته : «ولست أرى للقضاء بزيادة هذه الهمزة وجها من طريق القياس ».[44] وقد تتداخل الاصطلاحات

---

34 – يراجع اللسان 140/12 و141 (حكم) والقاموس المحيط للفيروزآبادي ، تحقيق مكتب تحقيق التراث العربيّ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط.2 ، 1407 هـ/1987م ، ص 1415 (حكم).

35 – سورة يوسف ، من الآية 22.

36 – سورة مريم ، من الآية 12.

37 – سورة المائدة ، من الآية 42.

38 – سورة الرعد ، من الآية 41.

39 – يراجع المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، دمشق ، ط.1 ، 1406 هـ/1986 م ، ص 212 و213.

40 – يراجع المعجم العربيّ الحديث لخليل الجرّ بمساهمة محمد خليل الباشا وهاني أبو الصلح ، وأعاد النظر فيه محمد الشايب ، مكتبة لاروس ، باريس ، فرنسا ، 1973 م ، ص 458.

41 – كتاب التعريفات لمحمد بن علي الجرجاني ، تحقيق وتقديم إبراهيم الأبياريّ ، دار الكتاب العربي ، ط.4 ، 1418 هـ/1998م ، ص 123 ، والتوقيف على مهمّة التعاريف لمحمد عبد الرؤوف المناوي ، تحقيق محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط.1، 1410 هـ ، ص291 .

42 – التوقيف على مهمة التعاريف ص291.

43 – نفسه.

44 – سر صناعة الإعراب لابن جنّي ، تحقيق محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاتة ، دار الكتب

النحويّة بين القوانين والكلّيّات والقواعد والأحكام ليدلّ كلّ منها على الآخر في كثير من الكتب ، والحكم الذي نودّ أن نتعامل معه هو ما أشار إليه أحد الباحثين المعاصرين في قوله : « وقد دُفع الاعتراض بأنّ الاقتصار على الحكم في ذلك التعريف الشائع مقبول[45]، لأنّه نوع من المجاز، إذ فيه إطلاق الجزء – وهو الحكم – على القضية الكلّيّة التي هي اسم يجمع المحكوم به والمحكوم عليه والحكم».[46] ومن ثمّ ظهر لنا أنّ الأحكام العامّة في حقل اللّغة تتمثّل في الاطّراد والشذوذ ، وكذلك بالنسبة إلى الأحكام الصرفيّة ، والأحكام الخاصّة هي المتداولة في مصطلحات التصريف كما سيأتي. وقد بدا لنا هذا التصنيف انطلاقا من كونهما نوعين رتّبت على أساسهما موادّ اللّغة العربيّة وفق القواعد التي وضعها علماء النحو والصرف ، فكلّ ما نجده من أحكام لا يخرج عن إطاريهما مشتركين في الحكم أو مختلفين بالنسبة إلى الكلمة صرفيّا ، ولنبدأ بتعريفهما لغة ثمّ اصطلاحا.

1 – تعريف الاطّراد والشذوذ :

تتناول الدراسة الاطّراد والشذوذ على أساس كونهما يمثّلان الأحكام العامّة في علم الصرف ، ومن حيث تلازمهما في كثير من القضايا التي قد تغطّي النوع الأوّل منهما أو أنّ الثاني ينفرد حين تؤدّي إليه علّة من العلل التي حاول علماء اللّغة العربيّة تثبيتها في الدرس النحويّ. ولعلّ ظهور اللّفظين في حقل اللّغة العربيّة برز بعد أن لاحظ العلماء انمياز هذه اللّغة بخصائص ألفاظها وتراكيبها مع استقراء اللّغات المتوفّرة حين قيامهم بالجمع والتدوين. وبعد ذلك : « قامت دراسات تطبيقيّة في جميع المجالات النحويّة وخضعت لتلك الظواهر المطّردة ، فكتاب سيبويه يدلّ دلالة واضحة على عمل استقرائيّ ... ثمّ خرجوا بقواعد ثابتة ، فكلّ ما خرج عن هذه القواعد وأقيستها له حكم معيّن يختلف باختلاف الخروج ذاته ، حسب مقاييس ومعايير ثابتة ، فالبعض أطلق عليه مصطلح الضرورة والخروج عن القياس، والآخر الشذوذ ».[47]

فكان حينئذ حكمٌ بالاطّراد وحكم بالشذوذ من بين تلك القواعد المستنبطة من كلام العرب وروافده. ومعرفة أحكام الاطّراد توصل إلى تسهيل التحكّم في قواعد هذا الكلام ، ولكن « لابدّ من ذكر ما شذّ من ذلك ليُعلم ، حتّى لو اضطرّ شاعر أو

العلمية، بيروت ، ط.1 ، 1421 هـ/2000م ، ج.1 ، ص 123.

[45] – وهو تعريف اصطلاح القاعدة فقالوا : هو حكم كلّيّ منطبق على جميع جزئيّاته لتُعرف أحكامه منه.

[46] – يراجع النحو الوافي لعباس حسن ، دار المعارف ، مصر ، ط.5 ، 1975 م ، ج.1 ، ص 25 .

[47] – ظاهرة الشذوذ في النحو العربي لفتحي عبد الفتاح الدجني ، نشر وكالة المطبوعات ، الكويت ، ط.1 ، 1974 م ، ص 120 و121.

ساجع إلى مثله لم يكن مخطئا ، لأنّه استند إلى أصل من استعمالاتهم »[48] ، ومن ثمّ فإنّنا نرغب في توسيع استعمال كلّ ما استعمل عند الحاجة من دون تخصيص شعر أو تسجيع كي لا نقف أمام التعبير المراد في حياتنا المعاصرة. ولمّا نتتبّع كلام العرب بدقّة فإنّنا نجدهم لم يتحرّجوا أبدا من الخروج عن القاعدة القياسيّة ، وكانوا يلجؤون إلى ما يفيدهم في تعاملهم ، ومن ذلك تسنّى لنا عرض مجموعة من علل ذلك الخروج لإثبات صحّة تداولها بين أصحاب اللّغة نفسها لعلّنا نتخلّص من حكم التخطئة جزافا.

ا- تعريف الاطّراد لغة واصطلاحا :

فالاطّراد لغة هو على وزن افتِعال بمعنى التتابع ، والاستقامة ، ومنه قولهم : بعير مُطّرِد أي متتابع في سيره ، وماء مطّرِد إذا كان سريعا ومتتابعا في سيلانه ، وأمر مطّرِد أي مستقيم ، وكلام مطّرد كذلك ، ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضا ، والطريدة لأنّها تتبع باستمرار.[49] ومن ذلك قول قيس بن الخطيم[50] :

أتعرِفُ رَسْمًا كاطّرادِ المَذاهبِ

وهو يقصد بالمذاهب الجلود المذْهَبة بخطوط متتابعة.[51] وقول الراعي[52]:

سيَكْفيكَ الإلهُ ومُسْنَماتٌ كجَنْدَلِ لُبْنَ تَطَّرِدُ الصِّلالا

فهو يصف الإبل وهي تتتابع متسارعة إلى مواضع قطرات المطر للشرب بقوله : تَطّرِدُ.[53]

وأمّا معناه في الاصطلاح اللّغويّ فهو « ما استمرّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة ».[54] وكان العلماء كثيرا ما يوظّفون لفظ الاستمرار في موضع الاطّراد كقول ابن جنّي وهو يتحدّث عن حذف فاء المثال كيَعِدُ ويَزِنُ : « فهذا أصل مستمرّ »[55] ولمّا تحدّث عن ضمّ عين ما لامه واو من الفعل كأَدْعُو

---

[48] – شرح المفصل للزمخشري ، تأليف موفق الدين أبي البقاء ابن يعيش ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط.1 ، 1422هـ/200م ، ج.3 ، ص 234 .

[49] – يراجع الخصائص 97/1 واللسان 268/3 (طرد) والقاموس ص 378 (طرد).

[50] – وهو أبو يزيد ، شاعر جاهليّ من بني ظَفَر من الأوس بيثرب ، أدرك الإسلام و قتل قبل أن يسلم حوالي 620 م. الأعلام لخير الدين الزركليّ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط.5 ، 1980 م ، ج. 5 ، ص205.

[51] – الخصائص 97/1 واللسان 268/3 (طرد).

[52] – وهو أبو جندل عُبيد بن حُصين من بني نُمير ، والراعي لقب له بسبب كثرة وصفه الإبل ، و ناصر الفرزدق في هجائه جريرا فردّ عليه جرير بما أطفأه ، توفي حوالي 90 هـ . الأعلام ، 188/4.

[53] – الخصائص 97/1 ، واللسان 268/3 (طرد).

[54] – الخصائص 98/1.

[55] – سر صناعة الإعراب 243/2.

وأَغْزُو قال : « وهذا أيضا مستمرّ غير منكسر ».[56] وبذلك فهو ما يشكّل قانونا ثابتا وقاعدة ضابطة لحكم لغويّ أو ما أدّى إلى تحديد طريقة القياس ، كقلب الألف واوا وجوبا عند سبقها بضمّ نحو : فُوَيْعِل من فَاعِل ، وفُوعِلَ من فَاعَلَ ، وقلب الواو ياء عند اجتماعهما والسابق منهما ساكن نحو : سَيِّد من سَيْود ، وطَيّ من طَوْي ، وقلب الواو أو الياء همزة في صيغة اسم الفاعل الأجوف نحو : قائم وبائع ، وإبدال فاء افتعل في المثال تاء ثمّ إدغامها في أختها نحو : اتّعظ من اوْتعظ ، واتّهم من اوْتَهَمَ ، وإبدال تائه حرفا يناسب ما قبلها من حروف الإطباق نحو : اصطدم واضطرب ، أو سبقها بالدال والذال والزاي نحو : ادّكر واذّكر وازدهى ، وكضمّ حركة حرف مضارعة ما تألّف من أربعة نحو: أُكْرِمُ وأُدَحْرِج وأُعَلّم وأقَابل ، وفتحها فيما سواه نحو: يَعْلم ويَحْتَفِل ويَنْتَقل ويسْتعمل ، وغيرها. وبذلك ينقسم الاطّراد في نظر علماء اللّغة إلى ثلاثة أقسام :

- مطّرد في الاستعمال والقياس .
- مطّرد في الاستعمال فقط .
- مطّرد في القياس فقط .

ب – تعريف الشذوذ لغة واصطلاحا :

أمّا الشذوذ لغة فهو مصدر الفعل شَذَّ يَشُ ِذُّ – بكسر الشين وضمّها– يعني الانفراد عن الجمهور ، وكذلك التفرّد والتفرّق.[57] فالشاذّ هو المنفرد عن جمهوره وما نَدَرَ عنه ، وجمعه شُذّاذ ، بالضم ، وشذّان أيضا بفتح الشين وضمّها ، فيقال : شذّاذ أو شذّان القوم، وشذّان الحصى ما تفرّق منها كقول امرئ القيس :

تُطايِرُ شَذّانَ الحَصَى بِمَنَاسِمٍ صِلاب العُجَى مَلْثُومُهَا غَيْرُ أَمْعَرَا

وشذّان الحصى ما تطاير منها وتفرّق في كلّ الاتّجاهات تفرّقا متجزّئا.[58]
وفي قول آخر بهذا المعنى:[59]

يَتْرُكْنَ شَذّانَ الحَصَى جَوَافِلا

وجاء الشذوذ اصطلاحا في علم اللّغة العربيّة من تسمية « أهل النحو ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذّا حملا لهذا الموضع على حكم

---

56 – نفسه 244/2.

57 – يراجع الخصائص 98/1 ، واللسان 3/ 494 (شذذ) ، والقاموس المحيط ص 427 (شذذ).

58 – اللسان ، 484/3 (شذذ). وفي الديوان ، ص 166 :

تطاير ظِرّانَ الحَصَى بمناسم ...

59 – غير منسوب في الخصائص 97/1 .

غيره ».[60] فالشاذّ في عرف اللغويين هو ما خرج عن مقاييسهم القائمة على ضابط الاطّراد ، ومنه ما يكون الشاذّ فيه ما خالف المطّرد في حكم من الأحكام الفرعيّة ، إن صلح لنا اعتبارهما حكمين عامّين أو أصلين. وقد قال ابن السرّاج : « اعلم أنّه ربّما شذّ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم أنّ القياس إذا اطّرد في جميع الباب لم يعنَ بالحرف الذي يشذّ منه ، فلا يطّرد في نظائره ، وهذا يستعمل في كثير من العلوم ، ولو اعترض بالشاذّ على القياس المطّرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفا مخالفا لا شكّ في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنّه شاذّ ، فإن كان سمع ممّن ترضى عربيّته فلا بدّ من أن يكون قد حاول به مذهبا ونحا نحوا من الوجوه أو استهواه أمر غلطه ».[61] وقد لوحظ أنّه كثير في كلام العرب حتّى صار لاحقا بالعامّ كثرة.[62] فالشذوذ اللّغويّ هو ما اتّسمت به لغة من اللّغات العربيّة بحسب خصائصها التي تجعلها مطّردة على قواعد ضابطة بالنسبة إليها وحدها أو بالموازنة مع أخواتها التي تخالفها في حكم ما لعلّة ما. ولابدّ في هذا الموضع من التلميح إلى نوع آخر من الشذوذ وهو ما يدرس في علم القراءات القرآنيّة ، حيث يعرّف بأنّه ما لم تتوفّر فيه شروط القراءة المتواترة مجتمعة : موافقة العربيّة ، وموافقة أحد المصاحف العثمانيّة ، وصحّة السند ، سواء من القرّاء السبعة [63] أو من غيرهم[64] ، غير أنّ ابن جنّي عدّ القراءة الشاذّة هي ما خرج عن القراءات السبع.[65] ودراسة كلّ القراءات مفيدة للدرس اللّغويّ العربيّ كما يقول عبد الواحد وافي : «ومع أنّني أرى أن تتّجه معظم عنايتنا إلى القراءات المتواترة ، فإنّني أرى ألاّ نغفل القراءات الشاذّة ، ومنها

---

60 –الخصائص 98/1 ، واللسان 494/3 (شذذ).

61 – الأصول في النحو 56/1.

62 – يراجع دقائق التصريف للمؤدّب ، تحقيق حاتم الصالح الضامن ، دار البشائر للطباعة والنشر والتزيع ، دمشق ، ط.1 ، 2004 م ، ص 353.

63 – هم المصنّفون في القراءات المتواترة : ابن عامر الشامي 118 هـ ، وابن كثير المكي 120هـ ، وعاصم الكوفي 127 هـ ، وأبو عمرو بن العلاء البصري 154 هـ ، وحمزة بن حبيب الزيات التميمي 156 هـ ، و نافع المدني 169 هـ ، وعلي بن حمزة الكسائي الكوفي 189 هـ.

64 – منهم ثلاثة في صنف الآحاد وهم : أبو جعفر المدني 128 هـ ، ويعقوب الحضرمي 205 هـ ، وخلف الواسطي 229هـ . وأمّا من بعدهم فأشهرهم : الحسن البصري 110 هـ ، و ابن محيصن المكي 123 هـ، والأعمش 148 هـ ، واليزيدي 202 هـ . – يراجع الفهرست ص 140 وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز للقباقبي، دراسة وتحقيق فرحات عياش ، ديوان المطبوعات الجامعيّة ، الجزائر ، 1995 م ، ص 37.

65 – يراجع المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها لابن جنّي ، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط.1 ، 1419 هـ/1998 م ، ج. 1 ، ص 102و106 ، وفيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح لأبي عبد الله محمد بن الطيّب الفاسيّ ، تحقيق وشرح محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، الإمارات العربية المتحدة ، ط.2 ، 1423هـ/2002م ، ج.1 ، ص 418 .

القراءات الأربع الزائدة على العشر ، وهي قراءات ابن محيصن والأعمش ويحيى اليزيديّ والحسن البصريّ ، وذلك أنّ هذه القراءات – وإن كان لا يصحّ التعبّد بها ولا قراءتها في الصلاة – يمكن في ضوئها الوقوف على كثير من مظاهر الاختلاف بين القبائل العربيّة القديمة ».[66]

وقد يكون الشذوذ صرفيّا من وجه واحد أو أكثر ، فالوجه الواحد مثل النسب بتغيير الحركة كالبِصْريّ نسبة إلى البَصرة والدُّهريّ نسبة إلى الدَّهر ، أو بإبدال الهمزة ياء في قريت من قرأت ، والتاء من السين في: سِتّ من سِدْس وما شابه [67]، أو بالحذف في نحو: لم أكُ ، ولا أدرِ ، والبَدويّ نسبة إلى البادية ، أو بزيادة حرف في بعض اللّهجات العربيّة نحو: منكِسْ وإنّكِشْ ، أو بإدغام الأوّل في الثاني نحو: اطَّلَمَ من اظطلم ، وادّكَر من اذتكر ، واثّغَرَ من اثتغر ، واتَّرَدَ بالتاء من اثْتَرد بعد قلب الثاء تاء لأنّها جارتها في المخرج.[68] والشذوذ من الوجهين كالنسب إلى الهَذْأة وهو موضع بين مكّة والمدينة يقال : « هَدَويّ ، شاذّ من وجهين : أحدهما تحريك الدال ، والآخر قلب الهمزة واوا ».[69] وأَفَقِيّ منسوب إلى الأُفُق تمّ فيه تغيير حركتي الفاء والعين ، ويقال على القياس أيضا : أُفْقِيّ.[70] ومثاله أيضا ما في تعليق ابن جنّي على تشديد الروي في قول رؤبة :[71]

ثُمَّتَ جِئْتُ حَيَّةً أَصَمّا ضخما يحبّ الخُلق الأضخمّا

فقال : « يريد الأضخم فثقّل ثمّ أطلق ، وفي هذا شذوذان : أحدهما التثقيل في الوقف ، والآخر إجراء الوصل مجرى الوقف لأنّه من باب ضرورة الشعر».[72] فيبيّن لنا حكم الشذوذ من وجهين : التشديد في الوقف وإجراء الوصل مجرى الوقف وذلك لعلّة واحدة هي الضرورة الشعريّة.

ومثاله كذلك في قراءة (**الرِّبُو**) من جهة خروجه من كسر إلى ضمّ ، ومن

---

[66] – القراءات واللهجات لعبد الواحد وافي ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ج.1 ، مج.75 ، سنة 1985م، ص 13.

[67] – يراجع كتاب سيبويه لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع ، ط.3 ، القاهرة ، 1408 هـ/1988 م ، ج. 3 ص 336 و481/4 ، والأصول في النحو 270/3.

[68] – يراجع معاني القرآن للفراء ، قدّم له وعلّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط.1 ، 1423 هـ/2002 م ، ج.1 ، ص 153 ، وسر صناعة الإعراب ، 183/1 و230 ، واللسان ، 102/3 (ثرد).

[69] – اللسان 181/1 (هدأ).

[70] – يراجع كتاب سيبويه 336/3.

[71] – هو رؤبة بن عبد الله العجّاج بن رؤبة التميميّ السعديّ توفّي 145 هـ. الأعلام ، 34/3.

[72] –المحتسب186/1. يراجع سر صناعة الإعراب 174/1 وكتاب سيبويه29/1 وشرح أبيات سيبويه 366/1.

جهة انتهائه بواو مسبوق بضمّ [73] ، وكلاهما مكروه لثقله. وفي (شرح الأشموني) [74] أنّ من أمال الرِّبَا « فلأجل الكسرة في الراء ، وهو مسموع ، مشهور ، وقد قرأ به الكسائيّ وحمزة ».[75] وعللّ شارح (الشافية) شذوذ هذه القراءة بالقول :« ولم يغرّ هذا القارئ إلاّ كتابته بالواو».[76] ولو أنّا نحسب أنّ القراءة غلب عليها الحفظ الشفويّ في زمان القرّاء ، فكيف يرجع علّة هذه القراءة إلى الخطّ ؟

ومن ذلك أيضا جمع فَعُول من المضعّف على فُعَلاء ، وهو شاذّ من وجهين نحو : وَدُود ووُدَداء ، أحدهما أنّ بابه فَعِيل ، وثانيهما أنّ بناء فَعِيل لا يكون في جمع المضعّف للثقل على فُعَلاء ، وفَعُول مشبّه به فالثقل أجدر.[77]

ومَن حَمل جمع ناقة « على أَنْيُق فهو شاذّ من ثلاثة أوجه : أحدها اعتلال العين ، والثاني تحريكها ، والثالث عدم تجرّد اللّفظ. وإذا قلنا :
إنّه مقلوب كان فيه شذوذان آخران : القلب والإبدال لغير موجب ».[78]

ولا يختلف تقسيم الشذوذ عن تقسيم الاطّراد إذ هو أيضا ثلاثة أقسام هي الآتية :

- شاذّ في الاستعمال فقط .
- شاذّ في القياس فقط .
- شاذّ فيهما معا .

فمن التقسيمين الملاحظين لكلّ من حكمي الاطّراد والشذوذ يتشكّل تقسيم مشترك يجمعهما في كلّ نوع ممّا سيأتي.

2 – أنواع الاطّراد والشذوذ :[79]

---

[73] – يراجع المحتسب 236/1 . وفيه رواية ابن مجاهد عن أبي زيد عن السَّمّال أنّه قرأ :« **وما بقي من الرِّبُو**». سورة البقرة من الآية 178.

[74] – هو أبو الحسن عليّ نور الدين بن محمد ، أصله من أشمون بمصر ، توفي في 929 هـ . كتابه المذكور هو عبارة عن شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف . الأعلام 10/5.

[75] – شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمّى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث ، بلا طبعة ولا تاريخ ، ج.4 ص382.

[76] – شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين للاستربادي ، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1395 هـ/1975 م، 39/1.

[77] – يراجع شرح المفصل 290/3 ، وشرح الشافية 2 /140.

[78] – فيض نشر الانشراح 379/1. اختلف في أصل هذا الجمع ، فابن السرّاج يراه على أنّ الأصل أنوُق أفعُل، ولثقل الضمّة على الواو حذفت الواو وعوّضتها الياء ليصير البناء أيْنُق على أيْفُل لأنّ العوض ههنا ليس الإبدال ولذلك جاءت في موضع مخالف عن المحذوف كتاء ثقة وصفة . ومنهم من جعلها من القلب المكانيّ بتقديم العين لتكون أوْنُق ثمّ قلبت الواو ياء على وزن أعْفُل في كلا الحالين كما في رأي الخليل.

[79] – يراجع المنصف 277/1 و278 والخصائص 96/1 وما بعدها والمزهر في علوم اللغة وأنواعها

إنّ الاطّراد والشذوذ هو ما يأتي من الأحكام قياسا على كلام العرب الذي حدّد النحاة منه القواعد اللّغويّة ، وهو كلّ ما أتى به الاستعمال المسموع بالنقل الصحيح ، وكان القياس بما وافقه في الحكم وجمعتهما علّة واحدة ، لأنّ العرب أصحاب هذه اللّغة لم يكونوا على قصد هذه الوجهة ، بل كانوا على فطرتهم وسليقتهم ، وإن كانوا هم أيضا يقيسون إجرائيّا من غير معرفة هذين الحدّين الأساسين من الاطّراد والشذوذ ، وذلك ما ذكره ابن جنّي في قوله : « وكلّ واحد منهم محافظ على لغته ، لا يخالف شيئا منها ولا يوجد عنده تعادٍ فيها ، فهل ذلك إلاّ لأنّهم يحتاطون ويقتاسون ، ولا يفرّطون ولا يخلّطون »[80] وفق كلّ لغة وخصائصها مع اتفاق لغات العرب بأنواعها في أصول كثيرة.

وقد تصادفنا في اصطلاح علماء اللّغة ألفاظ يرتكز عليها كلّ من الاطّراد والشذوذ ، وذلك ما أشار إليه ابن هشام[81] بقوله : « اعلم أنّهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا ومطّردا ، فالمطّرد لا يتخلّف ، والغالب أكثر الأشياء ، ولكنّه يتخلّف ، والكثير دونه ، والقليل دون الكثير ، والنادر أقلّ من القليل ».[82] ففي هذا القول يبدو لنا أنّ استعمال هذه الألفاظ يكون من ناحية الكمّية العدديّة للمادّة اللّغويّة ، ولا نعثر فيه على لفظ الشذوذ ، ولو عدنا إلى (اللسان) للقينا أنّ ما شذّ هو بمعنى ما نَدَر عن جمهوره وانفرد ، وهو القليل أيضا [83] ، فالنادر من الكلام هو ما شذّ عن جمهوره ، بل ما سقط ولا يحتسب ، وفي قولهم : ندر الرجل إذا مات ، ومنه قول سلعة الهذليّ:

كِلانا ، وإنْ طالَ أيّامُه سَيَنْدُرُ عن شَزَنٍ مُدْحِضِ

للسيوطي، شرح وتعليق محمد جاد البك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي ، المكتبة العصرية وطبعة دار الفكر ، صيدا ، لبنان ، 1408 هـ/1980 م ، ج.1 ص226 والاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ، تحقيق محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط.1 ، 1418 هـ/1998 م ، ص35 والمختصر في أصول النحو ليحيى بن محمد الشاوي ، تحقيق أحمد طه حسانين ، دار البشرى للطباعة والنشر، القاهرة ، ط.1 ، 1426 هـ/2005 م ، ص 68 وفيض نشر الانشراح 554/1 والقياس في النحو لمنى إلياس ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط. 1 ، 1405 هـ/1985 م ، ص174 ودراسات في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي ، دار غريب للطباعة ، القاهرة ، بلا طبعة ولا تاريخ ، ص 85.

[80] – الخصائص 245/1.

[81] – هو عبد الله بن يوسف المتوفّى 761 هـ ، صاحب الكتب الكثيرة في اللغة أبرزها : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك وشذور الذهب وشرحه وقطر الندى وبل الصدى وشرحه والإعراب عن قواعد الإعراب والألغاز النحوية . بغية الوعاة 68/2 .

[82] – يراجع المزهر 234/1 ، والاقتراح ص 36 .

[83] – يراجع 494/3 (شذذ)

والشاهد في قوله : سيندر أي سيموت[84]، والموت بلا شكّ أهمّ داع للانفراد عن الجماعة والخروج عن الجمهور إلى وجهة لا رجعة بعده. فكان المعنى الاصطلاحيّ غير بعيد عن الدلالة اللّغويّة للشذوذ. ومنهم من يستعمل من هذه الألفاظ مرادفا لما يناسب الاطّراد أو الشذوذ كما بدا من شرح ابن جنّى قول المازني إذ قال : « وقوله: فهذا هو المطّرد يعني أنّ هذا هو الكثير ».[85] والكثرة تحتمل الاستعمال وكذا المادّة. وقد يجمع المترادفان نحو قول سيبويه : « فإنّما هذا الأقلّ نوادر»[86]، وقوله : « وهو غريب شاذّ »[87] ، وقوله : « القليل إن شذّ »[88] ، و« قليل غير مطّرد »[89]، و« كَثُرَ واطّرد »[90]، و« لأنّ الاعتلال هو الكثير المطّرد»[91]، وقوله : « وهذا من الشواذّ وليس ممّا يقاس ويطّرد».[92] وقد أحصى أحد الباحثين المعاصرين ما استعمله سيبويه والمبرّد من اصطلاحات لغويّة ترادف الشذوذ.[93] ووظّف الفارسيّ مرادفا آخر للشذوذ في قوله : « فأمّا (ابن) والأسماء الأُخر فنادّة عن هذا القياس ، وعن طريق ما عليه الكثرة»[94] ، فاللّفظ المقصود هو: نادّة بمعنى : شاردة ، ويؤكّد ذلك في موضع آخر : « قال بعضهم : ندّت الكلمة : شذّت ، وليست بقويّة في الاستعمال».[95]

ونجد ابن السرّاج قد بيّن أنّ أنواع الاطّراد والشذوذ في كلام العرب ثلاثة هي: شاذّ عن القياس مطّرد في الاستعمال ، وشاذّ عن الاستعمال مطّرد في القياس ،

[84] – نفسه 199/5 و200(ندر) . والشّزن هنا هو الموت . اللسان 236/13 (شزن). والمُدحِض هو المُزلِق من دَحَت رجلُه إذا زلقت . اللسان 148/7 (دحض).
[85] – المنصف 202/1 .
[86] – كتاب سيبويه 8/4 .
[87] – نفسه 273/4 .
[88] – نفسه 321/4 .
[89] – نفسه 334 .
[90] – نفسه 343/4.
[91] – نفسه 346 .
[92] – نفسه 405 .
[93] – يراجع ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ص 159 و160 و208، وفيه هذه الاصطلاحات المستعملة في كتاب سيبويه : لم يجز ، لا يجوز ، لا تقول ، لا يكون ، لم يحسن ، قليل ، قليل خبيث ، قبيح ، قبيح جدّا ، غريب ، غريب خبيث ، ضرورة ، محال ، ضعيف قبيح ، غلط ، خطأ ، شاذّ ، و ما ورد منها عند المبرّد إضافة إلى ما ذكر :خطأ فاحش، مستحيل،ليس بالوجه الجيّد، ليس يدري ما العربية، أبعد الأقاويل ، أقلّ الأقاويل، لا يصلح ، مع الإشارة إلى أنّها اصطلاحات استعملت في كلّ موضوعات اللّغة العربية.
[94] – المسائل المشكلة للفارسي ، قرأه وعلّق عليه يحيى مراد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط.1 ، 1424هـ/2002 م ، ص 64.
[95] – اللسان 120/3 (ندد).

وشاذّ عنهما جميعا [96] ، وأضاف ابن جنّي رابعا وهو المطّرد فيهما الذي عدّ مطلب ضبط القواعد النحويّة محاولة لإيجاد لغة نموذجيّة ، ولكنّ ذلك يبدو بعيدا عن الواقع اللّغويّ ، فحتّى شعر المعلّقات الذي عدّ مثال اللّغات العربيّة ، وما جاء به القرآن الكريم من لغات عربيّة مختلفة يدلّ على ذلك الأمر البعيد . فمصطلحا الاطّراد والشذوذ « مصطلحان أصلان وقديمان في أصول النحو عرفا في الفترات الأولى من التأليف النحويّ وما حدث لهما من تطوّر هو في التعريفات والتقسيمات »[97] بدءا بابن السرّاج ومن بعده ابن جنّي. وهذه الأنواع في قضايا الصرف تتمثّل في الآتي :

ا- المطّرد في الاستعمال والقياس :

وهو ما شكّل قاعدة ضابطة استنبطت من كلام العربيّ المستعمل بشكل مستمرّ ويصحّ القياس عليه بدون إشكال لكونه سطّر قانونا محدّدا كالقول :

إذا التقت الواو والياء في كلمة ، والسابق منهما ساكن فإنّه يجب قلب الواو ياء وإدغامها في الياء الموجودة نحو : سيّد من سَيْوِد ، وميِّت من مَيِوت أو مَوْيِت ، وقَيَّام من قَيْوَام ، وقَيُّوم من قَيْووم ، وطيّ من طَوْي ، ومَرْضِيّ من مَرْضُوي.[98]

ومثاله أيضا قلب الألف واوا عندما تسبقها ضمّة في نحو تصغير شاعر : شُوَيعِر ، وفي المبني لمجهول صادَرَ : صُودِرَ، وفي الجمع نحو : قَالب وقَوَالِب وقَافِلَة وقَوَافِل.[99]

وقلب ألف اسم الفاعل من الفعل الأجوف همزة في نحو : قام فهو قائم ،

---

[96] – يراجع الأصول في النحو 57/1.

[97]– مصطلحات علم أصول النحو لأشرف لماهر النواجي ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، بلا تاريخ، ص28.

[98] – يراجع كتاب سيبويه 365/4 و367 ، والمنصف 16/2 و17 ، والمقتضب للمبرد ، تحقيق عبد الخالق عضيمة ، مؤسسة دار التحرير ، القاهرة ، 1385 هـ ، ج.1 ص 172 و222 ، و238/2 و283 ، والتكملة ص 260 ، والخصائص 155/1 ، والتصريف الملوكي لابن جني ، تصحيح وفهرسة النعسان الحموي، مطبعة شركة التمدن الصناعية ، مصر، ط.1 ، دون تاريخ ، ص 47 ، وشرح التصريف للثمانيني ، تحقيق إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ص 266 و476 ، وشرح الشافية 154/3 و171 ، والممتع 499/2 و506.

[99] – يراجع كتاب سيبويه 241/4 ، والمنصف 34/2 ، والمقتضب 61/1 ، والخصائص 88/1 ، والتصريف الملوكي ص 23 ، وشرح التصريف ص 318 137 ، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسيّ، تحقيق مصطفى أحمد النماس ، ط. 1404 هـ/1984 م ، ج.1 ، ص137 ، ونزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام ، تحقيق أحمد عبد المجيد هريدي ، مكتبة الزهراء ، القاهرة ، 1410هـ/1990م، ص 138 ، وشرح الأشموني 478/4 ، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية للسيوطي ، تصحيح محمد بدر الدين النشابي ، ط. 1327 هـ ، ج.2 ، ص 222.

وباع فهو وبائع ، وسار فهو سائر من دون أن ترجع إلى أصلها.[100]

وقلب الواو والياء المتطرّفتين همزة في نحو : دُعَاء من دُعَاو ، وبِنَاء من بِنَاي.[101]

وضمّ حركة حرف المضارعة فيما هو على أربعة أحرف من الأصول أو بالزيادة نحو : أفعَلَ يُفعل وأَحَبَّ يُحبّ ودَحْرَجَ يُدحرج ووَسْوَسَ يُوسوسُ ، وفتحها فيما عدا ذلك نحو: فَعَلَ يَفعلُ وافْتَعَلَ يفتعل وانْفَعَلَ يَنفَعِلُ وتَفَاعَلَ يَتفاعَلُ واسْتَفعَلَ يَستفعل.

وحذف أوّل الساكنين عند التقائهما نحو : قُلْ من قُولْ ، وبِعْ من بِيعْ ، وهَبْ من هَابْ [102] ، أو وجوب تحريكه في نحو قوله تعالى: « **إذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ**».[103]

ونحو إبدال تاء الافتعال حرفا يناسب فاءه في نحو : ادّخر من ادتخر ، وادّكر أو اذّكر من اذتكر ، وازدهر من ازتهر ، واصطدم من اصتدم ، واضطرب من اضترب ، واطّلع من اطتلع ، واظطلم أو اظّلم من اظتلم.[104]

ومنه ما اختلفت في أصواته اللّغات نحو ما ذكره ابن جنّي :« وأمّا ارْمَعَلَّ وارمغلّ ، فلغتان ، قال :[105]

بَكَى جَزَعًا مِنْ أَنْ يَمُوتَ وَأَجْهَشَتْ إِلَيْهِ الْجِرْشِيَّ وَارْمَعَلَّ خَنِينُها وارمغلّ أيضا. وكذلك قولهم : عَلَثَ الطعامَ وغلثه ، والنَّشُوع والنشوغ : لغات ، كلّها لاستوائها في الاطّراد والاستعمال ».[106] وهو ما يلاحظ ما بين العين والغين إبدالا.

ب- المطّرد في الاستعمال شاذّ في القياس :

---

[100] - يراجع كتاب سيبويه 348/4 ، والمنصف 280/1 ، والمقتضب 99/1 و158 ، والتكملة ص 255 والتصريف الملوكي ص 55 وشرح الشافية 203/3 والارتشاف 125/1 والمبدع الملخّص من الممتع لأبي حيان الأندلسيّ ، تحقيق وتعليق مصطفى أحمد النماس ، مطبعة السعادة ، ط.2 ، 1414 هـ/1994 م ، ص85 ، والأشموني 482/4.

[101] - يراجع كتاب سيبويه 237/4 و385 ، والمنصف 61/2 و62 ، والمقتضب 62/1 و126 و189 ، والتصريف الملوكي ص 24 ، وشرح التصريف ص 330 ، وشرح الشافية 173/3 ، والمبدع ص 85 ، والهمع 219/2، والأشموني 478/4 وشذا العرف لأحمد الحملاوي ، المكتبة الثقافية ، بيروت، ص 137.

[102] - يراجع التصريف الملوكي ص 36 ، واللسان 789/1 (هيب) .

[103] - سورة آل عمران من الآية 35 .

[104] - يراجع كتاب سيبويه 239/4 و468 و477 ، والمنصف 327/2 و329 و330 و331 ، والمقتضب 64/1 ، والخصائص 141/2 و142 ، والتصريف الملوكي ص 31 ، وشرح التصريف ص360 و361 و365، وشرح الشافية 226/3 و308 ، ونزهة الطرف ص 156 ، والارتشاف 152/1 ، والمبدع ص 89 والهمع 223/2 ، وشرح الأشموني 552/4 و553 .

[105] - لم ينسبه . ونسب إلى مدرك بن حصن الأسَدي في اللسان 299/11 (رمعل) ، وفي هامشه إشارة إلى اختلاف الرواية في لفظ : خنينها وحنينها وهما بمعنى البكاء ، وكذلك في 142/12(خنن).

[106] -سر صناعة الإعراب 255/1. وارمعلّ وارمغلّ بمعنى تتابع وعلا يعلو. والنشوع هو السَّعوط ،دواء يشمّ.

وهو ما سمع عن العرب التي استعملته في كلامها ، ولا يقاس عليه ما شابهه، وهو ما ذكره ابن جنّي قائلا : « اعلم أنّ الشيء إذا اطّرد في الاستعمال وشذّ عن القياس ، فلا بدّ من اتّباع السمع الوارد به فيه نفسه ، لكنّه لا يتّخذ أصلا يقاس عليه »[107] ، ومثاله :

استحْوَذَ واستنوق الجمل واستتيَست الشاة ، واستفيَل الجمل ، واستصوبت الأمر ، وأَغْيَلَتِ المرأة ولدها إذا أرضعته وهي حامل.[108] والشذوذ فيها هو بقاء حرف العلّة على أصله ولم يقلب كما قلب في أمثاله : استقام واستراح واستعاد وأعاد وارتاح واستباح ، ولهذا الشذوذ علّته رُدّت إلى كون هذه الألفاظ عديمة المجرّد ، فلم يرد عن العرب ناق وحاذ وفال وصاب ، وما يعلّ هو ما له أصله الثلاثيّ ، وعلّة إعلال هذا الثلاثيّ هي تحرّك حرف العلّة وسبقه بحركة فقلب ألفا نحو : قالَ من قَوَمَ، ثمّ تبعه المزيد فيه منه نحو : أَقَامَ واستقامَ ، وكلّ ما ليس له مجرّد مستعمل يدخل في باب الاستغناء بالمزيد عن المجرّد.

وفي مثال آخر من (شرح الأشموني) أنّ « قول الحجازيين : القُصْوَى شاذّ قياسا وصحيح استعمالا ».[109] ومنهم من رآها من باب الإخراج على الأصل والقياس فقال : قُصْيَا.[110] وذلك لأنّ باب فُعلى ممّا لامه واو أن تقلب ياء في الأسماء وأن تظهر على أصلها في الصفات[111] ، وتعليل ذلك في نظر ابن جنّي أنّها أخرجت مخرج الأسماء لتحوّل دلالتها مثل الدنيا والعليا .[112]

ومن هذا النوع أيضا ما أورده سيبويه في قوله : « قالوا : لا أَدْرْ، في الوقف

---

[107] – الخصائص 99/1 و117 و118.

[108] – يراجع كتاب سيبويه 346/4 ، والمنصف 267/1 ، والأصول في النحو 282/3 ، والخصائص 99/1 و177، والمحتسب 180/1 و357/2 ، وشرح التصريف ص 461 ، والمفصل في صنعة الإعراب للزمخشريّ، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط.1 ، 1420 هـ/1999 م ، ص 499 ، وشرح المفصل 5 /447 و448 ، والإنصاف 144/1 ، وشرح الشافية 97/3 ، واللسان 487/3 (حوذ) ، والمبدع ص 103 ، والارتشاف 151/1 ، وفيض نشر الانشراح 557/1.

[109] – 520/4.

[110] – يراجع دقائق التصريف ص 349.

[111] – يراجع كتاب سيبويه 238/4 ، والمنصف 161/2 ، والمقتضب 171/1 ، والتكملة ص 269 ، وشرح التصريف ص 534 ، والممتع 544/2 ، وشرح الشافية 178/3 ، والمبدع ص 114 ، والارتشاف 138/1 و143 ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، لبنان ، بلا طبعة ولا تاريخ ، ج.4 ص 388 ، ونزهة الطرف ص 140.

[112] – يراجع المنصف 161/2 ، والتكملة ص 269 ، والممتع 544/2 ، وشرح الشافية 178/3 ، ونزهة الطرف ص140 ، وأوضح المسالك 388/4.

لأنّه كثر في كلامهم ، فهو شاذّ »[113]، وذلك لأنّ الأفعال عنده لا يحذف منها شيء في الوقف إلاّ في القرآن والشعر ، وهذا كما قال : «جائز عربيّ كثير ».[114] وقد يكون قصده من الشذوذ ندرة أمثاله وحصل الحذف فيه لكثرة استعماله وهو الاطّراد .

ومنه ما عدّه ابن جنّي في حذف الهمزة اعتباطا نحو : جا يجي من جاء يجيء فقال : « فحذف الهمزة هكذا اعتباطا ساذجا ضعيف في القياس وإن فشا في بعضه الاستعمال ».[115] ويبدو حكمه بالشذوذ من قوله : ضعيف في القياس ، والاطّراد من قوله : فشا.

ومنه ما ورد في تصريح الفارسيّ معلّقا على قوله تعالى : « **وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيّا** »[116] ، إذ قال : « وهو من الرِّضْوَان ، فمَرْضِيّ عندنا مثل : اسْتَحْوَذَ ، في اطّراده في الاستعمال وشذوذه عن القياس ».[117]

وقولهم : أبَى يأبَى بفتح العين فيهما ، والقياس أن يكون مضارعه مكسور العين لكون فَعَلَ يفعَلُ لا يأتي إلاّ ما كانت عينه أو لامه من أحرف الحلق قياسا.[118] وقد ذكر صاحب القاموس اللّغتين : أَبَاهُ يَأْبَاهُ وَيَأْبِيهِ على يَفْعَلُ وَيَفْعِلُ.[119]

ج- المطّرد في القياس شاذّ في الاستعمال :

وهو ما يمكن القياس عليه ولو لم تستعمله العرب في كلامها ، ومثاله :

ماضي المثال الواويّ ومصدره وما يشتقّ منه نحو : وَعَدَ ، ووَزَنَ، ووَضَعَ بخلاف ما جاء منه في لفظين ليس لهما ذلك وهما : يَذَرُ ويَدَعُ ، ولم يأت منهما غير المضارع والأمر[120] ، أي أنّ الشذوذ هنا ورد بمعنى القلّة والندرة. ونعلم أنّ القياس على النادر جائز أحيانا ، وهو ما يشجّعنا على الدعوة إلى ضرورة مراجعة ما يمكن من أحكام صالحة في زمننا دون أن نحدّدها ولا أن نقف عند نوع منها إن كان وضعه مناسبا ولا يخلّ بالمعاني الأصليّة ، لأنّ العربيّ بنفسه كان يتجاوز القياس في سبيل الاستعمال اللّغويّ ، وكان يتلفّظ بما يحقّق رغبته اللّسانيّة ويسهّل له التواصل الاجتماعيّ. ففي (اللسان) أنّهم قالوا : « وَدَعَهُ يَدَعُه : تركه ، وهي شاذّة ،

---

113 - كتاب سيبويه 184/4 . يراجع المحتسب 111/1 ، والخصائص 151/3.

114 - كتاب سيبويه 184/4.

115 - المحتسب 210/1 . يراجع الخصائص 151/3 وما بعدها ، وسر صناعة الإعراب 126/1.

116 - سورة مريم من الآية 55 .

117 - المسائل المشكلة ص 201 .

118 - يراجع كتاب سيبويه 105/4 وشرح الشافية 123/1 واللسان 14/ (أبي) وفيض نشر الانشراح 558/1.

119 - القاموس المحيط ص 1623 (باب الواو والياء – فصل الهمزة –) .

120 - يراجع المسائل المشكلة ص 113 ، والمحتسب 432/2 ، واللسان 282/5 (وذر) ، و383/8 (ودع)، وفيض نشر الانشراح 554/1.

وكلام العرب : دعني وذرني ويدع ويذر ، ولا يقولون : وَدَعتك ولا وذرتك ، استغنوا عنهما بتركتك ، والمصدر فيهما تركاً ، ولا يقال : ودْعا ولا وَذراً ، وحكاهما بعضهم ولا وادع ، وقد جاء في بيت أنشده الفارسيّ في البصريّات :

فأيّهما ما أَتْبَعَنَّ فإنّني حزينٌ على تَرْك الذي أنا وادِعُ

قال ابن برّي [121] : وقد جاء وادع في شعر معن بن أوس :

عليه شَرِيبٌ لَيّنٌ وادعُ العصا يُسَاجلها حَمّاته وتُساجله »[122]

ولعلّ صياغة اسم الفاعل منه تؤكّده قراءة من قرأ قوله تعالى : « **مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ**»[123] بتخفيف الواو.[124] وكذلك منه قول شاعر آخر :[125]

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي مَنْ غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتّى وَدَعَهْ

ولكنّه مذكور بترتيب عاديّ في القاموس المحيط : « ودَعَه كوضعه وودّعه بمعنى».[126] ولعلّ ذلك إشارة من صاحبه إلى اعتباره.

ومثل ذلك من الشذوذ قول بعضهم : مكان بَاقِلٌ ، والقياس : مُبْقِل من أَبْقَلَ ، وبلدٌ عاشِب من أعشَبَ ، ومثلهما : أيفَعَ فهو يافِع ، وأورقَ النبت فهو وَارِقٌ ، وأورسَ فهو وارس بمعناه ، وأقربَ الرجل فهو قارب

إذا قربت إبله الماء.[127] وجاء منه على القياس قول دواد بن أبي دواد :

أَعَاشَنِي بَعْدَك وَادٍ مُبقِلٌ آكُلُ مِنْ حَوْذَانِهِ وَأَنْسِلُ

ولكنّ الأكثر سماعا هو قولهم : أبْقَلَ المكان فهو باقل.[128]

ومنه قولهم : أحبّه فهو محبوب ، ومثله : أجَنَّه فهو مَجنون وأحمّه فهو

---

[121] – هو أبو محمد عبد الله بن بري المصريّ ، صاحب كتاب التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح المعروف بحواشي الصحاح ، توفي سنة 582 هـ .

[122] – 383/8 (ودع).

[123] – سورة الضحى من الآية 3 .

[124] – يراجع المحتسب 432/2 ، وإملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن للكعبريّ ، صحّحه ووضع حواشيه وراجعه الناشر ، دار الفكر ، بيروت ، 1414 هـ/1993 م، ص584.

[125] – غير منسوب في المحتسب 432/2 ، والخصائص 100/1 . ونسبه العكبريّ إلى أبي الأسود الدؤلي ، يراجع إملاء ما من به الرحمن ص 584.

[126] – ص 994 (ودع).

[127] – يراجع دقائق التصريف ص 349 والمحتسب 289/2 وشرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق عبد الرحمن السيّد ومحمد بدوي ، طبع ونشر هجر ، ط.1 ، 1410 هـ/199 م، ج.3 ص71 ، والارتشاف 233/1 والمزهر 76/2 واللسان 601/1 (عشب) و415/8 (يفع) و374/10 و60/11 (بقل) والمزهر 76/2.

[128] –يراجع الخصائص98/1 و22/2 والمحتسب 288/2 واللسان60/11 (بقل) وفيض نشر الانشراح 556/1.

مَحموم.[129] وقد ورد على الأصل في قول عنترة:

ولقد نزلتِ فلا تظنّي غيرَه مِنّي بمنزلة المُحَبّ المُكرَمِ

وقد يجوز لنا عدّه ممّا استعمل على الأصل من باب التوهّم أو التقدير.

وفي مثال آخر يظهر من قول الشاعر :[130]

ثلاثُ مِئِينَ قد مَرَرْنَ كَوَاملا وها أنا هذا أشتهي مَرَّ أرْبَعِ

إذ استعمل الشاعر مئين على القياس مع العدد ثلاث.[131] حيث يكون معدود الأعداد من الثلاثة إلى العشرة جمعا ، وما هو شائع الاستعمال أن يكون ثلاثمئة كما في قوله تعالى : « **وَلَبِثُوا في كَهْفِهِمْ ثلاثَ مِئَةٍ سِنِينَ** ».[132]

ومنه ما قد يكون بالإبدال بعد إبدال في نحو : دولج من تولج الذي هو من وَوْلج أصلا ، بواوين في أوّل الكلمة ، وذلك ما صرّح به ابن يعيش[133] في قوله : « وهذا قليل شاذّ في الاستعمال ، وإن كان حسنا في القياس ».[134] فكان من باب إبدال مُبْدَل. وقيل بأنّهما لغتان : من وَوْلَج إلى تَوْلَج ، ودَوْلَج لغة ثانية.[135] وهذا الحكم ما يبدو ضمنا في ترتيب القاموس المحيط.[136] ومنه قراءة قوله تعالى : « **نَحْشِرُهم** »[137] ، بكسر الشين ، والقراءة العامّة بالضمّ. فتلك القراءة بالكسر من المطّرد في القياس القليل في الاستعمال ،

---

[129] – يراجع كتاب سيبويه 67/4 ، ودقائق التصريف ص 350 ، واللسان 400/5 (كزز) . والكُزَاز مرض من شدّة البرد.

[130] – غير منسوب في شرح المفصل 13/4 .

[131] – يراجع كتاب سيبويه 211/1 ، والمذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني ، تحقيق عزّة حسن دار الشرق العربي ، بيروت ، بلا طبعة ولا تاريخ ، ص 46 ، وشرح المفصل 13/4.

[132] – سورة الكهف من الآية 25. وقرئت : (ثلاث مئةِ سنينَ) . قال العكبريّ : « يقرأ بتنوين مئة ، وسنين على هذا بدل من ثلاث ، وأجاز قوم أن تكون بدلا من مئة ، لأنّ مئة في معنى مئات ، ويقرأ بالإضافة وهو ضعيف في الاستعمال ، لأنّ مئة تضاف إلى المفرد ، ولكنّه حمله على الأصل ، إذ الأصل إضافة العدد إلى الجمع ، ويقوّي ذلك أنّ علامة الجمع هنا جبر لما دخل السنة من الحذف ، فكأنّها تتمّة الواحد ». إملاء ما من به الرحمن ص 397.

[133] – هو أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصليّ ، والحلبي المولد والنشأة والممات ، عاش ما بين 553 وبين 643 هـ ، ألّف في القراءات والنحو ، ومن أبرز كتبه شرح مفصل الزمحشري وشرح التصريف الملوكي لابن جني . بغية الوعاة 351/2 ، والأعلام 206/8.

[134] – شرح المفصل 410/5 . يراجع التصريف الملوكي ص 31 .

[135] – يراجع كتاب سيبويه 333/4 ، والمنصف 226/1 ، وشرح الشافية 229/3 ، واللسان 400/2 (ولج). والدولج هو كِنَاس الظبي أي مأواه الذي يختبئ فيه.

[136] – وذلك من الترتيب . يراجع ص 242 (دلج) و267 (ولج).

[137] – سورة الأنعام من الآية 22 وسورة يونس من الآية 28 وسورة الإسراء من الآية 97 .

وتعليلها هو أنّ تعدية يَفْعِلُ أقوى من يَفْعُلُ الذي بابه في اللازم من فَعُلَ.[138]

د- الشاذّ في الاستعمال والقياس معا :

وهو ما سُمع في ألفاظ بعينها ولا يقاس عليها من وجهة نظر كثير من رواد المدرسة البصريّة ، وهو إمّا أن يكون قليلا من حيث المادّة اللّغويّة أو من حيث مصدره المنفرد فردا أو قبيلة ، فدائرة وروده ضيّقة

لم يوسّعها البصريّون خاصّة مع اعترافهم بعروبيّته ، وتلك هي مشكلة القياس اللّغويّ. فكلّ « ما جاء شاذّا في القياس نادرا في الاستعمال ، فالكثيرون على إغفاله وعدم الاعتداد به لأخذهم بالكثير ».[139] ومن ذلك ما صرّح به ابن جنّي قائلا : « فإذا كان السماع والقياس جميعا يدفعان هذا التأويل وجب إلغاؤه واطّراحه والعدول عنه إلى غيره ممّا قد كثر استعماله ووضح قياسه ».[140] وقال : « على أنّ بعضهم قد قال في تخفيف خطيئة : خطية ، فحرّك الياء بحركة الهمزة ، وهذا من الشذوذ في القياس والاستعمال جميعا بحيث لا يُلتفت إليه ».[141] وردّ على من روى كسر حركة همْ إن جاء بعدها ساكن كالقول : هُمِ القُضاة فقال : « هذه اللّغة من القلّة ومخالفة الجمهور على ما حكيناه عن الفرّاء وما كانت هذه صفته وجب أن يُلغى ويُطّرَح ولا يقاس عليه غيره »[142]، ومع ذلك فقد ذكر لها تخريجا فحواه أنّها جاءت على السكون ثمّ كسرت على أساس التقاء الساكنين.

ومثال هذا النوع ما نعثر عليه في إظهار الواوين في اسم المفعول من الأجوف نحو : ثوب مَصْوُون من الصيانة ، ومسك مدووف أي مخلوط أو مبلول وفرس مقوود لاجتماع ثلاثة أمثال من واوين وضمّة ، وهي لغة مسموعة ، ومنهم من قاس عليها.[143] وقال سيبويه : « لا نعلمهم أتمّوا في الواوات ، لأنّ الواوات أثقل عليهم من الياءات ، ومنها يفرّون إلى الياء، فكرهوا اجتماعهما مع الضمّة »[144] ، فهو نوع من تتابع الأمثال.

ومثله أيضا ما ورد عن الفارسيّ أنّه قال : « زعم الخليل أنّ أناسا من بكر

---

[138] - يراجع المحتسب 162/2 .

[139] - النحو والنحاة لصلاح الدين الزعبلاوي ، مجلّة مجمع اللغة العربية بدمشق ، ج. 2 ، مج. 54 ، سنة 1979 م ، ص 846.

[140] - سر صناعة الإعراب 97/1.

[141] - نفسه 368/2.

[142] - نفسه 212/2.

[143] - يراجع التصريف الملوكي ص 36 ، وشرح المفصل 453/5 ، وشرح الأشموني 540/4 ، وفيض نشر الانشراح 559/1 ، وشذا العرف ص152.

[144] - كتاب سيبويه 348/4 و349.

بن وائل يقولون : رَدَّنَ ومَرّنَ إذا أخبروا وأرادوا : رَدَدْنَ ومَرَرْنَ ، وهذا لا ينبغي أن يؤخذ به لشذوذه عن الاستعمال والقياس».[145]

ويمكن التمثيل له كذلك بما جاء من فَعِلَ يَفْعُلُ في قول بعض العرب : مِتَّ تموت وفَضِلَ يَفضُل ، ومن فَعُلَ يَفْعَلُ : كُدْتَ تَكادُ.[146]

ومنه مضارع وَجَدَ يَجُدُ بضمّ الجيم كما جاء عن ابن جنّي أنّها « لغة شاذّة غير معتدّ بها لضعفها وعدم نظيرها ومخالفتها لما عليه الكافّة ممّا هو بخلاف وضعها ».[147] وذلك لأنّها خارجة عن القياس والاستعمال ، والقياس ألاّ تحذف فاء المثال إذا كانت واوا إلاّ من المضارع المكسور العين ، والاستعمال الغالب في هذه الكلمة الكسر وهو: يَجِدُ.[148] ولكنّها رويت مضمومة الجيم في بيت من الشعر على لغة بني عامر كما يقول صاحبهم :[149]

لو شاء قد نَقَعَ الفُؤادُ بِشُرْبةٍ   تَدَعُ الحَوائمَ لا يَجُدْنَ غليلا

ضبطت هكذا بضمّ الجيم ، ولو أنّ الكسر لا يغيّر من أمر العروض شيئا. ومنه قول بعضهم : حَبَّه يَحِبُّه فهو محبوب ، قلّ استعمال وشذّ كسر عين المضعّف في المضارع.[150] وما يأتي منه ففيه مضمومها أيضا.

وفي لغة بعض العرب أنّهم يضمّون حركة حرف مضارع ما زاد على ثلاثة أحرف نحو : يُنطلِق ويُستفتِح كالذي يتألّف من أربعة : أَكْرَمَ يُكْرِمُ.[151] وهي لغة لم يبق لها أثر في الاستعمال ولا ذكر في كتب اللّغة.

ومنه أيضا ما عدّ قراءة شاذّة قياسا واستعمالا في إحدى لغات العرب قوله تعالى : « **الحَمْدُ لُلّه** »[152] ، بضمّ الدال واللام ، أو بكسرهما ، وهو من باب

---

[145] – التكملة ص 6 . يراجع كتاب سيبويه 160/2 ، وشرح الشافية 246/2 و244/3 ، وشرح الأشموني 595/4.

[146] – يراجع كتاب سيبويه 343/4 ، والمفصل ص 356 ، وشرح المفصل 429/4 و430 ، وشرح الشافية 136/1.

[147] – سر صناعة الإعراب 244/2 .

[148] – يراجع كتاب سيبويه 53/4 و54 ، والمنصف 187/1 ، والتصريف الملوكي ص 33 و34 ، وشرح المفصل 425/5 ، والممتع 177/1 ، وشرح الشافية 115/1 ، وشرح الأشموني 575/4 و576.

[149] – غير منسوب في المنصف 187/1 ولا في سر صناعة الإعراب 244/2 ولا شرح المفصل 425/5 ولا في الممتع 177/1 و427/2 ولا في شرح الأشموني 576/4 ، ونسب إلى لبيد بن ربيعة في شرح الشافية 132/1 وفي اللسان 445/3 (وجد) وفيه أنّ ابن برّي نسبه إلى جرير ، كما هو منسوب في 361/8 (نقع) .

[150] – يراجع شرح الشافية 142/1 ، واللسان 289/1 (حبب) .

[151] – يراجع شرح التصريف ص 200 وأسرار العربية لابن الأنباريّ ، تحقيق يوسف بركات هبود ، شركة دار الأرقم ، بيروت ، ط.1 ، 1420 هـ/1999م ، ص 405.

[152] – سورة الفاتحة من الآية 1 وسورة الأنعام من الآيتين 1 و45 . وهي مذكورة 23 مرّة في عدّة سور .

الإتباع.[153] وفي قراءة قوله تعالى : « **لإئلاف قريش** »[154] بهمزتين على الأصل شذوذ خلافا لقاعدة التخفيف في مثلها.[155] وكذلك جاء إظهار الهمزتين في خَطائئ وجائئ [156] ، كما في قول شاعر :[157]

فإنّك لا تدري متى الموت جائئ   إليك ولا يُحدث الله في غَدِ

وفي قراءة « **لا تَتَّبِعُوا خُطُؤات الشَّيْطَان** »[158] بالهمز[159] قال ابن جنّي: « رويت عن عمرو بن عبيد بضمّتين وهمزة وهي مرفوضة وغلط ».[160] ثمّ علّل لها بقوله : « وأمّا خُطُؤات ، بالهمز بمعنى الخطأ ، أثبت ذلك أحمد بن يحيى ».[161] فهنا احتمال التفسير أن يكون الخطوة والخطأ بحسب تخريج ابن حنّي. وفي مثال آخر كما جاء في قول الراجز :[162]

يا مرحباهُ بحمار عَفْراءْ

فقد حرّك هاء السكت في : مرحباهُ ، وهي لا تكون إلاّ ساكنة وصلا ووقفا. وعلّق الزمحشريّ[163] على ذلك فقال بأنّه : « ممّا لا معرّج عليه للقياس واستعمال الفصحاء».[164]

ونعثر على الشاذّ ، وما هو أشذّ منه كما في تعبير ابن يعيش : « وذلك كلّه قليل شاذّ لا يقاس عليه ، وبعضه أشذّ من بعض »[165]، ولعلّه يريد بالشذوذ قلّة

المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص 217 .

153 – يراجع معاني القرآن 15/1 والمحتسب 110/1 والإنصاف 739/2 وإملاء ما من به الرحمن ص 11.

154 – سورة قريش الآية 1 .

155 –يراجع الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ، تحقيق أحمد فريد المزيدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط.1 ، 1420 هـ/1999 م، ص 248 ، وإملاء ما منّ به الرحمن ص 591 ، وشرح الأشموني 497/4 ، وشذا العرف ص 141.

156 – يراجع الخصائص 145/3 ، وسر صناعة الإعراب 85/1 ، والمفصل ص 462 ، وشرحه 280/5 ، وشذا العرف ص 140 .

157 – غير منسوب في الخصائص 145/3 .

158 – سورة البقرة من الآية 168 وسورة الأنعام من الآية 142 . وقد تكرّر ذكرها 5 مرّات . المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص 225 .

159 – يراجع المحتسب 343/1 ، وإملاء ما من به الرحمن ص 82.

160 – المحتسب 204/1 .

161 – المحتسب 343/1 . وأحمد بن يحيى هو المشهور بلقب ثعلب (291 هـ) .

162 – غير منسوب في المفصل ص 434 ، وخرّجه المحقق بنسبته إلى عروة بن حزام من خزانة الأدب 272/7 ، وكذلك نسب في شرح المفصل 176/5.

163 – هو أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ، توفي سنة 538 هـ ، وله الكثير من المؤلّفات الدينية واللغوية والأدبية منها الكشاف والمفصل وأساس البلاغة . يراجع بغية الوعاة 279/2 والأعلام 178/7.

164 – المفصل ص 435 . يراجع شرح المفصل 176/5.

165 – شرح المفصل 237/3.

المادّة. وصرّح معلّقا على قول آخر :[166]

يا مرحباهُ بِحِمار ناجيهْ

فقال : « وهو رديء في الكلام لا يجوز ، وإنّما لمّا اضطرّ الشاعر حين وصل إلى التحريك ، لأنّه لا يجتمع ساكنان في الوصل على غير شرطه حرّكه ».[167] وهو يقصد تحريك هاء قوله : مرحباه بالضمّ ، وهي ساكنة في أصلها ، ففرّ من التقاء ساكنين في الدرج وجنح إلى الضرورة.[168]

3- الاطّراد والشذوذ واللّغة :

ولمّا كانت الفصحى ليست هي إحدى اللهجات ، بل هي منها أو هي أصلها تختلف في كثير من أحكامها صار للحكمين العامّين قدر من التجوّز لكون الحكم الصائب هو ما كان في لغة واحدة ، أي أنّه ما خرج عن خصائص اللهجة ، غير أنّ المتعارف عليه اصطلاحا هو ما خرج عن قواعد الفصحى التي بنيت على الأكثر قبولا للقياس ، ونلمس هذا الحكم بالتصريح على كونه شاذّا أو على أنّه لغة أو لغات[169] ، كقضية الهمز بين التحقيق والتخفيف والإبدال ، والإمالة والوقف والإدغام[170]، أو التغيّر في الحركات والأبنيّة.

ونجد من العلماء من يعتبر الحكم الصواب هو ما كان بالقياس إلى الفصحى كما في قول أحدهم يصدر حكمه بشذوذ الهمز في لغة قريش حينما لاحظ الرواية بتخفيفه على لغة أهل اليمن كما ورد « في الحديث : أنّه أُتي بأسير يُرعَد ، فقال لقوم : اذهبوا به فَأَدْفُوه ، فذهبوا به فقتلوه ، فَوَداه رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– أراد الإدفاء من الدفء، وأن يدفأ بثوب ، فحسبوه بمعنى القتل في لغة أهل اليمن ، وأراد أدفئوه ، بالهمز ، فخفّفه بحذف الهمزة ، وهو تخفيف شاذّ كقولهم : لا هَناك المَرتعُ ، وتخفيفه القياسيّ أن تُجعل الهمزة بين بين لا أن تحذف ، فارتكب الشذوذ ، لأنّ الهمز ليس من لغة قريش ».[171] فهنا توضيح لمكان الشذوذ في لغة قريش ولم ينسبه إلى لغة اليمن وإلاّ لم يكن هذا التصريح ضروريّا ، ولذلك تقول قريش في النبيء : النبي بدون همز ، وغيرها تقولها بالهمز.[172] وعلّة تخفيف الهمز ثقله وبُعد

---

[166] – غير منسوب.
[167] – شرح المفصل 177/5 . يراجع الممتع 401/1.
[168] – يراجع الخصائص 360/2.
[169] – وهو تعبير العلماء القدامى . يراجع الفصل الثاني من هذا الباب في عوامل الاختلاف في الأحكام.
[170] – يراجع كتاب سيبويه 541/3 وما بعدها و117/4 وما بعدها ، ومقدّمة اللسان 17/1 وما بعدها.
[171] – اللسان 76/1 (دفأ).
[172] – يراجع كتاب سيبويه 355/4 والحجة ص 32 وشرح الشافية 32/3 واللسان 163/1 و 164(نبأ).

خروجه من أقصى الحلق، وقيل بأنّ « التخفيف لغة قريش وأكثر أهل الحجاز ، وهو نوع استحسان لثقل الهمزة ، والتحقيق لغة تميم وقيس ».[173]فذا من باب اختلاف اللهجات.

ونقع في كتاب سيبويه على كثير من التلميح إلى الاطّراد والشذوذ بالنسبة إلى لغة معيّنة في قضيّة ما، كالإمالة التي ذكر أنّها ليست عند جميع العرب فقال : « وجميع هذا لا يميله أهل الحجاز »[174]، وقال : « وجميع هذا لا يميله ناس كثير من بني تميم وغيرهم »[175]، وقال : « وهي لغة لبعض أهل الحجاز فأمّا العامّة فلا يميلون ».[176] ويذكر الأشموني أنّ « أهل الحجاز يفخّمون بالفتح ، وهو الأصل، ولا يميلون إلاّ في مواضع قليلة ».[177] ومع ذلك فإنّ سيبويه يتناول هذه القضيّة بقواعدها مشيرا إلى ما يطّرد منها وما يشذّ مخصّصا لها بابا كاملا وهو (باب ما تمال فيه الألفات)[178] ، حيث يعرض فيه ضوابطه من اطّراد وشذوذ مع إصدار حكمه ، فيقول –مثلا– : « وقد يتركون الإمالة فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو نحو : قفاً وعَصًا ، والْقَنَا والْقَطَا ، وما أشبههنّ من الأسماء ... وهذا قليل يُحفظ ».[179] ويقول مرّة أخرى : « وقالوا : مِعْزَانَا في قول من قال : عِمَادَا فأمالهما جميعا ، وذا قياس »[180]، ونراه يذكر بعد ذلك بابا آخر خصّصه لما شذّ من الإمالة وهو (باب ما أميل على غير قياس وإنّما هو شاذّ).[181] وكثيرا ما كان يعلّل أثناء تحليله موضوعات كتابه لهذه اللّغات التي قد تعدّ شاذّة بالنسبة إلى لغة أهل الحجاز التي يراها هي الأصل.[182] وكذلك فعل كلّ من جاء بعده كابن السرّاج حين قام بتخصيص أبواب للشاذّ وأتى بعلله ، إضافة إلى ما ضمّنه من تعليل لما اطّرد وما شذّ في أثناء شرحه.[183] ثمّ من أتى بعدهما كالفارسيّ وابن جنّى وابن فارس وابن الأنباريّ[184] وابن يعيش وغيرهم ممّن توسّع في التعليل اللّغويّ ، حيث إنّه

173 – شرح المفصل 265/5 . يراجع شرح الشافية 32/3.
174 – كتاب سيبويه 118/4 . يراجع شرح الشافية 4/3.
175 – كتاب سيبويه 120/4 . يراجع شرح الشافية 4/3 ، وشرح الأشموني 379/4.
176 – كتاب سيبويه 120/4.
177 – نفسه 380/4.
178 – نفسه 117/4.
179 – نفسه 119/4.
180 – كتاب سيبويه 119/4 . يراجع المفصل ص 442.
181 – كتاب سيبويه 119/4.
182 – يراجع كتاب سيبويه 111/4 .
183 – يراجع الأصول في النحو 432/3 وما بعدها.
184 – هو أبو البركات كمال الدين بن محمّد ، توفي 577 هـ ، صاحب الإنصاف في مسائل الخلاف بين

« أتى القرن الرابع ، وقد اكتمل النحو واستوى، وبدأ عهد الشروح الكبيرة والمسائل الدقيقة ، واهتمّ العلماء بالعلّة أيّما اهتمام ، لأنّ استنباط العلل هو مجلى الذكاء ومناط البراعة »[185] بدراسة ما أمكنهم من الوصول إليه من لغات العرب.
وإلى جانب ذلك التوسّع كان منهم من مال إلى الاختصار والتركيز كالزمخشريّ ، وابن مالك ، وابن الحاجب[186] ، حتّى أدّى فعلهم هذا إلى شروح أخرى وسّعت ما أوجز واختصر بكثرة التعليل والتدليل بالشواهد المختلفة.[187]

ثانيا : الأحكام الفرعيّة :

وحين اعتبار الاطّراد والشذوذ من الأحكام العامّة فلكلّ منهما أحكام خاصّة أو فرعيّة ، كالإبدال والإعلال والقلب والزيادة والحذف والإمالة والتفخيم والإدغام والإظهار والوقف والوصل والتحريك والتسكين. وكلّ حكم فرعيّ قد يكون منه المطّرد كما قد يكون منه ما هو شاذّ. وهذه الأحكام الفرعيّة تنضوي تحت أحكام تشترك فيها كلّها قد يصحّ تسميّتها بالأحكام المشتركة كالوجوب والجواز والمستحسن والقبيح والممنوع.[188] ومن أمثلة هذه الأحكام المشتركة - غير قاصدين منه الحصر - ما يأتي ذكره :

1 - حكم الوجوب :

يتمثّل في ضرورة صياغة الكلمة وفق ما تفرضه علّة التصرّف فيها بمقابل الأحكام الأخرى لعلّة واحدة أو أكثر كما يأتي مثلا :

فمنه قلب الواو والياء المتحرّكتين ألفا حين سبقهما بفتح نحو : قام من : قَوَمَ ، وباع من : بَيَعَ ، ودعا من : دَعَوَ ، وسَعي من : سَعَيَ ، في أصل كلّ منها[189] ، وذلك ما لم يكن فيه علّة التصحيح كما سيأتي في باب

البصريين والكوفيين ولمع الأدلة والإغراب في جدل الإعراب وأسرار العربية ونزهة الألبّاء في طبقات الأدباء وغيرها . يراجع بغية الوعاة 86/2 والأعلام 327/3.

[185] - ابن يعيش النحوي ص 498.

[186] - هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ، عاش بين 570 و646 هـ ، من أبرز تآليفه الكافية في النحو والشافية في الصرف . بغية الوعاة 134/2 ، والأعلام 211/4.

[187] - للزمخشريّ كتاب المفصّل وقد شرحه عدّة علماء منهم ابن يعيش ، ولابن مالك منظومات كثيرة منها ألفيته التي نالت شروحا كثيرة منها شرح ابنه بدر الدين وشرح ابن هشام وابن عقيل ، وكتب كتاب التسهيل وشرحه بنفسه ، ولابن الحاجب الشافية في الصرف وشرحها الاستراباذي والجاربردي ونقره كار.

[188] - يراجع الاقتراح ص 19.

[189] - يراجع كتاب سيبويه 383/4 والمنصف 333/1 و116/2 والمقتضب 90/1 و96 و111 و188 و280/2 والتكملة ص 259 و266 والخصائص 146/1 والتصريف الملوكي ص 17 وشرح التصريف ص291 و455 ، والممتع 438/2 ، و463 ، وأوضح المسالك 394/4 ، ونزهة الطرف ص 137 ، وشرح الشافية 95/3 و157 ، والأشموني 523/4 ، والمبدع ص 100 ،والارتشاف 144/1 ، والهمع 222/2.

التعليل.

ومنه قلب الألف واوا إذا ضمّ ما قبلها نحو : ضُوَرِيْب من : ضَارِبٌ مصغّراً ، وضُورِبَ مبنيّا للمجهول من : ضَارَبَ ، وفي الجمع
نحو : قَوَارِير من قَارُورَة ، وعَامِلَة وعَوَامِلُ وقَائِمَة وقَوَائِم وما شابه. [190]

وقلب الواو والياء والألف همزة في مثل : عَجُوز وعَجَائِز ، وصَحِيفَة وصَحَائِف ، ورِسَالَة ورَسَائِل ، لكونها زائدة للمدّ لا تثبت بعد ألف الجمع.[191]

وعند التقاء الواوين أوّلا تقلب الأولى منهما همزة ، وفيه قال سيبويه : « إذا التقت الواوان أوّلا أبدلت الأولى همزة »[192] نحو : أُولَى من وُولَى[193] ، وأَوَاصِل[194] من وَوَاصِل على فَوَاعِل ، ونحو : تَوْلَج من وَوْلَج[195] ، وتَوْرَاة من وَوْرَيَة أصلا على فَ َوْعَلَة ، فقلبت الياء ألفا لانفتاحها وسبقها بحركة ، ثمّ أبدلت الواو الأولى تاء تخفيفا.[196]

وإبدال تاء الافتعال حرفا يناسب الحرف الذي قبلها نحو : ادّكر واذّكر وازدهر وازدان واصطدم واصطفى واضطهد واطّرد واطّلع
واظطلم واظّلم. [197]

---

[190] – يراجع كتاب سيبويه 241/4 ، والمنصف 34/2 ، والمقتضب 61/1 ، والخصائص 88/1 ، والتصريف الملوكي ص 23 ، وشرح التصريف ص 318 ، ونزهة الطرف ص 137 ، والارتشاف 137/1 ، وشرح الأشموني 478/4 ، والهمع 222/2.

[191] – يراجع كتاب سيبويه 356/4 و391 والمنصف 44/2 و61 و137 والمقتضب 122/1 و125 والتكملة ص262 والخصائص194/1وشرح التصريف ص492 و500والممتع 326/1 والمبدع ص 86 و87 والارتشاف 127/1 ونزهة الطرف ص 150 والأشموني 483/4 والهمع 220/2 وشذا العرف ص 137.

[192] – كتاب سيبويه 333/4 . يراجع المنصف 217/1 ، والمقتضب 94/1 ، والتكملة ص 249 ، والمسائل المشكلة ص 13 ، وسر صناعة الإعراب 110/1 ، والخصائص 9/1 والتصريف الملوكي ص 53 وشرح التصريف ص 490 وشرح الشافية 56/3 ونزهة الطرف ص 151 وأوضح المسالك 378/4 والأشمونى 490/4 و491 وشذا العرف ص 138.

[193] – يراجع التبيان في إعراب القرآن للعكبري ، تحقيق علي البجاوي ، إحياء الكتب العلمية ، بلا طبعة ولا تاريخ ، ج.1 ص33 ، وشرح الأشموني 492/4.

[194] – مفردها : واصلة وهي صفة المرأة التي تصل شعرها بآخر زورا كما في الحديث« أنّ النبيّ – صلّى الله عليه وسلّم– لَعَنَ الواصلة والمستوصِ ْلة ». اللسان 727/11 (وصل).

[195] – يراجع سر صناعة الإعراب 117/1 و155 والتصريف الملوكي ص 31 والممتع 383/1 واللسان (ولج)

[196] – يراجع الحجة في القراءات السبع ص 49 والمحتسب 248/1 وسر صناعة الإعراب 155/1 والممتع 383/1 واللسان 389/15 (وري).

[197] – يراجع كتاب سيبويه 239/4 و240 و468 و469 و477 والمنصف 327/2 و329 و330 و331 والمقتضب 64/1 و65 والخصائص 141/2 و142 والتصريف الملوكي ص 31 و65 و66 وشرح التصريف ص 360 و361 و365 وشرح الشافية 226/3 و308 وأوضح المسالك 399/4 و400 ونزهة الطرف ص156 والارتشاف 152/1 والمبدع ص 89 والهمع 223/2 والأشموني 552/4 و553.

ووجوب وقوع ياء التصغير ثالثة ساكنة في جميع صيغه مع وجوب ضمّ الفاء وفتح العين فيها ، وهي تتمثّل في : فُعَيْل من الثلاثيّ كطُفَيْل ، وفُعَيْعِل من الرباعيّ مثل : دِريْهم ، وفُعَيْعيل من الخماسيّ وما فوقه نحو : عُصيفير.[198]

وحذف الواو الساكنة الواقعة بين الياء والكسرة في الفعل المثال ومصدره وتعويضها بالتاء نحو : وعد يَعِدُ عِدَة ، والأصل : يَوْعِد وِعْدَةً، ووَزَنَ يَزِنُ زِنَةً ، والأصل : يَوْزِن وِزْنةً.[199]

وحذف ياء المنقوص النكرة نحو : راعٍ من راعِيٌ ، وأَيْدٍ من أيْدِيٌ، ومُستوفٍ من مستوفيٌ ، ومَرَاعٍ من مراعِيٌ ، وما شابهها.[200]

وحذف ألف المقصور النكرة نحو : عَصًا ومستشفًى لالتقاء الساكنين : الألف وسكون التنوين ، والأصل فيهما : عَصَى + نْ ، ومستشفى + نْ ، والمسموع منها هو: عَصَنْ ومُسْتَشْفَنْ ، ومثلهما هُدًى بالتنوين كما قوله تعالى :« **ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ** ».[201]

كما يجب الإدغام عند اجتماع مثلين بعد تخفيف أوّلهما بالسكون نحو : مَدَّ من مَدَدَ ، وارتدّ من ارْتَدَدَ ، واشتدّ من اشتَدَدَ ، وغير ذلك ممّا يدخل في حكم الاطّراد في الاستعمال والقياس في بابه[202] كما قال ابن خالويه[203] : « قياس الإدغام في الحرفين المثلين إذا التقيا في كلمتين كنت في إدغام الأوّل بالخيار وإظهاره ، وإذا كانا في كلمة واحدة وجب الإدغام »[204] بشروط .[205] وقال الفارسيّ : « إنّ المثلين

---

[198] – يراجع كتاب سيبويه 415/3 والمقتضب 236/2 و237 و287 والتكملة ص 196 ، وشرح الشافية 202/1 ، وأوضح المسالك 318/4 ، والأشموني 279/4 ، وشذا العرف ص 112.

[199] – يراجع كتاب سيبويه 336/4 و337 ، والمقتضب 88/1 و89 ، والمسائل المشكلة ص 214 ، والتصريف الملوكي ص 34 وشرح التصريف ص 377 و378 وشرح الشافية 87/3 والمبدع ص 97 وأوضح المسالك 444/4 ونزهة الطرف ص 168والأشموني 575/4 والهمع 218/2 وشذا العرف ص 61.

[200] – يراجع كتاب سيبويه 384/4 ، والمنصف 120/2 ، والمقتضب 190/1 ، والتصريف الملوكي ص 48، وشرح التصريف ص 267 و386 ، وشرح الشافية 161/3.

[201] – سورة البقرة الآية 2 .

[202] – يراجع كتاب سيبويه 437/4 وما بعدها ، والممتع 631/2 وما بعدها ، وشذا العرف ص 154.

[203] – هو أبو عبد الله الحسين بن أحمد المتوفّى سنة 370 هـ ، وأصله من فارس تعلم ببغداد ، ومات بحلب ، وترك العديد من المؤلفات في علوم مختلفة منها : شواذّ القراءات والحجة في القراءات السبع وإعراب ثلاثين سورة من القرآن وكتاب ليس من كلام العرب والمقصور والممدود والمذكر والمؤنث وغيرها .

[204] – الحجة في القراءات السبع ص 22 . يراجع إعراب ثلاثين سورة ص 192 ، والمفصّل ص 520 ، وشرح المفصل 513/5.

[205] – وهي أحد عشر شرطا :

– أن يكون المثلان في كلمة واحدة نحو : مدّ وشدّ .

– ألاّ يكونا فاء وعينا نحو : دَدَن بمعنى اللعب .

إذا تحرّكا لغير التقاء الساكنين ولغير الإلحاق لم يجز فيهما البيان ولزم الإدغام».[206] وقال: « والمنفصل في الإدغام ليس كالمتّصل ، إذ لا يلزم لزومه، وأنّ التقدير باتّصاله الانفصال ، ألا ترى أنّك تُظهر مثل : جعلَ لَك ، وقعَدَ دَاود ونحوه من المنفصل ولو كان متّصلا لم يجز إلاّ الإدغام ».[207] ومنه قوله تعالى : « **واتّخَذَ قَوْمُ مُوسَى** ».[208] وذلك ما يؤكّده قول ابن جنّي : « من الأمر الطبيعيّ الذي لا بدّ منه ، ولا وعي عنه أن يلتقي الحرفان الصحيحان فيسكن الأوّل منهما في الإدراج ، فلا يكون حينئذ بدّ من الإدغام متّصلين كانا أو منفصلين ».[209] وأمّا الحرفان المعتلاّن إذا كانا منفصلين فيجب الإظهار فقط نحو : في يده ، وذو وَفْرة ، ويدغمان في حال الاتّصال مثل: مرضيّ ومدعوّ.[210]

ووجوب ضمّ حرف المضارعة فيما كان على أربعة أحرف أصليّة أو ثلاثيّ مزيد فيه بحرف نحو : أُكْرِم ويُدَحرج ، وفتحها فيما دون ذلك نحو : يَقْرَأ ويَحْتفِل ويَسْتقبل.[211]

2 – حكم الجواز :

هو كلّ ما لا يكون فيه حكم الوجوب ولا الممنوع ، فهو قائم على الخيار. ونرى الأشموني يدقّق الاصطلاح موضّحا بقوله : « المراد بالتخيير : استواء الوجهين في أصل الجواز لا استواؤهما في الفصاحة »[212]، لأنّها عنده متمثّلة

– ألاّ يكونا فيما يدلّ على الإلحاق نحو : مَهْدَد ، وجَلْبَبَ .
– ألاّ يكونا في اسم على فَعَل مثل : طَلَل .
– أو على فُعُلٍ نحو : سُرُر .
– أو على فِعَل نحو : ذِمَم .
– أو على فُعَل نحو : دُرَر .
– أو على فُعَّل نحو : جُسَّس جمع جاسّ أي : من جسَّ الخبر إذا بحث عنه ، ومنه الجاسوس .
– أن تكون الحركة لازمة غير عارضة كامدُدِ النظر .
– ألاّ يكون على افتعَل نحو : اقتتل .

[206] – المسائل المشكلة ص 46 .

[207] – نفسه ص 150 و151 .

[208] – سورة الأعراف من الآية 148 .

[209] – المنصف 94/1 . يراجع كتاب سيبويه 442/4 ، والمسائل المشكلة ص 151 ، والتصريف الملوكي ص61 و62 ، والمبدع ص 138 ، والهمع 255/2 ، وشذا العرف ص 15. ولا وعي ههنا بمعنى: لابدّ.

[210] – يراجع كتاب سيبويه 442/4 ، والمنصف 93/1 ، والمبدع ص 136 و138 ، وفتح اللطيف على البسط والتعريف لعمر بن أبي حفص الزموري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1411 هـ/1991 م ، ص 420 .

[211] – يراجع شرح التصريف ص 431 وما بعدها.

[212] – شرح الأشموني 596/4 .

فيما نزل به القرآن الكريم. فهو نوع من الاطّراد القائم على الاختيار نحو ما يأتي :

فمنه جواز الإمالة في العربيّة الفصحى لأنّها ليست لغة جميع العرب ، ومثلها كلّ ما اختلفت فيه القبائل واطّرد استعماله في شواهدها. وقد نلاحظ من العلماء من يصرّح بذلك كقول أحدهم في باب الإمالة : « وأمّا حكمها فالجواز ».[213]

وكذلك الإبدال في مثل : أُجوه ووُجوه ، وأُقّت ووُقّت كما عبّر عنه سيبويه : « إن شئت أبدلت وإن شئت لم تبدل »[214] ، وقال ابن جنّي عن هذا الإبدال : « كلّ واو انضمّت ضمّا لازما فهمزها جائز ».[215] ونلاحظ أنّ حكم الجواز هو من الاطّراد أيضا كما في قوله الآخر: « وقد أبدلت الواو همزة بدلا مطّردا إذا انضمّت ضمّا لازما ».[216]

وكذلك حكم تخفيف الهمزة أو تحقيقها في القرآن الكريم [217] كقراءة قوله تعالى: « **الَّذِينَ يُومِنُونَ بِالْغَيْبِ** ».[218] وتقرأ : **يُؤْمِنُونَ** ، بالهمز.

وقلب همزة الممدود واوا وإبقاؤها عند التثنية وجمع المؤنّث والنسب إن كانت منقلبة عن أصل فهي منصرفة في نحو : كِسَاءٌ ، كِسَاءان وكِسَائيّ أو كساوان وكساويّ ، وهمزة الإلحاق كذلك فيها الحكم نفسه في نحو : حرباء ، حرباءان وحربائيّ وبقلب الهمزة واوا أيضا. أمّا همزة التأنيث فهي ممنوعة من الصرف فلا بدّ من قلبها نحو : حمراء : حمراوان وحمراوِيّ، ومنهم من يجري فيها الحكم الجائز حمراءان.[219]

ومنه تغيير حركة عين الثلاثيّ أو تحريكها بإسكانها في نحو : رُسْلٌ ورُسُلٌ ، وفَخِذ وفَخْذ ، والقُدُس والقدْس ، وكذلك في الجمع في نحو: خُطُوَات وخُطْوَات ، وبها قرئ قوله تعالى : « **خُطُوَات الشَّيْطَان** »[220]، بضمّ الطاء وسكونها.[221] ومثلها

---

[213] – نفسه 379/4 .

[214] – كتاب سيبويه 331/4 و333 . يراجع المسائل المشكلة ص 12 .

[215] – سر صناعة الإعراب 106/1 . يراجع التصريف الملوكي ص 24 .

[216] – سر الصناعة 110/1.

[217] – يراجع الحجة ص 21 .

[218] – سورة البقرة من الآية 3 . وردت هذه اللّفظة في القرآن الكريم 87 مرّة ، وبالخطاب 8 مرّات وبحذف النون 30 . المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص 86 و87 .

[219] – يراجع كتاب سيبويه 241/4 ، والمسائل المشكلة ص 190 و191 192 ، والخصائص 214/1 ، وشرح المفصل 203/3 ، والممتع 363/1 ،والمبدع ص 89 واللسان 316/14 (ردي) وشرح الأشموني 210/4 .

[220] – سورة البقرة من الآيتين 168 و208 وسورة الأنعام من الآية 142 وسورة النور من الآية 21 .

[221] –يراجع الحجة ص40 ، وإملاء ما من به الرحمن ص82 ، وتحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة

ما في قوله تعالى : « **وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُون** »[222]، قرئت : غُرفات بضمّتين ، وقرئ : غُرْفَات ، بضمّ وسكون.[223]

ومنه جواز الإدغام والفكّ في أمر المضعّف في نحو : رُدَّ ، واردُدْ، وفي المجزوم منه نحو : من يرتدَّ ومن يرْتَدِدْ مثلما في قوله تعالى : « **ومَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ** »[224] ، وبهما قرئ في المائدة.[225] وفي نحو : حَيِيَ وحَيَّ[226] ، ونحو : تتنزّل وتنزّل.[227] وكذلك في لقاء حرفين مثلين من كلمتين كما قال ابن خالويه : « قياس الإدغام في الحرفين المثلين إذا أتيا في كلمتين كنت في إدغام الأوّل بالخيار وإظهاره، وإذا كانا في كلمة واحدة وجب الإدغام ».[228]

ومنه تعويض الياء المحذوفة بالتاء في نحو : زنادقة من زناديق ، وفيما هو على تَفْعِلة وأصله : تفعيل نحو : التّجرِبة من تَجْرِيب والتَّكْلِفة من تَكْلِيف [229]، وفي : إقامة تعويض العين المحذوفة بالتاء من إقوام على إفْعَال [230]، وقد لا تعوّض مع الحذف فيقال : إِقَام كما قوله تعالى : « **وإِقَامِ الصَّلاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاة** »[231] ، ومنهم من علّل الحذف بأنّ المضاف إليه هو المعوّض في مثل إقام ، وهو رأي الكوفيّين والفرّاء ، ولم يره ابن جنّي مناسبا.[232] وقد يكون التعويض بتغيير الحركة

للجَزَرِيّ ، كتب هوامشه وصحّحة جماعة من العلماء بإشراف الناشر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط.1 ، 1404 هـ/1983 م ، ص91 ، وإيضاح الرموز ص174 .

222 – سورة سبأ من الآية 37 .

223 – يراجع الجامع لأحكام القرآن المعروف بتفسير القرطبي ، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني ، دار الشعب، القاهرة ، ط.2 ، 1372 ، ج. 6 ص 538.

224 – سورة البقرة من الآية 217 ، وسورة المائدة من الآية 54.

225 – يراجع الحجة ص 69 ، وإملاء ما من به الرحمن ص100و226.

226 – يراجع كتاب سيبويه 395/4 ، والمنصف 188/2 ، والحجة ص 95 ، وشرح التصريف ص 511 ، والمفصل ص518 ، وشرح المفصل 505/5 ، وإملاء ما من به الرحمن ص 302 ، والممتع 577/2 ، وشرح الشافية 114/3 ، والأشموني 590/4 و591 ، وشذا العرف ص 153 و154.

227 – يراجع الحجة ص 118 وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه ، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار الهدى ، باتنة ، الجزائر ، ص 159 ، وشرح الشافية 240/3 و291.

228 – الحجة ص22 . يراجع إعراب ثلاثين سورة ص 192 والمفصل ص 520 وشرح المفصل 513/5.

229– يراجع كتاب سيبويه 79/4 ومعاني القرآن 154/2 والمنصف 194/2 و195 وسر صناعة الإعراب 213/2 وشرح التصريف ص 378 والمفتاح في التصريف لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق محسن بن سالم العميري الهذلي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، العربية السعودية ، 1424 هـ ، ص 53 ، والمفصل ص 275 وشرح المفصل 283/3 و72/4 والممتع 431/2 و581 وشرح الأشموني 183/4 و575 .

230 – يراجع كتاب سيبويه 83/4 و85 ومعاني القرآن 154/2 وشرح التصريف ص 462 و463 والمفصل ص 275 وشرح المفصل 71/4 و72 والممتع 490/2 وشرح الشافية 88/3 وشرح الأشموني 183/4.

231 – سورة الأنبياء من الآية 73 .

232 – يراجع معاني القرآن 154/2 ، والمحتسب239/1 و410 ، وشرح التصريف ص463 .

كجمعهم أرض أَرَضُون بالواو والنون ، وفي هذا الحكم قال ابن الأنباريّ : « لأنّ الأصل في الجمع بالواو والنون أن يكون لمن يعقل ، ولكنّهم لمّا جمعوه بالواو والنون غيّروا فيه لفظ الواحد تعويضا عن حذف تاء التأنيث مع أنّ هذا التعويض تعويض جواز لا تعويض وجوب ».[233] وقال ابن جنّي : « فإذا كان القياس في المؤنّث والمذكّر الفرق بينهما كما يفرّق بين التصغير والتكبير والواحد والاثنين والجماعة ، وكانت أرض مؤنّثة ، فكأنّ فيها هاءً مرادة ، وكأنّ تقديرها أرْضَة ، فلمّا حذفت الهاء التي كان القياس يوجبها عوّضوا منها الجمع بالواو والنون فقالوا : أرَضون وفتحوا الراء في الجمع ليدخل الكلمة ضرب من التكسير استيحاشا من أن يوفّوه لفظ التصحيح ألبتّة وليُعلموا أيضا أنّ أرضا ممّا كان سبيله لو جمع بالتاء أن تُفتح راؤه فيقال : أرَضات ».[234] ونراه تعليلا يدخل في باب التوهّم والتقدير.

ج- **حكم المستحسن :**

يكون هذا الحكم تابعا للحكم الجائز ، ونقصد به ما يكون الأحسن بين جائزين ، ولكنّ الاختيار فيه هو أن يكون فيما استحسنه العلماء بين الجائز والأحسن، كما في قول سيبويه : « وكلّما توالت الحركات أكثر كان الإدغام أحسن وإن شئت بيّنت ».[235] ومثاله قولك : جعل لك.

ومنه تحريك الساكن الأوّل بالكسر عند التقائه بساكن ثان نحو: اتركِ الكسلَ، لأنّ منهم من يتبع الحركة حركة ما قبلها فيقول : رُدُّ وفِرِّ، أو ما بعدها فيقول : غُضَّ الطّرْفَ[236] كما في قول جرير :[237]

غُضَّ الطَّرْفَ إنّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فلا كَعْبًا بَلَغْتَ ولا كِلابَا

وفي المضعّف المبني للمجهول قال سيبويه : « اعلم أنّ لغةً للعرب مطّردةً يجري فيها فُعِلَ من رددت مجرى فُعِلَ من قلت وذلك قولهم : قدْ رِدَّ وهِدَّ ... واعلم أنّ رُدَّ هو الأجود الأكثر لا يغيّر الإدغامُ المتحرّكَ »[238]، وهو أنّ حركة

---

[233] – الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ، 1419 هـ/1998 م ، ج 1 ص 43.

[234] – سر صناعة الإعراب 260/2.

[235] – كتاب سيبويه 437/4 . يراجع الممتع 651/2 .

[236] – يراجع كتاب سيبويه 533/3 و534 ، والمقتضب 185/1 ، والتكملة ص5 و6 ، والحجة ص 125 ، والمفصل ص 465 ، وشرح المفصل 298/5 ، والممتع 656/2 و658 ، والهمع 227/2 ، وشرح الأشموني 597/4 ، وشذا العرف ص 156.

[237] – وهو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي اليربوعي ، عاش بين 28 و110 هـ ، من أشهر شعراء تميم وهو من شعراء النقائض وخاصة مع الفرزدق (110هـ) . الأعلام 119/2 .

[238] – كتاب سيبويه 422/4 و423 . يراجع المحتسب 17/2.

الفاء بقيت مضمومة على فُعِلَ بخلاف من كسرها على أنّه نقل حركة العين عند إسكانها فأدغمت في اللام.

ومنه حذف حرف مدّ الهاء الضمير ويجوز ثباته نحو : عليه يا فتى ، ولديه مال ، قال سيبويه : « إذا كان قبل الهاء حرف لين فإنّ حذف الياء والواو في الوصل أحسن ، لأنّ مَخرج الهاء من مخرج الألف، والألف تشبه الياء والواو ، تشبههما في المدّ وهي أختهما ، فلمّا اجتمعت حروف متشابهة حذفوا ، وهو أحسن وأكثر ».[239]

ومنه ما ذكره ابن السرّاج في باب ضرورة الشاعر وعدّه ممّا يمكن القياس عليه كتفكيك المضعّف وتصحيح المعتلّ وقطع همزة الوصل
في أنصاف الأبيات ، وقصر الممدود ، لأنّ المدّ زيادة.[240] ومن هذه الضرورة ما نراه في تعليق المبرّد على قول النمر بن تولب[241] :

يَسُرُّ الفَتَى طُولُ السّلامَةِ والبَقا فَكَيْفَ يَرَى طُولَ السّلامةِ يَفْعَلُ

فقال : « قصر البقا ، ضرورة ، وللشاعر إذا اضطرّ أن يقصر الممدود، وليس له أن يمدّ المقصور ، وذلك أنّ الممدود قبل آخره ألف زائدة ، فإذا احتاج حذفها لأنّها ألف زائدة ، فإذا حذفها ردّ الشيء إلى أصله ، ولو مدّ المقصور لكان زائدا في الشيء ما ليس فيه ».[242] وفي مدّ المقصور في الشعر للضرورة خلاف ، حيث « ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز مدّ المقصور في ضرورة الشعر ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريّين ، وذهب البصريّون على أنّه لا يجوز».[243] وهو ما يؤكّده المبرّد في تعليقه على رأي الرياشيّ في إنكاره قصر الممدود في قول الشاعر:

أعيا عَيَاها على رَوْح بن زِنباع

حين قال : « وأنكره كما أنكرناه لأنّه قَصَر الممدود ، وذلك في الشعر جائز ولا يجوز مدّ المقصور ».[244] ويقصد أنّه أنكر إنكار الرياشيّ.

د- **الحكم القبيح :**

يأتي هذا الحكم فيما خالف ما سبق من الأحكام ، وهو قد يكون فيما شذّ في

239 - كتاب سيبويه 189/4 . يراجع شرح المفصل 298/5 .

240 - يراجع الأصول في النحو 435/3 وما بعدها .

241 - هو النمر بن تولب بن زهير العكليّ ، شاعر مخضرم ، توفي حولي 14 هـ . طبقات فحول الشعراء ص 315 ، والأعلام 48/8 .

242 - الكامل في اللغة والأدب للمبرد ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط.1 ، 1424 هـ/2003 م ، ج.1 ص197 . يراجع الإنصاف 749/2.

243 - الإنصاف 475/2 و746/2.

244 - الكامل 128/2.

الاستعمال والقياس معا. ومنه تلك القراءات التي لم تتضح عللها إلاّ من باب رواية أصحابها ، وقد يتحفّظ المرء من استعمال لفظ القبح في الحكم على قراءة قرآنيّة ولو كانت شاذّة أشدّ شذوذ كقراءة قوله تعالى : « **الذين اشْتَرَوُا الضَّلاَلَة** »[245]، بهمز الواو.[246] وذلك ما عبّر عنه ابن جنّي قائلا : « وهي لعمري قبيحة ، لأنّ الساكنين من الكلمتين ».[247] ولعلّ القصد من اصطلاح القبح في القراءات أن يكون بمعنى الضعف والشذوذ من ناحية ندرة الاستعمال عند العرب. وأمّا في الشعر فلا ضير أن يصرّح به كما نراه في تعليقه على قول رويشد بن كثير الطائيّ :

يأيّها الراكبُ المُزْجِي مَطِيَّتَهُ   سائلُ بني أَسَدٍ ما هذه الصَّوْتُ

حيث أنّث لفظ الصوت بدلالة اسم الإشارة هذه ، فقال : « فإنّما أنّثه لأنّه أراد الاستغاثة ، وهذا من قبيح الضرورة أعني تأنيث المذكّر ، لأنّه خروج عن أصل إلى فرع ، وإنّما المستجاز من ذلك ردّ التأنيث إلى التذكير لأنّ التذكير هو الأصل ».[248] وهو ما يدخل في علّة الحمل على المعنى. ومنه تعليق ابن يعيش على البيت القائل:[249]

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها   ولا أرْضَ أَبْقَلَ إبْقَالَها

فقال : « البيت لعامر بن جُوَيْن الطّائيّ ، والشاهد فيه حذف علامة التأنيث مع إسناد الفعل إلى ضمير المؤنّث ، وذلك قليل قبيح ، ومُجازُه على تأويل أنّ الأرض مكان ».[250] فهو أيضا من باب الحمل على المعنى كأنّه قال : ولا مكان أبقلَ ، ومنهم من رأى لا ضرورة فيه لإمكان الشاعر من تجاوز الوزن بنقل حركة الهمزة إلى التاء قبلها لتصير كأنّها
محذوفة بالقول : ولا أرضَ أبقلتِ ابْقَالها ، من دون نطق الهمزة.[251]

ويغلب أن يستعمل هذا الحكم في الشعر ليدخل في باب الضرورة ، وهي في

---

[245] – سورة البقرة من الآية 16 .

[246] – يراجع إعراب ثلاثين سورة ص 187 .

[247] – المحتسب 441/2 .

[248] – سرّ صناعة الإعراب 25/1 .

[249] – نسب إلى عامر بن جوين الطائيّ في كتاب سيبويه 46/2 ، والكامل 83/2 ، وشرح المفصل 360/3 ، ولسان العرب 111/7 (أرض) و7/11 (بقل) ، وغير منسوب في الخصائص 411/2 ، والمحتسب 155/2، وشرح أبيات سيبويه 455/1 ، والمفصل ص 244 ، وشرح الأشموني 108/2 ، والهمع 171/2 واللسان 357/1 (خضب).

[250] – شرح المفصل 361/3.

[251] – يراجع مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، تحقيق وتعليق حنا الفاخوري ، دار الجيل ، بيروت، ط.1 ، 1411 هـ/1991 م ، ج.2 ص404 .

الأصل علّة لغويّة تبرّر هذا الانحراف اللّسانيّ عن الأصل لاستقامة الميزان الشعريّ بناء على أنّه « يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام ».[252] فدخل الشعراء من هذا المنفذ للتصرّف في التعبير وامتلاك الأوزان الشعريّة ، حيث قال أحد الباحثين المعاصرين : « وقد ساد هذا التوجيه العصور المتأخّرة ، وانقسمت بموجبه الضرائر إلى حسنة وقبيحة، فكلّما كان الأصل الذي رجع إليه الشاعر واضحا كانت الضرورة حسنة ، وإذا ابتعدت عنه كانت قبيحة ».[253] ونجد من ذلك مدّ الحركة وإشباعها من غير القافية مثل : مساجد ومنابر يقولون : مساجيد ومنابير ، كما في قول الفرزدق:[254]

تَنْفِي يَداها الحَصَى في كلّ هاجرة نَفْيَ الدنانير تنقاد الصّياريف

والشاهد في : الصياريف بدل الصيارف [255] ، وعلّله سيبويه بشبهه بالجمع الذي لا مفرد له من لفظه كملامح ومشابه. وجاء مثل ذلك الإشباع في قول شاعر:[256]

وإنّني حيثما يثني الهوى بصري من حيثُ ما سلكوا أدنُو فأنظُورُ

والشاهد فيه هو : أنظور ويقصد : أنظُرُ.[257] وذلك ما لا يجوز في النثر ، وفي الشعر كان من أقبح الضرائر الشعريّة. ومن العلماء من أطلق على هذه الواو الزائدة في مثل هذه المواضع واو الإنكار.[258] وفي قول ابن هرمة :

وأنتَ من الغوائلِ حين تُرمَى   ومن ذمّ الرجال بمنتَزاح

والشاهد فيه هو قوله : منتزاح وهو يريد : منتزح بدون مدّ.[259] ورأى ابن جنّي قبحا

---

252 – المسائل المشكلة ص 48 .

253 – نظرية الضرورة في كتاب سيبويه لمحمد خير الحلواني ، مجلّة مجمع اللغة العربية بدمشق ، ج.1 ، مج. 55 ، سنة 1980 م ، ص 137 .

254 –هو أبو فراس همام بن غالب التميمي،شاعر أمويّ من شعراء النقائض، توفي110 هـ . الأعلام 93/8

255 – يراجع كتاب سيبويه 28/1 والكامل 224/1 و426 والأصول في النحو 450/3 والمحتسب 151/1 وسر صناعة الإعراب 40/1 و393/2 والإنصاف 27/1 والممتع 205/1 واللسان 190/9 (صرف).

256 – لم ينسب .

257 – يراجع سرّ صناعة الإعراب 26/1 و41 و20/2 ، والخصائص 318/2 ، والمحتسب 371/1 ، والصاحبي في فقه اللغة ص 27 ، والإنصاف 24/1 ، ومغني اللبيب 589/1 ، والاقتراح ص 20 ، والمختصر في أصول النحو ص 63 ، وفيض نشر الانشراح 346/1.

258 – يراجع مغني اللبيب 589/1 . حرف الإنكار يبيّنه الزمخشري بأنّه « زيادة تلحق الآخر في الاستفهام على طريقين : أحدهما أن تلحق وحدها بلا فاصل كقولك : أَزَيْدُنِيهْ ؟ ، والثاني أن تفصل بينها وبين الحرف الذي قبلها إنْ مزيدة كالتي في قولهم:ما إن فَعَلَ فيقال:أزيدٌ إنِيهْ ؟».المفصل ص 437،وشرح المفصل181/5.

259 – يراجع المحتسب 263/1 و11/2و157 و206 ، والخصائص 318/2 و123/3 ، وسر صناعة الإعراب 41/1 و351/2 ، والإنصاف 25/1 ، واللسان 614/2 (نزح)

في قول حُسَيل بن عرفطة :

لم يك الحقُّ سوى أنّه هاجه   رسم دار قد تعفّى بالسَّرَر

معلّلا قوله : لم يك « بأنّه موضع يتحرّك فيه الحرف »[260] وهذا التعليل مأخوذ من قول سيبويه : « ولا يقولون : لم يَكُ الرجلُ ، لأنّها في موضع تحرّك ، فلم يشبَّه بلا أدْرِ ».[261] وهو أن يكون القول : لم يكنِ الحقُّ ، بكسر النون لالتقاء الساكنين دون حاجة إلى حذفها إلاّ لضرورة الوزن ، وقد علّل ابن جنّي في موطن آخر حذف هذه النون بالتقاء الساكنين.[262] ويؤكّد تعليله هذا بعد توضيح علّة قبح الحذف فيقول : « وأرى أنا شيئا آخر غير ذلك ، وهو أن يكون جاء بالحقّ بعدما حذف النون من يكنْ ».[263] وهو من التعليل العقليّ كما يبدو ، ومثله في هذا الحكم قول الخَنْجَر بن صخر الأسدي :

فإلاّ تَكُ المِرآةُ أبدتْ وَسَامةً   فقد أبدت المرآة جبهةَ ضَيْغَمِ

والأصوب أن يقول : إلاّ تكنِ الْمرآة. وممّا جاء منه على القياس الصحيح في القرآن الكريم قوله تعالى : « **ولَمْ أَكُ بَغِيا** »[264]، وقوله : « **وإنْ تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفْها** »[265]، وقوله : « **لم نَكُ** »[266] ، وقوله : « **لم يَكُ** ».[267] وكذا قول الشاعر [268] :

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَتَكُون بَيْنِي   وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ

وممّا جُعل من القبيح ما في قول لبيد :[269]

وقَبيل من لُكيز شاهِدٌ   رهطُ مَرجومٍ ورهطُ ابن المعلْ

والشاهد فيه هو كلمة المعل بحذف الألف من المعلّى في موضع برّرته الضرورة الشعريّة [270] ، وعدّه الفارسيّ وابن جنّي من الشذوذ الذي لا يليق القياس

---

260 – الخصائص 91/1 . يراجع سر صناعة الإعراب 193/2 .

261 – كتاب سيبويه 184/4 . ذكر ابن هشام أربعة شروط لحذف نون (يكون) هي: أن يكون في المضارع وأن يكون المضارع مجزوما وأن لا يقع بعده ضمير متّصل ، وأن لا يقع بعد النون ساكن . شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة السعادة ، مصر ، ص 188.

262 – يراجع سر صناعة الإعراب 111/2.

263 – سر صناعة الإعراب 193/2.

264 – سورة مريم من الآية 20.

265 – سورة النساء من الآية 40 . (تك) وردت 7 مرّات . يراجع المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ص 638.

266 – سورة المدثر من الآية 43 ومن الآية 44.

267 – سورة الأنفال من الآية 53 . وقد وردت 8 مرات في القرآن الكريم . يراجع المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص 639.

268 – ينسب إلى الحطيئة في كتاب سيبويه 43/3 وشرح أبيات سيبويه 67/2 .

269 – وهو لبيد بن ربيعة شاعر مخضرم ، من الصحابة ، ترك الشعر بعد إسلامه ، وتوفّي40 أو 41 هـ . الأعلام 240/5 .

عليه [271] ، وذلك لأنّه ما كان ينبغي أن تحذف في الوقف أصلا لخفّتها ، واضطرّ الشاعر إلى هذا الحذف القبيح. وشبيهه في قول طَرَفة بن العبد :[272]

ففداءٌ لبني قيس على ما أصاب الناس من سُرٍّ وضُرْ

إذ خفّف ضُرٍّ بالسكون ضرْ.[273] فحذف الحرف مع الحركة ، وقد يأتي التحريف وسط الكلام كما في قول رواه أبو زيد :

قالت سليمى اشْتَرْ لنا سَويقا

وهو يريد : اشترِ ، فحذف الحركة.[274] ومنه كذلك قطع همزة الوصل في حشو البيت كما في قول ابن السرّاج : « يقبُح أن يُقطع ألف الوصل في حشو البيت ، وربّما جاء في الشعر وهو رديء ».[275] وهو أقبح ما يرد منه في النثر، ولذلك أنكر ابن جنّي قراءة أبي جعفر : « **ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةُ اسْجُدُوا** »[276] ، بضمّ التاء كأنّ همزة اسجدوا للقطع ، إذ كان ذلك « ممّا لا يجوز في القرآن أصلا لخبث ذلك في الشعر فضلا عن التنزيل وما يجب فيه من تخيير أفصح اللّغات له ».[277] فلم ينكر هذه اللّغة ولكنّه يرى بأنّ القرآن نزل بأفصحها عند العرب. وممّا جاء من ذلك أيضا في الشعر قول جميل بثينة :[278]

ألا لا أرى إثنين أحسن شيمة على حَدَثان الدهر منّي ومن جُمْل

وقول الآخر :[279]

يا نفس صبرا كلّ حيّ لاق وكلّ إثنين إلى افتراق

وقال آخر :[280]

---

[270] – يراجع كتاب سيبويه 188/4 ، والمسائل المشكلة ص 173 و204 ، والخصائص 293/2 ، والمحتسب 13/2 ، وسر صناعة الإعراب 179/2 ، والتصريف الملوكي ص 40 ، وشرح التصريف ص 406 ، وشرح الشافية 285/2 و303 و308 ، وشرح الأشموني 205/4 و252.

[271] – يراجع المسائل المشكلة ص 204 ، وسر صناعة الإعراب 179/2 .

[272] –هو أبو عمرو طرفة بن العبد من شعراء المعلّقات الجاهليّة ، توفي حوالي 60 ق.هـ .الأعلام 225/3 .

[273] – يراجع المحتسب 13/2 .

[274] – نفسه 442/2 .

[275] – الأصول في النحو 447/3 . لم يمثّل له .

[276] – سورة الأعراف من الآية 11 .

[277] – المحتسب 352/1 . يراجع الإنصاف 744/2 .

[278] – هو أبو عمرو جميل بن عبد الله بن معمر العذريّ القضاعيّ ، تعلّق بابنة عمه بثينة حتّى ارتبط اسمه باسمها فاشتهر بجميل بثينة ، توفي سنة 82 هـ . الأعلام 138/2 .

[279] – غير منسوب في الخصائص 477/2 ولا في المحتسب 359/1 ولا سر صناعة الإعراب 24/2 .

[280] – غير منسوب في الخصائص 411/2 وسر صناعة الإعراب 24/2 ولا في المفصل ص 468 . وخرّجه المحقّق بنسبته إلى قيس بن الخطيم . يراجع هامش المفصل نفسه . يراجع شرح المفصل 137/5 و309 ، وغير منسوب في شرح الشافية 265/2 ، وشطره الثاني يختلف إذ هو ههنا : بِنَثٍّ وتكثيرِ الوُشَاة قَمينُ .

إذا جاوزَ الإثنين سِرٌّ فإنّهُ بِنَشْرٍ وتضييع الحديث قَمِنُ

فالشعراء ههنا قطعوا همزة اثنين ، وهي للوصل أصلا ، ولا يجوز إثباتها إلاّ في ضرورة الشعر.[281]

ويرادف هذا الحكم في غير الشعر ألفاظ أخرى جاءت في كتابات العلماء كقولهم على سبيل التمثيل : رديء وغلط [282] ، أو أن يقولوا أحيانا : خبيث [283] ، أو خبيث وضعيف[284] ، أو لغيّة[285] ، أو لّغة مرذولة كإدغام الضاد فاء في الطاء المبدلة من التاء في نحو : اطّر من اضطرّ ، واطّجع في اضطجع [286]، أو الضرورة القبيحة كما جاء في باب خاصّ عند ابن جنّي وهو (باب في الحمل على أحسن الأقبحين) فقال : « اعلم أنّ هذا موضع من مواضع الضرورة المميِّلة ، وذلك أن تُحضِرك الحالُ ضرورتين لابدّ من ارتكاب إحداهما ، فينبغي حينئذ أن تحمل الأمر على أقربهما وأقلّهما فُحشا ، وذلك كواو (وَرَنْتَل) أنت فيها بين ضرورتين : إحداهما أن تتدّعي كونها أصلا في ذوات الأربعة غير مكرّرة ، والواو لا توجد في ذوات الأربعة إلاّ مع التكرير نحو الوصوصة والوحوحة وضوضيت وقوقيت ، والآخر أن تجعلها زائدة أوّلا والواو لا تزاد أوّلا ، فإذا كان كذلك كان أن تجعلها أصلا أولى من أن تجعلها زائدة ».[287] فالاختيار في حال وجود ضرورتين أن يكون لما هو من باب الأولويّة ، وهو نوع يدخل في التعليل الاضطراريّ كذلك.

ونودّ أن نسجّل ههنا موقف الفارسيّ من مثل هذا الشذوذ فقال : « فذلك عندنا غير جائز إلاّ إذا شذّ شيء وندَر ، ولم أعلم أحدا حكى ذلك من البصريّين غير قطرب[288] ، فإنّه حكاه وأنشد في ذلك بيتا ليس يحضرني ، فنجيزه على هذه

وذكرت نسبته في هامشه ، وذلك ما في اللسان 194/2 (نثث) و347/13 (قمن) و117/14 (ثني) .

[281] – يراجع المسائل المشكلة ص 202 .

[282] – يراجع كتاب سيبويه 160/4 و443.

[283] – يراجع الحجة ص 33 ، وإعراب ثلاثين سورة ص 197.

[284] – يراجع المحتسب 155/1.

[285] – يراجع شرح شذور الذهب ص 353 ، وشرح الأشموني 597/4.

[286] – يراجع المحتسب 191/1 ، وسر صناعة الإعراب 226/1 .

[287] – الخصائص 213/1. يراجع سر صناعة الإعراب 379/2 ، والمفصل ص 471 ، وشرح المفصل 327/5. اللسان 724/11 (ورنتل) ، وفتح اللطيف ص 272 و274 . الوَرَنْتَل : الشرّ والأمر العظيم ، والوصوصة إدناء المرأة نقابها إلى عينيها ، والوحوحة صوت مع بحّة ، وضوضيت من الضوضاء، وقوقيت من صوت الدجاج.

[288] –هو محمّد بن المستنير،وقطرب لقب له، من أبرز تلاميذ سيبويه، توفي حولي 206 هـ . مراتب النحويين ص85 والفهرست ص237 وطبقات اللغويين ص 69 والمزهر 405/2 والبغية 242/1 والأعلام 95/7.

الجهة الضعيفة غير المقبولة ».[289] ثمّ قال : « وحكم هذا الفنّ من النوادر والشذوذ والقياس عليه : أن لا ينظر فيه المبتدئ والرِّيِّضُ ، إنّما يجب النظر فيه بعد إحكام الأصول ».[290] وعند العلماء أنّ ما أجازته العرب في أشعارها من ضرائر فهو جائز أن يقاس عليه في شعر من بعدهم ، وما ليس منها فليس صالحا للقياس. وغرضهم من الضرورة « أنّ ذلك من تراكيبهم المختصّة بالشعر لا يقع في النثر »[291] ، إذ هي ضرورة رخصة للشاعر.

هـ- حكم الممنوع :

هو حكم من أبرز خصائص العربيّة ، وهو حكم ينطبق على ما لا يليق أن يدخلها أصلا ، فهو ما لا يجوز في كلام العرب ، ومن أمثلته:

عدم تحقيق الهمزتين في كلمة واحدة نحو : آمن من أَأْمَن وآدم من أَأْدَم وآخر من أَأْخَر ، وما شابه ، فوجب قلب الثانية ألفا.[292]

وعدم البدء بالساكن في كلام العرب ولذلك جلبوا همزة الوصل عند الحاجة كأمر الثلاثيّ نحو: اخْرُجْ ، وماضي المزيد فيه بحرفين أو ثلاثة وأمريهما ومصدريهما نحو : احْتفل واحتفال واسْتقبل واستقبال واحرنجم واقشعرّ في مزيد الرباعيّ.[293] قال ابن جنّي : « اعلم أنّ ألف الوصل همزة تلحق أوّل الكلمة توصّلا إلى النطق بالساكن وهروبا من الابتداء به ، إذ كان غير ممكن في الطاقة فضلا عن القياس ».[294] ويقابله امتناع الوقف على متحرّك [295] ، وفي ذلك قال الفارسيّ : « الحروف الموقوف عليها لا تكون إلاّ ساكنة كما أنّ الحروف المبتدأ بها لا تكون إلاّ متحرّكة ».[296]

[289] - المسائل المشكلة ص 173.

[290] - نفسه ص 34.

[291] - فيض نشر الانشراح 365/1 .

[292] - يراجع المنصف 36/2 ، والمقتضب 158/1 ، وإعراب ثلاثين سورة ص 192 ، والتكملة ص 38 و264 ، وسر صناعة الإعراب 305/2 ، والتصريف الملوكي ص 19 و20 ، وشرح التصريف ص 301 و302 ، وشرح الشافية 52/3 و54 و57 و209 ، والممتع 404/1 ، والارتشاف 130/1 ، وأوضح المسالك 383/4 ، ونزهة الطرف ص 153 والهمع 220/2 وشرح الأشموني 497/4 وشذا العرف ص 140 و141.

[293] - يراجع كتاب سيبويه 144/4 ، والمنصف 53/1 ، والتكملة ص 16 و17و18 ، والمحتسب 433/1 ، وسر صناعة الإعراب 125/1 و127 ، والمفصل ص 467 ، وشرح المفصل 250/2 و260 و302/5 و305 و306 ، وشرح الشافية 250/2 ، وشرح الأشموني 460/4 .

[294] - المنصف 53/1.

[295] - يراجع شرح الشافية 271/2 وشرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف ، دار رحاب ، الجزائر ، بلا طبعة ولا تاريخ ، ص 218 ، وشرح الأشموني 351/4 ، وشذا العرف ص 134و168.

[296] - التكملة ص 19 . يراجع سر صناعة الإعراب 125/1 ، والمفصل ص 467 وشرح المفصل 302/5 .

ومنه عدم التقاء الساكنين إلاّ لعلّة كالمدّ في كلمة نحو : العامّة ، والضالّ ، والشاذّ وما شابه ، نحو قوله تعالى: « **لا تُضَارَّ والِدةٌ بِوَلَدها** ».[297] وفي الوقف لكونه عارضاً في قوله : « **ولا الضّالّينْ** »[298] ، بإسكان النون بعد ساكن ، وكأنّ زيادة مدّ الصوت يحوّل الساكن الأوّل إلى حركة أو حركات.

ومنه عدم الإدغام فيما خالف شروطه المطّردة ، وقد عدّها ابن جنّي علّة فقال : « وهو أن يقال : إنّ الحرفين إذا كانا لازمين متحرّكين حركة لازمة ، ولم يكن هناك إلحاق ، ولا كانت الكلمة مخالفة لمثال فَعِل وفَعُل ، أو كانت فَعَل فعلا [أي ليس اسما] ولا خرجت منبّهة على بقيّة بابها ، فإنّ الأوّل منهما يسكّن ويدغم في الثاني ».[299] ومن أمثلة ما خالف هذه الشروط لعلّة :

- اصْبُبِ الماء لعدم لزوم حركة الباء الثانية وكسرت لالتقاء الساكنين .
- طَلَل وسَبَب كلّ منهما اسم وليس فعلا.
- جَلْبَبَ ملحق بالرباعيّ دحرج بزيادة تضعيف لامه.
- جُدَدٌ وقِدَدٌ وسُرُرٌ مخالفة لوزن الفعل.
- وما منه ورد في الشعر ضرورة تنبيها على أصله قول العجّاج :[300]

تشكو الوَجَى من أَظْلَلٍ وأظلِلِ مِنْ طُولِ إمْلالٍ وظَهْرٍ أَمْلَلِ .

فالشاهر هنا أظهر ثلاث كلمات مفكوكة : أظلل وأظلل وأملل.[301] وقول قَعنب بن أمّ صاحب :

مهلا أَعاذِلَ قد جرّبتِ من خُلُقي أنّي أَجُودُ لأقوام وإن ضَنِنُوا

والشاهد فيه هو قوله : ضننوا بفك الإدغام والأصل هو : ضنُّوا.[302] ومثل هذا المفكوك من المدغم الجائز في الشعر ضرورة لا يقبل في النثر وهو مرفوض لم يأت منه في كلام العرب. ويجوز في الشعر إن تطلّبه الوزن، فوجوده محدود بالضرورة.

[297] – سورة البقرة من الآية 233 .

[298] – سورة الفاتحة من الآية 7 .

[299] – الخصائص 160/1.

[300] – هو أبو الشعثاء عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي شاعر مخضرم بين الجاهلية والإسلام ، أسلم وعاش إلى عهد الوليد بن عبد الملك ، توفي 90 هـ . الأعلام 86/4 .

[301] – المسائل المشكلة ص 45 (الشطر الأوّل منه) ، والخصائص 162/1 ، والممتع 560/2 ، واللسان 420/11 (ظلل) .

[302] – كتاب سيبويه 11/1 و29 و161/2 ، والمنصف 339/1 ، والمقتضب 142/1 و354/3 ، والأصول في النحو 441/3 ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ، تحقيق محمد الريح هاشم ، دار الجيل بيروت ، بلا طبعة ولا تاريخ ، ج.1 ص311 ، والتكملة ص 154 ، والمسائل المشكلة ص 47 ، والخصائص 161/1 ، وشرح المفصل 171/2 ، وشرح الشافية 241/3 ، واللسان 420/11 (ظلل) ، و261/13 (ضنن) .

ومنه ما أشار إليه المبرّد قائلا : « وإنّما جاز أن تبيّن الحركة إذا وقفت في نون الاثنين والجميع ، لأنّه لا يلتبس بالمضمر ، تقول : هما رَجُلانِهْ وهم ضاربونَهْ، إذا وقفت ، لأنّه لا يلتبس بالمضمر إذ كان لا يقع هذا في هذا الموضع ، ولا يجوز أن تقول : ضربتهْ وأنت تريد ضربتُ ، والهاء لبيان الحركة ، لأنّ المفعول يقع في هذا الموضع فيكون لبسا ».[303]

فحكما القبح والممنوع من أحكام الضرورة الشعريّة غالبا ، وهما من ظواهر الشذوذ اللّغويّ يجوز للشاعر الخروج بهما عن الضوابط القياسيّة ، والضرورة عند سيبويه « أن تكون خروجا عن القياس اللّغويّ المسموح به في ميدان الشعر فقط ، وهي في الوقت نفسه ضرب من الشذوذ »[304] ، أي أنّ الخروج عن القياس في الشعر ضرورة وفي النثر شذوذ ، وبذلك يمكن أن نقول بأنّ رواد المذهب البصريّ في اللّغة قد طبّقوا « الضرورة على ميدان الشعر كما طبّقوا مصطلح الشذوذ على ميدان النثر ».[305] فالضرورة ههنا مصطلح مرادف للشذوذ أو الخروج عن القياس والاطّراد في الشعر دون النثر. ولذلك يمكن القول في هذه القضية بأنّ سيبويه أراد أن يبيّن الفارق بين الكلام الشعريّ والكلام العاديّ إذ أنّ « الفرق بين الضرورة والظواهر الأخرى هو أنّ الأولى ظلّت حالا فرديّة لم تشأ لها الجماعة أن تنضمّ إلى نظام اللّغة ، أو تحدث لنفسها نظاما خاصّا ضمن النظام العامّ ، على حين صار للظواهر الأخرى أنظمة يخضع لها المتكلّم ، بل صارت وحدة ضمن وحدات كثيرة ».[306] فكان كلام العرب في مواضعه العادية لا يقبل الخروج عن القواعد عموما وإلاّ كان ممّا هو من الشذوذ الذي يعدّ من الأحكام القبيحة، وذلك ما وقفت عنده القائلة بأنّ : « الضرورة لغةٌ خاصّة بالشاعر يجوز له استعمالها ، وإن كان فيها مخالفة للقياس وللأصول التي وضعها النحاة للمتكلّم والناثر، وذلك لأنّ الشعر موطن اضطرار ، فما جاء فيه ممّا استعمله الشعراء الذين يحتجّ بشعرهم في بناء قواعد النحو والصرف واللّغة وأصولها خارجا عمّا وضعوه وأجازوه اعتبر ضرورة خاصّة بالشاعر ، فإن وقع بعضها في الكلام المنثور اعتبر شاذّا خارجا عن القياس يحفظ ولا يقاس عليه ».[307] فهو عبارة عن رخصة للكلام الشعريّ الذي نال عند أصحاب هذه اللّغة حظوة كبيرة ، ويغلب الظنّ أنّ قيد الوزن والقافية هو الذي أجبر الشعراء

---

303 – الكامل 300/1.

304 – ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ص 40 و152.

305 – نفسه ص 42.

306 – نظرية الضرورة في كتاب سيبويه ص 135.

307 – دراسات في كتاب سيبويه ص 94.

لدخول باب الضرورة.

ثالثا – أحوال الأحكام :

لاحظنا أنّ للأحكام الصرفيّة أحوالا مختلفة يتمثّل بعضها فيما يأتي :

1 – تساوي الأحكام :

يمكن الكلام على هذه الحال في إمكان احتمالات متساوية صالحة لأن تكون في موضع تبرّره علّة مناسبة للحكم الصرفيّ.

ومثاله تثنية عِلْبَاء : علباوان وعلباءان ، والنسب إليها علباويّ وعلبائيّ ، فبقلب الهمزة وهي للإلحاق ، واوا فلشبهها بهمزة التأنيث في نحو : حمراء ، وبثباتها شبها بالهمزة الأصليّة نحو : قرّاءان ، وعلى جواز الحكمين تشبيها بالمنقلبة عن أصل ككِساء.[308]

ومنه أيضا شَيْطَان يمكن أن يحتمل وزن فَعْلان من شاط إذا هلك واحترق ، وفَيْعال من شطن إذا بعد.[309] وفي وزن حسّان اسم علم يجوز أن يكون على فَعْلان من الحسّ وهو القتل فلا ينوّن لزيادة الألف والنون، وعلى فَعّال من الحُسن فينوّن ، ودُكّان ورُمّان على شاكلتهما.[310]

والاستكانة قد تكون من الكون أو الكَيْن بمعنى الذلّ أو من السكون سواء.[311] وقيل أيضا بأنّهم مدّوا الكاف بزيادة الألف لغير معنى إلاّ للإشباع فهو من سكن ليكون وزنه : افتعل.[312]

ويرى الخليل وسيبويه أنّ وزن (مَعِيشة) يصحّ فيه : مَفْعُلَة ، بضمّ العين ، فحذفت الضمّة لثقلها على الياء فبقيت ساكنة فجلبت الكسرة في محلّ السكون قبلها ، وعلى : مَفْعِلَة ، بكسرها ، نقلت حركتها إلى ما قبلها ، وفي كلتا الحالين تكون الياء أصليّة من العيش.[313]

ونرى ذلك أيضا فيما عرضه ابن جنّي من احتمالات بعد قول محمد بن

---

308 – يراجع اللسان 627/1 (علب) والأشموني 327/4. والعلباء هو عصب العنق .

309 – يراجع المنصف 135/1 ، وإعراب ثلاثين سورة ص 20 ، والتبيان في إعراب القرآن 1/1 ، والممتع 261/1 ، واللسان 238/13 (شطن).

310 – يراجع الكامل 52/1 ، والمنصف 134/1 ، وشرح المفصل 334/5 ، والممتع 259/1 و262 ، واللسان 117/13 (حسن) و157 (دكن) و186 (رمن) ، والأشموني 448/4 ، وفتح اللطيف ص 215.

311 – يراجع شرح الشافية 70/1 ، واللسان 218/13 (سكن) و365 (كون) و371 (كين).

312 – يراجع اللسان 218/13 (سكن) و371 (كين) .

313 – يراجع المسائل المشكلة ص 84 و85 ، واللسان 331/6و332 (عيش). وفيه أنّ الوزن هو : مَفْعِلة بكسر العين ، ولكنّه يذكر لها لغة أخرى بالواو : مَعُوشة التي هي لغة الأزد .

حبيب :[314]

إنّ لِطيّ نسوة تحت الفَضَيْ يمنعهنّ الله ممّن قد طغيْ
بالمشرفيّاتِ وطعنٍ بالقنَيْ يا حبّذا جفانُكَ ابنَ قَحْطَبَيْ
وحبّذا قدوركَ المنصّبَيْ كأنّ صوت غليها إذا غَلَيْ
صوتُ جِمال هَدَرِيْ فقبقبيْ

أراد : ابن قحطبة. فقد يكون الحكم واحدا من الاحتمالات الآتية :

– حذف الهاء للترخيم في غير النداء فبقيت الباء مفتوحة فأشبع الفتحة للقافية فصارت قحطبا ثمّ أبدل الألف ياء على ما مضى.

– أبدل الهاء ألفا فصارت قحطبة إلى قحطبا ثمّ أبدل الألف ياء.

وقد يكون من باب تكلّف ابن جنّي تعليلات مختلفة ، إن جاز لنا هذا الرأي ، حيث خرّج قول شاعر:[315]

وَلاعَبَ بالعشيّ بني بنيهِ كفعل الهرّ يحترش العظايا

على أنّه :

– **قد يكون** أراد : العظاية بالتاء ، ثمّ أبدلها ألفا فصارت العظايا .

– **ويجوز القول** : شبّه ألف النصب بتاء التأنيث فقال : العظايا كما تقول العظاية ، ويذكر أنّ هذا قول أبي عثمان.

ثمّ يصرّح برأيه فيقول : « **وفيه قول لي ثالث** وهو أن يكون العظايا جمع عظاية على التكسير كما تقول في حمامة حمائم ، فعظايا على هذا كمطايا وحوايا جمع حَوْيَة ».[316]

فهنا تبيان ثلاثة أحكام محتملة لأمر واحد وضّحها ابن جني بجلاء لا لبس فيه.

وقال في موضع آخر عن « **ذرّيّة** »[317] عارضا احتمالات حكم أصولها المختلفة : « يحتمل أصل هذا الحرف أربعة ألفاظ : أحدها ذرأ ، الثاني ذرر ،

[314] – هو أبو جعفر محمّد بن حبيب بن أميّة بن عمرو البغداديّ المتوفّى سنة 245 هـ ، عالم باللغة والأدب والشعر والأخبار . يراجع بغية الوعاة 73/1 والأعلام 78/6 .

[315] – غير منسوب في المحتسب 159/1 ، ولا في المنصف 155/2 ، والخصائص 293/1 و2/ 378 ، ولا في سر صناعة الإعراب 178/1 . ونسبه ابن بري إلى أعصر بن سعد بت قيس عيلان ، يراجع اللسان 200/14 (حما)، وقيل هو للمستوغر بن ربيعة . يراجع هامش المحتسب 159/1.

[316] – المحتسب 159/1. يراجع المنصف 160/1 ، وسر صناعة الإعراب 178/1 ، وشرح الشافية 176/3، واللسان 71/15 (عظي) . والعظاية هي دويبّة .

[317] – سورة آل عمران من الآية 34 .

والثالث ذرو ، والرابع ذرى ».[318] فأوزانها تحتمل بناء على ذلك الأصل ما يأتي :

- فالأوّل على: فُعِّيلة .
- والثاني يحتمل : فُعْلِيَّة ، وفُعُّولة، وفُعْلولة .
- والثالث يحتمل : فُعُّولة وفُعّيلة.
- والرابع يحتمل : فعْلية.

وفي مثال آخر يبيّن تساوي الحكمين في أصل طَاغُوت ، فهو قد يكون من طغو أو طغي ، وقد حدث فيه قلب مكانيّ فصار طَيَغوت أو طَوَغوت ثمّ قلبت فيه الياء أو الواو ألفا لانفتاحهما وسبقهما بفتح فكان على فَلَعُوت ، فالعلّة واحدة لحكمين ممكنين.[319]

وعلى ذلك يخرَّج الحكم في قوله تعالى : « **عَلَيْهِمْ نَارٌ مُوصَدَة** »[320]، وقوله أيضا : « **إنّها عَلَيْهِمْ مُؤْصَدَة** »[321] ، فتقرأ بالهمز من آصَدها ، ومن دون الهمز من أوْصَدَها.[322]

2 - ترجيح الأحكام :

قد تحتمل القضية أحكاما مختلفة يمكن أن تكون إحداها أقوى علّة ترجّح منها ما هو أقرب إلى الحكم المقبول وفق ما يدعّمه الدليل الصحيح من اشتقاق وعدم النظير وتصريف والأغلب في بابه.

واتّبعت هذه الحال في كتب القدماء ، وقد يشكّل منها قاعدة كما في قول ابن جنّي عن الهمزة في الكلمة : « اعلم أنّ موضع زيادة الهمزة أن تقع في أوّل بنات الثلاثة ، فمتى رأيت ثلاثة أحرف أصولاً وفي أوّلها همزة فاقضِ بزيادة الهمزة عرفتَ الاشتقاق في تلك اللّفظة أو جهلته حتّى تقوم الدلالة على كون الهمزة أصلا ».[323] وعن وجود التاء قال: « واعلم أنّ للتاء ميزانا وقانونا يعرف به من طريق القياس كونُها أصلا أو زائدة، فإذا عَدِمْتَ الاشتقاق في كلمة فيها تاء أو نون ، فإنّ حالها فيما أذكره لك سواء : فانظر إلى التاء أو النون ، فإن كان المثال الذي هما فيه أو

---

318 - المحتسب 252/1 . يراجع المسائل المشكلة ص 200 .
319 - يراجع المحتسب 282/2 ، واللسان 444/8 (طوغ).
320 - سورة البلد من الآية 20 .
321 - سورة الهمزة من الآية 8 .
322 - يراجع إعراب ثلاثين سورة ص 112 و202 .
323 - سر صناعة الإعراب 121/1 .

إحداهما على زنة الأصول فاقض بأنّهما زائدتان ».[324]

ومنها كذلك على سبيل المثال ما اخترناه من (شرح الأشموني) جاء فيه : « إذا كانت الألف مصاحبة لأصلين والثالث يحتمل الأصليّة والزيادة ، فإن قدّرت أصالته فالألف زائدة ، وإن قدّرت زيادته فالألف غير زائدة ، لكن إن كان المحتمل همزة أو ميما مصدّرة أو نونا ثالثة ساكنة في خماسيّ كان الأرجح الحكم عليه بالزيادة ، وعلى الألف بأنّها منقلبة عن أصل نحو : أَفْعَى وَمُوسَى وَعَنْقَى ».[325] وغير ذلك ممّا يعدّ ضمن إشكال الزائد والأصل في نحو : أَوْلَق يحتمل زيادة الهمزة والواو، وبالرجوع إلى الاشتقاق يبيّن لنا أنّه مأخوذ من الأَلْق ، فالهمزة هي الأصل فيه.[326]

ومثل ذلك ما يراه شارح (الشافية) في لفظ الهُنْدَلِع لبقلة فقال : « والحقّ الحكم بزيادة النون ، لأنّه إذا تردّد الحرف بين الأصالة والزيادة والوزنان باعتبارهما نادرين فالأولى الحكم بالزيادة لكثرة ذي الزيادة ».[327] أي أنّ أبنية المزيد فيه أكثر من الأصول.

وقد يكون الحكم بالأصالة هو الأوْلى في مثل : حَدْرَد ، لأنّ العين لم تضعّف من غير موضعها إلاّ بفاصل زائد نحو : عَثَوْثَل وعَقَنقَل[328] ، ومنهم من رأى الدال فيه مضعّفة ليكون وزنه على فعلع ، ولم يأت غيره.[329] وفي أصليّة ألف الرَّحَى قال ابن يعيش عند تثنيته : « فإن قيل : ففي رحى لغتان ، يقال : رحيت بالرحى ورحوت بالياء والواو ، فلم قلتم : رحيان لا غير ؟ قيل : الحكم في التثنية على الغالب الأكثر ، والأكثر رحيت بالياء ».[330]

ومنه الحمل على أكثر الباب كاحتمال أصل ألف الأجوف ، فقضوا بأنّ

---

[324] – نفسه180/1 .

[325] – 436/4 . يراجع فتح اللطيف ص 148 . والأشموني يمثّل بهذه الألفاظ على تقدير وجودها في كلام العرب ، والعنقى فير موجودة في اللّسان (عنق) ولا في (عقا).

[326] – يراجع كتاب سيبويه 195/3 ، والمقتضب 260/3 و284 ، ودقائق التصريف ص 355 ، والمسائل المشكلة ص 31 ، وشرح المفصل 319/5 ، والممتع 235/1 و236 و237 ، وشرح الشافية 356/2، واللسان 7/10 (ألق) و384 (ولق) ، وشرح الأشموني 428/4 و444 ، وفتح اللطيف ص 178 و276. والأولق من الألق هو الأحمق ، ومن الولق بمعنى السرعة.

[327] – 49/1 . يراجع 351/2 ، وشرح الأشموني 425/4.

[328] – يراجع كتاب سيبويه 326/4 ، والتكملة ص 242 ، والخصائص 68/2 ، وشرح الأشموني 428/4. العثوثل: كثير اللحم ، والعقنقل هو ما ارتكم من الرمل ، وحدرد هو اسم رجل.

[329] – يراجع شرح الشافية 62/1 واللسان 144/3(حدر).

[330] – شرح المفصل 197/3.

الألف إذا كانت عينا فهي منقلبة عن الواو أكثر من أن تكون مقلوبة عن الياء [331] ، وذلك في مثل : باب ودار ، وعليه حقّر يونس الناب على نُوَيْب « وذلك أنّه حمل الألف هنا إذا كانت عينا على أحكام ما يكثر وهو قلب العين عن الواو في غالب الأمر »[332] ، وجاء قلب الياء ألفا لاما أكثر من انقلابها من الواو كما قال ابن سيده بأنّها وصيّة الفارسيّ[333] ، وذلك عند صعوبة الاشتقاق. وبذلك يرجّح كون لام الثلاثيّ المحذوف أن تكون واوا في نحو : الثُبَة ، أي الجماعة على أن تكون عينا كما ذكر ابن جنّي قائلا : « القبيلان متساويان ولكنّ الذي ينبغي أن يُقضى به في ذلك أن تكون من الواو وأن يكون أصلها : ثُبْوة ، وذلك أنّ أكثر ما حذفت لامه إنّما هو من الواو نحو : أخٍ وأبٍ وغدٍ »[334] ، وغيرها.

ومنه ما جاء في (شرح الشافية) أنّ « حذف الألف في مَهَارَى عَلَما أرجح من جهة مشابهة الأخيرة للأصليّ بانقلابها ، وحذف الثانية أرجح من جهة كونها أخيرة فتساوتا ».[335] فحكم الحذف ههنا كان من ناحية علّته المناسبة للدليل.

وفيما لا تعرف أصالته من زيادته بالاشتقاق حكم على زيادته حملا على الأكثر ممّا عُرف اشتقاقه كالحكم بزيادة الميم وأصالة الهمزة في نحو : مَأْسَل ، اسم موضع ، وفيما يشبهه ولو لم يعرف له اشتقاق .[336] وفي مثل هذا قال ابن جنّي مسطّرا قانونا صرفيّا : « واعلم أنّك إذا حصّلت حرفين أصلين في أوّلهما ميم أو همزة وفي آخرهما ألف فاقض بزيادة الميم والهمزة ، وذلك أنّا اعتبرنا اللّغة فوجدنا أكثرها على ذلك ، إلاّ أن تجد ثَبَتا تترك هذه القضية إليه ، وذلك نحو : مُوسَى وَأَرْوَى وَأَفْعَى ».[337] وهو موقف صريح من فتح باب الاجتهاد والدعوة إلى البحث مع لفت الانتباه إلى أنّه استقصى موادّ هذه اللّغة وخرج بهذه النتيجة.

وقد يكون الحمل على ما قلّ كما في قول الطرمّاح :[338]

قد اخضلّ منها كلّ بالٍ وعَيِّنٍ وجَفَّ الرَّوَايا بالمَلا المُتَبَاطِنِ

فقد رأى سيبويه وزن (عَيِّن) أنّه لفظ يمكن أن يكون من عَيْوَن على فعْوَل ، ومن عَوْيَن على فَوْعَل ، ومن عَيْيَن على فَيْعَل الذي أخذ به مع

---

331 – يراجع اللسان 512/1 (شوب) و122/5 (قور) وسر صناعة الإعراب 245/2.

332 – المحتسب 224/1 ، يراجع شرح الشافية 209/1.

333 – يراجع اللسان 153/14 (جمي) و168(حجا) و165/15 (فني).

334 – سر صناعة الإعراب 250/2 . يراجع شرح المفصل 269/3 و342 و343.

335 – 256/1 . والمهارى جمع مهرية إبل منسوبة إلى مَهْرة وهو أبو قبيلة .

336 – يراجع الممتع 248/1 .

337 – سر صناعة الإعراب 101/2 ، واللسان 351/14 (روي). وأروى : اسم امرأة .

338 – وهو شاعر من طيّئ ، توفي حوالي 125 هـ . الأعلام 225/3 .

قلّته.[339] وقد ورد ذلك أيضا في قول رؤبة بن العجّاج :

ما بال عينك كالشَّعِيب العَيِّنِ

وندرته هي فيما كانت عينه حرف علّة فحصر في هذا اللّفظ ، وفيما هو من الصحيح موجود نحو : الغيلَم والصّيرَف والضّيغَم.[340]

وعند الإشكال يرجّح حكم الجواز دون اللّجوء إلى الممنوع في مثل الشكّ في ألف المدّ آخر الكلمة ، وهو ما جعله ابن جنّي قاعدة قياسيّة حيث قال : « متى أشكلت عليك لفظة فلم تدر مقصورة أم ممدودة فاقصرها ، فإنّ قصر الممدود جائز ومدّ المقصور خطأ ».[341] ومثله في معرفة حكم الاسم بين التذكير والتأنيث أن يغلّب التذكير لأنّه الأصل.[342]

3 – ترافع الأحكام :

وهو من وضع ابن جنّي وقال فيه : « هذا موضع من العربيّة لطيف لم أر لأحد من أصحابنا فيه رسما ولا نقلوا إلينا فيه ذكرا ».[343] وقد وضّحه محقّق الخصائص في الهامش فقال : « يريد أنّه قد يجتمع في الكلمة أمران يقضي كلّ منهما إذا انفرد بحكم في اللّغة تكون عليه الكلمة فيكون ذلك داعيا إلى إلغاء تأثيرهما ، فكأنّ هذا رفع حكم هذا ، وهذا رفع حكم هذا ، وأبطله ، فمن ثمّ صاغ ابن جنّي لهذا الأصل (ترافع الأحكام) ، ويقرب من هذا قول الأصوليّين وأرباب الاستدلال : إنّ الأمرين إذا تعارضا تساقطا ».[344] وأمثلته كثيرة منها جمع فَعَلَة على أَفْعُل نحو ما يأتي :

وذلك كقولهم : رَقَبة وأَرْقُب ، وأفعُل جمع فَعْل غالبا ، ولكن وجود الحركة رفعَ حكم التاء ، والعكس لتصير الكلمة كأنّها رَقْبٌ ، ويوضّح ذلك قائلا عن الحركة والتاء : « لمّا اجتمعا في فَعَلَة ترافعا أحكامهما فأسقطت التاء حكم الحركة وأسقطت الحركة حكم التاء ، فآل الأمر بالمثال إلى أن صار كأنّه فَعْلٌ ، وفَعْلٌ باب تكسيره

[339] – يراجع كتاب سيبويه 372/1 ، والخصائص 254/1 ، والممتع 81/1 ، وشرح الشافية 149/1 و392/2، واللسان 304/13 (عين) . والعيِّن بمعنى الجديد .

[340] – يراجع كتاب سيبويه 312/4 ، والتكملة ص 235 ، والممتع 81/1 ، والارتشاف 107/1 ، وشرح الأشموني 438/4 ، واللسان 357/12 (ضغم) . والغيلم ذكر السلحفاة ، والصيْرَف هو من حرفته صرف الدراهم ، ويقال : الصيرفيّ كذلك ، والضيغم : كلّ ما يعضّ ، ويطلق على الأسد أيضا.

[341] – ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود لابن جنّي ، تحقيق عبد الباقي الخزرجي ، دار الشهاب ، باتنة ، الجزائر ، 1986 م ، ص 91.

[342] – نفسه ص 91.

[343] –الخصائص 110/2 ، يراجع المحتسب 273/1.

[344] – هامش 110/2.

أَفْعُل ».[345]

ومثله أيضا النسب إلى فَعِيلَة الذي يكون على فَعَلِيّ بحذف الياء والتاء معًا وفتح العين كأنّها فَعِلٌ مثل نَمَرِيّ نسبة إلى نَمِر.[346]

4 – تجاذب الأحكام :

ومنه ما قد يكون في اختلاف اللّغات التي تتداخل فيما بينها فتأخذ كلّ منها من الأخرى . قال ابن جنّي : « إنّ الحرف إذا كان فيه لغتان متقاربتان فكثيرا ما تتجاذب هذه طرفا من حكم هذه »[347] ، ونرى تمثيله في (عشرة) إذ قال : « أمّا عَشِرة بكسر الشين فتميميّة ، وأمّا إسكانها فحجازيّة ، واعلم أنّ هذا موضع طريف ، وذلك أنّ المشهور عن الحجازيّين تحريك الثاني من الثلاثيّ إذا كان مضموما أو مكسورا نحو : الرسل والطنب والكبد والفخذ ونحو : ظرفَ وسرُف وعلم وقدْم ، وأمّا بنو تميم فيسكنون الثاني من هذا ونحوه ... لكنّ القبيلتين فارقتا في هذا الموضع من العدد معتاد لغتهما ، وأخذت كلّ واحدة منهما لغة صاحبتها وتركت مألوف اللّغة السائرة عنها »[348] ، فوقع تداخل اللّغتين.

5 – تداخل الأحكام :

ونقصد به ما يوجد في اللّفظة الواحدة من عللّ مختلفة تتعاورها أحكام مختلفة وكأنّها تتداخل مشتركة في صياغتها ، ومثّل له بأمثلة كثيرة منها ما يأتي :

من ذلك ما نجده من أحكام وعلل متداخلة في قلب كلّ واو وقعت رابعة ألفا مثل سَمّى وأعلى ، ثمّ تقلب هذه الألف ياء عند الإسناد إلى الضمير سَمّيت وأبقيت إتباعا للمضارع ، وعلّة قلب الواو ياء في المضارع : أُبقي وأُسمّي لوقوع الواو ساكنة بعد كسرة من أعلِو وأسَمِّو بعد أن كانت مرفوعة سكنت لثقل الضمّة عليها ، وكان حمل الماضي على المضارع من باب المشاكلة ومراعاة الباب الواحد.[349]

ونحو الاسم المنقوص في حال النكرة مثل رَاعٍ ، وأصله : راعِيُنْ وفق ما يسمع ، ولثقل الياء المضمومة حذفت الضمّة تخفيفا فبقيت الياء ساكنة فالتقت بساكن التنوين فحذفت لضرورة وجود التنوين وهو ما سمّوه بتنوين العوض.[350] ولكنّ ابن جنّي يعترض على أنّه نون التنوين الأصليّ وليس مجيئه للعوض كما هو شائع

---

[345] – الخصائص 111/2 ، واللسان 45/14 (أما).
[346] – الخصائص 111/2.
[347] – المحتسب 273/1 ، يراجع الخصائص 375/1 وما بعدها (باب في تركّب اللّغات).
[348] – المحتسب 374/1.
[349] – يراجع الإنصاف 10/1 و11.
[350] – يراجع دقائق التصريف ص 227 ، وإعراب ثلاثين سورة ص 205 ، والإنصاف 649/2 .

إذ قال : « وذهب أبو إسحاق إلى أنّ التنوين في جَوَارٍ ونحوه إنّما هو بدل من الحركة الملقاة لثقلها عن الياء ، فلمّا جاء التنوين حُذفت الياء لالتقاء الساكنين هي والتنوين ، كما حذفت من المنصرف في نحو : قاضٍ ومشترٍ ومتعالٍ. وهذا الذي ذهب إليه أبو إسحاق غير مرضيّ من القول ولا سائغ في القياس ، وقد ترك قول سيبويه والخليل ، وخالفهما إلى خلاف الصواب ، وذلك أنّ الياء في باب جوارٍ ونحوه في الرفع والجرّ قد عاقبت الحركة ، فلم تجتمع معها ، فلمّا ناوبتها فلم تجامعها صارت بدلا منها ووسيلة لها ، فكما لا ينبغي أن يُعوّض من الحركة وهي موجودة فكذلك لا ينبغي أن يعوّض من الحركة وهناك من الياء ما يعاقبها ويكون بدلا منها ».[351]

وفي قوله تعالى : « **لتَرَوُنّ الجَحِيمَ** »[352] من تَرْأَيُونَنَّ على تَفعلونّ ، حذف الهمزة تخفيفا بعد نقل حركتها إلى الراء قبلها والتقائها بالساكن بعدها الذي أزالوا ضمّته لثقلها عليه ثمّ حرّكوا الواو بالضمّ لتجنّب التقاء ساكنين، أحدهما سكونها والآخر سكون نون التوكيد ، ووجودها ضروريّ لوظيفة دلاليّة تكمن في التوكيد ، ولو حذفت لزال الغرض الذي جيء بها من أجله ، فحذفوا نون علامة المضارع تلافيا لتلاقي الأمثال .[353]

وفي تصغير اسم الإشارة ذا أورد صاحب (شرح الشافية) هذا العرض : « كملوا لفظ ذا ثلاثة أحرف بزيادة الياء على آخره ، فصار ذايا ، فأدخلوا ياء التصغير ثالثة بعد الألف كما هو حقّها ، فوجب فتح ما قبلها كما هو في سائر الأسماء المتمكّنة ، فقلبت الألف ياء لا واوا ليخالف بها الألفات التي لا أصل لها في المتمكّنة ، فإنّها تقلب في مثل هذا الموضع واوا ، لوقوعها بعد ضمّة التصغير كما في ضُوَيْرِب ، فصار ذَيَيّا ، أو تقول : كان أصل ذا ذَيَيُ أو ذَوَيُ قلبت اللام ألفا وحذفت العين شاذّا كما في سَهٍ ، ورُدّت في التصغير كما هو الواجب ، وزيد ياء التصغير بعد العين ، فرجعت الألف إلى أصلها من الياء كما في الفتى إذا صغّر ، فصار ذَيَيّا أو ذَوَيّا ، وكون عينه واوا في الأصل أولى ، لكون باب طوى أكثر من باب حيي ، وأمّا إمالة ذا فلكون الألف لاما في ذوى والعين محذوفة ، ثمّ حذفوا العين شاذّا لكون تصغير المبهمات على خلاف الأصل ، فجرّأهم الشذوذ على الشذوذ ، ألا ترى أنّهم لم يحذفوا شيئا من الياءات في حُييّ وطُويّ تصغيريْ حَيّ

---

351 – سر صناعة الإعراب 170/2.

352 – سورة التكاثر من الآية 6 .

353 – يراجع إعراب ثلاثين سورة ص 186 .

وطيّ ، ولا يجوز أن يكون المحذوف ياء التصغير لكونها علامة ، ولا لام الكلمة للزوم تحرّك ياء التصغير بحذفها ، فصار ذَيّا ».[354] فكان كلّ حكم لعلّة يأتي بعد حكم آخر لعلّة أخرى حتّى تعدّدت الأحكام فتعدّدت العلل من أجل حكم أصليّ واحد وهو تصغير لفظ ذا فقط.

6 – استمرار الأحكام :

نقصد بذلك أنّ الأحكام قد تبقى في أحوالها التي هي عليها حين يكون في العمليّة الصرفيّة تغيير دون أن يحدث تغيير الحكم الأصليّ لعلّة سمّيت كذلك علّة إتباع [355] ، أو علّة مراعاة الأصل. وهو بقاء الحكم مع زوال العلّة أو ما سمّاه ابن جنّي التدريج في اللّغة.[356] فهو بمثابة انتقال الحكم من وضع إلى وضع بأثر لا يبدّل الحكم الأصل. وقد قال الفارسيّ أيضا في هذا الشأن : « وحكم المنقلب بمنزلة الأصل كما أنّ حكم الملحق حكم الأصل ».[357] وهذه بعض الأمثلة الدّالّة عليه :

وذلك مثل الملحق الذي يجب أن يتبع حكمه حكم الملحق به كالثلاثيّ إذا زيد فيه ما يلحقه بالرباعيّ جمع جمعه نحو : كَوْكَب وجَدْوَل، فيقال : كَوَاكِب وجَدَاوِل كجَعْفَر وجَعَافِر ، إذ هما ملحقان به.[358] ويزاد في الملحق ما يزاد في الملحق به نحو : شَيْطَنَ مُلحق بدَحْرَجَ ، وبالزيادة في تَدَحرج يقال في المُلحق : تَشَيْطَنَ.[359]

ومنه أيضا تصغير العَلَم المنقول من شيء آخر كسريْحين وأُجيمال عند التسمية بهما كتصغيرهما على الأصل كما في قول الاستراباذي بأنّ « العلَم المنقول عن الشيء حكمه حكم المنقول عنه ».[360] وكثيرا ما صرّح بذلك ابن عصفور منه مثلا : « وحكمه أبدا ... حكم الماضي »[361] وهو يتحدّث عن إتباع المضارع للماضي وهو أصله ، وفي موضع آخر منه قال : « ويكون حكم ما في آخره ألف من الماضي أو المضارع المزيد في الإسناد إلى الضمير المرفوع أو اتّصال تاء التأنيث بالماضي كحكم غير المزيد في القلب والحذف والإثبات ».[362] والمزيد فيه فرع على غير

---

354 – 284/1 و285 . يراجع الأشموني 305/4 .

355 – يراجع الباب الثاني من هذا البحث.

356 – يراجع الخصائص 348/1 .

357 – المسائل المشكلة ص 190 .

358 – يراجع شرح المفصل 219/3 ، وفتح اللطيف ص 250.

359 – يراجع شرح الشافية 55/1 ، وفتح اللطيف ص 250 .

360 – شرح الشافية 201/1 .

361 – الممتع 532/2 .

362 – نفسه 541 .

المزيد فيه أي المجرّد من أحرف الزيادة.

وفي الحكم بالصحّة والاعتلال بناء على الأصول ولا تأثير للزوائد في تغيير الحكم مثل : كرَّم وأكرم وتكرّمَ ، وفي يُومن من يُؤْمِنُ ، وبدّلَ وأبدل وتبادل واستبدل ، إذ نجد أنّ كلّ همزة ما لم تكن فاء في هذه الألفاظ فهي زائدة ، وما ضعّفت عينها ، وما زيدت فيه ألف المدّ واست في أوّله ، فهي من الصحيح ، وبالحذف في خُذْ ومُرْ وسَلْ من المهموز ، وفي مِسْتُ وظلت وأحست من مسست وظللت وأحسست ، وبالإبدال في تمطّى من تمطّط وأمليت من أمللت والقاعدة العامّة في تلك الأمثلة « أن تنظر إلى الأصل وتعتبره ثمّ تحكم على الكلمة ».[363] وكذلك في المعتلّ على أنّه معتلّ ولو بالقلب في نحو : اتّصل ، واتّعِظ ، أو بالحذف في نحو : قِفْ ، وعُدْ ، واستعنْ ، واسْعَ ، وادْعُ ، وقِ من أمر وقى ، وعِ من وعى.[364] وذلك أنّ « المحذوف لعلّة تصريفيّة يعدّ موجودا »[365] وبذلك يستمرّ الحكم مع تغيّر الصيغ بالإبدال والحذف والزيادة.

ومن أمثال ذلك في هذا الحكم نحو الإبقاء على إعلال الواو ياء في قِيَم جمع قيمة التي تحوي علّته ، وفي الرياح جمع الريح ، وفي صُبيان بضمّ الصّاد بمعنى صْبيَة التي فيها علّة قلب الواو ياء لضعف الحاجز بين الكسرة والواو وأصلها صِبْوَة من صبوت ، وصحّة نحو مِقْوَد ومخْيَط لأنّه فرع من مِفْعَال.[366] وكحذف حروف المضارعة من أفعل مع زوال العلّة في تفعل ويفعل ونفعل ، وذلك إتباعا لأُفعلُ من أؤفعل أصلا ، وحذفوا الهمزة الثانية تجنّبا لثقل التقاء همزتين[367] ، ومثلها حذف فاء المثال معها أيضا نحو: أَعِدُ وتَعِدُ ونَعِدُ لأنّها تبعت يَعِدُ الذي حذفت واوه

---

[363] – الرائد الحديث في تصريف الأفعال لكامل السيد شاهين ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة ، 1419هـ/1999 م ، ص 24 .

[364] – الرائد في تصريف الأفعال ص 27 و28 ، وأفعال الأمر التي تبقى على حرف واحد لابن مالك ، تحقيق ودراسة مختار بوعناني ، مطبعة فيريم ، وهران ، الجزائر ، ط.1 ، 1417 هـ/1996 م ، ص 48 .

[365] – الرائد في تصريف الأفعال ص 31 .

[366] – يراجع كتاب سيبويه 355/4 و356 ، والتكملة ص 192 ، والخصائص 113/1 ، والمحتسب 50/2 ، والمفصل ص 503 ، وشرح المفصل 362/5 و463 و461 ، والممتع 487/2 ، وشرح الشافية 104/3 و123 و125 ، والأشموني 536/4.

[367] – يراجع كتاب سيبويه 279/4 والمنصف192/1 و193 ومجالس ثعلب ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، ط.2 ، بلا تاريخ ، ج.1 ص39 ، والمقتضب72/1و97/2 ، والتكملة ص246 ، والخصائص 111/1، والتصريف الملوكي ص 39 ، وشرح التصريف ص 380 و401 ، والإنصاف 239/1 ، وشرح المفصل 425/5 ، والممتع 425/2 ، وشرح الشافية 53/3 و60 ، والمبدع ص132 ، والارتشاف 118/1 ، وأوضح المسالك 443/4 ، ونزهة الطرف ص167 ، والأشموني 580/4 .

لعلّة وقوعها بين ياء وكسرة.[368] ولنلاحظ تبرير الخليل الذي رواه ابن جنّي في حكم همزة عباءة وما شابهها حيث قال الخليل : « إنّهم إنّما بنوا الواحد على الجمع ، فلمّا كانوا في الجمع يقولون : عَظَاء وعَبَاء وصَلاَء فيلزمهم إعلال الياء لوقوعها طرفا ، أدخلوا الهاء وقد انقلبت اللام همزة، فبقيت اللاّم معتلّة بعد الهاء كما كانت معتلّة قبلها »[369] ، وهو نوع من استمرار الحكم الذي قد يعلّل بحمل الأصل على الفرع. وما نجده في تعليل ابن جنّي لبقاء ضمّ همزة الوصل مع تغيّر العلّة في أُغْزِي ، وكسرها في اِرْمُوا ، اِقْضُوا إذ قال :« إنّما ضُمّ هذا لأجل أنّ الأصل أُغْزُوِي وأُغْدُوِي، ثمّ اعتلّت الواو فحذفت ووليت الياء الزاي والدال فانكسرتا من أجلها فإنّما الضمّة في الهمزة لمراعاة الأصل كما تقول في الصحيح : أُقْتُلِي ، أُدْخُلِي . فإن قلت : فلم كسرت الهمزة في نحو : اِرْمُوا ، اِقْضُوا اِشْرُوا ، والثالث مضموم ؟ فالجواب هنا كالّذي قبله ، وذلك أنّ أصل هذا : اِرْمِيُوا ، اِقْضِيُوا ، ثمّ حُذفت الياء وانضمّ ما قبلها ، فبقيت الهمزة هنا مكسورة كما بقيت فيما قبل مضمومة ».[370] وعقد له بابا خاصّا في كتاب الخصائص.

7 – تبادل الأحكام :

يلتقي هذا النوع بعلّة التكافؤ ، إذ نجد أنّ بعض حروف العلّة تتبادل الأحكام فيما بينها ، مثلما نجد هذا الأمر في الألفاظ ، ومن أمثلتها ما يأتي :

وذلك كالياء والواو في نحو : الفَتْوَى ، وأصل واوها ياء ، والدُّنْيَا أصل يائها واو ، وهو من التكافؤ أو التعادل.[371] ومنه ما يعدّ ضمن باب الحمل على المعنى كجمع القلّة بمعنى الكثرة نحو قوله تعالى : « **فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ** »[372] ، حيث يغلب أن يكون جمع الإناث للقليل ، غير أنّه هنا يدل على الكثير ، ومثله ما يأتي على بناء أَفْعُلٍ في نحو قوله أيضا : « **وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ**

---

[368]– يراجع المنصف 184/1 و191 ، والكامل 101/1 و233 ، والتكملة ص 246 ، والخصائص 112/1 و113 و176 ، والمحتسب 154/2 ، وشرح التصريف ص 374 ، والإنصاف 11/1 و12 و239 ، وشرح المفصل 424/5 و425 ، والممتع 426/2 ، وشرح الشافية 87/3 و88 و89 ، والأشموني 575/4 .

[369] – سر صناعة الإعراب 107/1 و108 واللسان 468/14 (صلا) و71/15 (عظي). والعَظَاءة والعظاية هي دُويبّة، والصلاءة مُدُقّ الطيب . وهو كلّ حجر عريض يُدقّ عليه عطر أو ما شابه .

[370] – سر صناعة الإعراب 129/1. يراجع الخصائص159/3 وما بعدها : باب في بقاء الحكم مع زوال العلّة

[371] – يراجع كتاب سيبويه 241/4 و364 و389 ، والمنصف 187/2 ، والمقتضب 170/1 و171 ، والتكملة ص269 ، والخصائص 87/1 و133 و231/2 ، وسر صناعة الإعراب 103/1 ، وشرح التصريف ص534 و536 وشرح المفصل 500/5 والممتع 542/2 و545 وشرح الشافية 177/3 وأوضح المسالك 393/4 والأشموني 518/4 وشذا العرف ص 145 وفتح اللطيف ص 321.

[372] – سورة النساء من الآية 34 .

مِنَ الدَّمْعِ »[373] ، وهنا قد دل على الكثرة.[374] وجمع الكثرة للقلّة نحو : خمسة رجال وخمس نساء وأربعة دروب.[375] والمفرد بمعنى الكثرة نحو قوله تعالى : « **والمَلَكُ عَلَى أَرْجائِها »**[376] والمعنى هو الملائكة.[377] وما في قول الراعي :

فباتَ يعُدُّ النَّجْمَ في مَسْتَجِيرة سَرِيعٍ بأيدي الآكلين جُمُدُها

والشاهد هو : النّجم ، ويقصد النجوم.[378] وغير ذلك كثير في كلام العرب.

فانطلاقا ممّا مرّ معنا في هذا الفصل اتّضح أنّ الاختلاف في أحكام التصريف مثله مثل جميع الأمور العلميّة قضية عادية ، وكان منها ما عولج في خضم البحث اللّغويّ المعتمد منذ القديم عند علماء العربيّة ، فانعكس ذلك أيضا في أحكامهم الصرفيّة من خلال الاختلاف الطبيعيّ في لغات العرب التي اعتُمدت مصدرَ الاجتهاد ومستند الآراء والحجج للاستشهاد والتدليل ، على تنوّعها وكثرتها واختلافها. ولو أنّهم في كثير من الأحيان كانوا يقومون بالاختيار ليخدم منهجهم التقعيديّ البحث ، ولكنّهم كانوا في الوقت نفسه أمناء بنقل المادّة كما سمعوها عن أصحابها ودوّنوها في مدوّناتهم مع إثبات ملاحظاتهم الخاصّة. ومن ثمّ تحصّل لمن جاء بعدهم إلى اليوم ما يمثّل أصول اللّغة العربيّة مع اختلافها.

---

373 - سورة التوبة من الآية 92 .

374 - يراجع المحتسب 288/1 .

375- يراجع الخصائص 268/1 ، وشرح المفصل 225/3 ، واللسان 180/8 (شسع). والشسوع جمع شِسْع وهو ما يشدّ به النعل أو طرف المكان أو ما ضاق من الأرض.

376 - سورة الحاقّة من الآية 17 .

377 - يراجع سر صناعة الإعراب 29/1 .

378 - يراجع الكامل 486/1 ، وسر صناعة الإعراب 276/2 .

الفصل الثاني

أصول التصريف والاختلاف

تمهيـد :

إنّ علم التصريف لا يحيد عن علوم العربيّة ، فهو جزء منها إن لم يكن هو أساسها لكونه يعتني بصيغ الألفاظ التي تبني هذه اللّغة . فأصوله هي أصولها ، وأصول اللغة هي أدلّتها التي استنبطت منها قواعدها وخصائصها ، وما تلك الأدلّة إلاّ مصادر تنوقلت عن أصحابها العرب نقلا جعلها هداية لأصحاب العلم المدفوع بالعقل الباحث عن الحجج والتعليل المناسب للإقناع. والحقّ الظاهر أنّ الأصل من هذا المفهوم واحد فقط ، وهو يتمثّل في مصادر السماع وهي: القرآن والحديث الشريف وكلام العرب ، شعرا ونثرا ، إذ إنّ الأصول الأخرى : القياس والإجماع واستصحاب الحال تعتمد في أساسها على هذا الأصل ، فكلّها تستنبط ضوابطها وأحكامها منه. وحينما أُوجدت هذه الأصول من اجتهاد العلماء فكان في غالب الأحوال أن تنشأ آراء متباينة ، ووجدت اختلافات القراءات القرآنيّة فطعّمت تلك الآراء ودعّمتها في البحث عن التعليل ومحاولة الوقوف عند الأقرب صوابا ، وخاصّة بعد نموّ الدرس اللّغويّ وانتعاش البحث العلميّ. فالقرآن الكريم أصل أصول العربيّة لا يخضع لاجتهاد العلماء في البحث عن وجوده ، ولكنّه مدّهم بمادّة لغويّة اتّسمت بخصائص اللّغة التي نزل بها ، وزادها قوّة سمحت لهم بتعليل تلك الاختلافات وفق أسلوب البرهان العلميّ. ومن هنا يأتي الاجتهاد للدخول من هذا الباب دون محاولة تغيير ما جاء في النصّ من ألفاظ كانت شواهد على أيّ لغة من لغات العرب الكثيرة والمختلفة في خصائصها الصرفيّة التي حدّدت أحكامها واستنتج العلماء عللها. ويصحّ القول بأنّ « النحو قد بني من بين سائر الفنون قديما وحديثا بكثرة الأقوال وتضارب الآراء ، ويشفع لهذا الاختلاف أنّ أساس النحو الأهمّ من استعمالات العرب لم يسلك اتّجاها معيّنا. فالقبائل التي أخذ عنها واعتدّ بأقوالها مختلفة في كثير من الأساليب ، كما أنّ المرويّات نفسَها جاءت في بعض الأحيان مضطربة وبعض رواياتها متغايرة ، فلا غرابة أن يختلف النحاة في أحكامهم ».[379] ومن ذلك اختلافهم في أصول تلك الأحكام.

1- الاختلاف في الأصول :

الأصول لغة هي جمع أصل ، وهو أسفل كلّ شيء ، أو ما يبنى عليه غيره، ومنه أصل الإنسان حَسَبُه.[380] وأصول العربيّة اصطلاحا هي تلك الأدلّة التي

---

[379] – من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش لأحمد إبراهيم السيد ، دار الطباعة المحمديّة ، القاهرة ، ط.1، 1408 هـ/1988 م، ص 5.

[380] – اللسان 16/11 و17 (أصل) ، والقاموس المحيط ص 1242.

اعتمدت مصادر نقلت منها متونها وشواهدها شعرا ونثرا، وعليها أسّست قواعدها فيما بعد لتعليمها لغير العرب ، ثمّ لأبناء العرب المولّدين ، بعد أن فسدت الألسن وخالطها الدَّخَل واللحن ، وامتزج الأصيل بالدّخيل. وقد عرّفها ابن الأنباريّ قائلا : « أصول النحو أدلّة النحو التي تفرّعت منها فروعه وفصوله كما أنّ أصول الفقه أدلّة الفقه التي تنوّعت عنها جملته وتفصيله ».[381] وللأصل في اللّغة العربيّة عدّة مرادفات ، وذلك « أنّ مصطلحات الأصل والدليل والقاعدة والوضع ، والحال الأوّل والأحوال الأوَل وأوّل الوضع وأوّل الأحوال وأصل الوضع ، كلّها مرتبطة بمفهوم واحد ».[382] والعربيّة بالنسبة إلى أهلها العرب هي كما في تعبير ابن خلدون : « مَلَكة في ألسنتهم يأخذها الآخِر عن الأوّل كما تأخذ صبياننا لهذا العهد لغاتنا ، فلمّا جاء الإسلام وفارقوا الحجاز لطلب المُلك الذي كان في أيدي الأمم والدول وخالطوا العجم تغيّرت تلك الملكة بما ألقى إليها السمع من المخالفات التي للمستعرِبين ، والسمع أبو الملكات اللسانيّة ففسدت بما ألقي إليها ممّا يغايرها لجنوحها إليه باعتياد السمع »[383] الذي يعدّ عماد التلقّي والتعلّم قصدا أو غيره ، وبه تنتقل اللّغة من جيل إلى جيل ، وهو المتحكّم في قواعدها ، وله أثر مباشر في تغييرها جرّاء عوامل أخرى تتدخّل في تحويرها شيئا فشيئا ، ولذلك كان واسطة بين العرب ورواة اللّغة في عهد التدوين لجمعها منهم مباشرة. وقد يكون علم النحو بذاته دافعا لتلك العمليّة ، لأنّه كان قبل علم اللّغة المراد به جمع اللّغة وشواهدها من منابعها الأولى.[384] ويبدو الاختلاف بدءا بتحديد هذه الأصول عند رواد هذا العلم ، فهي تتمثّل عند ابن جنّي في ثلاثة : السماع والقياس والإجماع.[385] وهي عند ابن الأنباريّ : نقل وقياس واستصحاب حال.[386] ومن الرأيين جمع السيوطي[387] أصول اللغة في أربعة : النقل والقياس والإجماع واستصحاب الحال.[388] وأمّا مصادر هذه الأصول وشواهدها فهي

---

381 – لمع الأدلة في أصول النحو لابن الأنباريّ ، تحقيق سعيد الأفغانيّ ، مطبعة الجامعة السوريّة ، 1377هـ/1957 م ، ص 80 ، والاقتراح ص 14 ، والمختصر في أصول النحو ص 59.

382 – مصطلحات علم أصول النحو ص 19.

383 – مقدمة ابن خلدون 546/2 .

384 – يراجع ظاهرة الشذوذ ص 118 .

385 – يراجع الخصائص 190/1 ، والاقتراح ص 13.

386 – يراجع الإغراب في جدل الإعراب لابن النباريّ ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السوريّة ، 1677 هـ/1957 م ، ص 45 ، ولمع الأدلّة ص 81 ، والاقتراح ص 13.

387 – هو جلال الدين صاحب المؤلّفات الكثيرة في التفسير والحديث والفقه والبلاغة والسير واللغة ، منها المزهر في اللغة و جمع الجوامع ثم شرحه في همع الهوامع في شرح جمع الجوامع والاقتراح والأشباه والنظائر وبغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنحاة وغيرها ، توفي سنة 911 هـ . يراجع الأعلام 301/3 .

388 – يراجع الاقتراح ص 13 ، والمختصر في أصول النحو ص 59 .

تكمن في القرآن الكريم ، وما ثبت عن العرب من كلامهم ، وما صحّ من الحديث النبويّ الشريف ، « وليس غريبا أن يختلف النحاة ما دامت أصول هذه اللّغة عند الناطقين بها مختلفة »[389] من قبائل عربيّة وقراءات قرآنيّة وروايات شعريّة وأحاديث نبويّـة وأقـوال وأمثـال وحكـم عـدّة. وموضـع الكـلام ههنـا ينصـبّ علـى مـا يعكـس الاختلاف بين الآراء العلميّة ، وعليه فإنّ دليل الإجماع لا يناسب هذا الغرض ولا نرى لـه ضرورة ذكر ولا مكان الخوض في قضاياه. وبالنسبة إلى موضعه من علم أصول النحو فإنّه يعدّ أصلا مقبولا عند ابن جنّي ما لم يخالف المنقول ولا المقيس على هذا المنقول فقال : « وإنّما يكون حجّة إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص وإلاّ فلا ، لأنّه لم يرد في قرآن ولا في سنّة أنّهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النصّ بذلك في كلّ الأمّة ، وإنّما هو علم منتزع من استقراء هذه اللّغة ».[390] فالإجماع في نظره قد يكون خاطئا ، وخاصّة إذا كان مخالفا للمسموع والمقيس على المسموع.

وأمّا استصحاب الحال فشأنه قليل من حيث هو أصل من الأصول، ولذلك لم يشر إليه ابن جنّي كما لم يذكر ابن الأنباريّ الإجماع تلميحا منه إلى نفيه. وقد عرّفه بقوله : « هو إبقاء حال اللّفظ على ما يستحقّه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل »[391] ، أو هو « استمرار الحكم وإبقاء ما كان على ما كان »[392] ، وبذلك « فهو من الأدلّة المعتبرة »[393]، ولكنّه أضعف الأدلّة لأنّه يسقط ما إذا وجد دليل النقل كما في قول ابن الأنباريّ : « وأمّا استصحاب الحال فلا يجوز الاستدلال به ما وجد هناك دليل بحال ».[394] ومن مثاله في الصرف أنّ ألف فتى بدل من التنوين باستصحاب حال حذف الألف المنقبلة وصلا ووقفا.[395] ويستصحب الإبدال في مثل : بناءة من بناء لعدم لزوم التاء ، وكذا الحكم على زيادة علامة التثنية والجمع والنسب.[396] وقال ابن يعيش في هذا الجانب : « والشيء إذا جاء على أصله ، فلا علّة له ولا كلام أكثر من استصحاب الحال ، وأمّا إذا خرج عن أصله

---

389 – من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش ص 27 .

390 – الخصائص 189/1 . يراجع المختصر في أصول النحو ص 70 .

391 – الإغراب ص 46 والاقتراح ص 101 والمختصر في أصول النحو ص 103.

392 – فيض نشر الانشراح 1057/2 .

393 – لمع الأدلّة ص 141 ، والاقتراح ص 101.

394 – الإغراب ص 67 و68 . يراجع لمع الأدلّة ص 142 ، والمختصر في أصول النحو ص 103.

395 – يراجع الأشموني 352/4 .

396 – نفسه 479/4 و480 .

فيُسأل عن العلّة الموُجِبة لذلك ، فاعرفه ».[397] ففي قوله دعوة صريحة إلى البحث عن تعليل ما عدّ خارجا عن الاطّراد والقياس.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ هناك أصولا للّغة ، وأخرى لقضايا اللّغة ، فالأولى هي ما تحدّثنا عنه آنفا من مصادر السماع ، وهي التي اعتمدت سندا لضبط القواعد وتحديد مقاييسها ، وهي بهذا المعنى ترادف الأدلّة.[398] أمّا الأخرى فهي التي يقصد بها أصول الأحكام اللّغوية التي لها فروع كأصول الاسم أن يكون نكرة مفردا مذكّرا مكبّرا غير منسوب ، وفروعها التعريف والتعدّد والتأنيث والتصغير والنسب.[399] وكذلك من الأحكام الفرعيّة أصول ولها فروع كالإعراب أصل في الأسماء ، والبناء أصل في الأفعال والحروف ، والعكس في النوعين ، وعلامات الإعراب منها أنّ الحركات أصول والحروف فروع [400] ، والإظهار أصل والإدغام فرع عليه[401] ، والوصل أصل والوقف فرع [402] ، ومنه أنّ هناك حروفا أصولا وأخرى زوائد ، وكلّ هذا هو ما اصطلح عليه بقواعد اللّغة ، ولو رجعنا إلى كتاب ابن السرّاج لوجدناه يقصد من أصوله قواعد النحو[403] ، بناء على أنّ الأصول لغةً تعني ذلك.[404]

ففكرة الأصول والفروع نبعت من ملاحظة اختلاف العرب في اللّغة التي تكوّنت من عدّة روافد لهجيّة ، وذلك أن تجد الشيء الواحد قد
يتجاذبه أصلان فتختلف العلل والأحكام [405] نحو: هَلُمَّ ، فهي عند بني تميم متصرّفة باتّصالها بالضمائر فقالوا : هَلُمَّ وهَلُمِّي وهَلُمَّا وهَلُمُّوا وهَلْمُمْن ، وعند أهل الحجاز في باب ما سمّي باسم فعل أمر ، ومن العلماء من رآها مركّبة من هاء التنبيه ولُمّ أو من هل مع أُمّ.[406]

---

397 - شرح المفصل 501/5 .

398 - للاطّلاع على تنوّع تلك المصطلحات ، يمكن الرجوع إلى كتاب : مصطلحات علم أصول النحو ص 13 وما بعدها .

399 - يراجع الحجة ص 144 وشرح المفصل 347/3و352و396.

400 - يراجع القياس في النحو ص 34 .

401 - يراجع الحجة ص 106 .

402 - يراجع شرح المفصل 353/3 .

403 - وهو كتاب (أصول النحو) .

404 - يراجع اللسان 16/11 (أصل) . وفيه أنّ الأصل : أسفل كلّ شيء ، و في 361/3 (قعد) أنّ القاعدة هي : أصل الأُسّ ، والقواعد : الإساس ، بالكسر ، جمع أَساس ، وقواعد السحاب أصولها.

405 - يراجع الخصائص 167/1 و169 ، والاقتراح ص 77 ، والقياس في النحو ص 43.

406 - يراجع كتاب سيبويه 332/3 و529 ، ومعاني القرآن 145/1 ، والمذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني ، تحقيق عزة حسن ، دار الشرق العربيّ ، بيروت ، ص 192 ، والمقتضب 20/3 و163 ، والخصائص 169/1 و37/3 و38 ، والمفصل ص 190 ، وشرح المفصل 29/3.

فقد يكون اختلاف الحكم والتعليل مردّه إلى اختلاف الرواية في شواهد اللّغة أو موادّها أو في الشكّ في مصادرها وفيمن أوردها أو في استعمالها في قبيلة من القبائل العربيّة فكان الفصيح منها والأفصح. وقد تعود أسباب هذه الاختلافات إلى طريقة حفظ اللّغة وجمعها مادّةً وشواهدَ اعتمادا على الرواية الشفهيّة ، إذ لم يظهر التدوين إلاّ بعد القرن الثاني الهجريّ ، وتلك الرواية شكّلت أصلا من أصول اللّغة سمّيت بالسماع أو النقل ، وكان فيها اختلاف.

ا- الاختلاف في السماع :

السماع هو طريقة نقل المسموع من كلام العرب مطّردا وما عدّ شاذّا منه على السواء ، وكلّ منهما يصنّف ضمن المستعمل في كلام قبائلهم المختلفة ، ومنهم من يخصّه بالمطّرد الذي يقاس عليه كما في قول ابن الأنباريّ : « هو الكلام العربيّ الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة »[407] ، و« على هذا ليخرج ما جاء من كلام العرب من المولّدين وغيرهم ، وما جاء شاذّا في كلامهم ».[408] ففي تعريفه هذا شروط السماع واضحة ومحدّدة ، ويبدو أنّه يقصد هنا من لفظ السماع معنى المسموع ، وذلك من باب مجيء صيغة اسم الفاعل للدلالة على المفعوليّة لأنّه يعرّفه بالكلام العربيّ المنقول. وهو في دلالته اللّغويّة : « ما سمّعتَ به فشاع وتُكُلِّمَ به ».[409] وهو أصل من أصول علوم العربيّة ورد من علم الفقه ركّز عليه البصريّون وقدّموه على القياس ، بخلاف الكوفيّين ، وأطلق عليه هذا اللّفظ اصطلاحا لأنّه اعتمد الأذن وسيلة لنقل كلّ ما تعلّق باللّغة العربيّة فهو مسموع. وهذا المسموع هو نفسه المنقول من شعر العرب ونثرهم نقلا مباشرا أو عنهم بالرواية ، وبذلك نشأ الاختلاف ومنذ بداية الدرس اللّغويّ مع حرص العلماء على مبدأ الثقة في النقل عن أهلها الذين تلقّوه عن تربية منذ الصبا كما قال ابن فارس : « تؤخذ اللّغة اعتيادا كالصبي العربيّ يسمع أبويه وغيرهما ، فهو يأخذ اللّغة عنهم على مرّ الأوقات. وتؤخذ تلقّنا من ملقِّن ، وتؤخذ سماعا من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة ، ويُتّقى المظنون ».[410] ففي هذا القول دليل على الاختلاف في النقل ، لأنّه يبيّن شروطه ويحدّد مواصفات الناقل ، وبه يضع حدودا للمسموع كما ذكر أيضا في قول ابن الأنباريّ السابق. فمن البديهيّ أن يكون الاختلاف بين

---

407 - الإغراب ص 45 ، ولمع الأدلّة ص 81 ، والاقتراح ص 53.

408 - الاقتراح ص 53 . يراجع لمع الأدلّة ص 81.

409 - اللسان 165/8 (سمع).

410 - الصاحبيّ في فقه اللغة ص 34.

العلماء في السماع بمعنى المسموع من كلام العرب.[411] ومن هذا المنقول ممّا يمثّل كلام العرب في ظلّ تلك الشروط [412] أسّست القواعد العربيّة للتعليم ودراسة كلام العرب والقياس عليه ، وكلّ ما خالف هذه القواعد القياسيّة أطلق عليه لفظ سماعيّ أو شاذّ ، ولكنّه هو أيضا مسموع من العرب وإنّما خرج عن القاعدة المطّردة. فلذلك نرى أنّ المسموع كلّه يشكّل بلا شكّ مصدر الاستشهاد في اللّغة العربيّة ، وبذلك يصحّ اعتداده علّة الاطّراد أو الشذوذ كما سيأتي في موضعه.

ومن مستقيم البحث العلميّ أن ينظر إلى منهجيْ المدرستين بالتساوي ، وذلك أنّه « إذا كان الكوفيّون قد اعتمدوا على القليل النادر أحيانا ، كما جاء في شرح المفصّل والاقتراح وهمع الهوامع للسيوطيّ ، وغيرها، فقد فعل البصريّون هذا أيضا »[413] ، بخلاف ما كنّا نجده في كتب المتقدّمين وكثير من المتأخّرين. ولكنّ الذي نودّ ذكره ههنا في هذا الجانب هو ما نقل بروايات مختلفة ، وبعد ذلك إذا كان النقل « نقلا موثوقا صحيحا للكلام العربيّ الفصيح ، فإذا تهيّأ ذلك للكلام كان حجّة لا
تُدفع ، ودليلا قاطعا في المسائل الخلافيّة ».[414] وممّا نلاحظه أنّه يمثّل نماذج من الاختلاف ما جاء في أقوال الرواة الناقلين عن العرب أو عمّن علّمهم ما جاء في كتب اللغة ، وهو كثير ، وكانوا يقدّمون روايتهم بقولهم الصريح : سمعت أو سمعنا أو حدّثنا ، أو أخبرنا ، أو روى فلان ، أو رويَ عن ، وما شابه . ومثال ذلك كما في (لسان العرب) أنّه « قال أبو منصور[415] : سماعنا في غريب الحديث : بَكُؤت

---

[411] – يراجع من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش ص 93 .

[412] – يذكرها صاحب كتاب : في أصول النحو العربي ص 62 وما بعدها وهي :

– المسموع .
– يشترط في عدالة الراوي ولا تشترط في العربي المنقول عنه .
– قبول المنفرد الفصيح .
– قبول الاحتجاج بكلّ لغات العرب جميعا .
– يأخذون ممّا هو من تداخل اللّغات .
– إذا دخل دليل الاحتمال سقط به الاستدلال .
– صحّة الاستشهاد بما روي من عدّة روايات .
– البناء على الحمل .
– عدم الاحتجاج بكلام المولّدين .
– عدم الاحتجاج بكلام المجهول القائل إلاّ إذا كان الراوي عربيّا موثوقا بفصاحته .

[413] – النحو والنحاة ص 852 .

[414] – ابن عصفور والتصريف ص 104 .

[415] – هو أبو منصور الأزهريّ ت 370 هـ ، صاحب تهذيب اللغة .

تَبْكُؤ. قال : وسمعنا في المصنف لشمر[416] عن أبي عبيد[417] عن أبي عمرو : بَكَأت الناقةُ تَبْكَأ ».[418] ففي هذا القول نجد لفظ (بكأ) ورد سماعا على شكلين : بضمّ العين وبفتحها من طريقين مختلفين.

وفي نموذج آخر منه أنّه « روى أبو عبيد عن الأصمعيّ [419] وأبي عبيدة أنّهما قالا : يقال : لها الحِدَأة ، بكسر الحاء على مثال عِنَبة ، وجمعها حِدَأ ، وأنشد بيت الشمّاخ [420] بكسر الحاء[421] ، وروى ابن السكّيت[422] عن الفرّاء وابن الأعرابيّ [423] أنّهما قالا : الحَدَأة ، بفتح الحاء، والجمع الحَدَأ، وأنشد بيت الشمّاخ بفتح الحاء»[424] ، وأخذ البصريّون الكلمة الحدأة بكسر الحاء ، والكوفيّون بفتحها. وكذلك « في حديث ابن عبّاس –رضي الله عنهما – : أخذ رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– بقفايَ فحَطَأني حَطْأة، وقال : اذهبْ فادْعُ لي فلانا ، وقد روي غير مهموز ، رواه ابن الأعرابيّ : فحطاني حَطْوة ».[425]

ومن الشعر ما في قول ابن مقبل :[426]

حَمَلْتُ عَليها ، فشَرّدتها بِسامي اللَّبان ، يَبُذُّ الفِحالا
كَرِيمِ النِّجارِ ، حَمَى ظَهْرَه فلم يُرْتَزَأ بِرُكوب زِبالا

وفي رواية : بركون ، ولم يَرْتَزِئ .[427]

وبين إدغام الأوّل في الثاني أو العكس ، فما سمع منه نحو : ادّخر واذّخر ،

---

[416] – وهو أبو عمرو شِمْر بن حمدويه الهرويّ ، تـ 255 هـ . يراجع مقدمة التهذيب ص 25 .

[417] – وهو أبو عبيد القاسم بن سلاّم ، تـ 224 هـ .

[418] – اللسان 35/1 (بكأ).

[419] – هو أبو بكر أو أبو سعيد عبد الملك بن قُريب ، كان أحفظ للشعر واللغة ، له من الكتب المتنوّعة كثير ، توفي 213 أو 217 هـ . مراتب النحويين ص 62 والفهرست ص 249 و 250 .

[420] – هو الشماخ بن ضرار ، شاعر مخضرم ، توفي عام 22هـ . الأعلام 175/3 .

[421] – وهو قوله :

يباكرن العِضَاهَ بِمُقْنَعاتٍ نَواجِذُهُنّ كالحِدَإ الوَقِيعِ

[422] – وهو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ، تـ 244 هـ أو 246 هـ، من أبرز ما ألف : إصلاح المنطق والقلب والإبدال والمقصور والممدود والمذكر والمؤنث . مراتب النحويين ص 162 والفهرست ص 246 والأعلام 195/8 .

[423] – وهو أبو عبد الله محمد بن زياد ، ربيب المفضّل الضبّي ، تـ 230 هـ . مراتب النحويين ص 122 والبغية 42/1 وطبقات اللغويين ص 135 ووفيات الأعيان 492/1 .

[424] – اللسان 55/1 (حدأ) . والحدأة هي الفأس العظيمة وقيل هي رؤوسها .

[425] – اللسان 57/1 (حطأ). وهي بمعنى الضرب أو الدفع بالكفّ .

[426] – وهو تميم بن أبي مقبل من بني العجلان ، شاعر مخضرم بين الجاهليّة والإسلام ، عمّر طويلا ، توفي حوالي 25 هـ أو بعد 37 . خزانة الأدب 113/1 وطبقات فحول الشعراء ص 34 والأعلام 87/2.

[427] – يراجع اللسان 85/1 (رزأ). وهو بمعنى الانتقاص .

وادّكر واذّكر ، واتّرد واثّرد ، واطّلم واظّلم.[428] فكلّ ذلك معترف بسماعه اطّرادا كما في قول شاعر :[429]

والنِّيبُ إنْ تَعْرُ منّي رِمّةً خَلقا بعد الممات فإنّي كنتُ أتَّئِرُ

والشاهد هو : **أتّئر** من ثأر على افتعل فأبدل الثاء تاء ثمّ أدغمها في أختها ، وفي قول آخر :[430]

بدا بأبي ثمّ اتّنى ببني أبي وثلّثَ بالأدْنَيْنَ ثَقْفُ المخالب

والشاهد فيه : **اتّنى** من اثتنى ، فقال ابن جنّي :« هذا هو المشهور في الاستعمال وهو أيضا القويّ في القياس ».[431]

وفي الرواية المبنيّة على الشواهد المجهولة القائل ، واللّغة القليلة أو المجهولة في الغالب منها مَثار قضيّة الاختلاف الصرفيّ ، ومُثير مناقشتها ، ومُثْرِي رصيدها. ففي (اللسان) أنّه ورد « في الحديث : فاجْفَؤُوا القُدور بما فيها ، والمعروف بغير ألف ، قال الجوهريّ [432] : هي لغة مجهولة ... وفي حديث خيبر : أنّه حرّم الحُمُر الأهليّة ، فجَفَؤُوا القدورَ بما فيها أي فرّغوها وقلبوها ، وروي : فَأَجْفَؤُوا ، وهي لغة فيه قليلة مثل كَفَؤوا وأكفَؤوا ».[433] وهنا نرى حكمين أصدرهما الجوهريّ فيما نُقل إليه من لفظة جفأ ، وهما : أنّها لغة مجهولة ، والأخرى قليلة.

ومثل ذلك ما رواه محمد بن الحسن الأزديّ[434] قال : « قلت لأبي حاتم : تقول : غَمَدَ سيفَه وأغمده ؟ قال : لا يقال إلا بالألف ... قال : وأنشدنا الرياشيّ بيتا عجزه : والسيف مغمودُ ، فذكرته لأبي حاتم فقال :

أنشدت الأصمعيّ هذا البيت فقال : هذا الشعر مصنوع ، وقد رأيت صانعَه ».[435] ثمّ ذكر أبو الطيّب اللّغويّ أنّ غمدَ السيفَ وأغمده لغتان فصيحتان ، وهو ما يؤكّد الاختلاف في الرواية والنقل.

وقد يظهر الظنّ بتأمّل لغويّ متمعّن فيما روي من المجهول ، ومثله ما جعل

---

428 – يراجع التهذيب 321/7 (ذخر) واللسان 302/4 (ذخر) و308 (ذكر) و102/3 (ثرد) و377/12 (ظلم) وسر صناعة الإعراب 183/1 و184 التصريف الملوكي ص 30 و31 و65 .

429 – غير منسوب في سر صناعة الإعراب 183/1 .

430 – غير منسوب في سر صناعة الإعراب 184/1 .

431 – سر صناعة الإعراب 14/1 .

432 – هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابيّ ، توفي سنة 393 أو 400 هـ ، صاحب تاج اللغة وصحاح العربية . الأعلام 313/1 والبغية 446/1 .

433 – اللسان 49/1 (جفأ).

434 – هو ابن دريد صاحب معجم جمهرة اللغة . توفي سنة 321 هـ.

435 – مراتب النحويين ص 89 .

ابن جنّي غير يتأكّد منه في حكم النحاة بحذف نون التوكيد في قول الشاعر :[436]

اضْرِبَ عنك الهموم طارِقَها   ضَرْبَكَ بالسوط قَونَسَ الفَرَسِ

والشاهد فيه : اضربَ على أنّه اضربنْ بالتوكيد الذي جعله يقول : « وأمّا ما أنشدوه ... فمدفوع عند عامّة أصحابنا ولا رواية تَثْبُتُ به ».[437] ويعللّ قائلا : « وذلك أنّ التوكيد من مواضع الإطناب والإسهاب ولا يليق به الحذف والاختصار ».[438]

ومن ذلك الاختلاف أيضا ما دار بين العلماء في رواية قول ذي الرمّة :[439]

خَلّى لها سِرْبَ أُولاها وهَيَّجَها   مِن خَلْفِها لاحِقُ الصُّقْلَيْنِ هِمْهِيمُ

فقد « قال شمر: أكثر الرواية : خلّى لها سَرب أولاها ، بالفتح ، قال الأزهريّ : وهكذا سمعت العرب تقول : خلِّ سَرْبَه أي طريقه ».[440] فمن قول شمر نستشفّ روايتين وهو يقف عند أكثرها شيوعا ، والأزهريّ يؤكّد الرواية التي سمعها بنفسه من العرب. وكذلك الاختلاف فيما جاء في قول الجعديّ :[441]

غَيْرُ عَيِيٍّ ولا مُسْهِبِ

هكذا بالكسر ، وأنّه يُروى : مُسْهَب بفتح الهاء كذلك ، إذ سمع قولهم : أسهبَ فهو مسهَب ، بالفتح.[442] وقد اختُلف في هذه الكلمة :

– **فأبو زيد**[443] **قال** : المسهِب : الكثير الكلام.

– **وقال ابن الأعرابيّ** : أسهبَ الرجلُ : أكثر الكلام فهو مُسْهَب ، بفتح الهاء ، ولا يقال بكسرها ، وهو نادر.

– و**ابن برّي يضيف قول أبي عليّ الفارسيّ** : رجلٌ مُسْهَب ، بالفتح ، إذا أكثر الكلام في الخطأ ، فإن كان ذلك في صواب فهو مُسْهِب ، بالكسر لا غير.[444]

– و**ابن خالويه** قال : « كلّ كلام العرب من أفْعَلَ فاسم الفاعل فيه مُفْعِل إلاّ ثلاثة أحرف ، فإنّها جاءت بفتح العين : أحصن فهو محصن وأسهب فهو مسهب وألفج

---

436 – غير منسوب في سر صناعة الإعراب 97/1 .

437 – سر صناعة الإعراب 97/1 .

438 – نفسه .

439 – هو أبو الحارث غيلان بن عقبة العدويّ ، شاعر إسلاميّ ، توفي 117 هـ . الأعلام 124/5 .

440 – اللسان 464/1 (سرب).

441 – وهو المعروف بالنابغة الجعدي ، شاعر معمّر فاق المئة ، توفي 50هـ . الأعلام 207/5 .

442 – يراجع دقائق التصريف ص 350 .

443 – هو سعيد بن أوس الأنصاريّ ، من علماء اللغة والأدب ، من البصريين الثقات ، توفي 215 هـ . مراتب النحويين ص 52 ، والأعلام 92/3 .

444 – يراجع اللسان 475/1(سهب).

إذا أفلس فهو ملفج ».[445] ولكنّنا قد عثرنا على رابع في (اللسان) وهو قولهم : « تَوَدّأت الأرضُ فهي مُوَدّأة ، قال : وهذا كما قيل : أَحْصَنَ فهو مُحْصَنٌ وأَسْهَبَ فهو مُسْهَبٌ وأَلْفَجَ فهو مُلْفَجٌ ، قال : وليس في كلامهم غيرها ».[446] وذلك كلّه من باب السماع الذي نقل لنا هذه الألفاظ بالصيغتين المختلفتين ، وعليه وردت قراءتا قوله تعالى : « **والمُحْصَنَاتُ** »[447]، بفتح الصاد وكسرها .[448]

ويقول أبو إسحاق[449] أيضا : « أُنشِدت بيتا يدلّ على أنّ معنى **(جزءا)**[450] معنى الإناث ، قال : ولا أدري البيت هو قديم أم مصنوع ؟

إنْ أجزأتْ حُرّةٌ يوما فلاَ عَجَبٌ قد تُجزئ الحرّةُ المِذكارُ أحيانا

قال : ولم أجده في شعر قديم ولا رواه عن العرب الثقاتُ ».[451]

فكان مبدأ الثقة في فصاحة الراوي مطلوبا لدى علماء اللّغة ، وهو من شروط الرواية التي اعتمدوها في نقل اللّغة الصحيحة عن العرب الأقحاح أو عمّن تلقّى منهم شفاهيّا أو تلقّنا ، بالارتحال إلى البادية البعيدة عن الحواضر أو بلقاء فصحائهم الذين كانوا يرتادون المدن . ومثل ذلك

ما في قول السجستانيّ : « سمعت الأصمعيّ يقول : كيسان[452] صَدوق وليس بمتزيّد »[453] ، وقال كذلك « وأنشدني عُمَارةُ بنُ عَقيل بنِ بلال بن جرير[454] : العَوّاء، في شعر له ممدودا ، فرددته عليه ولم أقبله منه ولم أثق به ».[455] وغير ذلك كثير ممّا سمعت فيه الروايات المختلفة التي بعثت

على الشكّ فيها ، وإذا علم أنّه مصنوع فلا حجّة فيه.[456] والشكّ في أشعار العرب

---

445 – الحجة ص 61 . يراجع ليس في كلام العرب لابن خالويه ، ص 49 وشرح التسهيل 72/3 والارتشاف 233/1 واللسان475/1 (سهب) و 358/2 (لفج) و120/13 (حصن).

446 – 192/1 (ودأ).

447 – سورة النساء من الآية 24 . وتكررت في الآية 25 ثلاث مرات من السورة نفسها ، وفي سورة المائدة مرتين في الآية 5 ، وفي سورة النور مرتين في الآية 4 والآية 23 .

448 – يراجع معاني القرآن 182/1 والحجة ص 61 وإملاء ما من به الرحمن ص 181 .

449 – وهو الملقب بالزجّاج ، ت 310 هـ. الفهرست ص 272 وفيات الأعيان 49/1 والأعلام 40/1 .

450 – من قوله تعالى :« **وجَعَلُوا له من عباده جُزءا** ». سورة الزخرف ، من الآية15 .

451 – اللسان 47/1 (جزأ).

452 – وقال عنه أبو الطيّب اللّغويّ بأنّه كان مغفّلا ، وأخذ عن الخليل. مراتب النحويين ص 115 ، وفي الفهرست ص 369 أنّه نحويّ وكان مغفّلا .

453 – المذكر والمؤنث ص 93 . يراجع مراتب النحويين ص 115 .

454 – هو أحد أحفاد جرير الشاعر المشهور ، من سكّان البصرة عاش في عصر الدولة العبّاسيّة وخاصّة الخليفة المأمون .

455 – المذكر والمؤنث ص 160 .

456 – يراجع المختصر في أصول النحو ص 68 .

قديم في مصادرنا التي أبدى فيها أصحابها نقودهم فيما وجدوه منها لشهرة بعض الرواة بالوضع كحمّاد الراوية[457] الذي يروى في شأنه عن يونس أنّه قال : « إنّي لأعجب كيف أخذ الناس عن حمّاد وهو يلحن ويكسر الشعر ويكذب ويصحّف».[458] وكذلك خلف الأحمر[459] الذي قيل عنه بأنّه كان شاعرا ، وهو في زمانه أعلم الناس بالشعر ، فقدر على وضع أشعار على شعراء عبد القيس وعلى غيرهم عبثا به ، فانتشر ذلك عند أهل البصرة وأهل الكوفة ، ثمّ تراجع عمّا فعله وخرج إلى أهل الكوفة ليعرّفهم الأشعار التي أدخلها في أشعار الناس ، فازدادوا تمسّكا به وقالوا له : أنت كنت عندنا في ذلك الوقت أوثق منك الساعة ، فبقي ذلك في دواوينهم إلى اليوم.[460] ولذلك أيضا شاع الأمر بين رواد الرواية اللّغويّة والشعريّة أنّ « الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة ، ولكنّ أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله».[461] وقال ابن سلاّم الجمحيّ يؤكّد ذلك : « في الشعر مصنوع مفتعل موضوع كثير لا خير فيه ولا حجّة في عربيّته ، ولا غريب يستفاد ولا مثل يضرب . وقد تداوله قوم من كتاب إلى كتاب لم يأخذوه عن أهل البادية ولم يعرضوه على العلماء، وليس لأحد إذا أجمع أهل العلم والرواية على إبطال شيء منه أن يقبل من صحيفة ولا يروى عن صَحَفيّ ».[462] وهذه التهمة بلا شكّ صدرت من جانب البصريّين ، إذ كان بينهم وبين الكوفيّين صراع محتدم حتّى جلب كلّ طرف أنصارا له من القدامى ومن المحدثين ، والحقّ أنّ لكلّ من الجانبين منهجا وأصولا اختطّ عليها قواعده ورأى نظرته تجاه الأحكام النحويّة أو غيرها بناء على ما سمع أو نقل إليه من مصدره الذي يثق به وكان أساس هذا الصراع علميّا ولو كانت إلى جانبه دوافع أخرى.[463] وممّا يوجّه من نقد للمنهج البصريّ أنّه « منهج تعوزه الدقّة وينقصه الكمال ، ذلك

---

[457] – هو أبو القاسم حمّاد بن سابور ، كان راوية للأشعار والأخبار والأنساب ، توفي سنة 156 هـ . الفهرست 419/1 .

[458] – مراتب النحويين ص 94 .

[459] – هو أبو مُحرز خلف بن حيّان مولى أبي موسى الأشعريّ توفي نحو 180 هـ ، راوية عالم بالأدب ، شاعر من أهل البصرة . الأعلام 310/2 .

[460] – يراجع مراتب النحويين ص 62 ، والفهرست ص 226 و227 .

[461] –مراتب النحويين ص 97 .

[462] – طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي ، قرأه وعلّق عليه محمود شاكر ، القاهرة ، 1394 هـ/1974م، ص 30 و31.

[463] – يراجع ظاهرة الشذوذ ص 277 وما بعدها . من تلك الدوافع ما سيأتي في فصل – عوامل الاختلاف في أحكام التصريف) . ويراجع كتاب نشأة النحو العربيّ في مدرستي البصرة والكوفة لطلال علامة ، دار الفكر العربيّ ، بيروت ، ط.1 ، 1992 م ، ص 106 وما بعدها ، وكتاب من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش ص 20 وما بعدها .

لأنّنا إذا تناولنا المصدر الأوّل للّغة عندهم ، وهو المتمثّل في قبائل البادية التي ابتعدت عن المؤثّرات الأجنبيّة نجد أنّ هذا المصدر لا يقوم على أساس علميّ متين، فحصر اللّغة في سلامة بنائها وصحّة تراكيبها ومتانة عباراتها ، في قبائل معيّنة أمر يجانب الصواب ويبتعد عن الحكمة»[464] لما تعرفه الحياة البشريّة من تلاق واحتكاك واتّصالات ولو كانت قليلة . وممّا يوجّه إلى الكوفة من نقد أنّ منهجهم « كان سليما لو أنّهم ساروا على نهجه ، وسلكوا في دربه في كلّ ما أوردوه من مسائل أو عرضوه من قضايا ، ولكن مع الأسف لم يحكموا هذا المنهج في كلّ ما ورد من الآيات القرآنيّة، ذلك لأنّهم راعتهم الأقيسة البصريّة فنسجوا على منوالها واغترفوا من معينها ».[465] وآخر يرى أنّ « الكوفيّين بعملهم هذا قد فتحوا بابا واسع الفوّهة على أنفسهم ، فهم إذ أقاموا لكلّ مسموع وزنا ، والمسموع في اختلافه لا يقف عند نهاية ، واعتمدوا بعد هذا على القياس النظريّ عند انعدام الشاهد انعداما كلّيّا ، فقد اضطرّوا إزاء هذا أن وضعوا قواعد كثيرة خالفوا فيها البصريّين ».[466] ولكن دون أن نقلّل من مجهود الطرفين في إرساء دعائم علم النحو العربيّ ، وقد يكون مردّ هذا الاختلاف إلى بعض عيوب الشعر الجاهليّ كالتصحيف والاضطراب في الرواية وكثرة الأبيات المجهولة والمنحولة والخلط بين القبائل في جمع هذا الشعر.[467] كما قد يكون الأمر من وجهة نظر أخرى راجعا إلى ظاهرة الخلط بين مستويات التعبير ، « وهي ظاهرة تكشف عن فهم خاصّ للّغة وتدلّ على تصوّر محدّد لها ، تلك الظاهرة هي الخلط بين مستويات الأداء اللّغويّ واللّهجيّ دون تفرقة بين ما ينسب إلى لهجة من اللّهجات القبليّة وبين ما ينتمي إلى اللّغة الفصحى واعتبار الكلّ لغة واحدة ».[468] فكانت عمليّة الجمع على مستوى واحد بقبول كلّ ما ورد عن قبائل العرب ليصنّف في حيّز واحد ، ثمّ أقبلت عليها الدراسات من باب اختلاف اللّهجات والأصل واحد. وممّا يمثّل اختلاف السماع ما جاء في شأن كلمة : القَبُول ، بفتح القاف وضمّها :[469]

- فالضمّ عن **ابن الأعرابيّ**.
- وروى **اللحيانيّ** [470] : قبِلت الهدية أقبَلها قَبولا وقُبولا.

---

[464] – القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص 97 .

[465] – نفسه ص 124 .

[466] – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد الطنطاوي ، ط.2 ، 1389هـ/1969 م ، ص 124 .

[467] – يراجع القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص 338 وما بعدها .

[468] – تقويم الفكر النحويّ ص 177 .

[469] – يراجع اللسان 540/11 (قبل) .

[470] – هو أبو الحسن علي بن المبارك من بني لحيان ، أخذ عن الكسائيّ والأصمعيّ وغيرهما ، له من الكتب كتاب النوادر ، يراجع الفهرست ص 220 والبغية 182/2

– و**الزجّاج** [471] : يستند إلى قوله تعالى : « **تَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ** »[472] ، أي بتقبُّل حَسن ، وذلك ليثبت أنّها هي الأصل في العربية.

– وحكى **اليزيديّ** [473] عن **أبي عمرو بن العلاء** أنّه قال : القَبول ، بالفتح ، مصدر ، ولم أسمع غيره.

– وقال **ابن برّي** : وقد جاء الوَضوء والطَّهور والوَلوع والوَقود والقَبول، فهي خمسة ألفاظ بفتح الفاء فيها.

– وقال **سيبويه** في هذا الباب : « وذلك قولك : توضّأت وَضوءا حَسنا ، وأُولعت به وَلوعا ، وسمعنا من العرب من يقول : وقدت النارُ وَقودا عاليا، وقبِله قَبولا ، والوُقُود أكثر ، والوَقود : الحطب ، وتقول : إنّ على فلان لَقَبولا ، فهذا مفتوح ».[474] فكلٌّ من هؤلاء العلماء لم يبيّن حجّته إلاّ معرفته الخاصّة عن طريق ما سمع من العرب ، ممّا جعل الاستشهاد بمثله بين الآراء على اختلاف الرواية المسموعة.

ومن ذلك ما جاء عن **أبي عثمان**[475] أنّه « قال: وأمّا مدائن فقد اختلفت العرب فيها والعلماء ، فجعلها بعضهم فعائل فهمز، وقال بعضهم: هي مفاعل فلم يهمزوا ... قال **أبو الفتح**[476] : وأمّا اختلاف العلماء فيها فكأنّ بعضهم سمعها مهموزة ، وبعضهم سمعها غير مهموزة ، وبعضهم سمعها مهموزة وغير مهموزة»[477]، وفي هذا النص ثلاث روايات مسموعة عن العرب حول لفظ مَدائن.

ومثل ذلك أيضا ما نراه من روايتين مختلفتين بحصر البناء في ألفاظ معيّنة ، حيث ورد عن **ابن السكّيت** قال : « وليس في كلام العرب فَعَلاء ، بالتحريك ، إلاّ حرف واحد وهو الثَّأَداء ، وقد يسكن يعني في الصفات ، قال : وأمّا الأسماء فقد جاء فيه حرفان قَرَمَاء وجَنَفَاء وهما موضعان ، قال الشيخ **ابن برّي** : قد جاء على فَعَلاء ستّة أمثلة وهي : ثَأَداء وسَحَناء ونَفَساء لغة في نُفَساء ، وجَنَفَاء وقَرَمَاء

[471] – الملقب بالزجّاج هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السرّي ، ترك مجموعة من الكتب في التفسير واللغة والنحو والعروض ، 310 هـ. الفهرست ص 272 ، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلّكان، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، 1367 هـ/1948 م ، د.1 ص 49 ، والأعلام 40/1 .

[472] – سورة آل عمران ، من الآية 37 .

[473] – هو أبو محمد يحي بن المبارك العدويّ ، وسمي باليزيدي لصحبته يزيد بن منصور خال المهديّ توفي 202 هـ ، من كتبه : النوادر في اللغة والمقصور والممدود . الفهرست ص 228 والأعلام 163/8 .

[474] – كتاب سيبويه 42/4 . يراجع المحتسب 144/1 .

[475] – وهو بكر بن محمد المازنيّ توفي سنة 249 ، وقيل 247 و248 .وهو صاحب كتاب التصريف الذي شرحه ابن جني ضمن كتاب المنصف ، إمام عصره في اللغة . وفيات الأعيان 283/1 والأعلام 69/4 .

[476] – هو ابن جنّي .

[477] – المنصف 311/1 و313 .

وحَسَدَاء ، هذه الثلاثة أسماء مواضع ».[478] ومن شواهدها قول الشاعر :[479]

رَحَلْتُ إليكَ من جَنَفاءَ حتّى   أَنَخْتُ فِنَاءَ بيتِكَ بالمَطالي

وقول السليك بن السُّلَّكة :[480]

على قَرَمَاءَ عالية شواه   كأنّ بَيَاضَ غُرّتِهِ خِمَارُ

وقول لبيد :

فَبِتْنَا حيثُ أمْسَيْنا ثلاثا   على حَسَدَاءَ تَنْبَحُنَا الكِلابُ

وقد تكون الروايات صحيحة فنقلت اختلاف اللّغات الفصيحة مثلما يؤكّده أبو الطيّب اللّغويّ[481] صحّة استعمالهما على أنّهما لغتان فصيحتان : غمده وأغمده ، ويورد شواهد ذلك.[482] ثمّ إنّ قولة منسوبة إلى الكسائيّ تدعّم هذا ، هي أنّه : « كان يقول : قلّما سمعت في شيء فَعَلْتُ إلاّ وقد سمعت فيه أفعلتُ ».[483] وقد يرجعون سبب شكّهم في الرواية إلى لُثغة في لسان الراوي التي قد تغيّر أصول الألفاظ كما في الحديث : « أنّه قال لرحل كان يُخدَع في بيعه : إذا بايعت ، فقل : لا خِلابةَ ، أي لا خداع ، وفي رواية : لا خِيابة. قال ابن الأثير: كأنّها لُثغة من الراوي ، أبدل اللام ياء ».[484] ومثل ذلك ما ورد في قول شاعر :[485]

فلو كنتُ ورداً لونُه لعَسِقْتِني   ولكنَّ ربّي سَانني بسواديا

والشاهد في البيت في لفظه السين بدل الشين في : عَسِق وسَانَ ، والقصد منهما : عشق وشان ، وذلك من تعليق ابن جنّي إذ قال : « إنّما أبدل الشين سينا لسواده وضعف عبارته عن الشين ، وليس ذلك بلغة وإنّما هو كاللّثغ »[486] ، وأكّده ابن عصفور بقوله : « لم يبدل السينَ من الشين في عشقتني ولا في شانني ، بل كان له

---

[478] – اللسان 101/3 (ثأد)، يراجع

[479] – غير منسوب في اللسان 101/3 ولا في الكتاب 258/4 وفي هامشه إلى زبّان بن سيار الفزاريّ ، ونسب مرّة أخرى في اللسان 34/9 (جنف)إلى زياد بن سيار ولعلّه خطأ مطبعيّ ، وفي 14/15 (طلي) إلى زبّان .

[480] – هو شاعر من الصعاليك نسب إلى أمّه السوداء ، وهو من العدّائين . توفي حولي 605 م .

[481] – هو عبد الواحد بن عليّ الحلبيّ ، أخذ عن أبي عمر الزاهد ، توفي حوالي 350 هـ أو 351 . وهو صاحب كتاب مراتب النحويين .

[482] – يراجع مراتب النحويين ص 90 .

[483] – نفسه ص 98 .

[484] – اللسان 363/1 (خلب). وابن الأثير هو مجد الدين بن الأثير صاحب كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر ، توفي سنة 606 هـ.

[485] – ينسب إلى نصيب وقيل لسحيم عبد بني الحسحاس . يراجع سرّ صناعة الإعراب 216/1 واللسان 251/10 (عسق). ونصيب بن رباح شاعر عرف بالنسيب والمدح ، وهو عبد أسود ، أعتقه عبد العزيز بن مروان توفي سنة 108 هـ. وسحيم عبد أعجميّ الأصل نشأ في بني الحسحاس توفي حوالي 40 هـ .

[486] – سر صناعة الإعراب 216/1 .

لثَغ في الشين ، فكان يتعذّر عليه النطق بها حتّى يجعلها سينا ».[487] واللّثَغ عند أبي حاتم يأتي على لسان من لا يقدر على نطق الراء صحيحة ، ويلفظ بدلها غينا أو لاما أو ياء وهو عيب بالنسبة إلى فصحاء العرب ، فقال : « لأنّ اللثَغ في ألسنة الفصحاء ومولّدي البادية ، وليس جعلُ الخاء هاء والحاء هاء في ألسنتهم ، إنّما هي في ألسنة الأعاجم ».[488] وهذه الصفة الخَلْقيّة تجعل من أيّ صوت لغويّ عادة يتعوّدها الإنسان منذ صغره في البيئة التي ينشأ فيها ، وبذلك يكون عيبا في لغة أخرى لم يتعلّمها بكلّ صفاتها ومخارج أصواتها الصحيحة وتنتقل تدريجيّا إلى أن تدخل اللّغة بعد أن يُجهل أصلها ويكون للناطق بها أثر مباشر.

كما قد ترجع الرواية المختلف فيها إلى العامّة الذين لهم أثر في تغيير الألفاظ بالاستعمال والتداول ، وهذا من أكبر أسباب تغيّر اللّغة العربيّة كما جاء في قولهم : « القلْطَبان : أصلها القلتبان ، لفظة قديمة عن العرب ، غيّرتها العامّة الأولى فقالت: القلطبان ، وجاءت عامّة سفلى ، فغيّرت على الأولى فقالت : القرطبان ».[489] ولا يبعد هذا عن التغيّر الصوتيّ للألفاظ الذي يكون قد دخل اللهجات العربيّة حتّى في العهد الجاهليّ من الموالي والعبيد والإماء حيث « وجد لحن مخارج الحروف في الجاهليّة بين الرقيق من الزنوج الذين كانوا يسمّون أغربة العرب ، وبين بعض الصحابة غير العرب مثل بلال الحبشيّ وسلمان الفارسيّ وصهيب الروميّ ».[490] وروى المبرّد فقال : « كان صُهيب أبو يحيى صاحبُ رسول الله– صلّى الله عليه وسلّم – يرتضخ لُكنة روميّة ... وكان عبد بني الحسحاس يرتضخ لكنة حبشيّة ، فلمّا أنشد عمرَ بن الخطّاب :

عَميرةَ وَدِّعْ إن تجهّزتَ غاديا كفى الشيبُ والإسلامُ للمرء ناهيا

فقال عمر : لو كنتَ قدّمتَ الإسلام على الشيب لأجزتك ، فقال : ما سَعَرتُ ، يريد: ما شعرت. وكان عبيد الله بن زياد يرتضخ لكنة فارسيّة ».[491] وغيرهم من الأعاجم المختلفة أجناسهم إذ امتزجوا بالعرب قبل الإسلام وبعده سياسيّا واجتماعيّا ، حيث أقبل بعض العرب على الزواج من غير العربيّات ، وهو الأمر « الذي يمكن اعتباره من أهمّ الأسباب الآيلة إلى الضعف اللّغويّ الطارئ ، والحاصل بملاحظة أنّ

---

[487] – الممتع 410/1 ، ويراجع اللسان 251/10 (عسق) وفي روايته :

فلو كنتُ وردا لونَه لعسِقتني ولكنّ ربّي شَانني بسواديا.

[488] – المذكّر والمؤنّث ص 36 .

[489] – اللسان 690/1 (قلطب) .

[490] –المعجم العربي : نشأته وتطوّره لحسين نصّار، دار مصر للطباعة ، 1408 هـ/1988 م ، ج.1 ص19.

[491] – الكامل 472/1 . واللُّكنة هي أن تعترض على الكلام اللّغة الأعجميّة . الكامل 470/1 .

الأجيال الجديدة التي نشأت في حجور أمّهات فارسيّات أو روميّات أو حبشيّات أو غير ذلك ، لن يتمكّن من إحراز الملكة اللّغويّة التي تمكّنها من نطق الفصحى دون لحن أو خطأ ».[492] فكان لاختلاط العرب بالعجم نصيب في هذا التغيير ، فكان منهم الموالي من الخدم والمزارعين وأصحاب الحرف المختلفة التي توطّد الاتّصال بين السكّان ، وخاصّة من الفرس الذين أدخل كلامهم في المعرّب بعد اندماجهم بالعرب وتقلّدهم مناصب مختلفة في القيادة والحكم، وكذلك ببروزهم في العلوم المتنوّعة. وشاهد الحال في كلّ البلاد العربيّة يشير إلى مثل هذا التغيّر الصوتي الموروث مند القديم كالقاف والكاف والثاء والجيم والراء والغين.[493] ولكنّ هذه الظاهرة لا تغيّر من أصول العربيّة شيئا إذ حدث أغلبها بعد التأسيس اللّغويّ الذي لم يسجّل إلاّ ما وجد في لهجات العرب ، « وعلى الرغم من الاضطراب والخلخلة في رصد الظواهر الصوتيّة ، فإنّ اللّغويّين العرب قد استطاعوا أن يردّوا عددا منها إلى قبائل بعينها ، بحيث يمكن تفسيرها تفسيرا علميّا مراعيا طبيعة البيئات الجغرافيّة المتباينة وآثارها في العناصر الصوتيّة »[494]، كالإمالة والكشكشة والكسكسة والعنعنة والعجعجة والتلتلة وغيرها.[495]

ثمّ إنّ هناك عامل التعريب الذي أجبر العرب على تقبّل ما وفد إليهم من اللّغات الأخرى لضرورة الاختلاط والاحتكاك ، وفي كتاب سيبويه باب يعرض فيها ما أعرب من الأعجميّة والفارسيّة بالإلحاق أو بالإبدال وهما من الأحكام الصرفيّة الأساسيّة ، فقال : « اعلم أنّهم ممّا يغيّرون من الحروف الأعجميّة ما ليس من

---

492 – نشأة النحو العربيّ في مدرستي البصرة والكوفة ص 19 .

493 – وعلى سبيل المثال : في الجزائر أنّ الغين تنطق قافا كالغنم يقال لها : القنم ، والقاف تنطق ألفا في ناحية من تلمسان ، وتنطق كافا في جيجل ، وبصوت gu في أغلب مناطقها ، وهو صوت الجيم عند المصريّين، وعلى أصلها أيضا في جهات أخرى . والثاء تبدل سينا في بعض المشرق العربيّ . والراء تنطق لاما أو ياء في مناطق مغربيّة ، والكاف عند أهل الخليج والعراق تبدل شينا وهكذا.

494 – تقويم الفكر النحويّ ص 182 .

495 – الكشكشة : لغة ربيعة ومضر يزيدون شينا بعد كاف الخطاب المؤنّث في مثل : رأيتُكِشْ ومنكِشْ . ونمهم من يجعلها بدل الكاف في مثل : عليشِ من عليكِ . والكسكسة لربيعة ومضر أيضا يضيفون بعد كاف المذكّر للفرق بينهما . والعنعنة في لغة قيس وتميم يجعلون العين بدل الهمزة في نحو : عَنّ من أنّ وعُذن في أذن . و الفحفحة هي لهذيل ينطقون الهاء عينا عُوَ في هُوَ . والوَكْم لغة ربيعة وبعض كلب في نحو قولهم : عليْكِمْ وبِكِمْ بكسر الكاف المسبوقة بالياء أو الكسرة . والوَهْم هي في لغة كلب نحو : منهِمْ وعنهِم يكسرون الهاء دائما . والعجعجة لقضاعة يحوّلون الياء المشدّدة جيما مشدّدة في نحو : تميمجّ من تميميّ . والاستنطاء في لغة سعد بن بكر وهذيل والأزد وقيس والأنصار يجعلون العين الساكنة نونا حين تجاور الطاء نحو : أنْطى في أعطى . والوَتْم لغة اليمن إبدال السين تاء نحو : النات في الناس . والشنشنة كذلك في لغة اليمن يجعلون الكاف شينا نحو : عليشَ في عليكَ من دون تفرقة . يراجع الاقتراح ص 113 وفيض نشر الانشراح 1139/2 .

حروفهم البتّة، فربّما ألحقوه ببناء كلامهم وربّما لم يلحقوه »[496] نحو : دِرْهَم وبَهرجٌ وديباج ودينار وقيراط وديوان ، ويعقوب وإسحاق والآجُرّ والجوْرب وغيرها ، ومثل ذلك : الجُلاّب وهو ماء الورد ، فارسيّ معرّب، وأصله : جُلْ وآبْ[497] ، والعُرْبون أعجميّ معرّب.[498] وقيل : بأنّ العربون لغة في العربون .[499] وما جاء عن الأزهريّ قوله : « الكُسْبُ : معرَّب ، وأصله بالفارسيّة كُشْبٌ ، فقلبت الشين سينا ، كما قالوا : سابُور، وأصله شاه بُور أي مَلِك بُور ، وبور الابن بلسان الفرس ، والدُّسْت أُعرب فقيل : الدَّسْت : الصحراء ».[500] وغير ذلك كثير يدلّ على سبق علماء العربيّة في التعامل مع واقعهم الذي فرض عليهم الاختلاط والاحتكاك وترويض اللسان العربيّ بقبول ما تسمح به قواعدهم ، بل إنّهم تجاوزا تلك الضوابط وقرّروا الإبقاء على ما يقترب من أبنيّتهم دون تغيير كبير إلاّ صوتيّا نحو: الفِرِند من البرند وهو اسم السيف ، والآجرّ ، والقُرْبَق من الكربق وقالوهما معا.[501] وذكر ابن فارس أنّ العربيّ إذا اضطرّ إلى التعريب ممّا فيه الباء أن يغيّره فاء نحو : فُور من بُور.[502] وقال ابن خالويه « إنّ العرب إذا أعربت اسما من غير لغتها أو بنته اتّسعت في لفظه ، لجهل الاشتقاق به »[503]، وذلك مثل : ميكال وجبريل وإبراهيم وإبراهام.[504] وهو الأمر نفسه فيما رواه ابن جنّي عن أبي عليّ قوله : « والعرب إذا اشتقّت من الأعجميّ خلّطت فيه كقول الشاعر :[505]

هل تعرف الدار لأمّ الخزرج   منها فظَلْتَ اليومَ كالمُزَرَّج

أي الذي شرب الزَّرَجُون وهي الخمر ، وكان قياسه : المُزَرْجَن »[506] على فَعْلَلَ يفعلل فهو مفعلل.

وكثيرا ما يغلب الاستعمالُ -أي المسموع- القياسَ في نحو تخفيف همزة النبيء كما ورد عن سيبويه أنّ « الهمز في النبيء لغة رديئة ، يعني لقلّة استعمالها،

---

496 - كتاب سيبويه 303/4 .
497 - يراجع اللسان 1/ 274 (جلب).
498 - يراجع اللسان 592/1 (عرب) .
499 - يراجع اللسان 212/1 (أرب).
500 - اللسان 717/1 (كسل).
501 - يراجع كتاب سيبويه 304/4 و305.
502 - الصاحبي في فقه اللغة ص 30.
503 - الحجة في القراءات السبع ص 35 .
504 - يراجع الحجة ص 35 و38 ، وإعراب ثلاثين سورة ص 17 .
505 - غير منسوب .
506 - الخصائص 360/1 والمحتسب 162/1 و181 .

لا لأنّ القياس يمنع من ذلك ».[507] والنبيّ مثل البريّة، بتشديد الياء ، من باب إبدال الهمزة ياء ثمّ أدغمت في أختها في أكثر اللّغة.[508] ذلك من ناحية لغة قريش وأكثر أهل الحجاز كما روي عن عليّ –رضي الله عنه– أنّه « نزل القرآن بلسان قريش وليسوا بأصحاب نبر ، ولولا أن جبرائيل عليه السلام نزل بالهمزة على النبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– ما همزنا ».[509] فغلب التخفيف وهو فرع التحقيق لكثرة الاستعمال الذي يجعل من اللّغة أفصح ، وقلّته أدخلته في باب الشاذّ في الاستعمال المطّرد في القياس ، ومع ذلك مالت الكفّة إلى هذا القليل. فحصل أنّ الاستعمال بالتواصل اللّغويّ هو الذي يفرض نفسه سواء بالقياس أو من دونه كما في قول ابن جنّي : « وإن شذّ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينتهِ قياسه ما انتهى إليه استعماله ».[510] وقال : « واعلم أنّك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما ، ثمّ سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره ، فدع ما كنت فيه إلى ما هم عليه ، فإن سمعت من آخر ما أجزته فأنت فيه مخيّر : تستعمل أيَّهما شئت ، فإن صحّ عندك أنّ العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه ألبتّة ، وأعددت ما كان قياسك أدّاك إليه لشاعر مولّد أو لساجع ، أو لضرورة ، لأنّه قياس كلامهم ، بذلك وصّى أبو الحسن[511] ».[512] وقال أيضا : « إنّ الاستعمال إذا ورد بشيء أُخذ به وتُرك القياس ، لأنّ السماع يبطل القياس ».[513]
ومنه قد سمّي القياس المرفوض حين جاء في قول ابن يعيش : « وقد شذّت ألفاظ ، فجاءت على القياس المرفوض قالوا : أَقْوُس وأثوُب وأعيُن وأنيُب »[514] ، إذ القياس فيها أن تأتي غالبا على أَفْعَال وليس على أفْعُل لاعتلال عينها فتثقل الضمّة عليها واوا أو ياء ، والواو المضمومة أثقل. فالسماع يسبق القياس إن تعارضا ، والقياس النحويّ يعتمد أصلا على المسموع ممّا ثبت عن العرب من كلامهم شعرا ونثرا ، وإذا ما اطّلعنا على ما ورد عن الليث في قوله : « والأُدْمة في الناس شُربة من سواد

---

507 – اللسان 162/1 (نبأ).يراجع الكتاب555/3 وعبارة سيبويه في الكتاب:« وقالوا: نبيّ وبَرِيّة ،فألزمها أهل التحقيق البدل . وليس كلّ شيء نحوهما يُفعل به ذا ، إنّما يؤخذ بالسمع . وقد بلغنا أنّ قوما من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحقّقون نبيء وبريئة ، وذلك قليل رديء ».ويراجع الخصائص 88/3 وشرح الشافية 35/3.

508 – يراجع المحتسب 252/1 .

509 – شرح الشافية 32/3 .

510 – الخصائص 125/1 .

511 – هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة .

512 – الخصائص 126/1 .

513 – المنصف 279/1 .

514 – شرح المفصل 264/3 .

وفي الإبل والظباء بياض. يقال : ظبية أدماء ، قال : ولم أسمع أحدا يقول للذكور من الظباء أُدْم ، قال : وإن قيل كان قياسا »[515] ، فإنّنا نلاحظ أنّه لم ينكر قياسا إن سمعه غيره من الرواة ، وكأنّه يعترف بحدود الرواية عنده ، وهو تلميح إلى الإحالة إلى غيره للقياس على ما سمع. ويرى المبرّد أنّ الرواية الضعيفة لا تقوى على القياس المطّرد إذ قال : « القياس المطّرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة ».[516] وقد يكون حكمه هذا مستوحى من رأي أستاذه أبي عثمان المازنيّ في همز ألف المدّ نحو: شأبّة ومأدّة ولو أنّه هو راوي ما سمعه من قراءة عمرو بن عُبيد قوله تعالى : « **يَوْمَئِذٍ لا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلا جَانٌ** »[517] حين سأله :« أتقيس ذلك ؟ قال : لا ، ولا أقبله »[518]، ولكنّه قد يمكن تحديد الموقف الوسط الذي نجده عند غيره إذ قال :« إذا عارض القياس السماع، جاز القياس، ولو رجّح السماع ».[519] فلم يمنع القياس ولكنّ الأولويّة للسماع.

فإن كانت مثل تلك النصوص حاملة أحد عوامل الاختلاف ، فإنّ نقل متون اللّغة أكثر مدعاة له حين يُكتفى بقولهم : لم أسمع غيره ، أو وقد جاء منه كذا وكذا فقط ، أو لم يأت منه إلاّ كذا حصرا ، وهكذا . وذلك كإجماع أغلب العلماء على تحديد أبنيّة الثلاثيّ التي حصرت عندهم في عشرة – كثيرها ونادرها –: فَعْل وفَعَل وفَعُل وفَعِل وفُعْل وفُعُل وفُعَل وفِعْل وفِعَل وفِعِل.[520] فمنهم من ذكر : فِعُل من (الحِبُك) بناء على قراءة عدّت شاذّة [521] في قوله تعالى : « **والسَّمَاءِ ذاتِ الحُبُك** »[522] ، ومنهم من رفضه فقال : « ولا يوجد في الكلام فِعُلٌ بكسر الفاء وضمّ العين وإنّما لم يجئ ذلك كراهية خروجهم من الكسر إلى الضمّ بناء لازما »[523] ، كما

---

515 – اللسان 11/12 (أدم).
516 – الكامل 77/1 .
517 – سورة الرحمن من الآية 39 .
518 – سر صناعة الإعراب 87/1 . يراجع المنصف 281/1 والخصائص 149/3 و150 وشرح الشافية 248/2 والممتع 321/1 .
519 – النحو والنحاة ص 846 .
520 – يراجع كتاب سيبويه 242/4 والمنصف 18/1 والمقتضب 53/1و54و55 والأصول في النحو 180/3 وديوان الأدب ص 49 والتكملة ص 148 وشرح التصريف ص 201 والمفتاح في التصريف ص 3 و4 و5 والمفصل ص 299 وشرح المفصل 154/4 والممتع 62/1 وشرح الشافية 35/1 والارتشاف 18/1ونزهة الطرف في علم الصرف ص 107 والأشموني 410/4 والمزهر 5/2 .
521 –يراجع المحتسب 336/2 و337وشرح الشافية 38/1 ، والمزهر 6/2 ، والأشموني 408/4 وشذا ص65.
522 – سورة الذاريات من الآية 7 .
523 – المنصف 20/1 . يراجع الأصول في النحو 180/3 وديوان الأدب ص 49 وشرح التصريف ص 204 وشرح المفصل 156/4 وفيض نشر الانشراح 609/1 .

كرهوا الخروج من الضمّ إلى الكسر فقلّ البناء على فُعِل ، فأشاروا إلى ما ذكره الأخفش وهو أنّ منه كلمة دُئِل فقط ، لأنّه بناء يختصّ به الفعل[524] ، وهو في قول كعب بن مالك الأنصاريّ :[525]

جَاؤُوا بِجَيْشٍ لَوْ قِيسَ مُعْرَسُهُ مَا كَانَ إلاَّ كَمُعْرَسِ الدُّئِلِ [526]

وقال عبد القاهر الجرجانيّ [527] : « قد جاء حِبُك ودُئِل وهما نادران »[528]، ولم يثبتهما ابن عصفور معلّلا ذلك بكراهية الخروج من الكسر إلى الضمّ ومن الضمّ إلى الكسر.[529] ولكنّ ابن برّي كان قد أضاف إليهما كلمة ثالثة هي : رُئِم.[530]

ب- الاختلاف في القياس :

القياس لغة هو التقدير ، وقدر كلّ شيء مقياسه ، ويقال : قاس يقوس قوسا وقياسا ، ويقيس قيسا وقياسا ، وقايس يقايس قياسا ومقايسة ، والمقياس هو المقدار.[531] ومنه قول الشاعر :[532]

فَهُنَّ بِالأَيْدِي مُقَيِّسَاتُه مُقَدِّرات ومُخَيِّطاته

وأمّا في الاصطلاح فلا يبعد عن المعنى اللّغوي ، فهو تقدير حكم الفرع على حكم الأصل أو هو حمل فرع على أصل بعلّة وإجراء حكم الأصل على الفرع ، أو حمل غير منقول على منقول إذا كان في معناه ، أو هو اعتماد مجهول على معلوم [533] ، أو هو « محاكاة العرب في طرائقهم اللّغويّة ، أو هو إلحاق مسألة معيّنة لا حكم لها بمسألة لها حكم بشرط المماثلة بينهما لإمكان القياس ».[534] وفي مجال

---

524 – يراجع كتاب سيبويه 244/4 وديوان الأدب ص 49 والمنصف 20/14 والمقتضب 322/3 و324 والأصول في النحو 180/3 والتكملة ص 9 و24 والخصائص 68/1 وشرح التصريف ص 202 والإنصاف 682/2 وشرح المفصل 155/4 وشرح الشافية 36/1 والممتع 60/1 والأشموني 409/4 . وأضافوا إلى دُئِل وهو اسم دويبّة ، وُعِل وهو الوعل ، ورُئِم وهو الاست .

525 – هو شاعر من الخزرج ، صحابي من أهل المدينة ، توفي سنة 50 هـ . الأعلام 228/5 .

526 – غير منسوب في ديوان الأدب ص 49 ولا في شرح التصريف ص 202 ولا في شرح الشافية 37/1 . و نسب إلى الشاعر المذكور في اللسان 233/11(دأل) .

527 – صاحب دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة ، والمفتاح في التصريف وغيرها ، توفي سنة 471 هـ .

528 – المفتاح في التصريف ص 4 .

529 – يراجع الممتع 60/1، والمبدع ص 36 .

530 – يراجع اللّسان 233/11 (دأل). وهي بمعنى الدُّبُر .

531 – يراجع لمع الأدلّة ص 93 واللسان 76/5 (قدر) و186/6 و187 (قوس) و (قيس) وفيض نشر الانشراح 739/2 .

532 – غير منسوب في اللسان 187/6 (قيس).

533 – يراجع الإغراب ص 45 ولمع الأدلّة ص 83 والاقتراح ص 59 والمختصر في أصول النحو ص 74.

534 – معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة لمحمد سمير نجيب اللّبديّ ، مؤسسة الرسالة ، بلا طبعة ولا

اللّغة العربيّة كان « مصطلح القياس من أكثر المصطلحات اللّغويّة التي تباينت فيها الآراء فهما واستعمالا ».[535] وهو أحد أصول الفقه دخل علم العربيّة ، فأطلق عليه أصول النحو ، وهو أوسعها لاستحالة الاقتصار على السماع والنقل ، وكانت الضرورة إليه ملحّة بعد اختلاط العرب بغيرهم من الأجناس الأخرى ثمّ الأجيال المولّدة التي فقدت السليقة حين تلاشى استعمال الفصحى تدريجيّا إلى أن غابت بشكل كبير. والقياس يذكر دوما إلى جانب السماع ، وإن كان السماع قائما في أصله على السمع ، فإنّ القياس يقوم على العقل والاستنباط والاستدلال ممّا سمع ونقل من أصول كلام العرب. وبذلك فهو وسيلة إجرائيّة تشكّل قاعدة مطّردة مستنبطة من ذلك الكلام المسموع ، وعليه حدّدت ضوابط تسمح باستعمال ما يوافقها ولو لم يسمع ، لأنّه يصعب على المتعامل مع العربيّة أن يحيط بكلّ ما تحويه من موادّها ومسائلها وقضاياها. وقد أخذ القياس سبيله إلى اللسان العربيّ منذ القديم ، إذ إنّ العرب بأنفسهم كانوا يلجؤون إلى القياس في وضع المعاني بالاشتقاق والتوليد كما في قول ابن النديم[536] : « ولم يزل وُلْد إسماعيل على مرّ الزمان يشتقّون الكلام بعضه من بعض »[537]، وفي قول ابن جنّي تصريح بأنّ العرب أنفسَهم كانوا « يحتاطون ويقتاسون »[538] في لغاتهم ولو ارتجالا. وقد ذهب بعضهم إلى أنّ لغة العرب قياسيّة ، وبعضهم يراها سماعيّة ، حيث قال ابن فارس : « أجمع أهل اللّغة –إلاّ من شذّ عنهم– أنّ للغة العرب قياسا ، وأنّ العرب تشتقّ بعض الكلام من بعض ، وأنّ اسم الجنّ مشتقّ من الاجتنان ، وأنّ الجيم والنون تدلاّن أبدا على الستر».[539] فقوله هذا يبيّن أنّ العرب أنفسهم كانوا يقيسون كلامهم لتوليد ما يحتاجون إليه في الاستعمال. وهي ميزة عرف بها العربيّ القحّ الذي وُهب قدرة على ذلك وفق قول ابن جنّي : « إنّ الأعرابيّ إذا قويت فصاحته ، وسمت طبيعته تصرّف وارتجل ما لم يرتجله أحد قبله فقد حكي عن رؤبة وأبيه أنّهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ولا سُبقا إليها».[540] فكأنّه يصير كالمفطور على النطق بالعربيّة ولا يقدر على تجاوز خصائصها ولا التحرّك خارج حيّزها ، وهو تلميح إلى أنّ

تاريخ، ص 191.

[535] – ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء القدامى والمحدثين ، عبد الفتّاح علي البجّة ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمّان ، الأردن ، ط.1 ، 1419 هـ/1998 م ، ص 79.

[536] – هو محمد بن إسحاق النديم البغداديّ ، توفي جوالي 380 هـ . وهو مؤلّف كتاب الفهرست .

[537] – الفهرست ص 60 .

[538] – الخصائص 245/1 .

[539] – الصاحبي ص 35 .

[540] – الخصائص 27/2 .

الوضع ممكن من الإنسان في حدود ما تعوّده وما نشأ عليه. وقد يقصد من الارتجال عمليّة القياس والاشتقاق بمعرفة طرائق لغات العرب وخصائصها كما أورد في موضع آخر يسأل فيه أستاذه أبا عليّ الفارسيّ حين مناقشة قوله: ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، فقال له : « أفترتجل اللّغة ارتجالا ؟ قال : ليس ارتجالا ، لكنّه مقيس على كلامهم ، فهو إذاً من كلامهم ».[541] ومن ثمّ يمكن القول بأنّ عمليّة القياس قديمة سايرت اللّسان العربيّ منذ زمن بعيد ، و« إذا كان السماع يمثّل الرافد الأوّل لإنماء النحو العربيّ ، فإنّ القياس –بعد أن نضج في أذهان الدارسين الأوائل– أصبح الرافد الثاني ، وبمرور الزمن وانحسار الرواية عن العرب ، وانقطاع المدد اللّغويّ الذي كان زاد الباحثين ومجال استقرائهم، صار القياس أهمّ أعمدة التقعيد اللّغويّ ».[542] وبذلك نستنتج أنّ القياس نوعان : أحدهما أتى على ألسنة العرب فاستعمل مباشرة وصار ضمن كلامهم العاديّ بالتواصل ، وثانيهما هو ما نقصده من مفهوم النحاة الذين أرادوا القياس على لغة العرب كلّ ما وافق خصائصها وقواعدها.[543]

وقد وقف العلماء في قضيّة القياس والسماع موقفين ، أحدهما يجيز القياس مطلقا والآخر يمنعه ويكتفي بالسماع كما هو شأن الأزهريّ إذ قال « ونحن ننتهي إلى ما ثبت لنا عنهم ، ولا نحدث في كلامهم ما لم ينطقوا به ، ولا نقيس على كلمة نادرة ».[544] ثمّ قال : « وكلام العرب يجيء على ما بني عليه وأخذ عنهم ، ولا يعدّى به موضعه ، ولا يجوز أن يتكلّم فيه غير أهل المعرفة الراسخين فيه الذين أخذوه عن العرب أو عمّن أخذ عنهم من ذوي التمييز والثقة ».[545] وقال ابن فارس : « ليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه ولا أن نقيس قياسا لم يقيسوه ، لأنّ في ذلك فساد اللّغة وبطلان حقائقها ».[546] ونجد ما يشبهه في تعليق السجستانيّ على قول النابغة الجعديّ :

فطافت ثلاثا بين يوم وليلة يكون النّكير أن تُضيفَ وتَجْأرا

فقال : « ولم يقل ثلاثة ، وهو جائز في القياس ، ولكن ليس إلى مخالفة كلام العرب

---

541 – نفسه 360/1 ، يراجع 27/2 .

542 – مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتّى القرن 4 هـ لصلاح شعبان ، دار غريب ، القاهرة ، ط.1 ، 2005 م ، ص 84.

543 – القياس في النحو ص 9 .

544 – تهذيب اللغة للأزهريّ ، تحقيق مجموعة من الأساتذة ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ط.1 ، 1384 هـ/1964 م ، (أود) ، واللسان 75/3 (أود).

545 – اللسان 448/3 (وحد) .

546 – الصاحبي ص 36 .

سبيل ».[547] وكان المازني –كما سبق معنا– قد سأله المبرّد عن همز ألف المدّ في نحو : الضّالّين فقال له : « أتقيس ذلك ؟ قال : لا، ولا أقبله »[548] ، مع أنّه يعترف أنّه سمع ذلك من العرب وقد ظنّ أنّ في تلك القراءة لحنا مسموعا. وقال الفارسيّ : « وهذه العلل إنّما تستخرج وتوضع بعد سماع الشيء واطّراده في الاستعمال ليوصل إلى النطق بالشيء على حسب ما نطق به أهل اللّغة ، فإذا أدّى إلى خلافه وجب أن يشذّ ويُطرح ، فحكم السماع في الشيء أن يتقدّم القياس ، فإذا لم يتقدّمه فلا موضع للقياس لأنّه حينئذ غير موصل إلى المراد ولا مؤدٍّ إلى الغرض المطلوب ».[549] ثمّ قال : « فأمّا إذا لم يُسمع الشيء إلاّ على بنية ، ولم يحفظ إلاّ على هيأة ، فلا مَعدِل عنه إلى ما سواه ولا مجاوزة فيه إلى ما عداه ممّا لم يسمع منهم ولم نحفظ عنهم ، فعلى هذا يجري القياس النحويّ وحكمه ».[550] ولنا أن نلاحظ تحفّظ الخليل من القياس في قوله : « لو كنت محقّرا للخماسيّ بلا حذف شيء منه لسكنت الحرف الذي قبل الأخير فقلت : سُفَيْرِجْلٌ قياسا على ما ثبت في كلامهم وهو دُنَيْنير لأنّ الياء ساكنة ».[551] وقد سمع عن الأخفش بإثبات الحروف كلّها مع فتح الجيم سُفَيْرِجَلٌ.[552] وهو ما يدلّ على اتّساع رقعة القياس عنده بدون تحفّظ الخليل الذي كان يدعو كثيرا إلى الاجتهاد اللّغويّ. ومن هنا يجرّنا الكلام على الفريق الآخر الذي يرى أهمّية القياس اللّغويّ بنظر عكس ما سبق كما هو قول ابن الأنباريّ صريحا : « اعلم أنّ إنكار القياس لا يتحقّق ، لأنّ النحو كلّه قياس ، ولهذا قيل في حدّه : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو »[553] ثمّ قال مبرهنا على رأيه : « فلو لم يجز القياس واقتُصِر على ما ورد في النقل من الاستعمال لأدّى ذلك إلى ألاّ يفي ما نخصّ بما لا نخصّ ، وبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل ، وذلك منافٍ لحكمة الوضع ، فلذلك وجب أن يوضع وضعا قياسيّا عقليّا لا نقليّا ، ألا ترى أنّ اللّغة لمّا وضعت وضعا نقليّا لا عقليّا ، لم يجز إجراء القياس فيها ، واقتصر فيها على ما ورد به النقل ؟ ».[554] ويقصد هنا موادّ العربيّة وكأنّه يؤكّد خصوصيّة الدلالة في الألفاظ التي نقلت عن

---

[547] – المذكر والمؤنث ص 57 .

[548] – المنصف 281/1 والممتع 322/1 وشرح الشافية 249/2 .

[549] – المسائل المشكلة ص 113 .

[550] – نفسه ص 114 .

[551] – كتاب سيبويه 418/3 .

[552] – يراجع شرح الشافية 205/1 .

[553] – لمع الأدلّة ص 95 . يراجع المختصر في أصول النحو ص 74 .

[554] – لمع الأدلّة ص 99 . يراجع الاقتراح ص 60 .

العرب حاملة معانيها الموضوعة لها لتكون مناسبة لكلامهم الأصليّ ومنسوبة إليه ولم تأت بالقياس العقليّ. وهدف القياس تعليميّ بحت ، لكون غيرهم ومن جاء بعد عصر الاحتجاج ليس لهم سليقة أهل العربيّة ، وهو ما يوضّحه الفارسيّ في قوله : « إنّ الغرض في استخراج هذا القياس إنّما هو أن يتكلّم غير العربيّ الفصيح بلزومه إيّاه ، واستعماله له كما يتكلّم العربيّ الفصيح ، فإذا أدّى إلى خلاف كلام العرب كان فاسدا وخلاف ما قُصد به له ».[555] وذلك ما سعى إليه علماء هذه اللّغة لحمايتها والإبقاء على تواصلها فنهضوا مجتهدين مجدّين وجادّين لوضع قواعد ضابطة لها. وورد في كتب اللّغة العربيّة وطبقات المؤلّفين ومعاجم الأعلام أنّ أبا الأسود الدؤليّ هو الذي وضع العربيّة وقياسها في أغلب الروايات[556] ، وأنّ ابن أبي إسحاق الحضرميّ [557] كان من أوائل الموظّفين لمعيار القياس النحويّ ، حيث قال عنه أبو الطيّب اللّغويّ : « عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم، ففرّع النحو وقاسه »[558] ، ومن بعده كان الخليل بن أحمد الذي وسّع في قضاياه[559]، ويؤكّد ذلك ابن جنّي فيقول : « وهو سيّد قومه وكاشف قناع القياس في علمه ».[560] فقياس اللّغويّين العرب قديم قدم النحو العربيّ وتطوّر عبر تطوّر الدرس اللّغويّ وكان بروزه أوضح في كتاب سيبويه ومن جاء بعده من تابعيه .[561] فمنهم من كان شديد الحرص على القياس كالفارسيّ إذ قال : « أخطئ في خمسين مسألة في اللّغة ولا أخطئ في واحدة من القياس ».[562] وقال ابن جنّي : « مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة ».[563] فموقف ابن جنّي وأستاذه الفارسيّ واضح لا لبس فيه تجاه الحرص على القياس. ومع ذلك فقد قرّر قولهم القاعديّ الذي يمكن أن يستند إليه دوما لإثراء اللّغة العربيّة بما يمكن من الأبنيّة والصيغ التعبيريّة الجديدة المقيسة على أصولها حينما قيل : ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم.[564] ولعلّ السبب في تباين هذه

---

[555] – المسائل المشكلة ص 113 .

[556] – طبقات فحول الشعراء ص 12 .

[557] – هو عبد الله بن أبي إسحاق توفي 117 هـ .

[558] – مراتب النحويين ص 22 .

[559] – يراجع القياس في النحو ص 22 .

[560] – الخصائص 362/1 .

[561] – يراجع العلّة النحويّة : نشأتها وتطوّرها لمازن المبارك ، المكتبة الحديثة ، ط.1 ، 1385 هـ/1965 م ، ص 74 ، والقرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص 94 .

[562] – الخصائص 91/2 .

[563] – نفسه .

[564] – المنصف 150/1 والأصول في النحو 351/3 والخصائص 358/1 و360 .

المواقف هو أنّ السماع يأتي من المسموع أي المنقول بشروطه المعروفة عند أهل الأصول ، ومنهم من يكتفي بمقياس الثقة أو الصدق أو الأمانة وهي معايير خلقيّة ظنّيّة غالبا، وأمّا القياس فإنّه يرتكز على العقل والمنطق ، وبذلك قد يُظهر زيف صاحبه بسهوله لا مجال أمامه للخداع كونه يأتي أساسا من المقيس عليه وليس من الفراغ. لننظر –مثلا– هذا الحوار الذي رواه أبو حاتم السجستانيّ فقال: « العَوّا ، مقصور ، اسم نجم من النجوم، وهو مؤنّث، لا أعلم أحدا يذكّره ، وأنشدني عُمَارة بن عَقيل بن بلال بن جرير : العوّاء ، في شعر له ممدودا ، فرددته عليه ولم أقبله منه، ولم أثق به ، وذلك أنّه أنشدني شعرا فيه الأرياح ، فقلت : إنّما هي الأرواح ، فقال : ألا ترى أنّ في المصحف **(وتَصْرِيفِ الرِّيَاح)**[565] ؟ فأخذ في طريق القياس فأخطأ، فقلت له:الشعراء كلّهم يقولون:الأرواح، وجدّك منهم قال :

إذا هبّ أرواح الشتاء الزعازع

وقلت له : الرياح إنّما قلبت الواو فيها ياء للكسرة التي في الرّاء ، فلم يفهم ، وقال : إنّما الأرواح جمع الرُّوح ، فعلمت أنّه ليس ممّن يُعتمد عليه في اللّغة ».[566] ولكنّ ابن جنّي أشار إلى أنّ عمارة اعترف بخطئه وعاد عنه ، ثم يعلّل ذلك بأنّه من باب التدريج في اللّغة وبأنّ الياء أسهل من الواو وغلبتها لخفّتها.[567] كما علّل مدّ العوّاء إذ قال : « والقول عندي في ذلك : أنّه زاد للمدّ ألفا قبل ألف التأنيث التي في العوّى ، فصار التقدير : العوّاا بألفين كما ترى ساكنتين ، فقلبت الآخرة التي هي عَلَم التأنيث همزة ، لمّا تحرّكت لالتقاء الساكنين ، والقول فيها القول في حمراء وصحراء ».[568] ثمّ يؤكّد تعليله بأنّه من باب الضرورة وبقي حكم القصر على التوهّم ولو أرادوا المدّ لصيّروها العيّاء من أوّل الوضع.

وكان اختلاف العلماء في موضع القياس من السماع بين المبالغ فيه وبين المتحفّظ كما ورد عن أبي عثمان إذ « قال : وكان أبو الحسن الأخفش يجيز أن تبني على ما بنت العرب ، وعلى أيّ مثال سألته ، إذا قلت له : ابنِ لي من كذا مثل كذا ، وإن لم يكن من أمثلة العرب ويقول : إنّما سألتني أن أمثّل لك ، فمسألتك ليست بخطأ وتمثيلي عليها صواب وكان الخليل وسيبويه يأبيان ذلك ويقولان : ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، وما لم يكن في كلام العرب ، فليس له معنى في كلامهم ، فكيف تجعل مثالا من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى ؟

565 – سورة البقرة من الآية 164 .

566 – المذكر والمؤنث ص 160 . يراجع الممتع 570/2 و 571 .

567 – يراجع الخصائص 357/1 .

568 – سر صناعة الإعراب 103/1 .

وهذا هو القياس ... قال أبو الفتح : القول في هذا الخلاف ما ذهب إليه سيبويه. قال أبو عليّ : يلزم أبا الحسن أن يبني مثل فِعُلٍ من ضَرَبَ: ضِرُبٌ ، قال : وهذا أفحش من بنائه مثل كابُل ، لأنّه أجاز بناء الأعجميّات فيلزمه هذا أيضا ، قال : والقياس ألاّ يجوز إلاّ أن تبني على أمثلة العرب ».[569] والمشكل – في منظورنا على الأقلّ – ليس في القياس على كلام العرب ولكنّه في القياس على ما عدّ منه شاذّا ، وذلك هو أسّ الاختلاف بين علماء المذاهب ، بل في المذهب الواحد أحيانا. فهذا « الأخفش الأوسط يسبق الكوفيين المتأخّرين إلى التمسّك بشواذّ القراءات والاستدلال عليها من كلام العرب وأشعارهم ، وفي الحقّ أنّ بصريّي القرن الثالث هم الذين طعنوا في بعض القراءات وهي أمثلة قليلة لا يصحّ أن تتّخذ منها ظاهرة عامّة وقد كانوا يصفونها بالشذوذ ويؤوّلونها ما وجدوا إلى ذلك سبيلا ».[570] ومن ثمّ « فالاستشهاد بالقراءات المتواترة غير المخالفة للقياس سار عليه البصريّون كما سار عليه الكوفيّون ، أمّا الاحتجاج بالقراءات الشاذّة والقياس عليها واعتبارها أصلا من أصول الاستشهاد فهو ليس من منهج البصريّين ،لأنّهم لم يكونوا يعتبرون من القراءات حجّة إلاّ ما كان موافقا لقواعدهم وأقيستهم وأصولهم المقرّرة ، فإن خالفتها ردّوها ، في حين كانت القراءات مصدرا من مصادر النحو الكوفيّ ».[571] وقد كان للأخفش الأوسط من البصريّين اجتهاده الخاصّ في كثير من القضايا اللّغويّة ، وخاصّة ما كان منه غير منقول عن العرب ، إذ « كان لا يبالي بالقياس في غير المسموع ».[572] فذلك سبق منه مبكّر لأنّه « قد خرج في توجيه بعض المسائل على مذهب البصرة وأعلامها ، واستدرك على سيبويه بعض الفوائت ».[573] ولو أنّنا لا نرى في عمله هذا خروجا عن اتّجاه بل هو امتداد وإضافة ومن طبع البحث الإضافة والاستدراك ، ولعلّه كان من أوائل الدافعين إلى التحرّر من التقليد الكلّي، وذلك أنّنا نجد من التابعين من سار على هذا النهج الحرّ بين طرفي نقيض من متشدّد في عدم الاستشهاد بالقراءات الشاذّة وبين من توسّط فيه كابن جنّي وأبي حيّان النحويّ ، ومنهم من أجازه على الإطلاق كابن مالك الأندلسيّ.[574] ثمّ ظهر

---

569 – المنصف 180/1 . يراجع الخصائص 358/1 .

570 – المدارس النحوية لشوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ، ط.2 ، 1972 م ، ص 19 . يراجع من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس ، مكتبة الأنكلومصرية ، القاهرة ، ط.3 ، 1966 م ، ص 10.

571 – دراسات في كتاب سيبويه ص 31.

572 – شرح الشافية 288/1 . يراجع من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش ص 88.

573 – ابن عصفور والتصريف ص 67.

574 – يراجع داراسات في كتاب سيبويه ص 33 و34 و35.

الاختلاف واضحا في كثير من القضايا اللّغويّة بين أهل البصرة وبين أهل الكوفة قبل غيرهم « فالكوفيّون والبصريّون يأخذون بالقياس ، ولكنّ القياس لدى البصريّين يجب أن يكون على الأعمّ والأكثر تداولا ودورانا في كلام العرب ، أمّا الكوفيّون فإنّهم يعتدّون بالشاهد الواحد ويعمّمون قاعدته ، ويجعلونه نصّا يقيسون عليه ثمّ هم لا يتثبّتون من رواتهم »[575]، ومن هنا فلابدّ أن يكون كلّ مذهب يرى رأيه فيما عرف بالشاذّ وموضعه من القياس ، بل قد يكون الخلاف في المذهب الواحد كما ألمحنا إليه قبل قليل. ولا ينكر إلاّ جاحد أنّ العلماء الأوائل بذلوا جهودا مضنية منذ بدأ التأليف باللّغة العربيّة بكلّ وسائل الدرس اللّغويّ ومقاصده العلميّة ، فخلفوا لنا تراثا ضخما من أصول هذه اللّغة على اختلاف مشاربها ومصادرها. ولولا دواعي الأحداث المختلفة وظروفها القاسية أمام اللّغة العربيّة لكان لأبنائها أكثر ممّا هو عليه ، وذكر ذلك أبو عمرو بن العلاء قال: « ما انتهى إليكم ممّا قالت العرب إلاّ أقلّه ، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير».[576] ويؤكّد ابن فارس هذا القول معلّلا بقوله : « وأحْرِ بهذا القول أن يكون صحيحا ، لأنّا نرى علماء اللّغة يختلفون في كثير ممّا قالته العرب، فلا يكاد واحد منهم يخبّر عن حقيقة ما خُولف فيه ، بل يسلك طريق الاحتمال والإمكان ».[577] ولذلك قد يصحّ أن يثبت احتمال اندثار الكثير ممّا بقي منه فسمّي بالشاذّ أو النادر ، كما أنّ أمّهات كتب العربيّة تشير إلى أنّ ذلك لغة من اللّغات ، سواء قلّ منه أو كثر ، ولكنّ النحاة غالبا ما اقتصروا في تحديد الاطّراد على ما يشكّل قاعدة بناء على الغالب أو الكثير، وتلك هي مشكلة التقعيد اللّغويّ حينما أرادوا ضبط مقاييس تجعلها وسيلة لتعليمها. وخاصّة فيما سمع من العرب باختلاف الصيغ كاسْتَحْوَذَ واسْتَقْيَلَ وما يتفرّع من ذلك ، حيث يراه بعضهم من الشاذّ الذي يحفظ ولا يقاس عليه ، وذهب أبو زيد إلى أنّه لغة قوم يقاس عليها.[578] وقد ذكر في قول ابن الأنباريّ شرط القياس : « ما خرج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة»[579] ، وهذا الكثير في حدّ ذاته إشكال بالنسبة إلى أيّ لغة من تلك اللغات العربيّة ، فقد روي عن أبي عمرو بن العلاء أنّه سئل مرّة :« أخبرني عمّا وضعت

[575] – ابن يعيش النحوي ص 588 . يراجع من أسرار اللغة ص 10 و12 ونشأة النحو وأشهر النحاة ص122 وما بعدها ومواقف النحاة من القراءات القرآنيّة ص 90 وما بعدها ومن مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش ص 28 وما بعدها والقرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص 95 .

[576] – الخصائص 387/1 . يراجع الصاحبي ص 36 .

[577] – الصاحبي ص 36 .

[578] – يراجع الأشموني 538/4 .

[579] – الاقتراح ص 34 .

ممّا سمّيته عربيّة : أيدخل فيه كلام العرب كلّه ؟ فقال : لا ، فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجّة ؟ فقال : أعمل على الأكثر وأسمّي ما خالفني لغات »[580] ، وهذه اللّغات ليست على قياسه الذي حدّده من تلقاء نفسه انطلاقا من رؤاه الاجتهاديّة. وقال سيبويه :« تقيس على الأكثر»[581] ، وقال أيضا : « فإنّما هذا الأقلّ نوادر ، تحفظ عن العرب ، ولا يقاس عليها ، ولكنّ الأكثر يقاس عليه»[582]، فهو يميل دوما إلى القياس على ما كثر في الاستعمال. وفي هذا الاتّجاه نفسه قال الأزهريّ : « والمقلوبات في كلام العرب كثيرة ونحن ننتهي إلى ما ثبت لنا عنهم ، ولا نحدث في كلامهم ما لم ينطقوا به ، ولا نقيس على كلمة نادرة جاءت مقلوبة ».[583] وقال : « ففي كلام العرب النوادر التي لا تنقاس وإنّما يحفظها أهل المعرفة المعتنون بها ولا يقيسون عليها ».[584] ولعلّه يشير إلى عدم إمكان قياسيّة هذا النوع مع كثرة موادّه الانفراديّة ، لأنّها لا تشكّل بابا يطّرد في ضبط القواعد ، فدلّ على أنّه يبقى عند حدود السماع الذي لا يقاس عليه ، وهو منهج البصرة الذي عبّر عنه أحد التابعين بقوله صريحا : « ينبغي أن يكون العمل والقياس على الأفصح الأكثر لا على القليل النزر ».[585] وفي رأي آخر متحدّثا عن منهج البصريّين في التقعيد اللّغويّ بأنّهم تشدّدوا في سماعهم وقد بنوا قواعدهم على الأكثر وكانوا يؤوّلون ما خالف.[586]

ومن ذلك أيضا أنّه قيل : « قد شذّ قَرَيْتُ في قرأت ، وليس بالكثير ، والأصل الهمز ».[587] والشذوذ هنا هو قلب الهمزة الساكنة ياء وهي مسبوقة بفتح ، والقياس المطّرد فيه أن تكون مسبوقة بالكسر نحو : بير وإيلاف من بِئْر وإئْلاف. ولكنْ قد جاء نظيره في الحديث عن سلمة ابن الأكوَع[588] قال : « فأتيت رسول الله، صلّى الله عليه وسلّم ، وهو على الماء الذي حلّيْتُهم عنه بذي قَرَد ».[589] والشاهد فيه

---

580 – طبقات النحويين واللغويين ص 34 .

581 – كتاب سيبويه 404/3 .

582 – نفسه 8/4 .

583 – التهذيب (أود) . يراجع اللسان 75/3 (أود).

584 – اللسان 447/3 (وحد) .

585 – شرح التصريف ص 417 .

586 – يراجع ثمرة الخلاف بين النحويّين البصريين والكوفيين لمحمد حسنين صبرة ، دار غريب ، القاهرة ، 2001 م ، ص 7.

587 – اللسان 59/1 (حلأ)و129 (قرأ) . يراجع الخصائص 154/3 و155 والمحتسب 148/1 و149 وسر صناعة الإعراب 369/2 والممتع 381/1.

588 – هو من الصحابة الشجعان ، عرف بسرعته في العدو ، اختُلف في تاريخ وفاته وقد تكون في 74 هـ .

589 – اللسان 59/1 (حلأ).

هو قوله : حلّيْتهم بالياء من حلأْتهم بالهمز أصلا بمعنى صددتهم [590] ، وهي لغة مستعملة عند بعض العرب كما يروي ابن خالويه ما قاله أبو عمر الزاهد[591] غلام ثعلب[592] عنه : أنّ العرب تقول : « قَرَأْتُ وقَرَيْتُ وقَرَاتُ ».[593] ومثلها على خلاف القلب من الياء إلى الهمزة قول امرأة من العرب : رَثَأْتُ زوجي بأبيات من رَثَيْتُه.[594] ومنها قول بعضهم : « لَبَّأْت بالحجّ ، وأصله : لبّيت غير مهموز، قال الفرّاء : ربّما خرجت بهم فصاحتهم إلى أن يهمزوا ما ليس بمهموز ، فقالوا : لبّأت بالحجّ ، وحلأْت السّويق ورثَأت الميّت ».[595] ومن ذلك قراءة ابن كثير قوله تعالى : « **وكَشَفَتْ عَنْ سَأْقَيْهَا** »[596]، بهمز الألف، وفي هذا قال ابن خالويه يحتج له بوجهين : « أحدهما أنّ العرب تشبه ما لا يهمز بما يهمز ، فتهمزه تشبيها به كقولهم : حلأّت السّويق ، وإنّما أصله في قولهم : حلأّت الإبل عن الحوض إذا منعتها من الشرب. والآخر : أنّ العرب تبدل من الهمز حروف المدّ واللّين ، فأبدل ابن كثير من حروف المدّ واللّين همزة تشبيها بذلك ».[597] وردّها ابن جنّي إلى الشذوذ وغلط العرب في كلامها كهذا الهمز الذي جاء في موضع لا أصل له فيه ، ولعلّه يكون من باب الحمل على التوهّم.[598] وذكر في موطن آخر أنّه « قد روي أنّ العجّاج كان يهمز العألم والخأتم ، وقد روي عنه في هذا البيت :[599] العألم ، فهمز العألم والخأتم

---

[590] – يراجع الخصائص 148/3 وكتاب فعلت وأفعلت للزجاج ، تحقيق ماجد حسن الذهبي ، الشركة المتحدة للتوزيع ، دمشق ، ص 129 ، واللسان 59/1 (حلأ).

[591] – وهو أبو عمر محمد بن عبد الواحد ، لازم ثعلب وتتلمذ عليه ، توفي سنة 345 هـ .له كثير من الكتب. يراجع الفهرست ص 340.

[592]– وهو أبو العباس أحمد بن يحيى ، توفي سنة 291 هـ .ترك العديد من الكتب . يراجع مراتب النحويين ص 129 والفهرست ص 338 .

[593] – يراجع إعراب ثلاثين سورة من القرآن ص 150 ، وكتاب سيبويه 543/3 ، والخصائص 148/3 ، والمحتسب 148/1 و149 واللسان 129/1 (قرأ).

[594] – يراجع اللسان 83/1 (رثأ) ، والخصائص 148/3 ، والممتع 324/1.

[595] – اللسان 151/1 (لبأ) .يراجع الخصائص 148/3 والمحتسب 411/1 وسر صناعة الإعراب 104/1 والممتع 324/1 . وعبارته في معاني القرآن 308/1 كالآتي :« وربّما غَلِطت العرب في الحرف إذا ضارعه آخر من الهمز فيهمزون غير المهموز ، سمعت امرأة من طيّئ تقول : رثأت زوجي بأبيات ، ويقولون لبّأت بالحجّ وحَلأْت السّويق فيغلَطون ، لأنّ حلأت قد يقال في دفع العِطاش من الإبل ، ولبأت ذهب إلى اللِّبأ الذي يؤكل ، ورثأت زوجي ذهبت إلى رَثيئة اللّبن وذلك إذا حلبت الحليب على الرائب ».

[596] – سورة النمل من الآية 44 .

[597] – الحجة ص 170 . يراجع إعراب ثلاثين سورة من القرآن ص 57 و58 .

[598] – يراجع المحتسب 411/1 .

[599] – وهو قوله :

فخِنْدِفٌ هامَةُ هذا العَألَمِ

ممّا قدّمناه من قلب الألف همزة. وحكى اللّحيانيّ عنهم : نأر بالهمز ، وهذا أيضا من ذلك الباب. وحكى بعضهم : قوقأت الدجاجة وحلأتُ السويقَ ورثأتِ المرأة زوجها، ولبَّأَ الرجلُ بالحجّ ، وهذا كلّه شاذّ غير مطّرد في القياس ».[600]

وفي قراءة قوله تعالى : « **إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ** »[601] ورد عن الزجّاج قوله : « القراءة الجيّدة على التحقيق ، فإذا خفّفتَ الهمزة جعلتَ الهمزة بين الواو والهمزة ، فقلت : مستهزئون ، فهذا الاختيار بعد التحقيق، ويجوز أن يبدل منها ياء فتقرأ مستهزيُون ، فأمّا مُسْتَهْزُون فضعيف لا وجه له إلاّ شاذّا على قول من أبدل الهمزة ياء فقال في : اسْتَهْزَأْت اسْتَهْزَيْت فيجب على اسْتهْزَيْت مُسْتَهْزُون »[602] بحذف الياء لثقل الضمّة عليها على مثال : يَرْمُون من يرمِيُون ، والقاضُون من القاضِيُون، وعلى ذلك كانت قراءة نافع قولَه تعالى : « **والصّابُونَ** »[603] ، وقرئت عند غيره : « والصَّابِئُون ، والصّابِيُون ».[604] فالأولى على الأصل والثانية على التخفيف بقلب الهمزة ياء للكسرة قبلها.[605]

فهذه الشواهد من أقوال رواد علم العربيّة تبيّن مقياسهم في ضبط القواعد التي جعلت ما لم يخضع لها شاذّا على أساس الأكثر ، وليس الكثير في بابه ، ومن ذلك ما وضحّه ابن جنّي في قلب الواو تاء في ألفاظ عدّدها حين قال :« وهذه الألفاظ التي جمعتها وإن كانت كثيرة ، فإنّه لا يجوز القياس عليها لقلّتها بالإضافة إلى ما لم تقلب واوه تاء ».[606] وقال أيضا : « وعلى الأكثر ينبغي أن يكون القياس ».[607] ومع هذا الحرص على التقيّد بالأكثر الذي يجب أن يقاس عليه ، فقد ذكر سيبويه أيضا أنّ « الشاذّ إذا كان له وجه جيّد ».[608] فلم يهمله ولم ينفه ، وهو نفسه كان يعلّل لما عدّ شاذّا أو لغة من اللّغات العربيّة، وكأنّ ذلك إشارة منه إلى أنّ كلّ لغة لها ضوابطها ومقياسها وأحكامها. ولعلّ ذلك ما دفع علماء الكوفة إلى اعتماد ما

---

600 – سر صناعة الإعراب 104/1 و105 . يراجع الخصائص 147/3 و148 .

601 – سورة البقرة : من الآية 14 .

602 – اللسان 183/1 (هزأ) . يراجع المحتسب 259/1 ، وإملاء ما من به الرحمن ص 27 ، والتبيان في إعراب القرآن 20/1 ، وشرح الشافية 26/1 و46/2 .

603 – سورة المائدة من الآية 69.

604 – المحتسب 325/1 . يراجع المفصل ص 460 على أنّ الأخفش قال : يستهزيُون بقلب الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها .

605 – يراجع إملاء ما من به الرحمن ص 228.

606 – سر صناعة الإعراب 157/1.

607 – نفسه 161/1.

608 – كتاب سيبويه 164/2.

انصرف عنه علماء البصرة من ضوابط السماع والقياس ، إذ كانوا يخالفونهم ويبحثون لهم عن مكان في علوم هذه اللّغة كما في رأي أحد علمائنا المعاصرين حين قال متكلّما على الكوفيّين الذين أرادوا : « إبراز فنّ لهم يضارع الفنّ البصريّ غيرة منهم وحَنَقا على البصريّين ، فأصاخوا إلى كلّ مسموع لهم وقاسوا عليه »[609] من باب المنافسة العلميّة التي قد تكون غذّتها المنافسة المذهبيّة والعصبيّة. وإذا لم نلتفت إلى مثل هذا الخلاف فإنّ معظم « أئمّة النحو قد أخذوا بما اطّرد سماعه عن العرب فجعلوه قياسا وعلّلوا هذا القياس وسبّبوه ، فإذا اتّفق عن العرب مطّرد في القياس والاستعمال فلا خلاف في إيثاره ».[610] ولم يكن من أحدهم إنكار ما خرج عن الاطّراد إلاّ من باب القياس عليه. غير أنّ بعض علماء الصرف قد قاسوا على النادر كاسم المفعول المعتل العين بالواو فلم يأت منه عن العرب : « إلاّ حرفان : مِسْك مَدْوُوف ، وثوب مَصْوون ، فإنّ هذين جاءا نادرين ، ومن النحويين من يقيس على ذلك فيقول : قول مَقْوول ، وفرس مَقْوود قياسا مطّردا ».[611] ومثاله في القلّة النسب إلى شَنُوءة : شَنَئيّ ، ولم يأت في كلام العرب على هذا البناء إلاّ هذه الكلمة ، فقالوا : قَتَبيّ منسوب إلى قَتوبة وحَلَبيّ إلى حَلوبة وما شابهها لأنّ هذا البناء فَعُولة حمل على بناء فَعِيلة ، وما لم يقس عليه وهو أكثر من شنئيّ ما كان على فَعِيل نحو : ثقيف وثقفيّ ، أو فُعَيْل نحو : قُريش وقُرَشيّ ، فلم يقولوا في سعيد : سَعَديّ ، ولا في كُليب : كَلَبيّ.[612]

أليس هذا لجوءا من بعضهم إلى ما يمكن اعتماده في تلك القواعد التي كانت عندهم تتطلّب القياس على الأكثر ؟ وقد انتبه ابن جنّي إلى هذه الناحية حينما قال في (باب في جواز القياس على ما يقلّ ورفضه فيما هو أكثر منه) : « هذا باب ظاهره –إلى أن تعرف صورته– ظاهر التناقض ، إلاّ أنّه مع تأمّله صحيح ، وذلك أن يقلّ الشيء وهو قياس ، ويكون غيره أكثر منه ، إلاّ أنّه ليس بقياس ».[613] ولذلك فإنّ « اعتبار القلّة والكثرة أمر جدير بالتقدير والقبول إذا كان مجال البحث في لهجة واحدة محدّدة البيئة والزمن ، حينئذ يكون هذا الاعتبار صحيحا ، ويؤدّي إلى نتائج مقنعة ، أمّا إذا كانت هذه الكثرة والقلّة بين لغات متعدّدة البيئة والزمان والمكان ،

---

609 – نشأة النحو وأشهر النحاة ص 122.

610 – النحو والنحاة ص 840.

611 – اللسان 298/7 (خيط). يراجع الخصائص 99/1 و100 ، وشرح المفصل 453/5 .

612 – يراجع الخصائص 116/1 و117 ، والممتع 346/1 ، واللسان 102/1 (شنأ) ، والأشموني 322/4 و323 ، والمختصر في أصول النحو ص 76 و77. وأزد شَنوءة هي قبيلة من اليمن .

613 – الخصائص 116/1 .

فحينئذ تكون الموازنة بهذا الاعتبار خاضعة لظروف غير موضوعيّة ، إذ تخضع لظروف القبيلة وعددها وشهرتها ، وحظّ الراوي من الأخذ عنها ».[614] وهذا ما يؤكّد فرضيّة الإقصاء غير المبرّر عند وضع القواعد العربيّة لأنّ « النحاة العرب جهدوا في الحصول على نموذج نقيّ للفصحى ، وفهموا أنّ هذا النموذج يتحقّق في نطق القبائل التي لم تختلط بالأجانب ، ولهم ذلك ، لكنّ الانصراف بعد ذلك عن دراسة لغات القبائل الأخرى لا مسوّغ له ، فقد كان من حقّ لغات هذه القبائل أيضا أن تروى وتدرس ، لمعرفة تأثير هذا الاختلاط ومداه »[615]، ولكي تعطي صورة حقيقيّة أصليّة للواقع اللّغويّ الذي جمع كلّ العرب.

ولعلّ أكبر مزيّة تسجّل لرواد العربيّة هي أمانتهم العلميّة في جمعها ودرسها بذكر كثير ممّا ورد من لغات العرب منسوبة أو مجهولة، ولم يكن منهم إلاّ الاجتهاد الشخصيّ في محاولة ضبط القواعد ، والاكتفاء بقاعدة (الشاذّ يحفظ ولا يقاس عليه) غير نافعة للغة يراد لها الدوام ، فكان يمكن الاستغناء عن هذا الذي لا يقاس عليه ما دام مثيرا للخلاف غير المجدي وفق نظر أصحاب هذا الحكم ، ولكنّهم وجدوا أنفسهم أمام مصدر لا يقدر أحد على التغاضي عنه إلاّ بتكرار هذا الحكم كلّما درست العربيّة ، وهو القرآن الكريم الذي توفّرت فيه لغات العرب بقوانينها وخصائصها ، ثمّ الأحاديث النبويّة الشريفة وخاصّة الصحيحة منها، إذ قد يكون بالإمكان التخلّي عن أشعارهم التي صنّفها علماء العربيّة ضمن الشاذّ ، ولا يبالي بها أحد ، ولا بأقوالهم وحِكَمهم لو كانت هي وحدها متّكأ القواعد الموضوعة ، وفي الحين ذاته « فقد أنكر الكوفيّون بعض القراءات القرآنيّة كما فعل الكسائيّ والفرّاء ، وكذلك فعل البصريّون كالمازنيّ والمبرّد والزمخشريّ ».[616] ولكنّنا لابدّ أن نسجّل ههنا أنّ « قراءات القرآن جميعها حجّة في العربيّة متواترها وآحادها وشاذّها ، وأكبر عيب يوجّه إلى النحاة عدم استيعابهم إيّاها ، وإضاعتهم على أنفسهم ونحوهم مئات من الشواهد المحتجّ بها ، ولو فعلوا لكانت قواعدهم أشدّ إحكاما ».[617] وقد يكون السبب في « رفض تلك الشواهد الشاذّة التي أوردها بعض النحويّين لتأييد قاعدة جزئيّة ، لأنّ اللّغة لابدّ لها من ضوابط ترعاها وقواعد تمنعها من الانفلات الذي يؤدّي إلى الفوضى في الاستعمال اللّغويّ »[618]، ولو أنّنا نرى أنّ القواعد ينبغي

---

614 – المستوى اللغوي للفصحى واللهجات ص 82 .

615 – نفسه ص 94 .

616 – النحو والنحاة ص 854 .

617 – في أصول النحو لسعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بلا طبعة ولا تاريخ ، ص 44 .

618 – في اختلاف النحويّين رحمة للمتأدبين ص 14 .

أن تستنبط من الاستعمال اللّغويّ وليس العكس ، ومن ثمّ صعب على التقعيديّين صياغة ضوابط لغات العرب المتعدّدة ، إذ وجد النحويّ نفسه « أمام لغة فيها شواهد ممّا يتكلّم به الناس ، فما كان ينبغي له أن يصنع أحكامه ضيّقة ويكره عليها تلك اللّغة وهي الأصل والمصدر ، وما كان ينبغي له إن استعصت اللّغة على بعض أحكامه أن يذهب في تأويلها كلّ مذهب حتّى يخرجها عن وضعها ، بل عن معناها أحيانا لتوافق قاعدة هو واضعها ومن تلك اللّغة –كما زُعم– مستخرجها وعلى شواهد منها بناها ».[619] وهذا الرأي لا ينفي جهودهم ولا عنايتهم بهذه اللّغة ، وإنّما هو من باب النقد الموجّه إلى طريقة الاستقراء الناقص الذي بني على بعض اللّهجات دون الحرص كلّه على الأخريات ، أو لعلّ شدّة حرصهم المنهجيّ القائم على القاعدة الضابطة حصرهم في زاوية الأحكام الصارمة تجاه كلّ لهجة خالفت قواعدهم ، وقد يبحثون عن تعليل ما رأوه مسموعا باطّراد على اختلاف اللّهجات ، فاختلفت العلل كما في قضية (يَوْجَل) التي لها ثلاث لغات ، فما ورد منها على الواو فهو على القياس ، وما هو على : يَاجَلُ فهو على توهّم تأثير الفتحة في : يَوْجَلُ على قلب الواو ألفا ، وما هو على يِيْجَلُ فهو على أنّ ياء المضارعة تقوّت بالياء المنقلبة عن الواو ،[620] ولو أنّها قد حملت ثلاث متشابهات متتاليات من الياءين والكسرة ، ومنه في قول شاعر :[621]

فَقِعْدَكِ أَنْ لا تُسْمِعِينِي مَلامةً وَلا تَنْكَئي قَرْحَ الفؤادِ فَيِيجَعَا

فالشاهد فيه قوله : ييجعَا بكسر ياء المضارعة على لغة بني تميم.

ونجد في مؤلّفات علماء اللّغة القدامى ذلك المعيار واردا في أحكامهم ، فكان تتبّعهم لعثرات بعضهم دقيقا بالنظر إلى السماع والقياس في الحين نفسه كما جاء عن أبي عبيد قوله : « قال الفرّاء : سمعت العرب تقول لصاحب اللّؤلؤ لأْآءٌ على مثال لعّاع ، وكره قول الناس : لأآل على مثال لعّال. وقال عليّ بن حمزة :[622] خالف الفرّاء في هذا الكلام العربَ والقياس ، لأنّ المسموع لأْآلٌ والقياس لؤلؤيّ ، لأنّه لا يبنى من الرباعيّ فعّال ، ولأآل شاذّ ».[623] فبرز هنا شذوذ الكلمة لحدود

[619] – العلّة النحويّة ص90 و91.

[620] – يراجع دقائق التصريف ص 226 .

[621] – من إنشاد المفضّل الضبّي كما في دقائق التصريف نفسه . وهو مذكور في المفضّليّات ص 269 من القصيدة رقم 67 ، ورقم البيت منها 37 . منسوب إلى تميم بن نويرة . ولكنّ بدايته : قَعيدكِ ألاّ ...

[622] – عالم لغويّ من أهل البصرة ، ألّف كثيرا من الكتب منها : التنبيهات على أغاليط الرواة ، وردود على الإصلاح لابن السكّيت وفصيح ثعلب ، توفّي 375هـ. الأعلام 419/4.

[623] – اللسان 150/1 (لألأ).

قانون الاشتقاق من الرباعيّ ممّا لا يصاغ على فَعّال. وقد يمكن عدّها نوعا من تداخل صيغ الثلاثيّ بالرباعيّ لاقتراب لفظيهما ومعنييهما من غير أصل واحد ومثله: سَبْطٌ وسِبَطْر ودَمِثٌ ودَمْثَرٌ ورِخْوٌ ورِخْودٌ وغيرها.[624]

وقد عرض ابن جنّى كثيرا من هذا سمّاه (سقطات العلماء) ، ومنه أنّه « ذهب أبو العبّاس أحمد بن يحيى[625] في قولهم : أُسْكُفّة الباب إلى أنّها من قولهم : استكفّ أي اجتمع. وهذا أمر ظاهر الشناعة ، وذلك أنّ أُسْكُفّة : أُفْعُلّة ، والسين فيها فاء ، وتركيبه من (س ك ف) ، وأمّا استكفّ فسينه زائدة ، لأنّه استفعل ، وتركيبه من : ك ف ف ، فأين هذان الأصلان حتّى يُجمعا ويدانى من شملهما ؟ ولو كانت أسكفّة من استكفّ لكانت أُسْفُعْلة ، وهذا مثال لم يطرق ».[626]

وفي نموذج آخر من اختلافهم في القياس ما جاء عن سيبويه في النسب إلى أخت فقال : « وإذا أضفت إلى أخت قلت : أَخَويّ ، هكذا ينبغي له أن يكون على القياس ، وذا القياس قول الخليل ، من قبل أنّك لمّا جمعت بالتاء حذفت تاء التأنيث كما تحذف الهاء ، ورددت إلى الأصل ، فالإضافة تحذفه كما تحذف الهاء ، وهي أردّ له إلى الأصل ... وأمّا يونس فيقول : أُخْتيّ ، وليس بقياس ».[627] وكذلك اختلف الخليل ووافقه سيبويه مع يونس في النسب إلى عُروة ، فهي عندهما على عُرْوِيّ وعنده عُرَويّ [628] ، وفي النسب إلى ابن واسم عند أبي عمرو ابنيّ واسميّ وعند غيره يردّ المحذوف بنويّ وسمويّ [629] ، وغير ذلك كثير.

وفي ذلك نوع من اختلافهم في التعليل لإثبات الرأي وتقويّته والوقوف عند الحكم المراد ، ولعلّ الأفضل أن تكون « مهمّة الباحث في اللّغة أن يصف ما أمامه فقط ، فيستقرئه دون أن يتجاوز ذلك إلى وصفه بالجودة والرداءة ، فإذا كانت الظاهرة المستقرأة مطّردة ذكر ذلك ، وإذا تفرّد عنها بعض الأمثلة ذكرها أيضا بحياد وموضوعيّة ».[630] وذلك لكي يتمكّن كلّ من يريد التعامل مع لهجات العرب أن يجد سبيلا إلى دراسة اللّهجات الباقية على ألسنة العرب جميعا بمقاربتها بما عرف باللّغة الفصحى ومن ثمّ نتجنّب الصراع الداخليّ غير المفيد ، ونحاول أن نتقرّب أكثر من

---

[624] – يراجع سر صناعة الإعراب 362/2 والخصائص 46/2. الرخودّ من الرجال هو الليّن العظام الرِّخوها، الدَّمْثَر هو الدَّمِث الليّن والسهل ، السِّبَطْر من الرجال هو السَّبْط الطويل .

[625] – هو المعروف بثعلب .

[626] – الخصائص 287/2 .يراجع الممتع 30/1 واللسان 156/9 و157 (سكف).

[627] – كتاب سيبويه 351/3 . يراجع التكملة ص 61 .

[628] – يراجع كتاب سيبويه 348/3 .

[629] – نفسه 361/3 و362 .

[630] – المستوى اللغوي ص 95 .

بعضنا بدل التنافر والتباعد الممزّق لعلاقاتنا التي يجب أن تكون أقوى ممّا هي عليه، ولا يقوّيها إلاّ اللّغة المفهومة والمتداولة بالاشتراك الجماعيّ وبها يسهل التبادل العلميّ والثقافيّ الذي لا نحتاج فيه إلى مترجمين وسطاء. وقد أثرنا هذه القضية عدّة مرّات في هذا البحث لما لاحظناه من آراء العلماء المختلفة ومدى تأثيرها في الأحكام اللّغويّة عامّة والصرفيّة خاصّة.

2 – الاختلاف في الفروع :

إنّ هذا النوع من الاختلاف ينضوي تحت اختلاف العلماء ، لأنّهم هم الذين بحثوا عن تعليل الأحكام اللّغويّة في اطّرادها وشذوذها حينما وجدوا الاختلاف في هذه اللغة ، وأدلى كلّ من دخل باب الاجتهاد اللّغويّ بدلوه للوصول إلى الإقناع بأحكامه وتخريجاته ، ومنهم من كان يدعّم رأيه بالدليل ، ومنهم من كان يصدر أحكامه من دون تعليل ولا تدليل ، وذلك مثلما مرّ معنا في الأصول ، وما يأتي منه في الفروع.

ا– الاختلاف في الحكم :

من طبيعة منهج علماء اللّغة العربيّة القدامى أن كانوا يصدرون أحكامهم اللّغويّة ثمّ يعلّلونها بما يرونه داعما لها مستندين في ذلك إلى الأدلّة المختلفة من الشواهد المتنوّعة بحسب نظر كلّ اتّجاه شخصيّ أو جماعيّ شكّل مذهبا أو ما عرف بالمدرسة. ومن ثمّ فقد وجدنا هذا الجانب بارزا في مصادرنا التراثيّة حاولنا أن نخرجها تثبيتا لقاعدة الإقناع المفيد المؤسّس على بيّنات من الأمر تدركها الأفهام جليّا وإبعاد كلّ ما من شأنه أن يدخل ضمن دائرة الإقصاء والتهميش ، إذ نرى ذلك من مصائب البحث العلميّ ، ومن نقائص جهود الساعين إليه. وما الحكم اللّغويّ إلاّ انعكاس لإبداء الرأي ولا نرى سلطة قاهرة للعقل إلاّ البراهين الساطعة والحجج الدّامغة ، وبذلك فلا بدّ أن تكون متفاوتة بل وقد تكون متباينة ، وهي مختلفة ومتنوّعة ارتأينا أن نمثّل لها ببعض القضايا الصرفيّة البسيطة الآتية :

فقد يكون منه اختلاف في موضع الزائد بالتضعيف نحو : سُلّم فعند الخليل الزائد هو الأوّل ، والثاني عند غيره كيونس ، ويراهما سيبويه صالحين على السواء.[631] وفي الزيادة بالتكرار نحو : اقْعَنْسَسَ ، فيراه الخليل وأبو علي الفارسيّ وابن جنّي أنّ الزائد هو الثاني ويراه غيرهم أنّه الأوّل.[632]

---

631 – يراجع كتاب سيبويه 329/4 ، والممتع303/1 و304 و306 ، وشرح الشافية 365/2 ، وابن عصفور والتصريف ص 166.

632 – يراجع كتاب سيبويه 328/4 ، والمنصف 43/1 ، والخصائص 61/2 و63 ، وشرح الشافية 365/2 ، والممتع 305/1 ، واللسان 273/1 (جلب) ، والهمع 216/2 وفتح اللطيف ص 138.

وبين إبدال الحرف وأصليّته كما في لفظ الحَيَوان ، إذ يرى الخليل وسيبويه أنّ الواو بدل من ياء ، ويراها المازنيّ أصليّة.[633] وتاء التأنيث الاسميّة مثل : شجرة ، فهي عند سيبويه والفرّاء وابن كيسان وغيرهم أصليّة تقلب هاء في الوقف كالقول : هذه شجرهْ ، وهي عند ثعلب هاء قلبت تاء في الوصل.[634] وكذلك الشأن في أحرف المضارعة ، إذ يعدّها بعضهم زائدة [635] وبعضهم لا يعدّها من ضمن الزوائد.[636]

والاختلاف في همزة ايم عند يونس همزة وصل ، وعند الزجّاج والكوفيّين همزة قطع.[637] وفي ذلك « قال الجوهريّ : وأيمن اسم وضع للقسم ، هكذا بضمّ الميم والنون وألف وصل عند أكثر النحويّين ولم يجئ في الأسماء ألف وصل مفتوحة غيرها ... وابن كيسان وابن درستويه[638] قالا : ألف أيمن ألف قطع وهو جمع يمين ».[639]

وفي حركة همزة الوصل خلاف ، فسيبويه يراها متحرّكة على أصلها بالكسر وتغيّر في مواضع للتخفيف ، بينما هي عند الكوفيّين ساكنة في أصلها ثمّ حرّكت بالكسر على أصل التقاء الساكنين.[640]

وبين الأصل والقلب المكانيّ في نحو: جاءٍ على وزن فالٍ مقلوب من جايئ على وزن فاعل فصار جائي على وزن فالع ثمّ حدث فيه من الإعلال بالحذف على أنّه منقوص على رأي الخليل ، ويرى آخرون أنّ الهمزة ههنا هي مبدلة من الألف في جاءَ والهمزة الأصليّة محذوفة فهو على فاعٍ من جائِئ بحذف الهمزة الأخيرة

---

[633]– يراجع كتاب سيبويه 409/4 ، والمنصف 184/2 ، والتكملة ص 271 ، وسر صناعة الإعراب 164/1، و237/2 ، والخصائص 20/3 ، والمفصل ص 495 ، وشرح المفصل 420/5 ، والممتع 569/2 ، وشرح الشافية 73/3 و186 و187 ، اللسان 214/14 (حيي) ، والأشموني 527/4 .

[634] – يراجع كتاب سيبويه 166/4 ، وشرح الشافية 288/2 و289 .

[635] – يراجع كتاب سيبويه 236/4 و237 و287 ، والمقتضب 58/1 ، والتكملة ص 231 و235 و241 ، والتصريف الملوكي ص6 و14 ، وشرح التصريف ص232 و255 والممتع 257/1 ، وأوضح المسالك 366/4، والإنصاف 648/2 .

[636] – يراجع شرح التصريف ص 255 ، والإنصاف 648/2 ، وفتح اللطيف ص 178 و216 .

[637] – يراجع كتاب سيبويه 503/3 ، والإنصاف 404/1 ، وللسان 462/13 (يمن) ، والقاموس ص 1602 (ينت) ، والأشموني 464/4 وفيه أنّها أتت في اثنتي عشرة لغة أجملها ابن مالك في قوله :

همز ايم وأيمن فافتح واكسر أو إمُ قُلْ   أو قل مُِ أو منُ بالتثليث قد شُكِلا

وإيمَنُ اختم به والله كلاّ أضف   إليه في قسم تستوفِ ما نُقلا

[638] – هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه ، لقي ثعلبا والمبرّد وأخذ عنهما ، ينتسب إلى البصريين ويتعصّب لهم ، توفي حوالي 380 هـ أو بعدها . الفهرست ص 283 .

[639] – اللسان 462/13 و463 (يمن) . يراجع سر صناعة الإعراب 129/1 ، وفتح اللطيف ص 293 .

[640] – يراجع سر صناعة الإعراب 125/1 و128 ، والإنصاف 737/2 ، وشرح الشافية 261/2 و262 ، والأشموني 467/4 ، وفتح اللطيف ص 295 و297 .

للثقل، ويراهما سيبويه صالحين.[641] والشاهد الذي يدعّم الرأي الأوّل في قول العجّاج:

لاثٍ بها الأشياءُ والعُبْرِيُّ

وهو : لاث من لاثئ. ومثله في قول طَرِيف بن تميم العنبري : [642]

فتعرّفوني أنّني أنا ذاكمُ شاكٍ سلاحي في الحوادث مُعْلِمُ

وهو يريد : شاكئ ، وكلاهما مقلوب ثمّ حذفت فيهما الهمزة لثقلها. ويذكر سيبويه أنّ أكثر العرب تقول : شاكٌ ولاثٌ بحذف الهمزة بدون قلب ، من شائك ولائث .[643]

وفي المحذوف من المتماثلين من الحروف كما في نحو قوله تعالى : « **تَظَاهَرُون** »[644] ، وقوله : « **تَسَاءَلُون** »[645] ، فمن قرأ بتاء واحدة مخفّفة يعلّل بحذف تاء أولى ، وآخر يرى الثانية هي المحذوفة.[646]

وفي حذف وسط اسم المفعول من الأجوف نحو : مَقُول ومَبِيع ، فالخليل وسيبويه ومن وافقهما يرون أنّ المحذوف هو واو مفعول الزائدة ، والوزن حينئذ : مَفُعْل ، ومَفِعْل ، ويراه الأخفش أنّه عين المفعول ووزنه : مَفُول من الواويّ ومَفِيل من اليائيّ بعد قلب ضمّة الياء كسرة قبلها.[647]

وفي أصل الألفاظ المعلّة بالحذف نحو : الثُبَة وهي بمعنى الجماعة من الناس وغيرهم ، وقد اختلف علماء اللّغة في أصلها ، فبعضهم يراها من ثابَ أي عاد ورجع ، وكان أصلها ثَوُبَة ، فلمّا ضُمّت الثاء حُذفت الواو التي هي عين الكلمة. وهي عند آخرين محذوفة اللاّم ، والأصل ثُبَيَةٌ ومنه ثبّيت عليه إذا أثنيت عليه.[648] وأمّا القول الأوّل فشاهده قوله تعالى : « **وإذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ**

---

[641] – يراجع كتاب سيبويه 377/4 و378 ، والمفصل ص 499 ، وشرح المفصل 448/5 و449 ، والممتع 509/2 ، وشرح الشافية 25/1 ، واللسان 187/2 (لوث) والمغني في تصريف الأفعال لمحمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ، القاهرة ، ط.1 ، 1414 هـ/1996 م ، ص 54 .

[642] – هو شاعر جاهليّ مقلّ.

[643] – يراجع كتاب سيبويه 378/4 ، وشرح أبيات سيبويه 257/2 ، والممتع 411/2 و616 ، وشرح الشافية 25/1 و128/3 و129 . يقال: هو شائك السلاح: لسلاحه شوكة وحدّة .اللائث واللاّث من الشجر هو الملتفّ.

[644] – سورة البقرة من الآية 85 .

[645] – سورة النساء من الآية 1 .

[646] – يراجع الحجة ص 34 ، والإنصاف 648/2 ، وإملاء ما من به الرحمن ص 55 ، والممتع 456/2 ، والأشموني 593/4 و594 .

[647] – يراجع كتاب سيبويه 363/2 و348/4 والمنصف 287/1 و288 والمقتضب 100/1 والتكملة ص 255 والخصائص 87/1 و259 و260 والتصريف الملوكي ص 36 وشرح التصريف ص 390 و391 و392 والمفتاح في التصريف ص 67 والمفصل ص 499 و500 وشرح المفصل 450/5 و451 وشرح الشافية 143/3 و147 والممتع 452/2 والارتشاف 151/1 وأوضح المسالك 403/4 والمكودي ص 243 والأشموني 539/4 وفيض نشر الانشراح 284/1 وشذا العرف ص 151 وفتح اللطيف ص 332 .

[648] – يراجع المسائل المشكلة ص 215 ، وسر صناعة الإعراب 248/2 و249 ، وشرح التصريف ص 408

وَأَمْنا »[649] ، وقول الشاعر :[650]

متى متى تُطَّلَعُ المَثَابا   لعلّ شيخا مُهْتَرًا مُصَابا

وأمّا القول الآخر الذي يرى حذف اللاّم فشاهده قوله تعالى : « **فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انْفِرُوا جَمِيعًا** »[651]، وقول أبي ذؤيب الهذليّ :

فلمّا جَلاها بالأيّام تحيّزتْ   ثُبَات عليها واكتئابها

ويؤكّده قول لبيد :

يُثَنّي ثَناءً من كريم وقولُه   ألا انعِمْ على حُسْنِ التحيّة واشربِ

واختُلف في إثبات الأوزان وضبطها في مثل : سَيّد وصَيّب وميّت ، فهي على وزن : فَيْعِل بكسر العين بعد الياء الساكنة عند البصريين ، وعلى فَعيل بفتح الفاء وكسر العين الممدودة عند الكوفيّين ، وعلى فَيْعَل بفتح العين عند البغداديّين.[652]

وأنّ قُضَاة عند سيبويه على فُعَلة ، وعند الفرّاء على فُعَّل بتضعيف العين ، وحذف التضعيف ثمّ عوّضته التاء ، وهو عند المبرّد اسم جمع لعدم هذا البناء في أبنية الجموع.[653]

وفي وزن مُوسَى لآلة الحلاقة يرى البصريّون أنّها على مُفْعَل مؤنّث سماعيّ كما في قول أعشى هَمْدَان :

فإن تكن المُوسَى جَرَتْ فَوْقَ بَظْرِهَا   فَمَا خُتِنتْ إلاّ وَمَصّانُ قَاعِدُ

وعند ابن سعيد الأمويّ[654] مذكّر ، وعند الفرّاء على فُعلى كالبشرى ،
والأحكام نفسها في موسى عَلما ، إذ هو عند أبي عمرو بن العلاء على مُفْعَل ، وعند الكسائيّ وابن السكّيت على فُعْلى.[655] وفي وزن آية ، فهي عند الخليل وسيبويه على وزن فَعَلَة ، وعند الفرّاء على فَعْلَة ، وعند الكسائيّ على فاعِلة ، وفَعِلَة عند

و409 ، واللسان 244/1 (ثوب) .

649 – سورة البقرة من الآية 125 .

650 – غير منسوب في اللسان 244/1 (ثوب).

651 – سورة النساء من الآية 71 .

652 – يراجع كتاب سيبويه 365/4 و367 ، والمنصف 16/2 و17 ، والمقتضب 172/1 و222 و238/2 و283 ، والتكملة ص 260 ، والخصائص 155/1 ، وشرح التصريف ص 266 و476 ، والإنصاف 16/1 و 795/2 و796 ، وشرح المفصل 315/3 ، وشرح الشافية 176/2 و154/3 و171 ، وإملاء ما من به الرحمن ص 29 ، والممتع 499/2 و500 و501 ، والارتشاف 139/1 ونزهة الطرف ص 139 والمغني في تصريف الأفعال ص 55 .

653 – يراجع الممتع 500/2 و501 وشرح الشافية 156/2 و276.

654 – هو عبد الله بن سعيد ليس هو من الأعراب ولكنّه دخل البادية وأخذ عن الفصحاء . الفهرست ص 220.

655 – يراجع شرح الشافية 237/2 و238 ، واللسان 223/6 (موس) و392/15 (وسى) .

غيرهم أيضا.[656]

وفـي إثبـات الحكـم بالأصـالة أو بالزيـادة قـال شـارح (الشـافية) : « والأصـل أن لا نحكم بزيـادة حـرف إلاّ إذا اضـطررنا إليـه : إمّـا بالاشـتقاق أو بعـدم النظيـر أو بغلبـة الزيـادة ».[657] وهـذه مـن قواعـد أحكـام التصـريف وأدلّتـه العلميّـة المعتمدة في ضبط الأصول العربيّة.

ومن ذلك اختلاف بناء المفرد من جموعه المتعدّدة كما أشار إليه ابن جنّي قائلا : « وقد تخرج إليه آحاد مختلفة الصيغ والأبنية ، فقد يجوز أن يعرض الإشكال في الواحد منها ، فلا يُدرى ما مثاله ، ولهذا ما يتّفق العلماء في مثال الجمع وتراهم مختلفين في الواحد »[658] ، وقال : « وهذا الخلاف بين العلماء في آحاد الجموع سائر عنهم مطّرد من مذاهبهم ، وإنّما سببه وعلّة وقوعه بينهم أنّ مثال جمع التكسير تُفقد فيه صيغة الواحد فيحتمل الأمرين والثلاثة ونحو ذلك ، وليس كذلك مثال جمع التصحيح ».[659] فنجد مثلا ما يجمع على أفعال من الأبنية : فَعَلٌ وفِعْلٌ وفُعِل وفُعُل وفَعِل وفُعَل وفِعَل وفَعُل وفَعْل ، وبالزيادة : فاعِل وفَعِيل.

وغير ذلك ممّا قد يؤدّي إلى الاختلاف في التعليل وهو ما يؤكّد علاقة الحكم بالعلّة ، لأنّ الأحكام من رأي العلماء ولكلّ رأي تعليله الذي يجده صاحبه مناسبا له، وهو يرغب في تقويته بالبرهان مع التدليل في غالب الأحيان نقلا وعقلا. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ « علل النحو ليست ثابتة واجبة ، إنّما هي علل تختلف باختلاف واضعها وتفسيره للموضع الذي يعلّله ، فقد يختلف النحويّون فيما بينهم في تفسير السبب الذي دفع إلى هذا النوع من التعبير ، أو إلى حكم معيّن من الأحكام ، وعلى ذلك تختلف العلّة التي يضعها كلّ منهم ، ونتيجة لهذا الاختلاف تتعدّد الأحكام وتتشعّب الآراء ».[660] وهي بلا شكّ ليست في معظمها من وضع الناطقين بالعربيّة وإنّما هي من بنات أفكار النحاة الذين وجدوا باب التعليل أمامهم مفتوحا.

ب – الاختلاف في التعليل :

إنّ القصد من التعليل هو بيان أسباب الحكم وإثبات المؤثّر وتقرير الأثر،

---

656 – يراجع كتاب سيبويه 398/4 و3399 ، ودقائق التصريف ص 230 ، والتبيان في إعراب القرآن 32/1، والممتع 583/2 ، وشرح الشافية 118/3 ، واللسان 61/14 (أيا) ، والأشموني 527/4 .

657 – 351/2 . يراجع الممتع 39/1 وما بعدها ، والأشموني 426/4 ، وفتح اللطيف ص 124 و125.

658 – سر صناعة الإعراب 255/2 .

659 – نفسه 258/2 .

660 – دراسات في كتاب سيبويه ص 156 .

والاستدلال على المعلول بالعلّة الممكنة [661] ، أو هو « تقدير ثبوت المؤثّر لإثبات الأثر »[662] ، أو هو « ذكر العلّة للحكم ، وهو مقيّد بما إذا أمكن ذلك ، أمّا إذا لم يمكن فالعلّة السماع ».[663] وذلك لأنّ « التعاليل أمر عارض لا يلزم طرده والإتيان به في كلّ حكم ».[664] والعلّة بكسر العين وتشديد اللاّم لغةً هي التغيّر الحادث في الشيء ومنه سمّي المرض لأنّه تغيير في الجسم من حال إلى حال أخرى، وتعني أيضا الحدث يشغل صاحبه عن حاجته ، كما ترادف السبب.[665] وأمّا اصطلاحا فهي متعدّدة الحقول العلميّة [666] ، إذ هي في « علم العروض تغيير يعتري الأسباب والأوتاد في الأعاريض والضروب ، وعند الفلاسفة كلّ ما يصدر عنه أمر آخر بالاستدلال أو بانضمام غيره إليه فهو علّة لذلك الأمر »[667] ، وفي علم الشريعة هي « ما يجب به الحكم معه »[668] ، ومن ذلك أخذت اصطلاحا في علم النحو ثبوتا وعدما وهي « التعليل للأحكام النحويّة الواردة كالتعليل لدخول التنوين في الكلام والتعليل لثقل الفعل وخفّة الاسم ».[669] وأطلقت كذلك على أحرف العلّة الثلاثة : الألف في قَامَ والواو في وَصَفَ والياء في يَئِسَ ، ولعلّ هذه التسمية من باب التجوّز، وإلاّ فإنّ الألف ليست حرف علّة في أصلها لأنّها لا تكون إلاّ بدلا من الواو والياء ، فهما فقط ما يمكن في الحقّ إطلاق ذلك الاصطلاح عليهما دونها. ويرى ابن السرّاج أنّ العلّة في اللّغة العربيّة على ضربين : أحدهما يؤدّي إلى كلام العرب كقلب الواو والياء ألفا إذا تحرّكتا وانفتح ما قبلهما ، وثانيهما يسمّى علّة العلّة كالبحث عن سبب ذلك الحكم وتلك العلّة في الضرب الأوّل ، ثمّ بيّن أنّ كتابه مبني على ذكر العلّة فقال : « غرضي في هذا الكتاب ذكر العلّة التي إذا اطّردت وُصل بها إلى كلامهم فقط ».[670] فهو يتناول الضرب الأوّل من باب تعليميّ محض ، والضرب الثاني عنده يبيّن حكمة لغة العرب فقط. وقد خاض ابن جنّي مطوّلا في البحث عن

---

661 – يراجع المعجم العربي الحديث ص 312 .

662 – التوقيف على مهمة التعاريف ص 181 .

663 – فيض نشر الانشراح 226/1 .

664 – نفسه .

665 – يراجع اللسان 471/11 (علل) ، والقاموس المحيط ص 1338 (علل) ، والتوقيف على مهمة التعاريف ص 202 ، والمعجم العربي الحديث ص 850 .

666 – منها أيضا الاصطلاح الصوفيّ وهو أنّ العلّة هي تنبيه الحقّ عبده بسبب وبغير سبب ، وفي علم الكلام هي ما يتوقّف عليه الشيء . التوقيف على مهمة التعاريف ص 202 .

667 – المعجم العربي الحديث ص 850 .

668 – كتاب التعريفات ص 201 . وفيه أنواع العلّة ومفهوم كلّ نوع وكذا مفهوم السبب وأنواعه .

669 – معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة ص 157 .

670 – الأصول في النحو 36/1 .

هذه الحكمة مبرّرا بحثه فقال : « إنّ أحدا لم يتكلّف الكلام عن علّة ما أهمل واستعمال ما استعمل ».[671] وقد يكون قصده من هذا الحكم أنّه لم يكن البحث فيه متّسعا وإلاّ فإنّ « العلّة أصيلة في أصول النحو وما استفاده من العلوم الأخرى ينحصر في تشعيب المصطلحات الخاصّة بالعلّة من حيث تناولها ».[672] ونرى أن التعليل لا يقوم إلاّ على البرهان العقليّ للإقناع العلميّ كما يشير إليه ابن جنّى قائلا: « وإذا حكّمنا بديهة العقل ، وترافعنا إلى الطبيعة والحسّ ، فقد وفّينا الصنعة حقّها ، ورَبأنا بها أفرع مشارفها ».[673] ومن هذا القول يظهر لنا أنّ للتعليل نوعا عقليّا وآخر حسيّا وأساسهما الفكر الذي يوجِد الإبداع المعرفيّ بعيدا عن التقليد. ولعلّ أوّل إشارة إلى إمكان الاختلاف في هذا الجانب هو ما ورد في قول الخليل حين سئل عن تعليلاته : « أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إنّ العرب قد نطقت على سجيّتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقلها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي أنّه علّة لما علّلته منه فإن أكن أصبت ، فهو الذي التمست ، وإن تكن هناك علّة له ، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء ، عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق ، أو البراهين الواضحة ، والحجج اللائحة ، فكلّما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها ، قال : إنّما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله ، محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلّة ، إلاّ أنّ ممّا ذكره الرجل محتمل أن يكون علّة لذلك ، فإن صحّ لغيري علّة لما علّلته من النحو هي أليق بالمعلول فليأتِ بها ».[674] وذكر ابن جنّي أنّ « الخلاف بين العلماء أعمّ منه بين العرب ، وذلك أنّ العلماء اختلفوا في الاعتلال لما اتّفقت العرب عليه، كما اختلفوا أيضا فيما اختلفت العرب فيه ، وكلّ ذهب مذهبا ، وإن كان بعضه قويّا وبعضه ضعيفا ».[675] فهو هنا يشير إلى نوعين من الاختلاف ، وهما : اختلاف العرب في كلامها ، واختلاف العلماء في تعليلهم الذي رأيناه في قول الخليل المذكور وفيه باب واسع مفتوح للاجتهاد. واختلاف العلماء في كثير من القضايا قد يكون ما بين ما

[671] – الخصائص 78/1 .

[672] – مصطلحات علم أصول النحو ص 30 .

[673] – الخصائص 54/1 . ورَبَأَ المكانَ : علاه ، والمشارف : الأعالي ، وأفرعها : أعاليها .

[674] – الإيضاح في علل النحو للزجّاجي ، تحقيق مازن المبارك ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، 1378هـ1959 م ، ص 64 .

[675] – الخصائص 169/1 .

عرف بالمذاهب أو المدارس ، وقد يكون ما بين علماء المذهب الواحد، ذلك لأنّه « مهما يكن الأمر فقد أخذت المدارس النحويّة جميعا منذ الخليل بمبدأ العلّيّة ، فكلّ حكم يعلّل ، وكلّ ظاهرة نحويّة كلّيّة أو جزئيّة لا بدّ لها من علّة أوجدتها ، ولم يكتفوا بما قرب وسهل من العلل ، وإنّما ذهبوا يغوصون على كوامن العلل وخفياتها ودقائقها».[676]

والأجدر في هذا المقام أن تذكر **بعض النماذج للتمثيل** لا الحصر من هذه الناحية :

وذلك مثل أصل الأبنية الرباعيّة والخماسيّة حيث هي عند سيبويه وكثير من النحاة نوعان غير الثلاثيّ ، وعند الفرّاء والكسائيّ على أنّ أصلهما ثلاثيّ وهما مزيد فيهما.[677]

وأنّ أصل المشتقّات مختلف فيه أيضا، إذ رأى البصريّون أنّه المصدر ، في حين يراه أهل الكوفة الفعل الماضي.[678] واشتقاق لفظ اسم ، فمنهم من يرجعه إلى السموّ بحذف لامه وتعويضها بالألف للدلالة على الرفعة ، ومنهم من يرجعه إلى الوسم بحذف فائه للدلالة على العلامة.[679] ووجدنا من الباحثين المعاصرين من أشار إلى أنّ هذه المسألة لا خلاف فيها بين البصرة والكوفة فقال : « ينسب أبو البركات إلى الكوفيّين عامّة أنّهم يقولون باشتقاق الاسم من السمة ، وقد جارى في ذلك غيره من النحاة الذين سبقوه ، والحقّ أنّ الكوفيّين لا يختلفون عن نحاة البصرة في أنّ لفظ (الاسم) من السموّ ، وقد لمّح بعضهم بذلك وصرّح بعضهم الآخر به ».[680]

وفي جاءٍ اسم الفاعل من جَاءَ رأى الخليل أنّها مقلوبة من جايِئ فجائي لأنّه من جَيَأَ أصلا، بينما يرى سيبويه أنّها من جائئ فجائي فجاءٍ ، لأنّ عين الأجوف تقلب همزة في هذه الصيغة اطّرادا دائما مثل : قائل وبائع ، وحذفت اللام وهي همزة

---

[676] – دراسات في كتاب سيبويه ص 157 .

[677] – يراجع الإنصاف 793/2 وشرح الشافية 47/1 .

[678] – يراجع كتاب سيبويه 12/1 والتكملة ص 211 ، والخصائص 222/1 والإنصاف 235/1 وما بعدها ، وشرح التسهيل 178/2، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، 1411 هـ/1990 م ، ج.2 ص 171، والأشموني ، وعلل التصريف ص 3 و4 .

[679] – يراجع إعراب ثلاثين سورة ص 54 و25 والإنصاف 6/1 وما بعدها ،و وأسرار العربيّة ص 35، والإنصاف 6/1 واللسان 401/14 (سما) وفتح اللطيف ص 292 . وفي هذه المصادر كثير من موضوع اختلاف العلماء في القضايا اللّغويّة .

[680] – كتاب الإنصاف والمسائل الخلافية لأحمد الحلواني ، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بدمشق ، ج. 1 ، مج. 48 ، سنة 1973 م ، ص 130.

فرارا من لقائها بأختها.[681]

واختلفوا في وزن أشياء ، فهي على لَفْعَاء مقلوبة من فَعْلاء عند الخليل وسيبويه والمازنيّ ، وأَفعاء من أَفْعِلاء عند الأخفش والفرّاء والزياديّ [682] وأبي عليّ الفارسيّ ، وهي عند الكسائيّ على أَفْعَال .[683] وفي ذلك قال الأزهريّ : « لم يختلف النحويّون في أنّ أشياء جمع شيء ، وأنّها غير مُجراة ، قال: واختلفوا في العلّة ».[684] فتعليل **الخليل** أنّ أشياء أصلها شَيْئَاء على فَعْلاء وهو اسم جمع ، وتجنّبا لثقل الهمزتين المتقاربتين حدث قلب مكانيّ ، فصارت الهمزة الأصليّة الأولى في أوّل الكلمة وبقيت الهمزة الثانية وهي الزائدة في موضعها ليكون البناء لَفْعَاء ، ودليله هو منعها من التنوين في قوله تعالى : « **لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ**».[685] وتعليل **الأخفش** و**الفرّاء** محمول على أنّ أصلها أَشْيِئَاء على أَفْعِلاء وحذفت الهمزة الأولى وهي لام فبقيت أشياء على أَفْعَاء. وأمّا **الكسائيّ** فإنّه يراها على أنّها شبيهة بحمراء التي يمنع فيها التنوين لكون الهمزة للتأنيث ، فحملها على الشبه.[686]

وفي قضية لفظ الكَمْأَة ، وهي نوع من النبات يخرج من الأرض كالفُطْر[687] ، منهم من يراها مفردا ومنهم من يراها جمعا ، وذلك على أساس أنّ الغالب في مثلها أن يكون الجمع منها بحذف التاء نحو شجرة وشجر ، فسيبويه يعدّها اسم جمع وليست جمعا ، وهي عند أبي خيرة للواحد وجمعها كَمْء ، ويخالفه منتجع وقد وافقه رؤبة ، وروي عن أبي زيد أنّها تكون بلفظ واحد للمفرد والجمع كالفُلْك . ويقف ابن سيدة إلى جانب سيبويه ، ويأتي أبو الهيثم ليفرد رأيه بقاعدة تدلّ على اختصاص هذه الكلمة بهذا التصريف فقال : « يقال : كَمْء للواحد وجمعه

---

[681] – يراجع كتاب سيبويه 376/4 و377 ، وشرح التصريف ص 304، والمفصل ص 499 ،وشرح المفصل 449/5 والممتع 327/1 و509/2 و510 وشرح الشافية 25/1 والمغني في تصريف الأفعال ص 54.

[682] – هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان .لم يذكر ابن النديم تاريخ وفاته ، يراجع الفهرست ص 261 .

[683] – اللسان 104/1 (شيأ). يراجع كتاب سيبويه 380/4 ، ومعاني القرآن 219/1 ، والمنصف 94/2 ، والإنصاف812/2 وما بعدها ، وشرح التصريف ص 402 و403 ، وإملاء ما من به الرحمن ص 234 ، والتبيان في إعراب القرآن 227/1 ، والممتع 513/2 وما بعدها ، وشرح الشافية29/1 ، وما بعدها ، وتفسير القرطبي 330/6 ، والمغني في تصريف الأفعال ص 51 وما بعدها .

[684] – اللسان 104/1 (شيأ) .

[685] – سورة المائدة ، من الآية 101 .

[686] – يراجع معاني القرآن 219/1 ، والمنصف 94/2 وما بعدها ، والإنصاف 512/2 وما بعدها و812 وما بعدها ، وإملاء ما من به الرحمن ص 234 و235 ، والممتع 513/2 وما بعدها ، واللسان 104/1 (شيأ) وتفسير القرطبي 330/6 ، والمغني في تصريف الأفعال ص 51 .

[687] – يراجع اللسان 148/1

كَمْأة، ولا يُجمع شيء على فَعْلَة إلاّ كَمْء وكَمْأة ، ورَجْل ورَجْلَة ».[688] وهي عند أبي حاتم من الجمع الشاذّ عن نظائره ، وروى عن أبي زيد الأنصاريّ أنّها من الألفاظ الدالّة على المفرد والجمع بالتاء.[689]

ومن جموع ثَوْر قالوا : ثِيَرة ، بقلب الواو ياء وفيه ثلاثة أقوال : [690]

– **فسيبويه** حمله على الشذوذ لوجود الواو بعد الكسرة.

– و**المبردّ** على القياس للفصل بين الثور من الحيوان وبين الثور قطعة من الأقط بالقول فيه : ثِوَرة.

– و**ابن السرّاج** على أنّ التنبيه على أصلها : ثِيارة بالمدّ.

– وأشار إليها **ابن جنّي** واكتفى برأيه على أنّه شاذّ. غير أنّ ابن السرّاج لم يذكر هذا في أصوله الذي عبارته : « وقد قالوا : ثِيَرَة ، قلبوها حيث كانت بعد كسرة وهذا شاذّ، والفرق بينه وبين سوط وسياط ، أنّ بعد الياء في سياط ألفا وهو حرف يقرب من الياء ».[691]

وفي تعليل زيادة الأحرف وأصليتها عند اجتماع ما يحدث التباسا في تحديد أصول الكلمة مثل : العِنْدَأْوَة : وهو العَسَر والالتواء يكون في الرجل ، بعضهم يراه من عدأ فهو على : فِنْعَلْوَة بزيادة النون والواو ، وعند بعضهم على فِنْعَأْلَة بزيادة النون والهمزة من عدو ، وبعضهم يراه على : فِعْلَلْوَة من عندأ رباعيّا بزيادة الواو.[692]

وفي لفظ مصائب جمع مصيبة ، شذوذ الهمز بعد ألف الجمع لكون أصلها واوا ، وقد جاء منها على أصله : مصاوب ، ومثل ذلك القلب يأتي فيما كانت ياؤه زائدة على فَعِيلة فعائل :[693]

– **فالزجّاج** يعلّله بأنّه بدل من الواو المكسورة كإسادة من وِسادة.

– و**الثمانيني**[694] على التشبيه لا البدل.

---

688 – اللسان 148/1 (كمأ) . الرَّجْل هو الراجل أو جمع الراجل .

689 – يراجع المذكر والمؤنث ص 81 .

690 – يراجع كتاب سيبويه 369/2 ، والأصول في النحو 264/3 ، والخصائص 113/1 ، والمحتسب 50/2، وسر صناعة الإعراب 264/2 ، وشرح المفصل 371/5 ، والممتع 471/2 ، واللسان 111/4 (ثو ر)، وشرح الأشموني 508/4 .

691 – 264/3 . يراجع الممتع 471/2 .

692 – يراجع اللسان 119/1 (عدأ) ، وفتح اللطيف ص 127 و128.

693 – يراجع معاني القرآن 251/1 ، والمحتسب 442/1 ، وشرح التصريف ص 328 و501 ، والممتع 340/1 و507/2 و508 ، والمبدع ص 86 ، واللسان 535/1 (صوب).

694 – هو عمر بن ثابت الثمانيني أحد تلاميذ ابن جنّي ، توفي سنة 442 هـ ، وهو من شرح كتب التصريف الملوكي .

- ويرى **الأخفش** أنّه من باب إتباع الجمع لمفرده في الإعلال.
- وعند **الفرّاء** على توهّم شبهها بفَعِيلة ولكثرتها في الكلام .

واختلافهم في تعليل المحذوف من نحو حذف فاء المثال في مثل: يعد ، ولكلّ حكم تعليله من وجهة نظر العالم المجتهد : [695]

- **فالخليل** يعلّله بكونها خرجت ساكنة وخلفتها الضمّة والعرب تكره الكسرة بعد الضمّة إلاّ فيما لم يسمّ فاعله .
- ويرى **سيبويه** كونها واقعة بين الياء والكسرة .

وكذلك الشأن في المحذوف من اسم مفعول الأجوف في نحو: مَقُول من مَقْوول ، ومَبِيع من مَبْيُوع ، نجد اختلاف آراء العلماء تتمثّل فيما يأتي : [696]

- فعند **الخليل** و**سيبويه** واو مفعول لزيادتها والزائد أولى بالحذف ، وقلبت في مَبيع ياء لوجود الضمّة التي قلبت كسرة لتوافق الياء.
- وهو عند **الأخفش** ويوافقه **المازنيّ** الذي يرى الرأيين صحيحين ، أنّه عين المفعول والحذف يكون في أوّل الساكنين لكون عين المفعول لغير معنى وواوه لمعنى ، وهذا أولى بالبقاء.
- ويرى **ابن جنّي** علّة الحذف في إتباع اسم المفعول لإعلال فعله : قِيلَ وبِيعَ ، ولثقل الضمّة على الواو والياء.

وفي مثال آخر شبيه بما ذكر أنّه قيل : « الياء في مَخِيط هي واو مفعول ، انقلبت ياء لسكونها وسكون ما قبلها ، وإنّما حرّك ما قبلها لسكونها وسكون الواو بعد سقوط الياء ، وإنّما كسر ليعلم أنّ الساقط ياء ، وناس يقولون : إنّ الياء في مخيط هي الأصليّة والذي حذف واو مفعول ليُعرف الواويّ من اليائيّ ، والقول هو الأوّل ، لأنّ الواو مزيدة للبناء فلا ينبغي لها أن تحذف ، والأصليّ أحقّ بالحذف لاجتماع الساكنين أو علّة توجب أن يحذف حرف ، وكذلك في كلّ مفعول من ذوات الثلاثة إذا كان من بنات الياء ، فإنّه يجيء بالنقصان والتمام ، فأمّا من بنات الواو فلم يجئ على التمام إلاّ حرفان : مسك مَدْووف وثَوب مَصْوون ».[697] ولكنْ قد سمع أنّ

---

[695] - يراجع كتاب سيبويه 52/4 و53 ، ودقائق التصريف ص 222 و223 .

[696] - يراجع كتاب سيبويه 348/4 ، والمنصف 287/1 و288 ، والأصول في النحو 283/3 ، وشرح التصريف ص 390 و391 ، والمفصل ص 499 ، وشرح المفصل 450/5 ، والممتع 454/2 و455 و456، و457 ، وشرح الشافية 147/3 .

[697] - اللسان 298/7 (خيط). ومدووف بمعنى مبلول أو مخلوط ، ومصوون من الصيانة .يراجع كتاب سيبويه 348/4 و349 وشرح التصريف ص 391 و392 ، واللسان (دوف) و(صون)، والممتع 454/2 و455 و456 و457 و460 و461 ، وشرح الشافية 149/3 و150 .

بعض القبائل كانت تقيس الواويّ كاليائيّ وتقول : فرس مقوود ومَريض مَعوود قول مَقْوول وهكذا[698] ، وفي ذلك قال الفارسيّ : « ولو جاء التصحيح فيما كان من الواو لم يُنكر ».[699] وهو ما يوافق لغة بعض العرب اطّرادا ، ولكنّ كلامه يُظهر أنّه لم يسمع منه ذلك.

وفي قول العرب : اسْتَحَيْتُ بياء واحدة من اسْتَحْيَيْتُ نجد تعليلات العلماء مختلفة :[700]

– فهي عند **سيبويه** : حذفت لالتقاء الساكنين ، لأنّ الياء الأولى تقلب ألفا لتحرّكها، قال : وإنّما فعلوا ذلك حيث كثر في كلامهم ، ففيها تعليلان.

– وعند **المازنيّ** : لم تحذف لالتقاء الساكنين ، لأنّها لو حذفت لذلك لردّوها إذا قالوا: هو يَسْتَحِي ، ولقالوا : يَسْتَحْيِي كما قالوا : يَسْتَبِيعُ ، ولم يبيّن تعليله.

– ويرى **ابن برّي** أنّ قول **أبي عثمان** موافق لقول سيبويه، وأنّ الذي حكاه عن **سيبويه** ليس هو قوله ، وإنّما هو قول **الخليل** ، لأنّه يرى أنّ اسْتَحَيْت أصله استحييت ، فأعلّ إعلال اسْتَنَعْتُ ، وأصله : اسْتَنْيَعْت ، وذلك بأن تُنقل حركة الفاء على ما قبلها وتُقلب ألفا ثمّ تحذف لالتقاء الساكنين ، وأمّا سيبويه فيرى أنّها حذفت تخفيفا لاجتماع الياءين لا لإعلال موجب لحذفها ، كما حذفتَ السينَ من أحسسْت حين قلت : أحَسْتُ ، ونقلت حركتها على ما قبلها تخفيفا.

– وعند **الأخفش** على لغتين : اسْتَحَى بياء واحدة لغة تميم ، على وزن اسْتَفَلَ بحذف العين ونقل حركتها إلى الفاء ، وبياءين استحيي (استحيا) لغة أهل الحجاز ، وهو الأصل ، على وزان استفعل ، لأنّ ما كان موضعُ لامه معتلاً لم يُعِلّوا عينه لكي لا يلتقي إعلالان في كلمة واحدة ، ولذلك نرى أنّهم قالوا : أَحْيَيْتُ وحَوَيْتُ باجتماع حرفي علّة متتاليين ولم يكن فيها إعلال بخلاف صحّة اللاّم فيقولون –مثلا–: قُلتُ وبِعْتُ ، فيعلّون العين لمّا لم تعتلّ الّلام، وإنّما حذفوا الياء في استحى واستحيت لكثرة استعمالهم لهذه الكلمة كما قالوا : لا أدْرِ في لا أدري.

– وبعضهم الآخر يرى فيها حذف اللاّم لوقوعها طرفا.

وفي مثال آخر علّل من رأى حذف العين في الثُبَة بمعنى الحوض من الماء بالرجوع إلى معناها الدالّ على الثواب وهو الرجوع والماء يثوب إلى الحوض مرّة بعد أخرى. وعلّل من يرى الحذف في اللام لمعناها الدّالّ على الانضمام من ثبا يثبو أي

---

698 – يراجع شرح المفصل 453/5 .

699 – التكملة ص 255 .

700 – يراجع كتاب سيبويه 399/4 والمسائل المشكلة ص 77 وما بعدها وشرح التصريف ص 516 و517 والممتع 510/2 وشرح الشافية 119/3 و120 واللسان 218/14 (حيا) وفيض نشر الانشراح 284/1 .

انضمّ واجتمع ، وعليه دلّت الثُّبة على معنى الجماعة من الناس.[701]

واختلف العلماء في تعليل إثبات الألف في قول امرئ القيس :

لها منتان خَظَاتا كما أكبَّ على ساعديه النمِرْ

والشاهد قوله : خظاتا.[702] فرأي الكسائيّ على أنّ الشاعر يريد خظتا ثمّ لمّا حرّك التاء أرجع الألف التي كانت قد حذفت لالتقائها بسكون التاء ، وهو ما يوافقه عليه ابن جنّي ، ورأى الفرّاء أنّه يريد : خظاتان وحذف النون. وغير ذلك من القضايا الكثيرة التي تثير الاختلاف في الحكم والتعليل.

ويحسن بنا أن نشير إلى تقسيم علل النحو الذي أثار هو أيضا اختلافا كبيرا، وكان أن بدأ بذلك التقسيم الزجّاجيّ في كونها عللا تعليميّة وقياسيّة وجدليّة نظريّة [703] ، وهو تقسيم انفرد به النحاة .[704] ويمكن التمثيل لذلك صرفيّا أنّ العلّة التعليميّة تتمثّل في أنّا نوظّف قاعدة الاشتقاق قياسا على ما سمع عن العرب من أسماء الفاعلين والمفعولين والمكان والزمان وغيرها ، وبالنسبة إلى العلّة القياسيّة فهي التي يسأل عن سبب تلك الأحكام في علل ثانية كألف طاغُوت ، فهي من قلب الواو لتحرّكها وانفتاح ما قبلها على طَوَغَوت بعد قلب مكانيّ طَغَوُوت على فَعَلوت ، هذه علّة أولى ، والثانية أن يقال : ولم لم تكن مقلوبة من الياء ؟ فالجواب أنّ قلب الواو ألفا أكثر منه من الياء إلى الألف والدليل جمعها على طَواغيت، ولكنّ دليلا أخر يدلّ على أنّ أصلها ياء وهو مصدرها الطغيان.[705]

وأمّا ما يمثّل العلل الثوالث فهو ما يأتي في تعليل ابن خالويه في حوار

---

[701] – يراجع سر صناعة الإعراب 248/2 و249 وشرح التصريف ص 408 و409 .

[702] – يراجع سر صناعة الإعراب 147/2 وما بعدها فيها تفصيل هذا التعليل .

[703] – يراجع الإيضاح في علل النحو ص 64 . وفيه توضيحها « العلّة التعليميّة هي التي يُتوصّل بها تعليم كلام العرب ، لأنّا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلّ كلامها منها لفظا ، وإنّما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره ، مثال ذلك أنّنا لمّا سمعنا : قام زيد فهو قائم ...فعرفنا اسم الفاعل قلنا : ذهب فهو ذاهب وأكل فهو آكل.ومن هذا النوع من العلل قولنا : إنّ زيدا قائم ، إن قيل : لم نصبتم زيدا ؟ قلنا : بـ(إنّ) لأنّها تنصب المبتدأ وترفع الخبر ، لأنّا كذلك عُلّمناه ونُعلّمه ...وأمّا علّته القياسيّة فأن يقال : ولم تنصب (إنّ) الاسم ؟ والجواب في ذلك أن تقول : لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدّي إلى مفعول ، فحملت عليه وأعملت عمله لمّا ضارعته ، فالمنصوب بها شبّه بالمفعول لفظا فهي تشبه من الأفعال ما قدّم مفعوله على فاعله نحو : ضَرَبَ أخاك محمّد ، وأمّا العلل النظريّة الجدليّة فكلّ ما يعتلّ به في باب (إنّ) بعد هذا مثل أن يقال : من أيّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأي الأفعال شبّهوها ؟ أبالماضية أو المستقبلة أم الحادثة في الحال ؟ وحينما شبّهتموها بالأفعال لأيّ شيء عدلتم بها إلى ما قدّم مفعوله على فاعله ؟ وهلاّ شبّهتموها بما قدّم فاعله على مفعوله لأنّه هو الأصل وذلك هو الفرع ؟ فأيّ علّة دعت إلى إلحاقها بالفرع دون الأصل ؟ إلى غير ذلك من السؤالات ».

[704] – يراجع ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم لأحمد سليمان ياقوت ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983 م ، ص 174 .

[705] – يراجع المحتسب 223/1 و293/2 ، واللسان 444/8 (طوغ) و(طيغ) و9/15 (طغي).

انفراديّ طويل اقتبسنا منه قوله : « فإن قيل : فلم جاز إجراء الفاء في أفٍّ لجميع الحركات ؟ فقل : لأنّ حركتها ليست بحركة إعراب إنّما هي لالتقاء الساكنين ، فأجروها مجرى ما انضمّ أوّله من الأفعال عند الأمر بها وإدغام آخرها كما قال جرير :

غُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ   فَلا كَعْباً بَلَغْتَ ولا كِلابا

فالضاد تحرّك بالضمّ اتّباعا للضمّ ، وبالفتح لالتقاء الساكنين ، وبالكسر على أصل ما يجب في تحريك الساكنين إذا التقيا ، فإن قيل : أفيجوز ذلك في ربّ وثمّ ؟ فقل : لا ، لأنّ هذين حرفان ، وحقّ الحروف البناء على السكون ، فلمّا التقى في آخرها ساكنان حرّكت بأخفّ الحركات ، واتّسع في (أفٍّ) لأنّها لمنهيّ عنه كما وقعت (إيهٍ) لمأمور به ، كما اتّسعوا في حركات أواخر الأفعال عند الأمر والنهي ».[706]

وهذا نموذج آخر نعرضه عن ابن جنّي في حوار مفرد طويل يعلّل فيه الفرق بين تاء بنت وابنة ، إذ الأولى منهما جاءت عوضا عن واو بنو ، والثانية علامة للتأنيث ، ولكن ما علامة المؤنّث بنت إن لم تكن هذه التاء هي العلامة هنا ؟ فقال: « فإن قيل : فهل في بنت وأخت علامة تأنيث أو لا ؟ قيل : بل فيهما علم تأنيث ، فإن قيل : وما ذلك العلم ؟ قيل : الصيغة فيهما علامة تأنيثهما ، وذلك أنّ أصل هذين الاسمين عندنا فَعَلٌ ، بَنَوٌ وأَخَوٌ ، بدلالة تكسيرهم إيّاهما على أفعال في قولهم: أبناء وآخاء ، قال بشر بن المهلّب :

وَجَدْتُّمْ بَنِيكُمْ دُونَنا إذْ نَسِبْتم   وأيُّ بَني الآخاء تَنْبُو مَناسِبُهْ !

فلمّا عُدِلا من فَعَلٍ إلى فِعْل وفُعْل وأُبدلت لاماهما تاء فصارتا بِنْتا وأُخْتا كان هذا العمل وهذه الصيغة عَلَما لتأنيثهما ، ألا تراك إذا فارقت هذا الموضع من التأنيث رفضت هذه الصيغة ألبتّة ، فقلت في الإضافة إليهما: بَنَويّ وأَخَويّ كما أنّك إذا أضفت إلى ما فيه علامة تأنيث أزلتها ألبتّة نحو : حمراويّ وطَلْحيّ وحُبْلويّ ».[707] ويواصل كلامه بالاستدلال وبالتمثيل على طريق التعليل الجدليّ النظريّ.

وهذا نموذج آخر مباشر دون حوار في (شرح الشافية) حيث يقول : « إذا اجتمع ياءان وكانت الأخيرة لاما : فإن سكنت أولاهما أدغمت في الثانية كحيّ ، وإن سكنت الأخيرة سلمتا كحييت ، وإن تحرّكتا : فإن جاز قلب الثانية ألفا قلبت نحو حَياة ، وإن لم يجز : فإمّا أن تلزم حركةُ الثانية ، أو لا ، فإن لزمت : فإن لم يجز إدغام الأولى في الثانية واوا كما في حيوان ، وإنّما لم يجز الإدغام لأنّ فَعَلان من

706 – الحجّة ص 125 .
707 – الخصائص 202/1 .

المضاعف نحو رَدَدَان لا يدغم ، وإنّما لم يجز قلب الثانية ألفا لعدم موازنة الفعل ، وإنّما قلبت واوا لاستثقال اجتماع الياءين المتحرّكتين وامتناع تغيير ذلك الاستثقال بالوجه الأخفّ من الإدغام أو قلب الثاني ألفا، وإنّما قلبت الثانية دون الأولى لأنّ استثقال الاجتماع بها حصل ، وإنّما جاز قلب اللام واوا مع أنّ الأخير ينبغي أن يكون حرفا خفيفا لأنّ لزوم الألف والنون جعلها متوسّطة كما قالوا عُنْفُوَان وعُنْصُوَة».[708]

فقد رأينا أنّ كلّ عالم ممّن استدللنا بهم كان يضع احتمالا ثمّ يعلّل له كأنّه ينتظر السؤال عن الحكم إلى أن تكاثرت الأحكام والعلل المناسبة لها لتشكّل سلسلة متواصلة قد لا تصل إلى نهاية. وكما قيل بأنّ « تحديد عدد العلل ليس بالأمر اليسير ، ذلك أنّ العلل تتكاثر تكاثرا امتداديّا ، لأنّها وسائل اجتهاديّة تقرّ السماع المقعّد ولا تُوجده ، فالسماع هو العلّة الأولى في النحو العربيّ تستخرج منه العلل».[709] وكلّ ما جاء من تعليل فهو إبداع شخصيّ أثرى الفكر اللّغويّ ، ولنا أن نقف عند رأي يقول : « أمّا العلّتان : الثانية والثالثة أو القياسيّة والجدليّة فإنّهما قد أسهمتا إلى حدّ كبير في الاختلاف في التعليل النحويّ ودعّمتاه بما أضفتا عليه من أسباب تمتدّ في معظمها إلى النظر العقليّ والأساس المنطقيّ دون اعتبار للواقع اللّغويّ ».[710] ويقول آخر : « يبدو أنّ الإكثار من العلل تحصين لحكم المعلول بوجوه متعدّدة ، ذلك أنّ كلّ علّة تعدّ تامّة كافية في إثبات الحكم، ولهذا تسمّى وجوها لا عللا ».[711] وفي كلتا الحالين تبدو علاقة العلّة بالحكم ثابتة.

فللعلّة **ارتباط وثيق بالحكم** إذ هي مثبتة إيّاه أو نافيته ، ولا يكون حكم دون علّة موجبة أو مجيزة سواء أكانت سببا أو غرضا له ، وذلك لأنّ « فائدة العلّة العلم بأنّ الحكم في غاية الوثاقة ».[712] وقد « رافق التعليل نشأة النحو التي عرفناها ، فمنذ البدايات رأينا النحاة يقرنون كلّ حكم بعلّة تسوّغه ، ولا نصل إلى عصر الخليل حتّى يصبح التعليل يقصد إليه قصدا ، ويُجتهد فيه اجتهادا على نحو واع ».[713] وقد يكون للحكم علاقة بالعلّة من ناحية الاطّراد كما من ناحية الشذوذ ، وذلك من عدّة

---

[708] – 186/3 .

[709] – نظرية التعليل في النحو العربي بين القدامى والمحدثين لحسن خميس البلخ ، دار الشروق ، عمّان ، الأردن ، 200 م ، ص 115.

[710] – أصول التفكير النحويّ التفكير النحوي لعلي أبي المكارم ، منشورات الجامعة الليبيّة ، كلّية التربيّة ، 1393 هـ/1973 م ، ص 214 .

[711] – نظرية التعليل في النحو العربي ص 104 .

[712] – المختصر في أصول النحو ص 80 .

[713] – ابن يعيش النحويّ ص 495 . يراجع نظرية التعليل في النحو العربي ص 77 وما بعدها .

أوجه منها ما يأتي :

***– علّة واحدة لحكم واحد :**

هو ما يمكن تسميته بالتعليل البسيط وجوبا نحو قلب الألف واوا إذا سبقت بضمّ في مثل : حُوكِمَ ، وكُوَيْتِب ، وحذف عين الأجوف لالتقاء الساكنين في مثل : لا تَقُلْ وقُلْ ، ولا تَبِعْ وبِعْ. وجوازا للتخفيف في مثل تسكين عين رُسُل وعُنق ، وقلب الهمزة المضمومة أوّلا في مثل : أُقّتَ والمكسورة في مثل إسادة.

وقد تتعدّد العلل وتتنوّع للحكم الواحد من هذا الوجه دون أن يكون لهذه العلل أيّ علاقة نحو حكم : خير وشرّ ، فهو يتمثّل في حذف همزتيهما ، إذ الأصل هو : أخير وأشرّ ، على صيغة اسم التفضيل ، وذلك ما ذكره ابن خالويه قائلا بأنّه : « يرجع إلى علّتين إحداهما : أنّ خيرا وشرّا كثير استعمالهما ، فحذفت ألفهما ، وقال الأخفش : جميع ما يقال فيه : أفعل من كذا لا ينصرف إلاّ خيرا وشرّا فإنّما ينصرفان ، فحذفت ألفهما ، إذ فارقا نظائرهما ».[714] وكذلك تعليلهم ضمّ حركة الواو مع حذف الألف في قوله تعالى : « **أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَ َةَ َ بِالْهُدَى**»[715] ، فكانت أقوال عدّة تدلّ على الاختلاف في التعليل لحكم واحد وهي :[716]

– أنّ حركة الواو عارضة وفتحت الرّاء ليدلّ بها على الألف المحذوفة.

– أنّ الياء حذفت لالتقاء الساكنين بعد تسكين الياء لثقل الضمّة عليها في الأصل : اشْتَرَيُوا.

– حرّكت الواو وهي واو الجماعة للفرق بينها وبين الواو الأصليّة في نحو قولنا : لوِ استطعت ، التي حرّكت بالكسر على الأصل.

– اختيار الضمّة لخفّتها عن الكسرة ، والضمّة هي من جنس الواو.

– أنّ الضمّة الظاهرة هي حركة الحرف المحذوف.

– واختيار الضمّة على أنّ الواو ضمير متّصل مثل التاء.

– ومن العرب من يفتح هذه الواو لخفّة الفتح.

– ومنهم من كسرها على الأصل.

– ومنهم من همزها لوجود الضمّة على الواو مثل : أَثْؤُبٌ.

---

[714] – إعراب ثلاثين سورة ص 248 .

[715] – سورة البقرة من الآية 16 .

[716] – يراجع المقتضب 17/3 ، والكامل 80/1 ، وإعراب ثلاثين سورة ص 186 و187 ، والتكملة ص 12، والخصائص 339/2 و134/3 ، والمحتسب 135/1 ، وسر صناعة الإعراب 401/2 ، وشرح التصريف ص 295 ، وإملاء ما من به الرحمن ص 27 ، وشرح المفصل 260/3 و353/5.

فكلّ ما أبرز من هذه العلل ناتج عن اجتهاد شخصيّ يراه صاحبه مناسبا لهذا الموضع ، لأنّه « من طبيعة العلّة النحويّة أنّها تقبل التعدّد حسب قدرة النحويّ على الاستقصاء والاجتهاد ».[717]

*** – قد يكون للحكم الواحد أكثر من علّة :**

وذلك وجوبا أو جوازا ، ولكنّها علل متلازمة يمكن تسميتها بالتعليل المركّب ، لأنّه لا يخضع للتصريف إلاّ بوجود علّتين أو أكثر ، فيكون التعليل ناقصا ، « وإذا كانت العلّة غير تامّة ولا تكفي وحدها للتدليل على صحّة الحكم احتيج إلى علّة ثانية وثالثة ، وعندما تصبح العلّة علّة مركّبة من مجموع العلل التي لا يمكن الاستغناء عن أيّ واحدة منها ».[718] وذلك ما نجده في تعليل ابن يعيش حكم الإعلال في دِلِيّ جمع دَلْو وعِصِيّ جمع عَصاً ، فقال : « والعلّة في تحويله إلى ذلك اجتماع أمرين : أحدهما كون الكلمة جمعا ، والجمع أثقل من الواحد ، والثاني أنّ الواو الأولى مدّة زائدة لم يعتدّ بها فاصلة ، فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنّها وليت الضمّة ، وصار التقدير عُصُوٌ ودُلُوٌ ، فقلبت الواو ياء على حدّ قلبها في أدْلٍ وأحْقٍ ، ثمّ اجتمعت هذه الياء المنقلبة عن الواو مع الواو التي قبلها للجمع وهي ساكنة ، فقلبت الواو ياءً وادّغمت في الياء الثانية على حدّ : طويته طيّا ولويتها ليّا، ومنهم من يتبع ذلك ضمّة الفاء فيكسرها ، ليكون العمل من وجه واحد فيقول : دِلِيّ وعِصِيّ ، ومنهم من يُبقيها على حالها مضمومة ويقول : دُلِيّ وعُصِيّ ».[719]

وممّا اجتمعت فيه عدّة علل متلازمة لحكم واحد لتشكّل تعليلا مركّبا نحو : قال وباع ، وفيهما ألف منقلبة عن واو وياء ، حيث تطلّب ذلك القلب خمسة شروط بمثابة علل مجتمعة دلّ عليها ابن جنّي في قوله : « إنّهما متى تحرّكتا حركة لازمة ، وانفتح ما قبلهما ، وعري الموضع من اللّبس ، أو أن يكون في معنى ما لابدّ من صحّة الواو الياء فيه ، أو أن يخرج على الصحّة منبهة على أصل بابه ».[720] فلا يكفي التصريح بعلّة القلب في مثل ذلك بتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما فقط ،

---

[717] – نظرية التعليل في النحو العربي ص 104 .

[718] – نفسه ص 105.

[719] – شرح المفصل 266/3 . يراجع الممتع 551/2 .

[720] – الخصائص 147/1 . يراجع المنصف 342/1 ، والتصريف الملوكي ص 17 ، والأشموني 523/4 ، ويضيف شروطا أخرى : أن تكون الحركة عليهما وليس كالقول واليوم ، وهذه الحركة أصليّة وهي اللازمة بخلاف : لا تنسوُا الفضلَ ، وأن ينفتح ما قبلهما ، وأن تكون الفتحة في كلمة واحدة ، وأن يكون هذا الاتّصال لازما غير طاوئ ، وأن يتحرّك ما بعدهما عينين ، وألاّ يأتي بعدهما ألف ، ولا ياء مشدّدة إن كانل لامين ، وألاّ تكون عينا لفعل الوصف منه على أفعل أو عينا لمصدر هذا الفعل أو عينا لما في آخره زيادة كالجَولان والسيلان.

إذ لا يكمل الإعلال به ، وممّا خرج عن تلك الشروط مجتمعة ، وقد فقد شرطا واحدا ولـم تعلّ الـواو أو اليـاء مـع تحرّكهمـا وانفتـاح مـا قبلهمـا ، ولكـنْ ظهـر كـلّ منهمـا صحيحا ما يأتي من الأمثلة :[721]

– جَيَلٌ : فالفتحة على الياء عارضة غير لازمة نقلت من الهمزة لأنّها مخفّفة من جَيْأَل بمعنى الضبع.

– الكَرَوان : وهو طائر ، مخافة اللّبس بكَرَان ، ومثله صحّة واو غَزَوَا لكي لا تلتبس بغَزى في المفرد عند إعلال الواو بقلبها ألفا فيلتقي ساكنان وعندئذ لا بدّ من حذف الأوّل فيرجع إلى الأصل.

– عَوِرَ : جاء في معنى ما لابدّ من صحّته في اعْوَرّ ، وصحّت واو هذا لوقوعها بين ساكنين ، ومثله حَوِلَ لأنّه بمعنى احْوَلَّ.

– الحَوَكَة : منبهة على أصل باب نحو : دار وباب.

ومن التعليل المركّب من عدّة علل قلب الواو ياء في مثل : ثِيَاب وحِياض كما في قول ابن جنّي : « وهذا حكم لا بدّ في تعليله من جمع خمسة أغراض ، فإن نقضتَ واحدا فسد الجواب »[722]، وهي : أن يكون اللّفظ جمعا ، وقبل الواو أو الياء كسرة ، وبعدهما ألف مدّ للجمع ، وعين مفرده ساكنة ، ولامه صحيحة. وممّا فقد أحدها وصحّت فيه ما يأتي من الأمثلة :[723]

– زِوَجَـة : وهـو جمـع ، وقبـل الـواو كسـرة ، وعـين مفـرده سـاكنة (زَوْج) ، ولامـه صحيحة ، فبقي أنّه لا يوجد بعد الواو ألف.

– طِوَال : وهو جمع ، وقبل الواو كسرة ، وبعدها ألف ، ولامه صحيحة، ولكنّ عين مفرده متحرّكة (طَوِيل).

– رِوَاء : وهـو جمـع رَيّـان ، عين مفرده سـاكنة ، وقبـل واوه كسـرة ، وبعـدها ألـف ، فبقي أنّ لامه معلّة مقلوبة عن ياء وليست صحيحة.

– خِوان ، قبل واوه كسرة ، وبعدها ألف مدّ ، ولامه صحيحة ، فبقي انّه مفرد وليس جمعا . ومثله سِوار ورواق ولواء.

وفي قضية أخرى كثيرا ما نجد بعض الباحثين لا يذكر هذا التعليل المركّب

---

[721] – يراجع الخصائص 54/3 ، والتصريف الملوكي ص 18 وما بعدها ، وشرح التصريف ص 291 وما بعدها ، وشرح الأشموني 523/4 وما بعدها .

[722] – الخصائص 159/1 و161 . يراجع المنصف 342/1 ، وسر صناعة الإعراب 236/2 و364 ، والتصريف الملوكي ص 50 ، وشرح الثمانيني ص 485 ، والأشموني 506/4 .

[723] – يراجع الخصائص 159/1 و160 ، وسر صناعة الإعراب 364/2 ، والمفتاح في التصريف ص 101، وشرح المفصل 370/5 ، والممتع 495/2 وما بعدها ، والأشموني 506/4 وما بعدها .

ويكتفي أن يقول القاعدة : متى اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن يجب قلب الواو ياء وتدغم في أختها في مثل : مَيّت من مَوْيِت وسيّد من سَوْيِد ، ولَوى لَيّا من لوْياً ، والأصحّ هو ما ذكره ابن جنّي : « أنّ الياء والواو متى اجتمعتا ، وسبقت الأولى بالسكون منهما ، ولم تكن الكلمة عَلَما ، ولا مرادا بصحّة واوها التنبيه على أصول أمثالها، ولا كانت تحقيرا محمولا على التكسير ، فإنّ الواو منه تقلب ياء».[724]

فإذا فقد شرط من هذه الشروط صحّت في نحو ما يأتي :[725]

- حَيْوَة لكونه عَلَما.
- ضَيْوَن للتنبيه على أصل بابه مثل : سيّد على أنّ أصله سيود.
- أُسَيْوِد على أنّ التصغير والتكسير من باب واحد.

وفي تعليل الإدغام كذلك شروط مجتمعة وهي : أن يكون الحرفان المثلان لازمين متحركين بحركة لازمة ، ولا يدلّ اللّفظ على إلحاق ، ولم يكن مخالفا لوزن فَعُل وفَعِل ، وكانت فعلا لا اسما ، ولم تدلّ على أصل الباب . فإذا لم تتوفّر في الكلمة كلّ هذه العلل أظهر المثلان ولم يدغما في نحو ما يأتي :[726]

- اُصْبُبِ الماءَ : حركة الباء الثانية طارئة حرّكت بالكسر لالتقاء الساكنين.
- جَلبَبَ ورِمْدِدٌ وهو للرماد الدقيق : يدلاّن على الإلحاق.
- جُدَدٌ وقِدَدٌ وسُرُرٌ : مخالفة لوزن فَعُل وفَعِل.
- طَلَلٌ ومَدَدٌ وبَلَلٌ : أسماء وليست أفعالا.
- ضَنِنُوا : منبهة على أصل الباب في نحو : الأصمّ على أنّ أصله أصْمَم.

وبتلك العلّة المركّبة يكون اطّراد الحكم الصرفيّ ، وما فقد واحدة منها دخل باب الشذوذ ، فكما كان للشيء الواحد علل متلازمة رأينا أنّ للعلّة الواحدة عدّة أحكام كالثقل أو الخفّة وما سنتناوله في تعليل أحكام التصريف ، وكلّ ذلك لأنّ طبيعة التعليل أن يكون متعدّدا وفق قدرة النحويّ الذي يستطيع الاجتهاد العلميّ لإيجاد العلل المناسبة للحكم ، وهي تزداد نموّا وكثرة مع مرور الوقت وتداول البحث فيها.[727]

*** – قد يكون الحكم معلولا بعلّتين غير متلازمتين :**

ويمكن أن نعثر عليه مثلا في نحو : سِيّ ، وأصلها سِوْيٌ التقى فيها واو وياء والسابق منهما ساكن فوجب تحويل الواو إلى ياء ثمّ أدغمت في أختها ، فهذه علّة

---

[724] – الخصائص 156/1 .

[725] – يراجع الخصائص 156/1 ، وشرح التصريف ص 458 والأشموني 422/4 .

[726] – يراجع الخصائص 160/1 ، وشرح التصريف ص والممتع 630/2 وما بعدها .

[727] – يراجع نظرية التعليل في النحو العربي ص 104 .

أولى ، والثانية هي أنّ قلب الواو ياء كان لوجود كسرة قبلها وهي ساكنة مثل قِيمَة. ولهذا الأمر مثال آخر ظهرت فيه الواو صحيحة ولم تدغم النون في الواو في قوله تعالى : « **صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَاءٍ وَاحِدٍ** »[728] لعلّتين مختلفتين : إحداهما الفرار من الالتباس بفِعَّال عند الإدغام ، والأخرى أنّ سكون النون عارض غير لازم في جمعه وتكسيره ، وهذه العلّة (أي السكون عارض) في أصلها تؤدّي إلى الإدغام.[729]

*** – قد يكون الأمر الواحد يتجاذبه حكمان لعلّتين مختلفتين :**

ويتمثّل في نحو : هَلُمَّ التي يمكن أن تمثّل الأمر الواحد . فهي عند الحجازيّين اسم فعل بمعنى احضرْ ، ويكون جامدا مبنيّا يلزم الادغام ، وهي عند بني تميم فعل أمر يتصرّف مع الضمائر فقالوا : هلمّي وهلمّا وهلمّوا وهَلْمُمْنَ .[730]

*** – قد يكون للحكم علّة تؤدّي بالضرورة إلى حكم آخر لعلّة أخرى :**

كحذف ياء المنقوص النكرة في نحو : قاضٍ في حال الرفع والكسر، « وكان الأصل فيه : هذا قاضِيٌ ، ومررت بقاضِيٍ ، فأسكنت الياء استثقالا للضمّة والكسرة عليها ، وكان التنوين بعدها ساكنا ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وبقيت الكسرة قبلها تدلّ عليه ».[731] فكانت على : قاضِيْنْ وقاضِيِنْ ، وفي اللّفظ علّة جائزة للتخفيف أدّت إلى علّة أوجبت الحكم في التقاء الساكنين الذي يمنع وقوعه.

*** – قد يكون في الكلمة عدّة أحكام لعلّة واحدة :**

ومثل ذلك ما في قوله تعالى : « **لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ** »[732] بضمّ الواو بعد إجراء صرفيّ من أحكام نقل الحركة والحذف وتحريك الساكن لأجل تجنّب الثقل فيها، إذ كان أصلها : تَرْأَيُونَنَّ على تَفْعَلُونَنَّ ، بعد نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها بقيت ساكنة فحذفت تخفيفا ، وظهرت الياء مضمومة فحذفت حركتها وبدت ساكنة فحذفت هي

---

[728] – سورة الرعد من الآية 4 .

[729] – يراجع الحجّة ص 114 . وصنوان مثنّى صِنْو وهو كل ما يلازم أخاه ، والصنوان النخلتان من أصل واحد.

[730] – يراجع كتاب سيبويه 322/3 و529 ، والخصائص 169/1 و37/3 و38 ، والمفصل ص 190 وشرحه 29/3 ، والممتع 659/2 ، والاقتراح ص 80 ، والأشموني 599/4 و600 ، وفيض نشر الانشراح 938/2 .

[731] – اللمع في العربية لابن جنّي ، تحقيق سميح مُغلي ، دار مجدلاوي للنشر ، عمّان ، الأردن ، 1988 م ، ص 20 . يراجع التصريف الملوكي ص 36 ، وشرحه ص 391 ، وشرح المفصل 369/5 ، والممتع 553/2 و554 ، وعلل التصريف ص 26 .

[732] – سورة التكاثر من الآية 6 .

الأخرى بعد أن التقت بالواو الساكنة التي حرّكت بالضمّة الدّالّة على اللام المحذوفة تجنّبا للقائها بنون التوكيد بعد حذف نون علامة المضارعة لتوالي الأمثال .[733] ومثله أيضا قولنا : هؤلاء مُعَلِّمِيَّ ، ثلاثة أحكام لعلّة التخفيف ، والأصل فيها أنّها كانت : معلّمُويَ فالتقت الواو والياء والسابق منهما ساكن وجب قلب الواو ياء ثمّ تدغم في أختها فصارت: معلّمُيّ ، فجلبت ياء المتكلّم الكسرة المناسبة لها وجوبا فصارت أخيرا : معلِّمِيّ ، وبذلك حدث فيها قلب وإدغام وتغيير الحركة .[734] وتلك هي التي عدّها بعضهم من علّة التحليل.[735]

ج – الاختلاف في الاصطلاح :

لمّا نشأت علوم العربيّة وُضعت لكلّ موضوع ألفاظ حدّد لها العلماء مفاهيم خاصّة عرفت بالمصطلح عليه بمعنى المتّفق عليه . وفي هذا العلم مصطلحات صرفيّة ظاهرة قد نجدها عند البصريّين والكوفيّين على السواء ، ومنها ما اختلف فيه فيهما أو في إحداهما. وبذلك ظهر المصطلح العلميّ الخاصّ ، قد يكون من عالم أو جهة أو قضيّة تطلّبته في وقته كالمولود الذي لا بدّ له من تسميّة تناسبه ، وعمليّة الاصطلاح اللّغويّ لا يجوز أن تتوقّف ما دامت الحياة مستمرّة ، إذ يُطلب من علماء البحث مسايرة عصر الاكتشاف العلميّ باستعمال لغتهم الأصيلة ، وكان البحث في بدايته قائما على التقعيد ووضع المصطلحات المناسبة . قال ابن خلدون : « وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأسا ويطول العهد بها فينغلق القرآن والحديث على المفهوم فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطّردةً شبه الكلّيّات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويُلحقون الأشباه بالأشباه ... وصارت كلّها اصطلاحات خاصّة بهم فقيّدوها بالكتاب وجعلوها صناعة لهم مخصوصة واصطلحوا على تسميّتها بعلم النحو ».[736] وهو ههنا يوضّح هدف هذه الحركة العلميّة الذي يكمن في الحفاظ على القرآن والحديث من الانحراف، وزادت العناية بالاصطلاح العلميّ وفق الاتّجاهات والآراء.

وممّا اختلف فيه من مصطلحات الصرف – مثلا– ما يأتي :

– المفعول الذي لم يسمّ فاعله وهو اسم ما لم يسمَّ فاعله عند الأقدمين.[737] وقيل بأنّ

[733] – يراجع الحجة ص 247 و248 ، وإعراب ثلاثين سورة ص 186 ، وإملاء ما من به الرحمن ص 168 والمفتاح ص 60.

[734] – يراجع الخصائص 175/1 .

[735] – يراجع المختصر في أصول النحو ص 83 .

[736] – مقدّمة ابن خلدون 546/2.

[737] – يراجع إعراب ثلاثين سورة ص 85 و87 واللمع في العربيّة ص 35 ، والاقتراح ص 60 .

ابن مالك هو أوّل من سمّاه نائب الفاعل.[738]

- وقالوا الفعل الغابر للماضي.[739]
- والمضارع هو الفعل المستقبل ، ويقال له الغابر أيضا.[740]
- والمبني للمجهول هو فعل ما لم يسمّ فاعله [741] أو هو المبني للمفعول.[742]
- والأفعال هي الأفعال المعروفة بأزمنتها ، وكذا المصدر واسما الفاعل والمفعول.[743]
- واستعملوا مرادفات المصدر هي : الحدث والفعل واسم المعنى.[744]
- العِماد لضمير الفصل.[745]
- والضمير هو المكنيّ.[746]
- والحوادث هي أحرف المضارعة "أنيت ".[747]
- والمزيد فيها هي المنشعبة.[748]
- واسم الآلة هو ما يعالج به أو ما يُعتمل به أو الأداة.[749]
- ومصادر المرّة والهيأة والنوع أسماء.[750] ومصدر الهيأة يطلق عيه أيضا صيغة

---

738 – يراجع فيض نشر الانشراح 982/2 .

739 – يراجع المفتاح في التصريف لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق محسن بن سالم العميري ، المكتبة الفيصليّة، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، 1424 هـ ، ص 34 ، وعلل التصريف ، تأليف مجموعة من الأدباء، تحقيق كحسن بن سالم العميري ، مكة المكرمة ، السعودية ، 1424 هـ ، ص 2 .

740 – يراجع مجالس ثعلب 41/1 ، ودقائق التصريف ص 28 ، وإعراب ثلاثين سورة ص 89 ، والمفتاح في التصريف ص 34 ، وعلل التصريف ص 1 و2 .

741 – يراجع التصريف الملوكي ص 2 ، والمفصّل ص 332.

742 – يراجع المفتاح في التصريف ص 40 ، والمفصّل ص 332.

743 – يراجع علل التصريف ص 1 .

744 – يراجع المسائل الصرفية في لسان العرب ، رسالة الماجستير للخضر لعسال ، جامعة وهران ، الجزائر، 1422 هـ/2001 م ، ص 253 .

745 – يراجع مجالس ثعلب 43/1 .

746 – نفسه.

747 – يراجع دقائق التصريف ص 15 وعلل التصريف ص 1.

748 – يراجع المفتاح في التصريف ص 19 و20 .

749 – يراجع كتاب سيبويه 95/4 ، واللسان 571/2 (كسح) و100/10 (دقق) ، والارتشاف 231/1 ، ونزهة الطرف ص 104 ، وشذا العرف ص 83 ، وتصريف الأسماء والأفعال لفخر الدين قباوة ، بيروت ، ط.2، 1408 هـ/1988 م ، ص 173 .

750 – يراجع كتاب سيبويه 45/4 ، والمقتضب 127/2 ، والمفتاح في التصريف ص 55 و56 ، وشرح الشافية 178/1 ، وأوضح المسالك 207/3 ، وابن عقيل 124/2 ، والمكودي ص 118 ، والهمع 168/2 ، والأشموني 593/2 ، وشذا العرف ص 73.

الحال.[751]

- والإدغام بتشديد الدال عند البصريين وبتخفيفها عند الكوفيّين.[752]
- والميزان عند بعضهم يقابل التمثيل[753] ، أو الفعل أحيانا.[754]
- والوصل هو الإدراج وهما يخالفان الوقف.[755]
- والفتح عند البصريّين هو النصب عند الكوفيّين[756] ، والخفض هو الكسر عند كثير من الطرفين.
- وكذلك نعثر على ما يرادف الحذف كالسقوط والنقص وغيرهما ممّا سيذكر في الجدول الآتي الذي يعرض فيه بعض المصطلحات.[757]

المصطلح	ما يرادفه
الإجراء	التنوين
الإدراج	الوصل أو تواصل الكلام أي خلاف الوقف
الحذف	الإسقاط والسقوط والإلقاء والذهاب والرفض والطرح والنقص
	النسب والنسبة
الإضافة	همزة القطع
ألف القطع	همزة الوصل
ألف الوصل	الألف المنقلبة عن واو أو ياء
الألف المحوّلة	الانقلاب والقلب والتحويل والاعتقاب والمعاقبة والتحويل
الإبدال	التحريك أي خلاف التسكين
	التسكين
التثقيل	التصغير

751 - يراجع كتاب سيبويه 347/3 هامش ، واللسان 51/6(حسس) و74/14 (بطا).

752 - يراجع شرح المفصل 5/ 512 ، وشرح الأشموني 585/4 .

753 - يراجع التكملة ص 231 ، والمنصف 11/1 ، والتصريف الملوكي ص 5 ، وشرح التصريف ص333، والمفتاح في التصريف ص 2 ، والممتع 308/1 ، والمبدع ص 84 ، ونزهة الطرف لابن هشام ص 98 ، وأوضح المسالك 364/4 و381 ، وشرح ابن عقيل 492/2 ، والارتشاف 47/1 ، والمكودي ص228 ، وشرح الأشموني 431/4 ، وهمع الهوامع 213/2 ، وشذا العرف ص 21 و129 .

754 - يراجع كتاب سيبويه 242/4 ومقدّمة تحقيق نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام ص 51.

755 - يراجع إعراب ثلاثين سورة ص 180.

756 - يراجع معاني القرآن 24/1 وجاء فيه :« والقرّاء تقرأ (يَخَطِّفُ أَبْصَارَهُمْ) بنصب الياء والهاء والتشديد». وعلل التصريف ص 1 وفيه : « لم يكون الفعل الماضي منصوبا ؟ ».

757 - يراجع المسائل الصرفية في لسان العرب ص ج .

التخفيف	ضدّ الإمالة أو الكسر
التحقير	
التفخيم أو النصب أو	الكلمة
الفتح	البدل
الحرف	هاء الصلة أي هاء السكت
الخَلَف	الفعل المبني للمجهول
الصلة	ما لا اشتقاق له ولا يعرف له أصل كأسماء الإشارة والأسماء
ما لم يسمّ فاعله	الموصولة والحروف
المبهم	الصفة المشبّهة
النعت	الفعل أو الحدث
المصدر	

وهذا الجدول يثبت بعض المصطلحات المتداولة في كتب الصرف بما يقابلها من مرادفها عند البصريين والكوفيين أو غيرهم على السواء من باب التمثيل لا الحصر، لأنّ الاصطلاح الصرفيّ يحتاج إلى دراسة خاصّة يتتبّع فيها تطوّره عبر العصور.

ولكنّ الاختلاف في أحكام التصريف وأصولها وفروعها راجع إلى عوامل لا تختلف عن عوامل الاختلاف في قضايا اللّغة العربيّة جميعها ، « وحدوث الاختلاف في تقرير مسائل اللّغة العربيّة ، أمر طبيعيّ ومعهود في كلّ لغة أخرى ، ومردّه في اللّغة العربيّة إلى جملة عوامل اعتملت فيها في تاريخها المديد ، فألقت ظلالها على أذهان اللّغويّين والنحاة وعلى بعض ما استنبطوه من ضوابطها وقواعدها العامّة ».[758] وهذه العوامل التي أردنا إثارة الحديث عنها هي أساسيّة دون أن ننفي عوامل أخرى كثيرة ، ولكنّ ما نتناوله يتمثّل – حسب رأينا – فيما يأتي الحديث عنه في الفصل الآتي.

[758] – مزاعم بناء اللّغة على التوهّم لمحمد بهجة الأثريّ ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، ج.2 ، مج.51 ، سنة 1976 م ، ص220 .

الفصل الثالث

عوامل الاختلاف

في

أحكام التصريف

تمهيـد :

بعد أن مررنا على اختلاف علماء اللّغة العربيّة في أحكام التصريف وأصولها وبعض فروعها ، فلابدّ أن نعرّج على عوامل هذا الاختلاف لإثبات صلاحيته في البحث العلميّ المبنيّ على الحجّة والإقناع بعيدا عن التعصّب لرأي معيّن من آراء علماء أدلوا بدلائهم في خضمّ دوافع مختلفة وأسباب متنوّعة لا نرى لها حاجة في إطار خدمة هذه اللّغة وإبقائها قائمة الأرجل سليمة القِوام . ولعلّه من الأفضل أن يكون الاختلاف مُثارا للبحث لا أن يبقى حاجزا أو معيقا أمام التجديد المفيد عند حدوث أزمة اللسان العربيّ في أيّ زمن كان ، وبمعاودة الرجوع إلى مصادر التراث العربيّ يمكن الاستعانة بما اختلف فيه قصد استثمار اللائق منه في حينه .

1 – عوامل الاختلاف في التصريف :

قد ظهر لنا أنّ عوامل الاختلاف في أحكام التصريف وأصولها وفروعها ترجع إلى ثلاثة أساسيّة : أوّلها لغات العرب ، وثانيها آراء علماء اللّغة ، وثالثها طعن بعض العلماء في بعض آخر .

ا– لغات العرب :

لا بدّ لنا أن ننطلق في الحديث عن لغات العرب من الواقع الذي وجدت فيه، ولا نرى سببا مقنعا أشدّ الإقناع لإهمال أيّ لهجة منها ، وقد كان العلماء الأوائل يطلقون عليها : لغات العرب ، بصيغة الجمع.[759] ونقصد بالواقع ههنا واقع تلك اللّغات أو اللّهجات –بتعبير العصر – التي كانت تعيش جنبا إلى جنب ، وتتعامل فيما بينها ، تاركة عامل الزمن يفعل فعله في التأثير والتأثّر ، والأخذ والعطاء ، ويجوز لنا اليوم أن نصرّح بأنّ الكثير قد ضاع ممّا كان بوسع علماء اللّغة الأوائل جمعه بسهولة كبيرة لما عرفنا من قدرات لديهم لا تضاهى، وما ضاع قبل التدوين لا يحصى . والأهمّ في رأينا أنّ اللّغة الحيّة هي لغة الاتّصال البسيط القائم على ضوابط مُيسّرةٍ التفاهمَ بعيدةٍ عن التعقيد ، وهي التي تستطيع الوقوف في وجه التحدّي اللّغوي العالميّ بالمشاركة في حياة العصر المزدحمة مجالاتها ، بدون التفريط في تراث العربيّة الحصين ، وأكبر عائق أمام لغتنا العربيّة الفصحى هو امتناع استعمالها اليوميّ بين أوساط أبنائها ، جرّاء أسباب موضوعيّة تاريخيّة اضطرّتها إلى الانزواء شيئا فشيئا ، وهذا ما يمكن أن يدفعنا إلى الاستفادة من جميع لغات العرب، والقيام بعمليّة تكييفيّة ملائمة للأغراض اللّغويّة التي تصادف الباحثين

---

[759] – يراجع كتاب سيبويه 387/1 ، والمقتضب 450/4 ، والخصائص 12/2 ، والصاحبيّ ص 25 ، ومقدّمة ابن خلدون 555/2 .

المعاصرين بدل الوقوع فيما لا تقبله هذه اللّغات أو اللّجوء إلى غيرها ممّا هو بعيد عن أصولها وخصائصها.

فمن الأفضل والمعقول جدّا أن يُنظر إلى قواعد العربيّة بالتساوي عند الاستعمال والقياس ، وهو ما يذكره ابن جنّي في (باب اختلاف اللغات وكلّها حجّة) قائلا : « وكيف تصرّفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ ، وإن كان غير ما جاء به خيرا منه ».[760] وذلك انطلاقا من تحديد إطار الاطّراد والشذوذ بالنسبة إلى ضبط قواعد علم الصرف وفق اجتهاد شخصيّ أدّى في غالب الأحوال إلى الاختلاف ، وذلك بعد أن رسم العلماء الأوائل بداية منهج البحث اللّغويّ اعتمادا على الفكر ، والفكر ميزة إنسانيّة خاصّة ، وبالنظر أيضا إلى ما توصّلوا إليه من تلك اللّغات المختلفة أصلا للوصول إلى القياس وضوابطه لكونها مصدرا له كما قال ابن النديم : « لكلّ قبيلة من قبائل العرب لغة تنفرد بها وتؤخذ عنها وقد اشتركوا في الأصل ».[761] فالعربيّة « في عصورها الحضاريّة القديمة كانت لغة متعدّدة اللّهجات والسمات ، ولكنّه التعدّد الذي لا يطغى على الأصل الجامع ، وكذلك ظلّت بعد اندثار تلك الحضارات ، واضطرار العرب بسبب ذلك إلى الانتشار في البوادي ».[762] وقال ابن فارس : « ونحن – وإن كنّا نعلم أنّ القرآن نزل بأفصح اللّغات– فلسنا ننكر أن يكون لكلّ قوم لغة ».[763] وذلك ما نلمسه –مثلا– ممّا قاله سيبويه في باب الإمالة : « واعلم أنّه ليس كلّ من أمال الألفات وافق غيره من العرب ممّن يُميل ، ولكنّه قد يخالف كلّ واحد من الفريقين صاحبَه ، فينصب بعضٌ ما يُميل صاحبُه ويُميل بعضٌ ما يَنصب صاحبُه ، وكذلك من كان النصبُ من لغته لا يوافق غيره ممّن ينصب ، ولكنّ أمره وأمر صاحبه كأمر الأوّلَيْن في الكسر. فإذا رأيت عربيّا كذلك فلا تُرَيَنَّه خلّط في لغته ، ولكن هذا من أمرهم ».[764] فالإمالة ظاهرة من ظواهر اختلاف القبائل العربيّة وهي « ليست لغة جميع العرب ، وأهل الحجاز لا يميلون ، وأشدّهم حرصا بنو تميم ».[765] وقد توصّل أحد الباحثين المعاصرين إلى « أنّ الإمالة كانت معروفة منتشرة في شبه الجزيرة كلّها ، وهي ظاهرة أخرى تنضاف إلى غيرها لتؤكّد أنّ اللّغة العربيّة المشتركة

---

760 – الخصائص 14/2 .

761 – الفهرست ص 61 .

762 – مزاعم بناء اللغة على التوهم ص 721 .

763 – الصاحبي ص 31 .

764 – كتاب سيبويه 125/4 .

765 – شرح الشافية 4/3 . يراجع شرح المفصل 188/5 .

لم تقم على لهجة قريش وحدها ».[766] وهذا نموذج للتمثيل فقط لا الحصر من جوانب اختلاف القبائل العربيّة .

وكان لعلماء العربيّة أن حدّدوا الزمان والمكان في جمعها لإظهار لغة خاصة سمّيت بالفصحى التي يحدّها منتصف القرن الثاني الهجريّ ، وقد يكون ذلك بعد أن « تطوّرت جميع لهجاتها التي تتكلّم بها القبائل المختلفة ، ونشأت لهجة أدبيّة راقية تأخذ من هذه اللهجات جميعا ».[767] كما قد تكون « الفصحى هي التي سبقت وجود اللّهجات ، وأنّ الأخيرة تفرّعت عنها في وقت متأخّر ».[768] وبين هذين الرأيين صعوبة تحديد الحقيقة إلاّ أنّ البحث العلميّ يسمح بتناول الواقع اللّغويّ الذي يدلّ على أنّ « اللّغة العربيّة في كلّ عصورها المعروفة اختلفت ألسنة العرب في نطق لهجاتها تبعا لاختلاف القبائل ».[769] وتلك الفصحى هي ما تعدّ لغة مثاليّة بها عبّر الشعراء والكتّاب في العصور المختلفة على اختلاف قبائلهم ومشاربهم ، « وهذه اللّغة (المثاليّة) تخلو عادة من عيوب اللّهجات العربيّة كالجعجعة والكشكشة ... وقد استطاعت هذه اللّغة أن تجد لها طريقا ممهّدة إلى كلّ ميادين القول وإلى كلّ القبائل العربيّة ، فلغة الشاعر في الحجاز هي نفسها لغة الشاعر في نجد وتهامة وعمان والبحرين ».[770] فكان لنحاة العرب ولغويّيهم أن جعلوا « اللّغة الفصحى سليقة لغويّة عند كلّ عربيّ دون أن يفطنوا إلى تعدّد مستويات التعبير اللّغويّ واختلافه بين مستويات الأداة العاديّة التي تفي باحتياجات الحياة الاجتماعيّة للقبيلة وبين مستوى آخر فوق هذا المستوى تتطلّبه ظروف اجتماعيّة مختلفة ودوافع فنّيّة مغايرة ويتطلّب لذلك خصائص لغويّة متميّزة »[771] ، وهو ما يمكن التعبير عنه في لغة اليوم بالفصحى والدارجة أو العامّية التي يتكلّم بها أفراد كلّ مجتمع عربيّ ، بل في البلد الواحد هناك عدّة لهجات انحدرت من العربيّة أو تدخّلت في صنعها عوامل الاحتكاك الأجنبيّ عبر العصور ، بخلاف اللّغة الفصحى التي تُعورف عليها بالتعلّم المدرسيّ وصارت هي الوسيلة المثلى للتلاقي والتعارف والتفاهم بين أبناء العرب وغيرهم ممّن تعلّموها. ونعثر على رأي يقارب ما أشرنا إليه في هذا المقام يقول صاحبه : « وقد

---

766 – اللهجات العربية في القراءات القرآنية لعبده الراجحيّ ، مكتبة المعارف ، الرياض ، المملكة العربيّة السعودية ، ط.1 ، 1420 هـ/1999 م ، ص 169 .

767 – المعجم العربي :نشأته وتطوره 13/1 .

768 – المستوى اللغوي ص 39 .

769 – نفسه .

770 – مصادر الخلاف النحويّ حتّى القرن 4 هـ لحسين شقير ، أطروحة دكتوراه ، جامعة دمشق ، ص 12 .

771 – السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربيّ لمحمود فجال ، نشر نادي أبها الأدبي ، الرياض، ط.1 ، 1407 هـ/1986 م ، ص 247 . يراجع تقويم الفكر النحوي ص 177 وما بعدها .

نزحت اللّغة العربيّة إلى تلك البيئات المتعدّدة في صورتين : إحداهما موحّدة منسجمة وتلك هي لغة الآثار الأدبيّة والقرآن الكريم ، تلك اللّغة النموذجيّة التي نمت وازدهرت قبل الإسلام في بيئة مكّة وما حولها. والأخرى تشتمل على تلك الصفات الكلاميّة التي امتازت بها لهجات القبائل المتباينة إبّان الفتوح الإسلاميّة ».[772] ومن ثمّ فإنّ « تخصيص لهجة قريش باسم العربيّة لا يعني أكثر من الإقرار بالأمر الواقع الذي صار إليه ، والذي يحتّم الاستقراء –الحرّ وغير الموجّه– الاعتراف به ... من هنا فإنّ نسبة اللّغة إلى قريش هي من باب تسمية الكلّ باسم الجزء لضرورة تدعو إلي ذلك ».[773]

ويُذكر أنّهم أخذوا هذه اللّغة الفصحى من قبائل معيّنة لم يكثر اختلاطها بالعجم ولم تتأثّر لهجاتها بغيرها. فما جاءها من العجم أخضعته لقواعد كلامها بناء على ما قيس على كلام العرب فهو من كلامها.[774] والأوضح في هذا الضابط أنّه كلام العرب ، ولم يخصّه بقبيلة معيّنة ، والعرب كانوا قبائل قِدَدا. قام منهج الجمع على تصوّر محدّد حيث « يكشف هذا التصوّر ويدلّ عليه مواقف النحاة أنفسهم في عصر الاستشهاد النحويّ ، فقد كانوا يلجِؤون إلى جمع ما أطلقوا عليه اسم (المادّة اللّغويّة) من كلّ سبيل : بالرحلة إلى البادية ، وبالأخذ عن البداة الراحلين إلى المدن ، وكان السماع أهمّ الأساليب التي أعانتهم في هذا المجال »[775] ، حيث « أخذوها منهم وهي لغات قبائل ، لا لغة قبيلة واحدة بعينها ، ودوّنوها جميعا ، ولكن من غير أن يصنّفوها بحسب كلّ قبيلة ، وإن لم يفتهم أن يشيروا في أثناء ذلك إلى اختلاف اللّهجات ».[776] وكلّ ذلك انطلاقا من زمان ومكان معيّنين.

فأمّا زمان الاحتجاج فمنهم من يوقفه بوفاة آخر المحتجّ بكلامهم وهو إبراهيم بن هرمة المتوفّى سنة 159 هـ أو 176.[777] ومنهم من يحدّده بحرب القرامطة[778] ، لأنّ الأزهريّ قام بتأليف معجمه بعد أن تحرّر منهم ، وكان يسجّل بحافظته النادرة

---

[772] – في اللهجات العربية لإبراهيم أنيس ، مطبعة لجنة البيان العربيّ ، ط.2 ، 1952 م ، ص 23 .

[773] – نشأة النحو العربي ص 34 و35 .

[774] – يراجع الخصائص 358/1 .

[775] – تقويم الفكر النحوي ص 177 .

[776] – مزاعم بناء اللغة على التوهّم ص 722 .

[777] – يراجع الاقتراح ص 42 .

[778] – نسبة إلى أبي سعيد القرمطيّ الذي ثار على المعتضد بالله في 281 هـ حتّى قوي شأنهم ونفوذهم وكان لهم مذهب أيضا . وقتل زعيمهم في 301 هـ على يد خادمه . يراجع البداية والنهاية 149/11 وتاريخ الطبري 61/12.

خلال أسره كلّ ما لقفته أسماعه ، وذلك ما بعد 312 هـ.[779] وقد قال هو بنفسه عن هذه الحادثة مؤكّدا عروبة هؤلاء القوم : « وكنت امتحنت بالإسار سنة عارضت القرامطة الحاجّ بالهبير ، وكان القوم الذين وقعت في سهمهم عربا عامّتهم من هوازن ، واختلط بهم أصرام من تميم وأسد بالهبير ، نشأوا في البادية يتتبّعون مساقط الغيث أيّام النجع ، ويرجعون إلى أعداد المياه[780] في محاضرهم زمان القيظ ، ويرعون النعم ويعيشون بألبانها ، ويتكلّمون بطباعهم البدويّة ، وقرائحهم التي اعتادوها ، ولا يكاد يقع في منطقهم لحن أو خطأ فاحش ، فبقيت في إسارهم دهرا طويلا ».[781] ويبدو من قوله هذا أنّه كان على دراية بمقاييس الصواب والخطأ في الكلام الصحيح من كلام العرب ، بل إنّه يشير إلى أنّه كان يلاحظ من منطوقهم ما يراه لحنا أو من الخطأ الفاحش بحسب ما جاء في كلامه باللّفظ الصريح. فكان بناء العربيّة قائما على تعدّد القبائل العربيّة من قرن ونصف قبل الإسلام وفترة زمنيّة مماثلة بعده ، و« قد يمتدّ لدى بعض اللّغويّين والنحويّين ومؤرّخي الأدب إلى أوائل القرن الرابع الهجريّ لدى الأعراب المنقطعين في أعماق البادية ومجاهلها ممّن لم يختلطوا بالأمم الأخرى ».[782]

وأمّا المكان فحصروه في هذه القبائل الستّة ، وهي : « قيس وتميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ، ثمّ هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيّين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ».[783] وفي هذا القول اعتراف بعروبيّة القبائل الأخرى التي رفض الأخذ عنها بسبب قربها من العجم الذين كانوا يحيطون بها من أقباط ولا أهل الشام الذين كانوا نصارى يقرأون بلغاتهم غير العربيّة واليونان والنبط والفرس الهند والحبشة، وكأنّ تأثير لغات العجم كان أقوى من لغات العرب ، وهو مجال مثير للبحث ، وتلك القبائل وقد ورد ذكرها في القول نفسه يصل عددها إلى ستَّ عشرةَ قبيلة هي : لخم وجُذام وقُضاعة وغسّان وإياد وتغلب والنمر وبكر وعبد القيس وأزد

---

779 – يراجع تقديم تهذيب اللغة ص 6 .

780 – أعداد المياه جمع عِدّ وهو موضع أو مجتمع الماء .اللسان 285/3 (عدد).

781 – مقدّمة التهذيب ص 7 .

782 – في اختلاف النحويين ص 7 . يراجع نشأة النحو العربيّ ص 38 .

783 – الاقتراح ص 33 نقلا عن كتاب الحروف للفارابي ، يراجع مقدّمة ابن خلدون 555/2 ، والمختصر في أصول النحو ص 65 (أضاف : قريش) وفيض نشر الانشراح 526/1 وما بعدها وظاهرة قياس الحمل في اللّغة العربية ص 49 وما بعدها . وقد راجعت كتاب الحروف المنسوب إلى الفارابي الفيلسوف ووجدت اختلافا في النصّ. يراجع ص 84 ، من طبع دار الكتب العلميّة ، ط.1 ، 1427 هـ/2006 م.

عمان وأهل اليمن وبنو حنيفة واليمامة وثقيف والطائف وحاضرة الحجاز.[784] وهذا من وجهة نظر البصريين الذين بدوا كأنّهم بذلك كانوا يقصدون التقعيد للغة موحّدة بناء على الأكثر بالتغاضي عن بعض الاختلاف الذي عدّ من الفروع كما يشير ابن جنّي في قوله : « هذا القدر من الخلاف لقلّته ونزارته ، محتقَر غير محتفل به ، ولا مَعيب عليه ، وإنّما هو في شيءٍ من الفروع يسيرٍ. فأمّا الأصول وما عليه العامّة والجمهور ، فلا خلاف فيه ، ولا مذهب للطاعن به ، وأيضا فإنّ أهل كلّ واحدة من اللّغتين عدد كثير، وخلق من الله عظيم ، وكلّ واحد منهم محافظ على لغته ، لا يخالف شيئا منها ولا يوجد عنده تَعادٍ فيها ، فهل ذلك إلاّ لأنّهم يحتاطون و يقتاسون ولا يفرّطون ولا يُخَلّطون ، ومع هذا فليس شيء ممّا يختلفون فيه –على قلّته وخفّته– إلاّ له من القياس وجه يؤخذ به ».[785] وذلك كلّه في لغات العرب الأصيلة من القبائل التي لم يخالطها فساد في ألسنتها ، لأنّه أشار إلى سبب الأخذ عن البدو من غير الحضر في (باب في ترك الأخذ عن أهل المَدَر كما أخذ عن أهل الوبر) فقال : « علّة امتناع ذلك ما عَرَضَ للُغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل ، ولو عُلم أنّ أهل مدينة باقون على فصاحتهم ، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم ، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر ».[786] وكذلك الشأن بالنسبة إلى لغات أهل البدو لو دخلها الفساد في لغاتهم لما أخذ عنهم ، وابن جنّي لم يمنع الأخذ عن أهل المدن إن وافقت لغاتهم هذه العربيّة. وذكر السجستاني في (باب عدد المذكّر والمؤنّث) ما يؤكّد ذلك فقال : « وهو باب لا يستغني عنه أهل الأمصار والقرى ، فأمّا أهل البدو فكأنّهم مطبوعون على معرفته ».[787] فأهل المدن يحتاجون إلى التعلّم بخلا ف أهل البادية الذين بَقُوا على فطرتهم اللّغويّة من وجهة نظر البصريّين ، « والحقّ أنّ البصريّين في تحديدهم لهذه القبائل جانبوا الصواب... ليس من السهولة أن يدّعي البصريّون أنّهم حينما يحصرون اللّغة في قبائل معيّنة يكونون بذلك قد وضعوا يدهم على ما في اللّغة من تراكيب ، وعلى كلّ ما فيها من أساليب ، وعلى كلّ ما فيها من غريب ، وعلى كلّ ما فيها من لهجات ، لأنّ اللّغة أعزّ من أن يحاط بها ، وأكبر من أن تحصر في مجموعة من النصوص أو الأساليب ».[788] وخاصّة إذا ما تذكّرنا أنّ أكثرها قد ضاع في فيافي الزمن وأحداثه ،

784 –يراجع الاقتراح ص 33 والمختصر في أصول النحو ص 65 وفيض نشرح الانشراح597/1 وما بعدها .

785 – الخصائص 245/1 .

786 – الخصائص 7/2 .

787 – المذكر والمؤنث ص 44 .

788 – القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص 98 و99 .

وذلك حين لم تقيّده كتابة أو تدوين في أوانه . ونجد أنّ هناك أكثر ممّا ذكر من قبائل العرب لم ينظر إليها كالقبائل المحدّدة للاحتجاج ، حيث أحصي من القبائل التي هي :[789] الحجاز– تميم– هذيل – طيّء – كنانة – بنو الحارث بن كعب – بنو العنبر – بنو الهجيم – ربيعة – بكر بن وائل – زبيد – خثعم – هَمْدان – عُذْرة – حِمْيَر – عُقَيل – أهل العالية – بنو سليم – أزد شنوءة – فقعس – عُكْل – أسد قضاعة – أهل اليمامة – فزارة – قيس – أهل نجد – اليمن.

وكان الواسطيّ [790] قد أحصى ما ورد من لغات العرب في القرآن أربعين لغة .[791] ويرى آخر « أنّ لغة القرآن هي في الواقع اللّهجة المختارة التي تمكّن العرب بها في الجاهليّة من الحديث إلى بعضهم ، وهي لهجة مشتركة لا تعود إلى قبيلة واحدة ... ففي القرآن أكثر من خمسمئة جذر يعود إلى قبائل مختلفة ومتناثرة ممّا يؤكّد بأنّ القرآن لم يكن بلهجة قريش خالصا »[792] ، وإنّما كان بلهجات شكّلت قراءات « وخاصّة القراءات التي أجمع الباحثون على تواترها أو تواتر معظم ما جاء فيها ».[793] وتبقى القضيّة محصورة في قصدهم من لغة العرب اللّغةَ الفصحى أو الصحيحة عندهم. غير أنّ الشائع هو أنّ لغة قريش هي أفصح لغات العرب كما جاء عن الرواة إذ « أجمع علماؤنا بكلام العرب والرواة لأشعارهم والعلماء بلغاتهم وأيّامهم ومحالّهم أنّ قريشا أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغة ... وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقّة ألسنتها إذا أتتهم الوفود من العرب تخيّروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم ، فاجتمع من تلك اللّغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طُبعوا عليها فصاروا بذلك أفصح العرب ».[794] وهذا القول لا ينفي فصاحة اللّغات الأخرى وإنّما يشير إلى استفادة القرشيين منها وأضافوا إلى لغتهم التي يبين منه أنّها متعدّدة لتعبيره بلفظ : أحسن لغاتها، وهو ما يؤكّد تداخل اللّغات وتكاملها في تكوين لغة نموذجيّة . ثمّ إنّ الكوفيين قد تجاوزوا تلك الحدود التي وضعها البصريّون وهو أنّهم توسّعوا في السماع والرواية عن كلّ العرب بدوا وحضرا ، بدون شروط الآخرين ، ومن هنا عنصر الاختلاف بينهم وبين

---

[789] – يراجع اللهجات العربية في القراءات العربية ص 71 .

[790] – هو محمد بن سهل ، توفي سنة 462 هـ .

[791] – يراجع إعجاز القرآن والبلاغة النبويّة لمصطفى صادق الرافعيّ ، مكتبة رحاب ، الجزائر ، ص 64 .

[792] – دراسة اللهجات العربية القديمة ص 14 .

[793] – القراءات واللهجات لعبد الواحد وافي ، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة ، ج.1 ، مجلّد 75 ، سنة 1985 م ، ص 9.

[794] – الصاحبيّ ص 28 . والنحائز والسلائق تعني الطبائع .

البصـريين.[795] ونشـأ تشـعّب هـذه اللّهجـات مـن تعـدّد القبائـل والعشـائر وتصـارعها الطبيعـيّ بالاحتكـاك والاسـتعمال إلـى أن تغلّبـت لغـة قـريش فـي معظـم خصائصـها لعوامل معيّنة يراها عبد الواحد وافي ممثّلة فيما يأتي : [796]

– العامل الديني بوجود الكعبة موطن حجّ القبائل العربية سنويّا .

– العامل الاقتصاديّ بسيطرة قريش على التجارة.

– العامل السياسيّ الذي يأتي من العاملين السابقين بتولّي قريش زمام أمور العرب في هذا المكان .

– العامل اللغويّ ذاته بقدرة لغتهم على التعبير المناسب أكثر من غيرها لثرائها ودقّة ألفاظها ومعانيها وقوّة ثباتها أمام اللهجات الأخرى وغيرها من اللغات الأعجميّة التي عرّبتها بإخضاعها إلى أوزانها.

مع العلم أنّ لغة قريش لم تكن ممّا عدّ من مصدر القياس لفقدها شرط الأخذ إلاّ من باب كونها لهجة من اللهجات تلتقي في بعض الخصائص مع الأخريات وأنّ لها مجالا عامّا ومجالا خاصّا ، ولذلك يصحّ احتمال « أنّ السبب في رواج فكرة فصاحة قريش واعتبار لغتها سيّدة اللّغات يعود إلى الرغبة في إعلاء شأن قريش لدافع دينيّ لا لواقع لغويّ »[797] ، فكسبت نوعا من التعاطف من جانب اللغويّين دون سبب مقنع كما أتى على لسان صاحب الرأي السابق إذ قال : « والحقّ أنّ هذا الترجيح يفتقر إلى مسوّغ مقنع ، فإنّ الحجازيّين – ومنهم أهل الحاضرة– كانوا أكثر من غيرهم تعرّضا للاحتكاك والمخالطة بغيرهم ، وذلك يعرّض لغتهم لما يصاحب ذلك من التحريف والفساد في النطق ».[798] وإذا سلّمنا بنزول القرآن الكريم بلهجة قريش ، فكيف يستقيم أمر فصاحتها مع العلم أنّها كانت أشدّ اللّهجات احتكاكا بالآخرين؟ ثمّ يحسن التذكير بأنّ كثيرا ممّا « وصلنا من شعر جاهليّ مخالف لما بين أيدينا من أصول وقواعد استنبطها العلماء من الوثائق اللّفظيّة السماعيّة بما يوافق لهجة قريش ، لا يعدّ خطأ ، لأنّه جاء أصلا علة غير قواعد اللّجة القرشيّة في

---

[795] – يراجع المدارس النحوية ص 159 و160 ، ونشأة النحو وأشهر النحاة ص 106 وما بعدها ، وظاهرة الشذوذ ص 239 و240 ، ومواقف النحاة من القراءات القرآنية ص 84 وما بعدها ، وفي اختلاف النحويين ص 7 وما بعدها ، وثمرة الخلاف بين النحويين ص 5 وما بعدها ، ومن مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش ص 20 وما بعدها.

[796] – يراجع فقه اللغة العربية لعلي عبد الواحد وافي ، دار نهضة مصر ، بلا طبعة ولا تاريخ ، ص 108.

[797] – المستوى اللغوي ص 55 و85 . يراجع نشأة النحو العربي ص 52 و103 وفيه أسباب أخرى : التجارة والمكانة السياسية وشهرتها بين العرب وشدّة التحفّظ من الديانات الأخرى وأثر القرآن والحديث ومكّة مهبط الوحي.

[798] – المستوى اللغوي ص 88 . يراجع نشأة النحو العربي ص 58 و59 و90.

حقبة لم تكن قد سادت فيها بعد ، أو في جلسة ضمّت الشاعر وأفراد قبيلته ممّا لا يضطرّه إلى استعمال غير لهجته »[799]، وذلك الذي يمكن إدراجه ضمن أحكام الشاذّ.

ويضاف إلى ذلك أنّ ما عرف بأنّه لغة فصحى وردت على ألسنة الرواة أنّها اختلطت بغير اللهجات العربيّة أحيانا حتّى نسيت أصول بعضها ولم يتمكّن العلماء من حسم الكثير من العربيّ والمعرّب نحو ما جاء في قول : « الليث[800] : وباطئة اسم مجهول أصله. قال أبو منصور[801] : الباطئة : الناجود. قال : ولا أدري أمعرّب أم عربيّ ؟ وهو الذي يُجعل فيه الشراب ».[802] وفي قوله عن اللّولَب أيضا : « لا أدري أعربيّ أم معرّب ، غير أنّ أهل العراق وَلِعوا باستعمال اللولب ».[803] وإن كان مثل هذه الألفاظ التي عدّت مجهولة المصدر العربيّ دخلت الاستعمال ضمن لغتهم ، فلا غرابة في تلاقي اللّغات العربيّة وتداخلها كما ورد عن ابن جنّي أنّ العربيّ كان يسمع لغة أخيه العربيّ فيدخلها في لغته ويراعيها «وذلك لأنّ العرب وإن كانوا كثيرين منتشرين ، وخَلقا عظيما في أرض الله غير متحجّرين ولا متضاغطين ، فإنّهم بتجاورهم وتلاقيهم وتزاورهم يَجرون مَجرى الجماعة في دار واحدة ، فبعضهم يلاحظ صاحبه ويراعي أمر لغته كما يراعي ذلك من مُهمّ أمره ، فهذا هذا ».[804] فكيف لأحد بعد هذا أن يأخذ لغة ويرفض أخرى ؟

وفي ذلك الجانب الذي يتمثّل في تعدّد لغات العرب القديمة قال ابن جنّي : « كلّما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغاتٍ لجماعات اجتمعت لإنسان واحد من هَنّا ومن هَنّا ».[805] وقال في (باب الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد) : « ووجه الحكمة في الجمع بين اللّغتين : القويّة والضعيفة في كلام واحد هو : أن يُرُوك أنّ جميع كلامهم – وإن تفاوتت أحواله فيما ذكرنا وغيره– على ذُكْر منهم ، وثابت في نفوسهم . نعم ، وليُؤنّسوك بذاك ، حتّى إنّك إذا رأيتهم وقد جمعوا بين ما يقوى ويضعف في عَقد واحد ، ولم يتحامَوه ولم يتجنّبوه ، ولم يقدح أقواها في أضعفها ، كنت إذا أفردت الضعيف منهما بنفسه ولم تضممه

---

799 – نشأة النحو العربي ص 57 .

800 – وهو الليث بن المظفر بن نصر بن سيّار ، تتلمذ على الخليل وهو ناقل كتاب العين عنه . يراجع الفهرست ص 201 و202 .

801 – هو الأزهريّ المذكور .

802 – اللسان 34/1 .

803 – اللسان 746/1 (لولب).

804 – الخصائص 16/2 و17 .

805 – الخصائص 375/1 .

إلى القويّ فيتبيّن به ضعفُه وتقصيره عنه ، آنس به ، وأقلّ احتشاما لاستعماله ».[806] وههنا تأكيد جواز استعمال أيّ لغة من لغات العرب ولا يصحّ تخطئة من يميل إلى إحداها.

ويمكن أن تكون للمناطق الجغرافيّة أثر في تغيير الحياة الاجتماعيّة ووسائلها من تجارة وارتحال وحروب ، وكلّها يؤدّي إلى التأثّر اللّغويّ ، يقول أحد الباحثين المعاصرين في هذا الجانب : « انقسمت منذ أقدم عصورها إلى لهجات كثيرة يختلف بعضها عن بعض في كثير من مظاهر الصوت والدلالة والقواعد والمفردات ، واختصّت كلّ قبيلة وكلّ جماعة متّحدة في ظروفها الطبيعيّة والاجتماعيّة بلهجة من هذه اللّهجات ».[807] ولعلّ تلك الظروف قد تكون دافعا لأهل الكوفة إلى اعتماد كلّ لغات العرب شاهدا لقواعدهم وذلك لأنهم أخذوا عن كلّ العرب جميعا دون النظر إلى الشروط التي وضعها البصريّون ، حتّى أنّ احتجاجهم اعتمد الشاذّ والقليل النادر وقاسوا على ذلك.[808] ولكنّ اعتبار الشذوذ عند الكوفيّين ليس هو نفسه عند البصريّين ، وقد يختلف الاطّراد أيضا عند الطرفين ، لأنّ لكلّ من الطرفين منهجا خاصّا وأحكاما مختلفة كما قال آخر: « قد لحظت أنّ بعض الكوفيّين وبخاصّة الفرّاء وثعلب قد استخدما مصطلح الشذوذ وأطلقاه على عدّة ظواهر نحويّة ، بل أطلقاه على بعض القراءات القرآنيّة ، وهذا دليل على خطأ الروايات التي قالت : إنّ الكوفيين قد أخذوا الشاذّ والنادر وجعلوه أصلا من أصولهم وقاسوا عليه».[809] وكان إلى جانبهم بعض العلماء وحتّى قبلهم ، إذ « ذهب عدد من اللّغويّين الأقدمين إلى التوسعة ، فأبو زيد يجعل الشاذّ والفصيح واحدا، فيجيز كلّ شيء قيل عن العرب ، فهو من الدّاعين إلى البعد عن التشدّد في قبول بعض اللّغات »[810] ، وكذلك غيره من العلماء . ولكنّ الذين رفضوا الأخذ ممّا هو شاذّ وأرادوا القياس على الأغلب بدعوى الابتعاد عن البلبلة والفوضى في ترتيب القواعد وضبطها خدمة للعربيّة في

---

[806] – نفسه 320/3 .

[807] – فقه اللغة ص 108. يراجع في اللهجات العربية ص 18 وما بعدها ، والمعجم العربي : نشأته وتطوره 58/1 ، واللهجات العربية ص 11 ، واللهجات العربية في القراءات القرآنية ص 43 وما بعدها ، ودراسة اللهجات العربية القديمة لداود سلوم ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ط.1 ، 1406 هـ/1986 م ، ص 9 وما بعدها ، ونشأة النحو العربي ص100 و101.

[808] – يراجع الاقتراح ص 105 ، ونشأة النحو وأشهر النحاة ص 124 و133 ، والمدارس النحويّة ص 160، و ظاهرة الشذوذ ص 239 ، وثمرة الخلاف بين النحويين ص 8 ، ومن مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش ص 20 وما بعدها ، ودراسات في كتاب سيبويه ص 73 و75 .

[809] – ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ص 286 .

[810] – في اختلاف النحويين رحمة للمتأدبين ص 13 .

نظرهم ولو أنّ قرارهم هذا أدّى إلى تهميش ما هو من صميم العربيّة بقبائلها العديدة.

فعلماء اللّغة يرون أنّ هذه العربيّة التي سمّيت بالفصحى شملت عدّة لهجات عربيّة وفق ما يشير إليه أحدهم في قوله : « هذه اللّغة فيما نعلم وفيما تؤكّده طبيعة الأشياء لم تكن لغة متوحّدة توحّدا كاملا ، بل كانت لها لهجات كثيرة تختلف فيما بينها اختلافا يكبر أو يصغر حسبما يكون بينها من تقارب أو تباعد ، لكن هذه اللّهجات المختلفة لم تكن لتمنع من وجود لغة مشتركة عامّة يصطنعها أصحابها فيما يعنّ لهم من فنّ أو من جدّ قول ».[811] وهو ما يشغل مكانا من الدراسة العلميّة الممكنة على أساس احتواء ما يصلح للغتنا المعاصرة من تلك اللهجات على اختلافها بدل الابتعاد عنها كلّيا. وقد أظهرت المؤلّفات التي جمعت موادّ اللّغة العربيّة وقواعدها أنّ هذا الاختلاف يقوم على ما أبقاه لنا أوائل العلماء مسجّلا وفق ما سمع مباشرة من أفواه أصحابها ، أو عبر التعلّم ممّن سمع ، أو بتوظيف المناهج الحديثة المساعدة على البحث والموازنة ، والتمحيص في هذا التراث الضخم ، ولا نرى أنّ للبحث فيه نهاية ، بل إنّ الحاجة لماسّة في عصرنا لمحاولة إعادة النظر في كثير من القضايا والمسائل والقواعد وفق ما تقبله لغات العرب جميعها ، ولذلك الاختلاف أوجه من الناحية الصوتيّة أو الصرفيّة أو النحويّة أو الدلاليّة.[812] ويمكن العودة إلى القرآن الكريم للنظر والبحث في كثير ممّا يصنّف في لهجات العرب لأنّه « المرجع الموثوق به كلّ الثقة ، ولأنّ في هذه القراءات مجالا كبيرا لاستنباط كثير من وجوه الخلاف بين اللّهجات القديمة ، وذلك لأنّ معظم وجوه الاختلاف يرجع إلى اختلاف اللّهجات العربيّة »[813]، لحكمة إلهيّة تشمل كلّ العرب الذين وجدوا أنفسهم من خلالها.

ب – أوجه اختلاف لغات العرب :

وذلك قد يكون صوتيّا أو لفظيّا أو دلاليّا أو تركيبيّا . ففي الجانب الصوتيّ نجد اختلافهم –على سبيل المثال– في إبدال حرف بآخر من قبيلة إلى أخرى نحو : الأربون لغة في العربون [814] ، وقيل هو أعجميّ معرّب[815] ، والسَّخَب

[811] – اللهجات العربية في القراءات ص 47 . يراجع المستوى اللغوي ص 40 .

[812] – يراجع الصاحبي ص 25 ، وإعجاز القرآن ص 67 و68 وهامشيهما ، وفقه اللغة ص 126 ، واللهجات العربية في القراءات القرآنية ص 111 وما بعدها ، والمستوى اللغوي ص 40 ، وفي اختلاف النحويين ص9 و10 ، ونشأة النحو العربي ص 94 وما بعدها ، والقراءات واللهجات ص 14 و15.

[813] – القراءات واللهجات ، ص 9.

[814] – اللسان 212/1 (أرب).

[815] – يراجع اللسان 592/1 (عرب) .

والصَّخَب[816]، والصقر والزقر والسقر[817] ، والسِّراط والصراط والزراط [818]، وقد ورد عن أبي عمرو « أنّه قرأ : الزِّراط ، بالزاي ، خالصة ، وروى الكسائيّ عن حمزة : الزراط ، بالزاي ، وسائر الرواة روَوْا عن أبي عمرٍو : الصراط. وقال ابن مجاهد[819] : قرأ ابن كثير[820] بالصاد ، واختلف عنه ، وقرأ بالصاد نافع[821] ، وأبو عمرو وابن عامر[822] ، وعاصم[823] ، والكسائيّ ، وقيل : قرأ يعقوب الحضرميّ[824]: السراط ، بالسين »[825]، وقد « قال الفرّاء : ونفر من بَلْعَنْبَر يصيّرون السين إذا كانت مقدّمة ثمّ جاءت بعدها طاء أو قاف أو غين أو خاء ، صادًا ، وذلك أنّ الطاء حرف تضع فيه لسانك في حنكك فينطبق به الصوت ، فقلبت السين صادا صورتها صورة الطاء، واستخفّوها ليكون المخرج واحدا كما استخفّوا الإدغام ، فمن ذلك قولهم : الصراط والسراط ، قال : وهي بالصاد لغة قريش الأوّلين التي جاء بها الكتاب ، قال: وعامّة العرب تجعلها سينا ، فأمّا ما حكاه الأصمعيّ من قراءة بعضهم الزراط ، بالزاي المخلصة ، فخطأ »[826] ، وقيل بأنّه عند العرب « لا يجتمع الصاد والطاء في كلمة عربيّة ، ولذلك حكموا بأنّ صاد صراط مبدلة من سين ووهّموا من ظنّ أنّهما لغتان ».[827] ومثلها في : السويق والصويق .[828] ومن تبادل الأصوات قولهم : الهزّ والأزّ ، والعلم والعرم، والحمس والحبس ، والسّهيل والصهيل ، وهتلت السماء وهتنت

---

816 – يراجع اللسان 462/1 و521 (سخب) و(صخب).

817 – يراجع إعراب ثلاثين سورة من القرآن ص 44 ، والخصائص 375/1 و145/2 و308/3 ، والمحتسب 212/2 و332 ، وسر صناعة الإعراب 208/1 ، والمفصل ص 493 ، واللسان 372/4 (سقر).

818 – يراجع الحجة في القراءات السبع ص 20 و21 ، وإعراب ثلاثين سورة ص 43 و44 ، والمفصل ص493 ، وشرح الشافية 231/3 ، واللسان 307/7 و313 (زرط) و(سرط).

819 – هو أبو بكر أحمد بن موسى ، عاش ما بين 245 و324 هـ . ملمّ بالقراءات فخلف العديد من الكتب في هذا العلم .الفهرست ص 153 و154 .

820 – هو عبد الله بن كَثير المكّيّ ، توفّي سنة 120 هـ .

821 – هو نافع بن عبد الرحمن المدنيّ ، توفّي سنة 169 هـ.

822 – هو ابن عامر الشاميّ عبد الله ، قاضي دمشق في عهد الوليد بن عبد المالك ، توفّي سنة 118 هـ .

823 – هو عاصم بن أبي النجود الكوفيّ ، توفّي سنة 127 أو 128 هـ .

824 – هو أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيان بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ ، توفّي بالبصرة سنة 250 هـ .

825 – اللسان 308/7 (زرط) . يراجع تحبير التيسير غي قراءات الأئمة العشرة للجزريّ ، صحّحة وكتب هوامشه جماعة من العلماء بإشراف الناشر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط.1 ، 1404 هـ/1983 م ، ص40 ، وإيضاح الرموز ص 50.

826 – اللسان 313/7 (سرط). يراجع الكتاب 480/4 .

827 – فيض نشر الانشراح 403/1 .

828 – يراجع كتاب سيبويه 478/4 ، والخصائص 144/2، والمحتسب 212/2 ، وسر صناعة الإعراب 198/1 ، والمفصل ص 493 ، واللسان 170/10 و207 (سوق) و(صوق).

كما في قول امرئ القيس :

فَسَحَّت دموعي في الرداء كأنّها كُلًى من شَعِيبٍ ذاتُ سَحٍّ وتَهتانِ

وفي قول العجّاج :

عَزَّزَ منه وهْو مُعْطِي الأسهال   ضَرْبُ السواري مَتْنَهُ بالتَّهتالِ

ويقال : بنات مخر وبخر وهي من السحائب تأتي قبل الصيف كما في قول طرفة :

كبنات المخر يمأدن كما   أنبتَ الصيف عَساليج الخَضِرْ

والكَتَل والكتن بمعنى التزلّج ولزوق الوسخ بالشيء ، وأربد وأرمد ، وغيرها ممّا تتقارب فيه الأصوات كلّها بمعنى واحد تقريبا وهي لغات.[829]

وبالإضافة إلى ذلك نجد اختلافهم فيما بين كلّ من الإمالة والتفخيم، أو الوقف والوصل ، أو الهمز بين التخفيف والتحقيق ، أو الإدغام والإظهار.[830] وهذه الموضوعات عادة ما تنضمّ إلى علم التصريف ، وإن كنّا نرغب في أن تدرس ضمن علم الأصوات.

ومن الناحية الصرفيّة : كالتغيّر في حركات البناء مثلما هو في أبنيّة الأفعال نحو : بَرَأَ من المرض بفتح العين عند أهل الحجاز ، وبَرِئ بكسرها عند سائر العرب[831]، وبَهَأ به وبَهِئ وبَهُؤَ أي أنِسَ به[832] ، وظمِئ وظَمَأ وأظمأ [833]، وقَنَطَ وقَنِط.[834] ومن أبنية المضارع المختلفة نحو : يحْسِبُ[835] ، بفتح السين وكسرها ، وبهما قرئ [836] قوله تعالى : « **يَحْسِبُهم الجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ** ».[837] وقَنَطَ

---

829 – يراجع الإبدال لابن السكّيت ، تقديم وتحقيق حسين محمد محمد شرف ، الهيأة العامّة لشؤون المطابع الأميرية ، 1398 هـ/1978 م ، ص 61 وما بعدها ، والخصائص 148/1 وما بعدها ، وسر صناعة الإعراب 97/2 .

830 – يراجع كتاب سيبويه 117/4 وما بعدها و159 وما بعدها و417 وما بعدها ، وشرح الشافية 271/2 وما بعدها و4/3 وما بعدها، و30/3 و32 ، واللهجات العربية في القراءات القرآنية من ص 113 إلى ص 187، وتقويم الفكر النحوي ص 181 وما بعدها .

831 – يراجع الكامل 38/1 واللسان 31/1 (برأ) ، وما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ص 45 .

832 – اللسان 35/1 (بهأ) .

833 – يراجع ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ص 61 ، واللسان 116/1(ظمأ).

834 – يراجع المحتسب 46/2 ، وشرح الشافية 125/1 واللسان (قنط) .

835 – يراجع كتاب سيبويه 52/4 و53 ، والحجة ص 48 ، وإعراب ثلاثين سورة ص 107 ، واللسان 315/1 (حسب)، والممتع 433/2 ، وشرح الشافية 120/1 ، والهمع 218/2 ، وشرح التصريف ص 431 ، وشذا العرف ص 61.

836 – يراجع الحجة ص 48 ، وإملاء ما من به الرحمن ص 123 .

837 – سور ة البقرة من الآية 273 . وردت في القرآن الكريم على هذا التصريف 31 مرّة . يراجع المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ص 200 .

يَقْنِطُ وقَنِطَ يقْنَطُ وقَنَطَ يقْنُطُ وقَنَط يَقْنَطُ [838]، وفي مضارع وَجِلَ ثلاث لغات : يَوْجَلُ وهي حجازيّة وبها قرئ قوله تعالى : « **لا توجلْ** »[839] ، والثانية لبني عامر يقولون : ياجَلُ ، والثالثة لبني تميم : يِيجَلُ.[840]

وفي مثل قولهم : تِعلم وتَعلم ، بكسر حركة جميع حروف المضارعة وفتحها في الفعل الذي يأتي على فَعِلَ مكسور العين قال سيبويه : « وذلك في لغة جميع العرب إلاّ أهل الحجاز»[841] ، فإنّهم يفتحون ، وينسب ابن جنّي الكسر إلى بني تميم[842] ، وعبّر عنها ثعلب بتلتلة بهراء.[843] ويعرض الثمانينيّ هذه القضية من ثلاثة مذاهب : أحدها عند من يفتحون أحرف المضارعة جميعا وهي أفصحها وأصلها ، وثانيها يكسرها جميعا، وثالثها يكسر الهمزة والتاء والنون ويفتح الياء لثقلها.[844] رأى آخر بأنّ كسر حرف المضارعة قليل ولكنّه مسموع ومنه قول الشاعر :[845]

ذروني إذهَبْ في البلاد وريقتي   تسوغ وحلقي ليّن ولساني

وقال آخر :[846]

إحِبُّ لِحِبِّها السودان حتّى   إحِبَّ لحبّها سودَ الكلابِ

قال سيبويه : « وقالوا في حرف شاذّ : إِحِبُّ ونِحِبُّ ويِحِبُّ شبّهوه بقولهم : مِنْتِنٌ ».[847] وعلى هذه اللّغة جاءت قراءة قوله تعالى : « **مَنْ إنْ تِيمَنْهُ بقنطار** »[848] ، وغيرها من اللّهجات.

وفي الأمر منها بوجوب تحريك أحد الساكنين عند اجتماعهما في مثل : ارْدُدِ القومَ ، وجب التحريك لمّا التقى ساكنان ، واختلفوا في تحريك الحرف الثاني ، فمنهم من يُتبع حركة المدغم فيه ما قبله فيقول : رُدُّ فيضمّ يتبعها الضمّة التي قبلها و: فِرِّ وعَضَّ وشُمُّ ، ومنهم من يفتح ذلك على كلّ حال كما يرى الخليل أنّهم شبّهوه بأينَ وكيفَ ، ومنهم من يكسر المضعّف فيقول : رُدِّ وفِرِّ وعَضِّ.[849] ومن ذلك قوله

---

838 – يراجع الكامل 125/1 ، والمحتسب 46/2 ، وشرح التصريف ص 431 واللسان (قنط).

839 – سورة الحجر من الآية 53 .

840 – يراجع دقائق التصريف ص 226 واللسان (وجل).

841 – كتاب سيبويه 110/4 .يراجع شرح التسهيل 448/3 .

842 – يراجع المحتسب 452/1 .

843 – يراجع مجالس ثعلب 81/1 ، وسر صناعة الإعراب 242/1 .

844 – شرح التصريف ص 196 و197 .

845 – غير منسوب في دقائق التصريف ص 227 .

846 – غير منسوب في معاني القرآن 125/1 ، ولا في دقائق التصريف ص 227 .

847 – كتاب سيبويه 109/4 .

848 – سورة آل عمران من الآية 75 .

849 – يراجع كتاب سيبويه 529/3 و532 و533 ، وإعراب ثلاثين سورة ص 219 ، والتكملة ص 5 ،

تعالى : « **لا تُضارَّ وَالِدَةٌ عَنْ وَلَدْهَا** »[850] ، فحرّك الفعل : تضارَّ بالفتح إتباعا للفتحة التي قبل الألف ، وهم كثيرا ما يعتبرون السكون حاجزا ضعيفا ، فهي لغات مختلفة نطقت بها العرب في قبائل متفرّقة في مثل هذه المضعّفات.

ومن حيث تصريفها أو جمودها كاستعمال (هلمّ) عند أهل الحجاز جامدة ، وعند بني تميم مصرّفة مع الضمائر هلمّي وهلمّا وهلمّوا وهَلْمُمْنَ [851] ، وفي القرآن على اللّغة الأولى إذ قال تعالى : « **هَلُمَّ شُهداءَكم** »[852] ، وقال : «**هَلُمَّ إلينا** ».[853]

وفي أبنيّة الأسماء ذهبوا إلى محاولة حصرها باختلاف حركاتها نحو ما يأتي من الأمثلة :

- **فِعِلٌ** : بناء فريد عند سيبويه لم يرد إلاّ في كلمة إبِل.[854] وأضيف إليه عند غيره ألفاظ أخرى : فمنهم من حدّدها بإطِل وابل[855] ، ومنهم من زاد : بِلِز وإبِد وغيرها.[856]
- الأصبُع والأصبِع والأُصبُع والإصبِع.[857]
- العَمْر والعُمْر بفتح العين وضمّها ، والعُمُر بضمّتين.[858]
- ومثله مَقْدرة بالحركات الثلاث على الدال.[859]
- والزُّجاج والزِّجاج والزَّجاج.[860]
- والقَطِران والقَطْران والقِطْران ثلاث لغات.[861]
- وكَلِمة لغة أهل الحجاز ، وكَلْمة وكِلْمة بالفتح والكسر لبني تميم.[862]

والخصائص 39/3 ، والمحتسب 112/1 ، وشرح التصريف ص 451 و454 وما بينهما ، وشرح المفصل 31/3 ، والممتع 656/2 و658 و659 ، وشرح الشافية 238/2 و239 و285/3 ، والأشموني 598/4 .

850 – سورة البقرة من الآية 233 .

851 – يراجع كتاب سيبويه 529/3 ، والمذكّر والمؤنّث ص192 ، والمقتضب 20/3 ، والخصائص 169/1 و18/2 ، و37/3 و38 ، وسر صناعة الإعراب 246/1 ، والمفصل ص 190 ، وشرح المفصل 29/3 و31، والممتع 659/2 ، والأشموني 599/4 و600 .

852 – سورة الأنعام من الآية 150 .

853 – سورة الأحزاب من الآية 18 .

854 – كتاب سيبويه 574/3 و244/4 ، وليس ص 97 ، وشرح التصريف ص 203 ، والممتع 65/1 ، والمزهر 6/2 ، وشذا العرف ص 65 ، وشرح المفصل 155/4 .

855 – المقتضب 54/1 ، يراجع شرح المفصل 155/4 ويضيف : امرأة بِلِز وهي العظيمة القصيرة .

856 – المنصف 18/1 ، وليس ص 96 و97 وفيه إضافة ألفاظ : حِبِر وجِلِخ ووتِد وبِلِص .

857 – يراجع المذكّر والمؤنث ص 107 ، وشرح المفصل 160/4 ، واللسان 192/8 (صبع) ثماني لغات: الإصبَع والأُصبَع والأَصبُع والأُصبع و الأَصبِع والإصبع والأُصبُع ، والإصبُع نادر.

858 – يراجع اللسان 601/4 (عمر) .

859 – يراجع اللسان 76/5 (قدر).

860 – يراجع الصاحبي ص 25 واللسان (زجج) .

861 – يراجع المحتسب 42/2 واللسان (قطر).

– والجُزُء والجُزْء والجُزْو والجُزُو ، فهذه أربع لغات.[863]

وكذلك في اختلاف الحركات في أبنيّة المصادر نحو: الحِصاد والحَصَاد ، والجِزاز والجَزاز ، والقِطاف والقَطاف ، وغيرها.[864]

وبتقديم حرف أو تأخيره في اللّفظ نفسه في نحو: الحَفِث والفَحِث[865]، وجبذ في لغة تميم وجذب عند غيرهم [866]، وأَيِسَ ويَئِسَ.[867] وهو ممّا قد يكون من باب القلب المكانيّ بشرط أن يكون اللّفظان من أصل واحد ، وهو تقديم حرف عن مكانه الأصليّ ويتأخّر ما عوّضه ليأخذ مكان المتقدّم مثل : آن من أنى ، وناء من نأى والجاه من الوجه.

وبزيادة حرف في الكلمة نحو ما سمّي بالكسكسة في قولهم : أعطيتُكِسْ في أعطيتكِ ، ومنكِسْ في منكِ[868] ، والكشكشة كقولهم : إنّشِ وعليكِش ومِنْكِشْ في : إنّكِ وعليكِ ومنكِ.[869]

كما جاء اختلاف اللّغات بحذف الحرف أو ثباته في نحو : استحييت عند بعضهم ، واستحيت عند آخرين.[870]

وورود الجمع بصيغ مختلفة للمفرد الواحد نحو : أَكْلُب وكِلاب وكِلْبان ، وأَفْرُخ وفُروخ وفِراخ وغيرها ممّا قد يكون له أكثر من هذا من أبنية الجموع .[871]

---

[862] – يراجع المحتسب 42/2 واللسان (كلم) ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية بمصر ، ط.10 ، 1385 هـ/1965 م ، ص 11.

[863] – يراجع الحجة ص 33 وفي اللسان 45/1 وما بعدها (جزأ) ذكر: ذكر: جُزْء وجَزْء وجُزوء بالمدّ فقط.

[864] – يراجع كتاب سيبويه 12/4 ، ومجالس ثعلب 305/1 ، والمحتسب 423/1 ، والصاحبي ص 39 ، واللسان 151/3 (حصد) ، وشرح الشافية 154/1 .

[865] – يراجع المذكّر والمؤنّث ص 101 ، واللسان 137/2 (حفث) وفيه أنّها لغات : حَفِث وحثِف ، وحِفْث وحِثْف وفِثْح وثِحْف وهي الكرش وهي أيضا حيّة . عظيمة .

[866] – يراجع الصاحبي ص 153 ، والممتع 618/2 ، واللسان 258/1 (جذب).

[867] – يراجع الممتع 618/2 ، واللسان 19/6 و259 (أيس و يئس).

[868] – يراجع كتاب سيبويه 199/4 ، ومجالس ثعلب 81/1 ، وسر صناعة الإعراب 242/1 ، والصاحبي ص 29 ، والممتع 222/1 و411 ، وشرح المفصل 345/5 ، واللسان 196/6 ، والأشموني 455/4 والارتشاف 106/1.

[869] – يراجع كتاب سيبويه 199/4 ومجالس ثعلب 81/1 وسر صناعة الأعراب 242/1 والصاحبي ص 29 واللسان 342/6 (كشش) ، وشرح الشافية 380/2 .

[870] – يراجع كتاب سيبويه 399/4 ، والمنصف 204/2 ، والتكملة ص 271 ، والمسائل المشكلة ص 77 ، والصاحبي ص 25 ، وشرح التصريف ص 516 و519 ، وشرح الشافية 119/3 ، والارتشاف 122/1 واللسان 218/14 (حيي).

[871] – يراجع كتاب سيبويه 567/3 وما بعدها ، وشرح المفصل 224/3 وما بعدها .

ومجيء المصادر كذلك بصيغ مختلفة للفعل الواحد نحو : كذَب كَذِبا وكِذابا ، وكتب كِتابا وكَتْبا وكتابة[872]، وقَدَرَ قُدْرة وقَدَارة وقُدُورة وقُدُورا وقِدْرانا وقِدَارا وقَدَرانا [873].

وما بين المذكّر وبين التأنيث نحو : الذراع أنّثها بعضهم وذكّرها آخرون[874] ، والأضحى مذكّر في لغة قيس ومؤنّثة في لغة تميم .[875]

– من الناحية الدلاليّة : ما تستعمله كلّ قبيلة قد لا يلتقي مع أخرى كثيرٌ ضَبَطتْه معاجم اللغّة العربيّة ترادفا أو تضادّا أو اشتراكا في اللّفظ أو المعنى نحو : « جَفأ البابَ : أغلقه ، وفي التهذيب : فتحه »[876] ، و« أدفأه : ألبسه ما يدفئه ... وأدفأت الرجلَ إدفاء إذا أعطيته عطاء كثيرا الإدفاء : القتل ، في لغة بعض العرب ، وفي الحديث : أنّه أُتي بأسير يُرعَد ، فقال لقوم : اذهبوا به فأدفوه ، فذهبوا به فقتلوه، فودَاه رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ، أراد الإدفاء من الدفء ، وأن يدفأ بثوب ، فحسبوه بمعنى القتل في لغة أهل اليمن ، وأراد أدفئوه بالهمز فخفّفه بحذف الهمزة وهو تخفيف شاذّ »[877] ، وغيّرت الكسرة إلى الضمّة لتناسب الواو.

ومن معاني الراء أنّه : شجر سهليّ له ثمر أبيض ، و شجر أغبر له ثمر أحمر، والراءة : شجيرة ترتفع على ساق ثمّ تتفرّع ، لها ورق مدوّر أحرش ، وشجرة جبليّة لها زهرة بيضاء ليّنة كأنّها قطن.[878]

ويقال للقَرْء : الوقت ، والحمّى ، والغائب والبعيد ، والحيض والطهر ، وقيل : هو من الأضداد.[879] وذلك ما في قوله تعالى : « **والمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بأنفسهنّ ثلاثة قُرُوء** ».[880]

وكذلك من معاني اليأس : العلم كما في قوله تعالى: « **أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ شَاءَ اللهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعا** »[881] بمعنى أفلم يعلموا . فقد قال القاسم

---

[872] – يراجع كتاب سيبويه 5/4 وما بعدها .

[873] – يراجع إعراب ثلاثين سورة ص 97 ، واللسان 76/5 (قدر).

[874] – يراجع المذكّر والمؤنّث ص 107 ، والتكملة ص 142 .

[875] – يراجع المذكر والمؤنث ص 116 .

[876] – يراجع اللسان 50/1 (جفأ) ، والتهذيب (جفأ) .

[877] – اللسان 76/1 (دفأ). وداه أي أعطى الديّة إلى أهله . اللسان 383/15 (ودي).

[878] – يراجع اللسان 90/1 (روأ).

[879] – اللسان 130/1 و131 (قرأ).

[880] – سورة البقرة من الآية 228 .

[881] – سورة الرعد ، من الآية 31 .

بن معن :[882] يَئِسْت بمعنى عَلِمت لغة هوازن ، وقال الكلبيّ :[883] هي لغة وَهْبيل حيّ من النَّخَع.[884] ومن شعرهم في هذا المعنى :[885]

ألم ييئس الأقوام أنّي أنا ابنُه   وإن كنت عن أرض العشيرة نائيا

وقول سُحيم بن وثيل :[886]

أقول لأهل الشِّعْب إذ يأسرونني   ألم تيأسوا أنّي ابن فارسِ زَهدم ؟

ويقصد قوله : ألم تعلموا.[887]

والوَثْب هو القُعود بلغة حِمْير ، ومنه الوِثاب أي الفراش ، والوُثُوب في لغة غيرهم هو النهوض.[888]

والأثلب هو الحَجر في لغة أهل الحجاز، والتراب في لغة بني تميم.[889]

وغير ذلك ممّا هو مسجّل في المعاجم العربيّة ، وكتب الترادف والتضادّ والنوادر والأمثال والحكم والأمالي والمجالس والموسوعات الأدبيّة ليسجّل لنا أنّ هذا النوع من الجوانب اللّغويّة من أهمّ أسباب التغيّر الدلاليّ.

أمّا في الجانب النحويّ فهو يتمثّل في ظواهر بارزة تدلّ على تنوّع لهجات العرب كالتنوين ومنعه في قول بعضهم مثلا : قُوباءٌ بالتنوين ، وبعضهم من دونه [890] ، ومثله : عَلْقى ، ومِعزى ، وأذْرعات ، وكُرَاع ، وقُباء وحِراء.[891]

وفي البناء والإعراب كبناء المثنّى عند بعضهم على الألف[892] ، وعليه برّر

---

[882] – وهو القاسم بن معن بن عبد الرحمن ، ولاّه المهديّ القضاء تـ 175 هـ . يراجع الفهرست ص 315 والأعلام 186/5 وبغية الوعاة ص 381 .

[883] – وهو هشام بن محمد بن السائب بن بشر ، تـ 206 هـ ، ذكر له ابن النديم العشرات من الكتب . الفهرست ص 435 .

[884] –يراجع معاني القرآن372/1 والمحتسب 31/2 وإملاء ما منّ به الرحمن ص 360 واللسان260/6 (يأس).

[885] – غير منسوب في المحتسب 31/2 .

[886] – هو شاعر مخضرم ما بين الجاهليّة والإسلام ، تـ 60 هـ . طبقات فحول الشعراء ص 571 والأعلام 79/3 .

[887] – يراجع المحتسب 31/2 ، واللسان 260/6 (يئس).

[888] – يراجع الصاحبي ص 27 ، واللسان 792/1 (وثب).

[889] – يراجع اللسان 242/1 (ثلب).

[890] – يراجع كتاب سيبويه 215/3 ، واللسان 692/1 (قوب).

[891] – يراجع كتاب سيبويه 219/3 و234 و236 و244 .

[892] – يراجع الحجة ص 146 ، والخصائص 16/2 و18 ، وسر صناعة الإعراب 139/2 و339 ، والصاحبي ص 26. وقيل : هي لبني الحرث بن كعب ، وقيل : هي لكنانة ، وبطن من ربيعة ، وخثعَم وآخرين يستعملون المثنّى دائما بالألف . ويراجع إملاء ما من به الرحمن ص 419 وشرح شذور الذهب ص 46 وما بعدها ففيهما أوجه الإعراب والقراءات كلّها .

قولـه تعـالى : « **إنّ هَـذَانِ لَسَـاحِرَان** ».[893] ومنـه قـول بعضـهم فـي الأسـماء السـتّة مبنيّـة علـى الألف دائما في مثل : حضر أباك ورأيت أباك وهذه يد أباك وهي لغة بني الحارث بن كعب[894] ، وعليها قول شاعر:[895]

إنّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

وفي قولهم : « يَوْمَ يَوْمَ ، وصَبَاحَ مَساءَ ، وبَيْتَ بيتَ ، وبينَ بينَ ، فإنّ العرب تختلـف فـي ذلـك ، يجعلـه بعضـهم بمنزلـة اسم واحد ، وبعضـهم يضـيف الأوّل إلـى الآخـر ».[896] أي أنّـه يسـمّى مبنيّـا علـى فـتح الجـزأين[897] أو مركّبـا إضـافيّا أو مزجيّا.[898] ومنه في قول شاعر :[899]

ومَنْ لا يَصْرِفِ الواشِينَ عنه صَبَاحَ مساءَ يَبغوهُ خَبَالا

وفي قول آخر :[900]

آتِ الرّزقُ يومَ يَومَ فأجْمِلْ طَلَباً وابْغِ للقيامة زادا

ومـن تراكيـب الجمـل أنّ « بعـض العـرب مـن يقـول : ضَـرَبُوني قَوْمُـك ، وضرباني أخواك »[901] بإظهار الضمير المتّصل بالفعل مع وجود الفاعل ، وعليها جاء تأويل قوله تعالى : « **وأسَرُّوا النَّجْوَى الذين ظَلَمُوا** »[902]، وقولـه : « **ثمّ عَمُوا وصَمُّوا كَثِيرٌ من الناس** »[903] وكذا قول الفرزدق :[904]

---

893 – سورة طه ، من الآية 63 .

894 – يراجع معاني القرآن 100/2 و الحجة ص 146 وسر صناعة الإعراب 341/2 والإنصاف 18/1 واللسان 7/14 (أبي).

895 – غير منسوب في سر صناعة الإعراب339/2 ، ولا في الإنصاف18/1 ، ولا في شرح شذور الذهب ص48 .

896 – كتاب سيبويه 303/3 .

897 – يراجع شرح المفصل 144/3 و151 و152.

898 – يراجع شرح المفصل 151/3 و152 ، وشرح شذور الذهب ص 72 و73 .

899 – غير منسوب في شرح شذور الذهب ص 72.

900 – غير منسوب في شرح شذور الذهب ص 73.

901 – كتاب سيبويه 40/2 . يراجع سر صناعة الإعراب 273/2 ، وشرح شذور الذهب ص 177. وهي لغة طيّئ كما في اللسان 303/3 . وقيل هي بني الحارث بن العنبر أو لأزد شنوءة كما في فيض نشر الانشراح 508/1 أو لطيّئ كما في الأشموني 92/2 و97 .

902 – سورة الأنبياء ، من الآية 3 . ذكر العكبريّ أوجه إعرابه فقال : « في موضعه ثلاثة أوجه : أحدها الرفع وفيه أربعة أوجه : أحدها أن يكون بدلا من الواو في أسرّوا ، والثاني أن يكون فاعلا والواو حرف للجمع لا اسم ، والثالث أن يكون مبتدأ والخبر هل هذا والتقدير : يقولون هل هذا ، والرابع أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي هم الذين ظلموا . والوجه الثاني أن يكون منصوبا على إضمار أعني ، والثالث أن يكون مجرورا صفة للناس ». إملاء ما من به الرحمن ص 426 .

903 – سورة المائدة من الآية 71 .

904 – كتاب سيبويه 40/2 ، وشرح أبيات سيبويه 412/1 ، وسر صناعة الإعراب 117/2 ، واللسان 108/9

ولكنْ دِيَافِيّ أبوه وأمّه   بحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أقاربُه

والشاهد هو قوله : يعْصِرْنَ أقاربُه ، بوجود الفاعل أقاربُه والضمير النون معا. ومثله قول آخر : [905]

يَلُومُونَنِي قَوْمِي في اشْتِرائي النَّخِيـلَ أَهْلِي فكُلُّهم أَلْوَمُ

والشاهد فيه جمع الفعل يلومونني مع وجود الفاعل أهلي. وقد اعتبر بعضهم مثل هذا الضمير علامة فقط ، مجرّدة من الضمير ، وليست هي الفاعل [906] ، بل إنّ المازني يعدّ ياء المخاطبة وألف الاثنين وواو الجماعة المتّصلة بالأفعال كذلك علامات ، والفاعل ضمير مستتر في نحو : اخرجي والرجلان قاما والرجال قاموا.[907]

ونجد الاختلاف في بعض العوامل مثل : ما التي يعملها أهل الحجاز عمل ليس ، ولا تعمل عند بني تميم[908] ، ومن عملها جاء قوله تعالى : « **ما هذا بَشَرا**»[909] باتّفاق القراءات.[910] وتكفّ ما الحرفيّة عمل بعض الأدوات مثل : ليتما ، وقلّما ، وما شابهها ، وقد يُعملها بعض القبائل.[911] ومن ذلك قول النابغة :

قالت ألا ليتما هذا الحَمَامَ لنا   إلى حَمَامتنا أو نِصْفَهُ فَقَدِ

فقيل بأنّه « يُروى بنصب الحمام ورفعه ، من الإعمال والإهمال وذلك خاصّ ببيت».[912]

(ديف).

905 – غير منسوب في معاني القرآن 216/1 ، ولا سر صناعة الإعراب 274/2 ، وفيض نشر الانشراح 509/1. وخرجه المحققون بنسبته إلى أمية بن أبي الصلت وقيل هو لأحيحة بن الجلاح . وهو في شرح الأشموني 95/2 ويرويه :

يلومونني في اشتراء النخيـلِ قومي فكلّهم يَعذُلُ

906 – يراجع المسائل المشكلة ص 21 وسر صناعة الإعراب 117/2 و276 وشرح المفصل 212/4 .

907 – يراجع شرح المفصل 212/4 .

908 – يراجع كتاب سيبويه 57/1 و59 ، والمقتضب 450/4 ، والخصائص126/1 و168 ، والمسائل المشكلة ص 102 ، والمفصل ص 61 ، والإنصاف 165/1 وما بعدها ، وشرح المفصل 263/1 ، وشرح شذور الذهب ص 193.

909 – سورة يوسف من الآية 31 .

910 – لم تذكرها كتب القراءات ممّا اختلف فيه القرّاء ممّا يدلّ على وحدة القراءة والرواية . غير أنّه في معاني القرآن للفراء 356/1 يروي صاحبه أنّها قرئت : ما هذا بِشِرىً أي ما هذا بمشترىً . وفي المحتسب 13/2 يذكر هذه القراءة ويعلّلها باحتمالين : أولهما أن يكون (شِرًى) مصدر بمعنى اسم المفعول : (مَشْرِيّ) والباء زائدة ، والثاني أن يكون بمعنى المفعول به أي المشترى به والباء ليست زائدة ، والوجهان لا يغيّران من حكم (ما) .

911 – يراجع المسائل المشكلة ص 104 ، والخصائص 168/1 ، وشرح شذور الذهب ص 279 و280 ، وتقويم الفكر النحوي ص 194 .

912 – شرح شذور الذهب ص 281 .

ولم يكن لنا الاستناد إلى عنصر الاختلاف النحويّ إلاّ من باب الدعم والإثبات وكذلك الشأن بالنسبة إلى الدلالة وما جاء من أمثلتها في إظهار قضية الاختلاف الصرفيّ .

ج – آراء العلماء ومواقفهم :

قام جمع متون اللّغة العربيّة وشواهدها على النقل المباشر من أفواه ذويها الأصليّين من قبائل العرب أو عن طريق الرواة ثمّ عن تلاميذهم ، ومن ذلك النقل ظهر التغيّر والاختلاف بين الناطقين بها ، حيث « كان من الطبيعيّ لأفراد هذه القبائل –الذين تفرّقوا في البلاد بعد أن جمعهم الإسلام فانطلقوا في الأرض ينشرون الدين الجديد – أن يحملوا معهم لهجاتهم المميّزة ، وتدخّلت حينئذ ظروف جديدة من أهمّها سكنى الأمصار المفتوحة ومخالطة الأجانب والتعامل معهم ، فأدّى ذلك كلّه إلى تعميق الخلاف بين اللهجات بما داخلها من سمات لغويّة جديدة »[913]، فلجأ أهل العلم إلى تسجيلها حين صارت الضرورة تتطلّب التدوين ، ولوحظ « أنّ السليقة العربيّة شابتها مظاهر العجمة ، فاختلّت لدى بعض القدماء –عربا أو مولّدين[914]– ملكة اللّغة ، وندّت عنهم سقطات لغويّة صرفيّة تهدّد صفاء العربيّة وسلامتها ، فليس غريبا أن يهبّ ذوو الغيرة على لغة القرآن يذبّون عنها ويجهدون لوضع حدود واضحة لصيانة اللّغة وترسيخ جذورها في النفوس والعقول ».[915] فبدأت الدراسات تظهر للعِيان شيئا فشيئا انطلاقا من البصرة شفاهيا منذ أن أرسى أبو الأسود الدؤليّ قواعد الدرس اللغويّ بقوله لكاتبه : « إذا رأيتَني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه إلى أعلاه ، وإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف ، وإن كسرت فاجعل النقطة من تحت الحرف ».[916] فمن قوله هذا استنبطت بعض مصطلحات النحو الأولى : النقط وهو الشكل ، والفتح والضمّ والكسر من ملاحظته الدقيقة لتغيّر حركات الأصوات الأخيرة من الألفاظ بحسب سياقها ، وهي تمثّل نواة تأسيس الدرس اللّغويّ العربيّ .[917] ثمّ انبرى ينشر علمه الجديد على تلاميذه الذين شكّلوا هم أيضا بداية التعليم العربيّ وراح أغلبهم يوسّع هذه الدائرة إلى أن نشأت المذاهب الأولى في

---

913 – المستوى اللغوي ص 42 و43 .

914 – المولَّد ، بفتح اللاّم المشدّدة هو العربيّ غير المحض فهو جنس نشأ من تزاوج العرب بغيرهم تعوّدوا لغتهم العربيّة فظهرت في ألسنتهم عجمة من أمّهاتهم .

915 – ابن عصفور والتصريف ص 9 .

916 – الفهرست ص 191 ومراتب النحويين ص 19 .

917 – يراجع نشأة النحو العربي الباب الرابع منه ص 111 وما بعدها ، وفيه تفصيل الدرس اللّغوي مع تاريخ النحو .

الحياة العلميّة العربيّة ، وبرزت اختلافاتهم وفق ما كان يراه كلّ فريق نقلا أو عقلا حتّى ألّفت في ذلك كتب كالإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين واللّغويّين الذي يقول عنه صاحبه في مقدّمته : « يشتمل على مشاهير المسائل الخلافيّة بين نحويّي البصرة والكوفة ، على ترتيب المسائل الخلافيّة بين الشافعيّ [918] وأبي حنيفة [919] ليكون أوّل كتاب صنّف في علم العربيّة على هذا الترتيب ، وألّف على هذا الأسلوب».[920] غير أنّ الكتب والمعاجم التي ألّفت قبله قد تعرّضت لكثير من القضايا الخلافيّة في كلّ علوم العربيّة بداية من كتاب سيبويه وكتاب العين وغيرهما.[921] ومن الباحثين من يرى أنّه قد « نشأ الخلاف الحقيقيّ بين البصريّين والكوفيّين على يد سيبويه والكسائيّ ، أي منذ القرن الثاني الهجريّ ».[922] ثمّ تطوّر الأمر إلى تلاميذهما ومن أتى بعدهم لتتّسع الدائرة وتتنوّع الأسباب والعوامل منها :[923]

- العامل المكاني بتعدّد القبائل العربيّة.
- العامل الزمانيّ الذي دام حواليّ ثلاثة قرون تنوقلت خلالها لغات العرب شفاها.
- العامل المنهجيّ من طرائق البحث والنظر ومجال تفسير الظواهر وعواملها وأحكامها وعللها.
- العامل اللّغويّ الذي يخضع لطبيعة الإنسان الداخليّة والخارجيّة بما يصادفها من عوامل أخرى فاعلة.
- العامل السياسيّ والعصبيّ لكلّ من أهل المدرستين الأصليّتين : البصرة والكوفة.
- الاختلاف الطبيعيّ بين الناس.

---

[918] – توفّي 206 هـ

[919] – هو فقيه العراق وإمامها في زمانه ، عاش ما بين 80 و150 هـ .

[920] – 5/1 . وفي هامشه أنّ التاريخ يذكر لنا أنّ أبا جعفر النحّاس المصريّ تلميذ الأخفش الصغير وأبي العبّاس المبرد والزجّاج ،والمتوفّى في سنة 338 هـ قد ألّف كتابا في اختلاف البصريّين والكوفيّين وسمّاه المبهج ولعلّ المؤلّف لم يطّلع عليه ولم يسمع به. وفي الفهرست كتب أخرى في هذا العنوان :اختلاف النحويّين لثعلب ص 334، ولابن درستويه توفي بعد 330 هـ كتاب الردّ على ثعلب في اختلاف النحويين ص285،وللرمّانيّ تـ 384هـ كتاب الخلاف النحويين وكتاب الخلاف بين سيبويه والمبرّد ص 288.

[921] – بالعود إلى الفهرست لابن النديم نعثر على ما يدور في فلك اختلاف علماء اللغة والقراءات العناوين الآتية :

- اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف . ص 174 .
- اختلاف القراء ص 157 .
- اختلاف النحويين ص 334 .

[922] – ثمرة الخلاف بين النحويّين ص 5 .

[923] – يراجع في اختلاف النحويين رحمة للمتأدبين ص 7 وما بعدها ، وثمرة الخلاف بين النحويين ص 5 .

- طبيعة الإنسان من حبّ الغلبة والظهور أمام الناس محاولة الانتصار.
- تدخّل الحكّام العبّاسيّين بين الفريقين ومناصرة فريق على آخر.
- العصبيّة للبلد في غالب الأحيان ، وخاصّة في حال ظرف أخرى.
- اختلاف المنهج حين تشدّد البصريّون في سماعهم وتوسّع الكوفيّون في رواية الأشعار.
- تفوّق تلاميذ سيبويه كالأخفش مثلا الذي يعدّ الطريق الممهّدة لآراء الكوفيين.
- طواعية اللّغة العربيّة ومرونتها في استقبال ما يفد إليها من اللّغات الأخرى.
- اختلاف الشواهد قوّة وضعفا من حيث معرفة صاحبها وشذوذها وضروراتها وما يحتمل التأويل منها.

وتعدّدت مسائل الخلاف بين المدرستين واختلفت المذاهب والاتّجاهات التي أبقت آثارها سائرة.[924] حيث « تعدّدت المذاهب منذ القرن الثاني ، ثمّ تفرّعت وكثر أتباع كلّ منها ، حتّى أصبح من المتعذّر على الباحث أحيانا أن يجزم في تحديد مبدع كلّ مذهب أو قول ».[925] فكانت اختلافاتهم قائمة على الرواية أو على تعليل الأحكام.[926]

وكان من أبرز المواقف أن يتجرّأ بعض العلماء على تصحيح الرواية بناء على اجتهاده اللّغويّ معتمدا رأيه في إبراز الحكم الصرفيّ وغيره كما هو ظاهر في النصّوص المختارة للتمثيل لا الحصر :

- النصّ الأوّل : أنّه جاء « في الحديث : أنّه كان بين حيّين من العرب قتال ، وكان لأحد الحيّين طَوْلٌ على الآخر ، فقالوا : لا نرضى حتّى يُقتل بالعبد منّا الحرُّ منهم ، وبالمرأة الرجلُ ، فأمرهم النبيّ- صلّى الله عليه وسلّم- أن يتباءوا. **قال أبوعبيدة** : هكذا روي لنا بوزن يتباعَوا. قال : والصواب عندنا أن يتباوَأُوا بوزن يتباوَعُوا ، من البَواء وهي المساواة ... **قال ابن برّي** : يجوز أن يكون يتباءوا على القلب ، كما قالوا: جاءاني ، والقياس جايأني ... **قال ابن الأثير** : وقيل : يتباءَوْا صحيح »[927] ، والشاهد واضح.

- النصّ الثاني : « في الحديث أنّه قال لثَوْبان : اشْتَرِ لفاطمة قلادة من عَصْبٍ ، وسوارين من عاج ، **قال الخطّابيّ**[928] في المعالم : إن لم تكن الثياب اليمانيّة ، فلا

---

[924] - يراجع نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص 137 وما بعدها .

[925] - ابن عصفور والتصريف ص 226 .

[926] - قد تناولنا هذا الجانب أيضا في عنصر أنواع الاختلاف . فليراجع هناك للاستزادة .

[927] - اللسان 32/1 (بوأ).يراجع حاشية الصحاح ، والنهاية

[928] - هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن حرب ، من النحويين الكوفيين .يراجع الفهرست ص 317 .

أدري ما هو ، وما أدري أنّ القلادة تكون منها ، و**قال أبو موسى** [929] : ويُحتمل عندي أنّ الرواية إنّما هي العَصَب ، بفتح الصاد ، وهي أطناب مفاصل الحيوانات ، وهو شيء مدوّر ».[930] والشاهد في الحديث هو : العصب بروايته ساكن العين ، وبفتحها من المصحّح احتمالا منه.

– <u>النصّ الثالث</u> : كذلك « في حديث ابن زِمْل :[931] فَأَكَبُّوا رَواحِلهم على الطّريق ، هكذا الرواية ، قيل : والصواب : كَبُّوا أي أَلزَموها الطّريق ».[932] والشاهد هو الاختلاف في : أكبّوا من الرواية ، وكبّوا من التصويب.

ومن الشعر ما ورد في دلالة زيادة الهمزة في (أبكأ) من قول الشاعر :[933]

ألا أبكرتْ أمُّ الكِلاب تلُومُني تقول : ألا قد أبكأ الذَّرَّ حالِبُهْ

ففي **زعم أبو رياش** أنّ معناه : وجدَ الحالبُ الذّرّ بكيئا ، كما يقال : أحمده: وجده حميدا.

وعند **ابن سيده** : أن تكون الهمزة لتعدية الفعل أي جعله بكيئا، غير أنّه ذكر أنّه لم يسمع ذلك من أحد ، وإنّما عامل الأسبق والأكثر.[934]

فكلّ من العالمين هنا يؤكّد رأيه الخاصّ بناء على علّة اجتهاديّة لتقرير حكم الجواز دون إقرار بالوجوب استنادا إلى قياس أو سماع.

ولو عدنا إلى كتاب سيبويه لوجدناه يعتمد لغات القبائل العربيّة « وإن كان يكتفي في كثير من الأحيان بذكر اللهجة دون تعيين أصحابها قائلا : وقوم من العرب يقولون ، أو: ناس من العرب ، أو بعض العرب الموثوق بهم ، فإنّ فيه ذكرا للقبائل [935] ، لكن معظم لهجاته تكاد تكون محصورة في هاتين الوحدتين الكبيرتين : الحجاز وتميم ، وهو يطلق على اللهجات أحكاما لا نعرف تماما الأساس الذي تبنى عليه ، فهو يصف اللهجة مثلا بأنّها : لغة رديئة أو ضعيفة أو قليلة خبيثة ».[936] وهي آراء خاصّة مبنيّة على الحكم التقريريّ لا يرفقها تعليل في غالب الأحوال.

---

[929] – وهو سليمان بن محمد الملقب بالحامض ، أخذ عن ثعلب ، ت سنة 305 هـ . يراجع البغية 601/1 .

[930] – اللسان 602/1 (عصب) .

[931] – ذكر أنّه أبو زمل الجُهنيّ في 737/1 (لحب).

[932] – اللسان 695/1 (كبب).

[933] – غير منسوب في اللسان 35/1 (بكأ).

[934] – اللسان 35/1 (بكأ).

[935] – هي : الحجاز وتميم وأسد وفزارة طيّء وبكر بن وائل ، وربيعة وقيس وهذيل وبنو العنبر .

[936] – اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص 69 و70 . يراجع كتاب سيبويه 64/1 و254 و324 و294/2 و358، والمستوى اللغوي ص 80 .

ومن المتأخّرين الذين عُنوا باللهجات العربية القديمة [937]: ابن مالك وشرّاح منظوماته [938] ، ورضي الدين الأسترباذي[939] ، والسيوطي. والحقّ أنّ قضيّة الاستشهاد بكلّ القبائل العربيّة قديمة ، إذ « ذهب عدد من اللّغويّين الأقدمين إلى التوسعة ، فأبو زيد يجعل الشاذّ والفصيح واحدا ، فيجيز كلّ شيء قيل عن العرب ، فهو من الدّاعين إلى البعد عن التشدّد في قبول بعض اللّغات إلى جانب ابن السِّيد البَطَلْيُوسيّ ورضيّ الدين بن الحنبليّ وابن الأعرابيّ وأبي عمرو الشيبانيّ ويونس بن حبيب وابن مكّيّ الصقّليّ وابن هشام الذي يقبل كلّ ما جاءت به لهجة عربيّة أو حكاه لغويّ »[940] ، وذلك ما كان ينبغي أن يسير عليه علماء النحو العربيّ للوصول إلى قواعد شاملة تمثّل لغات العرب جميعا بخصائصها المميّزة.

وقد يبدأ الخلاف من الراوي مباشرة كما ذكر السجستاني : « والعُنُق مذكّر ، وزعم الأصمعيّ أنّه لا يعرف التأنيث فيه ، وذلك الكلام المشهور ، وزعم أبو زيد أنّه يذكّر ويؤنّث ».[941] ففي نقله ههنا اختلاف الروايتين. وقال أيضا: « ولم أسمع أحدا يؤنّث المِعَى ، وقد رواه من لا أثق به ».[942] وحكمه واضح في كونه غير واثق من الراوي. وقال : « والقَفا يؤنّث ويذكّر ، وقال لي الأصمعيّ : القفا مؤنّثة ولا يذكّرها أحد. فعجبت منه ، وحكى لي الهذليّ قولَه : هي قفَا غادرٍ شَرٌّ ، ثمّ أنشد مرّة أخرى :

وهل جَهِلْتِ يا قُفَيَّ التَّتْفُلَهْ

فقلت : ألا قال : يا قُفيّة ؟ ألم تزعم أنّ القفا مؤنّثة ؟ فقال : دع ذا ، كأنّه يقول : هذا الرجز ليس بعتيق كأنّه من قول خلف[943] أو بعض المولّدين ».[944]

ومن أهمّ ما يدلّ على مواقفهم الجريئة والصارمة أن حسموا مصدر الاستشهاد من شعر العرب بالتفرقة بين الأصيل والمحدث وهو ما سمّي بالمولّد ، فرأى بعضهم

---

937 – يراجع اللهجات العربية في القراءات ص 71 .

938 – هي كثيرة منها شرح ابنه بدر الدين وشرح ابن هشام تـ 761 هـ وشرح ابن عقيل تـ 769 هـ ، وشرح الأشموني تـ 929 هـ

939 – توفي 688 هـ وله شرحا الكافية في النحو والشافية في الصرف لابن الحاجب تـ 643 هـ .

940 – في اختلاف النحويين ص 13 .

941 – المذكّر والمؤنّث ص 97 .

942 – نفسه ص 102 .

943 – هو المعروف بخلف الأحمر من أعلم الناس بقول العرب ، وهو من خراسان سبي على يد جيش قتيبة ابن مسلم ، فكان مولى لبني أميّة أو لموسى الأشعريّ ، توفي سنة . الفهرست ص 226 والبغية 554/1 والأعلام 310/2 .

944 – نفسه ص 113 و114 .

أنّ شعر المولّدين غير صالح للاحتجاج في اللّغة ، وبدأوا ببشّار بن برد[945] على أنّه أوّلهم ، فمنهم من عدّه من الفصحاء العرب ومنهم من رفضه ، حتّى أنّ منهم من أخذ عنه لأجل التقرّب منه خوفا من هجائه [946] ، غير أنّ إجماع أغلبهم على عدم الاحتجاج بالمولّدين والمحدثين.[947] والغريب هو أنّ إبراهيم بن هرمة (159هـ) الذي عدّ آخر من يحتجّ بشعره كان معاصرا له ، بل إنّ من العلماء من اعتبر الكميت وذا الرمّة من المولّدين أيضا.[948] وقد أشار ابن جنّي إلى قضيّة الاحتجاج ملمّحا إلى شرط النقل لفظا عن غير المولّدين مجوّزا نقل معانيهم كما فعل هو مع أبي الطيّب المتنبّي[949] فقال : « ولا نستنكر ذكر هذا الرجل – وإن كان مولّدا– في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه ، ولطف متسَّربه ، فإنّ المعاني يتناهبها المولّدون كما يتناهبها المتقدّمون ، وقد كان أبو العبّاس – وهو الكثير التعقّب لجِلّة الناس– احتجّ بشيء من شعر حبيب بن أوس الطّائيّ[950] في كتابه الاشتقاق لمّا كان غرضه فيه معناه دون لفظه ».[951]

وكان الخلاف أشدّ في الاستشهاد بالقول المرسل[952] والمجهول حيث نقل ابن الأنباريّ موقف اللّغويّين بعد أن أبدى موقفه فقال : « وكلّ من المرسل والمجهول غير مقبول ، لأنّ العدالة شرط في قبول النقل ، والجهل بالناقل وانقطاع سند الناقل يوجبان الجهل بالعدالة ، فإن لم يُذكر اسمه أو ذكر اسمه ولم يعرف ، ولم تعرف

---

[945] – هو أبو معاذ العُقيليّ عاش ما بين 95 و167 هـ . وفيات الأعيان 171/1 والأعلام 52/2 .

[946] – يراجع الاقتراح ص 42 وفيض نشرالانشراح 618/1 وهامشها . لقد فنّد محقّق الفيض وكذلك الأستاذ عبد العال مكرم هذه الرواية فقال :« هذه القصّة لا تقبل على علاّتها ، وذلك أنّ الأستاذ عبد السلام هارون تفضّل فأطلعني على فهرس شواهد سيبويه التي استشهد بها في كتابه ، فلم نجد لبشّار بيتا واحدا من بين هذه الشواهد ، ممّا يدلّ على أنّ قصّة استشهاد سيبويه بشعر بشّار استكفافا لشرّه قصّة تحتاج إلى نظر ». القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص 96 . وقد عدت أراجع فهرس الكتاب ولم أعثر على ذكر لبشار في فهرس الأشعار ولا في فهرس أعلامه . يراجع كتاب سيبويه 42/5 و176 .

[947] – يراجع الاقتراح ص 42 والمختصر في أصول النحو ص 68 و72 وفيض نشر الانشراح 611/1 . وفي هذا الأخير توضيح الفرق بين المصطلحين فقال : « كلام المولَّدين والمحدَثين كلاهما بمعنى ، فالعطف تفسيريّ .وبعضهم فرّق بينهما فقال : المولّدون من بعد الإسلاميّين كبشّار ،والمحدثون من بعدهم كأبي تمّام ».

[948] – يراجع دراسات في كتاب سيبويه ص 75 .

[949] – الشاعر المشهور في عهد الحمدانيين ، وكان صديق ابن جنّي اذي شرح ديوانه ، تـ 354 هـ .

[950] – أبو تمام ، توفي سنة 231 هـ . وفيات الأعيان 11/2 .

[951] – الخصائص 25/1 .

[952] – هو أحد أقسام السماع : تواتر وآحاد ومرسل ومجهول . وشرط المتواتر أن يجمع عددا من الرواة لا يصحّ على مثلهم الكذب . والآحاد أن يريه بعض بشرط العدل في الرواية ، والمرسل هو ما انقطع سنده ن والمجهول هو ما لم يعرف قائله . وكلّ ذلك ينطبق على موادّ اللغة العربيّة وشواهدها . يراجع لمع الأدلّة ص 83 والاقتراح ص 53 وفيض نشر الانشراح 980/1 وما بعدها .

عدالته ، فلا يقبل نقله. وذهب بعضهم إلى قبول المرسل والمجهول ، لأنّ الإرسال صدر ممّن لو أسند لقبل ولم يتّهم في إسناده ، فكذلك في إرساله ... وكذلك النقل عن المجهول صدر ممّن لا يتّهم في نقله ... وهذا ليس بصحيح ».[953] ثمّ يعلّل رفضه.

وروى الفارسيّ تعليقا لأبي حاتم السجستانيّ[954] على البيت القائل فيه صاحبه:

اضرب عنك الهموم طارقها   ضربك بالسوط قونس الفرس

« قال أبو حاتم: وهو مجهول ، فهذا فاسد لا يعرّج عليه وليس من كلامهم ».[955]
وممّا روي أيضا قول شاعر :[956]

قد يكسبُ المالَ الهِدَانُ الجافي   بغير ما عَصْفٍ ولا اصطراف

إذ يرفضه ابن الأنباريّ قائلا : « هذا البيت غير معروف ، ولا يعرف قائله ، فلا يكون حجّة ».[957] وقال مرّة أخرى يؤكّد موقفه ممّا لم يعرف قائله : « الأبيات إلى آخرها فلا حجّة فيها ، لأنّها لا تعرف ، ولا يعرف قائلها ، ولا يجوز الاحتجاج بها ، ولو كانت صحيحة لتأوّلناها على غير الوجه الذي صاروا إليه ».[958] وهو تصميم على موقف الرفض المطلق للشاهد المجهول القائل. ومنهم من لا يرى بأسا إن نقل نقلا صحيحا يستوفي شروط السماع ، وقد ورد في كتاب سيبويه خمسون بيتا لم يعرف قائلوها وهي من الشواهد المعتبرة.[959]

فكان الشعر العربيّ بتحديد مكانه وزمانه أكثر مصادر الاستشهاد ، حتّى أنّ

---

953 – لمع الأدلّة ص 90 .

954 – هو أبو حاتم سهل بن محمد توفي ستة 254 أو 255 هـ ، ترك الكثير من المؤلّفات اللّغوية منها : المذكر والمؤنث والمقصور والممدود وغيرهما . الفهرست ص 369 ومراتب النحويّين ص 106 والبغية 265 ووفيات الأعيان 218/1 والمزهر 408/2 .

955 – المسائل المشكلة ص 171 .

956 – غير منسوب في الإنصاف 581/2 ونسب في اللسان 190/9 (صرف) إلى العجّاج .

957 – الإنصاف 583/2 . يراجع لمع الأدلّة ص 90 .

958 – نفسه الإنصاف 750/2 . وهي أشطار يستشهد بها للإشاع ضرورة وهي :

كأنّ في أنيابها القرنفول

والقصد : القرنفُل . وقول الآخر :

لا عهد لي بنيضال

أراد : نضال . وقول آخر :

أقول إذ خَرّتْ لكلكال

وهو : الكلكل .

959 – يراجع الاقتراح ص 46 وفيض نشر الانشراح 627/1 .

مفسّري القرآن الكريم جميعهم لجؤوا إليه استعانة به ، ولعلّ كثرة الاعتماد على الشعر في كتب النحو والصرف يرجع إلى أسباب ثلاثة :[960]

أوّلها اتّجاههم نحو غريب الكلام ، وهو متوفّر في الشعر غالبا. وثانيها استخدام الأرجاز كثيرا عند الشذوذ للتمكّن منه. وثالثها يكمن في القدرة على حفظه وتداوله لخصوصيّاته . وقد يكون هذا الأخير أكبر عامل دفع النحاة إلى الاستعانة به في الاحتجاج وفي تعليم القواعد لسهولة نقل الشعر العربيّ منذ القديم ، إلى أن حلّ محلّه القرآن الكريم لشدّة العناية به.

وكان أمر رواية الأحاديث النبويّة بالمعنى[961] هو الذي دفع أولئك الروّاد من إبعاد الأحاديث الشريفة عن الاحتجاج في قواعد اللّغة بدعوى أنّه « قد تداولته الأعاجم والمولّدون قبل تدوينها ، فرووها بما أدّت إليه عبارتهم فزادوا ونقّصوا وقدّموا وأخّروا وأبدلوا ألفاظا بألفاظ ».[962] أمّا ما روي لفظا ومعنى فكان من أبرز ما يحتجّ به في القواعد اللغوية ، بخلاف لغة المعاجم التي قبلت بالأحاديث جملة ، « ويبدو أنّ السبب في ذلك أنّ أبحاث المعاجم تتّجه لمعاني الكلمات المفردة دون حاجة كبيرة إلى إيراد النصوص التي استُقرئت منها ».[963] وعلم الصرف يعتني هو أيضا بالمفردات وصيغها بيد أنّه لا ينفصل في الاستعمال عن النحو. وقد أفرزت هذه القضيّة اتّجاهات : ما بين معارض للاحتجاج ومجوّز ومتوسّط بينهما.[964] فكان لابن خروف (ت 604 أو 610 هـ) وابن مالك (ت672 هـ) موقف الاتّجاه الأوّل من هذه القضيّة في إثبات الأحكام النحويّة والصرفيّة ، وعارضهما ابن الضائع (ت680 هـ) ووافقه أبو حيّان النحويّ (ت745 هـ) بشدّة متهجّما على ابن مالك قائلا : « وقد أكثر هذا المصنّف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلّية في لسان العرب وما رأيت أحدا من المتقدّمين والمتأخّرين سَلك هذه الطريقة غيره

---

[960] – يراجع المستوى اللغوي ص 134 و135 ودراسات في كتاب سيبويه ص 80 .

[961] – لمعرفة الردود على هذه الشبهة يراجع خزانة الأدب ولبّ لسان العرب لعبد القادر البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون ، الهيأة المصريّة العامة للكتاب ، ط.2 ، 1979 م ، ج.1 ص 9 ، وأصول التفكير النحوي ص135 وما بعدها والحديث النبوي في النحو العربي ص 8 والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث ومواقف النحاة من القراءات ص 65 وما بعدها وفي أصول النحو ص 46 وأثر الشاهد الشعري ص 19 .

[962] – الاقتراح ص 29 . يراجع المستوى اللغوي ص 129 ودراسات في كتاب سيبويه ص 51 .

[963] – المستوى اللغوي ص 129 .

[964] – يراجع خزانة الأدب 9/1 ، وفيض نشر الانشراح 446/1 ، وفي أصول النحو ص 46 ، ودراسات في كتاب سيبويه ص 49 والحديث النبويّ في النحو العربيّ لمحمود فجال ، نادي أبها الأدبي ، العربية السعودية، ط.1 ، 1404 هـ/1984 م ، ص 6 ، والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث ص 10 وما بعدها ، وأصول التفكير النحويّ ص 135 وما بعدها ، ومواقف النحاة من القراءات القرآنية ص58 ، وظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية ص 61 وما بعدها .

».[965] ولم يوافقه تلميذه ابن هشام الذي أعاد الكفّة إلى الاستشهاد بالحديث النبويّ في النحو العربيّ ، وقد فاق ابن مالك في ذلك.[966] والملاحظ في هذا المقام أنّ اللّغويّين لم يتحرّجوا من الاستشهاد بالحديث منذ جمع اللّغة لكونها معتمدة المعاني التي لا تغيّر من الأصل شيئا ، بينما كانوا في جانب النحو ملتزمين السكوت والبعد عن ذلك. ونلخّص ذلك من كلام أحد الباحثين جاء فيه قوله « إنّ اللّغويّين لا يوجد فيهم من منع الاستشهاد بالحديث في اللّغة ... فأمّا في ميدان النحو فقد سكت علماء المرحلة الأولى عن الاستدلال بالحديث ولم يشذّ منهم أحد ، لأنّه وقع في بعض الأحاديث شيء من الأساليب والتراكيب غير الجارية على ما شاع من الاستعمال العربيّ ، وقد لجأ النحاة إلى تأويلها ... أمّا في المرحلة الثانية وبعد أن ظهرت الحاجة واضحة إلى موارد جديدة للاستدلال والاحتجاج ، فقد ذهب كثير من العلماء إلى الحديث يلتمس فيه ما يؤيّد أقيسته وبعض أحكامه ، في حين رفض بعضهم اعتبار الحديث مصدرا جديدا للاحتجاج به في المادّة النحويّة ، وتوسّط فريق ثالث فرأى أنّ من الممكن الاحتجاج ببعض الحديث دون بعض وهكذا نشأ الخلاف».[967] ولعلّ الحرج كلّه كامن في الخوف من نسبة استعمال لغويّ إلى الرسول –صلّى الله عليه وسلّم– وهي مسؤوليّة عظيمة أن يلصق به ما لم ينطق به تأكيدا ، لأنّ النحو والصرف خاصّة يقومان على أحكام علميّة تعكس الدقّة اللّفظيّة صياغة ودلالة في غالب الأحيان.

وكانت جرأة بعض النحاة أكبر لمّا عدّوا ما خرج عن قواعدهم من القرآن قراءات شاذّة ، فقد قال السيوطيّ : « كان قوم من النحاة المتقدّمين يَعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربيّة وينسبونهم إلى اللّحن ،وهم مخطئون في ذلك ، فإنّ قراءاتهم ثابتة بالأسانيد الصحيحة التي لا مطعن فيها ، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربيّة، وقد ردّ المتأخّرون منهم ابن مالك على من عذب عليهم ذلك بأبلغ ردّ ».[968] وقال الرافعيّ[969] في هذا الجانب : « وكثيرا ما ينكر بعض أهل العربيّة قراءة من القراءات لخروجها عن القياس أو لضعفها في

---

[965] – الاقتراح ص 29 ، وفيض نشر الانشراح ص 476 وما بعدها ، وفيه الردّ على مزعم أبي حيّان .

[966] – يراجع دراسات في كتاب سيبويه ص 52 ، والحديث النبويّ في النحو العربيّ ص 6 .

[967] – الحديث النبويّ في النحو العربيّ ص 101 و104 . يراجع أصول التفكير النحويّ ص 135 وما بعدها، ودراسات في كتاب سيبويه ص 52 و53 .

[968] – الاقتراح ص 25 .

[969] – مصطفى صادق الرافعيّ أديب مصريّ توفّي سنة 1937 م .

اللّغة ».[970] هذه اللّغة التي ضبطوا لها قواعد وفق رؤاهم وتعليلاتهم لأحكامها ، ولكنّ تلك القراءات القرآنيّة ليست إلاّ « صورة صادقة تعكس الواقع اللّغويّ الذي كان سائدا في شبه الجزيرة قبل الإسلام ».[971] ذلك الواقع الذي يحمل لهجات مختلفة أكّدها القرآن بأوجه لغويّة تثبت خصائص العربيّة بأوجه متباينة حفظها القرآن الذي لم يتساهل فيه العلماء أبدا ، فكان النحويّون يقبلون الاحتجاج بالقراءة التي رأوها لا تلتقي بقواعدهم ولا يقيسون عليها، وذلك لأنّ « من الأخطاء البصريّة التي لا تغتفر إبعادَهم القراءات عن مجال الدراسة النحويّة ، وبهذا الإبعاد حرموا النحو من مصدر كبير كان من الممكن أن تبنى في ضوئه القواعد وتحرّر الأصول ».[972] ولذلك ،ومع صعوبة الموقف اليوم ، فإنّنا نرى أنّ « المنهج السليم في ذلك أن يمعن النحاة في القراءات الصحيحة السند ، فما خالف منها قواعدهم صحّحوا به تلك القواعد ورجعوا النظر فيها ، فذلك أعْوَد على النحو بالخير ، أمّا تحكيم قواعدهم الموضوعة في القراءات الصحيحة التي نقلها الفصحاء العلماء فقلب للأوضاع وعكس للمنطق ».[973] ومن هذه الناحية تسرّب إلى النحو من يرى فيه صعوبة وخلطا لخصائص اللّغة جرّاء اختلاف الآراء وتضاربها في كثير من الأحيان حتّى صرنا نسمع في وقتنا مناداة بإلغاء الشواهد على اختلافها وتعليم هذه القواعد بأمثلة جافّة قد لا تضبط ما تنماز بها لغة العرب الأصيلة. ويجب التذكير دوما بأنّ « نشأة النحو العربيّ مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقرآن الكريم ، ولولا هذا القرآن لما نشأ هذا العلم الذي تمّت له السيطرة فيما بعد على كلّ علم من علوم العربيّة وآدابها »[974] ، بل إنّ العربيّة بذاتها باقية بقاء هذا الكتاب العظيم ، ولولاه لكان اندثارها منذ أمد بعيد. فإذا كان ممّا يعدّ في نظر بعضهم خطأ أو لحنا فهو ليس كذلك عند بعضهم الآخر. وها هو ابن جنّي يصرّح بأنّ المجتهد رهن الدليل لا الإتباع بغير دليل فقال : « إنّ الدلالة إذا قامت على الشيء فسبيله أن يُقضى به ولا يلتفت إلى خلاف ولا وفاق ، فإنّ سبيلك إذا صحّت لك الدلالة أن تتعجّب من عدول من عَدَلَ عن القول بها ، ولا تستوحش أنت من مخالفته إذا ثبتت الدلالة بضدّ مذهبه ».[975]

970 – إعجاز القرآن ص 56 .
971 – اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص 101 . يراجع المستوى اللغوي ص 42 .
972 – القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص 100 .
973 – في أصول النحو ص 32 . يراجع القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص 105 .
974 – القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحويّة ص 45 .
975 – سر صناعة الإعراب 222/2 .

ج- طعن العلماء في بعضهم :[976]

لا نكاد نعثر على إجماع كامل في كلّ القضايا اللّغويّة ، إذ لم ينج أغلب العلماء من الطعن في رواياتهم أو آرائهم ، وهو طعن بارز يتمثّل في التخطئة ثمّ التصويب ، بالتعليل أو دونه ، وهذا الأمر من أهمّ دواعي مشكلات اللّغة العربيّة في العصور المتأخّرة بعد أن أضحى أولئك الرواد من أعلام العربيّة مُثلَ من أتى بعدهم ، وعنّ لكلّ مستند إلى أحدهم أن يشهر رأيه وكأنّه في حرز حريز من الفطنة والأمن اللّغويّ. وذلك ما يؤكّد البحث الجديد لمحاولة تخليصها ممّا لا يخدمها في الحياة ، وذلك لأنّ كثيرا من هذا القدح قد ينبني على الحسد والميول والأهواء والاتّجاه المذهبيّ أو القبليّ ، والرغبة في البروز والمخالفة والخوف والتقرّب من المرموقين والتكسّب والارتزاق وغيرها. غير أنّ ذلكم لا يكون عائقا ذا بال كبير في أصول اللّغة إذا علمنا أنّه قائم على قدرة تضاهي قدرة العرب في كلامها حتّى يصل صاحبها إلى المكانة التي لا تبعده عن خصائصها إلاّ ما كان بارزا بخلافه لهذه الخصائص.

ومثل ذلك الاختلاف في قضيّة اشتقاق المعنى-مثلا- قولهم : « تنأ بالمكان يَتْنَأُ : أقام وقطن. قال ثعلب : وبه سمّي التانئ من ذلك ، قال ابن سيده : وهذا من أقبح الغلط إن صحّ عنه ، وخليق أن يصحّ لأنّه قد ثبت في أماليه ونوادره ».[977] ولم يعلّل ابن سيده حكمه.

وفيما بين المهموز وبين غيره « قال الليث : لغة العرب : أَرْدَأَ على الخمسين إذا زاد. قال الأزهريّ : لم أسمع الهمز في أَرْدَى لغير الليث وهو غلط ».[978] فحكم الأزهريّ مبنيّ على سماعه الخاصّ ولم يثق فيما وجده عند اللّيث. وفي قول الشاعر:[979]

« قُلْ لأبي قَيْسٍ خَفيفِ الأَثَبَة

فعلى تخفيف الهمزة ، إنّما أراد خفيف الأَثْأَبة ، وهذا الشاعر كأنّه ليس من لغته الهمز ، لأنّه لو همز لم ينكسر البيت ، وظنّه قوم لغة ، وهو خطأ ».[980]

وفي وزن كلمة أشياء وتنوينها « **قال الكسائيّ** : أشبهَ آخرها آخر حمراء وكثر استعمالها فلم تصرف ، **قال الزجّاج** : وقد أجمع البصريّون وأكثر الكوفيّين

---

976 - يراجع علماء اللغة العربية بين الآراء والمواقف للخضر لعسال ، مجلّة التراث العربيّ لاتحاد الكتاب العرب بدمشق ، عدد 101 ، سنة 2006 ، ص 158 وما بعدها.

977 - اللسان 40/1 (تنأ).

978 -اللسان 85/1 (ردأ).

979 - غير منسوب .

980 - اللسان 234/1 (ثرب).

على أنّ قول الكسائيّ خطأ في هذا ».[981] والكسائيّ من رؤساء النحويّين الأوائل ، ورأيه مستند إلى الاجتهاد الخاصّ لعلّة قائمة على الشبه ، ويبدو من هذا القول أنّ من الكوفيّين من مال إلى رأي الكسائيّ لأنّه استعمل عبارة : أكثر الكوفيّين ، ولم يجمع.

وفي صيغ الجموع نحو : « الفَقْء : السابياء التي تنفقئ على رأس الولد. وفي الصحاح[982] : وهو الذي يخرج على رأس الولد . وحكى كراع[983] في جمعه فاقياء ، قال : وهذا غلط لأنّ مثل هذا لم يأت في الجمع ، قال : وأُرَى الفاقياء لغة في الفقء كالسابياء ».[984] ويبدو أن القول المقصود راجع إلى الجوهريّ صاحب الصحاح بناه على القياس في أبنيّة الجموع. والأمر نفسه يقع فيه إذ « قيل : الجِراب جمع الجُرْب ، قاله الجوهري ، وقال ابن برّي : ليس بصحيح ، إنّما جِراب وجُرْب جمع أجرب ».[985]

وفي التعدية واللزوم بما هو على فَعُلَ وذلك أنّ « كلمة شاذّة تحكى عن نصر بن سيّار : أَرَحُبَكم الدُّخُولُ أي أَوَسِعَكم ، فعدّى فَعُلَ ، وليست متعدّية عند النحويين ، إلاّ أنّ أبا عليّ الفارسيّ حكى أنّ هذيلا تعدّيها إذا كانت قابلة للتعدّي بمعناها ... قال الأزهريّ : لا يجوز رَحُبَكم عند النحويّين ، ونصر ليس بحجّة ».[986] فأبو عليّ الفارسيّ يبرّر نقل نصر بن عاصم بما يسمّى علّة التضمين ، بينما الأزهريّ يرفض رواية نصر ولا يعدّه حجّة. ويقدح أيضا في قول الليث حينما شرح قائلا : « التوأم ولدان معا ، ولا يقال : هما توأمان ، ولكن يقال : هذا توأم هذه ، وهذه توأمته ، فإذا جمعا فهما توأم ، قال أبو منصور : أخطأ الليث فيما قال ، والقول ما قال ابن السكّيت وهو قول الفرّاء والنحويّين الذين يوثق بعلمهم، قالوا : يقال للواحد : توأم وهما توأمان إذا ولدا في بطن واحد ».[987] وفي نصّ آخر يروي أنّك تقول للأنثى : أنتِ تَدعِين ، وتَدعُوين وتَدْعُين بالإشمام ، ورأى ابن برّي : تَدعُوِين لغة غير معروفة، هكذا يصرّح برأيه من دون تعليل ولا تدليل .[988]

ويجهر ابن الأنباريّ بطعنه في الكوفيّين حين قال : « هذا غلط وجهل

---

981 – اللسان 104/1 (شيأ).

982 – هو تاج اللغة وصحاح العربية للجوهريّ .

983 – وهو أبو الحسن علي بن الحسن الهُنائيّ الأزديّ ، ت 309 هـ . الأعلام 272/4 .

984 – اللسان 133/1 (فقأ).

985 – اللسان 259/1 (جرب).

986 – اللسان 415/1 (رحب).

987 – اللسان 12/12 (تأم) .

988 – يراجع اللسان 258/14 (دعا).

بموضع وزن الأسماء وتمثيلها بالفعل دون غيره ».[989]

وقد عقد ابن جنّي بابا في سقطات العلماء يتضمّن الكثير من هذا الطعن [990]، لكنّه ذكر فيما بعد إشارته إلى أنّ ذلك القدح غير منقص من شأن علم العلماء حين قال : « وإذا كانت هذه المناقضات والمثاقفات موجودة بين السلف القديم ومن باء فيه بالمنصب والشرف العميم ممّن هم سُرج الأنام والمؤتمّ بهديهم في الحلال والحرام ، ثمّ لم يكن ذلك قادحا فيما تنازعوا فيه ، ولا غاضّا منه ».[991] وقال السيوطيّ في هذا المجال أيضا : « كلام الأقران في بعضهم لا يقدح ».[992] وهو تأكيد ما نصبو إليه في ضرورة الاستفادة من كلّ رأي مقنع يؤدّي المعنى بأسهل سبيل ، ودون إخلال بالقصد الصحيح.

2 – أثر الاختلاف في أحكام التصريف :

ذكرنا أنّ الاختلاف سنّة كونيّة ، وليست خاصّة بعقول البشر وحياتهم ، فإنّه أبرز خصائصها وأهمّ شروط تنوعّها ، وأوّل عوامل إبداعها وتطوّره . فمنذ أن بدأ عقل الإنسان في التفكير والبحث عمّا يساعده في استمرار حياته واكتشاف الجديد ، نشأت العلوم بالتدريج ، ولم يكن لأفراد البشر أن يتّفقوا على كلّ شيء ، وإلاّ خالف الأمر نواميس الطبيعة بمختلف أنواعها ، وهكذا اللّغة أيضا على مرّ العصور ، فكان لذلك الاختلاف آثار كبيرة في حياتهم العلميّة ، وهنا نودّ أن نسجّل رأيا معاصرا يقول فيه صاحبه : « جرى بعض الباحثين قديما وحديثا على ردّ الخلاف النحويّ بين هذين المصرين[البصرة والكوفة] العربيّين إلى السياسة ، وهو رأي سطحيّ لا يثبت عند التدقيق ، فأهل النظر في كلّ فنّ تتباين أنظارهم كثيرا دون أن يكون للسياسة أو غيرها في ذلك أثر ، وإنّما هو الاجتهاد المحض ».[993] وعندما نأتي إلى اللّغة العربيّة فإنّنا نلفي مثل تلك الآثار بارزة في كلّ فروع العلم ، ومنها علم التصريف ، وذلك فيما يأتي :

ا– تنشيط حركة التأليف في علم التصريف :

عاش معظم العرب على التّرحال في جزيرتهم مدّة طويلة ، ولم يكونوا ملمّين بالكتابة ، إلاّ أنّهم كانوا معتمدين الحفظ ونقل معلوماتهم إلى الأجيال بالرواية الشفهيّة حتّى برز فيها منهم الكثير من الرواة. وبعد مجيء الإسلام تغيّر الأمر وأضحى

---

989 – الإنصاف 794/2 .

990 – يراجع الخصائص 285/3 وما بعدها .

991 – نفسه 316/3 .

992 – المزهر 94/1 .

993 – في أصول النحو ص 215 .

طلب العلم ضرورة ، رواية وكتابة ، وخاصّة عندما اتّسعت رقعة الدولة وامتزج العرب بغيرهم من الأجناس المختلفة. فبدأ عصر جديد سمّي عصر التدوين ، وانطلق العلماء يجتهدون ويكدّون لمواصلة مسيرة العلم والبحث بالتدريس والتأليف ، بل إنّ بعضهم تخصّص في التأليف ، كما كان بعضهم الآخر مكتفيا بالتدريس ، ومنهم من جمع الأمرين ، وهم الأغلب ، ومنهم من ركن إلى الكتابة أي الطباعة وجمع العلوم في مخطوطات منها ما وصل وأكثره لم يصل بعد. وكلّ ذلك على أساس الاختلاف العلميّ البديهيّ ، وإلاّ كنا نجد مصدرا واحدا يتداوله الناس جيلا بعد جيل ، غير أنّ ساحة البحث أظهرت ما لا يعدّ ولا يحصى من الكتب في كلّ العلوم ، دون أن نعرف ما ضاع منها لأسباب كثيرة. فلو أخذنا على سبيل المثال كتاب ابن النديم (الفهرست) لوجدنا فيه ممّا ذكره حوالي 1200 كتاب[994] ، وقد تفوق في عصرنا الآلاف من الكتب في اللغة العربيّة وحدها. وهو من الأشياء البديهيّة في حقول البحث الإنسانيّ وإلاّ توقّفت عجلة التاريخ وصار العقل البشريّ جامدا كالآلة ، بل إن الآلة الحديديّة بذاتها لا تبقى على حالتها الأوّليّة ونرى لها سنة بعد أخرى تغييرا وتطوّرا يختلف عن سابقه . غير أنّ ما يأتي لا بدّ أن يقوم على ما قبله بالضرورة كالبناء الذي لا يمكن أن تقوم له قائمة إلاّ على متن الأساس الأصليّ ثمّ ما يكون عليه من أجزاء متمّمة. فكان لعلوم اللّغة العربيّة نصيب من تلك الجهود من متونها وشواهدها ، ووضع قواعدها واستخراج سننها وخصائصها ، ومنها النحو والصرف عُمْدتا العربيّة. فلمّا تتوقّفْ عجلة الكتابة في هذين العلمين منذ النشأة ، وما زلنا نرى الجديد أو محاولة التجديد فيهما بهدف تحقيق الوصول إلى ما ينفع اللّغة العربيّة لتعايش عصرها.

ب – تطوير البحث اللغوي العربيّ :

لقد بدأ البحث اللّغوي العربيّ بإشارة بسيطة عظيمة من أبي الأسود الدؤليّ لمّا أراد وضع طريقة النقط ليسهّل قراءة القرآن ويجنّب القارئين اللّحن والخطأ ، فكان أن دعا أحد مرافقيه وطلب منه تسجيل ملاحظته من نطقه بالألفاظ تسجيلا مباشرا ليدلّ عليه برموز خاصّة أضحت أهمّ مصطلحات اللّغة العربيّة فيما بعد : الفتح والضمّ والكسر ، وعليها مدار شكل الكلمات ورموز الإعراب ، إذ قال له : « إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه إلى أعلاه ، وإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف ، وإن كسرت فاجعل النقطة من تحت الحرف ».[995] ولم

[994] – ص 807 وما بعدها . بإحصاء يدويّ خاصّ.

[995] – الفهرست ص 191 .

يتوقّف الأمر عند هذا الحدّ ، بل إنّه فتح الباب واسعا أمام تلاميذه لمزيد من التفكير العلميّ والدراسة اللّغويّة على اختلاف أنواعها. وراح كلّ طرف منهم يبحث في جانب أو عدّة جوانب من هذه اللّغة التي هدفت في بدايتها إلى حماية القرآن من اللحن والتحريف.

وذكر ابن النديم أنّ التأليف في اللّغة العربيّة بدأ مبكّرا وبشكل غزير حين قال: « كان بمدينة الحُديثة رجل يقال له محمد بن الحسن ، ويعرف بابن أبي بعرة جمّاعة للكتب ، له خزانة لم أر مثلها كثرة ، تحوي على قطعة من الكتب الغريبة في النحو واللّغة والأدب والكتب القديمة ، فلقيت هذا الرجل دَفَعات فأنِسَ بي ، وكان نَفورا ضنينا بما عنده خائفا من بني حمدان ، فأخرج لي قِمْطَرا كبيرا فيه نحو ثلاثمئة رطل ... فيها تعليقات لغة عن العرب وقصائد مفردات من أشعارهم وشيء من النحو والحكايات والأخبار والأسمار والأنساب وغير ذلك من علوم العرب وغيرهم ».[996] فهذه شهادة صريحة من عالم اعتنى كثيرا بجمع الكتب العربيّة تدل على ما ضاع منها في غياهب الزمن والأحداث المختلفة. وكان علم التصريف من ضمن علوم ظهرت عند العرب في أوّل الجهود تسهيلا لتفسير القرآن ، وتعليل أحكامه المختلفة مثله مثل النحو ، بل كان التصريف ينضوي تحت لوائه دائما ، وهو أصلا قسيمه ، وذلك قبل أن يأخذ طريقه إلى الانفصال حيث « استطاع علم التصريف أن يجد له أنصارا من العلماء يعملون على رعايته والعناية به ، ومتابعة مسائله وتحديد دائرته التي يختصّ بها ، وإذ ذاك بدأ هذا العلم ينحو منحًى جديدا تلمع فيه بوادر الاستقلال والتميّز »[997] ، الشيء الذي أفرز هو الآخر نوعين : أحدهما عامّ ، فبرزت مؤلّفاته ولو أنّها قليلة بالقياس إلى علم النحو ، وكانت تحمل مصطلح التصريف الذي يدلّ ظاهره على أنّه يشمل موضوعاته كلّها ، ولكنّها في الواقع ليست كذلك ككتاب التصريف للمازنيّ – مثلا – أو التصريف الملوكيّ لابن جنّي وغيرهما، وكلّها استمدّت مادّتها من كتاب سيبويه الذي جمع كثيرا من علوم العربيّة منها علما النحو والصرف معا، ثمّ من تابعه في هذه الطريق وسار على منهجه كالمبرّد في مقتضبه ، وابن السرّاج في أصوله ، والزمخشريّ في مفصّله ، وابن مالك في ألفيّته وتسهيله وشرحه ، وغيرها . والنوع الآخر من علم الصرف خاصّ حيث يتناول بعض موضوعات من التصريف نجدها في عناوين تصرّح بها.[998]

---

[996] – نفسه ص 192 .

[997] – ابن عصفور والتصريف ص 29 .

[998] – يراجع ابن عصفور والتصريف ص 30 والتصريف : موضوعاته ومؤلفاته ، و المدارس الصرفية ، ومقدمة نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام .

فمن النوع الأوّل قبل نهاية القرن الرابع الهجريّ ، ذكروا مصادر التصريف وهي :

– التصريف لمِخْنَف الأزديّ (157 هـ) ، قال عنه ابن النديم : « لا أعلم من أمره غير هذا ».[999]

– التصريف لأبي الحسن علي بن المبارك الأحمر (تـ 194 هـ).

– التصريف للفرّاء (207 هـ)

– كتاب التصريف للأخفش الأوسط (تـ211 أو 215 هـ).

– الأبنية والتصريف للجرمي (تـ 225 هـ).

– التصريف للمازنيّ (تـ 247 هـ).

– التصريف للمبرّد (تـ285 هـ).

– التصاريف لابن كيسان (تـ 299 هـ).

– التصريف لأبي جعفر الطبريّ (تـ 310هـ) .

– التصريف للرمّانيّ (384 هـ).

– التصاريف للكَشّيّ قال عنه ابن النديم : « من نواحي خراسان ، حسن التأليف ، لا أعلم على من قرأ ولا ما عهده ».[1000]

– التصريف للهرويّ .

– التصريف الملوكيّ لابن جنّي (392 هـ) .

وفي كتاب (المدارس الصرفيّة)[1001] ذكر كتبا أخرى :

– كتاب (شرح صرف الخليل) للخليل (تـ170 أو 175 هـ) .

– وكتاب (التصريف) لمعاذ الهرّاء (تـ187 هـ) .

– وكتاب (التصريف) للفرّاء (تـ207 هـ) .

– وكتاب (التصريف) للتوزيّ (تـ 233 هـ) .

– وكتاب التصريف لابن السّكّيت (تـ 236 أو 244 أو 246 هـ) .

– دقائق التصريف للمؤدّب (338 هـ).

– العمد في التصريف لعبد القاهر الجرجانيّ (471 هـ) . وله أيضا كتاب المفتاح في التصريف.

– نزهة الطرف في علم الصرف للميدانيّ (518 هـ).

---

999 – الفهرست ص 387 .

1000 – نفسه ص 387 .

1001 – يراجع ص 6 و7 . وراجع كتاب التصريف : موضوعاته ومؤلفاته ، ومقدّمة محقق كتاب (نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام) ص 55 وما بعدها .

- التصريف العزّي للزنجانيّ (655 هـ) .
- الممتع في التصريف لابن عصفور (669 هـ).
- القصيدة الكافية في التصريف لمجهول .
- منظومة في التصريف للمكوديّ (807 هـ).
- المقصود في الصرف لمجهول .
- كفاية المبتدئ في التصريف للبركليّ (981 هـ).
- الكافي في التصريف للشيخ أطفيّش (1332 هـ).
- شذا العرف في فنّ الصرف لأحمد الحملاويّ (1351 هـ).
- في تصريف الأسماء وفي تصريف الأفعال لعبد الرحمن محمد شاهين.

ويضاف إلى ذلك كتاب نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام (761هـ) ، وفتح اللّطيف في التصريف على البسط والتعريف لعمر بن حفص الزموريّ .[1002]

ومن الكتب ما لم يحمل لفظ التصريف والصرف صراحة ، ولكنّه يتناول موضوعاته كالتكملة لأبي عليّ الفارسيّ (377 هـ) ، والشافية لابن الحاجب (643 هـ).

أمّا النوع الثاني من هذه المؤلّفات فقد تناول من علم التصريف موضوعات جزئيّة أي منفردة ومنها ما يأتي :

- التصغير للرؤاسيّ [1003](190 هـ) ولثعلب (291 هـ).[1004]
- والمذكّر والمؤنّث لعلماء كثيرين .[1005]
- والقلب والإبدال[1006] للأصمعيّ ولابن السكّيت .
- والإدغام للفرّاء وأبي حاتم السجستانيّ .[1007]
- الاشتقاق.
- الصفات .
- الهمز.
- والأبنية من الأسماء أو الأفعال ككتاب الأبنية والتصريف للجرمي [1008]، أو أبنية

[1002] - وهو شرح منظومة في التصريف للمكوديّ (807 هـ).
[1003] - الفهرست ص 295
[1004] -نفسه ص 334 .
[1005] - في الفهرست ذكر عشرين كتابا ، يراجع ص 860 و861 .
[1006] - نفسه ص 251 و326 .
[1007] -نفسه ص 264 .
[1008] -الفهرست ص 257 .

المصادر[1009] ، أو الجمع منه كتاب الجمع والتثنية لأبي عبيدة ولأبي زيد وكتاب الإفراد والجمع للرؤاسي.[1010]

- فعل وأفعل.
- والمقصور والممدود لعلماء كثيرين .[1011]
- كتاب الأفعال لابن القوطية القرطبيّ تـ 367 هـ ، وبعده ابن القطّاع تـ 515 هـ ، ثمّ ابن طريف الأندلسيّ تـ 400 هـ .
- ولامية الأفعال لابن مالك (672 هـ) .

ثمّ تواصل البحث الصرفيّ منعزلا مستقلاّ في كتب خاصّة تارة وفي كتب تجمعه بعلم النحو تارة أخرى كعهد أوائل العلماء . ومنها ما خصّها بالمناهج أو المدارس .[1012]

ويمكن الرجوع إلى أحد الكتب الحديثة الذي تناول هذا الموضوع بنوع من التفصيل المقسّم إلى ثمار طيّبة وثمار سيّئة معرّجا على العناصر الآتية أوّلها ما أدرج من الثمار السيّئة : [1013]

- تغيير الروايات وكثرتها .
- كثرة الآراء .
- كثرة التقدير والتخريج .
- التوسّع في الإجازة .
- المبالغة في الصناعة .
- تضخّم كتب النحو .
- صعوبة النحو .
- البلبلة .
- عدم الأخذ بالقراءات .
- التحامل على فريق لصالح فريق آخر .
- تغيير بعض المصطلحات .
- غبن العلماء.

1009 - في الفهرست ذكر سبعة كتب بعنوان المصادر ، يراجع ص 862 .

1010 - نفسه ص 244 و247 وص 295

1011 - في الفهرست 23 كتابا ص 866 .

1012 - يراجع المدارس النحوية ص 94 وما بعدها .

1013 - ثمرة الخلاف بين النحويّين ص 14 وما بعدها .

وأمّا ما عدّ عنده من الثمار الطيّبة لهذا الخلاف فما يأتي :[1014]

- اكتمال صرح النحو والصرف.
- تخريج نحاة آخرين.
- تيسير النحو.
- توسيع القواعد.
- زيادة بعض التراكيب.
- زيادة بعض الأدوات.
- زيادة وجوه إعرابيّة.
- تدريب الطلاّب.

ومهما كان أمر الاختلاف فإنّ الدرس اللّغويّ ما زال يتلقّى رصيده من كلّ منابعه ، ولا يمكن إطلاقا إغلاق باب الاجتهاد مادام الفكر الإنسانيّ منفتحا على آفاق التجديد والبحث عن أفضل السبل للاستفادة من لغتنا العربيّة ، وذلك لمواصلة سيرورتها ضمن الحياة العربيّة المعايِشة للحياة العصريّة. و نحن نميل إلى رأي أحد الباحثين العاصرين حيث قال : « لا بدّ في كلّ ذلك من التبصّر والتدبّر ، وإنّما تراد الفكرة والروية في مثل هذه المواضع من البحث ، فلا ينفع فيها تعجّل أو تصفّح أو اعتناف ».[1015] ولأنّ موضوع الاختلاف قد يجرّ الباحث فيه إلى الميل التعصّبيّ والبعد عن الموضوعيّة ، فذلك ما تأنفه أنفسنا ولا نرغب إلاّ الصدق العلميّ والوصول إلى ما يقرّبنا من الحقائق النافعة للغتنا العربيّة.

[1014] - ثمرة الخلاف ص 59 وما بعدها .

[1015] - النحو والنحاة ص 896.

الباب الثاني
تعليل أحكام التصريف

الفصل الأوّل
التعليل اللّفظيّ

تمهيد :

لم يوجد مبدئيّا اختلاف في تعليل الأحكام اللّغويّة بجميع فروعها ، ومنها أحكام التصريف التي تطلّب درسها تناول ما أمكن من العلل دون اللّجوء إلى التفرقة بين الآراء ،ولا الميل إلى اتّجاه بعينه ،لكون الدراسة وصفيّة تفرض نوعا من الموضوعيّة المرتكزة على الحجّة والدليل المناسب من مصدره ، وإنّما قد يكون الاختلاف في أنواع العلل وتعدادها ومكانتها في هذه العلم. ففضّلنا الاستفادة من التعليل المنطقيّ الذي فرض نفسه في قواعد العربيّة ،وجعلها أكثر علميّة يمكن لها أن تساير الحياة البشريّة وفق متطلّباتها ، وأن تبقى ثابتة مواجهة لما يجدّ فيها باستثمار الملائم لخصائصها. ثمّ إنّه قد بدا لنا أنّ الإنسان مولع بالتساؤل دوما ، فلا يمكن غضّ الطرف عن هذا الانشغال المتواصل ، ولابدّ من البحث عن الأجوبة المناسبة التي قد تقوّيها علل الأحكام ، وليس من الموضوعيّة أن يفرض الرأي الشخصيّ لإقصاء المخالف وإلاّ كان موافقا لما يسبّب المشاحّة والجدل لغرض من الأغراض البشريّة المنبعثة من الأهواء وما شابهها ، فكان انشغالنا بجمع كلّ احتجاج يدعّم تعليل الأحكام الصرفيّة دون موقف سابق. ويكفي أن نشير إلى أنّ القدماء من اللّغويين العرب خصّصوا بحوثا منفصلة في هذا الموضوع من العلوم التي خاض أصحابها في التعليل ،فخصّوها بمؤلّفات أو تناولوها ضمن موضوعات شاملة تعرّج عليه ،ومنها ما وصل ومنها ما لم نعلم عنه شيئا.[1016] فصارت ميزة تبرز تطوّر الفكر اللّغويّ عند علماء العرب ونماءَه ونضجه باستمرار ، وهو نتيجة طبيعيّة لما قبله من مقدّمات.[1017] ومهما كان تعارض آراء العلماء تجاه العلّة وتقسيمها محتدما فإنّ اعترافهم جميعا بقيمتها لا ينكر ، ولذلك لم نبحث إلاّ عمّا يجيب عن التساؤل من أيّ جهة كانت مادام الاجتهاد مباحا لكلّ عقل ، وليس لبشر أن يدّعي امتلاك ناصية الحقيقة إلاّ بالدليل القاطع الذي لا يترك للشكّ مجالا ، ولا للفكر خيالا ، ولا للمجادل سؤالا. ونميل إلى ما قاله أحد المعاصرين : « نرى أنّ الاعتراض على علل النحو واستثقالها مع أنّها نشاط ذهنيّ لابدّ منه في التفكير اللّغويّ ، يرجع إلى سبب رئيس هو النظرة إلى النحو من وجهة نظر تعليميّة فقط ، ولا أظنّ أحدا –في عصرنا أو في عصور غبرت– طالَبَ أن يُعلّم النحو بعلله على نحو مطلق ، بل إنّنا نجد

[1016] – ذكر منها ابن النديم في الفهرست الكتب الآتية : كتاب العلل في النحو لقطرب ص 238 وكتاب علل النحو للمازني ص 259 ، وكتاب العلل في علم الكلام للرماني ص 290 ، و كتاب العلل لإسماعيل القُمّيّ ص 388 ، وكتاب العلل في النحو لابن الحائك ص 336 ، وكتاب علل النحو للُغْذة الأصفهانيّ ص 371 ، كتاب علل النحو لابن الورّاق ، وكتاب شرح علل النحو للمهلّبيّ ص 388 .

[1017] – يراجع ابن يعيش النحوي ص 526 .

قديما وحديثا كتبا تعلّم النحو فقط مجرّدة من العلل ، أو مع بعض العلل التعليميّة ، وكتبا أخرى للمتخصّصين تقدّم النحو بعلله وفيها يظهر النحاة براعتهم وقوّة عارضتهم ».[1018] ثمّ إنّ محاولات علماء العربيّة تبسيط تعليم قواعد اللّغة العربيّة قديمة بدءا بشروح المتون والمختصرات وإعداد المؤلّفات المتخصّصة بموضوعاتها ، و« المهمّ في هذه الكتب التراثيّة منهجها المعبّر عن أنّ النحو في الحقل التربويّ ينطلق من معايير تلبّي حاجة المتعلّم[1019] ... أمّا محتوى المؤلّفات التعليميّة التراثيّة فلا يخرج عن عرض مسائل النحو بأسلوب سهل تدعّمه الشواهد المستمدّة من حياة المتعلّم وتنهض بمصطلحات واضحة محدّدة موجزة لا تبتعد عن العامل ولا تقرب العلل الثواني والثوالث ».[1020] وكأنّ الدرس اللّغويّ ينبغي أن يمرّ على القضايا بشكل عامّ غير متعمّق في تفاصيله، وكلّ مرحلة تضيف إلى ما قبلها وهي في الوقت نفسه تمهيد لما بعدها ، مثل ذلك مثل البناء يرتفع لبنة على أخرى، وهذا قد يصلح في المراحل الأولى من التعليم ، أمّا ما علاها فالأجدر والأصوب أن تُتناول بشيء من ذلك حتّى يتمكّن طالب العربيّة أن يغوص بذهنه في أمورها بكلّ تفكيره، ولدفعه إلى الاعتماد على نفسه في بحثها ومناقشتها، والوصول به إلى الإبداع والتصرّف في تعابيرها ، وتوسيع مداركه في إيجاد طرق القياس بسهولة. وتلك هي طريقة التعليم التي رآها ابن خلدون حينما عرض ضرورة مرور التعليم بمراحل تدريجيّة انتقالا من البسيط إلى المركّب ومن العامّ إلى الخاصّ أو من السطحيّ الذي يظهر المبادئ الأولى إلى المتعمّق الذي يدخل إلى التفاصيل الجزئيّة بالتحاليل المنطقيّة.[1021] وإن كنّا من المؤمنين بأنّ اللّغة لا ترسخ بخصائصها إلاّ من روافد مطالعة الكتابة الرصينة المعبّرة حقّا بأساليبها المتوفّرة على تلك الخصائص المميّزة ، ولا نرى تلك الروافد إلاّ بمثابة الطاقة التي تزوّد المستفيد منها ، وتجعله يتحكّم في موادّها وآلياتها بكلّ سهولة وبساطة ، ويتقوّى بملكات لسانيّة دافعة إلى تفكير سليم بتعبير صحيح. وقد ثبت من شهادات العلماء ومن الواقع أيضا أنّ حفظ القواعد وحده لا يعلّم تعبيرا، ولا يفيد صاحبه خلاصا من إشكال لغويّ قد يعرض له ، وقد يصعب عليه التمثيل

[1018] – ابن يعيش النحوي ص 527 .

[1019] – هذه المعايير هي : التحليل الوصفيّ لبناء الكلم ، فالكلمة وحدها لا تكون مفيدة بذاتها وإنّما تكون مفيدة في الجملة ، وارتباط قواعد العربية بالمعنى أكثر من الحركات في الآخر ، وعرض القضايا اللغوية بأساليب بسيطة واضحة ، والانتقال من النصّ إلى القاعدة ، والإكثار من الأمثلة الواضحة . يراجع اللغة العربية الفصيحة في العصر الحديث ص 77 .

[1020] – اللغة العربية الفصيحة في العصر الحديث لسمر دوحي الفيصل ، منشورات اتّحاد الكتّاب العرب ، دمشق ، 1993 م ، ص 77 .

[1021] – يراجع مقدّمة ابن خلدون 533/2 .

لها إن لم يكن متمرّنا متمرّسا بتمارينها ومسائلها باستمرار، وكثيرا ما تنسى حين البعد عن حياضها ، وربّما قد نعثر على أفحل الأدباء والكتّاب لا يتقن صناعة النحو جيّدا من حيث معرفة قواعدها العلميّة ، وإنّما هضم هذه القواعد معاملة واستعمالا بمخالطة كلام العرب القديم حتّى نبتت في لسانه وصارت سليقة في خاطره. ولنلاحظ على سبيل المثال قول ابن خلدون : « وكذا نجد كثيرا ممّن يحسن هذه الملكة ويجيد التفنّن من المنظوم والمنثور ، وهو لا يحسن إعراب الفاعل من المفعول ولا المفعول من المجرور ولا شيئا من قوانين صناعة العربيّة ، فمن هذا نعلم أنّ تلك الملكة هي غير صناعة العربيّة وأنّها مستغنية عنها بالجملة ، وقد نجد بعض المهرة في صناعة الإعراب بصيرا بحال هذه الملكة وهو قليل واتّفاقيّ ».[1022] وبعد أن أشار إلى ضرورة دراسة لغة العرب برفقة شواهدها الأصيلة بإتقان وفهم صحيحين خلص إلى « أنّ حصول ملكة اللّسان العربيّ إنّما هو بكثرة الحفظ من كلام العرب حتّى يرتسم في خياله المنوالُ الذي نسجوا عليه تراكيبهم فينسج هو عليه ،ويتنزّل بذلك منزلة من نشأ معهم وخالط عباراتهم في كلامهم حتّى حصلت له الملكة المستقرّة في العبارة عن المقاصد على نحو كلامهم ».[1023] وهذا الكلام موافق لما شهدناه من التجربة الخاصّة في مهنة التعليم عبر مراحلها كلّها، وذلك أنّنا لاحظنا أنّ حصّة تقديم القواعد تمرّ على أحسن ما يكون عليه الأمر وتخرج ناجحة في أغلب الأحيان من خلال مشاركة المتمدرسين النشطة ، ويظهر للعيان أن القواعد المقدّمة مفهومة وحقق الدرس أهدافه التربويّة والعلميّة. غير أنّ المفاجأة المتكرّرة أن تجد هؤلاء المتلقّين غيرهم عند التطبيق الكتابيّ ، وخاصّة حينما يطلب منهم تأليف التراكيب المناسبة لما أخذوه في الحصّة النظريّة ، والأظهر للتدليل أنّك لا تلفي من يوفّق في إعداد موضوعات التعبير الكتابيّ بله الشفهيّ ، والأمر أجدر بالحيرة والتألّم، ولكنّ كلّ ذلك يزول عند التأكّد أنّ القضية لا تخلو من عدم المطالعة ، ولا نتحدّث عن البعد عن حفظ التراث القديم فذلك ميزة العصر. ولم يكن حكمنا هذا إلاّ من الواقع الذي عايشناه في جميع مراحل التعليم ، ومن بعد ذلك « فإنّ النحويّ لا يتوسّل إلى الكتابة بطبع أو يجري فيها على عرق أو سجية ، ولا شكّ أنّ اكتساب الملكة اللّغويّة بالوقوف على أنماط التعبير وأساليب التأليف ، وابتغاءَها بالممارسة والرياضة هو الوسيلة في إحسان الأداء وإحكام البيان ».[1024]

[1022] – مقدمة ابن خلدون ص 560 .

[1023] – نفسه ص 561 .

[1024] – النحو والنحاة ص 857 .

فالمستوى اللّغويّ ليس انعكاس اللّغة نفسها بأحكامها وعللها ، وإنّما في شروط استعمالها ، وطرائق تعليمها ووسائل تقديمها ، وظروف حياة أصحابها، وذلك للوقوف عند أسباب التغيّر وعدمه مع وجود العلل بنفسها في الأحوال نفسها، حين نجد علّة التغيير ماثلة في قضيّة صرفيّة، ولكنّ الحكم لا يقع بسبب علّة أخرى عارضة ومبطلة كما سيأتي في توضيح العلل الصرفيّة من حيث الاطّراد أو الشذوذ. وعن ابن جنّي أيضا أنّ أبا عليّ قال : « إنّ العلل لا يحتاج فيها إلى ذكر الثقة كما يُحتاج إلى ذلك في الرواية ».[1025] فالبحث فيها يقوم على أساس الاجتهاد الشخصيّ كما أقرّ بذلك الخليل في قوله يجيب سائله عن مصدر تعليله للأحكام النحويّة : « إنّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقلها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي أنّه علّة لما علّلته منه »[1026]، فهو يبيّن أنّ البحث عن العلل في لغة العرب أمر اجتهاديّ خاصّ قد يتوافق مع ما رآه أوائل الناطقين بها وما ناسب فطرتهم وسليقتهم. ولذلك نجد ابن جنّي يصرّ على قوّة التعليل لهذه اللّغة كما يتصوّره نابعا من قصد أصحابها الأوائل في (باب أنّ العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها) سواء كانت هذه اللّغة وحيا أو اصطلاحا[1027]، وذلك بعد أن وضعها في إطارها العلميّ إذ قال : « اعلم أنّ علل النحويّين أقرب إلى علل المتكلّمين منها إلى علل المتفقّهين ، وذلك أنّهم إنّما يحيلون على الحسّ ، ويحتجّون فيه بثقل الحال أو خفّتها ، وليس كذلك حديث علل الفقه ، وذلك أنّها إنّما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ، ووجوهُ الحكمة خافية عنّا، غير بادية الصّفحة لنا ».[1028] ولعلّ هذا هو الأساس الذي دفع ابن مضاء القرطبيّ[1029] إلى الدعوة إلى الاكتفاء بالعلّة الأولى وإلغاء ما بعدها من العلل في النحو إذ قال : « وممّا يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث »[1030]، حيث يراها غير مجدية للسائل كما قال : « فلا يزيدنا ذلك علما بأنّ الفاعل مرفوع ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله ».[1031] ولكنّه يؤكّد اعترافه بفائدة هذه العلل في قوله: « إنّ العلل الأوَل بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرَك منّا

[1025]– المنصف 226/1.
[1026] – الإيضاح في علل النحو ص 64 .
[1027] – الخصائص 238/1 وما بعدها .
[1028]– الخصائص 49/1 .
[1029]–من علماء الأندلس عاش ما بين 513 وبين 592 هـ ،اشتهر بكتاب الردّ على النحاة. يراجع ص 18 منه.
[1030] – كتاب الردّ على النحاة لابن مضاء القرطبيّ ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط.2 ، 1982 م ، ص 130 .
[1031] – نفسه ص 131 .

بالنظر، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك ، ولا تفيدنا إلاّ أنّ العرب أمّة حكيمة وذلك في بعض المواضع ».[1032] ولم يزد في قوله هذا عمّا نقله من كلام ابن السرّاج إلاّ تصرّفا في التعبير.[1033] ولكنّنا نحن اليوم لسنا ندري المانع من معرفة هذه الحكمة علميّا ، فما هي بحسب ما نذهب إليه إلاّ « علل ذهنيّة تحتاج إلى كدّ وقياس واستنباط، ويحرص عليها حذّاق النحاة من المتقنين لأنّها تدلّ على طول باع ورسوخ قدم وحدّة ذهن ، ولأنّها تتيح للنحويّ شيئا ما جديدا بعد أن انتهى سابقوه من تقعيد القواعد وصياغتها ».[1034] ولا يمكن أنّ نتوقّع نهاية للبحث عن التعليل العلميّ ولا توقّفا ما دام الفكر في تجدّد مستمرّ وراء التجديد أو التثبيت ، ولا نتّجه إلى من يعدّ ذلك مغالاة وتزمّتا وصناعة نحويّة.[1035] وكان ابن جنّي عقد بابا في خصائصه يردّ فيه على معارضي العلل واصفا إيّاهم بضعف فيهم ، فقال : « اعلم أنّ هذا الموضع هو الذي يتعسّف بأكثر من ترى ، وذلك أنّه لا يَعرف أغراض القوم ، فيرى لذلك أنّ ما أوردوه من العلّة ضعيف واهٍ ساقط غير متعالٍ ».[1036] فهو يدافع عن تعليل الأحكام اللّغوية بقوّة وتصميم ، بل إنّ هناك من توصّل مقتنعا بجود نظريّة في التعليل اللّغويّ متدرّجا بالبحث فيها منذ نشأة النحو العربيّ إلى العصر الحديث.[1037]

ولعلّنا بذلك نودّ الإلماح إلى فطانة العلماء في هذا العلم بضرورة التفكير في شأن ما عدّ شاذّا ، وليس من المناسب أن يكتفى بحكم جافّ يمكن للعقل البحث عن تعليل مقنع. وخاصّة إذا أردنا دراسة خصائص العربيّة التي كانت سائدة في زمن لم يكن فيه بحث علميّ يجري وراء التساؤل عن هذه اللّغة ، ولكنّ ظروفنا اليوم في حاجة إلى ذلك لأجل المحافظة عليها ودفعها إلى الاستمرار ، ولا نرى مسوّغا لترك الكثير ممّا بقي محفوظا في كتب اللّغة العربيّة ومعاجمها ولا نسير في موكب دعاة الإهمال بحجّة قدمه وعدم استعماله.

فالتعليل الصرفيّ نوع من التعليل اللّغويّ الذي دفع النحاة الأوائل إلى محاولة إيجاد قواعد علميّة خاضعة للتفكير المنطقيّ ، وذلك منذ البدء في تأسيس الدرس

[1032] – نفسه .

[1033] – يراجع الأصول في النحو 35/1 وفيه قوله حرفيّا : « واعتلالات النحويين على ضربين : ضرب منها هو المؤدّي إلى كلام العرب كقولنا : كلّ فاعل مرفوع ، وضرب آخر يسمّى علّة العلّة مثل أن يقولوا : لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا ، ولم إذا تحرّكت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحا قلبتا ألفا ، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلّم كما تكلّمت العرب ، وإنّما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها ».

[1034] – ابن يعيش النحوي ص 522 .

[1035] – يراجع من أسرار اللغة ص 14 و15 .

[1036] – 185/1 (باب في الردّ على من اعتقد فساد علل النحويّين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلّة).

[1037] – يراجع نظريّة التعليل اللّغويّ في النحو العربيّ بين القداء والمحدثين ،والعلّة النحويّة : نشأتها وتطوّرها.

التعليميّ المباشر حين كان المعلّم يُسأل عن أيّ قضيّة تسترعي الانتباه وتدعو إلى معرفة أسباب التغيّر اللّفظيّ وأغراضه وعوامله . فكان ذلك الدرس يعكس قدرة العلماء في تعميق البحث وتفسير الظواهر اللّغويّة وفق ما تمليه عليهم معرفتهم بخصائص لغات العرب المختلفة وما تتقاطع عنده ، ثمّ تفسيرِ ما اختلفت فيه اللغة الواحدة أو اللّغات فيما بينها ، فلكلّ حكم علّة ، ولو لم تدركها عقولهم ولم يتمكّنوا من الوصول إليها ، فاكتفوا بالسماع وصار علّة أيضا. وقد ذكر ابن جنّي أنّه ليس كلّ الأحكام يمكن معرفة علله كأحكام الفقه نحو مناسك الحجّ وعدد الركعات في الصلوات وطريقة الوضوء ومسائل العبادات الأخرى، غير أنّ أكثرها في اللّغة موائم للطبع اللسانيّ عند الناطق بها ، بل عبّر بقوله : « جميع علل النحو مواطئة للطباع ، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد ».[1038] ثمّ قال فاتحا باب الاجتهاد الشخصيّ على منهج الخليل : « فكلّ من فَرِقَ له عن علّة صحيحة ، وطريقٍ نَهْجةٍ كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره »[1039] ، مع ضرورة مراعاة جهود العلماء الأوائل دون التعصّب لهم أو عليهم. ولا يجوز أن نتغافل عن دورهم في بناء العلوم قبلنا ولهم الفضل في إرساء دعائم البحث العلميّ مهما كانت آراؤهم وخواطرهم مختلفة ، بل إنّها أنارت لنا طريق التفكير المستمرّ ، وشحذت عقول الباحثين للوصول إلى ما يقنع ويمتع . وذلك لا يعني بالضرورة أن ننكمش وراء ما توصّلوا إليه دون أن ننقص من شأنهم ، بل أن نقف عند حدود احترام الرأي على الأقلّ حين نكون على قدرة من تجاوزهم ، وقد يليق مثل قول القائل : « ما على الناس شيء أضرّ من قولهم : ما ترك الأوّل للآخر شيئا »[1040]، لأنّه موقف غلّق باب الفكر والبحث ، وكأنّه يريد الركون إلى التقليد والعجز ، وهذا غير صحيح ولا يمكن أن يثبت بأيّ حال من الأحوال ، ولو أنّه قد يبدو لكثير من الناس أنّ الباحثين في علوم العربيّة لم يأتوا بما هو جديد ولم يضيفوا شيئا على ما أبقاه الرواد الأوائل في القرن الثاني الهجريّ. غير أنّ الميدان يبيّن خلاف ذلك جرّاء الجذب والمدّ ، والأخذ والردّ ، ثمّ لنا أن نتساءل : هل للنحاة الأوائل الحقّ كلّ الحقّ في إصدار أحكامهم كما رأوها أم عليهم أن يذكروها كما وجدوها ؟ هل كانت لهم القدرة على فرض قواعدهم القائمة على الاستقراء الناقص؟ وهل أوفوا اللّغة العربيّة حقّها بجميع لهجاتها ؟ وبأيّ منطق ذهبوا عند وضع القواعد إلى إقصاء كثير منها ، وقد بقيت مستعملة إلى اليوم في لهجات

[1038] – يراجع الخصائص 52/1 .
[1039] – الخصائص 191/1 .
[1040] – الخصائص 192/1، وينسب القول إلى الجاحظ (255 هـ).

أقوام البدو وأهل القرى ؟ ألم يعترفوا بوجود هذه اللّغات في زمن التدوين والجمع ؟ فلمَ نصرّ على تلك المواقف وقد نكون في حاجة ماسّة إلى ما كان مستعملا ؟ إذن ، فمن دور الباحثين على مرّ العصور مواصلة العمل في هذا الحقل الواسع الذي لا يجوز لأيّ كان الادّعاء باحتوائه. وما المانع لو رجعنا إلى مصادرنا اللّغويّة لأجل مقاربة ما هو موجود في استعمالنا ، ونستند في ذلك إلى ما توصّل إليه علماء اللّغة من علل ؟

إنّنا لمّا ننادي بالرجوع إلى ما خلّفه تراثنا اللّغوي ليس إلاّ إعادة البحث لتجديد طرائق التعلّم والتعليم لكون لغتنا صارت غريبة في مواطنها ،وغابت عن التداول اليومي وعوّضتها لهجات بديلة طغت عليها وغطّتها في هذا المجال ، ولم يبق لها وجود إلاّ في مناسبات ضئيلة ، وفي أحوال هي أشبه بالضيف الثقيل منها إلى صاحب البيت الأصيل ، وإن ظهرت فهي في ثوب مهلهل وفي هيأة المريض الذي يئنّ تحت وطأة ألسنة تلوكها وتكيلها أشدّ الضربات المؤلمة الطاعنة في قواعدها.

ومن ثمّ فإنّ التعليل اللّغوي يكون ضروريا لإقناع العقول وجلب القلوب ، ومن الأفضل التنويه بمحاولات علمائنا الوصول إلى نحو هذه الأهداف حينما كانوا يستخدمون وسائل الإيضاح المادّية من حياة الناس اليوميّة القريبة منهم جدّا ، وهاكم مثالا للخليل لمّا سئل عن تعليله فمثّل نفسه بداخل دار وجدها على شكل معيّن فراح يتأمّلها مجيلا نظره من هنا إلى هناك يبحث له عن مبرّرات إقدام بنّائها على هذه الكيفيّة محتملا كذا وكذا، فقد يوافق حدسه ما أراده البنّاء من تصميم هذه الدار على هذا الشكل.[1041] ونلاحظ أنّه تمثيل واضح يملك من قوّة الحجّة التي لا غموض فيها. وذكر أبو حاتم السجستانيّ نوعا آخر من التمثيل للتدليل مستشهدا بما نقله ممّا سمع ، حيث قال : « كان الأقلّ أحمل للثقل ، والأكثر أحوج إلى الخفّة ، وسئل الأخفش مرّة عن شيء نحو هذا فقال : لو كانت عندك خشبة تريد أن تحملها كلّ يوم مرارا كثيرة ، وأخرى لا تحتاج إلى حملها إلاّ مرّة واحدة ، لكنتَ إلى تخفيف التي تحملها مرارا أحوج منك إلى تخفيف الأخرى فضرب هذا مثلا »[1042] ، وهو يبيّن أثر كثرة الاستعمال في تغيير الألفاظ وخروجها عن الاطّراد. ونرى ابن السرّاج يشبّه جازم الفعل المضارع بالدواء ، والحركة المعدومة بدخول هذا الجازم كالفضلة التي يطردها الدواء ، ولمّا كان الدواء وسيلة إبعاد هذه الفضلات في الجسم كان الجازم بمثابته لمصادفته الحركة التي هي كالفضلة فتحذف ، وإن لم يلاقها ظاهرة فإنّه يأخذ

1041 - يراجع الإيضاح في علل النحو ص 64 .

1042 – المذكر والمؤنث ص 189 .

من الجسم نفسه وذلك ما نجده فى الأفعال المعتلّة اللام لكونه ضعيفا بالسكون.[1043] ويعلّل اصطلاح جمع التكسير بتكسير الأشياء كالآنية التي تكسّر فتتغيّر هيأتها.[1044] ولنا أن نلاحظ طريقة ابن الأنباريّ في تقريبه الإقناع بالتمثيل الحسّيّ لأجل إثبات العامل فقال : « إنّ العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثّرة حسّيّة كالإحراق للنّار والإغراق للماء والقطع للسيف ، وإنّما هي أمارات ودلالات ، وإذا كانت العوامل في محلّ الإجماع إنّما هي أمارات ودلالات ، فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء ، ألا ترى أنّه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميّز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان تركُ صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر ؟ فكذلك ههنا ».[1045] والتصريف عمليّة تغيير الألفاظ العربيّة ،وتوليد بعضها من بعض ،وتحويلها من صيغة إلى أخرى لغرض لفظيّ كالإبدال والإعلال والحذف والزيادة ، أو معنويّ كتحويل الصيغ من المصدريّة إلى الفعليّة والمشتقّات والتصغير وجمع التكسير[1046]، ولكلّ تغيير أو عدمه سبب أو علّة داعية إليه ، وهو من طبيعة اللّغة العربيّة ، بل من أبرز خصائصها ، وذلك من الناحية اللّفظيّة أو المعنويّة، وقد أشار سيبويه إلى أنّه « ليس شيء يضطرّون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجها ».[1047] وعقّب ابن جنّي بعد هذا القول قائلا : « وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استكرهوا عليه ، نعم ، ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك ، فتستضيء به وتستمدّ التنبّه على الأسباب المطلوبات منه ».[1048] وقد تلتقي العلّة الواحدة في أحد الغرضين أو هما معا قد يشتركان في العلّة الواحدة ، ويكون هذا التغيير واجبا كما قد يكون جائزا ، ولذلك يفرّق ابن جنّي بين السبب والعلّة قائلا : « اعلم أنّ أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها ... وضرب آخر يسمّى علّة ، وإنّما هو في الحقيقة سبب يجوّز ولا يُوجِب ، من ذلك الأسباب الداعية إلى الإمالة هي علّة جواز لا علّة وجوب ».[1049] ومثل ذلك أيضا تعليل حكم همزة قوله تعالى:

[1043] – يراجع أسرار العربية ص 230 .

[1044] – يراجع الأصول في النحو 429/2 والتكملة ص 147 وأسرار العربية ص 70 .

[1045] – الإنصاف 46/1 .

[1046] – يراجع التصريف الملوكي ص 1 والمفتاح في التصريف ص 1 والممتع 31/1 والمبدع ص 32 ونزهة الطرف ص 97 وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 404/4 وشذا العرف في فن الصرف ص17 وغيرها .

[1047] – كتاب سيبويه 32/1 .

[1048] – الخصائص 54/1 .

[1049] – الخصائص 165/1 و166 . يراجع اللمع في العربية ص 157 والأشموني 379/4 . وهذه الأسباب هي : الكسرة في نحو : حامِد ، والياء في نحو: عيلان ، والألف المنقلبة عن ياء في : سَعى ، والألف بمنزلة المنقلبة عن ياء في نحو : حُبلى ، والألف التي قبلها كسرة عند تصريفها في نحو : خافَ وخِفت ، والإمالة

« **وإذا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ** »[1050]، أبدلت من واو وُقّتت ، إبدالا جائزا غير واجب لعلّة انضمام الواو ضمّا لازما.[1051]

وقد تدرك حكمة أحكام النحو بينما أغلبها لا يدرك في الفقه كما ذكر سابقا ، وهو الفرق بين النحو والفقه في تعليل الأحكام ، وما يمكن معرفته من علل في هذه الحقول هو ما يدرك بالعقل وترتاح له النفس . ولذلك يمكن تحديد العلل الصرفيّة في نوعين كبيرين : أحدهما تعليل صوتيّ أو لفظيّ راجع إلى بداهة الحسّ ، وثانيهما هو تعليل معنويّ تسانده بداهة العقل.[1052] فالتعليل اللّفظيّ أو الصوتيّ هو أن تكون لتغيير اللفظ علّة من حيث الصياغة والتركيب الصوتيّ ما بين اطّراد التأليف وبين ما يسمّى بالشذوذ ، ومن حيث التلفّظ بالكلمة عند النطق أيضا ، لذلك منهم من يرى أنّ أغلب العلل الصرفيّة مردّها إلى أسباب لسانيّة[1053] لكونها تقع على اللّفظ ، ومن هذه العلل هي تلك التي تبدو لنا في الأقسام الآتية :

<u>أوّلا : التعليل الظاهريّ</u> :

يقصد به ذلك التبرير الذي يبيّن سبب تغيّر الصيغ الشكليّ في ظاهرها اطّرادا وشذوذا خاصّة ، وهو ما يحسّه اللّسان الجارحة، ونراه يتمثّل في العلل الآتية :

1- علّة الثقل أو الاستثقال :

إنّ هذه العلّة هي أبرز العلل في تعليل الأحكام الصرفيّة، وقد يمكن اعتبارها مساوية لعلّة طلب التخفيف بالقول فيها: الفرار من الثقل طلبا للتخفيف،وهو أوّل أغراض التصريف في جميع سريان أحكامه،ولذلك تجد أنّ الاستثقال سبب يؤدّي إلى طلب الاستخفاف بعمليّة صرفيّة واجبة أو جائزة، وقد يُكتفى بأحدهما كقول سيبويه معلّلا الحذف في قولهم: «الشقاء كما قالوا: الجمال واللَّذاذ،حذفوا الهاء استخفافا».[1054] وقول ابن خالويه في قوله تعالى :« **ألم تَرَ** »[1055] بأن أصلها« تَرْأَى، فخذلوا الهمزة تخفيفا ».[1056] وقول آخر:« تحذف النون تخفيفا إذا قلت: لم يكُ

للإمالة في نحو : كتبت كِتابا أميلت فتحة التاء لكسرة الكاف وأميلت فتحة الباء للإمالة قبلها .

[1050] - سورة المرسلات من الآية 11 .

[1051] - يراجع معاني القرآن 113/3 والكامل 80/1 والخصائص 120/1 والتصريف الملوكي ص 24 وشرح التصريف ص 326 و327 والمفتاح في التصريف ص 91 وشرح المفصل 352/5 والممتع 332/1 .

[1052] - يراجع القياس في النحو ص 60 .

[1053] - نفسه ص 48 .

[1054] - كتاب سيبويه 34/4 .

[1055] -سورة البقرة من الآية 243. وتكرّرت 31 مرّة في القرآن.المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص 282

[1056] - إعراب ثلاثين سورة ص 93 والتبيان في إعراب القرآن 101/1 وإملاء ما من به الرحمن ص 108 .

كما تَحذف الياء تخفيفا إذا قلت: لا أدرِ ولا أُبالِ ».[1057] ولذلك قد يكون التخفيف تعليلا منفردا في بعض الألفاظ ، وأمثلته كثيرة منها ما هو في الإبدال أو الإمالة[1058]، أو في الإدغام[1059] ، أو في الحذف نحو : هَيْن وكَيْنُونة أو غير ذلك[1060]، أو في الإسكان بدل التحريك نحو : رُسْل من رُسُل وكُتْب من كُتُب، وعُنْق من عنُق، وفَخْذ من فَخِذ ، وكَلْمة من كَلِمة ، وإبْل من إبِل.[1061] ومن ثمّ يمكننا القول بأنّ « الخفّة والثقل ظاهرتان متضادّتان إلاّ أنّهما كوجهيْ العملة الواحدة وهما مرتبطتان بطبيعة اللّغة ولا يمكن الاستغناء عن البحث فيهما لفهم كثير من أسرار اللّغة ».[1062] وقد يكثر هذا التعليل في تبيان سبب التغيير اللّفظيّ من حيث الصياغة ، أو من حيث التلفّظ بالصياغة ، وذلك لأنّ كلاّ من الثقل والخفّة انعكاس لأثر يشعر به المتكلّم في نفسه بالفعل اللّغويّ الذي يمارسه نطقا وسمعا.[1063] أمّا الصياغة فالقصد منها هو تأليف الكلمة اللائقة بالتصريف ، وتركيبها من أصوات مجتمعة أقلّها ثلاثة وأكثرها سبعة بالزيادة.[1064] فكان البناء–مجرّدا ومزيدا فيه–من الثلاثيّ أكثر من الرباعيّ والرباعيّ أكثر من الخماسيّ ، ولم يأتِ الكلم في الأصول من السداسيّ والسباعيّ لثقل الصياغة ، وكثر الثلاثيّ لخفّتها.[1065] وقال سيبويه : « وليس لبنات الخمسة فِعْلٌ،كما أنّها لا تكسّر للجمع لأنّها بلغت أكثر الغاية ممّا ليس فيه زيادة، فاستثقلوا أن تلزمهم الزوائد فيها، لأنّها إذا كانت فِعْلا فلا بدّ من لزوم الزيادات، فاستثقلوا ذلك أن يكون لازما لهم ، إذ كان عدده أكثر عدد ما لا زيادة فيه».[1066] فلجؤوا إلى الحذف من الخماسيّ وإرجاعه إلى الرباعيّ عند جمعه نحو: سَفَرْجَل سَفَارِج، وتصغيره : سُفَيْرِج، ولكنّ العلماء لا يرون ذلك إلاّ على

[1057] – شرح التصريف ص 544 . يراجع المقتضب 135/3 والخاطريّات ص 69 .
[1058] – يراجع كتاب سيبويه 117/4 و334 و335 .
[1059] – نفسه 4/ 437 .
[1060] – يراجع المنصف 15/2 و74 و102 والحجة ص 80 والتكملة ص 260 والخصائص 81/1 والملوكي ص38 وما بعدها وشرح التصريف ص 477 والإنصاف 798/2 وشرح المفصل 364/5 والممتع 499/2 .
[1061] –يراجع كتاب سيبويه 113/4و114والمنصف125/2 وإعراب ثلاثين سورة ص 203 والخصائص 76/1.
[1062] –ظاهرة التخفيف في النحو العربيّ لأحمد عفيفي،الدار المصرية اللبنانية،ط.1417،1هـ/1996 م،ص 16.
[1063] – يراجع ظاهرة التخفيف في النحو العربيّ ص 29 .
[1064]– يراجع كتاب سيبويه 230/4 والمقتضب 53/1 وشرح التصريف ص 201 وشرح الشافية 7/1 ونزهة الطرف ص 98 وشرح المكودي ص 226 وشرح الأشموني 406/4 .
[1065]– وردت كلمة : أَرْبُعَاوَاء تتألّف من ثمانية أحرف ، وهي تعني : البيت على أعمدة . يراجع اللسان 109/8 (ربع) . وذكرت ألفاظ أخرى في المزهر 28/2 هي : بِرْبِيطياء وقِرْقِيساء وكُذُّبْذُبَان .
[1066]– كتاب سيبويه 201/4 . يراجع المنصف 33/1 وشرح التصريف ص 201.

الاستكراه.[1067] فكلّما ازداد الاسم ثقلا كان الحذف ألزم[1068]، وذلك عند التصريف في أحواله المتنوعّة من جمع وتصغير ونسب واشتقاق. وتكون الزيادة بالحروف أو بالحركات أيضا كما يذكر سيبويه عن الخليل « أنّ الفتحة والكسرة والضمّة زوائد ، وهنّ يلحقن الحرف ليُوصل إلى التكلّم به. والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه ، فالفتحة من الألف والكسرة من الياء والضمّة من الواو».[1069] فالتحريك زيادة وتثقيل ، والتسكين أصل وتخفيف. وقد صرّح ابن جنّي أنّ أكثر المهمل من الصيغ العربيّة مردّه إلى الثقل[1070] ، وكذلك من المهمل ما يتألّف من أربعة أحرف أو خمسة دون أحرف الذلاقة أو الإطباق.[1071] ولثقل الحركات المتتالية في البناء أيضا لا تجد كلمة فيها أربع حركات لازمة[1072]، وما نطقوا به نحو: عُلَبِط وعُثَلِط وعُجلط فهو محذوف الألف ثالثة من: عُلابط وعُثالط وعُجالط وهي بمعنى اللبن الخاثر.[1073] ولذلك قد يلجأ بعضهم إلى التخفيف بالسكون عند توالي الحركات المتماثلة نحو قراءة أبي عمرو قوله تعالى : « **إلى بَارِئكُمْ** »[1074] بسكون الهمزة.[1075]

وأمّا ثقل اللّفظ فالقصد منه النطق بالكلمة ، وقد يظهر في التركيب اللّفظيّ بالأصوات أي الحروف، أو في الحركات ، أو منها جميعا ،أو من حرف وحركة. وقد قال ابن جنّي في هذا الباب بأنّه « أمر يدعو الحسّ إليه ويحدو طلب الاستخفاف عليه »[1076]، وذلك بالحذف أو الإبدال أو بهما معًا، أو بالعوض أحيانا. وقال سيبويه : « واعلم أنّهم يحذفون الكلم ، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ، ويحذفون ويعوّضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن

[1067]– يراجع الأصول في النحو 12/3 والتكملة ص 147 والمنصف 33/1 والمفصل ص 235 وشرح المفصل 273/3 و399 وشرح الشافية 192/2.

[1068]– يراجع كتاب سيبويه 355/3 والمقتضب 123/3 وشرح التصريف ص 417 .

[1069]– كتاب سيبويه 241/4 و242 . يراجع المسائل المشكلة ص 195 و196 وشرح التصريف ص 212 .

[1070]– يراجع الخصائص 55/1 و62 و63 .

[1071]– يراجع سر صناعة الإعراب 78/1 والصاحبي ص 47 والمزهر 194/1 و195 . وأحرف الذلاقة هي : ف ل ر ب م ن ، ويقصد بها والإطباق هي : ص ض ط ظ ، وهو أن ترفع في النطق طرفي اللّسان إلى الحنك الأعلى مطبقا فيفخم نطق الحرف .

[1072]– يراجع كتاب سيبويه 192/4 و289 وسر صناعة الإعراب 231/1 والمفتاح في التصريف ص 8 وشرح المفصل 146/3 و434/4 والممتع69/1 وشرح الشافية47/1 و49 والأشموني423/4 .

[1073] – يراجع كتاب سيبويه 289/4 والمنصف 27/1 و28 والمقتضب 67/1 والأصول في النحو 184/3 وكتاب ليس ص 171 والخصائص 116/3 والمفتاح في التصريف ص 8 وشرح المفصل 146/3 وشرح الشافية 47/1 و49 والممتع 68/1و69 والأشموني424/4 وشذا العرف ص 59 وفتح اللطيف ص 59.

[1074] – سورة البقرة من الآية 54 .

[1075] – الحجة في القراءات السبع ص 30 والمحتسب 136/1 و195.

[1076] – الخصائص 50/1 .

يستعمل حتّى يصير ساقطا»[1077]، وقال أيضا:« وما يغيّر للاستثقال ولم يحذف أكثر من أن يحصى ».[1078] وبالإضافة إلى ذلك أنّ من الأصوات ما هو أثقل من الآخر إذ «المهموس أخفّ من المجهور ».[1079] فلثقل اللّفظ أنّهم لم يركّبوا ممّا هو من مخرج واحد ولا ما تقاربت مخارجه –ولو كانت الصياغة ممكنة– نحو : عح وغخ ، وكج وكق ، وطس وسص ، وظث وثظ ، فكان من المهمل في كلام العرب[1080] ، وفي ذلك قال ابن دريد[1081] : « اعلم أنّ الحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت ».[1082] وإن اجتمعت الأصوات التي من مخرج واحد أو من المتقاربين فإنّه يتقدّم الأقوى نحو: أَهْل وأَحَد وعَهْد وأخ[1083]،أو يدغمون في نحو: وَدٌّ من وَتِد عند من يسكنون العين:وَتْدٌ،وهم بنو تميم،ووتِد عند أهل الحجاز، ومن الأوّل قال شاعر:[1084]

وعَزّ ودٍّ خذل وَدَّيْنِ

أو عند من يحذفون التاء مع الطاء كما في يَسْطِيع لئلاّ تتحرّك السين في الإدغام.[1085] وعن قوله تعالى : « **فما اسْطاعُوا أن يظهروه** »[1086] قال الأزهريّ : « إنّ أصله استطاعوا بالتاء ، ولكن التاء والطاء من مخرج واحد فحذفت التاء ليخفّ اللّفظ ، ومن العرب من يقول : استاعوا ، بغير طاء ، ومنهم من يقول : أسطاعوا بألف مقطوعة ، المعنى فما أطاعوا ، فزادوا السين ».[1087] ومثل إدغام المتقاربي المخرج والصفة قول بعضهم: «مُتَّرِد ، قلبت الثاء تاء لأنّ الثاء أخت التاء في الهمس ، فلمّا تجاورتا في المخرج أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد فقلبوها تاء

1077 – كتاب سيبويه 24/1 .

1078– نفسه 416/4.

1079 – كتاب سيبويه 450/4 . يراجع المحتسب 140/1 . والمهموس هو حرف أُضعف الاعتماد في موضعه حتّى جرى النفَس معه ، وحروفه : سكت فحثه شخص ، والمجهور هو حرف أُشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفَس أن يجري معه حتّى ينقضي الاعتماد عليه فيجريَ الصوت ، وهي الحروف الباقية من التسعة والعشرين عند سيبويه .

1080 – يراجع الخصائص 55/1 وسر صناعة الإعراب 79/1 .

1081 –هو أبو بكر محمد بن الحسن ، كان عالما باللغة والشعر ، صاحب معجم جمهرة اللغة وكتاب الاشتقاق وغيرهما ، توفي 321 هـ . الفهرست ص 276 .

1082–جمهرة اللغة لابن دريد، حيدر آباد الكن ، الهند ، 1344 هـ/9/1 . يراجع سر صناعة الإعراب 79/1 .

1083– يراجع الخصائص 55/1 و65 والملوكي ص 31 والصاحبي ص 47 والمزهر 192/1.

1084 – غير منسوب في اللسان 444/3 (وتد).

1085– يراجع كتاب سيبويه 482/4 و483 وشرح التصريف ص 281 وشرح الشافية 379/2 و380 .

1086 – سورة الكهف من الآية97 .

1087 – اللسان 242/8 (طوع). براجع كتاب سيبويه 483/4 والحجة ص 138 وسر الصناعة 213/1 والتصريف الملوكي ص 16 وشرح التصريف ص 281 وشرح المفصل 344/5 وإملاء ما من به ص405.

وأدغموها في التاء بعدها ليكون الصوت نوعا واحدا ».[1088] وهي لغة خاصّة ببعض بني أسد وغيرهم يظهر الثاء مدغمة.[1089] ومنه تاء الافتعال التي تذوب كلّيّا في فائه ، فتبدل حرفا يوافق فاءه إن كانت دالا نحو : ادّكر في قوله تعالى : « **وادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّـةٍ** » [1090] ، أو ذالا كاذّكر، أو زايا كازدان ، أو صادا كاصطحب ، أو ضادا كاضطرب ، أو طاء كاطّرد ، أو ظاء كاظطلم ، أو اظّلم ، أو اطّلم.[1091] ومنه ما في قول زهير :[1092]

هذا الجواد الذي يعطيك نائلُه عفوا ويُظلَم أحيانا فيَطَّلِم

والشاهد قوله : يطّلم ويروى يظطلم أيضا من دون إدغام.[1093] وقال شاعر آخر :[1094]

لمّا رَأَى أَنْ لا دَعَهْ وَلا شِبَعْ مَالَ إلى أَرْطاةِ حِقْفٍ فالْطَجَعْ

ففيه نجد أنّه أبدل إلى الأقرب مخرجا في: الْطَجَعَ من: اضْتَجَعَ أصلا ثمّ إلى : اضْطَجَعَ ، والضاد والطاء مطبقان.[1095] وروي : فَاضْطَجَعَ ، وفَاطَّجَعَ ، وفَاضَّجَعَ، وفي رأيٍ آخر أنّ « بعض العرب يكره الجمع بين حرفين مطبقين فيقول : الْطَجَع ويبدل مكان الضاد أقرب الحروف إليها وهو اللام ، وهو نادر ».[1096] واعتبره ابن جنّي ممّا لا يقاس عليه فقال : « وهذا شاذّ لا يؤخذ به ».[1097] ولذلك أيضا كان

1088 - اللسان 102/3 (ثرد). يراجع المفصل ص 530 وشرح المفصل 556/5 .

1089 - يراجع معاني القرآن 153/1 والأشموني 555/4 .

1090- سورة يوسف من الآية 45.

1091- يراجع كتاب سيبويه 467/4 و469 ومعاني القرآن 153/1 والأصول في النحو 271/3 وإعراب ثلاثين سورة ص 201 والتكملة ص 244 وشرح أبيات سيبويه 265/2 وسر صناعة الإعراب 197/1 و229 والتصريف الملوكي ص 30 و31 و65 وشرح التصريف ص 360 و361 والمفتاح في التصريف ص 94 والمفصل ص 530 و531 وشرح المفصل 406/5 والممتع 360/1 وشرح الشافية 226/3 .

1092 - وهو شاعر جاهليّ من شعراء المعلقات ، توفي حوالي 13 ق. هـ .الأعلام 52/3 .

1093 - يراجع كتاب سيبويه 468/4 والمنصف 329/2 وشرح أبيات سيبويه 265/2 وسر الصناعة 230/1 والتصريف الملوكي ص 65 والمفصل ص 530 وشرح المفصل 407/5 و553 واللسان 377/12 (ظلم) والأشموني 873/3 و552/4 .

1094 - غير منسوب في المنصف 329/2 ولا في الخصائص 64/1 و264 و352/2 و329/3 والمحتسب 192/1 و176/2 وسر صناعة الإعراب 5/2 والمفصل ص 489 وشرح المفصل 233/5 و405 والممتع 403/1 وشرح الشافية 226/3 واللسان 219/8 (ضجع) ولا في الأشموني 554/4.

1095- يراجع كتاب سيبويه 483/4 والخصائص 64/1 و264 و165/3 وشرح المفصل 405/5 و554 .

1096-اللسان219/8(ضجع).يراجع الأصول في النحو433/3 والمحتسب176/2والمنصف329/2 وفيه أنّ الرأي لابن جنّي وليس للمازني كما ورد في (اللسان) والمفصل ص529 فيه أنّه غريب وشرح المفصل 554/5.

1097 - سر صناعة الإعراب 230/1 . يراجع 5/2 .

تخفيف الهمزة – ولو كانت وحدها – بقلبها أو بحذفها وهي شبيهة بأحرف العلّة[1098]، إضافة إلى أنّ الهمز صوت ثقيل في كلام العرب.[1099] وقد ذُكر أنّ « الهمزة كالحرف الصحيح ، غير أنّ لها حالات من التليين والحذف والإبدال والتحقيق تعتلّ، فألحقت بالأحرف المعتلّة الجوف ».[1100] وقال ابن خالويه : « إنّ العرب تتّسع في الهمزة ما لا تتّسع في غيره ، فتحقّق وتليّن وتبدل وتَطرح ، فهذه أربعة أوجه ورد القرآن بجميعها ».[1101] فقلبها متحرّكةً إلى ما يناسب حركتها وتسمّى همزة بين بين[1102] ، ومثلها في نحو: المَرَاة في المَرْأَة ، والجُوَن من الجُؤَن ، والمِيَر من المئَر، أو ساكنة في نحو : رَاس في رَأْس ، ولُوم في لُؤْم ، وذِيب في ذِئْب[1103] ، ومنه قراءة قوله تعالى : « **يُؤْمِنُون** »[1104] ، بالهمز ومن دونه[1105] ، وقوله تعالى :« **الذِّئْب**»[1106] بالقراءتين مهموزة ومخفّفة.[1107] وقال النابغة :[1108]

مَا مِنْ أُنَاسٍ ذَوِي مَجْدٍ وَمَكْرُمَةٍ   إِلاَّ يَشُدُّ عَلَيْهِمْ شِدَّةَ الذِّيبِ

ولو أنّ ذلك لا يغيّر من الوزن شيئا. وفي قول حسّان بن ثابت :

سَالَتْ هذيلٌ رسول الله فاحشة   ضلّت هذيل بما قالت ولم تُصِبِ

فقال: سالت وهو يريد : سألت فخفّف الهمزة.[1109] وتحذف فيما كانت فيه متحرّكة وما قبلها ساكن فتلقى حركتها عليه نحو: لَحْمَر في الأحمر ، ومَسَلَة في مسألة ،

[1098]– يراجع التكملة ص 34 و35 والملوكي ص 38 وسر صناعة الإعراب 85/1 .

[1099] – يراجع الحجة ص 32 وشرح المفصل 265/5 وشرح الشافية 31/3 .

[1100] – اللسان 17/1 .يراجع كتاب سيبويه 541/3 وما بعدها .

[1101] – الحجة ص 25 .

[1102] – يراجع كتاب سيبويه 541/3 وسر صناعة الإعراب 61/1 و64 . وفيه يشرح قائلا: معنى قول سيبويه هي ضعيفة ليس لها تمكّن المحقّقة ولا خُلوص الحرف الذي منه حركتها .

[1103] – يراجع كتاب سيبويه 543/3 و544 و545 ، والكامل 335/1 والتكملة ص 34 وما بعدها ، والمحتسب 149/1 و193/2 وسر صناعة الإعراب 305/2 و306 و368 والتصريف الملوكي ص 19وشرح التصريف ص 306 والمفتاح في التصريف ص 89 والمفصل ص 459 وشرح المفصل 266/5 والممتع 362/1 وشرح الشافية 47/3 والمبدع ص 89 . والجؤن جمع جُؤْنة وهي سلّة يجعل فيها الطيب والثياب. اللسان 84/13 (جأن)، والمئر جمع مئرة بمعنى العداوة، اللسان 158/5(مار) والكمأة نبات.اللسان 148/1(كمأ).

[1104] – سورة البقرة من الآية 3. وردت في القرآن 87 مرّة ، يراجع المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ص 87.

[1105] – يراجع الحجة ص 21 والمسائل المشكلة ص 9 وإملاء ما من به الرحمن ص 19 و(يؤمنون) أصلها: يؤأمنون بهمزتين فاستثقلتا فحذفت الأولى منهما .

[1106] – سورة يوسف من الآيتين 13 و14 .

[1107] – يراجع الحجة ص 110 وإملاء ما من به الرحمن ص 346 .

[1108] – ديوانه ص 21 .

[1109] – يراجع كتاب سيبويه 468/3 والممتع 405/1 .

وهو القياس[1110] ، ومنه قراءة من يخفّفون الهمزة بالحذف بعد إلقاء حركتها على ما قبلها في القرآن[1111] كقوله تعالى– مثلا–: « **وبِلاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُون** ».[1112] وقوله : « **إنّها لَحْدَى الكُبَر** ».[1113] والكسائيّ يحذفها دون إلقاء حركتها في كلّ القرآن[1114] ، فيقرأ قوله تعالى : « **أَرَيْتَ الَّذِي يُكذّبُ بِالدِّين** »[1115] من : أرأيْتَ. وفي الشعر قول أبي الأسود الدؤليّ:

أَرَيْتَ امْرَأً كُنْتُ لم أَبْلُهُ   أَتَانِي فَقَالَ اتَّخِذْنِي خَلِيلا

وقد تستثقل بعض الحركات وتستخفّ بعضها في حال إفرادها ، كما هو شأن الحروف فيما بينها ، وإن اجتمعت فهي إلى الثقل أميل. وذلك لأنّ « للحركات دورا كبيرا في هذا الاستثقال ، وليس الحكم على الحرف وحده بالثقل ، لهذا كان هجوم الحركات على الحركات واستسلام بعضها أمام الأخرى ، إمّا بإبدال الحركة المناسبة وإمّا بإتباع الثانية الأولى للتوافق الحركيّ وإمّا بإتباع حركة الحرف الأوّل لحركة الحرف الذي بعده ».[1116] فإذا كانت الهمزة وحدها ثقيلة عند بعضهم[1117] ، فهي والواو أثقل من الياء[1118] ، والياء أخفّ من الواو[1119]، والياء وبعدها الواو أخفّ من الواو وبعدها الواو[1120] لكونهما يشكّلان مثلين متتاليين ، والألف أخفّ من الواو والياء.[1121] وأشار ابن جنّي إلى أنّ الحركات هي أصلا بعض حروف المدّ واللّين ، فالفتح من الألف ، والكسر من الياء ، والضمّ من الواو.[1122] ومن ثمّ فكلّ حركة

[1110]– يراجع كتاب سيبويه 543/3 و544 و545 ومعاني القرآن 29/2 والكامل 224/1 والتكملة ص35 و119 والمسائل المشكلة ص 60 والخصائص 92/3 و93 والمحتسب 186/1 وسر صناعة الإعراب 89/1 والمفصل ص 459 وشرح المفصل 269/5 والممتع 323/1 وشرح الشافية 30/3 واللسان 156/1 (مرأ)

[1111] – تحبير التيسير ص 56 و57 . وهي عن ورش والباقون يحقّقون .

[1112] – سورة البقرة من الآية 4 . وتكرّرت 115 مرة في القرآن الكريم و(الآخرين) 10 مرات. يراجع المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ص 21 وما بعدها .

[1113] – سورة المدثر من الآية 35 .

[1114] – يراجع إعراب ثلاثين سورة ص 154 وشرح الشافية 37/3 .

[1115]–سورة الماعون الآية 1.وردت أرأيت 10 مرّات هكذا ومع الضمير 24 مرّة .المعجم المفهرس ص 281.

[1116] – ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص 150 .

[1117]– يراجع التكملة ص 34 .

[1118]– يراجع كتاب سيبويه 384/4 والمنصف 116/2 والتكملة ص 247 والخصائص 20/3و21 .

[1119]– يراجع كتاب سيبويه 341/4 والأصول في النحو 5/3 ودقائق التصريف ص 225 والمحتسب 302/1 وشرح التصريف ص 417 والإنصاف 14/1 والممتع 452/2 و542 و545 .

[1120]– يراجع كتاب سيبويه 351/4 .

[1121]– يراجع كتاب سيبويه 382/4 وشرح التصريف ص 417 والممتع 452/2 .

[1122] – يراجع سر صناعة الإعراب 33/1 .

تشبه الحرف المقابل لها ، فالضمّ أثقل من الكسر ومن الفتح [1123] ، والفتح أخفّ من الكسر[1124] ، فمن ثقل الحركات عند تتابعها مع اختلافها أنّهم قد يلجؤون إلى تغيير حركة العين إلى السكون سعيا إلى الابتعاد عنه ما وسعهم ذلك ،إذ « أنّ العرب تخفّف الضمّة والكسرة لثقلهما فتقول للفَخِذ : فَخْذ وللعَضُد : عَضْد ، ولا تقول للحَجَر: حَجْر لخفّة الفتحة »[1125]، وهي لغة بكر بن وائل وكثير من بني تميم.[1126] وذكر ابن جنّي تعليل الاختلاف في قراءة « **اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا** »[1127] بسكون الشين قائلا : « وعن الحجازيّين تحريك الثاني من الثلاثيّ إذا كان مضموما أو مكسورا ... وأمّا بنو تميم فيسكنون الثاني من هذا ... ولكنّ القبيلتين جميعا فارقتا في هذا الموضع من العدد معتاد لغتهما، وأخذت كلّ واحدة منهما لغة صاحبتها وتركت مألوف اللّغة السائرة عنها »[1128] ، وهو نوع من تداخل اللّغات. ومن ذلك كراهية الخروج من الأخفّ إلى الأثقل ، كالخروج من الكسر إلى الضمّ أيضا[1129] جعل فعل الأمر مضموم الهمزة إن كانت عينه مضمومة نحو : أُكْتُبْ ، وأُنْطُلِقَ به، وأُسْتُخْرِجَ ، وهي في أصلها تكون مكسورة في غير ذلك نحو : اِذْهَبْ ، و: اِقْفِزْ. وعلّل ابن جنّي أيضا هذا الثقل قائلا : « فأمّا استكراههم الخروج من كسر إلى ضمّ بناء لازما فليس ذلك شيئا راجعا إلى الحروف وإنّما هو استثقال منهم للخروج من ثقيل إلى ما هو أثقل منه ».[1130] ولذلك حكموا على ما ورد من هذا الشكل في الأسماء بأن عُدّ شاذّا أو نادرا نحو: إِصْبُع ، وقد نفاه سيبويه.[1131] وكذلك لم يوجد من أبنيّة الثلاثيّ في الأسماء ولا في الأفعال ما هو على فِعُل[1132] ، وقد اعتُبرت

[1123]– يراجع كتاب سيبويه 113/4 وديوان الأدب للفارابي (350 هـ) ، تحقيق أحمد مختار عمر ، مكتبة لبنان ناشرون ، الشركة المصرية العالمية للنشر ، 2004 م ، ص 54 ، والحجة ص 28 وشرح التسهيل 439/3 وشرح المفصّل 426/4.

[1124]– يراجع كتاب سيبويه 115/4و188و382 والكامل 183/1 و278 وشرح التصريف ص 199 والإنصاف 743/2 والممتع 320/1 وعلل التصريف ص 13 وشرح الشافية 129/1 و49/2 والأشموني 416/4 .

[1125]– اللسان 152/8 (سرع) ،يراجع الكامل 132/2 والحجة ص 174والخصائص 76/1 والمحتسب 237/1 و361 وشرح التصريف ص 216 وشرح المفصل 259/3 وشرح التسهيل 439/3 وشرح الشافية 44/1.

[1126]– يراجع كتاب سيبويه 113/4 و188 والأصول في النحو 5/3 وشرح الشافية 40/1 و44 .

[1127] – وردت في السورتين : البقرة من الآية 60 ، والأعراف من الآية 160 .

[1128] – المحتسب 374/1 . يراجع المفصل ص 265 وشرح المفصل 16/4 .

[1129]– يراجع كتاب سيبويه 146/4و341 والحجة ص 40 و41 وإعراب ثلاثين سورة ص 43 و المنصف 20/1 و54 و2/2 والخصائص 69/1 و244 وشرح التصريف ص 314 والإنصاف 737/2 وشرح الشافية 42/1 و262/2 والأشموني 408/4 و549 وفتح اللطيف ص 58 .

[1130] – سر صناعة الإعراب 34/1 .

[1131]– يراجع كتاب سيبويه 245/4 والخصائص 69/1 وشرح الشافية 265/2 واللسان 192/8 (صبع).

[1132]– يراجع كتاب سيبويه 146/4 و244و335 والمنصف 20/1 والأصول في النحو 181/3 والتكملة ص

قراءة قوله تعالى : « **والسَّمَاءِ ذاتِ الحِبُك** »[1133] قراءة شاذّة.[1134] ومثلها ما جاء في قول شاعر:[1135]

وقد أَضْرِبُ السَّاقَيْنِ إِمُّكَ هَابِلُ

والشاهد فيه هو كسر همزة إمّك إتباعا لكسرة النون قبله . وكذلك كراهية الكسرة بعد الضمّة قلّلت من البناء في الأسماء على فُعِل.[1136] كما لم يأتِ ممّا عينه أو لامه ياء على فَعُلَ من الأفعال، والواو أثقل من الياء.[1137] وما جاء منه قولهم : هَيُؤَ من الهيأة ، وقيل عنه : « ووجهه أنّه خرج مَخرج المبالغة ، فلحق بباب قولهم : قَضُوَ الرجُلَ إذا جاد قضاؤه ، ورَمُوَ إذا جاد رميُه ، فكما يُبنى فَعُلَ ممّا لامه ياء كذلك خرج هذا على أصله في فَعُلَ ممّا عينه ياء. وعلّتهما جميعا–يعني هَيُؤَ وقَضُوَ– أنّ هذا بناء لا يتصرّف لمضارعته ممّا فيه من المبالغة لباب التعجّب ونِعْمَ وبِئْسَ ، فلمّا لم يتصرّف احتملوا فيه خروجه في هذا الموضع مخالفا للباب ، ألا تراهم إنّما تحاموا أن يبنوا فَعُلَ ممّا عينه ياء مخافة انتقالهم من الأثقل إلى ما هو أثقل منه، لأنّه كان يلزم أن بقولوا : بُعْتُ أَبُوعُ ، وهو يَبُوعُ ، وأنت
أو هي تَبُوعُ ، وبُوعا ، وبُوعُوا ، وبُوعِي. وكذلك جاء فَعُلَ ممّا لامه ياء
ممّا هو متصرّف أثقل من الياء ، وهذا كما صحّ : ما أَطْوَلَه وأَبْيَعَه »[1138] ، أي

---

24 والخصائص 69/1 والمحتسب 337/2 وشرح التصريف ص 204 والمفتاح في التصريف ص 3 والإنصاف 737/2 وشرح المفصل 156/4 والممتع 60/1 وشرح الشافية 35/1 و262/2 ونزهة الطرف ص107 والمبدع ص 36 والأشموني 549/4 وفتح اللطيف ص 58 .

[1133]– سورة الذاريات ، الآية 7 .

[1134]– يراجع المحتسب 336/2 وشرح الشافية 38/1 وشرح المكودي ص226 والمزهر 6/2 والأشموني 408/4 وشذا العرف ص65 . ولم تذكر هذه القراءة في تحبير التيسير ولا في إملاء ما من به الرحمن ولا في مفتاح الكنوز . وذكر ابن جنّي في المحتسب عدّة قراءات لها ، فقال :« قراءة الحسن : الحُبْك ، مضمومة الحاء، ساكنة الباء ، وروي عنه : الحِبْك ، بكسر الحاء ووقف الباء ، وكذلك قرأ أبو مالك الغفاريّ ، وروي عنه الحِبُك ، بكسر الحاء وضمّ الباء ، وروي عنه : الحَبَك ، وروي عنه : الحِبِك ، الوجه السادس قراءة الناس ، وروي عن عكرمة وجه سابع وهو : الحُبَك ». المحتسب 336/2 .

[1135] – غير منسوب في شرح الشافية 262/2، ولا في كتاب سيبويه 146/4 برواية : اضربِ السّاقين إمُّكَ هابلُ . ولا في المحتسب 112/1 برواية : وقال اضربِ إمِّكَ هابِل .

[1136]– كتاب سيبويه 114/4 والمنصف 20/1 والأصول في النحو 180/3والتكملة ص 24 وشرح التصريف ص 201 و202 وشرح المفصل 156/4 والممتع 60/1 وشرح الشافية 35/1 و36 و76 والأشموني 409/4 وفتح اللطيف ص 58 .

[1137]– يراجع كتاب سيبويه 382/4 والمنصف 244/1 و112/2 والأصول في النحو 279/3 وشرح التصريف ص 440 وشرح المفصل 433/5 والممتع 441/2 وشرح التسهيل 436/3 وفيه أنّ علّته الاستغناء عنه بفَعِلَ نحو: لان يَلين.

[1138] – اللسان 188/1 (هيأ). يراجع الخصائص 350/2 والمحتسب 226/1وشرح الشافية 76/1 و150/3 وشرح التسهيل 436/3 والممتع 519/2 وشرح الشافية 76/1 والأشموني 514/4 وشرح بحرق ص 20 .

أنّهما جامدان في هذا البناء الدّالّ على التعجّب.

ويثقل اللّفظ باجتماع مثلين أو أكثر من الحركات أو الحروف ، ويزداد الثقل عند اجتماع الحركات والحروف المتماثلة معا. وعند الحركات المتتالية يفضّل التغيير، بل إنّ الحركة قد تثقل وحدها في بعض المواضع ، قال ابن جنّي متحدّثا عن ثقل الحركة : « التي هي أقلّ من الحرف حتّى أفضوا في ذلك إلى أن أضعفوها واختلسوها ، ثمّ تجاوزوا ذلك إلى أن انتهكوا حرمتها ، فحذفوها ، ثمّ ميّلوا بين الحركات فأنحوا على الضمّة والكسرة ، لثقلهما ، وأجمّوا الفتحة في غالب الأمر لخفّتها ».[1139] فهو يشير إلى تخفيف الحركات باللّجوء إلى السكون، وهو أخفّ الحركات ، بل هو عديم الحركة أصلا. وقال ابن يعيش :« وإذا كانوا يستثقلون الضمّة الواحدة في مثل : عَضُد ، فيسكّنون ، فهم للضمّتين أشدّ استثقالا ».[1140] ولمّا كان الفتح أخفّ جاء فَعْلات بفتح العين نحو : تمْرة وتَمَرات وعَرْصَة وعَرَصات وهي في قول امرئ القيس :

تَرَى بَعَرَ الأَرْآمِ في عَرَصَاتِهَا وَقِيعَانِهَا كَأَنَّهُ حَبُّ فُلْفُلِ[1141]

فممّا اجتمع فيه مثلان من الحركات وهو ثقيل عندهم من الضمّتين أو الكسرتين وجوّزوا تغيير حركة عينه من الضمّ إلى السكون نحو قولهم: عُنُق وعُنْق ، ورُسُل ورُسْل ، وأُسُدٌ وأُسْدٌ ، وغُرُفات وغُرْفات ، ومن الكسر إلى السكون أيضا نحو: إبِل وإبْل، وقِرِبات و قِرْبات ، وكِسِرات وكِسْرات ، أو بالفتح : غُرَفات و قِرَبات و كِسَرات .[1142] وممّا توالت فيه حركتان متماثلتان من الضمّ قوله تعالى : « **فِي ظُلُمَاتٍ لا يُبْصِرُونَ** »[1143] ، فقرئت بالضمّتين أو بسكون اللام : ظُلْمات ، وقوله : « **مِن وَّرَاءِ الحُجُرات** »[1144] بضمّتين أو بفتح الجيم، وفي قول النابغة :[1145]

ومقعدُ أيسار على رُكَبَاتِهِمِ ومربطُ أفراس وناد وملعب

فالشاهد : رُكَبَات ، بضمّ ففتح.[1146] ومن ذلك أيضا قراءة قوله تعالى : « **وأيَّدْناهُ**

[1139]– الخصائص 79/1. وميّلوا أي تردّدوا في الاختيار وأجمّوا بمعنى تركوا .

[1140] – شرح المفصل 259/3 .

[1141] – ديوانه ص 61 وشرح المعلّقات السبع ص 10 .

[1142]– يراجع كتاب سيبويه 114/4 و115 والحجة ص 47 والتكملة ص 156 و157 والخصائص 76/1 والمحتسب 133/1 و136 و214/2 والمفصل ص 232 وشرح المفصل 244/3 والأشموني 214/4 و215 .

[1143] – سورة البقرة من الآية 17 .

[1144] – سورة الحجرات من الآية 4 .

[1145] – غير موجود في ديوانه . وهو أبو أمامة زياد بن معاوية، شاعر جاهليّ من شعراء المعلّقات توفّي حوالي 604 م . الأعلام 54/3

[1146] – يراجع المحتسب 137/1 .

بِرُوحِ القُدُس »[1147] ، بضمّ دال : القدس ، وبسكونها عند من خفّف.[1148] وقوله تعالى : « **أُكُلُهـا** »[1149] ، قرئ بضمّ الكاف وسكونها لثقل توالي ضمّتين أصليّتين.[1150] وعند قوله تعالى : « **لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكُرا** »[1151]، قال ابن خالويه : « يقرأ ما كان مثله في كتاب الله تعالى بضمّ النون والكاف ، وبضمّ النون وإسكان الكاف ، فمن قرأه بالضمّ أتى به على الأصل ، والحجة لمن أسكن أنّه خفّف الكلمة استثقالا بضمّتين متواليتين ».[1152] وروي « عن يونس أنّه قال: ما سُمع في شيء فُعْل إلاّ سمع فيه فُعُل »[1153] ، وكأنّ الثاني هو الأصل ، وكذلك « حكي عن أبي الحسن أنّ كلّ فُعْلٍ في الكلام، فتثقيله جائز إلاّ ما كان صفة نحو : حُمْر أو معتلّ العين نحو : سُوق ».[1154] ومن أجل ذلك الثقل قلّ بناء الثلاثيّ على فِعِل ، بكسرتين –على خفّته– نحو : إِبِل ، ومنهم من يسكن الباء ، فيقول : إبْل.[1155] فتوالي الضمّتين أو الكسرتين جعل اللّفظ أثقل ، فكان تغيير حركة العين أخفّ ، والإتباع ممكن أيضا ، وهو مطّرد جوازا في جمع كلّ ما جاء على فُعْلة فِعْلات ، أو فِعْلة فِعْلات.[1156] لذلك لا تجد في كلام العرب ألفاظا فيها مثلان فاء وعينا متتاليين إلاّ في بعض الأسماء النادرة جدّا، وهي: دَدَن وبَبْر[1157]، ومن ذلك قول لبيد :

كأنّ خُدُوجَ المالِكِيّة غُدْوَةً خلايا سَفِينٍ بالنّواصف من دَدِ

[1147] – سورة البقرة من الآية 87 .

[1148] – يراجع الحجة ص 35 وإملاء ما من به الرحمن ص 56 .

[1149] – سورة البقرة من الآية 265 و في سورة الرعد من الآية 35 ، وفي سورة إبراهيم من الآية 25 وفي سورة الكهف من الآية 33 .

[1150] – يراجع الحجة ص 47 ، وإملاء ما من به الرحمن ص 120 .

[1151] – سورة الكهف من الآية 74 . وورد (نكر) في الكهف 87 وسورة القمر 5 وسورة الطلاق 8 .

[1152] – الحجة ص 134 و135 . يراجع شرح المفصل 247/3 .

[1153] – المحتسب 258/1 و في 214/2 يرويه عن عيسى بن عمر كما في شرح الشافية 46/1 .

[1154] – شرح المفصل 277/3 .

[1155]– يراجع كتاب سيبويه 574/3 و115/4 و244 والمقتضب 54/1 والمنصف 18/1 والخصائص 69/1 وليس ص97 وشرح التصريف ص 203 وشرح المفصل 248/3 و259 والممتع 65/1 وشرح الشافية 42/1 و44 واللسان 3/11(أبل) والمزهر 6/2 والارتشاف 19/1 والأشموني 411/4 وشذا العرف ص65.

[1156]– يراجع كتاب سيبويه 579/3 و580 و581 والخصائص 60/1 و186/3والمحتسب 136/1و214/2 وشرح المفصل 244/3 وما بعدها و257 وما بعدها واللسان 668/1 (قرب) والأشموني 214/4 و215 .

[1157]– يراجع اللسان 151/13 (ددن) و253/14 (ددا) والمنصف 182/2 وسر صناعة الإعراب 198/2 و199 وشرح المفصل 351/5 وشرح الشافية 367/2 و76/3 و229 والمزهر 42/2 و70 والممتع 592/2 والأشموني 492/4 . والدَّدَن أو الددان أو الددا هو السيف أو الرجل الذي لا غَناء عنده ، وقيل اسم واحد وبمعنى اللهو كذلك . والبَبْر ضرب من السباع .

فقوله : دَدِ من دَداً كعصًا أو من دَدَن.[1158] وقول الطرمّاح :

واستطرقتْ ظُعْنُهم لمّا احزألّ بهم آلُ الضحى ناشطا من داعِبات دَدِ[1159]

ومنهم من أضاف : يَيْنٌ اسم بلد ، وبَبّةٌ اسم علَم.[1160] ولم يأت ما وقعت فيه ألف بين همزتين إلاّ آء وهو اسم شجر.[1161] ولا من المضعّف عينا ولاما إلاّ قليل كقولهم: « رجل صَبٌّ ، بمنزلة رجلٌ فَهِمٌ وحَذِرٌ، وأصله : صَبِبٌ ، استثقلوا الجمع بين باءين متحرّكتين ، فأسقطوا حركة الباء الأولى وأدغموها في الباء الثانية ».[1162] وفي هذا قال سيبويه : « واعلم أنّ ما كان من التضعيف من هذه الأشياء فإنّه لا يكاد يكون فيه فَعُلتَ وفَعُلَ، لأنّهم قد يستثقلون فَعُلَ والتضعيف ، فلمّا اجتمعا حادوا إلى غير ذلك ، وهو قولك : ذَلَّ يَذِلُّ ».[1163] وممّا جاء من الجمع على فُعُل نحو : جُدُد وسُرُر أجازوا فيه فتح عينه لثقل التضعيف فيقال : جُدَد ، ومنه ما في قوله تعالى : « **وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ** »[1164] ، وقوله : « **عَلَى سُرُرٍ مَوْضُونَة** »[1165] ، وقد قرئ سُرَر بالفتح كذلك.[1166] وقال شارح (الشافية) : « اعلم أنّهم يستثقلون التضعيف غاية الاستثقال إذ على اللّسان كلفة شديدة في الرجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه ، ولهذا لم يصوغوا من الأسماء ولا الأفعال رباعيّا أو خماسيّا فيه حرفان أصليّان متماثلان متّصلان لثقل البناءين وثقل التقاء المثلين ولاسيّما مع أصالتهما».[1167]

ومن توالي المثلين من الحروف التقاء الهمزة بأختها، ففيه علّة الثقل اطّرادا ، ولهم في التخلّص منه : الإبدال أو الحذف أو القلب المكانيّ. فمن الإبدال أوّل الكلم

[1158] – يراجع شرح المعلّقات السبع ص 35 واللسان 253/14 (ددا).

[1159] – اللسان 253/14 (ددا).

[1160]– يراجع المنصف 182/2 و183 وسر صناعة الإعراب 246/2 و361 وشرح الشافية 74/3 واللسان 465/13 (يين). وبَبَة يمثّل اللفظ فاؤه وعينه ولامه من الموضع الواحد ، ويرفضه ابن جنّي اسما مبيّنا أنّه نشأ من حكاية الصوت الذي يرقّص به الطفل .

[1161]– يراجع اللسان 24/1 (أوأ). وسر صناعة الإعراب 83/1 ويضيف : ولا عينها ولامها همزتان إلاّ أجَأ وهو جبل لطيّئ . وذكر فيه أيضا منسوبا إلى سيبويه : الأشاء وهو صغار النحل ، والألاء وهو شجر. وهي في اللسان 24/1 (أجأ) و(أشأ) و(ألأ).

[1162] – اللسان 518/1 (صبب). يراجع الكتاب 419/4 .

[1163] – كتاب سيبويه 36/4 .يراجع شرح التسهيل 436/3 وشرح الشافية 77/1 .

[1164] – سورة فاطر من الآ ية 27 . والجدد جمع جُدّة وهي جزء الشيء يخالف لونُه لون سائره ، أو الطريق.

[1165] –سورة الواقعة من الآية 15.وردت كلمة (سرر) في القرآن الكريم 6 مرّات . المعجم المفهرس ص 349.

[1166] – يراجع الكامل 183/1 .

[1167] – 228/3 .

نحو: آدم ، وأصله أَأْدَم ، وآمَنَ من أأْمن وآثر من أأْثَرَ بإبدال الثانية ألف مدّ [1168]، وفي قوله تعالى : « **وما أُوتِيَ مُوسَى** »[1169] من أؤْتِيَ ، وقوله : « **الذين أُوتُوا الكِتَاب** »[1170] من أؤْتُوا أصلا فأبدلت الهمزة الثانية واوا تخفيفا[1171] ، وكذلك في نحو: إيتِ من اِئْتِ في أمر أتى بإبدالها ياء لتتناسب مع الكسر ، وإيمان من إئْمان ، وإيسَرْ من إئِسَر وإيذن من ائذن[1172] ، بل منهم من يقول: تِ بحذف الهمزتين معا[1173]، وأُومِنُ من أُؤْمِن بإبدال الثانية واوا لسبقها بالضمّة ، وإن كان هذا من باب التقاء الأمثال إذ الأصل فيها : أُؤَأْمِنُ ، وفي : أُواسي وأُواخِي أصلهما أُؤاسِي وأُؤاخِي.[1174] وفي ذَوائِب جمع ذُؤابة –وهي الناصية أو منبت شعرها– « كان الأصل ذَآئب ، وهو القياس ، مثل دُعابة ودَعائب ، لكنّه لمّا التقت همزتان بينهما ألف ليّنة ، ليّنوا الهمزة الأولى ، فقلبوها واوا ، استثقالا لالتقاء همزتين في كلمة واحدة، وقيل : كان الأصل ذَآئب ، لأنّ ألف ذُؤابة كألف رِسالة ، فحقّها أن تُبدل منها همزة في الجمع ، لكنّهم استثقلوا أن تقع ألف الجمع بين الهمزتين ، فأبدلوا من الأولى واوا ».[1175] فقد تركوا القياس ولجأوا إلى التعبير بالمستعمل. وفي الطرف تبدل إحدى الهمزتين المتجاورتين ياء نحو: جاءٍ اسم الفاعل من جَاءَ ، وهو من جايِئ ، فجائئ بإبدال الأولى من الياء لوقوعها بعد ألف زائدة ، ثم خفّفوا الهمزة الثانية بالياء إلى جائِي المنقوص الذي تحذف ياؤه في النكرة تجنّبا للثقل في الأصل من الضمّة على الياء ، ثمّ بقي التقاء الساكنين فكان لابدّ من حذف الأوّل فصارت على فَاعٍ. وفي رأي آخر أنّه مقلوب على فالع ، فالهمزة التي بعد ألف فاعل هي

1168– يراجع كتاب سيبويه 549/3 و552 والمقتضب 158/1 والحجّة ص 22 وإعراب ثلاثين سورة ص102 والتكملة ص38 والمسائل المشكلة ص 9 و14 والمنصف 36/2 والخصائص183/1 وسر صناعة الإعراب 113/18 و229/2 و305 والتصريف الملوكي ص19 والمحتسب 180/1 وشرح التصريف ص 301 والمفتاح في التصريف ص 87 والمفصل ص 462 والإنصاف 807/2 وشرح المفصل 279/5 .

1169 – سورة البقرة من الآية 136 . تكررت (أوتي) في القرآن الكريم 14 مرّة . يراجع المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص 11 .

1170 – سورة البيّنة من الآية 4 . تكررت(أوتوا) في القرآن الكريم أكثر من 32 مرّة . يراجع المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص 10 .

1171 – إعراب ثلاثين سورة ص 162 والممتع 365/1 .

1172– يراجع التكملة ص 34 والمسائل المشكلة ص 9 و10 وسر صناعة الإعراب 369/2 وشرح التصريف ص 302 وشرح المفصل 276/5 وشرح الشافية 53/3 وعلل التصريف ص 17 والرائد الحديث في تصريف الأفعال ص 24 .

1173 – يراجع اللسان 14/14 (أتي) وأفعال الأمر ص 134 .

1174– يراجع كتاب سيبويه 331/4 والمنصف 45/2 و46 وإعراب ثلاثين سورة ص102 والخصائص 10/1 و182 و183 والتصريف الملوكي ص52 وشرح التصريف ص 302و380 والممتع 366/1.

1175 – اللسان 379/1 (ذأب). يراجع الخصائص148/3 والممتع 363/1 وشرح الشافية 213/1 و58/3.

اللام الأصليّة من جَيَأَ فصار منقوصا حذفت ياؤه[1176] وتبدل الهمزتان معا في مثل : خَطَايَا جمع خَطِيئَة وما يشبهها بعد المرور عبر المراحل الآتية :[1177]

خَطَايِئ خَطَائئ خَطَائِي خَطائَي خَطَاءَا خَطَايَا . والهمزة الأولى هنا في حقيقتها بدل من ياء خَطِيئة وهي زائدة انقلبت اطّرادا لوقوعها بعد ألف زائدة ، ومثلها صحيفة وصحائف ، وخزينة وخزائن ، وقرينة وقَرائن ، وطريقة وطرائق، وما شابه. وسمع إظهار الهمزتين في خَطائئ وأئِمّة ، وعدّ شاذّا.[1178] وفي قول شاعر :[1179]

فإنّكَ لا تَدري مَتى الموتُ جائئٌ ولكنّ أقصى مُدّةِ الموتِ عاجِلُ

وهذا البيت شاهد على أنّه لم يوجد في كلام العرب ممّا اجتمعت فيه همزتان إلاّ هذا، لاستثقالهم ذلك.[1180]

ومن القلب المكانيّ لاجتماع همزتين عند الخليل كما ذكر سيبويه : جاءٍ من جائئ وأشياء من شَيْئاء على فعلاء[1181] ، ثقل فيهما التقاء الهمزتين أو تقاربهما بوجود الألف الشبيهة بهما لتجعل الظاهر كتلاقي الأمثال، وفي تصريفهما آراء مختلفة بحسب التقدير والتعليل.[1182] ومنهم من يرى شبه الألف والهمزة في أمور هي أنّهما : « تساوتا في الجهر وفي الزيادة وفي البدل وفي الحذف وفي قرب المخرج وفي الخفاء ».[1183]

وللتخلّص من اجتماع الواوين في أوّل الكلمة فرارا من ثقلهما في هذا الوضع قاموا بإبدال الواو الأولى همزة إبدالا واجبا كقولهم في تصغير واصِل : أُوَيْصِل ، والأصل : وُوَيْصِل ، وأَواصِل من وَوَاصِل

1176– يراجع كتاب سيبويه 552/3 و376/4 وإعراب ثلاثين سورة ص 205 والتكملة ص 38 وشرح التصريف ص 304 والمفصل ص 499 وشرح المفصل 280/5 والممتع 509/2 وشرح الشافية 25/1 .

1177– يراجع كتاب سيبويه 553/3 و 377/4 والمنصف 54/2 و55 والمقتضب 139/1 والحجة ص 31 والتكملة ص 264 والخصائص 7/3 وشرح التصريف ص 499 والإنصاف 805/2 وشرح المفصل 280/5 والارتشاف 139/1 والممتع 512/2 وشرح الشافية 59/3 ونزهة الطرف ص 150 واللسان 67/1 (خطأ).

1178–يراجع سر صناعة85/1 والمفصل ص462 وشرح المفصل280/5 والممتع 380/1 وشرح الشافية 58/3.

1179 – غير منسوب في الإنصاف 759/2 و805 وفيه أنّه من إنشاد قطرب ، ولا الأشموني 113/1.

1180 – يراجع الإنصاف 729/2 .

1181– يراجع كتاب سيبويه 377/4و380 والمنصف 54/2و 94 والتكملة ص 108 و109وشرح التصريف ص 402 والمفتاح في التصريف ص 105 والإنصاف 812/2 و813 و814 وشرح المفصل 389/3 وإملاء ما من به الرحمن ص 234 والتبيان 227/1 وتفسير القرطبي 130/6 والممتع 513/2 واللسان 104/1(شيأ).

1182 – يراجع الباب الأوّل من هذا البحث .

1183 – المحتسب 243/1 .

جمع واصِلة .[1184] وكذا إبدالها تاء في تَوْلَج من وَوْلَج وهو ملجأ الظبي[1185] ، وجاء في الشعر قول أحدهم :[1186]

مُتّخذا في ضَعَواتٍ تَوْلَجا

فهو يقصد من قوله : تَوْلَجا وَوْلَجا. وقد يكون بإبدال هذه التاء دالا كما في قول العجّاج :[1187]

واجْتابَ أُدْمانُ الفلاةِ الدَّوْلَجَا

وفي الوسط أيضا تبدل عند بعضهم همزة نحو : سُؤُوق جمع سَاق ، وغَار في الشيء غُؤُورا إذا دخل فيه ، وسُرْت الحائط سُؤُورا إذا علوته [1188] ، ومنه قول الأخطل :[1189]

لَمّا أتَوْها بمصباح ومبْزلهم سارت إليهم سُؤُور الأبجل الضّاري[1190]

وممّا تبدل فيه في الآخر نحو : قَوِيَ من القُوّة وعن هذه قال ابن خالويه : « شدّدت الواو من قوّة لأنّهما واوان ، فإذا رددته إلى نفسك قلت : قَوِيتُ ، فقلبت من الواو ياء كراهية أن تجمع بين واوين إذا قلت : قَوَوْتُ ، فبنوا الفعل على فَعِلَ بالكسر لتصير الواو ياء ».[1191] فهو يشير إلى أنّه على فَعَلَ بفتح العين قبل أن يكون مكسورها. ولم يجمعوا الياءين في نحو: الحَيَوَان « وأصله الحيَيَان ، فقلبت الياء التي هي لام واواً ، استكراها لتوالي الياءين ليختلف الحركات ، هذا مذهب الخليل وسيبويه

[1184]– يراجع كتاب سيبويه 333/4 والمنصف 217/1 والكامل 80/1 والمقتضب 94/1 والأصول في النحو 245/3 والتكملة ص 249 والمسائل المشكلة ص 13 والخصائص 10/1 والتصريف الملوكي ص53 وشرح التصريف ص 490 والمفتاح في التصريف ص 103 والمفصل ص 476 وشرح المفصل 351/5 والممتع 332/1 وشرح الشافية 58/3 و76 والأشموني 483/4 و484 و492 .

[1185] – يراجع كتاب سيبويه 333/4 والمنصف 226/1 وإعراب ثلاثين سورة ص 99 وسر صناعة الإعراب 117/1 وشرح التصريف ص 367 والمفصل ص 485 وشرح المفصل 396/5 والممتع 383/1 وشرح الشافية 80/3 و81 واللسان 274/2 (دلج) و400 (ولج) وفي 219/2 (تلج) أنّ تاءه أصل عند كراع.

[1186]–غير منسوب في إعراب ثلاثين سورة ص 99 ولا في شرح المفصل 396/5 ولا في اللسان 219/2 (تلج) ثم نسب لجرير في 274/2 (دلج) و400 (ولج).

[1187] – اللسان 274/2 (دلج).

[1188] –يراجع كتاب سيبويه 50/4 و51،والتكملة ص 151 وشرح التصريف ص 325 والمفصل ص 477 وشرح المفصل 352/5 وشرح الشافية 78/3 واللسان 385/4(سور) و34/5(غور) والأشموني 494/4.

[1189] – وهو غياث بن غوث بن الصلت بن طارفة من بني تغلب ، من شعراء النقائض المشهرين في العهد الأمويّ ، توفي حوالي 90 هـ . الأعلام 123/5 .

[1190] – كتاب سيبويه 50/4 واللسان 385/4(سور) .

[1191] – إعراب ثلاثين سورة ص 66 و67 . يراجع المفصل ص 518 وشرح المفصل 509/5 وشرح الشافية 113/3 و123 .

وأصحابهما ، إلاّ أنّ أبا عثمان فإنّه ذهب إلى أنّ الحَيَوَان غير مبدل الواو وأنّ الواو فيه أصل وإن لم يكن منه فعل »[1192]عينه ياء ولامه واو ، فهو من باب ثقل توالي المثلين من الحركات والحروف معا ، ولا يبالون عند الأمر العارض كإلحاق ألف التثنية في الحيَيَان مثنّى الحَيا أي المطر. وفي قوله تعالى : « **وَيَحْيَا مَنْ حَيِيَ عن بيّنة** »[1193] من القرّاء من قرأ : حَيّ ، بياء مشدّدة مفتوحة استثقالا لاجتماع ياءين متحرّكتين فأسكن الأولى وأدغم ، وللزوم الحركة أيضا.[1194] ومنه قول ابن الأبرص:

عَيُّوا بِأَمْرِهِمُ كَمَا عَيَّتْ بِبَيْضتهَا الْحَمَامَهْ

فالشاهد فيه هو : عَيُّوا. [1195] ومن عدّها بالإظهار كقول الشاعر:[1196]

وكنّا حسبناهمُ فوارس كَهْمَسٍ حَيُوا بعد ما ماتوا من الدهر أَعْصُرا

فقال : حَيُوا على شاكلة رَضُوا بحذف اللام.

وبدّلوا أحد المثلين الصحيحين بالتضعيف ياء في نحو : الدِّيبَاج من دبّاج وهو نوع من الثياب ، ودِينار من دِنّار ، وقِيراط من قِرّاط ، ودِيوان من دِوّان بدليل رجوعه عند التصغير والجمع إذ يقال : دُنَيْنِير ودَنانير ، وما شابه[1197] ، واجْلَوَّذَ اجْلِوّاذا واجْلِيوَاذا أي أسرع في السير، كأنّ للكسرة تأثيرا في ذلك.[1198] وفي : أملَلْت قول بعضهم : أَمْلَيْت ، بإبدال الثاني ياء تجنّبا للتكرار.[1199] وقد يكون ذلك من باب

[1192]– سر صناعة الإعراب 237/2 . يراجع 164/1 والمنصف 184/2 والتكملة ص 271 والمسائل المشكلة ص 80 والخصائص 20/3 والمفصل ص 495 وشرح المفصل 420/5 والممتع 569/2 وشرح الشافية 73/3 و186 و187 اللسان 214/14 (حيي) والأشموني 527/4 .

[1193] – سورة الأنفال من الآية 42 .

[1194] – يراجع المنصف 188/2 والحجة ص 95 وشرح التصريف ص 511 والمفصل ص 518 وشرح المفصل 505/5 وإملاء ما من به الرحمن ص 302 و والممتع 577/2 وشرح الشافية 114/3 والأشموني 590/4 و 591 .

[1195] – كتاب سيبويه 396/3 وشرح أبيات سيبويه 281/2 والمنصف 191/2 والتكملة ص 271 والمفصل ص 518 وشرح المفصل504/5و 506 وشرح الشافية114/3 واللسان 218/14 (حيا) و113/15 (عيا)

[1196] – غير منسوب في المنصف 190/2 والتكملة ص 271 وشرح المفصل 505/5 والممتع 579/2 .

[1197] – يراجع كتاب سيبويه 394/2 و239/4 و368 والكامل 90/1 والأصول في النحو 263/3 ودقائق التصريف ص229 والخصائص 20/3 و21 وسر الصناعة 373/2 و377 والمحتسب 116/1 والمفتاح في التصريف ص 89 والمفصل ص 481 وشرح المفصل 169/4 و377/5 والممتع 369/1 وشرح الشافية 211/1 واللسان 262/1 (دبج) و292/4 (دنر) و375/7 (قرط) و166/13 (دون) والأشموني 565/4.

[1198]– يراجع سر صناعة الإعراب 235/2 والخصائص 20/3 والمحتسب 116/1 و422/2 وشرح الشافية 85/3 و211 و اللسان 482/3 (جلذ).

[1199] – يراجع كتاب سيبويه 424/4 والخصائص 234/2 و235 والمحتسب 253/1 و254 و400 وسر صناعة الإعراب 385/2 والمفصل ص 480 وشرح المفصل 374/5 والممتع 373/1 وشرح الشافية 210/3

اختلاف اللّغات نحو : أملت وأمليت وبهما جاء القرآن في بعض الآيات[1200] ، منها قوله تعالى : « **ولْيُمْلِلْ** »[1201] ، والإملال والإملاء شيء واحد في الدلالة ، فبابهما من الإبدال من أملّ إلى أملى ، أو من اختلاف اللّغات كما قال الفرّاء : « أمللت لغة أهل الحجاز وبني أسد ، وأمليت لغة بني تميم وقيس ».[1202] وكذلك ما في قوله : « **فَأَمْلَيْتُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا** »[1203]، وقوله : « **وأُمْلِي لَهُمْ** »[1204] من الصيغة نفسها مع اختلاف المعنى هنا ، أي أمهلهم وأوسّع لهم في المدّة.[1205]

ويثقل تقارب المثلين في الرباعيّ نحو : حاحَيْت من حَيْحيْت بإبدال الياء الأولى ألفا ، وضَوْضَيْت من ضَوْضَوت بإبدال الواو الثانية ياء ، ودَهْدَيت من دهدهت بإبدال الهاء الثانية ياء ، فالياء والواو والهاء على الترتيب أصول في المضاعف.[1206]

ويفرّون إلى الحذف من المثلين أو كليهما ، وذلك في أُؤَفْعِلُ مضارع أَفْعَلَ نحو: أُكْرِمُ من أَكْرَمَ ، بحذف الثانية للحفاظ على الهمزة الأولى الدّالّة على المضارعة[1207] ، لأنّ الأصل فيها : أُؤَكْرِمُ . وفي نحو: كُلْ من اؤكُلْ ، وخُذْ من اؤْخُذْ ، ومُرْ من اؤْمُرْ ، وتِ من اِئْتِ ، حَذفُ الهمزتين كليهما.[1208] وشواهد ذلك من القرآن قوله تعالى : « **وكُلا مِنْهَا رَغَداً** »[1209] وقوله أيضا : « **ثـمّ كُلِي مِنْ كُلِّ**

واللسان 631/11 (ملل) 15/ (ملى) والأشموني 566/4 .

[1200] – يراجع سورة البقرة في الآية 282 وفيها أيضا بالتضعيف ، و ما جاء بالياء في سورة آل عمران في الآية 178 ، وسورة الأعراف في الآية 183 ، وسورة الرعد في الآية 32، وسورة الحج في الآية 44 و48، وسورة الفرقان في الآية 5 ، وسورة محمد في الآية 25 ، وسورة القلم في الآية 45 .

[1201] – سورة البقرة من الآية 282 .

[1202] – اللسان 631/11 (ملل) .

[1203] – سورة الرعد من الآية 32 .

[1204] – سورة محمد من الآية 25 .

[1205] – يراجع المسائل المشكلة ص 82 واللسان 290/11 و291 (ملا) . وفيه : « والإملاء والإملال على الكاتب : واحد ، وأمليت الكتاب أُملي وأمللته أُملُّه : لغتان جيّدتان ، جاء بهما القرآن ».

[1206]– يراجع كتاب سيبويه 313/4 و314 والمنصف 169/2 والأصول في النحو 258/3 و261 والتكملة ص270 والخصائص 257/1 و233/2 ، والمحتسب 271/1 و429 وسر صناعة الإعراب 245/1 و246 و371 والمفصل ص 481 وشرح المفصل 376/5 و377 والممتع 378/1 و590/2 .

[1207] – يراجع التصريف الملوكي ص 35 و شرح التصريف ص 381 والمفتاح في التصريف ص 36 والمفتاح في التصريف ص 95 والإنصاف 11/1 و12 و785/2 وإملاء ما من به الرحمن ص 18 و19 وشرح المفصل 425/5 والممتع 426/2 وشرح الشافية 139/1والأشموني 580/4 وعلل التصريف ص 52.

[1208]– يراجع كتاب سيبويه 279/4 و331 والمنصف 192/1 والتكملة ص 250 والخصائص 232/1 و153/3 وسر صناعة الإعراب 125/1والتصريف الملوكي ص 35 و38 وشرح التصريف ص 393 والمفتاح في التصريف ص 95 والمفصل ص 462 وشرح المفصل 276/5 والممتع 619/2 وشرح الشافية 50/3 و51.

[1209] – سورة البقرة من الآية 35 .

الثَّمَرَات »[1210] ، وقوله : « **فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْر »**[1211] ، وقول شاعر :[1212]

تِ لِي آلَ زَيْدٍ فَانْدُهُمْ لِي جَمَاعَةً وسَلْ آلَ زَيْدٍ أَيَّ شَيْءٍ يَضِيرُهَا

وحذفوا الواو المبدلة ياء مدغمة في أختها أو إحدى الياءين وسطا في نحو: ميِّت من مَيْوِت وهَيِّن من هَيْوِن ، ولَيِّن من لَيْيِن فقالوا : مَيْت وهَيْن ولَيْن.[1213] ومنه في القرآن على أصله : « **تُخْرِجُ الْحَـيَّ مِنَ الْمَيِّتِ »**[1214] وما جاء مخفّفا قوله:«**مَيْتا**»[1215]، و«**المَيْتَة** »[1216] كذلك. وفي قول شاعر :[1217]

إِذَا مَا مَاتَ مَيْتٌ مِنْ تَمِيمٍ فسرَّك أن يَعِيشَ فَجِئْ بِزَادِ

ولذلك أيضا قد يحذفون الحرف الصحيح من المثلين المتتاليين في نحو : ظَلْتَ ومنهم من يقول : ظِلْت ، ومَسْت ومِسْتُ من مَسَسْت ومَسِسْتُ ، وأَحَسْتُ من أَحْسَسْتُ ، وظَنْتُ من ظَنَنْتُ.[1218]

ومن شواهد ذلك قوله تعالى : « **الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْـهِ عَاكِفا »**[1219] ، وظَلْتم في قوله أيضا : « **ظَلْـتُم تفَكَّهُـون »**[1220] من ظَلِلْتُمْ ، ومنه أيضا قوله تعالى : « **قَرْنَ في بُيُوتِكُنَّ »**[1221] والأصل اقْرَرْنَ من قَرَّ قرارا ، حذفت الراء الأولى تخفيفا ،

[1210] – سورة النحل من الآية 69.

[1211] – سورة البقرة من الآية 260 .

[1212] – غير منسوب في التصريف الملوكي ص 38 ولا في شرح التصريف ص 396 .

[1213]– يراجع كتاب سيبويه 371/3 و366/4 والمقتضب 113/3 والأصول في النحو 277/3 والحجة ص 50 والمسائل المشكلة ص 153 والخصائص 22/3 والمحتسب 301/2 وشرح التصريف ص 477 والإنصاف 818/2 وشرح المفصل 438/5 و439 والممتع 499/2 واللسان 91/2 (موت).

[1214] –سورة آل عمران من الآية 27وقد ورد من لفظ (الميّت وميّت) 12 مرّة،وجمعا 3 مرّات . المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص 680 .

[1215]– من السور: الأنعام من الآية 122 والفرقان من 49 والزخرف من11والحجرات من 12 وق من الآية11 .

[1216] – سورة البقرة من الآية 173 وسورة المائدة من الآية 3 وسورة الأنعام من الآية 139 والآية 145وسورة النحل من الآية 115 وسورة يس من الآية 33 .

[1217] – غير منسوب في المحتسب 15/2 .

[1218]– يراجع كتاب سيبويه 422/4 و482 ومعاني القرآن 154/1 و105/2 والمنصف 84/3 والمقتضب 245/1 والأصول في النحو 432/3 و433 والخصائص 440/2 و21/3 والمحتسب 213/1 و119/2 وشرح التصريف ص 520 والمفصل ص 531 وشرح المفصل 561/5 وإملاء ما منّ به الرحمن ص422 والتبيان في إعراب القرآن 126/2 و192 والممتع661/2 وشرح الشافية 245/3 واللسان 49/6 (حسس) وتفسير القرطبي 242/11 و178/14 والأشموني 582/4.

[1219]– سورة طه من الآية 97 .

[1220]– سورة الواقعة من الآية 65.

[1221]– سورة الأحزاب من الآية : 33 .

وقد يكون الفعل من الوَقَار.[1222] ومن الشواهد الشعريّة في ذلك قول الشاعر:[1223]

خلا أنّ العِتَاق من المطايا أَحَسْنَ به فهُنَّ إليه شُوسُ

وهو يريد : أَحْسَسْنَ به ، فنقلت حركة السين الأولى إلى ما قبلها فوجب حذف السين التي فقدت حركتها وبقيت ساكنة فالتقت بأختها وهي ساكنة ، ولا يجوز التقاؤهما في هذه الحال.[1224] وقول يعلى الأحول الأزديّ :

أرقت البَرْق دونه شدوان يمان وأقوى البرق كلّ يمان

فظلْتُ لدى البيت العتيق أُخيلُه ومِطْواي مشتاقان لهْ أَرِقان[1225]

وفي كلّ ذلك نقل حركة الأوّل من المثلين إلى ما قبله فبقي ساكنا التقى بالثاني الساكن فحذفوا الأوّل الذي بقي دون حركة.

وقد تحذف إحدى التاءين المتجاورتين على الخيار في تفَعَّلَ وتفاعَلَ ، وحذفها كثير مطّرد في مثل : تتكلّمون ، وتتظاهرون ، وتنزّل ، ولا تنابزوا وما شابه[1226] ، ومنه قوله تعالى : « **تَظَاهَرون عليهم بالإثم والعُدْوان** »[1227] ، وقوله : « **اتّقُوا اللهَ الذي تَسَاءلُون به** »[1228] ، وقوله : « **تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ** »[1229] ، بالحذف فيها ، وقرئت أيضا بالإدغام بعد قلب التاء ظاء وسينا وزايا[1230] ، وقوله : « **تَنَزَّلُ** »[1231] بالحذف ، وأصلها : تَتَنَزَّلُ[1232] ، كما جاء قوله تعالى: « **تَتَنَزَّلُ**

[1222] – يراجع معاني القرآن 232/2 والمحتسب 383/1 و267/2 وإملاء ما منّ به الرحمن ص 488 والتبيان في إعراب القرآن 192/2 وفي المفتاح في التصريف ص 36 (قِرْنَ) بكسر القاف من (اقْرِرْنَ) أو من وَقَر يَقِرُ ، واللسان 85/5 (قرر)والأشموني 582/4 .

[1223]– هو أبو زبيد الطائي ، شاعر أدرك الإسلام ولم يسلم ، وهو من نصارى طيّئ ، توفي في الكوفة زمان معاوية حوالي 62 هـ . الأعلام 293/7 .

[1224] –يراجع المنصف 84/3 والخصائص 440/2 والمحتسب 213/1 و383 و119/2 وشرح التصريف ص521 والمفصل ص 531 وشرح المفصل 561/5 . و يروى في معاني القرآن 154/1 واللسان 49/6 (حسس) : حَسِينَ به ، بإبدال السين الثانية ياء .

[1225] – المنصف 84/3 و129/1 والمحتسب 355/1 .

[1226]– يراجع كتاب سيبويه 476/4 والحجة ص 34 والمحتسب 154/2 والإنصاف 648/2 والتبيان في إعراب القرآن 114/1 والممتع 456/2 وشرح الشافية 291/3 وتفسير القرطبي 20/2 والأشموني 593/4 و594 .

[1227] – سورة البقرة من الآية 85 .

[1228] – سورة النساء من الآية 1 .

[1229] – سورة الكهف من الآية 17 .

[1230] – يراجع معاني القرآن 177/1 و61/2 والحجة ص 34 و58 و130 وإملاء ما من به الرحمن ص 75 و172 و395 وتفسير القرطبي 2/5 .

[1231]– سورة الشعراء من الآيتين 221 و222 وسورة القدر من الآية 4 . وفي إحدى القراءات من الآية 4 من سورة الحجر : « **ما ننزل الملائكة** » بنون وبتاء بالفتح فيهما وبالضمّ وبتشديد الزاي . يراجع الحجة ص118 وإملاء ما من به الرحمن ص 368 .

[1232] – يراجع الحجة ص 118 وإعراب ثلاثين سورة ص 159 وشرح الشافية 240/3 و291 .

عَلَيْهِمُ الْمَلائِكَةُ »[1233] بإظهار التاءين. وقوله تعالى: « **ولا تَعاوَنُوا عَلَى الإثْمِ والعُدْوَان** »[1234]، والأصل : لا تتعاونوا ، وقوله : « **ولا تَنَابَزُوا بالألقاب** »[1235] ، وغير ذلك ممّا حذف منه لأنّ « الحذف أحد ما تخفّف به الأمثال إذا اجتمعت».[1236]

ومن أجل تلك العلّة نرى أنّه من المطّرد في النسب إلى ما كان على فعيلة ، بضمّ الفاء أو فتحها ، أن تحذف ياؤه ، ولكنها تثبت فيما كانت عينه ولامه من حرف واحد كراهية التضعيف الذي هو ثقيل ، إذ قال سيبويه : « وسألته عن شديدة فقال : لا أحذف لاستثقالهم التضعيف ، وكأنّهم تنكّبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف».[1237] ومنه جمع شَديد قالوا أشِدّاء بدل شُدَدَاء وأطبّاء من طُبَباء وما شابه.[1238] وذكر سيبويه قولهم : خُشَشَاء ، فقاس عليه وُدَدَاء.[1239] والأصل في التقاء المثلين المتحرّكين في الأفعال أن يدغما مثل : شدَّ وارتدّ واستعدّ.[1240] ولذلك أيضا نَدَرَ فَعُلَ من المضعّف إذ ذكر منه فقط : لَبُبَ وشَرُرَ ودَمُمَ.[1241] وذكر الجرجانيّ أنّه لم يأت منه إلاّ حَبّ يَحُبّ وقالوا : حَبُبَ.[1242] وورد في (اللسان) قولهم: « حَبُبْتُ إليه : صرت حبيباً، ولا نظير له إلاّ شَرُرْت وما حكاه سيبويه عن يونس[1243] قولهم : لَبُبْتُ من اللُّبّ ».[1244] وفي هذا البناء التقى التضعيف بالضمّ الذي هو ثقيل أصلا وهو ما أبانه سيبويه في قوله : « واعلم أنّ ما كان من

[1233] – سورة فصّلت من الآية 30 .

[1234] – سورة المائدة من الآية 2 .

[1235] – سورة الحجرات من الآ ية 11 .

[1236] – المسائل المشكلة ص 150 .

[1237] – كتاب سيبويه 340/3 و359 ، يراجع التكملة ص56 والخصائص 117/1 و118 والمفصل ص 256 وشرح المفصل 445/3 وشرح الشافية 20/2 و26 .

[1238] – يراجع كتاب سيبويه 393/4 والمحتسب 325/2 والإنصاف 754/2 و813 وشرح الشافية 140/2.

[1239] – يراجع كتاب سيبويه 638/3 و427/4 وشرح الشافية 140/2 والأشموني 587/4 . الخُشَشَاء ، بضمّ الشين الأولى وفتحها ، وبالإدغام : الخُشّاء أيضا : هو العظم الناتئ وراء الأذن . اللسان 296/6 و297 (خشش) ، ووُدَداء جمع وَدُود .

[1240] – يراجع كتاب سيبويه 530/3 و417/4 و418 والخصائص 94/1 والتصريف الملوكي ص 46 وشرح التصريف ص 361 و364 والممتع 634/2 وشرح الشافية 241/3 .

[1241] – يراجع المنصف 240/1 و302/2 وشرح الشافية 77/1 و78 .

[1242] – يراجع المفتاح ص 14 .

[1243] – وهو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب النحويّ ، توفي سنة 182 أو 183 هـ بعد أن جاوز سنّ المئة. وهو أحد أئمّة اللغة العربية الرواد. يراجع الفهرست ص 198 والأعلام 261/8 .

[1244] –اللسان 291/1 (حبب). يراجع كتاب سيبويه 37/4 والمنصف 302/2 وشرح الشافية 77/1 والأشموني 415/4.

التضعيف فإنّه لا يكاد يكون فيه فَعُلْتَ وفَعُلَ ، لأنّهم قد يستثقلون فَعُلَ والتضعيف ، فلمّا اجتمعا حادوا إلى غير ذلك وهو قولك : ذَلَّ يَذِلُّ ذُلاًّ ».[1245] وقلّ مثل ذلك : « لأنّ التضعيف يثقل على ألسنتهم وأنّ اختلاف الحروف أخفّ عليهم من أن يكون من موضع واحد ».[1246] فالتضعيف هو توالي المثلين المتحرّكين ، وتأتي خفّتهما في إدغامهما بارتفاع اللّسان دفعة واحدة بإسكان الأوّل منهما. وكان ظهورهما في الاسم لخفّته أو لاعتبار حركة الأوّل منهما فاصلا بينهما نحو : طَلَلٌ وبَلَلٌ وقَصَصٌ وسُرُرٌ وقِدَدٌ ، إذ يقول ابن جنّي : « فلولا أنّ حركة الحرف الأوّل في هذين المثلين بعده لما فصلتَ بينه وبين الذي مثله بعده ، ولو لم تفصل لوجب الإدغام ، لأنّه لا حاجز بين المثلين ، فإن ظهر هذان المثلان ولم يدّغم الأوّل منهما في الآخر منهما ، فظهورهما دِلالة على فصل واقع بينهما ».[1247]

وكانت كراهية التقاء الساكنين من هذا الباب إذ صرّح سيبويه بأنّه من العلل ، فقال : « والعلّة التقاء الساكنين »[1248] ، فلهم في ذلك القلب أو الحذف أو التحريك. فممّا تقلب فيه الألف هو عند التقائها بأختها إلى همزة بعد تحرّكها، إذ هما ساكنان في نحو : حمراء أصلها حَمْرَى لحقتها ألف زائدة للمدّ ، فيستحيل التقاء ألفين على هذا الشكل : حَمْرَاا ، ولو حذفت إحداهما لعاد اللّفظ مقصورا على أصله.[1249] وللفرار من التقاء ساكنين هنا فضّل بعضهم إبدال الألف همزة فيقول في نحو : شابّة ودابّة وضالّ وجانّ : شأبّة ودأبّة وضألّ وجأنّ ومأدّة ما شابه[1250]، ومنه قراءة السختياني[1251] : « **وَلا الضَّأَلِّين** »[1252] بهمز ألف الضّالّين، وأورد ابن جنّي رواية عن هذا القارئ يعللها بقوله : « ذكر بعض أصحابنا أنّ أيّوب سئل عن هذه الهمزة

1245– كتاب سيبويه 36/4 . يراجع المنصف 302/2 .

1246– كتاب سيبويه 417/4 .

1247 – سر صناعة الإعراب 44/1 .

1248 – كتاب سيبويه 521/3 .

1249 – يراجع المقتضب 71/3 والمنصف 156/1 والخصائص 92/1 و202 وسر صناعة الإعراب 98/1 و99 والتصريف الملوكي ص 24 وشرح التصريف ص 239 و321 و322 وشرح المفصل 356/3 و349/5 وشرح الشافية 38/2 و325 .

1250 – يراجع الخصائص 128/3 ، والمنصف 281/1 وسر صناعة الإعراب 86/1 و87 وإعراب ثلاثين سورة من القرآن ص 49 والمحتسب 124/1 و125 و360 و430 و271/2 وشرح التصريف ص 500 والمفصل ص 466 و477 وشرح المفصل 354/5 والممتع 320/1 وشرح الشافية 248/2 و249 وإملاء ما من به الرحمن ص 14والمبدع ص 85 والأشموني 496/4.

1251 –وهو أبو بكر أيّوب بن ذي تميمة كيسان السختياني البصريّ ، عاش بين 66 و131 هـ . الأعلام 38/1

1252 – سورة الفاتحة ، من الآية 7 .

فقال : هي بدل من المدّة لالتقاء الساكنين.[1253] وكذلك قرأ عمرو بن عبيد[1254] قوله تعالى : « **لا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلا جَأَنٌّ** ».[1255] من جانٌّ ، ومنه قول كُثَيِّر :[1256]

وأنت ابنَ ليلى خيرُ قومك مَشهَدا إذاما العَوالِي بالعَبِيط احْمَأَرَّت[1257]

وقوله أيضا : [1258]

وللأرضِ أمّا سُودُها فتجلّلتْ بياضاً وأمّا بِيضُها فَاسْوَأَدّتِ

فالشواهد في قولي الشاعر هي في : احْمَأَرَّت من احْمَارَّت ، واسْوَأَدَّت من اسْوَادَّت ، وادهأمّت من ادهامّت في رواية أخرى.

ونجد في فَعَائل أنّه قد قُلب حرف المدّ همزة وكسرت حركتها من هذا الباب كالسرائر جمع سريرة ، والرسائل والعجائز ، إذ كلّ من الياء والألف والواو في المفرد ساكن وألف الجمع أيضا.[1259] ولأجل العلّة نفسها كان الحذف في افْعَلَّ من افْعالَّ بإسقاط الألف التي بعد العين نحو : احمرّ من احمارّ وابيضّ من ابياضّ.[1260] وكذلك في جمع المقصور مثل : قَفًا – اسم رجل– على قَفَوْن أو قفَيْن بحذف الألف في هذه الحال ، إذ الأصل : قَفَا + ونَ ، وقَفَا + ينَ ، ومثله مُصْطَفَوْن ومُصْطَفَيْنَ جمع مُصْطَفَى ، والأعلَوْنَ والأَعْلَيْنَ جمع الأَعْلَى[1261] ، ومنه قوله تعالى: « **وإنّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَار** »[1262] ، وقوله تعالى : « **وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ** ».[1263] والأصل فيهما : مُصْطَفَى + ونَ ، ومُصْطَفَى+ ينَ ، والأعْلى + ون ، إذ الألف في مثل هذا الموضع تتحوّل من ياء إذا تحرّكت في المفرد ، ثمّ تقلب

[1253] – المحتسب 124/1 . يراجع سر صناعة الإعراب 86/1 .

[1254] – هو أبو عثمان عمرو بن عبيد التيمي البصريّ عاش بين 80 و144 هـ . الأعلام 81/5 .

[1255] – سورة الرحمن من الآية 39 .

[1256] – وهو أبو صخر كثيِّر بن عبد الرحمن بن أبي جمعة من بني خزاعة ، وعرف بكثيّر عزّة لكثرة تغزّله بها، (ت 105 هـ) . الأعلام 219/5 .

[1257] – يراجع المنصف 281/1 وإعراب ثلاثين سورة ص 49 والخصائص 128/3 و147 والمحتسب 125/1 و272/2 وسر صناعة الإعراب 88/1 والممتع 322/1 واللسان 96/13 (جنن) والأشموني 496/4

[1258] – المنصف 281/1 والخصائص 129/3 و150 والمحتسب 125/1 و432 وسر صناعة الإعراب 88/1 وشرح المفصل 355/5 .

[1259] – يراجع إعراب ثلاثين سورة من القرآن ص 66 وشرح المفصل 282/3 والممتع 326/1.

[1260] – يراجع المحتسب 271/2 والممتع 483/2 .

[1261] – يراجع كتاب سيبويه 390/3 و391 و156/4 وإعراب ثلاثين سورة ص 72 والتكملة ص13 و44 وشرح المفصل 293/5 والأشموني 211/4 .

[1262] – سورة ص من الآية 47 .

[1263] – سورتي آل عمران : من الآية 139 ومحمد من الآية : 35 .

ألفا ولذلك حذفت عند لقائها بالساكن، ولكن التثنية في نحو: مُصْطَفَيَانِ والأَعْلَيَانِ ، تحرّكت الألف فانقلبت ياء لضرورة التحريك فرارا من الالتباس بالمفرد لو بقيت الألف ساكنة إذ تحذف مع الساكن بعدها ، والعلّة الأساسيّة هي الثقل. وقد « حكى الأزهريّ عن ابن كيسان[1264] قال : اعلم أنّ جمع المقصور كلّه إذا كان بالواو والنون والياء ، فإنّ آخره يسقط لسكونه وسكون واو الجمع ويبقى ما قبل الألف على فتحه ، من ذلك الأدْنَوْن جمع أدنى والمصطَفَوْن والمُوسَوْن والعِيسَوْن ، وفي النصب والخفض الأدْنَيْن والمُصْطَفَيْن ».[1265] وفيما هو من الفعل الأجوف مجرّدا ومزيدا فيه لإتباعه إيّاه في الإعلال كما يتبع المضارع ماضيه فيه عند إسناده إلى الضمائر نحو : كُنت وبِعت وخِفْت ، وأَعَدْت واعْتَدْت واستَعَدْت.[1266] وفي مضارعه المجزوم نحو : لمْ يَكُنْ ولم يَبِعْ ولم يَخَفْ ، ولم أُعِدْ ولم أَعْتَدْ ولم أَسْتَعِدْ، وأمره نحو : قُلْ وكُنْ وبِعْ وخَفْ ، وأَعِدْ واعْتَدْ واسْتَعِدْ.[1267] وفيما هو على فَعَلَ من الفعل المعتلّ اللام مسندا إلى ضمير الغائبة نحو : سَعَتْ ورَمَتْ ودَعَتْ ، من سَعَيَتْ ورَمَيَتْ ودَعَوَتْ التي تتحوّل بالإعلال لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ألفا فتلتقي بالتاء الساكنة فتكون : سَعاتْ ورَماتْ ودعاتْ. ويتبعه المزيد فيه من كلّ ذلك في الإعلال ، فيقال : ارْتَمَتْ واسْتَدْعَتْ. وفي التثنية منه لعدم لزوم حركة التاء أي أنّها عارضة : سَعَتَا ورَمَتا ودَعَتا. ومسندا إلى ضمير الغائبين : سَعَوْا من سَعَى+وْا ، وبَسْعَوْن ، واسْعَوْا من يَسْعَى+وْنَ ، واسْعَى+وا ، ويرْضَوْن ويَخْشَوْن من يرضَى+ون ، ويخشى+ون ، غير أنّها (أي الألف) حذفت لالتقائها بالواو الساكنة. وفيما هو على فَعِلَ مسندا إلى واو الجماعة في الماضي نحو: رَضُوا من رَضِيُوا ، وخَشُوا من خَشِيُوا ، وبَقُوا من بقِيُوا وما شابهها بعد نقل ضمّتها إلى ما قبلها وبقيت الواو والياء ساكنتين فحذفتا وجوبا. وفي مضارع الناقص نحو : يَرْمُونَ من يَرْمِيُونَ ، ومثل ذلك في المنقوص النكرة وجمعه مثل : قاضٍ من قَاضِيٌ من قَاضِيُنْ حذفت الضمّة من الياء فلقيت سكون نون التنوين فحذفت هي أيضا ، والجمع : القاضُون والقاضين من القاضِيُون

[1264] – وهو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم ، من علماء بغداد ، توفي سنة 299 هـ . الأعلام 308/5.

[1265] – اللسان 56/15 (عسا).

[1266] – يراجع التكملة ص 254 وشرح التصريف ص 524 وما بعدها والمفتاح في التصريف ص 66 والمفصل ص 497 وشرح المفصل 438/5 والممتع 439/2 .

[1267] – يراجع كتاب سيبويه 505/3 و156/4 و157 و158 والمقتضب 135/3 وإعراب ثلاثين سورة ص 244 و 246 والتكملة ص 8 والمنصف 290/1 والتصريف الملوكي ص36 وشرح التصريف ص 215 و385 والمفتاح في التصريف ص 66 والمفصل ص 464 و497 وشرح المفصل 438/5 والممتع 449/2 وشرح الشافية 226/2 وعلل التصريف ص 49 و51 .

والقاضِيين ، والعادُون والعادِين ، والمصلّون من المصلّيُون.[1268] ومن ذلك قوله تعالى : « **وإذا لَقُوا الذين آمنوا قالوا آمنّا** »[1269] ، والشاهد هو: لَقُوا من لَقِيُوا. وقوله أيضا : « **يَرْمُونَ** »[1270] ، وقوله : « **فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ** ».[1271] من : العادِيُونَ ، وقوله كذلك : « **فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُون** »[1272] فيه شاهدان هما: للمصلّين من : المصّليين ، وساهون من : ساهِيُونَ. وفي قول امرئ القيس :

ووادٍ كجوف العَير قَفْرٍ قَطعته   به الذئب يعوي كالخليع المُعَيَّل

والشاهد : وادٍ من وادي. وحذفت الواو في لغة الكثير من العرب بعد نقل ضمّتها إلى ما قبلها في اسم المفعول الأجوف نحو: مَقُول من مَقْوُول إلى مَقُوول ، ومَبِيع من مَبْيُوع من مَبُيوع فَمَبُيْع ثمّ مَبِيع ، فحذف أحد الساكنين.[1273]

وبتحريك الساكن الأوّل في نحو قراءة قوله تعالى : « **يَخِطِّفُ أَبْصَارَهُمْ** »[1274] بكسر الخاء التي كانت ساكنة في : يَخْتَطِفُ ، وأدغمت التاء في الطّاء فكسرت الخاء فرارا من التقاء الساكنين.[1275] كذلك الأمر عند ارتباط كلمتين تنتهي أولاهما بساكن يلتقي بآخر نبتدئ به الثانية ، فتحرّك الأولى بالكسر على القياس المطّرد مثل : قالتِ امْرأة ، وأَكْرِمِ الرجُلَ.[1276] ولها أوجه أخرى من الحركة كما في قوله تعالى : « **فمنُ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ** »[1277] ، قراءتان : بضمّ النون وبالفتح فرارا من

[1268] – يراجع إعراب ثلاثين سورة ص 220 والتكملة ص12 و45 والخصائص 138/3وما بعدها ، والمحتسب 259/1 وسر صناعة الإعراب 170/2 والتصريف الملوكي ص 36 وشرح التصريف ص 215 و386 والمفتاح في التصريف ص 70 و71 و72 والإنصاف 649/2 و681 والممتع 553/2 و554 و555 وشرح الشافية 185/3 وشرح شذور الذهب ص 62 وعلل التصريف ص 24 و25 والأشموني 524/4 .

[1269] – سورة البقرة من الآية 14 .

[1270] – سورة النور من الآيات 4 و6 و23 .

[1271] – سورة المؤمنون من الآية 7 .

[1272] – سورة الماعون الآيتان 4 و5 .

[1273] –يراجع كتاب سيبويه 348/4 والمنصف 287/1 والأصول في النحو 283/3 والتكملة ص255 والخصائص 261/1 والتصريف الملوكي ص36 وشرح التصريف ص 215 و390 و391 والمفصل ص499 وشرح المفصل 450/5 والممتع 454/2 وشرح الشافية 146/3 و147 والأشموني 512/4.

[1274] – سورة البقرة من الآية 20 .

[1275] – يراجع معاني القرآن 25/1 .

[1276] – يراجع كتاب سيبويه 152/4 ومعاني القرآن 25/1 وإعراب ثلاثين سورة ص 19 و20 والتكملة ص10 والمحتسب 399/1 وسر صناعة الإعراب 212/2 وشرح التصريف ص 457 والمفصل ص 465 وشرح المفصل 286/5 و294 وشرح الشافية 242/2 والأشموني 597/4 .

[1277] – سورة البقرة من الآية 173 .

التقاء الساكنين[1278] ، وقوله تعالى : « **قُلِ انْظرُوا** »[1279] بالكسر أو بالضمّ.[1280] ومن هذا القراءة بالحركات الثلاث على واو الجماعة[1281] في قوله تعالى : « **اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ** »[1282] وفي قوله : « **وَلاَ تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ** ».[1283] ومنهم من يكسر دائما على أصل حركة التقاء الساكنين في نحو : مِنِ الرجلِ ، ومنهم من يفتح دوما مثل : غُضَّ الطرفَ[1284] في قول جرير:

غُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلا كَعْبًا بَلَغْتَ وَلا كِلابا

ويمكن تحريك الثاني مع الإدغام بعد نقل حركة الأوّل إلى الفاء في مضارع المضعّف المجزوم نحو: لم يَرُدَّ ، ولا تَرُدَّ ، وأمره لأنّه تابعه في التصريف فيقال : رُدَّ، أو بتحريك الأوّل مع فكّ الإدغام.[1285] وذلك كقوله تعالى : « **مَنْ يَرْتَدِدْ** »[1286]، وقرئ بالإدغام في قوله تعالى : « **مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ** »[1287]، وقوله : « **لا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ** »[1288] وفي الأمر قد يفكّ الإدغام بزيادة ألف وصل في نحو: ارْدُدْ ، ومُدَّ وامْدُدْ [1289] ، وفي قوله تعالى:«**واغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ**»[1290]،وحركتهما أصليّة من : **افْعُلْ** ولا **تَفْعُلْ**.

وفي الوقف يتحرّك الساكن الأوّل بنقل حركة الثاني إليه كقول الشاعر

1278 – يراجع الحجة ص 40 وشرح الشافية 247/2 وإملاء ما من به الرحمن ص 83 .

1279 – سورة يونس من الآية 101 .

1280 – يراجع كتاب سيبويه 153/4 وشرح المفصل 296/5 وشرح الشافية 247/2 .

1281 –يراجع كتاب سيبويه 155/4 والتكملة ص12 والمنصف213/1 والخصائص339/2 و134/3 والمحتسب 135/1 و140/2 والمفصل ص464 وشرح المفص292/5و293وإملاء ما من به الرحمن ص27 و107.

1282 – سورة البقرة من الآية 16 .

1283 – سورة البقرة من الآية 237 .

1284 – يراجع كتاب سيبويه 531/3 و532 و533 و153/4 والمنصف 213/1 والكامل 278/1 والتكملة ص 5 و6 و10 و11 والمحتسب 399/1 وشرح التصريف ص 452 والمفصل ص 465 وشرح المفصل 298/5 والممتع 658/2 و659 وشرح الشافية 244/2 و246 والأشموني 597/4 وعلل التصريف ص 39 .

1285 – يراجع كتاب سيبويه 531/3 والكامل 278/1 وشرح التصريف ص 452 و453 والمفتاح في التصريف ص 62 والمفصل ص 464 و465 وشرح المفصل 297/5 والممتع 656/2 وشرح الشافية 238/2 و243 و246/3 والأشموني 596/4 وعلل التصريف ص 33 .

1286 – سورة البقرة من الآية 217 .

1287 – سورة المائدة من الآية 54 .

1288 – سورة يوسف من الآية 5 .

1289 – يراجع كتاب سيبويه 530/3 والكامل 278/1 وإعراب ثلاثين سورة ص 96 والتكملة ص 5 والمنصف 213/1 وشرح التصريف ص 453 والممتع 656/2 و660 وشرح الشافية 239/2 و243 و246/3 والأشموني 596/4 وعلل التصريف ص 33 و39 .

1290 – سورة لقمان من الآية 19 .

فدكيّ:[1291]

أنا ابنُ ماوِيَّةَ إذْ جَدَّ النَّقُرْ وجاءتِ الخيلُ أَثَابيَّ زُمَرْ

والشاهد هو : النَّقُرْ ، ويقصد : النَّقْرُ.[1292] وأمّا زُمَرْ فهي من زُمَراً ، والوقف عليها يكون بالألف ، ولكنّه حذفها. وقول الآخر :[1293]

تَحْفِزُهَا الأوتارُ والأيدي الشُّعُرْ وَالنَّبْلُ ستُّونَ كأنّها الجَمُرْ

وهو يريد : الشعْرُ والجَمْرُ. وقال ابن خالويه موضّحا هذه القضية : « وهذا إنّما يكون في نقل الحركة عند الوقف كقولك : مررت بِبَكِرْ ، نقلوا كسرة الراء إلى الكاف عند الوقف ، وكذلك يفعلون في المرفوع ،
ولا ينقلون في المنصوب إلاّ في ضرورة شاعر ».[1294]

ومن بعد ذلك فالأمر أجدر للتغيير في حال اجتماع الأمثال من الحروف والحركات معا. فعند اجتماع الأمثال من الحروف فإنّهم يهربون من التضعيف إلى الحذف ومن الحذف إلى الإبدال لعلّة ثقل توالي الأمثال ، غير أنّ الإبدال أحسن عندهم من الحذف.[1295] فالحذف في مثل : أُومِنُ والأصل : أُؤَأْمِنُ من أَأْمَنَ ، فاجتمعت ثلاث همزات : همزة المضارعة وهمزة أَفْعَلَ وهمزة فاء الكلمة ، فحذفت الثانية ثمّ خفّفت الثالثة للابتعاد عن التقاء همزتين.[1296]

وفي المنسوب إلى المنتهي بالياء أو الياءين الشبيهتين بيائي النسب مثل ناجِيّ لرجل من بني ناجِيَة ، وثَمانِيّ في رجل اسمه ثمانٍ ، تحذف فيهما الياء الأصليّة لضرورة يائي النسب وكذلك الياءان ، ولا يمكن التقاء هذه الياءات.[1297] وفي قوله تعالى : « **يا بُنَيّ** »[1298] اجتماع ثلاث ياءات : ياء التصغير وياء منقلبة عن واو بنو عند بعضهم وقيل على أصلها بني ، وياء الإضافة للمتكلّم على أن تكون على وزن فُعَيْلِي : بُنَيْوِي ، فصارت : بُنَيِّي، وفيها قراءات ثلاث ، الأولى بفتح الياء وأصلها، يا بنيّاه ، حذفت الألف والهاء وبقيت الفتحة دالّة على ذلك ،

[1291]– هو فدكى بن أعبد بن أسعد ، فارسيّ من بني سعد في الجاهليّة .

[1292]– يراجع كتاب سيبويه 173/4 والكامل434/1 والتكملة ص8 والمفصل ص466 لم يذكر الشاهد وكذا شرحه 300/5 والإنصاف732/2 وفي اللسان231/5(نقر) ينسب إلى عبيد بن ماويّة الطائيّ .

[1293] – غير منسوب في المفصل ص 445 ولا في شرحه 70/9 .

[1294] – إعراب ثلاثين سورة ص 190 . يراجع الإنصاف 731/2 .

[1295]– يراجع الخصائص 21/3 والإنصاف 788/2 .

[1296] – يراجع إملاء ما منّ به الرحمن ص 19 .

[1297]– يراجع كتاب سيبويه 340/3 .

[1298] – سورة هود من الآية 42 وسورة لقمان من الآيات : 13 و16 و17 .

والثانية بكسرها للدلالة على ياء المتكلّم ، والثالثة على أصلها.[1299] ولم يرجعوا الياء إلى أصلها عند النسب إلى المنتهي بألف مقلوبة عنها مثل : فتى وفتويّ ، قلبوها إلى الواو فرارا من التقاء الياءات لو قالوا : فتييّ وهو ثقيل.[1300]

وفي فعل المضارع مع المخاطبة وألف التثنية وواو الجمع مرفوعا عند زيادة نون التوكيد الثقيلة لتتوالى ثلاثة أمثال في قولنا: لَتَفْعَلِنَّ ، ولَتَفْعَلانِّ ، ولَتفعَلُنَّ ، حذفت نون الإعراب ولم تحذف نون التوكيد للحفاظ على دورها الدلاليّ.[1301] والأصل على الترتيب: لتَفْعَلِينَ + نَّ = لتفْعَلِي + نَّ = لتفْعَلِنّ ، و لَتَفْعلانِ + نِّ = لتفعلا + نّ = لتفعلانّ ، ولَتَفْعَلُونَ + نَّ =
لَتَفْعَلُو + نَّ = لَتَفْعَلُنّ.

وأمّا بالإبدال ففي نحو: قَسَاوِسَة جمع قِسّ ، والأصل قَسَاسِسَة فاستثقلوا السينات فأبدلوا الوسطى واوا .[1302] وليس في مثل هذه الكلمة من القياس شيء. وفي قوله تعالى : « **فَكُبْكِبُوا فيها** »[1303] من كُبّبُوا ، بإبدال الباء الوسطى كافا.[1304] ومثله ما جاء في قول الفرزدق:

مَوَانِعُ للأَسْرَارِ إلاّ لأهلها   وَيُخْلِفْنَ ما ظَنَّ الغَيُورُ المُشَفْشَفُ

من الأصل : المشفَف.[1305] ولكنّ ابن جنّي يرفض هذا الإبدال ويرى أنّ كلّ لفظ أصل بذاته وتداخلا حتّى بدا لبعضهم أنّهما من أصل واحد لما بينهما من اتّفاق في المعنى ، وذلك ما نجده في تعليقه على قول تأبّط شرّا :

كأنّما حَثْحَثُوا حُصًّا قَوادِمُهُ   أو أُمَّ خِشْفٍ بذي شَثٍّ وطُبّاق

فقال : « فأمّا من قال إنّه أراد : حَثّثُوا ، أبدل من الثاء الوسطى حاء فمردود عندنا ، وإنّما ذهب هذا البغداديّون وأبو بكر أيضا معهم ، وسألت أبا عليّ عن فساده فقال : العلّة في فساده أنّ أصل القلب في الحروف إنّما هو فيما تقارب منها وذلك الدال والطاء والتاء ، والذّال والظاء والثاء ، والهاء والهمزة ، والميم والنون ، وغير ذلك ممّا تدانت مخارجه ، فأمّا الحاء فبعيدة من الثاء ، وبينهما تفاوت يمنع من قلب إحداهما إلى أختها ».[1306]

1299 – يراجع الحجة ص 105 و181 وإملاء ما من به الرحمن ص 335 .

1300 – يراجع سر صناعة الإعراب 229/2 و230 .

1301 – يراجع كتاب سيبويه 519/3 و520 .

1302 – يراجع اللسان 174/6 (قسس) .

1303 – سورة الشعراء من الآية 94 .

1304 – يراجع إعراب ثلاثين سورة ص 120 والإنصاف 788/2 واللسان 696 (كبب) .

1305 – يراجع الإنصاف 788/2 و789 واللسان 180/9(شفف).

1306 – سر صناعة الإعراب 193/1 .

وفي نحو : ربّاه من رَبَّبه ، ولَبّى من لَبَّبَ ، وتَسَرّيْت من تسرّرت ، ودسّى من دَسَّسَ ، وقَصَّيْت من قَصَّصْت أظفاري ، وتقَضَّى من تقَضَّضَ الطائر إذا هوى ، وتمطّى من تمطّطَ ، وتَظَنّى من تظنّنَ ، وتسَنّى من تسنّنَ بإبدال الثالث من المضعّف ياء ثمّ قلبت ألفا.[1307]

ومن شواهد ذلك قوله تعالى : « **فانظُرْ إلى طَعَامِكَ وشَرَابِكَ لم يَتَسَنَّهْ** »[1308]، وقوله : « **ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى أَهْلِهِ يَتَمَطَّى** »[1309] ، وفي قوله : « **وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا**».[1310] وقول امرئ القيس :[1311]

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ وَأَرْدَفَ أَعْجَازًا وَنَاءَ بِكَلْكَلِ
أَلا أَيُّهَا اللّيْلُ الطَّوِيلُ أَلا انْجَلِ بِصُبْحٍ ومَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

وقول العجّاج :[1312]

إِذَا الكِرَامُ ابْتَدَرُوا الْبَاعَ بَدَرْ تَقَضِّيَ الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرْ[1313]

وقد يلفظون بالأمثال جميعا على الأصل ، وهو الأغلب في نحو قولك : تصَبَّبْت عرقا ، وبدّدَ ، وسدّدَ ، وشدّد ، وهدّدَ ، وبرّرَ ، ، وحَرّرَ، وقرّرَ ، وغيرها. ومنه : ظَلَّلَ ، وهو في قوله تعالى : « **وظَلّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ** ».[1314] ومنه كذلك : حَبَّبَ إليه الأمر كما في قوله تعالى : « **وَلَكِنَّ اللهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمْ الإِيمَانَ** ».[1315] ومنه تَعَلّلَ في قول الشاعر :[1316]

لَقَدْ تَعَلَّلْتُ عَلَى أَيَانِقٍ صُهْبٍ قَلِيلاتِ الْقُرَادِ اللاَّزِقِ

[1307] – يراجع كتاب سيبويه 422/4 والكامل 54/2 والمقتضب 246/1 والحجة ص 46 وإعراب ثلاثين سورة ص 120 وليس ص 111 والخصائص 92/2 والمحتسب 253/1 وسر صناعة الإعراب 384/2 و385 وشرح التصريف ص 218 و219 والمفصل ص 480 وشرح المفصل 374/5 وإملاء ما منّ به الرحمن ص571 و584 والممتع 370/1 و372 و373 و374 واللسان 401/1 (ربب) و731 و732 (لبب) و82/6 (دسس) و73/7 (قصص) و219 (قضض) و404 (مطط) و273/13 (ظنن) و404/14 (سنا) ونزهة الطرف ص 164 و165 والأشموني 565/4 .

[1308] – سورة البقرة من الآية 259 .

[1309] – سورة القيامة من الآية 33 .

[1310] – سورة الشمس الآية 10 .

[1311] – ديوانه ص 81 وشرح المعلقات السبع ص 24 .

[1312] – وهو أبو الشعثاء عبد الله بن رؤبة ، شاعر مخضرم بين الجاهلية والإسلام وأسلم ، توفي 60 هـ . الأعلام 86/4 .

[1313] – والكامل 54/2 وإعراب ثلاثين سورة ص 120 والخصائص 90/2 وشرح المفصل 375/5 والممتع 174/1 واللسان 219/7 (قضض) والأشموني 565/4 .

[1314] – من سورة البقرة من الآية 57.

[1315] – سورة الحجرات من الآية 7 .

[1316] – غير منسوب . يراجع الخصائص 234/2 واللسان (قرد)

فما أبدل فيه من هذا النوع يدخل ضمن ما شذّ بابه وكان ظهور التضعيف فيه أكثر من الإبدال كما ذكر سيبويه في قوله : « وكلّ هذا التضعيفُ فيه عربيّ كثير جيّد».[1317]

وقد يجتمع الحذف والإبدال كما هو في تصغير أَحْوَى قيل: أُحَيّ على فُعَيْل من الأصل : أُحَيْوِي على : فُعَيْعِل حوّلت الواو إلى الياء فصارت الثلاث متتالية : أُحَيْيِي ثمّ حذفت الثانية فبقي على فُعَيْل.[1318] وفي النسب إلى ما كان على وزن فُعَيْل نحو : عُديّ يقال : عُدَوِيّ ، وإلى أُمَيّة أُمَوِيّ بحذف الياء الأولى وإبدال الثانية واوا فرارا من الياءات.[1319] وعن سيبويه أنّ يونس بن حبيب نقل عن بعض العرب قولهم نحو : أُمَيِّيّ ، بلا تغيير، وكان أبو عمرو يغيّر الحركة فقط نحو : حَيّة حَيِّيّ ولَيّة لَيّيّ.[1320] وفي ثقل التضعيف قال سيبويه: « وإنّما قلّت هذه الأشياء في هذا الفصل كراهية التضعيف »[1321] ، وهو يتناول باب الزيادة من غير موضع حروف الزيادة أي التضعيف في العين واللام فوجده قليلا. وقال في موضع آخر يؤكّد فيه ذلك : « اعلم أنّ التضعيف يثقل على ألسنتهم ، وأنّ اختلاف الحروف أخفّ عليهم من أن يكون من موضع واحد ».[1322] ويثقل اجتماع الحركات مع الياء في مثل النسب إلى نحو هدىً هُدَوِيّ ، ورَحًى رَحَوِيّ بقلب الألف المنقلبة عن ياء واوا فرارا من التقاء الياءات والحركات[1323] ، ومثل ذلك النسب إلى طيّئ « طائيّ على غير قياس كما قيل في النسب إلى الحِيرة حاريّ ، وقياسه طَيْئِيّ مثل طَيْعِيّ ، فقلبوا الياء الأولى ألفا وحذفوا الثانية ، كما قيل في النسب إلى طيّب طَيْبِيّ كراهيةَ الكسَرات والياءات».[1324] ومثله قولهم : « يَثْرَبِيّ ويَثْرِبِيّ ، وأَثْرَبِيّ وأثرِبيّ ، فتحوا الراء استثقالا لتوالي الكسرات »[1325]، والكسرة حركة قصيرة ، وهي من الياء ممدودةً ، فكأنّها من المتشابهات فثقلت. وأبدلت الياء واوا في مثل : القاضي قاضَوِيّ ، والواو

1317 - كتاب سيبويه 424/4 .

1318 - يراجع كتاب سيبويه 471/2 ، والكامل 264/1 ، والخصائص 22/3 ، والمفصل ص 251 ، وشرح المفصل 414/3.

1319- يراجع كتاب سيبويه 344/3 و344 والمقتضب 115/3 و117 وشرح المفصل 448/3 وشرح الشافية 30/2 والأشموني 315/4 .

1320- يراجع كتاب سيبويه 344/3 والمقتضب 115/3 والخصائص 234/2 وشرح المفصل 448/3 وشرح الشافية 30/2 والأشموني 315/4 .

1321 - كتاب سيبويه 277/4 .

1322- نفسه 417/4 . يراجع 530/3.

1323 - يراجع المقتضب 114/3 وشرح المفصل 450/3 .

1324 -اللسان116/1 (طوأ) . يراجع شرح المفصل 447/3 وشرح المفصل 32/2 وشرح الشافية 32/2.

1325 - اللسان 235/1 (ثرب) و653 (غلب)، ويراجع كتاب سيبويه 340/3 وشرح الشافية 19/2 .

ياء إن كانت متطرفة في اسم مسبوقة بالضمّة نحو : أَدْلٍ أصلها أدلُوٌ ، وبهذا القلب سبقوا وقوع الاسم في الثقل حين يجرّ كقولنا : في أدْلُوٍ ، باجتماع الضمّة والواو والكسرة ، ولمّا ينسب إليه : أدلُويّ بضمّة وواو وياءين،وحين يضاف إلى المتكلّم : أدْلُويَ ، وكلّ ذلك ثقيل.[1326] وفضّلوا حذف الياء المتحرّكة أيضا في النسب إلى أُسَيِّد ليصير أُسَيْديّ الذي هو أخفّ من أُسَيِدِيّ بتتابع أربع حركات ، ولو تركوا الياء الأولى على حالها لكان اللفظ أيضا ثقيلا حين يكون : أُسَيِّديّ لاجتماع الياءات والكسرتين.[1327] وفي تَحِيَّة على تَفْعِلَة من حَيّاه تَحْيِيًا على تَفْعِيل كُره اجتماع الأمثال من الياءات والكسرة فحذفت ياء التضعيف وعوّضت بالتاء.[1328] وقد أشار سيبويه إلى أنّ الياءين والكسرة كاجتماع ثلاث ياءات والمضاعف اليائيّ قليل ، وقد تثقل الياء الواحدة ، وإن التقت بأختها فالثقل أوضح.[1329] وفي النسب إلى راية وآية تجتمع الياءات مع الألف الشبيهة بها كأنّها « صارت قريبا ممّا تجتمع فيه أربع ياءات »[1330]، فتهمز الأولى ، ويجوز إبقاء الياءات نحو : رايِيّ وآيِيّ.[1331]

ومن الثقل كذلك اجتماع المتشابهات من الحركات وما يشبهها من الحروف ، فالفتح كالألف والضمّ كالواو والكسر كالياء ، لأنّ هذه الحركات بعض من تلك الحروف ، وكلّ أولئك في حال المدّ « فقلّت الحركات في حروف اللّين لمضارعة هذه الحروف للحركات ».[1332] فتوالي ضمّتين وواو كأنّه اجتماع الأمثال ، ومن أسكن خفّف الثقل مثلما قرئ في القرآن بالشكلين نحو: خُطْوات وخُطُوات ، وخَطَوات وخَطْوات[1333] في قوله تعالى : « **وَلاَ تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ** ».[1334] وفي حركة هذه الواو اختلاف بين العلماء ، فمنهم من يرى العلّة في التسكين لثقل الضمّة على

1326– يراجع كتاب سيبويه 340/3 و342 والتكملة ص 55 والمنصف 118/2 والتصريف الملوكي ص48 والمحتسب 122/1و302 وشرح التصريف ص 269 و480و481 و482 والمفتاح في التصريف ص 99 و100 وشرح المفصل 266/3 و453 والممتع 521/2 و558 .

1327 – يراجع كتاب سيبويه 342/3 و343 و371 والمقتضب 113/3 والخصائص 234/2 والملوكي ص35 والمفصل ص 256 وشرح المفصل 446/3 وشرح الشافية 32/2 .

1328– يراجع المنصف 195/2 والممتع 582/2 و581 وشرح الشافية 31/2 واللسان 216/14 (حيا).

1329– يراجع كتاب سيبويه 397/4 .

1330– كتاب سيبويه 350/3 والخصائص 21/3 والأشموني 494/4 .

1331–يراجع 350/3 والخصائص 21/3 والمفصل ص 258 وشرح المفصل 463/3 وشرح الشافية 51/2 .

1332– المنصف 343/1 .

1333 – يراجع المحتسب 205/1 و343 وإملاء ما من به الرحمن ص 82 وتحبير التيسير ص 91 واللسان 231/14 و232 (خطا).

1334 – سور البقرة من الآية 168 و208 والأنعام من الآية 142 والنور من الآية 21 دون واو . وفيها أيضا: « **ومن يتّبع خطوات الشيطان فإنّه يأمر بالفحشاء والمنكر** ».

الواو ، فيرى الفرّاء أنّ علّة سكون حرف العلّة في هذا الجمع هي التفرقة بين الصفات والأسماء ، وهي قاعدة مطّردة في جمع فُعْلة تسكّن العين في الصفات[1335]، و ابن جنّى يراها فرارا من القلب لكونها مفتوحة مسبوقة بفتح لتقلب ألفا فلا تؤدّي المعنى على شكل قولنا : لازات وباضات.[1336] ومن تعليلات شارح (الشافية) قوله: « إنّما سكن الواو في نحو يغزو ، وهذا مختصّ بالفعل لا يكون في الاسم ، لاستثقال الواو المضمومة بعد الضمّة ، إذ يجتمع الثقلاء في آخر الفعل مع ثقله ، فخفّف الأخير ، وهو الضمّة ، لأنّ الحركة بعد الحرف ، وكذا تسكن الياء المضمومة بعد الكسرة ، وهذا أقلّ ثقلا من الأوّل ، ويكون في الاسم والفعل نحو : هو يرمي ، وجاء الرامي ».[1337] وكرهوا اجتماع الواوين والضمّة مع توالي الحركات في نحو: قَوُول فهمزوا الواو الأولى وقالوا : قَؤُول ، ومنهم من لم يبدّل.[1338] ومنه ما هو من القلب المكانيّ للتخلّص من الثقل قولهم : قِسِيّ من قُوُوس جمع قَوْس تجنّبا للضمّتين مع الواوين[1339] ، حيث مرّ القلب في هذه الكلمة على المراحل الآتية : من قُوُوس إلى قُسُوو إلى قُسُوي فقُسُيّ إلى قُسِيّ ثمّ قِسِيّ ، كأنّهم جمعوا قَسْو على فُعُول فحدث فيه إعلال تجنّبا للثقل من اجتماع الأمثال. ويبدو الثقل في النسب إلى جَمَزَى جَمَزِيّ وليس : جَمَزَوِيّ ، وفي جُمَادَى جُمَادِيّ وليس جُمَادَوِيّ ، وما أشبه لاجتماع الحركات والواو المكسورة والياءين.[1340] وفي مثال آخر كالهمزة مع الألف ويائي النسب في نحو : رِداء وحمراء قالوا : رِداوِيّ وحمراوِيّ ، ولم يبدلوها ياء لشبهها أيضا بالألف.[1341] ومنه قول جرير :

إذا هَبَطْنَ سَمَاوِيًّا مَوَارِدُهْ مِنْ نَحْوِ دَوْمَةِ خَبْتٍ قَلَّ تَعْرِيسِي

والشاهد هو: سماويّا.[1342] وكذلك اجتماع الواو مع الهمزة ثقيل نحو : مَسَاوِئة ، فقالوا: مسَائية بالقلب المكانيّ وإبدال الواو ياء للكسرة قبلها لأنّها بالقلب : مَسَائِوَة ،

1335 – يراجع شرح المفصل 256/3 وشرح الشافية 113/2 و114 واللسان 232/1 (خطا) .

1336 – يراجع المنصف 343/1 والكامل 80/1 والمحتسب 138/1 وشرح المفصل 260/3 .

1337 – 182/3 .

1338 – يراجع كتاب سيبويه 331/4 والكامل 80/1 وشرح الشافية 27/2 .

1339– يراجع كتاب سيبويه 467/3 و380/4 والكامل 491/1 والمفتاح في التصريف ص 100 والإنصاف 815/2 وشرح المفصل 268/3 والممتع 616/2 واللسان 185/6 (قوس).

1340– يراجع كتاب سيبويه 354/3 والمقتضب 122/3 و123 والمفصل ص 257 وشرح المفصل 452/3 وشرح الشافية 39/2 و40 .

1341– يراجع كتاب سيبويه 349/3 وشرح أبيات سيبويه 159/2 والمفصل ص 258 وفي شرح المفصل 203/3 نقل عن الكسائيّ تجويزه ثلاث لغات في حمراء : حمراوان وحمراءان وحمرايان ، وكذلك نحو: كساء ورداء وقرّاء.

1342 – كتاب سيبويه 350/3 وشرح أبيات سيبويه 159/2 وشرح المفصل 468/3 .

ومنهم من يحذف الهمزة فيقول : مَسَايَة.[1343] ومن ذلك ثقل الحرف إن جاور الحركة المؤثّرة كثقل الواو الساكنة بعد الكسرة أنّه أدّى إلى قلبها ياء في نحو : مِيراث من مْوراث ، وميعاد من مِوْعاد ، وقِيمَة من قِوْمة ، ومِيزَان من مِوْزان ، ومِيقَات من مِوْقَات[1344] ، وضِيزى في قوله تعالى : « **تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى** ».[1345] فهي على وزن فُعْلَى ضُوزَى ، ثمّ كسرت فاؤها فقلبت واوها ياء، والدليل هو أنّه لا يوجد في الصفات فِعْلَى بالكسر.[1346] وثقلت الواو المكسورة بعد الضمّة ، فأبدلت الواو ياء في نحو: قُوِلَ وخُوِفَ ثمّ نقلت حركتها إلى ما قبلها ، أو حذفت الكسرة وكسرت القاف لتناسب الياء، فصارتا قِيلَ وخِيفَ [1347]، وهما من القول والخوف. بل إنّهم كرهوا الضمّة على الواو ، فأبدلوها همزة في نحو : أُعِدَ من وُعِد ، ووُجُوه فأجازوا أُجوه ووُقّتتْ [1348] ، ومن هذا القبيل قوله تعالى : « **وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ** ».[1349] وقولهم في جمع ثوب : أَثْؤُب من أثوُب ، وأدْؤُر من أَدْوُر جمع دار، وأَسْؤُق من أسْوُق.[1350]

[1343]–يراجع كتاب سيبويه 380/4 والممتع 518/2 واللسان 95/1 و96 (سوأ). وهو أحد مصادر الفعل : ساءه يسوءه.

[1344]– يراجع كتاب سيبويه 458/3 و459 و335/4 والمنصف 220/1 و288 والأصول في النحو 261/3 والحجة ص 24 والتكملة ص 243 والخصائص 50/1 وسر صناعة الإعراب 35/1 والتصريف الملوكي ص21 وشرح التصريف ص 312 و315 والمفتاح في التصريف ص 89 والمفصل ص 480 والإنصاف 11/1 و784/2 وشرح المفصل 368/5 والممتع 492/2 وشرح الشافية 83/3 وواللسان 108/2 (وقت) و200 (ورث) و462/3 و464 (وعد) و(وفد) و8500/12 (قوم) و446/13 (وزن).

[1345] – سورة النجم الآية 22 .

[1346]– يراجع كتاب سيبويه 363/4 والأصول في النحو 267/3 والحجة ص 219 والتكملة ص 104 وشرح التصريف ص 534 وإملاء ما منّ به الرحمن ص 543 والتبيان 247/1 والمفتاح في التصريف ص 105 و106 والمفصل ص 506 وشرح المفصل475/5 والممتع 493/2 وشرح الشافية 85/3 واللسان 368/5 (ضيز) والأشموني 516/4 .

[1347]– يراجع كتاب سيبويه 342/4 والمنصف 251/1 والأصول في النحو 262/3 والحجة ص 24 وإعراب ثلاثين سورة ص 100 وسر الصناعة34/1 وشرح التصريف ص 315 و448 وشرح المفصل 444/5 والمفتاح في التصريف ص 65 وإملاء ما من به الرحمن ص 25 والممتع 451/2 وشرح الشافية 83/3 .

[1348] – يراجع كتاب سيبويه 331/4 و358 ، ومعاني القرآن 113/3 ، والمنصف 211/1 و212 ، والكامل 80/1 ، والأصول في النحو 245/3 ، ودقائق التصريف ص 228 ، والحجة ص 236 ، والتكملة ص 248، والمسائل المشكلة ص 12 ، وسر صناعة الإعراب 106/1 و110 و242/2 ، والمحتسب 126/1 و303 و20/2 ، وشرح التصريف ص 234 و323 ، والمفتاح في التصريف ص 91 ، والمفصل ص 477 ، وشرح المفصل 352/5 ، والممتع 332/1 ، وشرح الشافية 217/1 و76/3 و78 ، وإملاء ما منّ به الرحمن ص 574 ، والأشموني 494/4.

[1349]– من سورة المرسلات من الآية 11.

[1350]– يراجع كتاب سيبويه 463/3 و351/4 والمنصف 212/1 و284 والكامل 80/1 والأصول في النحو 245/3 والتكملة ص257 والمحتسب 135/1 وسر صناعة الإعراب 110/1 والتصريف الملوكي ص 24 وشرح التصريف ص 323و324 والمفتاح في التصريف ص 91 والمفصل ص 477 وشرح المفصل 352/5

ومنه

قول عمر بن أبي ربيعة :[1351]

فَلَمَّا فَقَدْتُ الصَّوْتَ مِنْهُمْ وَأُطْفِئَتْ   مَصَابِيحُ شُبَّتْ بِالْعَشَاءِ وَأَنْؤُرُ

فقد استعمل أنؤر من أنوُر جمع نار وقليل.[1352] وفي قول آخر :[1353]

لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثْؤُبَا   حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قِنَاعًا أَشْيَبَا

والشاهد قوله : أَثْؤُبا بهمز الواو ، ومنهم من رواه بدون همز.

وقد جاءت الواو مضمومة على الأصل في قوله تعالى : « **وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُسْفِرَةٌ** »[1354] ، وكذلك في قول امرئ القيس :[1355]

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا   بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ

والشاهد فيه وُكُناتها بضمّ الواو. فنرى اللّفظ : وُكُنات ، بضمّ الواو ، وذلك مثل : الوُصول والوُقُوف مصدرا، والوُرود والوعود جمعا ، وغيرها.

وتسكن الواو تخفيفا إن كانت مضمومة ومسبوقة بالضمّ نحو : عُون من عُوُن جمع عَوَان.[1356] ومنه قول زهير :

تَحُلُّ سُهُولُها ، فَإِذَا فَزَعْنَا   جَرَى مِنْهُنَّ بِالآصَالِ عُونُ

الشاهد فيه : عُونُ والأصل : عُوُن بضمّتين ومثله جَواد وجُود.[1357] وإن كان التخفيف في الصحيح جائزا نحو: الرسل والعنق فههنا في المعتلّ أحقّ وأجدر. والأصل أنّ « الحركات مستثقلة في حروف المدّ واللّين، فلذلك أسكنت استخفافا»[1358]، وقد تحرّك الياء على الأصل في نحو قوله تعالى :« **ومَا لِيَ لا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي** ».[1359] والشاهد بحركة الياء في لِيَ، وبالسكون في ياء فَطَرَنِي.

والممتع 335/1 وشرح الشافية 78/3 واللسان 245/1 (ثوب) و298/4 (دور) والأشموني 494/4 .

[1351] – وهو شاعر من بني مخزوم القرشيّين ، عاش بين 23 و93 هـ ، مات غرقا في البحر . الأعلام 25/5.

[1352] – يراجع الكامل 487/1 و488 وإعراب ثلاثين سورة ص 78 والتكملة ص 149 وشرح المفصل 352/5

[1353] – غير منسوب في الكتاب 587/3 و588 ولا في التصريف الملوكي ص 24 ولا في شرح المفصل 352/5 . ونسب إلى معروف بن عبد الرحمن في اللسان 245/1 (ثوب) وفي شرح أبيات سيبويه 259/2 وروي على :

لكلّ عيش قد لبست أثْوُبا   حتّى اكتسى الرأس قناعا أشيبا

[1354] – سورة عبس الآية 38 .

[1355] – ديوانه ص 82 وشرح المعلّقات السبع ص 26 .

[1356] – يراجع الكتاب 359/4 والمنصف 336/1 و300/2 والمفصل ص501 وشرح المفصل 467/5 والممتع 466/2 .

[1357] – يراجع اللسان 299/13 (عون).

[1358] – المقتضب 495/4 . يراجع سر صناعة الإعراب 402/2 .

[1359] – سورة يس من الآية 22 .

والألف لا تحرّك أبدا على صوتها وإن تحرّكت قلبت همزة نحو: قَائم من قام وبائع من باع أصلا، ولم تحذف إحدى الألفين فرارا من الرجوع إلى الأصل قام وباع فحرّكت عين الفاعل كما تحرّك في الصحيح.[1360] وأبدلت الواو تاءً في فاء افتعل وجوبا في نحو: اتَّقَد من اِوْتَقَدَ ، واتّهَم من اِوْتَهَمَ ، واتّزن من اِوْتَزَنَ ، واتّعد من اوتعد[1361] ، وكذا في أوّل ألفاظ نقلت بالتاء لأنّها بدل من واو مضمومة منها : تُرَاث وتُكَأة وتُجَاه وتُهَمَة.[1362] وقلبت أيضا تاء في غير المضموم كالتَّقْوى من وَقَى وقاية[1363] ، ولعلّ علّتها في المفتوحة في وَقْوَى لقرب المثلين بينهما سكون وهو حاجز ضعيف فكأنّهما متقاربان وفي أَتْقى من أوْقى إتباع للمصدر في الإعلال. وقد تثقل الكسرة على الواو عند بعضهم وهي أثقل من الضمّة عليها[1364] ، فأبدلوها جوازا نحو: إرْث من الوِرْث ، وإسادة من وِسادة ، وإشاح من وِشاح ، والإفادة من الوِفادة [1365] كما في قول ابن مقبل :

إلاّ الإفادةَ فاستولتْ رَكائبُنا عند الجَبابِير بالبأساء والنِّعَمِ

فالإفادة هي الوِفادة أي الوفود على السلطان.[1366] وفي قول النابغة :

فَهُنَّ إِضَاءٌ صَافِيَاتُ الْغَلائِلِ

والشاهد فيه إضاء بدل وِضاء أي حِسان.[1367] وهي علّة ابن عصفور في قلب الواو

[1360] – يراجع شرح المفصل 434/5 والممتع 327/1 و328 وشرح الشافية 102/3 .

[1361]– يراجع كتاب سيبويه 334/4 والمنصف 222/1 والمقتضب 91/1 والكامل 167/1 والأصول 268/3 والتكملة ص 248 والخصائص والتصريف الملوكي ص 27 وشرح التصريف ص 353 والمفصل ص 484 وشرح المفصل 393/5 والممتع 386/1 وشرح الشافية 80/3 و82 .

[1362] – يراجع كتاب سيبويه 464/3 و332/4 والكامل 168/1 والأصول في النحو 269/3 وإعراب ثلاثين سورة ص 99 والتكملة ص 248 والمنصف 222/1 والتصريف الملوكي ص 26 وشرح التصريف ص349 والمفتاح في التصريف ص 93 والمفصل ص 485 وشرح المفصل 395/5 والممتع 383/1 و384 وشرح الشافية 76/3 و216 و220 ونزهة الطرف ص160 والمبدع ص91 و92 والارتشاف 156/1 والأشموني 571/4 .

[1363] – يراجع الكامل 158/1 وإعراب ثلاثين سورة ص 118 والممتع 383/1 وشرح الشافية 81/3 .

[1364] – يراجع الإنصاف 682/2 والممتع 333/1 .

[1365] – كتاب سيبويه 331/4 و332 ، يراجع المنصف 229/1 والكامل 276/1 والأصول في النحو 245/3 والحجة ص 236 وإعراب ثلاثين ص 252 و التكملة ص 248 والمحتسب 20/2 وسر صناعة الإعر110/1 و242/2 وشرح التصريف ص 327 والمفصل ص 478 وشرح المفصل 357/5 والممتع 333/1وشرح الشافية 76/3 و78 و79 واللسان 201/2 (ورث) و460/3 (وسد) و464 (وفد) والأشموني 494/4.

[1366] – يراجع كتاب سيبويه 332/4 وسر صناعة الإعراب 113/1 وشرح المفصل 357/5 واللسان 464/3 (وفد).

[1367] – يراجع اللسان 195/1 (وضأ). وفي الديوان ص 95 على :

عُلِينَ بِكِدْيَوْنٍ وأُبْطِنَّ كَرَّةً فهنّ وِضاء صافيات الغلائل .

والياء ألفا فيما هو على فَعُلَ وفَعِلَ نحو : طالَ وخاف وكاد فقال : « قلبت فيهما الواو والياء استثقالا للضمّة في الواو والكسرة في الياء ».[1368] غير أنّ ابن جنّي يعلّل هذا القلب بوجود متشابهات متقاربة فقال : « فلمّا اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة ، وهي الفتحة والواو أو الياء ، وحركة الواو والياء ، كُره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة ، فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة ، وهو الألف ، وسوّغها أيضا انفتاح ما قبلها ».[1369] وكذلك الواو المفتوحة قلبوها همزة مع خفّة الفتحة وعدّ ذلك من القليل النادر نحو : امرأةٌ أَنَاةٌ من وَناة أي فاترة ، وأَحَد من وَحَد.[1370] وأشار ابن خالويه إلى أنّه لم يأت في كلام العرب ما قلبت واوه المفتوحة همزة إلاّ هذين ولفظا آخر زاده ابن دريد وهو: أَبَلَة من وَبَلَة ، والرابع أضافه محمد بن القاسم ، وهو أَلَّى مفرد آلاء.[1371] ويذكر أبو عليّ الفارسيّ أنّ قلب الواو إلى همزة جائز في حال الضمّ ، وبين القياس والسماع في حال الكسر ، وعلى السماع باتّفاق في الفتح.[1372] ويرى الفرّاء ذلك على أنّه لغتان كالوَصيد والأصيد ، وأرّخَ وورّخ ، ووَكّدَ وأَكَّدَ.[1373] وتنقلب الواو بحركتها إذا سبقت بالسكون في نحو: « **نَسْتَعِين** »[1374]، وأصلها: نَسْتَعْوِنُ ، نقلت حركتها الكسرة إلى ما قبلها ثمّ أبدلت ياء لتلك الكسرة.[1375] وفي: « **أَعُوذ** »[1376] ، والأصل : أَعْوُذُ على أفعُل ، مثل : يَقْوُلُ ، نقلت الضمّة إلى ما قبل الواو وبقيت ساكنة [1377]، ولو أن أصل هذا الإعلال كما يراه ابن جنّي إنّما هو من باب إتباع المضارع للماضي وليس ثقل الضمّة على

[1368] – الممتع 438/2 .

[1369] – سر صناعة الإعراب 37/1 .

[1370] – يراجع كتاب سيبويه 331/4 والتكملة ص248 والمنصف 231/1 والمحتسب 20/2 وسر صناعة الإعراب 106/1 و224/2 وشرح التصريف ص 329 والمفصل ص 478 وشرح المفصل 24/4 و358/5 و359 والممتع 335/1 وشرح الشافية 79/3 وإملاء ما من به الرحمن ص 593 والمبدع ص 86 والأشموني 495/4 .

[1371] – يراجع إعراب ثلاثين سورة ص 243 .

[1372] – يراجع التكملة ص 248 والكتاب 331/4 والمنصف 231/1 وشرح التصريف ص 329 وشرح الشافية 76/3 و79 والأشموني 495/4 والمبدع ص 86 .

[1373] – يراجع معاني القرآن 62/2 وسر صناعة الإعراب 224/2 واللسان 4/3 (أرخ) و66/3 (ورخ) والأشموني 477/4 .

[1374] – سورة الفاتحة من الآية 5 .

[1375] – يراجع إعراب ثلاثين سورة ص 42 والتصريف الملوكي ص 46 وشرح التصريف ص 460 وإملاء ما من به الرحمن ص 13 والمفتاح في التصريف ص 89 .

[1376] – سورة الفلق من الآية 1 وسورة الناس من الآية 1 .

[1377] – يراجع إعراب ثلاثين سورة من القرآن ص 15 وشرح التصريف ص 437 وشرح المفصل 431/5 وإملاء ما من به الرحمن ص 12والتبيان 1/1 والممتع 448/2 و449 والأشموني 533/4 .

الواو.[1378] وحذفوها عند وجودها بعد الياء في نحو : وَعَدَ يَعِد من يَوْعِدُ وولد يَلِدُ ، فوقوعها بين الياء والكسرة ، جعلها أثقل.[1379] ولذلك قال بعضهم في مضارع وَجِل : يَاجَل ويِيجَل بدل يَوْجَل عند آخرين[1380]، وفي القرآن: « **قَالُوا لاَ تَوْجَلْ** » [1381] ، جاء على الأصل. وحذفوا الواو ونقلوا الحركة إلى العين في مصادر المثال على فِعْلَة نحو : جِدَة ، وعِدَة ، وثِقة ، وصِلة ، وزِنَة ، وجِهَة ، وما شابه من باب التخفيف أو الإتباع.[1382] وأمّا في وَجَدَ يَجُدَ بدل يَوْجُدُ على قلّته لوجود الضمّة الشبيهة بالواو وقيل بأنّ الأصل كسرها وضمّتها عارضة أو على أنّها لغة عامريّة.[1383] وحذفت كذلك فيما هو على مَفْعُول من الأجوف نحو: مَقُول من مَقْوُول ومَبِيع من مَبْيُوع بنقل حركتها إلى الفاء ، فالتقى ساكنان فوجب الحذف.[1384] وتثقل الياء الساكنة بعد الضمّة في نحو : يُوقِنُ من يُيْقِن وهو مُوقِنٌ من مُيْقِن ، فقلبت فيهما الياء واوا بعد حذف الهمزة لأنّهما من يُؤَيْقِنُ ومُؤَيْقِنٌ أصلا من اليَقين.[1385] ومثل ذلك أيضا : طُوبَى[1386] من قوله تعالى : « **طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآب** »[1387] أصلها : طُيْبَى من

[1378] – يراجع المنصف 247/1 و248 .

[1379] – يراجع كتاب سيبويه 330/4و382 والكامل 101/1و233 والأصول في النحو 276/3 ودقائق التصريف ص 223 وإعراب ثلاثين سورة ص 106و135 والتكملة ص 246 و247 والتصريف الملوكي ص 33 و34 وشرح التصريف ص 374 والمفتاح في التصريف ص 62 والمفصل ص 496 والإنصاف 12/1 و782/2 وشرح المفصل 428/4 و424/5 والممتع426/2 وشرح الشافية 87/3 والأشموني 575/4.

[1380] – يراجع كتاب سيبويه 459/3 و111/4 و330 والمنصف 202/1 والكامل 101/1 و233 ودقائق التصريف ص 226 والمحتسب 302/1 وسر صناعة الإعراب 368/2 وشرح التصريف ص 198 و374 والمفصل ص 496 والإنصاف 784/2 والتبيان 3/2 وشرح المفصل 425/5 والممتع 432/2 وشرح الشافية 129/1 و88/3 والقرطبي 365/7 وشذا العرف ص 61 .

[1381] – سورة الحجر من الآية 35 .

[1382]– يراجع كتاب سيبويه 336/4 و337 والأصول في النحو 276/3 والتكملة ص 246 وسر صناعة الإعراب 363/2 والتصريف الملوكي ص35 وشرح التصريف ص 377 والمفتاح في التصريف ص96 وشرح المفصل 426/5 و427 والممتع 431/2 وشرح الشافية 88/3 والأشموني 575/4 .

[1383] – يراجع كتاب سيبويه 52/4 والمنصف 184/1 والتصريف الملوكي ص34 وشرح التصريف ص 375 والمفتاح في التصريف ص16 والممتع427/2 وشرح الشافية132/1 و91/3 والأشموني 576/4.

[1384]– يراجع كتاب سيبويه 348/4 والأصول في النحو 283/3 والتكملة 255 والمنصف 282/1 و283 و287 والتصريف الملوكي ص 36 وشرح التصريف ص 215 و390و391 والمفتاح في التصريف ص 67 والمفصل ص 499 وشرح المفصل 450/5 والممتع 454/2 وشرح الشافية 147/3 وواللسان 298/7 (خيط) والأشموني 539/4 .

[1385]– يراجع كتاب سيبويه 459/3 و338/4و364 و375 والمنصف 202/1و249 و 116/2 وإعراب ثلاثين سورة ص 102 والخصائص 50/1 وسر صناعة الإعراب 35/1 والتصريف الملوكي ص23 وشرح التصريف ص 319 وإملاء ما من به الرحمن ص 20 ، والمفتاح في التصريف ص90 والأشموني 510/4 .

[1386] – يراجع كتاب سيبويه 364/4 وسر صناعة الإعراب 36/1 والمفصل ص 483 وشرح المفصل 383/5 والممتع 493/2 وشرح الشافية 86/3 والأشموني 516/4 .

الطيب.[1388] وثقل الياء بعد الضمّة قد يجلب الحركة المناسبة لها ولا تقلب واوا في نحو : بِيعَ على فُعِلَ ، وبِيضٌ من بُيْض جمع بيضاء ، وعِينٌ جمع عَيْناء وهي الواسعة العين[1389]، وهي في قوله تعالى : « **وعندهم قَاصِراتُ الطَّرْفِ عِين**»[1390]، ولذلك منهم من قرأ : « **وَأْتُوا الْبِيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا** »[1391] ، بكسر باء البيوت ، وقرئت بضمّها أيضا على الأصل.[1392] ويعلّل ابن مالك كسرها بكونها حركة طارئة من جهة وعلى التوهّم من جهة أخرى مع أنّها في الجمع وهو أثقل من المفرد الذي منعوا فيه هذا البناء من الكسر إلى الضمّ.[1393] وتثقل الضمّة أو الكسرة على الياء لاماً كما في المنقوص نحو : هو قاضٍ أصلها قاضِيٌ ، وداعٍ من داعيٌ ، وأصلها داعِوٌ قلبت الواو ياء لسبقها بالكسرة ، فحذفت الحركة التي هي على الياء وبقيت ساكنة فالتقت بسكون التنوين فحذف الساكن الأوّل ، وفي جمعه : القاضُون والقاضِين. وفي الفعل الناقص المسند إلى الضمائر نحو : رَضُوا وخَشُوا من رَضِيُوا وخَشِيُوا ، ويَرْمُونَ من يرمِيُون ، فحذفت الكسرة التي قبل الياء ثمّ أخذت الضمّة مكانها ، وبقيت الواو والياء ساكنتين فحذفتا لالتقائهما بسكون واو الجماعة.[1394] ومن الشواهد قوله تعالى : « **لا يَقْضُونَ بِشَيْءٍ** »[1395] ، وقوله : «**رضُوا عنه**»[1396]،وقوله: « **فمن اضطُرّ غير باغٍ ولا عاد** ».[1397] وقول لبيد :

واحْبُ المُجَامِلَ بالجَزِيلِ وصَرْمُهُ   بَاقٍ إذا ضَلَعَتْ وَزاغَ قَوَامُها

ولتلك العلّة أيضا يرى ابن خالويه أنّها سكنت ثمّ حذفت في الوادِ من قوله تعالى : « **الّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَاد** »[1398] ، وأصلها بالوادِي.[1399] ولثقل الكسرة على الياء فاء

[1387] – سورة الرعد ، من الآية 29 .

[1388]– يراجع شرح التصريف ص 319 والمفصل ص 506 وشرح المفصل 383/5 وشرح الشافية 135/3 واللسان 564/1 (طيب) و489/15 (وا) وإملاء ما منّ به الرحمن ص 360 .

[1389]– يراجع كتاب سيبويه 342/4 و383 والمنصف 249 والكامل 242/1 وشرح التصريف ص 448 وشرح الشافية 86/3 وإملاء ما من به الرحمن ص 25 والممتع 468/2 و469 و519 .

[1390] – سورة الصافات من الآية 48 . وذكرت في سورة الدخان الآية 54 : وزوّجناهم بحُورٍ عِين.

[1391] –سورة البقرة من الآية 189.

[1392] – يراجع الحجة ص 41 وإملاء ما من به الرحمن ص 91 وشرح الشافية 209/1 .

[1393] – يراجع شرح التسهيل 7/3 .

[1394]– يراجع كتاب سيبويه 415/3 وإعراب ثلاثين سورة ص 163 والتصريف الملوكي ص 36 والمحتسب 259/1 وشرح التصريف ص 215 و513 والمفتاح في التصريف ص 69 والإنصاف 681/2 والممتع 519/2 و553 و606 وشرح الشافية 182/3 و185 والأشموني 524/4 وعلل التصريف ص 20 و38 .

[1395] – سورة غافر من الآية 20 .

[1396] – سورة المائدة من الآية 119 ، وردت في القرآن 9 مرّات . المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ص 321 .

[1397] – سور البقرة من الآية 173 والأنعام من الآية 145 والنحل من الآية 115 .

[1398] – سورة الفجر من الآية 9 .

لـم يـأت مـن كلامهـم فـي الأسـماء إلاّ اليِسَـار، وقيـل : قـد جـاء اليَسَـار، بـالفتح أيضـا[1400]، ولذلك نجد الذين يكسرون أحرف المضارعة أنّ منهم من يفتح حركة الياء فيقولـون : يَعْلَم.[1401] وغيّروا حركة عين الكلمة لثقل اجتماع الحركتين بما يشبههما كالكسرتين بالياءين عند النسب إلى الدُّئِل دُؤَلِيّ، وقيل : الدِّيِلِيّ بتخفيف الهمزة وكسر الدّال.[1402] وكذلك النسب إلى النَّمِر نَمَرِيّ وتَغْلِب تَغْلَبِيّ ، ومنهم من لا يغيّر نحو: صِعِق صِعِقِيّ.[1403] وإن تلاقت الحركات المتتالية بحرف العلّة كان التغيير أقوى في نحو النسب إلى عَمٍ عَمَوِيّ بتغيير كسرة العين (أي الميم) هنا إلى فتحها وقلب الياء واوا قبل ياءي النسبة.[1404] وكذلك علّل ابن عصفور قلب عين الأجوف ممّا هو على فَعَلَ نحو: قام وباعَ من قَوَمَ وبَيَعَ فقال : « قلبت الواو والياء فيهما ألفا لاستثقال حرف العلّة مع اجتماع المثلين ، أعني فتحةَ الفاء وفتحة العين ».[1405] وكأنّه يلمّح إلى ثقل حرف العلّة بالحركة مع حركة أخرى وقد أتت الألف بدلا عن عين اسم الفاعل المعتلّة كالفعل تماما نحو: خَافٌ ، إن عدّ على وزن فَعِلٍ ، أو من خائف بحذفها بلا بدل.[1406]

2- علّة الخفّة :

تكون الخفّة علّة لتغيّر الألفاظ من ناحية الصياغة ، كما هي من ناحية اللّفظ، وقد يجوز لنا التفرقة بين الخفّة والتخفيف ، إذا اعتبرنا الأوّل علّة بمعنى السبب الذي يؤدّي إلى تغيير الكلمة ، والثاني غاية العلّة التي تلحق بعلّة الثقل. فمن ناحية الصياغة نجد كثرة الأبنيّة من الثلاثي وقلّتها فيما عداه لخفّته.[1407] ولذلك أيضا كثرت أبنية جموعه وقلّت في غيره.[1408] وقد قال ابن جنّي مشيرا إلى استعمال

[1399] - يراجع إعراب ثلاثين سورة ص 96 .

[1400] - يراجع سر صناعة الإعراب 363/2 وشرح المفصل 429/5 وشرح الشافية 166/1و80/3 واللسان 297/5 (يسر) والمزهر 79/2 . اليسار اسم اليد .

[1401] - يراجع شرح التصريف ص 197 والمفصل ص 496 وشرح المفصل 429/5 .

[1402]- يراجع شرح الشافية 18/2 واللسان 233/11 (دأل) والأشموني 317/4 .

[1403]- يراجع كتاب سيبويه 343/3 والكامل 285/1 والمفصل ص 256 وشرح المفصل 444/3 وشرح الشافية 18/2 و19 والأشموني 317/4 و318 .

[1404] - يراجع كتاب سيبويه 343/3 والمفصل ص 258 وشرح المفصل 453/3 وشرح الشافية 63/2 والأشموني 317/4 .

[1405] - الممتع 438/2 . يراجع سر صناعة الإعراب 37/1 .

[1406] - يراجع الممتع 463/2 و464 .

[1407]- يراجع كتاب سيبويه 229/4 والمنصف 31/1 و32 و51 والخصائص 57/1 و69 وشرح التصريف ص204 وشرح المفصل 154/4 والممتع 69/1 .

[1408] - يراجع شرح المفصل 225/3 .

الثلاثيّ في الكلام العربيّ أكثر من غيره : « فتمكّن الثلاثيّ إنّما لقلّة حروفه – لعمري – ولشيء آخر ، وهو حجز الحشو الذي هو عينه ، بين فائه ولامه ، وذلك لتباينهما ولتعادي حاليهما ، ألا ترى أنّ المبتدأ لا يكون إلاّ متحرّكا ، وأنّ الموقوف عليه لا يكون إلاّ ساكنا ، فلمّا تنافرت حالاهما وسّطوا العين حاجزا بينهما لئلاّ يُفجئوا الحسّ بضدّ ما كان آخذا فيه ومنصبّا إليه ».[1409] ثمّ قال : « وإذا اختلفت أحوال الحروف حسن التأليف ».[1410] ومن ذلك أيضا ظهور التضعيف في الاسم لخفّته نحو : طَلَل وهِمَم وقُلَلٌ وسُرُرٌ وعَدَدٌ وجُدَدٌ ، ولعلّة الالتباس بأمثلة أخرى.[1411] قال ابن خالويه : « ويظهرون الأسماء لخفّتها ».[1412] وإدغام التضعيف أخفّ من الإظهار في نحو : سُرُرٌ وسُرٌّ وفي جمع عَمِيمة عُمُمٌ وعُمٌّ ، وهو ما أشار إليه سيبويه على أنّه « احتُمل هذا في الثلاثة أيضا لخفّتها وأنّها أقلّ الأصول».[1413] ولعلّ العلّة تكمن في مثل هذا أن توالى فيه حركتان من نوع واحد على صوت واحد. ومن هذا الباب إمكان التحاق الزيادة بالاسم في آخره أكثر من الفعل ، فقال ابن جنّي معلّلا : « فالاسم أحمل للزيادة في آخره من الفعل وذلك لقوّة الاسم وخفّته فاحتمل سحب الزيادة من آخره ».[1414] بل إنّ الأسماء تتحمّل الثقل والزيادة في كلّ موضع لتلك العلّة.[1415] ولمّا كان الاسم أخفّ من الفعل والصفة التي هي شبيهة بالفعل أعطوا الحركة وهي ثقيلة لجمع الاسم نحو : جَفَنَات ، وأعطوا السكون للصفات وهو خفيف نحو: سَهْلات.[1416] ومن أجل الصياغة أيضا سهل تركيب اسم المكان الدّالّ على كثرة الشيء على وزن مَفْعَلة من الثلاثيّ مثلا من الحجر يقال : مَحْجَرَة، ومن الرمْل مَرْمَلة ، ولم يركّبوا من غيره [1417] ، فالاسم أخفّ من الفعل والصفة.[1418] وأمّا من ناحية اللّفظ فقد تكون الخفّة في الحرف أو الحركة ، كخفّة الألف إذ قلبها بعضهم من الياء في : حَيْحَيْت ويَيْأس ويَيْجَل ، فقالوا : حاحَيْت

[1409]– الخصائص 57/1.

[1410]– الخصائص 58/1.

[1411]– يراجع كتاب سيبويه 421/4 والمنصف 303/2 والخصائص 163/1 والمحتسب 244/2 والمفصل ص520 وشرح المفصل 515/5 والممتع 644/2 .

[1412] – الحجة ص 69 .

[1413]– كتاب سيبويه 421/4 . يراجع الممتع 69/1 .

[1414]– الخصائص 237/1 . يراجع المسائل المشكلة ص 220 .

[1415] – يراجع المنصف 30/1 . والمسائل المشكلة ص 220 وشرح التصريف ص 465 والممتع 542/2 .

[1416] – يراجع شرح المفصل 256/3 .

[1417]– يراجع كتاب سيبويه 94/4 .

[1418] – يراجع الحجة ص 21 والممتع 542/2 وشرح الشافية 147/1 .

ويَاءَسُ ويَاجَلُ.[1419] ولم تحذف في النسب إلى نحو : سَعادة فقالوا : سَعادِيّ [1420] ، ولذلك أيضا تحمّلتها الزيادة في آخر الكلمة نحو : قَبَعْثَرًى مع طولها.[1421] وذكر سيبويه أنّ الألف أخفّ من الواو والياء ولذلك كثر قلبهما إليها عند وجود العلّة.[1422] ولخفّة الياء كان ظهورها مع أختها في نحو يَيْئِسُ ويَيْسِرُ ويَيْمِن أكثر من حذفها[1423]، والحذف في الأصل كما الإسكان أخفّ[1424] ، ولذلك أيضا يمكن ثباتها في نحو : غَيُور وغُيُر مع ضمّها.[1425] والضمّ يجعل الياء ثقيلة كالواو بعدها، قال سيبويه : « والضمّة تستثقل في الياء كما تستثقل في الواو وإن كانت في الواو أثقل».[1426] لذلك قرئ قوله تعالى : « **البيُوت** »[1427]، بكسر الباء ، وقرئ بضمّها على الأصل.[1428] وكذلك في ظهورها عند بعضهم الآخر أخفّ في اسم المفعول الأجوف نحو : مَخْيُوط ومَبْيُوع [1429] كقول الشاعر:[1430]

فكأنّها تفّاحة مَطيوبة

وقول علقمة :

حَتّى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ وَهَيْجَهْ   يومُ رَذاذ عليه الدّجْنُ مَغْيُوم

والشاهد فيهما : مَطْيُوبَة ومَغْيُوم على أصلهما ، وهذا مطّرد في لغة تميم وقياس[1431]، وحتّى الواويّ من « النحويّين من يقيس على ذلك[1432] فيقول : قول

[1419]- يراجع المنصف 203/1 و204 و205 وسر صناعة الإعراب 308/2 والممتع 432/2 وشرح الشافية 129/1 و91/3 و92 .

[1420]- يراجع الخصائص 118/1

[1421]- يراجع الخصائص 237/1 وشرح التصريف ص 235. والقبعثرى : هو الجمل الضخم الشديد . اللسان 70/5 (قبعثر).

[1422]- يراجع كتاب سيبويه 115/4 و382 وشرح التصريف ص 235 و298 والممتع 439/2 .

[1423]- يراجع كتاب سيبويه 54/4 والتكملة ص 247 والمنصف 195/1 و196 و215/2 والمفتاح في التصريف ص 63 وشرح المفصل 427/5 وشرح الشافية 132/1و88/3 و واللسان 259/6 (يأس).

[1424]- يراجع كتاب سيبويه 345/4.

[1425]- يراجع كتاب سيبويه 338/4 و359 والمنصف 283/1 و284 .

[1426]- كتاب سيبويه 590/3 .

[1427] – سورة البقرة من الآية 189 .

[1428] – يراجع الحجة ص 41 والتبيان 84/1 .

[1429] – يراجع كتاب سيبويه 348/4 والمنصف 282/1 و283 والتكملة ص 255 وشرح التصريف ص 390 والمفصل ص 500 وشرح المفصل 452/5 والممتع 460/2 واللسان 298/7 (خيط) و25/8 (بيع) والأشموني 540/4 .

[1430] – غير منسوب .

[1431] – يراجع المنصف 286/1 و287 وشرح التصريف ص 390 والممتع 460/2 واللسان 565/1 (طيب) والأشموني 541/4 .

[1432] – وهو ما ورد عن العرب قولهم : مِسك مَدْووف وثوب مَصْوون .

مَقْوُول ، وفرس مَقْوُود قياسا مطّردا ».[1433] وقال سيبويه : « ولا نعلمهم أتمّوا في الواوات ، لأنّ الواوات أثقل عليهم من الياءات ومنها يفرّون إلى الياء، فكرهوا اجتماعهما مع الضمّة ».[1434] وقال المازنيّ معلّلا : « إنّما أتمّوا في الياء لأنّ الياء وفيها الضمّة أخفّ من الواو وفيها الضمّة »[1435]، وأنّ الياء أخفّ من الواو[1436]، ولذلك كثر قلب الواو إليها نحو: صَيِّب من صَيْوِب ، وسَيِّد من سَيْوِد ، وهيّن من هَيْوِن ، وقيِّم من قَيْوِم ، وقَيُّوم من قَيْوُوم ، وقَيّام من قَيْوام ، فسنّت قاعدة مُفادها أنّه إذا التقت الواو والياء في كلمة والسابق منهما ساكن قلبت الواو ياء ثمّ أدغمت في الياء أختها.[1437] وما حصول الإدغام إلاّ لخفّته ما بين الحرفين من أصل واحد أو ما بين المتقاربين ، قال سيبويه : « إن الحرفين إذا تقارب موضعهما كان رفع اللسان من موضع واحد أخفّ عليهم فيدغمونه »[1438] ، بعد تخفيف الأوّل منهما بالسكون ليتحرّر اللسان من قيده.[1439] والإعلال أخفّ من الإدغام في نحو قويَ بقلب الواو المتطرّفة ياء بخلاف حَيِيَ إذ جاز فيه حَيَّ ولم يَجُزْ قَوَّ.[1440] ولخفّة الفتحة لم يغيّروا المفتوح كثيرا ولو اجتمعت الحركات نحو: جَمَل وأَسَد ، وفي جمع فَعْلَة وفَعَلَة فَعَلات مثل : قَصْعة وقَصَعات ، وشَجَرة وشَجَرات ، ذلك هو الاطّراد ، وما خالف فهو من الشاذّ.[1441] ولم يحذفوا حرف العلّة في نصب المضارع نحو: لنْ يَرْمِيَ ولن يغزُوَ [1442]، فالنصب أو الفتح أخفّ.[1443] ويؤكّد ذلك ثبات الواو والياء الساكنتين المسبوقتين بالفتح نحو : يَوْم ومَوْعِد ودَيْن ، ويَوْجَلُ عند بعضهم ، أو

[1433] – اللسان 298/7 (خيط). يراجع شرح المفصل 453/5 والممتع 461/2 .

[1434] – كتاب سيبويه 349/4 .

[1435]– المنصف 283/1 و284 .

[1436]– يراجع كتاب سيبويه 588/3 و602 و119/4 و362 والمنصف 157/2 وسر صناعة الإعراب 234/2 وإملاء ما من به الرحمن ص 29 والممتع 469/2 و519 و545 وشرح الشافية 22/2 .

[1437]– يراجع كتاب سيبويه 362/4 و365 و384 والتكملة ص 260 والحجة ص 50 والمحتسب 246/1 و247 وسر صناعة الإعراب 233/2 والتصريف الملوكي ص 47 وشرح التصريف ص 475 والمفتاح في التصريف ص 99 وشرح المفصل 368/5 والممتع 499/2 وما بعدها و543 وشرح الشافية 139/3 وما بعدها والأشموني 522/4 .

[1438]– كتاب سيبويه 129/4 و335.

[1439] – يراجع شرح التصريف ص 450 والممتع 631/2 .

[1440] – يراجع شرح الشافية 119/3 و120 .

[1441]– يراجع كتاب سيبويه 115/4 و188 و193 و382 والكامل 132/2 والمحتسب 133/1 و136 و388 و215/2 وشرح المفصل 258/3 وشرح الشافية 109/2 .

[1442]– يراجع كتاب سيبويه 382/4 و383 والمنصف 114/2 والممتع 535/2 .

[1443]– يراجع الخصائص 79/1 وسر صناعة الإعراب 37/1 . ونحن هنا نتحدّث عن حركة الياء وليس من ناحية كونها علامة نحويّا .

المتحرّكتين المسبوقتين بالألف نحو : حاوَرَ وعَايَنَ. ولكن في الحَوَكة والخَوَنة صحَّت الواو لخفَّة الفتحة، والعلّة نفسها في ظهور
التضعيف في الأسماء نحو: قَصَص وعَسَس وطَلَل ومَدَد ، وما أشبه.[1444]

3- علّة التأثير :

قد تصاغ هيئة الكلمة جرّاء تأثير حرف أو حركة ، قد يجعلها مطّردة في شكل أو شكلين على الخيار ، وما لا يكون على تلك الهيأة. فمن أثر الحرف أنّه يغلب أن يكون مضارع فَعَلَ يَفْعَلُ بفتح العين حين وجود أحد أحرف الحلق الستّة : الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء لاما أو عينا نحو : قرأ يقرَأ ، وقلع يقلَع ، وفرغَ يفرغ ، ومنح يمنَح ، ونسخ ينسخ ، وقهر يقهَر ، وغيرها.[1445] وهي العلّة التي تمّ بها تخريج حذف واو يَدَع ويَضَع ويَقَع ويَهَب وغيرها ، لأنّ الحذف في مثل هذا الموضع أن يكون وجود الواو بين الياء والكسرة ، فلو كانت على يفعَل لما حذفت ، فهي على فَعَلَ يفْعِل أصلا.[1446] وبقي البحث عن علّة الحذف في : يَطَأ ويَسَع ، فلأنّهما من وَطِئَ ووَسِعَ ، فكان فتح العين فيهما ظاهريّا على القياس الغالب ، بحرف الحلق ومن دونه ، ولكنّ الواو حذفت فيهما للدلالة على أنّهما على فَعِلَ يَفعِل والفتح لحرف الحلق.[1447] وقد ورد الكثير من ألفاظهم على غير هذا الباب مع وجود حرف حلقيّ نحو: قعد يقعُد ورجع يرجِع.[1448] ولذلك الأثر أيضا كسرت بعض القبائل ما كان ثانيه منها في الأفعال والأسماء اطّرادا نحو: لِعِبَ وشِعِير، وهو نوع من الإتباع.[1449] وأجازوا تحريك عين الساكن نحو: شَعْر وشَعَر، ونَهْر ونَهَر، وبَعْر

[1444]- يراجع كتاب سيبويه 420/4 والمنصف 300/2 و301 و303 والخصائص 321/2 والممتع 645/2 وشرح الشافية 242/3 .

[1445]- يراجع كتاب سيبويه 101/4 وما بعدها والكامل 101/1 و233 و467 والمنصف 206/1 والحجة ص 111 وإعراب ثلاثين سورة ص 206 والخصائص 145/2 وشرح التصريف ص 432 و433 والمفتاح في التصريف ص 9 والمفصل ص 356 وشرح المفصل 428/4 و430 وشرح التسهيل 444/3 وما بعدها وشرح الشافية 117/1 و130 .

[1446]- يراجع الكامل 101/1 و233 و464 وشرح التسهيل 7/3 وشرح المفصل 428/4 والممتع 426/2 وشرح الشافية 120/1 و130 و87/3 و91 والأشموني 577/4 .

[1447] - يراجع كتاب سيبويه 54/4 و55 والمنصف 207/1 والمقتضب 71/1 و89 و129/2 والكامل 101/1 و467 ودقائق التصريف ص 223 و225 والتكملة ص 247 وشرح التصريف ص 377 وشرح المفصل 458/4 والممتع 434/2 وشرح الشافية 120/1 و130 و87/3 و88 و91 والمبدع ص 97 ونزهة الطرف ص 168 والأشموني 577/4 .

[1448] - يراجع كتاب سيبويه 102/4 والمحتسب 397/1 والكامل 467/1 ، وشرح التصريف ص 377 وشرح التسهيل 446/3 وشرح المفصل 429/4 .

[1449]- يراجع كتاب سيبويه 107/4 و108 والمنصف 19/1 و224/2 والخصائص 145/2 والمحتسب 30/2 والإنصاف 126/1 وشرح الشافية 40/1 .

وبَعَر، والمَعَز والمعْز، وسَحْر وسَحَر والدَّأَب والدّأْب[1450]، ومن ذلك ما في قوله تعالى : « **وَمِنَ المَعْز اثنين** »[1451] ، وقد قرئ بالفتح والسكون[1452] ، وفي قوله : « **إنّ الله مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَر**»[1453] ، وبالحركة قوله : « **وَفَجَّرْنَا خِلالَهُمَا نَهَرا**»[1454]، ومنه قول امرئ القيس في معلّقته :

تَرَى بَعَرَ الأَرْآمِ فِي عَرَصَاتِهَا وَقِيعَانِهَا كَأَنَّهُ حَبُّ فُلْفُلِ

وقول شاعر :[1455]

لَهُ نَعَلٌ لا يَطَّبِي الكَلْبَ رِيحُهَا وَإِنْ وُضِعَتْ بَيْنَ الْمَجَالِسِ شُمَّتِ

وقال آخر :[1456]

إنَّ لِبَكْرٍ عَدَداً لا يُحْتَقَرْ وجَبَلاً طالَ مَعَدّاً فاشْمَخَر

أشَمَّ لا يَسْطِيعُه الناسُ الدَّهَر

ومع ذلك يقدّم ابن جنّي ما يراه بعضهم غير هذه العلّة إذ قال : « فحروف الحلق لا تحرّك ساكنا ولا تسكّن متحرّكا ، بل لعمري إنّه يراد فيها الإتباع وتجانس الصوت ، أمّا تسكين متحرّك أو تحريك ساكن فلا يجب لها. ألا ترى أنّ من قال : شِعِير ، وبِعِير ، ورِغِيف فإنّما أبدل فتحة فاء فَعِيل كسرة لكسرة حرف الحلق ، ولم يُسَكّن متحرّكا ولا حرّك ساكنا».[1457] ويوضّح تلك العلّة بقوله : « وذلك لأنّهم ضارعوا بفتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق لما كان موضعا منه مخرج الألف التي منها الفتحة ».[1458] ويذكر في موطن آخر أنّ ذلك وارد من باب اختلاف اللّغات عند البصريّين وجواز الحالين عند الكوفيّين ويؤيّدهم[1459] ، ويشير مرّة أخرى أنّ ذلك ما يراه البغداديّون من أثر حرف الحلق ويوافقهم كذلك وينسبها إلى بني عُقيل.[1460] ثمّ يقول : « كلّ ما كان على فَعِل وثانيه حرف حلقيّ فلهم فيه أربع

[1450]– يراجع معاني القرآن 358/1 والكامل 434/1 والمنصف 305/2 و306 و307 والحجة ص 82 و111 والمحتسب 166/1 وإملاء ما من به الرحمن ص 111 وشرح الشافية 47/1 .

[1451] – سورة الأنعام من الآية 143 .

[1452] – إملاء ما من به الرحمن ص 111 .

[1453] – سورة البقرة من الآية 249 .

[1454] – سورة الكهف من الآية 33 .

[1455]– غير منسوب .

[1456]– وهو أبو النجم الفضل بن قدامة العجليّ ، كان ممّن يحضر مجالس عبد الملك بن مروان ، تـ 130 هـ. الأعلام 151/5 .

[1457] – المنصف 307/2 .

[1458] – التصريف الملوكي ص 68 . يراجع شرح التسهيل 445/3 وشرح الشافية 119/1.

[1459] – يراجع المحتسب 167/1 و344.

[1460] – يراجع المحتسب 264/1 و344 و209/2.

لغات »[1461] مثل : فَخْذ وفَخِذ وفِخْذ وفِخِذ. والياء المفتوحة تؤثّر في إمالة الألف بعدها نحو: بَيَان.[1462] وهناك حروفٌ تمنع الإمالةَ بعد الألف أو قبلها ، وهي أحرف الاستعلاء : الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف والخاء في مثل : صاعِد ، وضامن ، وطائف ، وغائب ، وقاعِد ، وخامِد ، وعاصِم ، وعاضِد ، وعاطل ، وناقِد ، والراء في نحو: راغِب.[1463] ويظهر أثر وجود التاء اللازمة فيما كان يمكن أن يكون فيه إعلال بأن يُبقي الحرف على أصله بثبات الواو أو الياء نحو: الشَّقَاوَة والنِّهَايَة بخلاف العَظَاءة والعَبَاءة ، ففيهما قلب قبل دخول التاء مثل : مَرْضِيّة وقالوا على الأصل : مَرْضُوّة.[1464] فالعظاءة من العَظَاء جمعا وهي دويبّة ويقال : العظاية كذلك والجمع عظايا [1465]، ومرضّية من مَرْضُووٌ على مفعول ثمّ مرضُوٌّ ، وهذا هو الأصل ، لكنّهم أتبعوا اسم المفعول فعله المعلّ في الماضي : رَضِيَ لتطرّف الواو وسبقها بالكسرة فقلبت من رَضِوَ فقالوا : مرضيّ ، ومَرضوّة على أصلها.[1466] وكذلك التاء المربوطة لا يأتي قبلها إلا مفتوحا نحو : شجرة وحمزة وابنة.[1467]

ومن أثر الحركة ما يظهر في ثبات الحرف الذي يدخله التحريك ولو أنّه مقلوب كالنسب إلى ما آخره همزة نحو : حمراويّ من حمراء ، ويدل على ذلك الحذف عند السكون كالنسب إلى ما آخره ألف نحو : جُمَادِيّ من جُمادَى ، أو ما آخره ياء نحو : ثمانيّ إلى من يسمّى بثمانٍ.[1468] وردّوا علّة تحويل ألف التأنيث إلى همزة للحركة حتّى لا يلتقي ألفان في مثل : حَمْرَاء التي كانت في الأصل حمرى ثمّ زادوا ألفا للمدّ والإشباع.[1469] والتأثير يبدو جليّا عند تخفيف الهمزة حيث تجلب

[1461] – المحتسب 30/2 . يراجع الإنصاف 126/1 .

[1462] – يراجع شرح الشافية 9/2 والأشموني 385/4 .

[1463]– يراجع كتاب سيبويه 128/4 و129 والمقتضب 38/3 والحجة ص 84 وإعراب ثلاثين سورة ص 176 واللمع في العربية ص 157 وسر صناعة الإعراب 221/1 والمفصل ص 442 وشرح المفصل 195/5 وشرح الشافية 14/2 والأشموني 387/4 .

[1464]– يراجع كتاب سيبويه 387/4 والمقتضب 34/3 والكامل 151/1 491 والمنصف 127/2 و128 والتكملة ص 267 والخصائص وسر صناعة الإعراب 107/1 وشرح التصريف ص 266 و331 والمفصل ص 515 و516 وشرح المفصل 369/3 والأشموني 544/4 .

[1465] – يراجع اللسان 71/15 (عظي) .

[1466] – يراجع كتاب سيبويه 407/4 وإعراب ثلاثين سورة ص 103 وشرح التصريف ص 387 و389 والمفصل ص 516 وشرح المفصل 497/5 والأشموني 544/4 .

[1467] – يراجع شرح المفصل 342/3 .

[1468] – يراجع كتاب سيبويه 355/3 و356 و357 و543 .

[1469] – يراجع الخصائص 202/1 وسر صناعة الإعراب 98/1 وشرح التصريف ص 239 و321 وشرح المفصل 356/3.

الحركة قبلها ما يناسبها من الحروف ، فالفتحة والألف نحو: رَاسٌ ، والضمّة والواو نحو: المُومِنُ، والكسرة والياء نحو: ذِيبٌ.[1470] كما يتبدّى أثر الحركة في إعلال الواو أو الياء عند تحرّكهما وسبقهما بالفتح نحو: قَامَ وبَاعَ وغَزَا ورَمَى وبابٌ وسَاقٌ ، بخلاف سكونهما أو سبقهما أو بعدهما سكون نحو : غَزَوْت ورَمَيْنا ودَلْو وظَبْي وبيْت ومَوْت ، وعُدْوَان ومِكْيال.[1471] ولكنّ ابن حنّي يؤكّد هذا التأثير في هذه القضية بأنّه ناتج من اجتماع ثلاث علل وليس اثنتين كما هو شائع إذ يقول : « فلمّا اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة، وهي الفتحة والواو أو الياء ، وحركة الواو والياء، كُرِه اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة ، فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تُؤمن فيه الحركة ، وهو الألف وسوّغها أيضا انفتاح ما قبلها ».[1472] وبوجود الكسرة تقلب الواو المتطرّفة بعدها ياء حال تحرّكها في نحو : رَضِيَ من رَضِوَ، وغُزِيَ من غُزِوَ وغازٍ من غازِوٌ[1473] ، أو حال سكونها بعد الكسرة نحو: قِيمَة من قِوْمة ، ومِيزان من مِوْزان.[1474] وتقلب الهمزة إن كسرت نحو: أيِمّة.[1475] ومن ذلك قلب الألف واوا للضمّة قبلها نحو: كُوتِبَ من كاتَبَ ، وكُوَيْتِب من كاتِب، وقلبها ياء قبل الكسرة نحو: مَفَاتِيح جمع مِفْتاح ، وذكر ابن جنّي أنّ « قلب الألف على هذا الحدّ علّته الكسرة والضمّة قبلها ».[1476] وأثر الضمّة اللازمة في إبدال الواو المضمومة همزة

1470 – يراجع كتاب سيبويه 541/3 و542 والكامل 398/1 والمفصل ص 459 و479 وشرح المفصل 266/5.

1471 – يراجع كتاب سيبويه 354/4 و383 و384 والكامل 428/1 والتكملة ص 266 و267 والمنصف 23/1 و190 و247 و332 و122/2 وسر صناعة الإعراب 368/2 والتصريف الملوكي ص 17 و18 وشرح التصريف ص 291 وما بعدها ،والإنصاف 14/1 وشرح الشافية 79/1 و95/3 و96 والأشموني 524/4 .

1472 – سر صناعة الإعراب 37/1 .

1473 – يراجع كتاب سيبويه 386/4 والتكملة ص 266 و267 والمنصف 125/2 وسر صناعة الإعراب 35/1 والتصريف الملوكي ص 49 وشرح التصريف ص 312 و 313 والمفتاح في التصريف ص 101 والمفصل ص 480 وشرح المفصل 369/5 والممتع 519/2 و522 و552 و553 وشرح الشافية 113/3 و168 والأشموني 502/4 .

1474 – يراجع كتاب سيبويه 238/4 و335 والمقتضب 62/1 و100 والمنصف 220/1 و268 وإعراب ثلاثين سورة من القرآن ص 131 و166 والخصائص 89/1 و178 وسر صناعة الإعراب 234/2 والتصريف الملوكي ص21 و46 وشرح التصريف ص 312 والمفتاح في التصريف ص 87 والمفصل ص 480 و515 والإنصاف 11/1 وشرح الشافية 83/3 و209 وشرح المفصل 368/5 والممتع 436/2 و492 والارتشاف 136/1 وأوضح المسالك 338/4 ونزهة الطرف ص 140 والأشموني 549/4 والهمع 222/2 وفتح اللطيف ص326.

1475– يراجع المنصف 315/2 والمفصل ص 462 وشرح المفصل 279/5 والممتع 380/1 وشرح الشافية 58/3 واللسان (أمم) والأشموني 499/4 .

1476– الخصائص 89/1 . يراجع سر صناعة الإعراب 35/1 و232/2 و233 والتصريف الملوكي ص 23 وشرح التصريف ص 318 وشرح الشافية 217/1 والأشموني 504/4 و510 .

واضح في نحو : أُجُوه من وُجُوه وأَدْؤُر من أدوُر.[1477] ولذلك قرئ قوله تعالى : « **قُلْ أُحِيَ إليّ** »[1478] ، من دون مدّ كما هو في القراءة العامّة : أُوحِيَ ، وذلك لأنّ القراءة السابقة من الفعل وَحَى الثلاثيّ فقالوا : أُحِيَ من وُحِيَ أصلا، والثانية من أوْحَى، فالهمزة زائدة هنا ومبدلة من واو هناك.[1479] وفي ذلك قال ابن عصفور معلّلا: « وذلك أنّ الضمّة بمنزلة الواو ، والكسرة بمنزلة الياء ، فإذا كانت الواو مضمومة فكأنّه قد اجتمع لك واوان ، وإذا كانت مكسورة فكأنّه قد اجتمع لك ياء وواو ، فكما أنّ اجتماع الواوين ، والياء والواو مستثقل فكذلك اجتماع الواو والضمّة ، والواو والكسرة ».[1480] ومن أثر الحركة أنّ بعضها يحتلّ موضع الآخر بانتقالها من لام الفعل إلى عينه تجنّبا للثقل نحو : يَغْزُون ويَدْعُون ، ويَرْمُون ويَقْضُون من يَغْزُوُون ويَدْعُوُون ، ويَرْمِيُون ويَقْضِيُون ، وأنتِ تَغْزِينَ وتَقْضِينَ من تَغْزُوين وتَقْضِيِين ، ورَضُوا من رَضِيُوا.[1481] وقد يلاحظ أنّ ضمّة يَغْزُونَ هي الأصليّة ولكنّ ابن جنّي يعتبرها ضمّة اللام والأصليّة حذفت فتلاقى اللّفظان كما سمّاه باب هجوم الحركات على الحركات. وقد أشار سيبويه إلى أثر الحركة في الإمالة مع وجود الحروف المانعة في قول بعضهم : رأيت عِرْقا فقال : « جرّأهم ذلك على هذا حيث كانت فيها علّة تُميل القاف ، وهي الكسرة التي في أوّله ».[1482]

وكذلك يبدو أثر الزيادة جليّا في الأبنيّة صياغة ودلالة نحو : فاعل وفعّال وفَعِيل وفِعِّيل ومِفْعال[1483] ، وفي أغلب الأحيان أنّ هذا الأثر يؤدّي إلى تغيير المعنى كالزيادة في أبنيّة الأفعال نحو: فعّل وأفعل وفاعل وافتعل وانفعل وتفعّل وتفاعل واستفعل وغيرها.[1484]

4- علّة القوّة :

[1477]- يراجع كتاب سيبويه 237/4 و351 والكامل 80/1 والمنصف 284/1 و334 و336 والتكملة ص 248 و257 والخصائص 87/3 والتصريف الملوكي ص 24 والمحتسب 135/1 و391/2 وسر صناعة الإعراب 106/1 و110 وشرح التصريف ص 234 والمفتاح في التصريف ص 91 والمفصل ص 477 وشرح المفصل 352/5 وشرح الشافية 217/1 و78/3 والممتع 468/2 والأشموني 494/4 .

[1478] - سورة الجنّ من الآية 1 .

[1479] - يراجع معاني القرآن 87/3 والمحتسب 391/2 وإملاء ما من به الرحمن ص 566 والتبيان في إعراب القرآن 270/2 وتفسير القرطبي 1/19 .

[1480] - الممتع 333/1 .

[1481]- يراجع إعراب ثلاثين سورة ص 166 والخصائص 138/3 و140 و141 و142 .

[1482] - كتاب سيبويه 134/4 . يراجع شرح المفصل 190/5 .

[1483]- يراجع كتاب سيبويه 307/4 وما بعدها والتكملة ص 231 وما بعدها .

[1484]- يراجع المنصف 14/1 والتكملة ص 216 وما بعدها والخصائص 267/3 وما بعدها والمفتاح في التصريف ص 26 وما بعدها والمفصل ص 356 وما بعدها وشرح المفصل 436/4 وما بعدها .

من الحروف ما هو أقوى كما في الحركات ، ومن ذلك حرف الراء الذي يبدو كأنّه حرفان : « فلم يُميلوا ، لأنّهم كأنّهم تكلّموا براءين مفتوحتين ، فلمّا كانت كذلك قويت على نصب الألفات ، وصارت بمنزلة القاف ».[1485] وتمال الألف في حال الكسر إذا « كان أوّل الحرف مكسورا أو مفتوحا أو مضموما ، لأنّها كأنّها حرفان مكسوران ، فتميل ههنا كما غلبت حيث كانت مفتوحة ، فنصبت الألف وذلك قولك : من حمارِكَ ، ومن عَوَارِه ، ومن المُعَار ».[1486] وكذلك مع وجود الحروف المستعلية نحو: قارب وغارم وطارد « لأنّ الراء لمّا كانت تقوى على كسر الألف في فِعَال في الجرّ وفَعَال ، لما ذكرنا من التضعيف ، قويت على هذه الألفات ».[1487] وقوّة المتحرّك تجعله يثبت عند النسب إلى الاسم المنتهي بما تدخله الحركة نحو : خُنْفُسَاوِيّ. قال سيبويه معلّلا : « وذلك أنّ آخر الاسم لمّا تحرّك وكان حيّا يدخله الجرّ والرفع والنصب ».[1488] ولذلك ظهرت التاء في قولهم : وَتِدٌ وتدغم عند من يسكنونها : وَدٌّ ، كما ثبتت الواو لقوّة حركتها في : مِوَدّ ، ووَيْعُود مثلا.[1489] ولم تعلّ الواو والياء في نحو : الغُيُر والطِّوَل مع وجود علّة القلب في أمثالها لقوّتهما بالحركة.[1490] وكذلك تثبت الواو في جمع نحو : جَدْوَل ، فقيل : جَدَاوِل ، كما يجوز إبقاؤها في التصغير : جُدَيْوِل ، وذلك لقوّة واو الإلحاق في جدوَل التي ثبّتتها في الجمع والتصغير ، وضعفها في المدّ أسقطها في ذلك نحو: عجائز وعُجَيِّز من عجوز ويسمّي سيبويه المتحرّكة حيّة والأخرى ميّتة.[1491] وعند اجتماع قوّة الحرف والحركة فالثبات أجدر كما أشار ابن جنّي إلى الهمزة الأصليّة في جمع جُيَاءٍ وسُواءٍ قال : « إنّما وجب أن تقول في تكسير : جُيَاءٍ وسُواءٍ : جَياءٍ وسَواءٍ ، لأنّ جُيَاءٍ وسُواءٍ على خمسة أحرف ، وإذا أُريد تكسير ما هو على خمسة أحرف ، ولم يكن رابعه ياءً ولا واوا ولا ألفا ، فلا بدّ من حذف حرف ، وفي جُياءٍ وسُواءٍ حرفان زائدان : الألف والهمزة ، فيجب حذف إحداهما ، فحذفت الألف لأنّها ضعيفة ساكنة، وبقّيت الهمزة ، لأنّها قويّة حيّة متحرّكة ».[1492] وثبتت الواو في اجلِوّاذ واخرِوّاط مع

[1485] – كتاب سيوسه 136/4 .

[1486] – كتاب سيبويه 136/4 . يراجع المفصل ص 443 وشرح المفصل 199/5 وشرح الشافية 20/3 و21.

[1487] – كتاب سيبويه 136/4 . يراجع شرح المفصل 200/5 وشرح الشافية 21/3 .

[1488] – كتاب سيبويه 355/3 .

[1489] – يراجع كتاب سيبويه 335/4 و336 وسر صناعة الإعراب 233/2 .

[1490] – يراجع سر صناعة الإعراب 35/1 و235/2 و365 .

[1491] – يراجع كتاب سيبويه 469/3 و470.

[1492] – المنصف 82/2 و83 و يراجع الكتاب

سبقها بالكسر الذي يحوّلها ياء ، لتقوّيها بأختها وصارت كالحرف الصحيح.[1493] ولم يكن في الأفعال بناء على خمسة أحرف أصليّة كالأسماء التي هي أقوى منها.[1494] ولقوّة الأسماء احتملت إعلال العين وتصحيح اللام نحو : غايَة ورايَة ، فقال ابن جنّي : « لم يكن القياس إعلال العين وتصحيح اللام ، بل كان تصحيح العين وإعلال اللام هو القياس ، كما قالوا : نواة وشَواة ، ولكنّ الأسماء احتملت العدول عن القياس لقوّتها وتمكّنها والأفعال ليست في قوّة الأسماء ».[1495] واحتملت الزيادة التي هي من حقّ الأفعال للعلّة نفسها ، وهو ما ذكره ابن جنّي قائلا : « احتملت الزوائد في الأسماء الخماسيّة ، لقوّة الأسماء ، ولأنّ الزوائد لا تتمكّن وتكثر في الأسماء تمكّنها وكثرتها في الأفعال ، فكأنّ الزيادة إذا جاءت في الأسماء لا يعبأ بها».[1496] وفي الحال ذاتها تكون الزيادة بثلاثة في أوّل الأفعال وفي آخر الأسماء بشكل مخالف بينها وذلك لأنّ « الاسم أحمل للزيادة في آخره من الفعل لقوّة الاسم وخفّته ».[1497] ولقوّة الاسميّة أمالوا ألف مَتَى.[1498] ومن الأسماء ما يحذف منها لقوّة النسب كما يرجع ما حذف منه إن كان من حرفين للعلّة نفسها وذلك نحو : جماديّ وقبَليّ ومرمِيّ ، ويدويّ ودمويّ. قال سيبويه : « جعلوا الإضافة تغيّر فتردّ كما تغيّر فتحذف ».[1499] ثمّ لمّا رأى أنّ بعض العرب لا تردّ المحذوف في هذا الموضع قال : « وأمّا الذين حذفوا الزائد وردّوا فإنّهم جعلوا الإضافة تقوى على حذف الزوائد كقوّتها على الردّ ».[1500] وقوي فَعَلَ وفَعِلَ بالتعدية لمّا دخلا على فَعُلَ بوجود المضارع منهما يَفْعُلُ [1501] ، ويَفْعُلُ إنّما بابه اللازم من فَعُلَ نحو : كَرُم.[1502]

5- علّة الضعف :

ذكر أنّ الأسماء أقوى من الأفعال التي هي ضعيفة ، لا تؤدّي وظيفتها في الكلام إلاّ برفقة الفاعل بخلاف الأسماء التي تدلّ على المعاني في ذاتها دون حاجة

1493 - يراجع سر صناعة الإعراب 35/1 و235/2 .
1494 - يراجع المنصف 28/1 و29 .
1495 - المنصف 197/2 . يراجع شرح التصريف ص 522 .
1496 - المنصف 30/1 و272 .
1497 - الخصائص 237/1 .يراجع شرح التصريف ص 465 وشرح المفصل 55/4 وشرح الشافية 147/1.
1498 - يراجع شرح المفصل 198/3 .
1499 - كتاب سيبويه 357/3 و358.
1500 - نفسه 363/3 .
1501 - يراجع المنصف 189/1 .
1502 - يراجع المحتسب 162/2 وشرح التصريف ص 432 وشرح المفصل 49/4 والممتع 180/1 وشرح الشافية 74/1 .

إلى الأفعال.[1503] ولم تكن إمالة ألف الثلاثيّ الذي أصل لامه واو مثل : الصفا والعصا ، ولو أنّ بعضهم لم ينظر إلى ذلك وأمال نحو : العَشا ، بخلاف الأفعال التي تمال نحو : غَزَا ودَعَا.[1504] ومن ذلك أيضا أنّ الواو يدخلها التغيير في كلّ موضع يصحّ فيه الإبدال نحو: أُجُوهٌ وإِسَادَةٌ وأَحَدٌ ، جاءت الهمزة في موضع الواو لقوّتها وضعف الواو ، وكذلك التاء تأتي بدل الواو للعلّة ذاتها نحو : تُراث وما شابه، أو تحذف في نحو: يَعِد وعِدَة ، أو الإدغام نحو: مُتَّقِد ومتّهم.[1505] وأجازوا قلب الواو ياء في : بِلْيٌ من بَلَوْتُ ، وصِبْيَةٌ من صَبَوْتُ ، وعِلْيَةٌ من عَلَوْتُ لضعف السكون الحاجز بين الكسرة والواو كأنّه غير موجود[1506]، ولذلك أيضا قلبت الياء واوا وأدغمت في أختها التي قوّتها وأبقتها صحيحة في : الفُتوّة من الفُتُويَة.[1507] ومثل ذلك قلب العين الثانية همزة سواء أكانت واوا أو ياء في مثل : أَوَائِل من أَوَاوِل ، وبَيَائِع من بَيَايِع لضعف الألف.[1508] وعن الألف قال ابن جنّي : « اعلم أنّ الألف متى تحرّكت انقلبت همزة ، وذلك لضعفها عن تحمّل الحركة ».[1509] وفي قولهم : كُدْتُ أكاد مخالفة بابه فَعُلَ يفْعُلُ ، ويرجع هذا الخروج عن الباب ضعف الفعل باعتلال عينه فجاء على فَعُلَ يفْعَلُ.[1510] وعدّه بعضهم من باب تداخل اللّغتين.[1511]

6- المشاكلة :

تتمثّل في لحاق التاء مع عدد المعدود المذكّر ونزعها منه مع المعدود المؤنّث نحو: ثلاثة رجال وثلاث نساء. ففي التكملة « أنّ أصل العدد وأوّله بالهاء ، والمذكّر أوّل ، فحملوه على ما يحافظون عليه في كلامهم من المشاكلة ، وتنزع منه الهاء إذا كان للمؤنّث ».[1512] فالأصل مع الأصل ، أي أنّ أصل الأسماء التذكير ، وأصل الأعداد المؤنّث من ثلاثة إلى عشرة بالتاء. ومنه إطلاق ألف المدّ في بعض أواخر

[1503] - المنصف 197/2 .

[1504] - يراجع كتاب سيويه 119/4 والتكملة ص 223 و224 والمفصل ص 441 و443 وشرح المفصل 193/5 وشرح الشافية 15/3 .

[1505] - يراجع كتاب سيبويه 331/4 و332 وشرح التصريف ص 349 .

[1506] - يراجع الخصائص 138/1 والمحتسب 152/1 و153 و221 وسر صناعة الإعراب 367/2 وشرح المفصل 370/5 و371 .

[1507] - يراجع سر صناعة الإعراب 237/2 .

[1508] - يراجع كتاب سيبويه 370/4 و371 ، التصريف الملوكي ص 53 وشرح التصريف ص 492 و494 وشرح الشافية 258/1 والأشموني 504/4 .

[1509] - سر صناعة الإعراب 359/2 .

[1510] - يراجع المنصف 189/1 .

[1511] - يراجع المفصل ص 356 وشرح التسهيل 437/3 وشرح المفصل 430/4.

[1512] - ص 67 و86 . يراجع المذكر والمؤنث ص 47 .

الآيات كقوله تعالى : « **وتَظُنُّونَ بـالله الظنونـا** »[1513] وقولـه : « **يقولـون يَاليتَنـا أطَعْنَــا اللهَ والرســولا** »[1514] ، وبعـدها مباشـرة تنتهـي الآيـة بقولـه : « **فأضَــلُّونا السبيلا** »[1515] ، والأصل ألا تكون فيها الألف في آخرها ، لأنّ كلّ اسم منها معرف بالألف واللام ، ولكنّها سارت مع نغمات الآيات التي كانت تنتهي بها هذه السورة من أوّلها إلى آخرها ، وهي من سمات الوقف والوصل وذلك مثل الترنّم في الشعر.[1516] ومنه الإمالة على رؤوس الآي[1517] ، وكذا قوله تعالى : « **والشمسِ وضُحَاها** »[1518] وألفها من الواو ليست من أسباب الإمالة ، ولكنّها أميلت لتتشاكل مع ما أميل بعدها في قوله : « **والنّهارِ إذا جلاّها** ».[1519] وهذا التشاكل قد يلحق بما تحسّ به الأذن فهو ممّا نراه التعليل السمعيّ أيضا.

ثانيا : التعليل السمعيّ :

وهو ما يقع على أذن السامع أثر التغيير اللّفظيّ على غير ما تراه القاعدة الصرفيّة ، وكأنّ السمع ينتبه إلى التغيّر قبل غيره من الجوارح ، أو ما قد يُظنّ أنّه من التعليل الظاهريّ ولايختلف عنه، إلاّ أنّنا آثرنا التصريح بهذا المصطلح تدقيقا وتفصيلا. ولذلك حاول شارح (الشافية) أن يقنعنا به فقال : « إنّما ناسب حرفَ الحلق –عينا كان أو لاما– أن يكون عين المضارع معها مفتوحا لأنّ الحركة في الحقيقة بعض حروف المدّ بعد الحرف المتحرّك بلا فصل ، فمعنى فتح الحرف الإتيان ببعض الألف عقيبها ، وضمّها الإتيان ببعض الواو عقيبها ، وكسرِها الإتيان ببعض الياء بعدها ، ومن شدّة تعقّب أبعاض هذه الحروف الحرف المتحرّك التبس الأمر على بعض الناس فظنّوا أنّ الحركة على الحرف ، وبعضهم تجاوز ذلك وقال: هي قبل الحرف ، وكلاهما وهم ، وإذا تأمّلت أحسست بكونها بعده ، ألا ترى أنّك لا تجد فرقا في المسموع بين قولك : الغَزْوْ –بإسكان الزاي – وبين قولك : الغَزُ – بحذف الواو وضمّ الزاي – وكذا قولك : الرمْيْ والرَّمِ ».[1520] فكان منه العلل الآتية :

1- علّة التداخل :

ومنه تداخل الأصول في بعضها لتظهر كأنّها من أصل واحد وهي خلاف

1513 – سورة الأحزاب من الآية 10 .

1514 – سورة الأحزاب من الآية 66.

1515 – سورة الأحزاب من الآية 67 .

1516 – الحجة ص 184 وسر صناعة الإعراب 135/2 وشرح الشافية 316/2 .

1517 – يراجع المفصل ص 443 وشرح المفصل 204/5 وشرح الشافية 13/3 و14 والأشموني 395/4 .

1518 – سورة الشمس من الآية 1 .

1519 – سورة الشمس من الآية 3 .

1520 – 119/1 .

ذلك ، إذ لكلّ منها أصله وإن اتفقت في البناء والمعنى ، وهو ما سمّاه ابن جنّي بتزاحم الأصول نحو : رِخو ورِخْودّ [1521]، فرخو من أصل رَخَو ، ورخودّ من رخد بزيادة الواو ، وطَيْس وطيْسَل ، وسَبِط وسِبَطْر ، ودَمِث ودَمْثَرٌ [1522] ، وضَيف وضَيْفَن [1523] ، وحَيّة من حيي ، وحَوّاء من حوى ، وضَبَغْطَى وضَبَغْطَرَى [1524] ، ودَرْدَب ودرْدَبيس [1525] في قول الشاعر: [1526]

أمٌّ عِيَالٍ فَخْمَةٌ تَعُوسُ قَدْ دَرْدَبَتْ وَالشَّيْخُ دَرْدَبِيسُ

ودَرْدَبَ رباعيّ ودَرْدَبِيس خماسيّ ، وغير ذلك كثير في تداخل الثلاثيّ في بعضه والثلاثيّ في الرباعيّ ، وقلّ تداخل الرباعيّ في الخماسيّ لقلّة الأصل منهما كليهما. [1527]

ومنه تداخل اللّغات في بعضها أو ما يعرف أيضا بتركّب اللّغات ، كقولهم : يَئِسَ يَيْئِسُ ، وهما من يَئِسَ يَيْأَسُ ويَأَسَ يَيْئِسُ. [1528] ومن النادر أن نجد فَعِلَ يَفْعُلُ إلاّ أنّه ورد منه قولهم : مِتّ تَمُوت ودِمْت تُدُوم وفَضِلَ يَفْضُلُ ونَعِمَ يَنْعُمُ ، « فيجوز أن تكون هذه لغاتٍ تداخلت ، فيكون بعضهم يقول : مِتَّ تَمَاتُ ، وبعضهم يقول : مُتَّ تَمُوتُ ، ثمّ سمع من أهل لغة الماضي، وسُمع من أهل لغة المضارع فتركّبت لغة أخرى ... ويجوز أن يكون للقبيلة الواحدة أو الحيّ الواحد لغتان : نَعِمَ يَنْعَمُ ، ونَعُمَ يَنْعُمُ ، فيُسمع منهم ماضي إحداهما ومضارع الأخرى ». [1529] ومنه كذلك قَلَى

[1521] – في اللسان 172/3 (رخد) : الرخودّ من الرجال هو الليّن العظام الكثير اللحم ، وقيل : الرخودّ والرخو بمعنى واحد والدال زائدة .

[1522] – يراجع الخصائص 47/2 وما بعدها وسر صناعة الإعراب 194/1 وشرح التصريف ص 253 وفتح اللطيف ص 281 . الطيس والطيسل هو الكثير والدمث هو ما لان وسهل . اللسان 149/2 (دمث) ، والدمثر من الأرض هي السهلة أوالبعير الدمثر هو الكثير اللحم . اللسان 292/4 (دمثر)، والسبط من الشعر ضدّ المسترسل . اللسان 308/7(سبط) ، والسبطر هو الشهم . اللسان 342/4 (سبطر).

[1523] – في اللسان 210/9 (ضيف) : الضيفن هو الذي يتبع الضيف مشتقّ منه عند غير سيبويه وجعله سيبويه من ضفن . يراجع اللسان 256/13(ضفن) وفي الكتاب 270/4 أنّ النون زائدة وعبارته :« وتلحق رابعة فيكون على فَعْلَن في الصفة قالوا : رَعْشَن وضَيْفَن وعلجن و لا نعلمه جاء اسما ».

[1524] – الضبغط : الأحمق ، وقيل : كلمة يخوّف بها الصبيان وكذلك الضبغطرى بالمعنى نفسه ، وقيل :الشديد اللسان 481/4 (ضبغطر) و341/7 (ضبغط).

[1525] – الدردبة : عدو كعدو الخائف . والدردبيسُ : خرزة سوداء .

[1526] – غير منسوب في اللسان 375/1 (دردب) و81/6 (دردبس).

[1527] – يراجع الخصائص 46/2 وما بعدها و147 و148.

[1528] – يراجع شرح الشافية 135/1 واللسان 259/6 (يأس) .

[1529] – المنصف 256/1 و257 . يراجع كتاب سيبويه 401/4 والخصائص 376/1 و377 و380 وشرح التصريف ص 431 وشرح المفصل 429/4 و430 وإعراب ثلاثين سورة ص 216 والممتع 443/2 وشرح الشافية 134/1 و136 والمزهر 38/2 .

يَقْلَى وسَلى يَسْلَى وجَبَى يجْبَى ورَكَنَ يرْكَن وقنط يقنَط بفتح العين مع أنّه ليس حرفا حلقيّا.[1530] ومنه قولهم : شَعُر فهو شاعِر وطَهُر فهو طاهر وحمُضَ فهو حامض.[1531] ومن ذلك أنّك تجد فعلا لازما يأخذ حكم المتعدّي من فَعَلَ يغلب أن يكون منه يفعِل ، وفَعَلَ لازما على يفعُل وقد يتداخلان نحو : قتل يقتُلُ ، وجلس يجْلِسُ.[1532]

2- علّة الترنّم :

وهو مدّ الصوت ، وذلك بزيادة حرف المدّ في القافية وفق الحركة المناسبة قبله [1533] ، وهو ما يسمّى بالإشباع أو الخروج مثلما هو في القرآن الذي سمّي بالمشاكلة في رؤوس الآي[1534] ، وهذا النوع يأتي في الشعر لكونه « موضع الترنّم والغناء وترجيع الصوت ، ولاسيّما في أواخر الأبيات »[1535] وذلك بحروف الإطلاق كقول امرئ القيس :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِي بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِي

وقول يزيد بن الطَّثَرِية :[1536]

فَبِتْنَا تَحِيدُ الوَحْشُ عَنَّا كَأَنَّنا قَتِيلانِ لَمْ يَعْلَمْ لَنَا النَّاسُ مَصْرَعَا

وقول الأعشى :

غَدَاةَ غَدٍ أمْ أنْتَ لِلْبَيْنِ وَاجِمُ هُرَيْرَةَ وَدِّعْهَا وإنْ لامَ لائِمُو

ويسمّي بعض النحويّين زيادة حرف القافية بحرف التذكّر.[1537]

3- خفاء الصوت :

من العرب من يلحقون هاء الوقف فيما كان آخره من الأصوات الخفيّة كالنون: أينَهْ ، والميم : ثَمَّهْ ، وكيفَهْ ، وليتَهْ ، ولعلَّهْ. ومنه قول الشاعر :[1538]

[1530] - يراجع شرح المفصل 429/4 وشرح الشافية 114/1 و115 و124 . وقال ابن خالويه :« ليس في كلام العرب فَعَلَ يفْعَلُ ، يفتح فيه الماضي والمستقبل ممّا ليس فيه حرف حلق إلاّ قلى يقلى وجبى يجبى وسلا يسلى وأبى يأبى وغسى يغسى وركن يركن عن الشيباني ». إعراب ثلاثين سورة من القرآن ص 134

[1531] - يراجع المحتسب 210/1 و46/2 و47 وشرح التصريف ص 431 .

[1532] - يراجع المنصف 186/1 والمحتسب 175/1 .

[1533] - يراجع كتاب سيبويه 204/4 .

[1534] - يراجع الحجة ص 184 وسر صناعة الإعراب 315/2 .

[1535] - شرح الشافية 316/2 .

[1536] - وهو شاعر أمويّ من بني قشير بن كعب ، ت 126 هـ . الأعلام 183/8 .

[1537] - يراجع كتاب سيبويه 147/4 وشرح المفصل 185/5 . ومصطلح التذكّر يطلق أيضا على المدّ الزائد في كلام المتحدّث بانقطاعه في وسْط الحديث ثمّ يواصله كالذي يلفظ بكلمة : قال ونسي القائل أو المقول فيمدّ اللام بالألف فيقول: قالا ... كذا وكذا . أو قدِي ... قد كان كذا وكذا ، بالإعادة عند الوصل .

[1538] - غير منسوب.

يأيّها الناسُ ألا هَلُمَّهْ

وقول عبيد الله بن قيس الرقيّات :[1539]

ويقلن شَيْبٌ قد علا   كَ وقد كَبِرْتَ فقلتُ إنّهْ

والشاهد هنا : إنّهْ التي بمعنى نعَم مع هاء الوقف.[1540] وقيل بأنّ ميم فم بدل من واو فوه الذي حذفت هاؤه لخفائها بدليل قولنا : تفوّهْتُ بكلمات ، والجمع منه أفواه.[1541]

4- التجانس الصوتيّ :

حينما يكون التقارب في الأصوات فإنّه يشكّل تجانسا واتّفاقا في الكلمة ، وممّا يدلّ عليه من الأمثلة ما يأتي :

وذلك في إتباع حركة فاء الكلمة لعينها المكسورة من حروف الحلق نحو: شِعِير وبِعِير وذِهِبَ ومِحِكٌ ولِعِبُ وما شابه ، وهي لغة مطّردة في لغة بني تميم.[1542] وذكر سيبويه أنّها لغة هذيل ، وعليها جاء قوله تعالى : « **فَنِعِمّا يَعِظُكم به** »[1543] ، من نِعْمَ ما.[1544] وفي إبدال تاء افتعل ما يقرب منها في نحو قولهم: « اصطحب القوم : صَحِب بعضهم بعضا ، وأصله اصتحب ، لأنّ تاء الافتعال تتغيّر عند الصاد مثل اصطحب ، وعند الضاد مثل اضطرب ، وعند الطاء مثل اطّلب ، وعند الظاء مثل اظّلم ، وعند الدال مثل ادّعى ، وعند الذال مثل اذّخر ، وعند الزاي مثل ازدجر، لأنّ التاء لان مخرجها فلم توافق هذه الحروف لشدّة مخارجها ، فأبدل منها ما يوافقها ، لتخفّ على اللّسان ويعذب اللّفظ به ».[1545] وذلك ما ذكره ابن جنّي في قوله : « والعلّة في أن لم يُنطق بتاء افتعل على الأصل

1539 – وهو شاعر قريش في العصر الأمويّ ، من بني عامر بن لؤيّ ، توفي نحو 85 هـ . الأعلام 196/4 .

1540 – يراجع كتاب سيبويه 161/4 و162 ، واللسان 31/13 (أنن).

1541 – يراجع الممتع 391/1 وشرح الشافية 215/3 واللسان 525 (فوه) .

1542 – يراجع كتاب سيبويه 440/4 والمنصف 307/2 والخصائص والملوكي و وشرح الشافية واللسان 395/1 و740(ذهب) و(لعب) .

1543 – سورة النساء من الآية 58 .

1544 – قال العكبريّ :« في (ما) ثلاثة أوجه : أحدها أنّها بمعنى الشيء ، معرفة تامّة ، ويعظكم : صفة موصوف محذوف هو المخصوص بالمدح تقديره : نعم الشيءُ شيءٌ يعظكم به . ويجوز أن يكون : يعظكم صفة لمنصوب محذوف أي : نعم الشيء شيئا يعظكم به كقولك : نعم الرجلُ رجلا صالحا زيدٌ ، وهذا جائز عند بعض النحويين ، والمخصوص بالمدح هنا محذوف . والثاني : أنّ (ما) بمعنى الذي ، وما بعدها صلتها وموضعها رفع فاعل : نعْمَ والمخصوص محذوف ، أي : نعم الذي يعظكم به بتأدية الأمانة والحكم بالعدل . والثالث : أن تكون (ما) نكرة موصوفة والفاعل مضمر والمخصوص محذوف كقوله تعالى : بئس للظالمين بدلا ». **إملاء ما من به الرحمن ص 191** .

1545 – اللسان 520/1 (صحب) . يراجع معاني القرآن 153/1 وسر صناعة الإعراب 229/1 وشرح المفصل 406/5 و409 والممتع 356/1 و357 و360 ووشرح الشافية 227/3 والأشموني 552/4 .

إذا كانت الفاء أحد حروف الإطباق أنّهم أرادوا تجنيس الصوت ».[1546] وفي إمالة الألف فيما يصحّ فيه نحو : عِماد والرحى ورمى ، إذ تتقارب الألف مع الياء في الصوت ، كما تقاربت الدال مع الزاي في صفة الجهر في : صدر ، ومصدر ميلاً بالصاد نحو الزاي ، وسَويق وصويق مع تباعد مخرجيهما.[1547] وفي قراءة السِّراط بالسين قال ابن خالويه : « ومن قرأ بالصاد أنّه أبدلها من السين لتؤاخي السين في الهمس والصفير، وتؤاخي الطاء في الإطباق ، لأنّ السين مهموسة والطاء مجهورة».[1548] وفي سقر وزقر وصقر ، لأنّ السين أخت الزاي ، والسين مهموسة والقاف مجهورة فأبدلت السين زايا وهي مجهورة.[1549]

5- التقارب في المخرج :[1550]

تكون هذه العلّة بارزة في إبدال الحروف ببعضها وعليها كانت اللّغات مختلفة صوتيّا متّفقة معنى كما قال الفرّاء : « إذا تقارب الحرفان في المخرج تعاقبا في اللّغات »[1551] ، وذلك بين الكاف والقاف في نحو: الكافور والقافور ، وبين الثاء والفاء في : الجدث والجدف ، وبين الميم والباء في عَصَبَ وعَصَمَ ، « فالباء والميم يتعاقبان في حروف كثيرة لقرب مخرجيهما ، يقال : ضَربة لازِبٍ ولازمٍ، وسَبّدَ رأسَه وسمّده ».[1552] والتقارب بين السين والصاد في نحو: السَّخَب والصّخب[1553] ، وبين الصاد والطاء في : الحَصَب والحَطَب [1554] كما في قوله تعالى : « **إنّكم وما تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ حَصَبُ جهنّم** »[1555] ، ويروي الفرّاء أنّها بالصاد لغة أهل اليمن بمعنى الحطب.[1556] وفي إبدال الهمزة هاء منه قراءة قوله تعالى : « **هِيَّاكَ نَعْبُدُ**»[1557] ، وفي قول الشاعر:[1558]

[1546] - المنصف 324/2 . يراجع التصريف الملوكي ص 65 و66 وسر صناعة الإعراب 229/1 .

[1547] - يراجع كتاب سيبويه 117/4 و477 والتكملة ص 223 والمنصف 324/2 والخصائص 229/2 و231 والمحتسب212/2 والتصريف الملوكي ص 66 وشرح المفصل 197/5 و414 وشرح الشافية 230/3.

[1548] - الحجة ص 21 . يراجع شرح الشافية 230/3 وإملاء ما من به الرحمن ص 13 .

[1549] - يراجع المحتسب 332/2 .

[1550] - يراجع كتاب سيبويه 478/4 وما بعدها وشرح المفصل 516/5 والممتع 668/2 .

[1551] - معاني القرآن 130/3 .

[1552] - اللسان 607/1 و738(عصب) و(لزب). يراجع الكامل 186/1 .

[1553] - يراجع اللسان 462/1 و521 (سخب)و(صخب).

[1554] - يراجع المحتسب 111/2 وإملاء ما من به الرحمن ص 433 ، واللسان 320/1(حصب).

[1555] - سورة الأنبياء من الآية 98 .

[1556] - يراجع معاني القرآن 122/2 واللسان 320/1 (حصب) .

[1557] - سورة الفاتحة من الآية 5 .

[1558] - غير منسوب في المنصف 145/2 ولا في دقائق التصريف ص 352 والمحتسب 114/1 والتصريف

فهياك والأمرَ الذي إن توسّعت   موارده ضاقت عليك مصادرهْ والشاهد فيه : هيّاك أي : إيّاكَ.[1559] ومثله في قولهم : هَرَقْتُ وأرقت ، وهَنَرْت وأنرت ، وهَرَدْت وأردت وغيرها.[1560] ومثل ذلك ما نجده في لغة طيّئ [1561] كما في قول شاعر حين أبدل الهمزة هاء في : **هذا** الذي ، من **أذا** الذي، وليس اسم الإشارة ، فقال :[1562]

وَأَتَى صَوَاحِبُهَا فَقُلْنَ هَذَا الَّذِي   مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَقَلاَنَا

وكذلك ورد في قول آخر :[1563]

فقال فريقٌ : آأذا إذْ نَحَوْتُمْ   نعم وفريقٌ : لايمنُ اللهِ مَا نَدْرِي

والشاهد فيه : آأذا بدل آهذا بقلب الهاء همزة وفصل بينهما بألف مدّ. وفي قراءة ابن مسعود قوله تعالى : « **فَلاَ تَقْهَرْ** »[1564] أبدل القاف كافا ، وهما لغتان لقرب المخرجين ، فبالكاف لغة قريش وبالقاف لتميم وقيس ، وليستا من البدل.[1565] وكذلك قرأ « **وَإِذَا السَّمَاءُ قُشِطَتْ** »[1566] من كُشطت.[1567] وفي كلمة (فم) جاؤوا بالميم بدلا من الواو بعد حذف الهاء لكونها شفهيّة مثلها.[1568]

وكان الحذف في اسطاع لقرب التاء من الطاء كرهوا الجمع بين صوتين متقاربي المخرج.[1569] وفي الإدغام حروف تدغم في مقاربها في المخرج بشروط.[1570]

الملوكي ص 29 وسر صناعة الإعراب 203/2 والإنصاف 215/1 وشرح المفصل 401/5 والممتع 397/1 وشرح الشافية 223/3 واللسان 376/15 (هيا) وفيه : ضاقت عليم المصادرُ .

[1559] – يراجع المنصف 145/2 والحجة ص 52 والمحتسب 114/1 و 281 وشرح التصريف ص 334 و 355 والإنصاف 215/1 وشرح المفصل 401/5 والممتع 397/1 واللسان 376/15 (هيا).

[1560] – يراجع كتاب سيبويه 150/3 والمنصف 145/2 والمحتسب 114/1 وسر صناعة الإعراب 204/2 والتصريف الملوكي ص 28 و 29 وشرح التصريف ص355 والإنصاف 215/1 وشرح المفصل 401/5 والممتع 399/1 وشرح الشافية 222/3 و 223 واللسان 376/15 (هيا) والأشموني 473/4 .

[1561] – يراجع المحتسب 281/1 والمفصل ص 486 وشرح المفصل 401/5 وشرح الشافية 224/3 .

[1562] – من إنشاد الأخفش ، يراجع المفصل ص 486 وقافيته فيه : وجفَانا . وفي اللسان 450/15 (ذا) منسوب إلى جميل عن الكسائيّ .

[1563] – غير منسوب في كتاب سيبويه 503/3 و 148/4 والمنصف 58/1 والمقتضب 228/1 وسر صناعة الإعراب 118/1 والإنصاف 407/1 والممتع 351/1 واللسان (يمن) والهمع 40/2 .

[1564] – سورة الضحى من الآية 9 .

[1565] – يراجع سر صناعة إعراب 287/1 واللسان 154/5 (كهر) وتفسير القرطبي 100/20 .

[1566] – سورة التكوير من الآية 11 .

[1567] – يراجع معاني القرآن 130/3 وإعراب ثلاثين سورة ص 137 وسر صناعة الإعراب 287/1 .

[1568] – يراجع المقتضب 130/3 وسر صناعة الإعراب 90/2 وشرح المفصل 387/5 وشرح الشافية 216/3 واللسان 526/13 (فوه).

[1569] – يراجع الحجة ص 138 والخصائص 261/1 والممتع 715/2 .

[1570] – كلّ حرف فيه زيادة صوت لا يدغم فيما هو أقلّ منه ويدغم الأقلّ في الأقوى كالضاد والميم أقوى من

وذلـك كالهـاء مـع الحـاء سـواء قبلهـا أو بعـدها نحـو: اجبـهْ حَمـلا ، ومنـه قـول الشاعر:[1571]

كَأَنَّهَا بَعْدَ كَلاَلِ الزَّاجِرِ وَمَسْحِي مَرَّ عُقَابٍ كَاسِرِ

ويقصد : مسحه.[1572] وفي إبدال تاء افتعل ما يقرب منها في نحو اصطحب القوم ، وأصله : اصتحب ، وتاء الافتعال تتغيّر اطّرادا واجبا عند الصاد مثل اصطحب ، وعند الضاد مثل اضطرب ، وعند الطاء مثل اطّلب ، وعند الظاء مثل اظّلم أو اظطلم أو اطّلم ، وعند الدال مثل ادّعى ، وعند الذال مثل اذّخر ، وعند الزاي مثل ازدجر.[1573] وغير ذلك ممّا تقاربت مخارجه.[1574] وقال سيبويه : « والحروف المتقاربة مخارجها إذا أدغمت فإنّ حالها حالُ الحرفين اللّذين هما سواءٌ في حسن الإدغام ، وفيما يزداد البيان حُسْناً، وفيما لا يجوز فيه إلاّ الإخفاء وحده ، وفيما يجوز فيه الإخفاء والإسكان ».[1575] وكقولهم : « بَلْحرث لبني الحرث بن كعب ، من شواذّ الإدغام، لأنّ النون واللام قريبا المخرج ، فلمّا لم يمكنهم الإدغام بسكون اللام حذفوا النون ... وكذلك يفعلون بكلّ قبيلة فيها لام المعرفة مثل بلعنبر».[1576] وهي من بني العنبر أصلا. وعُلّل فتح عين مضارع أبى فقيل : يأبَى لكون الألف شبيهة بالهمزة التي هي حرف حلقي ففتح لهذا كيقرأ.[1577]

6- الاعتماد والوقف :

يكون الاعتماد في أوّل اللّفظ ويأتي ذلك في لحاق همزة الوصل فيه للتمكّن من النطق بالمتحرّك بعد كسرها فرارا من الساكنين ، وتسمّى أيضا ألف

الباء ، والراء أقوى من اللام والفاء والشين أقوى من الجيم . وما كان أدخل في الحلق لا يدغم فيما دونه ممّا يقاربه . يراجع التكملة ص 276 و277 وشرح المفصل 529/5 والممتع 679/2 وما بعدها .

[1571] -غير منسوب في كتاب سيبويه 480/4 ولا المحتسب142/1 وسر صناعة الإعراب 58/1 ولا في اللسان141/5 (كسر) وفيهما : مسحه ، على الأصل منبّها إلى أنّ سيبويه أنشده : ومسحِ مرُّ ، ويريد : ومسحه ، وهو غير ذلك في الكتاب الذي بين يدنا .

[1572] - يراجع كتاب سيبويه 450/4 والمحتسب 142/1 .

[1573] - يراجع اللسان 520/1 (صحب) . يراجع معاني القرآن 153/1 وسر صناعة الإعراب 229/1 والتصريف الملوكي ص 30 و31 وشرح المفصل406/5 و409 والممتع356/1و357و360 وشرح الشافية 227/3 والأشموني 552/4 و553 .

[1574] - يراجع كتاب سيبويه 450/4 وما بعدها والمفصل ص 522 وما بعدها وشرح المفصل 529/5 وما بعدها والممتع 679/2 وما بعدها .

[1575] - كتاب سيبويه 445/4 .

[1576] - اللسان 137/2 (حرث) . يراجع كتاب سيبويه 484/4 والمقتضب 251/1 وشرح الشافية 246/3 و293 .

[1577] - يراجع الممتع 532/2 .

الإمكان.[1578]

والوقف يكون بلحاق هاء السكت لفعل الأمر نحو: عِهْ وارْمِهْ.[1579] وحكم على ألف أنا بأنّها زائدة للوقف ولبيان حركة الفتحة قبلها[1580] ، وقد سمع أيضا بزيادة الهاء عن بعض طيّئ في قولهم بالوقف : أنَهْ.[1581] وفي قول ابن قيس الرقيّات :

بَكَرَتْ عليَّ عَواذِلي يَلْحَيْنني و أَلُومُهُنَّهْ
ويقُلْنَ : شَيْبٌ قد علا كَ وقد كَبِرتَ فقلتُ : إنّهْ

نجد قوله : إنّهْ ، وهو بمعنى نَعَمْ ، والهاء للوقف[1582] الذي يكون لعلّة أخرى هي الآتية ، فالوقف يأتي لأجل هذه العلّة ، فهما متلازمان في هذه الحال.

7- بيان الحركة :

وذلك بالوقف في لغة بعض العرب زيادة الهاء على آخر الكلمة من غير حرف الإعراب لبيان حركة ما قبله نحو : يكتبانهِ ومسلمونَهْ ، وهنَّهْ وذهبتنَّهْ ، وثمّهْ ، وأينَهْ وكيفهْ ، ولعلّهْ ، وانطلقتُهْ وما شابه ، وهُوَهْ ، وغلاميَهْ ، وهِيَهْ ، وارْمِهْ.[1583] وعليه جاء قوله تعالى : « **هَاؤُمُ اقْرَأُوا كِتَابِيَهْ إنّي ظَنَنْتُ أنّي مُلاقٍ حِسَابِيَهْ** ».[1584] والشاهد في كِتَابِيَهْ وفي حِسَابِيَهْ ألحق بهما هاء السكت. ومن ذلك قول شاعر :[1585]

[1578] - يراجع التكملة ص 16 والمفصل ص 445 وشرح المفصل 208/5 والممتع 205/1 وشرح التسهيل 464/3 وشرح الشافية 250/2 وما بعدها والأشموني 427/4 .

[1579] - يراجع كتاب سيبويه 144/4 و159 والمقتضب 14/3 والكامل 16/2 و17 وإعراب ثلاثين سورة ص180 والتكملة ص 22 و27 وشرح التصريف ص 274 والمفصل ص 448 وشرح المفصل 174/5 و226 والممتع 205/1 وشرح الشافية 296/2 و224/3 والأشموني 368/4 و427 وفتح اللطيف ص 289 .

[1580] - يراجع كتاب سيبويه 164/4 والمنصف 9/1 و10 والكامل 355/1و256 والتكملة ص 28 وسر صناعة الإعراب 207/2 وشرح المفصل 235/5 وشرح الشافية 295/2 وإملاء ما منّ به الرحمن ص 115 واللسان 38/13 (أنن).

[1581] - يراجع المنصف 10/1 وسر صناعة الإعراب 207/2 وشرح المفصل 235/5 وشرح الشافية 294/2 و224/3 واللسان 38/13 (أنن)

[1582] - يراجع اللسان 31/13 (أنن).

[1583] - يراجع كتاب سيبويه 242/2 و161/4 و162 والمقتضب 14/3 و494/4 والكامل 300/1 و16/2 و17 وإعراب ثلاثين سورة ص 180والتكملة ص 29 والمسائل المشكلة ص 43 وسر صناعة الإعراب 175/1 و154/2 و174 و207 و219 والتصريف الملوكي ص 15 وشرح التصريف ص 276 والمفصل ص 434 وشرح المفصل 174/5 والممتع 205/1 و217 وشرح الشافية 296/2 و298 والأشموني 427/4 وفتح اللطيف ص 145 .

[1584] - سورة الحاقّة من الآيتين 19 و20 .

[1585] - غير منسوب في كتاب سيبويه 161/4 والخصائص 38/3 .

يأيّها الناسُ ألا هَلُمّهْ

والشاهد في هذا الشطر : هلمّهْ بالوقف على الهاء لتبيين حركة الميم. وقول عبيد الله بن قيس الرقيّات :

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلاَ كَ وقَدْ كَبِرْتَ فقُلْتُ إنَّهْ

والشاهد في إنّهْ ، وهو يريد : إنّ ، بمعنى نَعَمْ.[1586] وقال سيبويه في هذه القضيّة : « وأمّا قول العرب في الجواب : إنّهْ ، فهو بمنزلة : أَجَلْ ، وإذا وصلت قلت : إنّ يا فتى »[1587] ، أي أنّها حرف جواب وليست إنَّ الناسخة ، ولكنّ ابن جنّي يذكر احتمال اعتبارها ناسخة وخبرها محذوف بتقدير : إنّه كذلك.[1588] وكانت زيادة السين أو الشين بعد كاف الخطاب في لغة بعضهم لبيان حركة التأنيث في الوقف نحو قولهم : أعطيتُكِسْ وأكرمتُكِسْ ومنكِسْ وبِكِسْ ، وبعضهم يقول : أعطيتُكِشْ ومنكِشْ وبِكِشْ ، ولا يضيفونها في الوصل.[1589] فيقولون مثلا : أعطيتكِ شيئا ، ومنكِ السلام ، وبكِ يكتمل الجمع ، وهكذا. ومنهم من يزيدها وقفا ووصلا ، وهو ما جاء في قول قيس بن الملوّح :[1590]

عَيْنَاشِ عَيْناها وجِيدُشِ جِيدُها سِوَى أنّ عَظْمَ السّاقِ مِنْشِ دَقيق

فهو يريد : عيناك ، وجيدك ، ومنك.[1591] ويكون الوقف بتضعيف الحرف في نحو قول الشاعر :[1592]

لقد خَشِيتُ أنْ أرَى جَدَبّا فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَمَا أَخْصَبَّا

والشاهد فيه : أخصبّا مشدّدا على البيان.[1593]

[1586] – يراجع كتاب سيبويه 162/4 والمسائل المشكلة ص 168 وسر صناعة الإعراب 174/2 . وقبل هذا البيت قوله :

بَكَرَ العَواذِلُ في الصَّبُو حِ يَلُمْنَنِي وألُومُهُنّهْ .

[1587] – كتاب سيبويه 151/3 .

[1588] – يراجع سر صناعة الإعراب 174/28 .

[1589] – يراجع كتاب سيبويه 199/4 و200 والكامل 467/1 وسر صناعة الإعراب 219/1 والمفصل ص 436 وشرح المفصل 179/5 والممتع 411/1 واللسان 6/ 196 و197(كسس) والأشموني 456/4 . وهي كسكسة هوازن ، وقيل كسكسة بكر ، و342/6 (كشش) وهي لبنى ربيعة ، وقيل لبني أسد ، وقيل : كشكشة بني تميم وأسد ، وقيل : هي لغة لمضر وكذا الكسكسة .

[1590] – هو المعروف بمجنون ليلى لشدّة تعلّقه بها ، تـ 68 هـ . الأعلام 208/5 . والبيت ذكر في الكامل 107/2 دون رواية على الكاف ، ثمّ أتبعه بقول ذي الرمّة :

أرى فيكِ مِنْ خَرْقاءَ يا ظَبْيَةَ اللّوى مَشَابِهَ جُنِّبْتِ اعْتِلاقَ الحَبائل

فَعَيْناكِ عَيْنَاها وجِيدُكِ جِيدُها ولونُكِ إلاّ أنّها غَيْرُ عَاطِلِ

[1591] – يراجع سر صناعة الإعراب 218/1 وشرح المفصل 179/5 .

[1592] – نسب إلى رؤبة في شرح الشافية 319/2 .

[1593] – يراجع شرح الشافية 319/2 واللسان 356/1 (خصب).

وكذلك ألف الضمير (أَنَا) جيء بها لبيان الحركة في الوقف ، ولذلك لا تمدّ هذه الألف في الوصل كالقول ، أنَ إنِ ذهبتُ ، وهو الأصل في هذا الضمير الهمزة والنون : أَنَ ، بلا مدّ.[1594]

8 – الازدواج :

ويقال له أيضا : المزاوجة ، أو الموازاة أو المقابلة كما في قول أحدهم : « إنّ العرب إذا **وازت** حرفا بحرف أو **قابلته** به أجرته على بنيته ».[1595] وقد يرادفه عند آخرين مصطلح الإتباع ومنهم ابن فارس إذ يعرّفه قائلا : « الإتباع والمزاوجة ، وكلاهما على وجهين : أحدهما أن تكون كلمتان متواليتان على رويّ واحد ، والوجه الثاني أن يختلف الرويّان ، ثمّ تكون بعد ذلك على وجهين : أحدهما أن تكون الكلمة الثانية ذات معنى معروف ، والآخر أن تكون الثانية غير واضحة المعنى ولا بيّنة الاشتقاق إلاّ أنّها كالإتباع لما قبلها »[1596]، لكنّ أحد المحقّقين وضّح الفرق بينهما فقال : « إنّ ما ذكرناه من الإتباع يتبع فيه الثاني الأوّل ، وهناك ما يتبع فيه الأوّل الثاني ، ويتساهل بعضهم فيسمّيه إتباعا ، وبعضهم يسمّيه ازدواجا ، وهو أولى منعا للالتباس ».[1597] ومن ذلك مثلا ما في أحد أمثال العرب : « **أَنْكَحْنَا الفَرَا فَسَنَرَى**».[1598] وفيه لفظ الفرا من الفَرَأ مهموزا أصلا ، فخفّف الهمزة بإبدالها ألفا ليوافق لفظ نَرَى. ومثله ما ورد في قول الشاعر :[1599]

هَتّاكِ أَخْبِيَةٍ ، وَلاّجِ أَبْوِبَةٍ يَخْلِطُ بالبرّ منه الجِدَّ واللِّينا

والشاهد فيه : أبوبة ازدواجا مع أخبية لأنّ الأصل أن تكون : أبواب أو بيبان جمع باب ، ورأى آخر أنّها صحيحة ولا ازدواج فيه.[1600] وكما في قول العرب : « **هو يَشوب ويَروب ، وقولهم : هو يأتيه أو إنّي آتيه بالغدايا والعشايا** ».[1601] والشاهد

[1594] – يراجع المسائل المشكلة ص 43 وسر صناعة الإعراب 207/2 و353 وإملاء ما منّ به الرحمن ص 115 واللسان 37/13 و38 (أنن) والأشموني 560/4 .

[1595] – دقائق التصريف ص 228 .

[1596] – الإتباع والمزاوجة لابن فارس ، تحقيق عبد الوحد جمران ، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية ، دمشق ، 1995 م ، ص 43 .

[1597] – من مقدّمة دراسة كتاب الإتباع لأبي الطيّب اللّغوي ، تحقيق عز الدين التنوخي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، 1380هـ/1961 م ، طبعة مصورة عن ط.1 ، 1409 هـ/1988 م ، ص 10 . وفيه 220 قولا من هذا النوع .

[1598] – اللسان 121/1 (فرأ) . والفرأ حمار الوحش وهو مثل يضرب للرجل إذا غُرّر بأمر فلم ير ما يحبّ بمعنى صنعنا الحزم فآل بنا إلى عاقبة سوء ، وقيل بمعنى أنّه قد نظرنا في الأمر فسننتظر عمّا ينكشف

[1599] – قيل هو القُلاخ بن حُبَابة وقيل هو ابن مُقبِل . اللسان 223/1 (بوب).

[1600] – يراجع الإتباع ص 228 واللسان 223/1 (بوب).

[1601] – اللسان 511/1 (شوب) و28/4 و29 (أمر). يراجع دقائق التصريف ص 228 والمحتسب 61/2

هو : يَرُوب والأصل يُرَوِّب أي يجعله رائبا ، وهو ازدواج مع يَشُوب ، وهو الخلط بالماء ، والشاهد الآخر هو : الغَدايا ، وجمع الغداة غَدَوات ولكنّه زاوج العَشايا.[1602] ويمكن اعتداد هذا أيضا من الإتباع أوالمشاكلة.

وفي قول الرسول –ص– : « **خير المال سِكّةٌ مَأْبُورة أو مُهْرة مأمورة**».[1603] ففي القول : مأمورة لتزدوج مع مأبورة ، والقياس : مُؤْمَرَة. وقوله أيضا : « **ارْجِعْنَ مَـأزوراتٍ غَيْـرَ مـأجورات** ».[1604] وفيه : مـأزورات لتـزاوج مـأجورات ، والأصـل مَوْزُورَات، وذلك لعلّة الازدواج بين اللفظين في كلّ قول ، وهو نوع من الإتباع أو التخفيف أيضا على رواية : مازورات وماجورات بالمدّ من غير همز.[1605]

<u>ثالثا: التعليل الموضعيّ</u> :

القصد من هذا أن يكون موضع من المواضع سببا لحالة صرفيّة دعت إلى تغيير الكلمة أو تميّزها عن باقي أشباهها ظاهريّا ، وكلّ ذلك يتمثّل فيما يأتي :

1- علّة المجاورة :

ذكر أنّ الحركة تؤثّر في إعلال الحرف عند مجاورته كقلب الواو ياء عند سبقه بالكسرة في قِيمَة مثلا وأصلها : قِوْمَة ، فهذا التأثير يبقى بوجود حاجز ضعيف كالسكون كقولهم : صِبْيَة وصِبْيان وعِلْيَة القومِ ، والياء في هذه الألفاظ أصلها واو ، وكأنّها مسبوقة مباشرة بالكسرة المجاورة التي تقلب الواو ياء.[1606] ومثلها كذلك في المجاورة بوجود حاجز ضعيف إتباع حركة همزة الوصل حركة العين في نحو: أُكْتُبْ ، بضمّ الهمزة لضمّ التاء.[1607] ولذلك أجازوا الإمالة وعدمها في نحو : مِصْباح ، لكون الحركة المجاورة للحرف الساكن كأنّها فيه ، فمن أمال جعلها صِبَاح لمجاورة الصاد الميم المكسورة ، ومن لم يمل جعلها صَبَاح مجاورة الصاد الفتحة بعدها.[1608]

وشرح المفصل 148/3 .

1602 – يراجع المحتسب 61/2 واللسان 511/1 (شوب).

1603 – اللسان 28/4 (أمر) ويراجع القرطبي 234/10 وتفسير ابن كثير 34/3 . السكّة هي الطريقة المصطفّة من النخل ، والمأبورة : الملقّحة . ويروى هذا القول على أنّه من الأثر بعبارة أخرى : خير المال مهرة مأمورة وسكّة مأبورة.اللسان3/4(أبر).والمأمورة أو المؤمَرَة أي كثير النسل والنتاج أي وَلود

1604 – دقائق التصريف ص 228 والإتباع ص 10 واللسان 29/4 (أمر) و283/5 (وزر). يراجع التبيان في إعراب القرآن209/1 وتفسير القرطبي27/5 و413/6 و234/10 وتفسير ابن كثير ، دار الفكر ، 1401هـ ، ج. 3 ص 34 ، والمحتسب 61/2 و392.

1605 – يراجع المحتسب 61/2 و392 وسر صناعة الإعراب 309/2 واللسان 28/4 (أنر).

1606 – يراجع الخصائص 94/1 .

1607 – يراجع المنصف 2/2 والخصائص 164/3 وسر صناعة الإعراب 128/1 .

1608 – يراجع سر صناعة الإعراب 93/1 .

وحذفت الواو لمّا وقعت بين الكسرة والياء في نحو : يَلِدُ ويجدُ ويَقِفُ وما شابه.[1609]

2- علّة الطرف :

كثيرا ما دلّت كتب علم الصرف على أنّ الطرف محلّ التغيير[1610] ، ففي (شرح الشافية) أنّ « موضع التغيير الآخر ، والمتصدّر محترم »[1611]، ولذلك تقلب الواو ألفا إذا كانت رابعة فصاعدا نحو: أعلى واعتلى واستدعى ، ثمّ ياء عند إسنادها إلى الضمائر : أعليت واعتليت واستدعيت.[1612] وفي هذه القضيّة علّة أخرى هي إتباع الماضي للمضارع في الإعلال حين يقال : يُعْلِي وهي من : يُعْلِوُ ، فقلبت الواو ياء لتطرّفها وسبقها بالكسرة ، أو إتباع المضارع للماضي من عَلا وأصله عَلَوَ تحركّت الواو وهي مسبوقة بفتح يجب قلبها ألفا ، ومن ثمّ يكون إتباع المزيد للمجرّد أيضا في الإعلال ، وفي أعليت لا علّة للقلب ، إذ يمكن القول : أعْلَوْت وما شابه. وفي قولهم : أدلٍ وأصلها أدلوٌ على أَفْعُلٍ ولا يوجد في كلامهم اسم آخره واو قبلها ضمّة فقلبوها ياء.[1613] وكذلك في نحو: سماء وبناء وقعت كلّ من الواو والياء آخرا وسبقتا بالألف ، فقلبتا همزة وجوبا ، وهما أصلا من : سماو وبناي .[1614] وفي الفعل المعتلّ اللام بالواو تقلب ياء حال تطرّفها في نحو : رضِيَ وبقي.[1615] ومن ذلك أيضا نحو : عَصًا ورَحًى قلبت فيهما الواو والياء ألفا لوقوعهما بعد فتحة وهما

1609 - يراجع الإنصاف 12/1 والممتع 426/2 وشرح الشافية 87/3 و88 والأشموني 575/4 .

1610 - يراجع الممتع 343/1 و344 و547 والأشموني 526/4 .

1611 - 72/2 و174/3 .

1612 - يراجع كتاب سيبويه 393/4 والمنصف 64/2 والمقتضب 62/1 والتكملة ص 266 و270 وسر صناعة الإعراب 312/2 و368 وشرح التصريف ص 455 والمفصل ص 517 والإنصاف10/1 وشرح المفصل503/5 والممتع 522/2 و539 وشرح الشافية166/3و167 والمبدع ص 142 والارتشاف 137/1 وأوضح المسالك 387/4 وابن عقيل 514/2 والأشموني 509/4 وفتح اللطيف ص 323 .

1613 - يراجع كتاب سيبويه 394/4 والمنصف 120/2 والمقتضب 188/1 والمحتسب 122/1 و236 والتصريف الملوكي ص 48 وشرح التصريف ص 267 و480 والمفصل ص 514 وشرح المفصل 266/3 و503/5 والممتع 468/2 و521 و551 وشرح الشافية 168/3 و169.

1614 - يراجع كتاب سيبويه 237/4 و385 والمنصف 61/2 والمقتضب 62/1 و126 والمسائل المشكلة ص 190 وسر صناعة الإعراب 106/1 و107 والتصريف الملوكي ص 24 و25 وشرح التصريف ص 330 والإنصاف 14/1 وشرح المفصل 350/5 والممتع 326/1 و546 547 وشرح الشافية 173/3 والمبدع ص85 وأوضح المسالك 397/4 وابن عقيل 504/2 والهمع 219/2 والأشموني 478/4 و543 وشذا العرف ص 137 وفتح اللطيف ص 307 .

1615 - يراجع كتاب سيبويه 386/4 والتكملة ص 266 وإعراب ثلاثين سورة ص 166 وشرح التصريف ص455 وشرح الشافية 160/3 والممتع 519/2 وأوضح المسالك 385/4 ونزهة الطرف ص 140 وابن عقيل 512/2 والأشموني 502/4 وشذا العرف ص 142 وفتح اللطيف ص 322 .

متحرّكتان واقعتان طرفا مع ضعفهما.[1616]

3- علّة القرب من الطرف :

يرى المازنيّ وابن جنّي في تصغير حُطَائِط أنّه حُطَيِّط بحذف الألف لضعفها بالسكون ، بينما عند يونس تمّ حذف الهمزة لقربها من الطرف وضعفت ، وقويت الألف بالسبق موضعا وهي أقوى بذلك من الهمزة.[1617] وفي نحو : أوائل وعَيَائل قلبت الواو والياء همزة للقرب من الطرف وسبقهما بألف الجمع.[1618] ولهذه العلّة جوّز بعضهم القول في جمع صائم : صُيَّم وأصلها بالواو صُوَّم من الصوم [1619]، وعليه قول الأعشى :[1620]

فَبَاتَ عَذُوبًا لِلسّماء كأنّه يُوائمُ رَهْطًا للعُزُوبَةِ صُيَّما

وقول الآخر الشاعر :[1621]

ومُعَرَّضٍ تَغْلى المَراجِلُ تحته عَجَّلَتُ طَبْخَتَهُ لِرَهْطٍ جُيَّع

والشاهد جُيَّع والأصل : جُوَّع من الجوع. وفي قلب الواو ياء جاء في (شرح الشافية) أنّه « إن كانت قريبة من الطرف بأن يكون بعدها حرف ، فإن كان جمع أفعل كبيض وجب قلب الضمّة كسرة إجماعا ، لاستثقالهم الجمع مع قرب الواو من الطرف الذي هو محلّ التخفيف ».[1622]

4- علّة البعد عن الطرف :

الظاهر فيما يأتي من أمثلة هذه العلّة أنّها لا تختلف عمّا قبلها ، إلاّ أنّنا عثرنا على تصريح النحاة بهما في ذلك. ومنه مثلا أنّه لم تقلب الواو ياء فيما كان

[1616] - يراجع سر صناعة الإعراب 107/1 .

[1617] - يراجع المنصف 83/2 و84 .

[1618] - يراجع كتاب سيبويه 370/4 والمنصف 215/1 وسر صناعة الإعراب 247/2 والتصريف الملوكي ص 53 وشرح التصريف ص 492 و494 وشرح المفصل 467/5 والممتع 338/1 و339 و343 وشرح الشافية 131/3 و132 والأشموني 484/4 .

[1619] – يراجع المنصف 3/2 و4 والتكملة ص 263 والتصريف الملوكي ص 56 وشرح التصريف ص 507 والمفصل ص505وشرح المفصل469/5 والممتع 497/2 وشرح الشافية 143/3 و173 والأشموني 547/4.

[1620] – هو أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل ، وهو الأعشى الكبير من الطبقة الأولى في شعراء الجاهلية وهو من أصحاب المعلقات،أدرك الإسلام ولم يدخل فيه، توفي 7 هـ . بغية الوعاة 105/1 والأعلام 131/7

[1621] – غير منسوب في المنصف 3/2 ولا الخصائص 222/3 ولا في الممتع 497/2 ولا اللسان 61/8 (جوع) وفيه الشطر الثاني مثل الخصائص فقط بعبارة : بادرتُ طبختها جيّع ، ولم يذكر القائل كذلك في الأشموني 547/4 ويروى معرّص بالصاد وبالضاد ، ويقال : لحم معرّص لما يلقى منه على العرصة للجفوف ، ولحم معرّض بالضاد المعجمة أي المقطّع . **اللسان 55/7 (عرص)**. وهو من قصيدة للحادرة من شعراء الجاهليّة المقلّين . **المفضّليات ص 46** .

[1622] - 86/3 .

على فُعّال مثل : صُوّام لبعدها عن الطرف ، وصحّت في طَواويس للبعد عن الطرف أيضا.[1623] كذلك العلّة في صحّة ياء عَبَايَة وبايَنَ، وواو شَقَاوة وعِلاوة وتَرْقُوَة وقاوَلَ وما شابه.[1624] وفي قلب عين فُعْلَى اسما إذا كانت ياء إلى الواو قياسا نحو: طُوبَى لبعدها من الطرف.[1625]

5- موضع تكثر فيه الزيادة :

يحكم على الحرف بالأصليّة أو الزيادة - إن لم يثبته دليل آخر كالاشتقاق - بحسب الموضع الذي هو فيه غالبا. قال ابن جنّي : « اعلم أنّ لكلّ حرف من هذه الحروف موضعا تكثر فيه زيادته ، وموضعا تقلّ فيه ، وربّما اختصّ الحرف بالموضع لا يوجد زائدا إلاّ فيه »[1626] ، وذلك مثل الهمزة والتاء اللّتين تكثر زيادتهما أوّلا بخلاف الواو والياء والميم في هذا الموضع[1627] ، والهاء أيضا يغلب أن تكون زيادتها آخرا أكثر من أوّل الكلمة.[1628] وتكون النون زائدة في موضع وجودها بين عينين في نحو: عَقَنْقَل[1629] أو كانت ثالثة مع أربعة أصول في نحو : احرنْجَمَ ، وهي كشأن الألف والواو والياء نحو : عُذافِر وفَدَوْكَس وسَمَيْدَع.[1630] وتقلّ زيادتها ثانية متحرّكة كانت أم ساكنة كما قال سيبويه : « لأنّك لا تجد أمّهات الزوائد في هذا الموضع ».[1631]

6- موضع العين أقوى من موضع اللام :

[1623] - يراجع كتاب سيبويه 370/4 والمنصف 215/1 و 2/4 و5 ، و48 ، والتكملة ص 270 والتصريف الملوكي ص 56 وشرح التصريف ص 508 والمفصل ص 504 و505 وشرح المفصل 468/5 و469 والممتع 339/1 و498 وشرح الشافية 101/3 و102 و131 والأشموني 484/4 و485 .

[1624] - يراجع سر صناعة الإعراب 107/1 و108 وشرح المفصل 369/3 والأشموني 210/4 و478 .

[1625] - يراجع الممتع 493/2 .

[1626] - التصريف الملوكيّ ص 7 . يراجع شرح التصريف ص 227 ودقائق التصريف ص 354 وما بعدها .

[1627] - يراجع كتاب سيبويه 318/4 و325 والمنصف 133/1 و137 و153 ودقائق التصريف ص 358 والخصائص 58/2 وسر صناعة الإعراب 121/1 وشرح التصريف ص 227 والأشموني 429/4 .

[1628] - يراجع المنصف 26/1 وفتح اللطيف ص 227 .

[1629] - يراجع كتاب سيبويه 320/4 و324 والمنصف 137/1 والخصائص 53/2 و66 وشرح التصريف ص227 و230 و246 والممتع 55/1 و263 الأشموني 429/4 و449 وفتح اللطيف ص 215 و283 . والعقنقل : الرمال المتداخلة .

[1630] - يراجع كتاب سيبويه 321/4 و322 و324 والمنصف 136/1 والتكملة ص 240 والخصائص 58/2 و66 ، وسر صناعة الإعراب 182/1 و110/2 وشرح التصريف ص 228 و230 و246 والممتع 263/1 و265 265 والأشموني 449/4. والعُذافر هو صفة للجمل الصلب الشديد ، وهو من أسماء الأسد كذلك . اللسان 555/4 (عذفر) . والفدوكس هو الشديد أو الغليظ أو من أسماء الأسد . اللسان 159/6 (فدكس). والسميدع هو السيد الكريم الجميل أو الشجاع وهو من أسماء الذئب لسرعته . اللسان 168/8 (سمدع).

[1631] - يراجع كتاب سيبويه 323/4 .

وعلى ذلك صحّت الواو والياء في نحو : الطَّوَفَان والحَيَدَان ، والأصل فيهما القلب لوجود العلّة وهي تحرّكهما وسبقهما بفتح ، فالأصل أن تقلبا ألفا نحو: حادان وداران وماهان ، ومنهم من يرى في هذه القضية عكسها ، وهو أن يكون التصحيح هو القياس ، والقلب شاذّ.[1632] وكان الحذف في اللام أكثر من العين لقوّة التوسّط وضعف الطرف.[1633]

7- وجود الفاصل :

ومنه ما يأتي في تذكير فعل الفاعل المؤنّث وتأنيثه على الجواز حقيقيّا كان أم غير حقيقيّ في نحو قولك : حَضَرَ الجلسةَ امرأةٌ.[1634] ومنه قوله تعالى:« **فَمَنْ جَاءَه مَوْعِظَةٌ**»[1635]،وقوله : « **قد جاءَتْكُمْ موعِظةٌ من رَبِّكم** ».[1636] وقوله : « **فَجَاءَتْهُ إحْدَاهُما تَمْشِي عَلى اسْتِحْياء** ».[1637] وفي قول الشاعر:[1638]

إنّ امْرَأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ واحدةٌ   بَعْدِي وَبَعْدَكِ في الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ

والشاهد هو عدم إلحاق علامة التأنيث بالفعل غَرّ وفاعله واحدة وهو مؤنّث لوجود الفاصل منكنّ. وفي زيادة ألف الفصل بين النونات في مثل قولنا: يكتبْنانِّ لالتحاق نون التوكيد بجماعة التأنيث فالتقت بنون الضمير للنسوة وكان الحذف غير جائز ، والاجتماع ثقيلا ، فأتوا بألف الفصل.[1639] ومثلها في قراءة من قرأ قوله تعالى : « **آأَنْتَ قُلْتَ لِلنّاسِ** »[1640] بتحقيق الهمزتين بينهما ألف مدّ ، ومنه قول الشاعر [1641]:

تَطَالَلْتُ فَاسْتَشْرَفْتُهُ فَرَأَيْتُهُ   فقلْتُ : آأَنْتَ زَيْدُ الأرَاقِمِ

رابعا: التعليل الاضطراريّ :

[1632] - يراجع كتاب سيبويه 363/4 والمنصف 8/2 و9 والتكملة ص 267 والمسائل المشكلة ص 80 وشرح التصريف ص 296 و297 وشرح المفصل 363/5 والممتع 491/2 و492 وشرح الشافية 105/3 و106و257 واللسان 159/3 (حيد) و300/4 (دور) و545/13 والأشموني 528/4 (موه). وداران : اسم موضع . وماهان : اسم . وحادان صفة من الحَيَدَى للّذي يحيد .

[1633] - يراجع شرح المفصل 412/3 وشرح الشافية 252/1.

[1634] -يراجع المذكر والمؤنث ص85 والتكملة ص87 و114و115 والمفصل ص 243 وشرح المفصل 358/3

[1635] - سورة البقرة من الآية 275 .

[1636] - سورة يونس من الآية 57 .

[1637] - سورة القصص من الآية 25 .

[1638] - غير منسوب في الخصائص 414/2 واللمع في العربية ص 34 والإنصاف 174/1 وشرح المفصل 358/3 واللسان 11/5 (غرر) .

[1639] - يراجع سر صناعة الإعراب 353/2 .

[1640] - سورة المائدة من الآية 116 .

[1641] - غير منسوب في سر صناعة الإعراب 354/2 .

يكون في احتياج المتكلّم من القدرة على التصرّف في الألفاظ التي يريد التلفّظ بها خارج قواعد اللّغة القياسيّة الغالبة ، وهو في النثر كما هو في الشعر ، ومن الشائع أنّ الضرورة لا تأتي في شعر شاعر مال إلى ذلك احتياجا للوزن وما يواتيه. وقد وجدناها متمثّلة في العلل الآتية :

1 – علّة الحاجة :

ويقصد بها الضرورة التي لجأ إليها الناطقون بالعربيّة لتسهيل النطق بالألفاظ ، وليس المقصود ما اقتصر على وضعها في الشعر فقط ، وإنّا نريد بها ما يحتاج إليه في اللّفظ نثرا وشعرا. وللعلماء مواقف من هذه الضرورة فمنهم من يراها تكون فيما لابدّ منه للشاعر ، ومنهم من رأى أنّ الشعر نفسه ضرورة ، وفيها ما هو مستحسن إذا ما قبله الذوق اللّغويّ ، ومنها ما هو قبيح وقد يكون أقبح.[1642] وذلك من الجانب الصوتيّ أو الجانب الدلاليّ :

ا– الضرورة الصوتيّة : تكون الحاجة في زيادة همزة الوصل في بداية الكلمة الساكن أوّلها لاستحالة النطق بالسكون في العربيّة نحو الأسماء العشرة فقط وهي : اسم وابْن وابْنة وابْنُمٌ، وامْرؤٌ وامْرَأة ، واثْنان واثْنَتان، واسْت ، وايْمُن.[1643] وفي الأفعال كأمر الثلاثيّ نحو : افْتَحْ ، واذْهَبْ ، وماضي الخماسيّ وأمرهما نحو : انْطَلَقَ واستقبل ، وانْطَلِقْ واسْتَقْبِلْ ، ومصدريهما : انطلاق واسْتِقْبال.[1644] وأمّا في نحو : ادّارَأَ كما في قوله تعالى : « **وإذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فادّارأتم فيها** »[1645] ، فالأصل : تَدَارَأْتُم على تفاعلتم كاثَّاقَلَ وما شابه ، « فأدغمت التاء في الدال واجتُلبت الألف ليصحّ الابتداء بها ».[1646] ومثل ذلك « **ادّارَكوا** »[1647] ، وقولهم : ازَّيَّنَ كما جاء في قوله تعالى : « **حتّى إذا أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ** »[1648] من تَزَيَّنَتْ كاطّيّر من تطيّر[1649] ، وهذا ممّا لا التباس فيه لعدم وجود وزنه.

[1642] – يراجع الاقتراح ص 20 و21 والمستوى اللغوي ص 139 .

[1643] – يراجع سر صناعة الإعراب 127/1 واللمع ص 146 والمفصل ص 467 وشرح المفصل 302/5 وما بعدها وشرح الشافية 250/2 وما بعدها والأشموني 460/4 .

[1644]– يراجع كتاب سيبويه 144/4 وما بعدها والمنصف 53/1وما بعدها والتكملة ص 16 و17و18 والمحتسب 433/1 وسر صناعة الإعراب 125/1 واللمع ص 147 والمفصل ص 467 وشرح المفصل 305/5 و306 وشرح المفصل 250/2 و260 والأشموني 460/4 .

[1645] – سورة البقرة من الآية 72 .

[1646] – اللسان 71/1 (درأ) . يراجع الحجة ص 171 وإملاء ما منّ به الرحمن ص 51 والممتع 636/2 وشرح الشافية 240/3 والقرطبي 456/1 .

[1647] – سورة الأعراف من الآية 38 وفي سورة النمل من الآية 66 (ادّارك).

[1648] – سورة يونس من الآية 24 .

[1649] – يراجع الحجة ص 171 وشرح الشافية 240/3 وإملاء ما منّ به الرحمن ص 323 .

ب– الضرورة الدلاليّة : وقد تكون ضرورة ثبات الحرف أو إخراج اللفظ على أصله للمعنى[1650] نحو : صُوَّم ، وأقْوال ، ومِشْوار ، والتَّجْوال ، والإقواء ، وشُيُوخ ، وجَواب ، طَوِيل ، وهُيَام ، وخِيَار ، وطاووس ، وما شابه ، وفي هذه الأمثلة وقوع حرف العلّة بعد ساكن أو قبله أو بين ساكنين ، فلو أعلّ لكان بالحذف وبه يزول الغرض. وكذلك ما يأتي على اسم التفضيل كما في قوله تعالى : « **أَقْوَم** ».[1651] ففي لفظ أقْوَم ثبات الواو لأنّه اسم تفضيل ، ومثله صيغة التعجّب[1652] في نحو : ما أَقْوَمَه ! والقياس يقلبها ألفا في مثل هذا الموضع لو كان فعلا منه ، فيقال : أَقَامَ لعلّة إتباع المزيد لمجرّده كما مرّ. ويثبت حرف العلّة ضرورة في الأعلام نحو : مَكْوَزَة ومَرْيَم ومَدْيَن ومَوْهَب ومَوْرَق[1653] ، ولا يوجد فيهما علّة الإعلال ، فوجب إبقاء الأصل في موضعه مثلما يبقى المثلان ظاهرين في نحو: مَحْبَب للدلالة على العلميّة ، والإدغام يزيل هذا الغرض ، فلم يدغموا.[1654] وقلبوا الألف واوا في نحو جمع فاعل على فواعل ولم يحذفوها لالتقائها بألف الجمع حفاظا على دلالة الجمع.[1655] ومن ذلك أيضا الفعل أَرْأَى الرجلُ بمعنى أظهر عملا صالحا رِياء ، أو إذا اشتكى رئته [1656] ، وهذا الفعل لا يختلف من حيث الصياغة عن أصل الفعل أَرَى مضارع رَأَى أو ماضي يُرِي ، فهذان الأخيران حدث فيهما إعلال بحذف الهمزة لعلّة الثقل ، إذ الأصل في الأوّل : أَرْأَيُ على أَفْعَلُ ، فَأَرْأَى ثمّ أَرَأْى فأَرَى على أَفَلُ ، والثاني هو أُؤَرْئِيُ على أؤفعل تحوّل إلى أُرْئِي ثمّ إلى أُري على أُفِلُ ، وتبعه هو يُرِي.[1657] أمّا قولهم الآخر: أَرْأَى الرجلُ ، فلم يحدث فيها ذلك للحفاظ على الدلالة المقصودة

[1650]– يراجع كتاب سيبويه 350/4 والتكملة ص 256 والمنصف 314/1 وما بعدها والمفصل ص 504 و505 وشرح المفصل 469/5 .

[1651] – وردت في سورة البقرة من الآية 282 وفي سورة النساء من الآية 46 وسورة الإسراء من الآية 9 وسورة المزمل من الآية 6.

[1652] – يراجع الإنصاف 144/1 وشرح المفصل 448/5 وإملاء ما من به الرحمن ص 127 والتبيان 120/1.

[1653] – يراجع كتاب سيبويه 350/4 والتكملة ص 256 والمسائل المشكلة ص 29 والمنصف 142/1 والخصائص 35/3 والمحتسب 321/1 وسر صناعة الإعراب164/1 و100/2 و238 وشرح المفصل 460/5 والممتع 488/2 وشرح الشافية 105/3 .

[1654] – يراجع المسائل المشكلة ص 29 والخصائص 35/3 والمحتسب 321/1 وسر صضناعة الإعراب 100/2 و101 و238 وشرح التصريف ص 471 واللسان 292/1 (حبب) وفي المفصل ص 502 لم يعلل وأشار إلى شذوذها فقط ، وشرح المفصل 460/5 .

[1655] – يراجع شرح المفصل 295/3 .

[1656] – يراجع اللسان 302/14 و303 (رأي) .

[1657] – يراجع شرح التصريف ص 401 .

بمعنى غير الرؤية ، مع وجود الثقل نفسه ، وهي على أَفْعَلَ. ولضرورة الحفاظ على المعنى أيضا كان الإبقاء على أربع ياءات في تصغير المنسوب مثل : عَدَوِيّ بالقول : عُدَيِّيّ ، وأُمَوِيّ يقال : أُمَيِّيّ على عُدَيْوِيّ وأُمَيْوِيّ أصلا ثمّ قلبت الواو ياء وأدغمت في ياء التصغير.[1658] وضرورة الإلحاق تثبت الحرفين المثلين المتحرّكين للامتناع من نقض الغرض نحو: مَهْدَدٌ ملحَق بجَعْفر ، وجَلْبَبَ بدَحْرَجَ ، واقعنسَسَ باحرنْجَمَ ، ولا تدغم مثل : مَرَدٌّ.[1659] وفي ضرورة الإدغام في مثل البناء على فِعَّال من باعَ : بِيَّاع لالتقاء ياءين وقبلهما كسرة فقبلت الثقل لعدم الفرار من ذلك ، وليس هو مثل : دِيوان الذي أصله دِوَّان وما شابهه.[1660]

ج- الضرورة الشعريّة :[1661] وهي منفذ اضطراريّ يلجأ إليه الشاعر ليستقيم له الوزن، فيخرق قواعد اللّغة متجاوزا حدودها ما لم تلبس، ففرض استعماله وحقّق لها القبول من دون أيّ اعتراض ، ممّا دفع علماءها إلى الاحتجاج لذلك بالتسامح معه على أنّ الشاعر العربيّ منح رخصة في هذا الإطار المحدّد قد تكون مستحبّة أو قبيحة. فمنها ما يكون بالحذف كما في قول أحدهم:[1662]

وكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ

والشاهد فيه : العواو بلا ياء ، والأصل: العواوير ولا علّة لحذف الياء.[1663]

ومثله قول عبيد الله بن الحُرّ :[1664]

ويُدِّلْتُ بَعْدَ الزَّعْفَرَانِ وَطِيبِهِ صَدَا الدِّرْعِ مِنْ مُسْتَحْكَمَاتِ الْمُسَامِرِ

وهو يريد المسامير.[1665] وقول آخر :[1666]

أَرَيْتَ إنْ جِئْتُ بِهِ أُمْلُودَا

فحذف الهمزة من : أرأيت ، ومثله قول الآخر :[1667]

1658- يراجع كتاب سيبويه 474/3 و475 والأشموني 315/4 و316 .

1659-يراجع كتاب سيبويه 350/4و424 والتكملة ص 218 والمنصف 302/2والخصائص127/1و161 و35/3 و235 وشرح التصريف ص471 والممتع 648/2 وشرح الشافية 53/1و64 و123/3و240/3 و241

1660- يراجع كتاب سيبويه 369/4 والمحتسب 422/2 .

1661 - قد عرضت شواهد أخرى في باب الأحكام القبيحة ، فليراجع هناك .

1662- ينسب إلى الشاعر جندل بن المثنّى الطهوي ونسب إلى العجّاج في الخصائص 329/3 .

1663- يراجع كتاب سيبويه 370/4 والمنصف 49/2 والتكملة ص 258 والتصريف الملوكي ص 54 و55 والخصائص 196/1و166/3 والمحتسب 193/1 وسر صناعة الإعراب 395/2 وشرح التصريف ص 475 والمفتاح في التصريف ص 103 والإنصاف 785/2 والمفصل ص 504 وشرح المفصل 321/3 و468/5 والممتع 339/1 واللسان 615/4 (عور) والأشموني 485/4 وشذا العرف ص 138 .

1664 - هو شاعر من بني سعد العشيرة ، مات في الفرات غريقا حوالي 68 هـ . الأعلام 192/4 .

1665 - يراجع المحتسب 419/1 ، وسر صناعة الإعراب 396/2 .

1666 - غير منسوب في الخصائص 268/1 . يراجع 153/3 .

فِي كُلِّ يَوْمٍ وَكُلِّ لَيْلاَهْ   حَتَّى يَقُولَ مَنْ رَآهُ قَدْ رَاهْ
يَا وَيْحَهُ مِنْ جَمَلٍ مَا أَشْقَاهْ

في قوله : راه بدل رآه. وقول الأخطل :

كَلَمْحِ أيْدِي مَثَاكِيلٍ مُسَلِّبَةٍ   يَنْدبن ضرْسَ بَنَاتِ الدَّهْرِ وَالْخُطُبِ

فحذف الواو من الخطوب.[1668] وقد تظهر الحرف على أصله كقول سُرَاقة البارقيّ :

أُرِي عَيْنَيَّ مَا لَمْ تَرْأَيَاه   كِلاَنَا عَالِمٌ بِالتُّرَّهَاتِ

فهمز تَرْأَيَاه للضرورة ، والمستعمل في الكلام العاديّ أن يكون : تَرَيَاه.[1669] وكذلك في قول آخر احتاج إلى الحركة :[1670]

لَهُ مَا رَأَتْ عَيْنُ الْبَصِيرِ وَفَوْقَهُ   سَمَاءُ الإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا

فاستعمل سمائيا جمعا مختلفا عن الغالب في مثل هذه اللفظة إذ يكون على فُعُول فهو : سُمُيّ أصلا ، ولمّا كان هذا الجمع على فعائل فكان يجب تحويل همزته إلى ياء كخطايا ، فأظهر الياء على حالها ليتمكّن من الحركة عليها كأنّها صحيحة ليستقيم له الوزن.[1671] ومنه إظهار المدغم كما في قول قَعنب بن أمّ صاحب :

مَهْلاً أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي   أَنِّي أَجُودُ لأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا

والشاهد هو: ضَنِنُوا بالتفكيك بدل ضَنُّوا في أصلها.[1672] وقال زهير:

ثُمَّ اسْتَمَرُّوا وَقَالُوا إِنَّ مَوْعِدَكُمْ   مَاءٌ بِشَرْقِيِّ سَلْمَى فَيْدُ أَوْ رَكَكُ

والشاهد فيه : رَكَك ، وهو بمعنى الرّكّ ، وهو موضع ، وقد يكون من باب اختلاف لغتين كالقَصّ والقَصَص ، فلا ضرورة آنئذ.[1673] وتكون الضرورة بتضعيف ما لا يضعّف كقول شاعر :[1674]

فَلَمْ أَكُنْ وَالْمَالِكِ الأَجَلِّ   أَرْضَى بِخِلٍّ بَعْدَهَا مُبْدَلِّ

ويرى ابن سيده أنّه شدّدها للوقف ، فهو من باب إجراء الوصل مجرى الوقف كقول

1667 – غير منسوب في الخصائص 153/3 واللسان 204/12 (دلم) .

1668 – يراجع المحتسب 304/1 و419 و51/2 وسر صناعة الإعراب 276/2 .

1669 –يراجع إعراب ثلاثين سورة ص 93 و 170 والتصريف الملوكي ص 39 وسر صناعة الإعراب 60/1.

1670– غير منسوب في الخصائص 212/1 و234 والممتع 513/2 و نسب في اللسان 398/14 (سمو) إلى أميّة بن أبي الصّلت .

1671– يراجع المنصف67/2 و68 و69 والخصائص 334/1 و350/2 والممتع 513/2 واللسان 398/14.

1672 – يراجع كتاب سيبويه 27/1 و29 وشرح أبيات سيبويه 311/1 والمسائل المشكلة ص 45 (بلا نسبة) والخصائص 161/1 وشرح المفصل 171/2 وشرح الشافية 241/3 واللسان 261/13 (ضنن).

1673 – يراجع الكامل 434/1 والمحتسب 72/2 وشرح التصريف ص 214 واللسان 434/10 (ركك).

1674 – غير منسوب في اللسان 49/11 (بدل) .

الآخر :[1675]

ببازلٍ وجناءَ أو عَيْهَلِّ   كأنّ مهواها على الكلكلّ

وهو يقصد : العيهل ، والكلكل ، بالتخفيف. ومثله قول آخر :[1676]

ليت شبابي عاد للأوّلّ   وغَضَّ عيش قد خلا أَرْغَلِّ

وتكون الضرورة الشعريّة أيضا بتحريك الساكن الوسط كما في قول الآخر :[1677]

فعَفَّ من أسرارها بعد العَسَقْ   ولمْ يُضِعْها بين فِرْكٍ وعَشَقْ

وهو يريد : العِشْق ، وجعله على فَعَل بالفتح. وكقول آخر :[1678]

وما كلّ مُبْتَاعٍ وَلَوْ سَلْفَ صَفْقُهُ   بِرَاجِعِ مَا قَدْ فَاتَهُ بِرِدَادِ

وهو يقصد : سَلَفَ ، فرجع إلى السكون والفتح خفيف ، فدخل باب الشذوذ والضرورة.[1679] وقول آخر أنشده أبو زيد :

علام قَتْلُ مسلمٍ تعمّدا   مذ سنةٌ وخَمِسُون عددا

فحرّك ميم خمسون لحاجته إليها[1680] ، وغيرها ممّا يحتاج إليه الشعر من ضرورة الحركة.[1681] ومنها ضرورة الإبدال لأجل المدّ كقول شاعر:[1682]

لها أشارير من لحم تتمّره   من الثعالي ووخز من أرانيها

فإنّ الثعالي هي الثعالب ، وأرانيها هي أرانبها وأبدل الباء ياء اضطرارا لحاجته إلى السكون في هذا الموضع.[1683] وفي قول الآخر:[1684]

وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ   وَلِضَفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ

[1675] – غير منسوب في كتاب سيبويه 170/4 ، والشطر الأوّل منه فقط ، ولا في التكملة ص 19 و28 ولا في سر صناعة الإعراب 92/2 ولا الخصائص 361/2 والممتع 111/1 ولا في شرح الشافية 318/2 ولا في اللسان 49/11 (بدل) ونسب إلى منظور بن مرثد الأسدي في 480/11 (عهل) .

[1676] – غير منسوب في المحتسب 392/1 .

[1677] – منسوب إلى رؤبة في اللسان 251/10 (عسق) و(عشق) .

[1678] – غير منسوب في المحتسب 133/1 و361 و288 وشرح المفصل 426/4 ولا في شرح الشافية 44/1 . ونسب إلى الأخطل في المنصف 21/1 .

[1679] – يراجع المنصف 21/1 والمحتسب 133/1 و361 وشرح المفصل 426/4 وشرح الشافية 44/1 .

[1680] – المحتسب 169/1 والخصائص 79/2.

[1681] – يراجع المنصف 307/2 وما بعدها والمحتسب 169/1 و72/2

[1682] – وهو أبو كاهل اليشكريّ كما في اللسان 401/4 (شرر).

[1683] – يراجع كتاب سيبويه 247/2 و273 ومجالس ثعلب 190/1 والمسائل المشكلة ص 47 وشرح أبيات سيبويه 456/1 وشرح التصريف ص 217 والمفصل ص 482 وشرح المفصل 480/5 والممتع 369/1 وشرح الشافية 212/3 (دون تعليل) واللسان 237/1 (ثعلب) و434 (رنب) و492/15 (يا) ونزهة الطرف ص 163 والأشموني 477/4 .

[1684] – غير منسوب .

أبدل العين ياء في ضفادي التي أصلها ضفادع .[1685] ومن الباحثين المعاصرين يرى في هذا النوع من الإبدال غير واقعيّ لأنّ « البعد الصوتيّ بين الياء والباء يرفض ذلك ، والأقرب إلى واقع اللّغة أنّ الشاعر اضطرّ فحذف الباء في كلّ من الكلمتين ، ثمّ مدّ حركة الكسر التي تسبقها ليقيم عوج البيت وليستوي له الإيقاع ولم يبدّل حرفا بحرف ».[1686] وكذلك قد يضطرّ إلى تخفيف الهمز بين بين كقول حسّان :

سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ اللهِ فاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بما جاءتْ ولم تُصِبِ

فأبدل الهمزة ألفا في : سالت من سألت.[1687] وفي قول العجّاج :

قَواطِناً مَكّةَ من وُرْقِ الحَمِي

وهو يقصد الحَمام فحذف الميم ثمّ قلب الألف ياء.[1688] ويرى سيبويه أنّ الضرورة التي في الشعر من الاطّراد أيضا إذ قال : « يجوز في ذا كلّه البدل حتّى يكون قياسا مثْلَئِبّا إذا اضطرّ الشاعر».[1689] وهو ما اصطُلح عليه بالضرورة الشعريّة ، وقال أيضا : « اعلم أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام ».[1690] وهذه الضرورة هي التي أفرزت اتّجاهين أحدهما يرى أنّها تكمن في حرّية الشاعر أن يتصرّف فيما لا يقع في النثر ولو كان له مخرج لاختيار ما يناسب الموضع ، والآخر يراها في عدم تمكّن الشاعر من إيجاد ما يناسب مراده إلاّ ما وضعه ضرورة.[1691] وتلك الضرورة التي ينبغي أن « تبقى محصورة في إمكانيّات اللّغة واستعمالاتها وعاداتها الكلاميّة »[1692]،وإلاّ كان تصنيفها ضمن الخطأ اللّغويّ الذي يرفضه الكلام العربيّ فرديّا كان أم جماعيّا أي في الشعر أو النثر.

2- علّة الفرار من حكم إلى آخر :

[1685]- يراجع كتاب سيبويه 273/2 و274 والمقتضب 247/1 والمسائل المشكلة ص 47 وشرح أبيات سيبويه 38/1 والمحتسب 174/1 وسر صناعة الإعراب 372/2 وشرح التصريف ص 218 والمفصل ص 481 وشرح المفصل 479/5 والممتع 376/1 وشرح الشافية 212/3 (دون تعليل) واللسان 434/1 (رنب) و225/8 (ضفدع) و492/15 (يا) وشرح الشافية 212/3 والممتع 376/1 والارتشاف 155/1 ونزهة الطرف ص 165 والأشموني 567/4 .

[1686] - نظرية الضرورة في كتاب سيبويه ص 140 .

[1687]- يراجع كتاب سيبويه 554/3 والمقتضب 167/1 والكامل 399/1 والمفصل ص 461 وشرحه 275/5 والممتع 405/1 وشرح الشافية 48/3 .

[1688] - يراجع كتاب سيبويه 26/1 والحجة ص 117 وسر صناعة الإعراب 353/2 .

[1689]- كتاب سيبويه 554/3.

[1690] - نفسه 26/1 .

[1691] - يراجع المستوى اللغوي ص 139 .

[1692] - نظرية الضرورة في كتاب سيبويه ص 141 .

نرى في كثير من القضايا الصرفيّة ما لا تؤثّر فيه علّة التغيير ، وذلك لعلّة أخرى قد تؤدّي إلى الدوران في المكان نفسه ، وهو نوع من الاضطرار اللّسانيّ ، فكانوا يقبلونها بعلّلها الآتية :

ا – الفرار من الرجوع إلى الأصل : يبدو منه في نحو : قائم وخائف وبائع ، قلبت العين هنا همزة لقلبها ألفا في الفعل ، وذلك للفرار من العودة إلى الأصل لو أعلّت بالحذف من بنائها : قاام وخااف وبااع باجتماع ألفين وهو مستحيل.[1693] ونحو : قاوَمَ لم تعلّ الواو ، ولو أعلّت

لتحوّلت إلى ألف ثمّ تحذف فيرجع البناء إلى أصله.[1694]

ب – الفرار من إعلالين : وذلك من موضعين متجاورين فأهمل استعمال أفعال من بعض الأسماء نحو : غاية وراية ، فقال المازنيّ : « كرهوا أن يشتقّوا لها فِعْلا لِما يلزمهم من الإعلال بعد الإعلال فرفضوا ذلك ».[1695]

وفيهما ظهور الياء وقلب الواو ألفا ، والغالب أن تقلب اللام وتصحّ العين، ولو قلبت الياء لقيل : راءة وغاءة بإعلال العين واللام وهو ما لم يفعلوه.[1696] ونحن نرى هذا مثل : النهاية والدعاية والرعاية التي ظهرت فيها الياء لوجود التاء اللازمة وكونها بعدت من موضع الإعراب . وعلّل ابن جنّي عدم صياغة أفعال من وَيْبَ وويح وويل فقال : « لم يستعملوا من الويب فعلا لِما كان يعقُب من اجتماع إعلال فائه كوعَدَ ، وعينه كباعَ ».[1697] وذلك عند التصريف بإسناده إلى الضمائر في المضارع. ولذلك شكّ في قول أحد الشعراء : [1698]

فَمَا وَالَ وَلاَ وَاحَ وَلاَ وَاسَ أَبُو هِنْدِ

فقال : « وهذا من الشاذّ ، وأظنّه مولَّدا ».[1699] وعلى الشكّ نفسه وقف ابن خالويه في هذا البيت موقفا مماثلا فقال : « لا تلتفتنّ إليه ، فإنّه مصنوع خبيث ».[1700]

وفي حَيْوَة قال ابن سيدة : « وإنّما هي عندي مقلوبة من ح و ي ، إمّا مصدر حَوَيتُ حَيَّةً مقلوب ، وإمّا مقلوب عن الحيّة التي هي الهامة فيمن جعل الحيّة من ح

[1693] – يراجع المنصف 282/1 و281 وشرح التصريف ص 330 وشرح المفصل 434/5 والممتع 32/1.

[1694] – يراجع المنصف 302/1 وشرح المفصل 436/5 و437 والممتع 476/2 و477 .

[1695]– المنصف 197/2.

[1696] – يراجع المنصف 140/1 و141 و197 .

[1697] – الخصائص 392/1 . يراجع المقتضب 222/1 والممتع 567/2 واللسان 805/1 (ويب) و738/11 (ويل).

[1698]– غير منسوب .

[1699]– المنصف 197/2 و198 . يراجع الممتع 567/2 و568 .

[1700] – إعراب ثلاثين سورة ص 197 .

وي ، وإنّما صحّت لنقلها إلى العلميّة ، وسهّل لهم ذلك القلبُ ، إذ لو أعلّوا بعد القلب ، والقلبُ علّة ، لتَوالَى إعلالان ».[1701] وصحّت الواو في طَوَيت والياء في حَيِيت وأحييت لعدم الوقوع في إعلال العين بقلبها ألفا واللام المعلّة من الواو ، فيتوالى إعلال بعد إعلال وحذف.[1702] وفي ذلك حدّدت قاعدة تقول : « إذا اجتمع في الكلمة واوان أو ياءان أو واو وياء ، وكلّ منهما يستحقّ أن يقلب ألفا لتحرّكه وانفتاح ما قبله ، فلا بدّ من تصحيح أحدهما لئلاّ يجتمع إعلالان في كلمة ، والآخِر أحقّ بالإعلال لأنّ الطرف محلّ التغيير ».[1703] فمثال الواوين : الحَوَى مصدر حَوِيَ أي اسودَّ ، قلبت لامه ألفا ، ومن أمثلة الياءين : الحَيَا بمعنى المطر قلبت ياؤه الثانية ألفا وهي لام. ومثال لقاء الواو والياء : الهوى من هَوَيٌ قلبت لامه ألفا وصحّت عينه.

3- التغيّر أو التحوّل :

وقد يكون بتحوّل الدلالة أو المعنى أو الصيغة ، فيتحوّل الحكم بتحوّل الدلالة ضرورة. وذلك كالتسمية بالفعل التي تجعله يتحمّل كلّ أحوال تصريف الأسماء مثل : هذا ضَرَبٌ ، من البناء إلى الإعراب نحويّا ومن الفعليّة إلى الاسميّة صرفيّا.[1704] ونحو التسمية بأحمد وأسعد يجمعان على أفاعل أو جمع السلامة لتحوّلهما من الصفة إلى الاسم.[1705] ومنه ما يبدو في جعل همزة الوصل للقطع في الفعل المسمّى به نحو : اقترب يقال : إقتربُ قادمٌ ، ويكون كإصبَع يعرب كالأسماء.[1706] ولا يرى سيبويه ذلك في قطع همزة الوصل في الأسماء عند تحوّلها من حال الاسم إلىالاسم.[1707] ومثل تسميّة رجل بالفعل رَهْ يعيد الهمزة والألف فيقال : هذا إرْأًى قد جاء ، وفي المسمّى بتصغير شِيَة ، وعِدَة يقال : وُشَيَّة ، ووُعَيْدَة ، وفي تسميّة رجل بالفعل قُلْ أو خَفْ أو بِعْ يرجع حرف العلّة لزوال علّة القلب ، فيقال : هذا قُولٌ وخَافٌ وبِيعٌ.[1708] ومنه الإبقاء على صيغ الجمع في النسب للدلالة على العلميّة نحو التسميّة بالأنبار والأنصار والمدائن ومعافر فالنسب إلى ذلك يكون بإضافة علامته

[1701] - اللسان 211/14 (حوا). يراجع المسائل المشكلة ص 80 و81 .

[1702] - يراجع المنصف 187/2 والتكملة ص 271 والممتع 573/2 و576 .

[1703] - الأشموني 526/4 .

[1704] - يراجع كتاب سيبويه 206/3 وما بعدها .

[1705] - يراجع المفصل ص 237 وشرح المفصل 311/3 .

[1706] - يراجع كتاب سيبويه 198/3 و256 .

[1707] - نفسه 199/3 .

[1708] - يراجع كتاب سيبويه 317/3 و318 و319 والأشموني 296/4 .

فقط ، فيقال : الأنباريّ والأنصاريّ والمدائنيّ والمعافريّ.[1709] والإبقاء على صيغة المفرد في النسب إلى من يسمّى بنحو : رقَبة وجُمّة ولِحْية فيقال : رَقَبيّ وجمّيّ ولِحْيِيّ أو لِحَويّ ، وعند الدلالة على المبالغة والكثرة في كلّ ذلك يقال : رقبانيّ وجمّانيّ ولحيانيّ.[1710] والإبقاء على حركات المنسوب إليه على غير القياس نحو : الدُّهْرِيّ ، فيقال : الدَّهْرِيّ فالأوّل منسوب إلى الدهر في أصل معناه الموضوع له ، والثاني منسوب إلى اسم علم ، ومثله السُّهْليّ والسّهْليّ.[1711] ومنه ألف الحروف : باء وتاء وثاء ، والحروف العاملة كإلى وعلى وغيرها ، وهي التي لا تنسب إلى أصل في حال وجودها في الحروف ، ولكن يمكن تقدير أصلها مثل الأجوف على أنّها من الواو عند التسميّة بها لتعامل معاملة الأسماء [1712] ، وعنها قال ابن جنّي : « هذا هو القانون ، وبه وصّى التصريفيّون ، وجاز أن يُقضى على الألفين أنّهما منقلبتان عن حرفي العلّة ، وإن كانتا قبل التسمية غير منقلبتين ، لإنّك لمّا سمّيت بهما ألحقتهما بما عليه عامّة الأسماء ، وأخرجتهما من الحرفيّة التي كانا عليها للاسميّة التي صارا إليها ».[1713] ولذلك كانت إمالة ألف الحروف عند التسميّة بها عَلَمًا إذ إنّها لا تمال في الأصل نحو: إلى وحتّى ولا.[1714] ومنها ما أمالوه لشبهه بالأسماء وهو الحرف : بَلَى.[1715] ولهذه العلّة تلحق التاء ما جاء من الصفات الخاصّة بالمؤنّث من دونها في الأصل نحو : مُرْضِع كما في قوله تعالى : « **تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمّا أرْضَعَتْ** »[1716] فبالتاء للدلالة على حال الإرضاع ومن دونها تصير دالّة على كلّ أنثى ولو لم تكن في تلك الحال ، وحاملة بالتاء عند الدلالة على أنّها تحمل شيئا كالرجل.[1717] وهناك تَحَوُّل صيغ بعض أفعال الأجوف من فَعَلَ إلى فَعُلَ حين الاتصال بالضمير الفاعل نحو: قُلْت وبِعْت ، وحذفت العين منها لالتقاء

[1709]– يراجع كتاب سيبويه 380/3 والمقتضب 120/3 والتكملة ص 64 والمفصل ص 260 وشرح المفصل 472/3 وشرح الشافية 79/2 و80 والأشموني 341/4 . والأنصاريّ نسبة إلى الأنصار الذين كانوا في المدينة المنوّرة وناصروا الرسول (ص)،والأنبار والمدائن مكانان في العراق ، ومعافر هو ابن مرّ أخو تميم.

[1710]– يراجع كتاب سيبويه 380/3 و409 والمقتضب 120/3 وشرح المفصل 479/3 والأشموني 348/4 .

[1711]– يراجع كتاب سيبويه 380/3 و388 و409 والمقتضب 120/3 و121 وشرح المفصل 476/3 وشرح الشافية 81/2 و82 .

[1712]– يراجع المنصف 154/2 والمحتسب 81/2 وسر صناعة الإعراب 227/2 و228 والأشموني 297/4 .

[1713] – سر صناعة الإعراب 228/2 .

[1714]– يراجع كتاب سيبويه 135/4 والمقتضب 44/3 والمحتسب 80/2 والمفصل ص 444 وشرح المفصل 205/5 .

[1715]– يراجع المفصل ص 444 وشرح المفصل 206/5 .

[1716] – سورة الحج من الآية 2 .

[1717] – يراجع كتاب سيبويه 47/2 والمذكر والمؤنث ص 59 والمقتضب 134/3 وشرح المفصل 372/3 .

الساكنين والضمّة للدلالة على أن العين واو ، والكسرة على أنّها ياء ، بخلاف طُلْت فهو على أصله فَعُلَ ، وخِفْت على أصله فَعِلَ.[1718]
4 - الالتباس :[1719]

إنّ بعض العرب يفرّقون بين الأوزان فيما يبدو فيه تشابه في الظاهر كتصريف المضعّف في البناء للمجهول نحو : رِدَّ ، بكسر الراء المنقول إليها من العين على أنّه فُعِلَ بخلاف صَبَّ على أنّه فَعَلَ ، ومنهم من لم يفرّق فقال : رُدَّ.[1720] ولم يدّغموا فيما قد يشتبه في بنائه كقولهم : شاةٌ زَنْماء وقَنْواء لما هو موجود من المضاعف على فَعّال ، ولو كان بالإدغام لقالوا : زَمّاء وقَوّاء ، وهو غير مراد على ذلك ، ومثله : صِنْوَان وقِنْوَان على فِعْلان وليس فِعّال.[1721] ولم يبالوا بالإدغام إن لم يكن لبس فيما لا مثال له من أبنيّة العرب نحو : امَّحَى من انْمَحَى ، فهو على انفعَلَ ولا يوجد منه افَّعَلَ[1722]، وكذا ادّاراً وازّيّن واطّيّر وادّارك وما شابه لكون تضعيف الفاء من موضع واحد معدوما. ولم تقلب ألف الاثنين كما قلبت ألف المقصور ياء عند الإضافة إلى المتكلّم نحو : هُدَايَ وهُدَيَّ ، ولا يقال إلاّ : هذان غلامايَ لكي لا يلتبس الإعراب ويزول الغرض بوجود ألف التثنية.[1723] ولم ينسبوا إلى العدد اثني عشر لأنّهم إنْ أثبتوا النون جمعوا بين المتعاقبين وإن حذفوا التبس ، ويجوز عند التسمية به فيقال : اثنيّ أو ثنويّ.[1724] وفي النسب إلى البحرين قالوا : بحراني للتفريق بينه وبين النسب إلى البحر وإبعاد اللبس[1725]، وليست الألف والنون الزائدتان للتثنية.[1726] وللتعبير عن المذكّر أو المؤنّث ممّا يفرق بينهما بعلامة التأنيث

[1718] - يراجع كتاب سيبويه 340/4 والتكملة ص251 و252 والمنصف 235/1 وما بعدها والمفصل ص 498 وشرح المفصل 442/5 و443 والممتع 443/2 وشرح الشافية 79/1 و80 .
[1719] - يراجع القاعدة النحويّة في ضوء تقييدها بأمن اللبس لإبراهيم محمد عبد الله ، مجلة التراث العربي ، ع.101 ، 1427 هـ/2006 م ، ص 223 .
[1720] - يراجع كتاب سيبويه 422/4 و423 .
[1721] - يراجع الحجة ص 114 والممتع 711/2 وشرح الشافية 267/3 و269 . القَنواء للشاة التي يهل احديداب في أنفها والزنماء للتي لها زنمة ، والقنوان مثنّى قنو وهو في النخلة بمثابة عنقود الكرم ، الصّنوان: نخلتان من أصل واحد ، واللفظ مثنّى صنو .
[1722] - يراجع كتاب سيبويه 455/4 ، والتكملة ص 276 والمنصف 73/1 والممتع 296/1 و712 و715 وشرح الشافية 267/3 و269 .
[1723] - يراجع التكملة ص 48 و49 والمحتسب 158/1
[1724] - يراجع التكملة ص 63 وشرح الشافية 73/2 و74 وفيه أنّ أبا حاتم لا يبالي بالثقل والالتباس فينسب إلى المركّب بجزئيه نحو : إحديّ عشريّ واثنيّ عشريّ أو ثنويّ عشريّ .
[1725] - يراجع شرح المفصل 477/3 وشرح الشافية 82/2 و86 .
[1726] - يراجع التكملة ص 62 .

كالتاء من اسم الجنس للدلالة على مفرده كالبطّة والحمامة والحيّة والدجاجة والبقرة ، يقال : هذا حمامة ذكر وهذه حمامة أنثى ، وبطّة ذكر وبطّة أنثى وحيّة ذكر وحيّة أنثى ، وهذا دجاجة وهذه بقرة ، والألف ،
كالطرفاء والبهمى.[1727] ومنه قول عبيد بن الأبرص:

إذا رأيتَ بِوادٍ حَيَّةً ذكَرا   فاذْهَبْ ودَعْنِي أُمارِسْ حيَّةَ الوادي

وقول الأخطل :

نَازَعْتُهُمْ طَيِّبَ الرّاحِ الشَّمُولِ وقَدْ صَاحَ الدَّجَاجُ وحَانَتْ وَقْعَةُ السَّارِي

والشاهد في قوله : صاح الدّجاج ويقصد الديكة.[1728] وكان الإعلال في اسم الفاعل من الأجوف تبعا لفعله ، بقلب عينه همزة لإبعاد اللبس بفَعِلٍ مثل خائف ، ومنهم لم يخف اللّبس فحذف وقال: خافٌ من فَعِل فهو فَعِلٌ.[1729] ولم تأت الواو زائدة أوّلا حتّى لا تقلب فيه همزة كالأصليّة التي تحتمل ذلك مثل : أُعِدَ من وُعد، وإسادة من وِسادة ، وأَحَد من وحد ، وهنا الفرق بينهما.[1730] وصحّت الواو والياء فيما هو على فَعَلان لئلاّ يلتبس بفَعَال ممّا لامه نون في حال إعلالهما نحو:غَلَيَان وكَرَوَان ، فبالإعلال لالتقاء الساكنين يصير كلّ منهما : غَلاَن وَكَرَان.[1731] وقلبوا الألف التي بعد أختها همزة لكي لا يرجع مقصورا عند لقائها بها فتحذف إحداهما وجوبا إذ لا يلتقي ألفان أبدا في نحو : كِساء وبناء.[1732] ولم يدغموا فيما هو على فُوعِل من المعتلّ تطبيقا لقاعدة اجتماع الواو والياء والسابق منهما ساكن تقلب الواو ياء نحو : بُويِع لكي لا يكون فُعِّلَ ، ومثله تُبُويِع وسُويِرَ.[1733] وفي النسب إلى المركّب الإضافيّ يحذف الجزء الأوّل منه نحو: عبد مناف منافيّ لئلاّ يلتبس بالنسب إلى عبد أو عبد القيس ، لأنّ الأصل في مثله أن ينسب إلى هذا الجزء كامْرئيّ.[1734]

[1727] – يراجع المذكر والمؤنث ص 77 والكامل 114/1 و103/2 والتكملة ص 122 و123 والمفصل ص 247 وشرح المفصل 382/3 وشرح الشافية 199/2 .

[1728] – يراجع الكامل 114/1 .

[1729] – يراجع كتاب سيبويه 462/3 والتكملة ص 255 و260 وشرح التصريف ص 234 والممتع 463/2 .

[1730] – يراجع المنصف 112/1 و113 .

[1731] – يراجع المنصف 6/2 و7 و9 و135 و136 والتكملة ص 267 والخصائص 147/1 وسر صناعة الإعراب 308/2 والتصريف الملوكي ص 18 و19 وشرح التصريف ص 295 وشرح المفصل 363/5 والممتع 552 وشرح الشافية 107/3 . والكروان هو طائر .

[1732] – يراجع المنصف 138/2 والتصريف الملوكي ص 24 و25 وشرح التصريف ص 330 وشرح المفصل 350/5 وشرح الشافية 102/3 .

[1733] – يراجع كتاب سيبويه 368/4 والمنصف 25/2 و26 والتكملة ص 260 والمفصل ص 506 وشرح المفصل 473/5 والممتع 477/2 وشرح الشافية 238/3 .

[1734] – يراجع كتاب سيبويه 376/3 والمقتضب 118/3 والتكملة ص 63 وشرح الشافية 74/2 و75

والأفضل في مثل هذه الأحوال أن يختار النحت نحو : مَرْقَسِيّ من امرؤ القيس ، وعَبْقَسِيّ من عبد القيس ، وعَبْشَمِيّ من عبد شمس ، وعَبْدَرِيّ من عبد الدار ، وعَبْنَفِيّ من عبد مناف وحضرميّ إلى حضرموت لجوازه في استعمال العرب.[1735]
وحركت بالفتح لام المضارع المرفوع المؤكَّد بالنون للبناء نحويّا نحو : لتَفْعَلَنَّ ، لكي لا يختلط بالمؤنّث : لَتَفْعَلِنَّ ، لو كسرت ، على أساس أنّ الأصل في التقاء الساكنين تحريك أوّلهما بالكسر، ولم تضمّ هذه اللام لوجوده في الجمع فلا يعرف إن كان فردا أو جمعا : لَتَفْعَلُنَّ.[1736] وكذلك في الأمر نحو: افْعَلَنَّ في المفرد ، وافْعَلُنَّ للجمع ، وافْعَلِنَّ للمفردة. وكان ثبات ألف الاثنين ونون النسوة مع زيادة نون التوكيد لئلا يلتبس بالمفرد كذلك نحو التثنية : لَتَفْعَلانِّ ، ولا تفعَلانِّ ، وجمع النسوة : لَتَفْعَلْنانِّ ، بزيادة ألف فاصلة بين النونات ، ولو حذفوا هذه الألف لتوالت الأمثال ، ولالتقى الساكنان.[1737] ومن التثنيّة قوله تعالى : « و**لا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الذين لا يَعْلَمُون**»[1738] ، بإلحاق نون التوكيد الثقيلة مع وجود ألف التثنية فالتقى ساكنان ضرورة. ويحذف الحرف عند أمن اللبس في نحو: رَمَتْ ورَمَى الرجُلُ ، وهم رَمَوْا ، ويَرْمِي الرجُلُ ، ويَدْعُو الناسَ.[1739] وفي كلّ هذا علّة ثقل التقاء الساكنين كذلك. وكذلك في نحو : غَزَوَا ورَمَيَا صحّت العين فيهما حتّى لا يضطرّوا إلى الإعلال بالحذف بعد القلب إلى الألف ، فيلتبس المثنّى بالمفرد : غَزَا ورَمَى.[1740] وفي تثنية المقصور تجنّبوا إعلال الألف نحو : رَحَيَانِ وعَصَوَانِ كذلك خوف اللّبس بالمفرد.[1741] فلو أعلّ لقلب ألفا فتلتقي بألف التثنية ، فلابدّ من حذف الأولى للسكونين ، ومن ثمّ يرجع الفعل إلى المفرد : رَمَى ودَعَا في الفعل ، والرَّحَى والعَصَا في الاسم ، فيذهب الغرض. وكذلك حرّكت نون التثنية والجمع في نحو : يسلمان ويسلمون ومسلمان ومسلمون وهي ساكنة أصلا ، إذ لو حذف الساكن الأوّل الألف

والأشموني 322/4 و323 .
1735 – يراجع المقتضب 118/3 و119 والأشموني 334/4 .
1736 – يراجع كتاب سيبويه 519/3 والمقتضب 16/3 وشرح الشافية 227/2 .
1737 – يراجع كتاب سيبويه 519/3 و523 و526 والمقتضب 18/3 و33 وشرح الشافية 227/2 .
1738 – سورة يونس الآية 89 .
1739 – يراجع كتاب سيبويه 156/4 و157 والممتع 525/2 وشرح الشافية 226/2 و228 .
1740 – يراجع كتاب سيبويه 156/4 والمقتضب 33/3 والمنصف 135/2 و136 والخصائص 147/1 وسر صناعة الإعراب 308/2 والتصريف الملوكي ص 18 وشرح المفصل 363/5 والممتع 527/2 وشرح الشافية 231/2 و108/3 و109 و158 والأشموني 534/4 و535 .
1741 – يراجع شرح المفصل 198/3 وشرح الشافية 158/3 .

لالتبس بنون التوكيد.[1742] وكذلك حذف حرف المضارعة في الأمر لئلاّ يلتبس بالخبر نحو : انْطَلِقْ واذْهبْ واستخرجْ.[1743] وفي جمع الآخَر قالوا : الآخَرون فقط ، بخلاف جمع الآخِر الذي يجمع على أواخِر كراهيّة الالتباس بينهما.[1744]

وغير ذلك من القصايا الصرفيّة التي قد تتطلّب منفردة حيّزا من البحث العلميّ المتأنّي لإظهار أنواع العلل التي لم يستخرجها أغلب النحاة في دراسة خاصّة. ولذلك بقي البحث فيها من الأمور الممكنة حاولنا جرّاء هذا الجمع التقرّب من التعليل اللّفظيّ مع صعوبة التفريق بينه وبين التعليل المعنويّ.

[1742] – يراجع شرح الشافية 225/2 .

[1743] – يراجع المنصف 56/1 .

[1744]– يراجع كتاب سيبويه 644/3 .

الفصل الثانـي
التعليل المعنويّ

تمهيـد :

لاحظنـا ممّا مرّ معنـا مـن علـل أنّـه كـان غالبـا مـداره علـى أسـباب لسـانيّة يلاحظه السمع وتبصره العين خطّا ، ولكن إلى جانب هذا يمكن أن نعدّ نوعا آخر من التعليل الذي يسمّى التعليل العقليّ ، وذلك لأنّ «الخليل وصاحبه سيبويه وجمهرة النحاة من بعدهم كانوا ربّما علّلوا بعض الأحكام بعلل عقليّة ، وذلك عندما يتعلّق الحكم بمعقوليّة الكلام وما جاؤوا به في هذا الجانب لا مغمز فيه من جهة أنّه فرض لاعتبـارات عقليّـة ينبو عنها واقعها ، إلاّ أنّـه يستند إلـى معلومـات بالضـرورة تتعلّـق بـأغراض الكـلام والفائـدة المتوخّـاة منهـا ».[1745] وقـد يصـعب التفريـق بـين هـذين الصنفين من العلل لكون التصريف تغييرا لفظيّا قبل كلّ شيء ، ولكنّ تعليله لفظيّ من جهة ، وعقليّ من جهة أخرى كما سنرى . فحاولنا النظر إلى مفهوم العلّة المبرّرة للقضية الصرفيّة وليس بالنظر إلى أثرها في التغيير كما بدا لنا واضحا فيما سبق ، وأردنا تصنيفه إلى ما يأتي :

<u>أوّلا: التعليل الحمليّ</u> :

كثيرا ما نعثر على تعليل النحاة لتغيير لفظ من دون العلل السابقة ، وينسبونه إلى أنّه محمول على شيء آخر أو أنّه أجري على ما يشبهه لفظا أو معنى ، وما شابه ، وهو ما نراه من التعليل العقليّ الذي يبرهن على التغيير اللّفظيّ ، وقد يرادفه مصطلح الإجراء أو التوهّم أو التنزيل أو الإتباع ، غير أنّنا فضّلنا التقسيم لشيء من توسيع مجال التعليل وتنويع العلل المختلفة في اللّفظ المتّفقة في الغرض والدلالة ، ولكي يتاح لنا صحّة وقوعنا على ما نريده من العلل المناسبة ، وقد توصّلنا فيه إلى رصد علله الآتية :

1- الحمل على اللفظ :

ويقال له الحمل على الظاهر ، وذلك لكون التصريف يتمّ على اللّفظ. وعليه حمل الكسائيّ وزن أَشْيَاء على أَفْعَال ، ويرى آخرون حملها على ظاهر لفظها المقلوب لَفْعاء من فَعْلاء.[1746] واختلفوا في علّة منعها من الصرف في قوله تعالى: « **لا تسْأَلُوا عَنْ أَشْياءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ** »[1747] ، إذ يرى الخليل ومن معه أنّه دليل على زيادة الهمزة ، ولدى الكسائيّ على أنّه حمل على الشبه بوزن الصفات كحمراء

[1745] – القياس في النحو ص 47 .

[1746] – يراجع معاني القرآن 219/1 والمنصف 94/2 وما بعدها، والإنصاف 512/2 وما بعدها و812 وما بعدها وإملاء ما من به الرحمن ص 234 و235 والممتع 513/2 وما بعدها واللسان 104/1 (شيأ) والقرطبي 330/6 والمغني في تصريف الأفعال ص 51 .

[1747]– سورة المائدة من الآية 101 .

على فَعْلاء ، ولكثرة الاستعمال أيضا.[1748]

ومنه احتمال زيادة الحروف وأصليّتها نحو الهمزة والنون في : إنْقَحْل ، وأجْفَلى ، وعَنْبَسَ وعَنْسَلَ ، على أنّهما من الزيادة ، وفي عَنْتَرَة وخَنْشَلِيل على أنّ النون من الأصول ، وغيرها من الألفاظ النادرة التي تثبت وجود أوزانها في العربيّة [1749] ، وعلى هذا الأساس نتعامل معها في التصريف كالجمع والتصغير والاشتقاق.

وممّا يمكن عدّه من هذا الباب محمولا على لفظه قول الفرزدق :

هما نَفَثَا فِي فَيَّ منْ فَمَوَيْهِما على النّابِحِ العاوِي أَشَدَّ رِجَامِ

فاستعمال فمويهما هنا يدلّ على أنّه حمل على الظاهر بجمعه بين المبدل الميم والمبدل منه الواو ، وعدّ ذلك من الاضطرار أيضا وهو قائم على الحمل على الشبه.[1750] وقيل بأنّه في هذه اللّفظة إبدال الميم من الواو عينا ، والواو لاما من الهاء ، إذ أصلها فَوْه.[1751]

وفي نحو تصغير سيّد أن يكون جائزا على سُيَيْد أو سِيَيْد بضمّ السين وكسرها مع عدم (س ي د) وهو من (س و د) [1752] وألحقت بما كانت ياؤه ثانية مثل : شَيْخ وبيْت ، وتكون كذلك عند حذف الياء الثانية منها فتصير سَيْد ، وهي واو في الأصل من سَادَ يَسُود ، ومثلها: عِيدٌ وعُيَيْد ، وجاء الجمع منهما كذلك على الظاهر: أسْياد وأعياد.[1753]

وفي تصغير الأسماء التي العين فيها بدل من الواو أو الياء وفي تكسيرها دون الرجوع إلى الأصل نحو: قائم وقوائم وقُوَيْئم ، وبائع وبَوَائِع وبُوَيْئِع.[1754]

وما كانت فاؤه تاء بدلا من الواو نحو : تُرَاث ومتَّهم ، وما كان مقلوب المكان نحو: لاثٍ من لائث وشاكٍ من شائك لُوَيْث وشُوَيْك وجاه وجُوَيْه[1755] ، وفي ذلك قال

[1748] – يراجع معاني القرآن 219/1 واللسان 104/1 و105 (شيأ).

[1749]– يراجع كتاب سيبويه 247/4 وما بعدها والخصائص 254/1 و257 واللسان 447/11 (عسل). يقال: رَجُلٌ إنقحلٌ : مُسنّ ، والأجفَلى : الجماعة من الناس ، والخنشليل : المسنّ ، والعنبس من أسماء الأسد ، والعنسل الناقة السريعة .

[1750]– يراجع كتاب سيبويه 365/3 وهامشه رقم 4 وسر صناعة الإعراب 92/2 وشرح التصريف ص 345 و346 والإنصاف 345/1 واللسان 526/13 (فوه).

[1751] – يراجع المسائل المشكلة ص 46 .

[1752]– يراجع الخصائص 252/1 و255.

[1753]– يراجع كتاب سيبويه 458/3 و460. وشرح التصريف ص 313 و314 وشرح المفصل 411/3 وشرح الشافية 211/1 واللسان 319/3 (عود) والأشموني 294/4 .

[1754] – يراجع شرح الشافية 214/1 .

[1755] – اللائث من الشجر والكلأ ما التبس بعضه ببعض ، واللاثئ مقلوب منه خفّف فصار : لاثٍ . اللسان 187/2 (لوث) والأشموني 294/4 و296 .

سيبويه في باب تحقير ما كان فيه قلب : « اعلم أنّ كلّ ما كان فيه قلب لا يُردّ إلى الأصل ، وذلك لأنّه اسم بُني على ذلك كما بني ما ذكرنا على التاء ، وكما بني قائل على أن يبدل من الواو الهمزةُ وليس شيئا تبع ما قبله كواو مُوقِن وياء قِيلَ ، ولكن الاسم يثبت على القلب كما تثبت الهمزة في أدؤُر إذا حقّرتَ وفي قائل ».[1756] ومنهم من خالفه في ذلك لزوال علّة القلب فيرجع الأصول إلى مواضعها عند التصريف.[1757]

ومنه تصريف اسم الجمع نحو : صَحْب ، ورَهْط ، وقَوْم ، كأنّه مفرد لشبهه في البناء ، فيقال في التصغير : صُحَيْب ورُهَيْط وقُوَيْم ، والجمع : أَصْحَاب وأَرْهُط وأَرَاهِط وأَقْوَام وما شابه.[1758] وقد جاء منه قول الشنفرى :[1759]

فَعَبَّتْ غِشَاشًا ثُمَّ مَرَّتْ كَأَنَّهَا   مَعَ الصُّبْحِ رَكْبٌ مِنْ أُحَاظَةَ مُجْفِلِ

والشاهد هو قوله : ركب مُجْفل على إفراد لفظ ركب. وفي قول أُحيحة ابن الجُلاح:[1760]

أخشى رُكَيْبًا أو رُجَيْلا عاديا

فقد صغّر لفظ الركب على فُعَيْل كأنّه لفظ للإفراد. وممّا يحمل على لفظه ما لا يعرف له ذكر أو أنثى نحو : هذا ابن عرس على التذكير.[1761] وقد يكون جمعه : بنات عرس من باب التعادل.

2- الحمل على المعنى :

لقد كان هذا الموضوع من الأمور التي تميّزت بها اللّغة العربيّة لما حواه من مكانة فيها ، وبه برّرت أحكام نحويّة وصرفيّة كثيرة خالفت ظواهرها قواعدها، حيث قال عنه ابن جنّي : « اعلم أنّ هذا الشَّرْج غَوْر من العربيّة بعيد ، ومذهب نازح فسيح ، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا ومنظوما ».[1762] وكذلك قال عنه ابن يعيش : « والحمل على المعنى كثير».[1763] وذلك ما يؤكّده قول ابن الأنباريّ أيضا:

[1756]- كتاب سيبويه 465/3.

[1757] - يراجع شرح المفصل 408/3 وما بعدها وشرح الشافية 206/1 وما بعدها .

[1758] - يراجع كتاب سيبويه 616/3 و624 وشرح المفصل 233/3 وشرح الشافية 265/1 و266 و203/2 والأشموني 275/4.

[1759] -شاعر جاهلي من الصعاليك وهو ثابت بن أوس الأزديّ ،وعرف بالعدو مع رفيقه وخاله تأبّط شرّا. يراجع المفضّليّات،تحقيق أمحمد محمد شاكر عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر،ط.3،1983م، ص 108

[1760] - هو أبو عمرو من الأوس ، شاعر جاهليّ ، توفي نحو 130 ق.هـ . الأعلام 277/1 و333/3 .

[1761] - يراجع المذكر والمؤنث ص 77 .

[1762]- الخصائص 413/2 .

[1763] - شرح المفصل 323/3 .

« والحمل على المعنى كثير في كلامهم ».[1764] وعليه فسيكون اقتصارنا على بعض الأمثلة للتوضيح والتدليل.

فمنه صحّة الواو في موضع تعلّ فيه اطّرادا ، وذلك حملا على معنى ما لابدّ من صحّة حرف العلّة فيه لعلّة وجود حرف العلّة فيه بين ساكنين أو سبق بساكن نحو : حَوِلَ على احْوَلَّ وعَوِرَ على اعْوَرَّ ، واجتَوَرُوا حملا على تَجَاوَرُوا ، واعْتَوَنُوا على تَعَاوَنُوا ، وازدوَجوا على تزاوَجوا ، وغيرها.[1765] وفي الحِوَل مصدر حال وهو معَلّ من قوله تعالى: « **لا يَبْغُونَ عنها حِوَلا** »[1766] ، صحّت الواو كما صحّت فيما هو بمعناها ، وهو : التحويل مصدر : حَوَّلَ ، والحِوَل اسم مصدره ، أو بمعنى : التّحَوُّل.[1767] وقيل بأنّ مثل : حَوِلَ وعَوِرَ صحّت عينه لمّا كان محمولا على ما لابدّ من صحّتها فيه وهو اسم التفضيل منه أحوَل وأعوَر ، ثمّ حُمل المصدر عليه فصحّ مثله فقالوا : الحِوَل والعَوَر وما شابه في مقام الإعلال.[1768] ويعلّل ابن جنّي صحّة مثل : الحِوَل بتقوّيها في موضع العين، وبالحركة.[1769] ويرى الفارسيّ ذلك لاختلاف وزنه مع وزن الفعل.[1770]

ومنه ما ورد في تأنيث المذكّر أو تذكير المؤنّث كثيرا [1771]، ولكنّ تأنيث المذكّر من الشذوذ عند ابن جنّي ، وعدّه في الشعر من قبيح الضرورة.[1772] ولكنّه قال في موضع آخر محدّدا ذلك : « فإن كان التأنيث غير حقيقيّ كنت في إلحاق العلامة وتركها مخيّرا ، تقول : حسَنَت دارك واضطرمت نارك ، وإن شئت : حَسَنَ واضطرم ، إلاّ أنّ إلحاقها أحسن من حذفها ».[1773]

[1764] - الإنصاف 506/2 و763.

[1765] - يراجع كتاب سيبويه 344/4 و356 و347 والمنصف 259/1 و260 و261 و305 والتكملة ص 253 والخصائص 147/1 و149 و151 و203/2 والمحتسب 214/1 والتصريف الملوكي ص 19 وشرح التصريف ص 297 والمفصل ص 498 والإنصاف 146/1 وشرح المفصل 446/5 و447 والممتع 473/2 و474 وشرح الشافية 98/3 و99 و123 والأشموني 526/4 .

[1766] - سورة الكهف من الآية 108 .

[1767] - يراجع اللسان 188/11 (حول) وإملاء ما منّ به الرحمن ص 405 وفي شرح المفصّل 457/5 على أنّه لم يجر على فعله : حال .

[1768] - يراجع الأشموني 525/4 .

[1769] - يراجع التصريف الملوكي ص 49 وسر صناعة الإعراب 235/2 .

[1770] - يراجع التكملة ص 259 .

[1771] - يراجع كتاب سيبويه 561/3 وما بعدها ومعاني القرآن 91/1 وما بعدها والمذكر والمؤنث ص 55 وما بعدها والخصائص 413/2 وما بعدها والمحتسب 347/1 . وقد ألّفت في هذا الموضوعات على انفراد كتب كثيرة تحمل العنوان نفسه منه ما ذكر في الفهرست ص 850 و851 ما يحوي 20 كتابا .

[1772] - يراجع سر صناعة الإعراب 25/1 .

[1773] - اللمع في العربية ص 34 .

وقد ورد منه أمثلة كثيرة في لغة العرب التي أنزل الله بها كلامه كما في نحو قوله : « **إنّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ** »[1774] ، وقوله : « **لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ** ».[1775] حيث استعمل لفظ قَرِيب وهو مذكّر مع رَحْمَة لفظ مؤنّث ، ومع السَّاعَة وهو مؤنّث كذلك ، على أنّ السَّاعَة بمعنى البَعْث ، والرَّحْمَة بمعنى الإحْسَان أو الغُفْرَان أو العَفْو أو المَطَر ، أو لعلّة الاكتفاء بالتاء ، أو لكونه مؤنّثا غير حقيقيّ.[1776] ومنه قوله تعالى : « **الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُون** »[1777]، والقصد من الفردوس : الجنّة.[1778] وقوله تعالى أيضا : « **مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا** »[1779] على معنى: عشر حسنات ، والمِثْلُ مذكّر.[1780] وقوله تعالى : « **وإذا حَضَرَ القِسْمَةَ أُولُو القُرْبَى واليَتَامَى والمَسَاكِينُ فارْزُقُوهم منه** »[1781]، أي ارزقوهم من القسمة، محمولةً على الإرث أو بمعنى المقسوم.[1782] وقوله أيضا : « **تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَة** ».[1783] فقد أنّث الفعل تلتقط مع بعض في معنى سيّارة.[1784] فهي شواهد من خير ما يمثّل به في هذا المقام.

ومنه قول أحد الأعراب رواه الأصمعيّ عن أبي عمرو بن العلاء : فلان لَغُوبٌ جاءته كتابي فاحتقرها، على معنى صحيفة.[1785] وقول آخر:[1786]

إنّي أتتني لِسَانٌ لا أُسَرُّ بِهَا ... مِنْ عَلْوَ لا عَجَبٌ فِيهَا وَلا سَخَرُ

فأراد باللسان الرسالة [1787]، واللّسان من الألفاظ التي تذكّر وتؤنّث أصلا.[1788]

1774– سورة الأعراف من الآية 56.

1775 – سورة الشورى من الآية 17 .

1776– يراجع معاني القرآن 255/1 والمذكر والمؤنث ص 71 والتبيان 276/1 وإملاء ما منّ به الرحمن ص 283 وتفسير القرطبيّ 227/7 وشرح المفصل 375/3 واللسان662/1 و663 (قرب) و230/12 (رحم) .

1777– سورة المؤمنون من الآية 11 .

1778 – يراجع المذكر والمؤنّث ص 143 واللسان 163/6 (فردس).

1779– سورة الأنعام من الآية 160.

1780 – يراجع المذكر والمؤنث ص 79 ، والكامل490/1 ، وأمالي الزجّاجيّ ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط.2 ، 1407 هـ/1987 م ، ص118 ، والتكملة ص73 ، والمحتسب 347/1 .

1781 – سورة النساء من الآية 8 .

1782– يراجع التكملة ص 88 والتبيان في إعراب القرآن 168/1 .

1783– سورة يوسف من الآية 10.

1784– يراجع معاني القرآن 349/1 والخصائص 417 و المحتسب 348/1 و230/2 وسرّ صناعة الإعراب 27/1 وتفسير القرطبي 95/7 و148 والتبيان في إعراب القرآن 49/2 وإملاء ما من به الرحمن ص 345.

1785– يراجع الخصائص 250/1 و418/2 والمحتسب 348/1 و230/2 وسرّ صناعة الإعراب 26/1 والإنصاف 763/2 . واللّغوب هو الضعيف الأحمق . والقائل مجهول .

1786 – يراجع الحجة ص 160 ، والبيت غير منسوب.

1787 – نسب إلى أعشى باهلة في المذكر والمؤنث ص 99 .

وقول القتّال الكلابيّ :[1789]

قَبَائلُنا سَبْعٌ وأنْتُمْ ثَلاثَةٌ وللَسَّبْعُ خَيْرٌ مِنْ ثَلاثٍ وأكثَرُ

فاستعمل ثلاثة مع القبائل وهي مؤنّثة على معنى البطن وهو مذكّر ، وقال آخر[1790] خلاف ذلك :

وَإِنَّ كلاباً هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ وَأَنْتَ بَرِيئٌ مِنْ قَبَائِلِهَا العَشْرِ

باستعمال العدد عشر وهو مذكر مع معدود مذكّر أبطن على معنى المؤنّث قبيلة.[1791] وقال عمر بن أبي ربيعة :

فكان نَصِيرِي دُونَ مَن كُنتُ أتَّقِي ثَلاثُ شُخُوصٍ كاعِبانِ ومُعْصِرُ

فأنّث شخوص مع ثلاث بمعنى الأنثى من الأشخاص ، والأصل ثلاثة أشخُصٍ.[1792] وفي قول الحطيئة :[1793]

ثَلاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلاثُ ذَوْدٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي

نجده ذكّر الأنفس بمعنى الإنسان. وفي دلالة النفس قال السجستانيّ : « قالوا : هم ثلاثة أنفس ، المعنى ثلاثة رجال ، فحُمل الكلام على المعنى ، وعندي نفسٌ واحدٌ أي رجل واحد ».[1794] وغير ذلك من الشواهد.[1795]

وكلّ لفظ يبدو في ظاهره دالاًّ على مذكرّ وهو مراد به التأنيث فقد سمّي بالتأنيث التأويليّ.[1796] وكجمع خَلِيفَة على خُلَفَاء بالنظر إلى المعنى الدال على المذكّر وكأنّه بلا تاء[1797] ، وهو في القرآن قوله تعالى : « **خُلَفاءَ** »[1798] ،

[1788] – يراجع المذكر والمؤنث ص 98 والتكملة ص 144 واللسان 386/13(لسن) .

[1789]– وهو عبد الله بن مُجَيِّب من بني بكر بن كلاب ، عاش في القرن السابع الميلاديّ من الجاهليّة إلى عصر بني أميّة ، ينتمي إلى الشعراء الصعاليك وكان فتّاكا . خزانة الأدب 112/9 .

[1790] – غير منسوب في الكتاب 565/3 والكامل 489/1 والخصائص 417/2 وأمالي الزجّاجيّ ص والإنصاف 469/2 والمقتضب 146/2 والإنصاف 769/2 واللسان 722/1 (كلب) و54/13 (بطن) والأشموني 620/3 و127/4 .

[1791] –يراجع معاني القرآن91/1والمذكر والمؤنث ص 108والكامل489/1والإنصاف769/2 والأشموني 127/4

[1792]– يراجع كتاب سيبويه 562/3 و565 و566 والكامل 489/1 وأمالي الزجّاجيّ ص 118 والتكملة ص72 والإنصاف 771/2 والأشموني 126/4 .

[1793]– وهو جرول بن أوس شاعر مخضرم ، من أشهر شعراء الهجاء ، مات في 45 هـ . الأعلام 118/2 .

[1794] – المذكر والمؤنث ص 55 . يراجع الكتاب 212/2 و562/3 .

[1795] – يراجع الإنصاف 763/2 وما بعدها .

[1796] – يراجع النحو الوافي 588/4 .

[1797] – يراجع اللسان 83/9 84 (خلف). والمذكر والمؤنث ص 38 و39 وشرح المفصل 294/3 وشرح الشافية 149/2 و150 .

[1798]– السور: الأعراف من الآية 69 ومن الآية 74 ، والنمل من الآية 62 .

وذكر أيضا على أصله في الجمع : « **خَلائِفَ** »[1799] ، وفَعِيل قد يجمع على فُعَلاء.[1800] وكجمع جَنَاح على أَجْنِحَة وأَجْنُح ، وهذا من جمع المؤنّث ، فهو حمل على معنى : الرِّيشَة ، وكلاهما يفيد المَيْل.[1801] وكدلالة فَعِيل وفَعُول على الجمع معنًى تذكيرا وتأنيثا نحو : قريب ، وصديق ، وعدوّ ، فيقال : هو ، أو هي ، أو هما أو هم ، أو هنّ قريب.[1802] وهو ما يمكن إرجاعه ضمن علّة الاشتراك أو المشاركة أيضا . وفي قول الشاعر :[1803]

وهْو ، إذا الحَرْبُ هَفَا عُقَابُه كَرْهُ اللِّقاءِ تَلْتَظِي حِرَابُه

والشاهد فيه تذكير الحرب حملا على المعنى ، وهي مؤنّثة أصلا ، ومثلها السلم والقوس وغيرهما[1804] ، وكذلك « أنّثوا الحرب ، لأنّهم ذهبوا بها إلى المحاربة ، وكذلك السِّلْم والسَّلْم يُذهَب بهما إلى المسالمة »[1805] ، لأنّ مثل هذا اللّفظ لا يحمل علامة التأنيث. وفي قول عائشة (ض) بأنّها دخلت على النبيّ (ص): « **فَوَجَدَتْ عِنْدَهُ حُدَّاثاً** »[1806] جمع محدّث على حُدّاث بمعنى السامر والسُّمّار، ويجمع أصلا بالواو والنون محدّثون ، وغير ذلك كثير.

ومنه حمل جمع القلّة للدلالة على الكثرة والعكس ، وهو أيضا من باب الحمل على المعنى ، كما قال سيبويه : « ربّما عَنَوْا ببناء أكثر العدد أدنى العدد ».[1807] وقد يعدّ ذلك من باب التوسّع في اللّغة [1808] ، كقول حسّان ابن ثابت :

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا

فالشاعر استعمل الجَفَنَات وأَسْيَافنا ، وهما لجمع القلّة أصلا[1809] ، وهو لم يُرِد إلاّ الكثير ليستقيم غرض الفخر والمبالغة ، ولذلك يذكر ابن جنّي أنّ أبا عليّ ينكر ما نقل عن النابغة ورأيه في هذا البيت بأنّه أقلّ جفانه وسيوفه واستدلّ بقوله تعالى : «

[1799]– في السور : الأنعام من الآية 165 ويونس من الآية 14 ومن الآية 73 وفاطر من الآية 39 .
[1800] – يراجع شرح المفصل 283/3 وشرح الشافية 150/2 .
[1801]– يراجع اللسان 429/2(جنح) .
[1802]– يراجع كتاب سيبويه 636/3 و638 والمذكر والمؤنث ص 70 وشرح المفصل 375/3 وشرح الشافية 140/2 واللسان 663/1 (قرب) .
[1803] – غير منسوب في اللسان 303/1 (حرب).
[1804] – يراجع المذكر والمؤنث ص 120 .
[1805] – اللسان 303/1 (حرب).
[1806]– اللسان 133/2 (حدث)
[1807]– كتاب سيبويه 601/3 .
[1808]– يراجع كتاب سيبويه 492/3 والتكملة ص 185 و186 .
[1809]– يراجع كتاب سيبويه 578/3 والتكملة ص 155 وشرح المفصل 224/3 و225 والأشموني 224/4 .

وَهُمْ فـي الغُرُفَـاتِ آمِنُـون »[1810] علـى أنّ عددها لا يليق أن يحمل علـى القلّـة.[1811] وممّا جاء فيه جمع الكثرة للقلّة قوله تعالى : « **ثلاثـة قُرُوء »**[1812] علـى فُعُول ، وقد يعدّ كذلك من باب الاستغناء.

وحمل المصدر على الفاعليّة كما في قوله تعالى : « **أو يُ َصْبِحُ مَاؤُهَا غَوْرًا »**[1813] ، أي : غائرا.[1814] وقد يحمل على المفعوليّة كما في قوله تعالى : « **وَجاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ »**[1815] ، أي : بِدم مكذوب فيه[1816] ، أو بدم ذي كذب.[1817] كما ورد على المعنى الأصليّ في قوله تعالى : « **ذلكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوب »**.[1818] ومنه الذِّبْح أي المذبوح فهو بمنزلة الطِّحْن بمعنى المطحون ، والقِطْف أي المقطوف[1819] ، والخَلْق بمعنى المخلوق والضرب أي المضروب والنسج هو المنسوج[1820] وغيرها.

وحمل اسم الفاعل على الصفة المشبّهة كجمع عالم على علماء لأنّه بمعنى عليم[1821] ، وهو ما أشار إليه سيبويه بقوله : « وليس فُعُل وفُعَلاء بالقياس في ذا الباب ».[1822] ويقصد جمع فاعل من الصفات على هذين الوزنين والأصل على فُعَّل. وقال الفارسيّ : « والحمل في هذا الباب على اللّفظ أكثر من الحمل على المعنى ».[1823] ويحمل اسم الفاعل أيضا على معنى المصدريّة كالعافية والخاطئة

1810 – سورة سبأ من الآية 37 .

1811 – يراجع المحتسب 289/1 وشرح المفصل 225/3 .

1812 – سورة البقرة من الآية 228 .

1813 – سورة الكهف من الآية 41 .

1814 – يراجع إملاء ما من به الرحمن ص 399 والتبيان في إعراب القرآن 103/2 وتفسير القرطبي 239/2 و112/12 و86/13 و222/18 .

1815 – سورة يوسف من الآية 18 .

1816 – يراجع اللسان 708/1 (كذب) وتفسير القرطبي 149/9 .

1817 – يراجع التبيان في إعراب القرآن 50/2 وتفسير القرطبي 149/9 .

1818 – سورة هود من الآية 65 .

1819 – يراجع اللسان 437/2 (ذبح) وشرح الشافية 162/1

1820 – يراجع المسائل المشكلة ص 243 .

1821– يراجع كتاب سيبويه 632/3 ، وليس في كلام العرب لابن خالويه ، أحمد عبد الغفور عطار ، ط.2 ، 1399 هـ ، ص357 ، والخصائص 382/1 و383 وشرح الشافية 157/2 واللسان 417/12 (علم).

1822– وقد ورد من هذا الجمع : شاعر وشعراء وجاهل وجهلاء وصالح وصلحاء وعاقل وعقلاء وبارح وبُرحاء وفاضل وفضلاء وطارئ وطُرآء وخالب وخُلباء وسابح وسُبحاء وباذخ وبُذخاء وفاحش وفُحشاء وعالم وعلماء . يراجع كتاب سيبويه 632/3 وليس ص 332 و357 واللسان 114/1(طرأ) و364/1 (خلب) و470/2 (سبح) و516/2 (صلح) و7/3 (بذخ) و410/4 (شعر) و(فحش) و129/11 (جهل) و417/12 (علم) ، وفاضل وفضلاء لم يذكر في اللسان (فضل) وإنّما في هامش كتاب ليس ص 332.

1823– التكملة ص 189 .

والكاذبة والباقية والطّاغية وغيرها.[1824] ومن شواهدها قوله تعالى: « **فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَة** »[1825] ، وقوله : « **لَيْسَ لِوَقْعَتِها كاذِبَة** ».[1826] ويكون بمعنى المفعول كما في قوله تعالى : « **لا عَاصِمَ اليَومَ** »[1827] أي لا معصوم ، وقد يدلّ على أصله.[1828] وفي قوله أيضا: « **خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ** »[1829] ، بمعنى ماء مدفوق.[1830]
ومنه ما في قول النابغة الذبياني :

كِلِينِي لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصِبِ وليلٍ أُقَاسيه بَطِيئِ الكواكِبِ

وهو يريد : لِهمٍّ منصوبٍ أو ذي نَصَب[1831] ، ومثله في قول الحطيئة :

دَعِ المَكارِمَ لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِها واقْعُدْ فَإنّكَ أنتَ الطّاعِمُ الكاسي

والشاهد فيه قوله : الطاعم الكاسي وهو يريد : المطعوم والمكسوّ.[1832] وحمل على النسب أيضا كسابقه ، ومثله قول الحطيئة :

وغَرَرْتَني وزَعمتَ أنّـــكَ لابِنٌ بالصّيف تامِرُ

ويريد من : لابن وتامر ذو لبن وذو تمر ، وقاسوا على ذلك : لاحم وشاحم وناعل.[1833]

ومنه حمل الصفة المشبّهة على اسم المفعول فتجمع فَعِيل وفاعِل وفيْعِل وأفعل على فَعْلَى ، وقد « قال الخليل : إنّما قالوا : مَرْضَى وهَلْكَى وموتى وجَربى... فلمّا كان المعنى معنى المفعول كسّروه على هذا المعنى »[1834] ، الأصل أن تجمع جمعا سالما : مريضون وهالكون.

ويحمل اسم المفعول كذلك على المصدريّة نحو : الميسور هو اليسر ،

[1824] – يراجع الكامل 297/1 ديوان الأدب ص 52 والمفصل ص 271 وشرح المفصل 87/4 وشرح الشافية 168/1 وإملاء ما من به الرحمن ص 563 .
[1825] – سورة الحاقة من الآية 8 .
[1826] – سورة الواقعة من الآية 2 .
[1827] – سورة هود من الآية 43 .
[1828] – يراجع إملاء ما من به الرحمن ص 335 والتبيان في إعراب القرآن 39/2 واللسان 403/12 (عصم).
[1829] – سورة الطارق من الآية 4 .
[1830] – يراجع إعراب ثلاثين سورة ص 62 وإملاء ما من به الرحمن ص 581 والتبيان 268/2 و285 اللسان 21/4 (أشر) و126 (جرر) و206 (حفر) و166/9 (سيف) و99/10 (دفق) و277/11 (رحل) و404/12 (عصم) والأشموني 344/4 .
[1831] – يراجع كتاب سيبويه 382/3 واللسان 758/1 (نصب) .
[1832] – يراجع شرح المفصل 482/3 وشرح الشافية 88/2 و89 والأشموني 343/4 .
[1833] – يراجع كتاب سيبويه 90/2 والمفصل ص 261 وشرحه 480/3 والأشموني 342/4 و343 .
[1834]– كتاب سيبويه 42/2 و648/3 . يراجع التكملة ص 187 و189 وشرح المفصل 234/3 و299 و338 وشرح الشافية 120/2 و141 و142 والأشموني 181/4 و245 .

والمعسور هو العسر، والمجلود هو الجلد والمفتون بمعنى الفتنة ، وغيرها.[1835]

وقد يأتي المفرد على معنى الجمع ، منه تفسير: ثلاثمئة ، جمع المئة مع الثلاثة إلى التسعة ، والقياس أن تكون ثلاث مئات أو ثلاث مئين، ولكنّهم لم يستعملوه إلاّ في الضرورة.[1836] فقال سيبويه : « وليس بمستنكر عندهم أن يكون اللفظ واحدا والمعنى جميع ، حتّى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام ».[1837] واستشهد بقول علقمة بن عبدة :[1838]

بها جِيَفُ الْحَسْرَى فأمّا عِظَامُها فَبِيضٌ وأمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبُ

وقول المسيب بن زيد مناة الغنوي :

لا تُنْكِرُوا الْقَتْلَ وَقَدْ سُبِينَا في حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وقَدْ شَجِينا

ففي البيت الأوّل جلدها والمعنى : جُلُودها. وفي البيت الآخر: حَلْقكم والقصد : حُلُوقكم.[1839] وفي قوله تعالى : « **أَعْجَاز نَخْلٍ مُنْقَعِر** »[1840] وقوله : « **أَعْجَاز نَخْلٍ خَاوِيَة** »[1841] بالوصف مرّة بالمذكّر وأخرى بالمؤنّث حملا على معنى الجمع في الأولى ، وعلى معنى الجماعة في الأخرى.[1842] وفي قولنا : هي الرجال وقالت الرجال ، وهي النسوة وقال النسوة على معنى جماعة الرجال أو جماعة النسوة أو بمعنى الجمع .[1843] وعليه جاء قوله تعالى : « **قَالَتِ الأَعْرَابُ** »[1844] ، وقوله : « **قَالَ نِسْوَةٌ فِي المَدِينَة** ».[1845] فمن قدّره على معنى الجمع ذكّر ومن قدّره على الجماعة أنّث ، ومثله قول الشاعر:[1846]

أَخَذَ العَذَارَى عِقْدَهَا فَنَظَمْنَهُ مِنْ لُؤْلُؤٍ مُتَتَابِعٍ مُتَسَرِّدَا

والشاهد هو قوله : أخذ على لفظ التذكير مع وجود الفاعل المؤنّث. وفي قوله تعالى

[1835] – يراجع المفصل ص 271 وشرح المفصل 58/4 وما بعدها وشرح الشافية 168/1 .

[1836] – يراجع شرح شذور الذهب ص 459 .

[1837]– كتاب سيبويه 209/1 .

[1838]– وهو المعروف بالفحل من شعراء العصر الجاهليّ ت 20 ق.هـ حوالي سنة 603 م . طبقفا فحول الشعراء ص 224 وخزانة الأدب 282/3 والأعلام 247/4 .

[1839]– يراجع كتاب سيبويه 209/1 واللسان 423/14 (شجا).

[1840] – سورة القمر من الآية 20 .

[1841] – سورة الحاقة من الآية 7 .

[1842] – يراجع المقتضب 287/3 والتكملة ص 122 وشرح المفصل 323/3 . وفي المذكر والمؤنث ص 72 أنّ أغلب العرب يذكّرون مثل هذا الجمع وأهل الحجاز يؤنثون .

[1843] –يراجع التكملة ص89 واللمع في العربية ص 34 وشرح المفصل 376/3 وشرح شذور الذهب ص 175

[1844] – سورة الحجرات من الآية 14 .

[1845] – سورة يوسف من الآية 30 .

[1846] – غير منسوب في شرح المفصل 376/3 .

: « **هذان خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا** »[1847] ، وقوله : « **وإنْ طَائفَتَانِ من المؤمنين اقْتَتَلُوا** »[1848]، لفظا الخصم والطائفة بمعنى الجمع بدلالة فعليهما بعدهما : اختصموا واقتتلوا ، ويجوز حملهما على اللّفظ الدالّ على التثنية في غير القرآن.[1849]

وممّا يحمل على معناه ما في قوله تعالى : « **عَوانٌ بين ذلك** »[1850]، حين وردت بين قبل اسم الإشارة ذَلِكَ ، وهي لا تكون إلاّ بين اسمين وأكثر ، ولمّا صلح أن تكون ذلك ههنا في ذلك المعنى جاز الأمر[1851]، ومثله في قوله تعالى : « **لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ من رُسُلِه** »[1852] لفظ أَحَدٌ الدّالّ على معنى فريق إضافة إلى أنّ بين لا تضاف إلاّ إلى جمع.[1853]

وبعلّة الحمل على المعنى كان تخريج حذف واو الفعل يَذَرُ الذي أخذ حكم يَدَع في التصريف [1854] ، إذ إنّ حذف واو مثل هذا الفعل يكون لعلّة وجودها بين الياء والكسرة ، وما فتح منه كان لعلّة وجود حرف الحلق نحو : يضَع ، ويقَع ويهَب ، ويَدَع الذي هو معناه يذَر[1855] ، وقيل ذلك في يأبَى على يفْعَلُ بدون حرف حلق لكنّه بمعنى يمنَعُ.[1856]

3- الحمل على المعنى أو اللّفظ :

وممّا حمل على لفظه مرّة وعلى معناه مرّة أخرى على السواء قولهم : الطِّفل والضيف[1857] ، وذلك في نحو قول « العرب : جارية طِفْلة وطِفْلٌ ، وجاريتان طِفْلٌ ، وجَوارٍ طِفْلٌ ، وغلامٌ طِفْلٌ ، وغِلْمانٌ طِفْلٌ »[1858] ، وقولنا : هو ضَيْفٌ للواحد ، وقد حمل على معناهما الدّال على الجمع كما في قوله تعالى : « **أو الطِّفْلِ الَّذِينَ**

1847 – سورة الحج من الآية 19 .

1848 – سورة الحجرات من الآية 9 .

1849 – يراجع معاني القرآن 127/2 و128 والتبيان 141/2 والقرطبي 26/12 و171/15 .

1850 – سورة البقرة من الآية 68

1851 – يراجع معاني القرآن 42/1 وإملاء ما من به الرحمن ص 49 والتبيان 42/1 وتفسير القرطبي 58/1 .

1852 – سورة البقرة من الآية 136 .

1853 – يراجع إملاء ما من به الرحمن ص 73 .

1854 – يراجع شرح التسهيل 445/3 وشرح الشافية 131/1 و91/3 و اللسان 280/5 (وذر).

1855 – يراجع شرح التصريف ص 377 وشرح التسهيل 446/3 و447 وشرح الشافية 130/1 و131 و91/3 وشذا العرف ص 61 .

1856 – يراجع شرح التصريف ص 434 . وقد تعدّدت آراء التعليل في هذه الكلمة (يأبى) وهي أنّ منهم من يراها في أنّ الألف من حروف الحلق ، وآخر في شبهه بما يرادفه ، وثالث على توهّم ماضيه فَعِلَ بكسر عينه فجاء مضارعه على القياس يفعَل .

1857 – يراجع معاني القرآن 364/1 واللسان 209/9 (ضيف) و402/11 (طفل).

1858 – اللسان 402/11 (طفل) .

لمَ ْ **يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاء** »[1859] ، وقوله أيضا : « **ثمّ نُخْرِجُكم طِفْلا** »[1860] ، وقوله : « **ثمّ يُخرِجُكم طِفلا** »[1861] ، وقوله : « **هَلْ أتاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إبْرَاهِيمَ المُكْرَمِين** »[1862] ، وقوله : « **قال إنّ هؤلاء ضَيفي فلا تَفْضَحون** »[1863] ، وكلّ ذلك بمعنى الجمع فيهما.[1864] والضيف في أصله مصدر على معنى اسم المفعول : المُضَيَّف.[1865]

ومن ذلك ألفاظ العموم التي قد تحمل على لفظها أو على معناها كما في قوله تعالى : « **مِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إلَيْكَ** »[1866] فمن هنا محمولة على لفظها بمعنى الإفراد كقوله : « **مَنْ يَنْظُرُ إلَيْكَ** »[1867] ، وفي قوله تعالى : « **وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إلَيْكَ** »[1868] محمولة على معناها دلالة على الجمع ، كقوله : « **ويَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لا يَمْلِكُ لهُمْ رِزْقًا من السّمَوات والأرض وَلا يَسْتَطِيعُونَ** »[1869] ولفظ (ما) هنا دالّ على جمع الآلهة التي يعبدها الناس وُحّد فعلها حملا على اللّفظ ، ثمّ جُمع فعل آخر فيما بعدُ وهو(يستطيعون) حملا لذلك اللّفظ على معنى الجمع.[1870] وقد تدلّ على الاثنين[1871] كما في قول الفرزدق :

تعَشَّ فإن واثقتني لا تخونني نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَان

والشاهد هو قوله : مَنْ يصطحبان ، على دلالة التثنية.

4- الحمل على الشبه :

ويأتي بمعنى الحمل على المثل أو النظير ، ويكون ذلك فيما بين الحروف والألفاظ. فممّا فيه تشابه الحروف ليأخذ الحكم نفسه النسب إلى بهراء : بهرانيّ

[1859] – سورة النور من الآية 31 .
[1860] – سورة الحج من الآية 5 .
[1861] – سورة غافر من الآية 67 .
[1862] – سورة الذاريات من الآية 24 .
[1863] – سورة الحجر من الآية 67 ، وردت كلمة (ضيف) بهذا المعنى أيضا في سورة هود من الآية 78 وسورة الحجر من الآية 51 وسورة القمر من الآية 37
[1864] – يراجع المحتسب 307/1 و إملاء ما منّ به الرحمن ص 436 و452 واللسان 209/9 (ضيف) والقرطبي 39/10 .
[1865] – يراجع إملاء ما منّ به الرحمن ص 339 واللسان 209/9 (ضيف) .
[1866] – سورة الأنعام من الآية 24 .
[1867] – سورة يونس من الآية 43 .
[1868] – سورة يونس من الآية 42
[1869] – سورة النحل من الآية 73 .
[1870] – يراجع معاني القرآن 39/2 و40 والمذكر والمؤنث ص 79 والكامل 308/1 والتبيان 238/1 و29/2 وتفسير القرطبي 275/1 و435 .
[1871] – يراجع معاني القرآن 40/2 والكامل 308/1 والمحتسب 191/2 .

لوجود مشابهة ألفي التأنيث الألفَ والنون.[1872] ومنه النسب إلى نحو شَقَاوة شَقاويّ بثبات الواو، وحِرباء حرباويّ وكساء وكساويّ على الشبه بحمراويّ بقلب الهمزات واوات[1873] ، وإلى ما آخره ألف زائدة كالذي هي فيه أصليّة مثل : حُبْلَى على مَلْهَى والعكس ، إذ يجوز حُبْلَويّ على ملْهَويّ ، ومَلْهِيّ على حُبْلِيّ.[1874] ولذلك أيضا كان النسب إلى فَعولة شبها بفَعِيلة بحذف الواو والياء على السواء فيكون على فَعَليّ نحو: شَنوءة شَنَئيّ وقَبيلة قَبَليّ ، إن لم يكونا مضعّفين نحو : صَرُورَة وشَدِيدة فلا يحذفان.[1875] وتصغير العِرَضْنَى عُرَيْضِنٌ ، لأنَّ النون وهي زائدة كالرابع في الرباعيّ قِمَطْر.[1876] ومثله في الحكم تصغير الفَرَزْدَق على فُرَيْزِق عند بعضهم بحذف الدال لشبهها بالتاء الزائدة وما كان فيه من الحروف المتشابهة كخَرَنْدَق تصغيره خُدَيْرِق وفي جمع أمثال ذلك.[1877]

واعتبار الزوائد للجمع السالم كتاء المفرد في تصغير الأسماء الموجودة فيها نحو: ظَرِيفون وظُرَيْفون ، وظَرِيفات وظُرَيْفات كظَريف وظَريفة وغير ذلك.[1878]

وما هو وارد من الشبه إمالة ألف بَلَى مع أنّها حرف والحروف لا تمال ألفاتها، ولكنّها شابهت الأسماء بتمام الكلام عند الجواب بها.[1879] ومثلها : لا ، لكونها صالحة للاستقلال بالجواب ، ومنهم من لم ير إمالتها.[1880]

وتصحيح عين فعل التعجّب وتصغيره في قولهم : ما أقْوَله ! وما أبيَعه ! وما أُمَيْلِحَه ! وذلك حملا على الشبه باسم التفضيل.[1881]

وإبدال الميم من واو فَوْه ليكون شبيها بالأسماء غير المضافة ، إذ

[1872] – يراجع المسائل المشكلة ص 42 وسر صناعة الإعراب 107/2 وشرح الشافية 58/2 و83 و174.

[1873]– يراجع كتاب سيبويه 349/3 والخصائص 214/1 و215 وشرح المفصل 202/3 .

[1874]– يراجع كتاب سيبويه 352/3 و353 والمقتضب 122/3 وشرح الشافية 40/2 .

[1875]– يراجع الخصائص 116/1 و117 .

[1876]– يراجع كتاب سيبويه 439/3 وشرح الشافية 245/1 . والفرس تعدو العِرَضْنَى هو أن تعترض في السير من النشاط . اللسان 182/7 (عرض) . والقمطر : الجمل القويّ السريع . ورجل قمطر أي قصير ضخم . اللسان 116/5 (قمطر) .

[1877] – يراجع كتاب سيبويه 448/3 والمفصل ص 250 والإنصاف 226/1 وشرح المفصل 400/3 والأشموني 269/4 . والخرندق هو اسم نبت ، وقيل : اسم قصر بالعراق ، فارسيّ معرّب . اللسان 79/10 (خردق).

[1878]– يراجع كتاب سيبويه 342/3 و443 .

[1879]– يراجع كتاب سيبويه 135/4 والتكملة ص 228 وشرح الشافية 26/3 و27 والارتشاف 246/1 واللسان 88/1 (بلا) والأشموني 397/4 والهمع 200/2 .

[1880] – يراجع كتاب سيبويه 135/4 والتكملة ص 228 وشرح الشافية 27/3 واللسان 431/15 و466 (لا) وأوضح المسالك 359/4 والمكودي ص 225 والأشموني 397/4 والهمع 204/2 .

[1881]– يراجع كتاب سيبويه 350/4 والتكملة ص 256 والممتع 481/2 وشرح الشافية 97/3 .

هي من الألفاظ التي لا تكون في الكلام إلاّ مضافة الأسماء الستّة فصارت مثل : دَم.[1882]

ومنه مجيء مضارع : غَسَا وجَبَى وأبَى وقَلَى على غير قياس فقالوا : يَفْعَل بالفتح لاعتداد ألفها كالهمزة التي هي من الحلق في مثل : قَرَأَ يَقْرَأ ، وهدأ يهدأ ، وقد ورد من تلك الأفعال على القياس أيضا يَفْعِ ُل بالكسر وبالضمّ أيضا.[1883]

وجمع فاعِلاء كجمع فاعِلة على فواعل لشبههما في علامتي التأنيث نحو: نافِقَاء ونَوَافِق.[1884]

ومنه حكم حذف نون لم يكُ كالحذف في الفعل المعتلّ المجزوم : لم يغزُ ، أو حكم زيادتها في الموضع نفسه من مثل : فَدَوْكَسٌ ، وسَمَيْدَعٌ ، وجَحَنْفَلٌ ، واحرنجم ، وادْهامّ لشبهها بحروف اللّين في الغنّة وفي السكون.[1885]

وفي معاملة البدل كالزائد في مثل قولهم : راءة وراية همزوا الياء لوقوعها بعد ألف ، وهي بدل من أصل كوقوعها في سِقاء وهي زائدة ، وفي جمعهم مُصيبة على مَصائب وياؤها بدل من أصل واو كصحيفة وصحائف وياؤها زائدة كأنّها فَعيلة.[1886]

ومن الألفاظ في هذا الباب وجوب الإدغام في ما هو على فَعِلٍ من الصفات لشبهه بالفعل لفظا نحو : رَجُلٌ ضَفٌّ من ضَفِفٍ.[1887] ويقول بعضهم بالتفكيك على الأصل : ضَفِفٌ.[1888] ولذلك أيضا جاء من الأسماء على غير الإدغام قولهم : طَعَامٌ قَضِضٌ ، ومن الأفعال قولهم : لَحِحَتْ عينُه وصَكِكَت الدّابّة ومَشِشَتْ ، وألِلَ السِّقاءُ ، وقَطِطَ شَعرُه ، وضَبِبَ المكان

[1882]– يراجع كتاب سيبويه 365/3 .

[1883]– يراجع كتاب سيبويه 105/4 و106 والخصائص 383/1 والمحتسب 210/1 وشرح التصريف ص 433 وشرح المفصل 429/4 والممتع 532/2 وشرح الشافية 123/1 و124 واللسان 128/14 (جبي) . وجبى الماءَ : جمعه ، وغسا الليل : أظلم.

[1884]– يراجع كتاب سيبويه 617/3 و618 وشرح المفصل 297/3 وشرح الشافية 155/2 . والنافقاء هي من جحور اليربوع يخفيها ويظهر غيرها ليفرّ منه . اللسان 359/10 (نفق).

[1885]– يراجع كتاب سيبويه 184/4 والمقتضب 135/3 والمنصف 228/2 والخصائص 364/1 و365 وسر صناعة الإعراب 109/2 و110 والممتع 265/1 . الفدوكس هو الشديد ، أو الغليظ ، وقيل : الأسد ، وفَدوكس: حيّ من تغلب . اللسان 159/6 (فدكس). والسميدع : السيّد الكريم أو الشجاع ، اللسان 168/8 (سمدع) . والجحنفل هو بمعنى الكثير أو العظيم الجحفلة أي مشفر البعير . اللسان 103/11 (جحفل) . واحرنجمت الإبل : اجتمعت وبركت . اللسان 130/12 (حرجم). وادهامّ : اسودّ. اللسان 209/12 (دهم).

[1886]– يراجع كتاب سيبويه 356/4 والخصائص 203/1 و 280/2 والممتع 507/2 .

[1887]– يراجع المنصف 301/2 و الضفّ هو : ذو الحاجة .

[1888] – يراجع كتاب سيبويه 420/4 .

أو البلَدُ [1889] ، فالشبه من جهة اطّراد الإدغام ، ومن جهة الشذوذ فيه.

وجمع أرْض وحَرّة وإورّة وعُرُس وعِير بزيادة واو ونون أو ياء ونون على صيغة الجمع المذكّر السالم شبهاً بسَنَة في التأنيث.[1890] وجمع الأسماء التي على أبنية جمع القلّة لشبهها بأوزان الأسماء المفردة مثل : أفْعُل كأَفْعَل ، وأفْعِلة كأفْعَلة تجمع على أفَاعِل مثل أيدٍ وأيادٍ وأسقية وأساقٍ ، وأفْعال كإفعال على أفاعيل مثل أقوال وأقاويل.[1891]

وغير ذلك كثير في باب الجمع الذي تلتقي فيه الأبنية من ناحية عدد الأحرف ووزنها وحروف اللين فيها وعلامات التأنيث وأحرف الزيادة في المواضع نفسها. وعلى ذلك كذلك جاءت جموع الصفات التي هي على زنة أبنية الأسماء نحو : صَعْب وصِعاب وكَهْل وكهول وعَبْد وأعبُد وشَيْخ وأَشْياخ ووَغْد ووُغْدَان وغيرها.[1892] كما جمعت الصفات نفسها على أبنية متشابهة ممّا هو على فاعِل كما ذكره سيبويه في قوله : « وقد جاء شيء كثير منه على فُعُلٍ شبّهوه بفَعُولٍ حيث حُذِفت زيادته وكُسِّر على فُعُلٍ لأنّه مثله في الزيادة والزنة وعدّة الحروف وذلك : بازل وبُزُل وشارف وشُرُف ».[1893] ، وغيرها كثير.

ومنه أيضا الحمل على النظير كجمع الألفاظ الأعجميّة التي لها نظير في العربيّة نحو : صَوْلَج وصَوالِجة ، وجَوْرَب وجواربة ، ونظيرهما : صَيْقَل وصَيَاقِلة.[1894] وما عرّب منها كإستبرق الذي حكم على زيادة الحروف الأولى منه : است ، وذلك حملا على نظيره في العربيّة مثلا : استخرج ، ولو أنّ هذا كان فعلا ، ولكنّهم شبّهوه به.[1895]

1889- يراجع المنصف 302/2 و303 والخصائص 329/1 والارتشاف 163/1 واللسان 347/6 ' مشش) وأوضح المسالك 412/4 والمكودي ص 246 والأشموني 589/4 والمزهر 60/2 وشذا العرف ص 156 وفتح اللطيف ص 423 . وطعام قضض : فيه الحصا ، ولحِجت عينُه :التصقت ، وضَبِب البلد : كثر ضَبابه، وألل السِّقاءُ : تغيّرت ريحه ، ومششت الدابّة إذا ظهر في رجلها نتوء . وقطط شعره إذا اشتدّت جعودته .

1890- يراجع كتاب سيبويه 599/3 و600 وشرح المفصل 216/3 و217 .

1891- يراجع كتاب سيبويه 618/3.

1892- يراجع كتاب سيبويه 626/3 وما بعدها وشرح المفصل 213/3 وما بعدها وشرح الشافية 90/2 .

1893- كتاب سيبويه 632/3 . يراجع شرح المفصل 298/3 وشرح الشافية 157/2 .

1894- يراجع كتاب سيبويه 620/3 والتكملة ص 180 وشرح الشافية 186/2. والصَّوْلَج هو الصولجان وهو العود الأعوج ، فارسيّ معرّب ، وقيل هو عصا يعطف طرفها يضربون بها الكرة على الدوابّ . اللسان 310/2 (صلج). والجورب هو لفافة الرجل فارسيّ معرّب من كورب اللسان 263/1(جرب) . والصّيقَل هو شحّاذ السيوف . اللسان 380/11(صقل) .

1895 - يراجع شرح الشافية 263/1 و264 .

5- الحمل على الضد :

ويقال له الحمل على النقيض أيضا ، وذلك أنّه يكون في أبنيّة الأسماء والأفعال بفروعها ، وورد في (اللسان) « أنّ الشّيء يجري مجرى نقيضه كما يجري مجرى نظيره ، وذلك قولهم : طَوِيل كما قالوا : قَصِير ، وقالوا : ظَمْآن كما قالوا : رَيَّان ، وقالوا : كَثُرمَا تَقُولَنَّ كما قالوا : قَلَّمَا تَقُولَنَّ ، ونحوه كثير ، وإذا ثبت هذا في المختلف كان حكما يُرجع إليه في المتّفق ».[1896] وإليه أشار سيبويه بقوله : « وقد يقال للإنسان قَلِيلٌ كما يقال قَصِيرٌ ، فقد وافق ضِدَّه وهو العظيم ، ألا ترى أنّ ضدّ الصغير وضد القليل الكثير ، فقد وافق ضدُّ الكثير ضدّ العظيم في البناء ».[1897]

ولم يأت ممّا عينه واو على فَعُلَ إلاّ طال يَطُول حملا على نقيضه قَصُرَ.[1898]

ومنه أيضا قولهم : عَدُوّة بالتاء حملا على ضدّه صديقة ، والجمع منهما عَدوّ وصَديق ، وفَعُول شبيه بفَعيل.[1899]

وعلى ذلك كان تعليل جمع جاهل على جهلاء حملا على ضدّه عالم وعلماء[1900] ، حيث يجمع ما كان من فاعل على فُعَّل غالبا وقيل : جُهَّل على هذا الأصل ، وعالم جمع على ما هو بمعناه عَلِيم وعُلَماء.

كما قد تقاس أبنيّة مصادر الثلاثيّ وأفعالها وصفاتها على الضدّ مثل ما هو على فَعِلَ فَعَلا وهو فَعِلٌ أو فَعِيل للدلالة على الوجَع مثل : وَجِعَ وَجَعًا ومَرِضَ مَرَضًا وهو مَرِيضٌ ، وأَشِرَ أَشَرًا وهو أَشِرٌ ونَشِطَ وهو نَشِيطٌ كالحَزِينِ ، والنَّشَاطُ كالسَّقَامِ ، وما هو على فَعْلان للدلالة على الجوع والعطش وضدّه وغيرها من الدلالات.[1901]

6- الحمل على الأصل :

وهو كذلك نوع من إتباع حكم حكما كالمفرد الذي هو أصل الجمع فإن أعلّ أو صحّ ما في الأوّل المعتلّ بقي الحكم نفسه في الثاني ، وذلك في نحو ما يأتي :

1896- 308/11 (زلل) . يراجع المحتسب 85//2 .

1897 - كتاب سيبويه 30/4 و31.

1898 - يراجع المفتاح في التصريف ص 17 .

1899 - يراجع كتاب سيبويه 638/3 والمذكر والمؤنث ص 71 والإنصاف 630/2 وشرح المفصل 289/3 وشرح الشافية 140/2 واللسان 36/14 (عدا) .

1900 - يراجع الخصائص 383/1 واللسان 416/12 (علم)

1901 - يراجع كتاب سيبويه 17/4 وما بعدها والإنصاف 630/2 وشرح الشافية 52/1 وما بعدها و143.

فمنه قِيمَةٌ وقِيَمٌ ، ودِيمَةٌ ودِيَمٌ ، وحِيلَةٌ وحِيَلٌ ، وزَوْجٌ وزِوَجَةٌ ، وثَوْرٌ وثِوَرَةٌ ، والجمع محمول على المفرد وهو الأصل ، وقيل : ثِيَرة لأنّه من ثِيَارة في الأصل[1902] ، ولا يختلف التعليل في هذه القضية.

وكذلك صحّة مثل : مِعْوَل ، ومِخْيَط ، ومِقْوَد ، وذلك لكونها فرعا عن مِفْعَال الأصليّ الذي هو من أسماء الآلة[1903] وكانت صحّتهما ثابتة في هذين الأصلين لعلّة وجودهما بين ساكنين أو ما بعدهما أو قبلهما ساكن.

ومنه بقاء إعلال الواو ياء في نحو : غازيَة مع زوال العلّة لكون التأنيث فرعا عن المذكّر الأصل.[1904] فالتذكير هو الأوّل وكان التأنيث منه فاحتاج إلى علامة.[1905] وفي القول : ثلاثة دوابٍّ ، إن أريد الذكر ، والأصل في المفرد مؤنّث : دابّة صفة تقع على المذكّر والمؤنّث ، أن يكون العدد مذكّرا : ثلاث ، وكأنّه : ثلاثة أشياء دوابّ.[1906] فالمعدود مقدّر ، وهو مذكّر كما نرى. وجمعت البيداء على البِيد حيث « كسّروه تكسير الأسماء لأنّه في الأصل صفة ، ولو كسّروه تكسير الأسماء فقيل : بيداوات لكان قياسا ».[1907] وهذا قول يبيّن لنا إمكان القياس إلى جانب السماع.

7- الحمل على الفرع :

منه أنّ المصدر يعلّ أو يصحّ كما هو فعله في الحالين نحو : قَامَ قِيَاماً وقِيَما ، وقَاوَمَ قِوَاماً عند من يعدّون المصدر أصل الفعل[1908] ، وهو من التعليل بالإتباع أيضا. ومنه إلحاق همزة الوصل في مصادر الأفعال المبدوءة بها نحو : افتعَلَ افتعالا وانفعَل انفعالا وافعلّ افعِلالا وافعالّ افعيلالا وافعنلل افعنلالا وافعنلى كاسلنقى افعنلاء وافعوّل افعوّالا وافعوعل افعيعالا واستفعل استفعالا ، وافعنلل وافعللّ.[1909]

[1902] – يراجع الخصائص 113/1 وسر صناعة الإعراب 236/2 والمفصل ص 503 وشرح المفصل 463/5 والممتع 471/2 والأشموني 508/4 .

[1903] – يراجع كتاب سيبويه 355/4و356 والتكملة ص 192 الخصائص 113/1 والمحتسب 50/2 والمفصل ص 503 وشرح المفصل 362/5 و463 و461 والممتع 487/2 وشرح الشافية 104/3 و123 و125 والأشموني 536/4 .

[1904] – شرح التصريف ص 313 .

[1905] – المذكر والمؤنث ص 37 .

[1906] – يراجع التكملة ص 73 وهامشها واللسان 370/1 (دبب).

[1907] – اللسان 97/3 (بيد) .

[1908] – يراجع الخصائص 114/1 والإنصاف 236/1 وشرح الشافية 260/2 و88/3 و89 واللسان 188/11 (حول) و497/12 و503 (قوم) والأشموني 504/4 .

[1909] – يراجع شرح الشافية 260/2 والأشموني 460/4 و461 . وافعنلل مزيد في الثلاثيّ بحرفين مثل:

8- الحمل على الأكثر :

يكون اللّجوء إليه عند وجود أكثر من احتمال للحكم الصرفيّ ، فلأنّ تعليله أنّ الحكم في هذا على الأكثر لا على الأقلّ ، وهو علّة من هذه الناحية أيضا.[1910] وقد قال سيبويه معلّلا ما حذفت فيه اللام : « الأكثر أن يكون النقصان ياء »[1911] ، ولكن التعليل مخالف في ذلك عند ابن جنّي حيث يرى أنّه يُحمل المحذوف واوا على الأكثر.[1912]

ومنه فيما لا يدرك أصله ممّا عينه ألف عن واو أو ياء نحو : ناب وآءة ، فإنّه يحمل على الواو[1913] ، وهو أيضا حمل مجهول على معلوم.

ومنه الإمالة في كلمة الحَجَّاج اسم رجل لكثرة دورانه على الألسن بالإمالة خلاف القياس فحملوه على أكثر الاستعمال.[1914]

وفيما يحتمل وزنين مثل : تَوْأَم على تَفْعَل أو فَوْعَل في الأسماء ، ونَهْشَل على نَفْعَل أو فَعْلَل ، وتَيَّهَ من الأفعال يحتمل فَيْعَل وفَعَّلَ ، فالثاني منها هو المناسب لأنّه هو الأكثر في الكلام.[1915] ومثل ذلك لفظ التَّوْلَب في قول أوس بن حجر[1916] يصف صبيّا :

وذاتُ هِدْمٍ ، عارٍ نَواشِرُها تُصْمِتُ بالماءِ تَوْلَبًا جَدِعَا

فتاؤه أصل وواوه زائدة لأنّ فَوْعَلا أكثر من تَفْعَل.[1917] وفي وزن حَادَان من حَيَدان ، ودَارَان ومَاهَان على أنّه فَعَلان لا فاعال ، لأنّ الأوّل أكثر من الثاني.[1918]

9- حمل مجهول على المعلوم :

ومثاله نحو « الباب والدار والمال والحال ، وذلك أنّ هذه الألفات -وإن كانت مجهولة أنّه لا اشتقاق لها -فإنّها تحمل على ما هو في اللّفظ مشابه لها ، والألف إذا وقعت عينا فجهلت فالواجب فيها أن تعتقد منقلبة عن الواو ».[1919] وفي كلّ ما

اقعنسس ، وافعنلل من مزيد في الرباعيّ بحرف نحو : احرنجم

1910- يراجع الخصائص 86/2 والملوكيّ ص 7 .

1911- كتاب سيبويه 454/3.

1912- يراجع الملوكيّ ص 42 .

1913- يراجع كتاب سيبويه 462/3 والخصائص 254/1 و68/3 والممتع 560/2 .

1914- يراجع كتاب سيبويه 127/4 وشرح المفصل 201/5 .

1915- يراجع المنصف 103/1 و263 و43/2 . والنهشل هو المسنّ . اللسان 682/11 (نهشل) .

1916- وهو شاعر جاهليّ من بني تميم ، وهو زوج أمّ زهير بن أبي سلمى ، توفي 520 م . الأعلام 31/2 .

1917- يراجع سر صناعة الإعراب 181/1 واللسان 232/1 (تلب) والتوْلَبُ ولد الأتان من الوحش ، ويستعار للإنسان .

1918- يراجع المنصف 9/2 وشرح الشافية 106/3 واللسان 159/3 (حيد).

1919 - المحتسب 80/2 . يراجع التصريف الملوكي ص 7 .

هو زائد ولم يعرف بدليل من أدلّة الزيادة كالاشتقاق والتصريف والأغلب [1920] ، وذلك مثل كلمة أرنب التي تعرف زيادة همزته بكثرة زيادتها أوّلا مع ثلاثة حروف أصول ، ومثلها الميم في منبِج اسم بلد ، والميم أكثر من الهمزة زيادة في هذا الموضع.[1921]

10- الحمل على حقيقة الدلالة :

قد يجوز أن يكون ضمن علّة الحمل على اللّفظ أو المعنى ، ولكن يصحّ أن يعبّر عنه بعلّة حقيقة الدلالة كما هو في تأنيث فعل الفاعل المؤنّث الحقيقيّ أو ما يطلق عليه بعضهم المؤنث من الحيوان نحو : قالت امرأة ، وجواز تأنيثه إن كان الفاعل غير حقيقيّ ظاهرا نحو : عادت الذكرى وعاد الذكرى ، واتّسعت الصحراء واتّسع الصحراء ، واشتدّت الظلمة واشتدّ الظلمة ، واشتعلت النار واشتعل النار وهكذا.[1922]

وفي جواز تأنيث فعل الفاعل جمع التكسير نحو قولنا : جاءت الرجال ، وتذكيره مع المؤنّث في نحو قوله تعالى: « **قَالَ نِسْوَةٌ** »[1923] ، قال الفارسيّ : « فأمّا فعل الجمع إذا تقدّم الفاعل فقد يذكّر ويؤنّث ، لأنّ تأنيث الجمع ليس بحقيقة »[1924] وهو ما يمكن عدّه ضمن الحمل على المعنى أيضا. ومنه قوله تعالى : « **إنّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِين** »[1925] ، وقوله : « **لَعَلَّ السّاعَةَ قريب** ».[1926] فذكّر قريب مع المؤنّث في الآيتين : رحمة والساعة ، لأنّهما من المؤنّث غير الحقيقيّ.[1927]

ثانيا : التعليل الكفائي:

وهو أنّ في كلام العرب ألفاظا توظّف في موضع ليس في أصله لها ، فقدّر علماء اللّغة عللا تخريجا لهذه الأوضاع منها علّة الاستغناء وما يرادفه كالاكتفاء أو الاقتصار أو البدل أو النيابة ، وقد دلّ هذا النوع من القضايا على أنّه يشكّل ظاهرة

[1920] - يراجع شرح التصريف ص 226 والممتع 39/1 والارتشاف 13/1 والمبدع ص 34 والهمع 213/2 والأشموني 428/4 وشذا العرف ص 130 وتصريف الأسماء والأفعال ص 28 .

[1921] - يراجع شرح المفصل 318/5 و329 والممتع 237/1 و239 وما بعدها .

[1922] - يراجع المذكر والمؤنث ص 85 والتكملة ص 86 و114 واللمع في العربية ص 34 وشرح المفصل 360/3 .

[1923] - سورة يوسف من الآية 30 .

[1924] - التكملة ص 89 و115 . يراجع المقتضب 288/3 و289 واللمع في العربية ص 34 والمفصل ص246 وشرح المفصل 376/3 .

[1925] - سورة الأعراف من الآية 56 .

[1926] - سورة الشورى من الآية 17 .

[1927] - يراجع إملاء ما من به الرحمن ص 520 والتبيان 276/1 وشرح المفصل 360 و375 واللسان 663/1 و664 (قرب) و230/12 (رحم) وتفسير القرطبي 227/7 و228 .

لغويّة.[1928] وممّا استعمل فيه قول سيبويه: « ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتّى يصير ساَقطا »[1929] ، سواء أكان حرفا من اللّفظ أم اللّفظ ذاته . وحكم تداوله يضبطه ابن جنّي بقوله : « واعلم أنّ استعمال ما رفضته العرب لاستغنائها بغيره جارٍ في حكم العربيّة مجرى اجتماع الضدّين على المحلّ الواحد في حكم النظر ، وذلك أنّهما إذا كانا يعتقبان في اللّغة على الاستعمال جَرَيا مجرى الضدّين اللذين يتناولان المحلّ الواحد ، فكما لا يجوز اجتماعهما عليه ، فكذلك لا ينبغي أن يستعمل هذان ، وأن يكتفى بأحدهما عن صاحبه ».[1930] وكأنّه لا يختلف عمّا يسمّى بالبناء على أصله وفي أوّل وضعه. وقال ابن الأنباريّ : « وقد يستغنى بالحرف عن الحرف في بعض الأحوال إذا كان في معناه ».[1931] وهو يقصد الإغناء في حروف المعاني وكذا في الأفعال والأسماء. ومن ذلك ما يأتي:

1 – علّة الاستغناء في الأفعال :

فمنه عدم استعمال ماضي الفعلين : يَدَعُ ودَعْ ، ويَذَرُ وذَرْ ، ومصدريهما ومشتقّاتهما لاستغنائهم عنهما بمرادفهما : ترك. ومثله في هذا التعليل قولهم : طَرَدَهُ فَذَهَبَ ولا يقال : انْطَرَدَ ولا اطَّرَدَ على المطاوعة.[1932] ومنه إغناء افتعل عن انفعل في المطاوعة فيما كانت فاؤه راء نحو : ارتمى ، أو لاما نحو : التأم ، أو نونا نحو: انتفى ، أو واوا نحو : اتّصل.[1933] ووجود أفعال مزيد فيها تستعمل دون المجرّد في بابها نحو : احمارَّ أو احمرّ ، وافتقر ، واشتدَّ للشديد ، وارتفع عن رَفُع.[1934]

ولا تكون الحاجة إلى همزة الوصل بدخول أحد أحرف المضارعة نحو: يَنطلق من انْطَلَقَ ، وفي خُذ وكُل ومُر.[1935] مثلما يستغنى عن هاء الوقف فيما يبقى على حرف واحد نحو : عِهْ من وَعَى في الوصل نحو : عِ الكلامَ.[1936] ويدخل هذا أيضا

[1928] – يراجع قضية الاستغناء في النحو العربي لخالد عبد الحميد السيد أبو جندية ، دار وهدان للطباعة والنشر، ط.1 ، 1986 م . وهو كتاب يدرس هذه القضيّة بالتفصيل ، وإن كان مركّزا على الجوانب النحويّة.

[1929] –كتاب سيبويه 25/1 . يراجع 121/3 والمنصف 286/2 والخصائص 267/1.

[1930] – الخصائص 398/1.

[1931] – الإنصاف 485/2 .

[1932] – يراجع كتاب سيبويه 25/1 والمسائل المشكلة ص 207 والمحتسب 432/2 والإنصاف 485/2 وشرح الشافية 158/1 .

[1933] – يراجع شرح الشافية 158/1 و159 .

[1934] – يراجع كتاب سيبويه 26/4 و76 ، وشرح التصريف ص 284 وشرح الشافية 78/1 .

[1935] – يراجع كتاب سيبويه 454/3 و 146/4 والخصائص 232/1 وسر صناعة الإعراب 125/1 و126 وشرح التصريف ص 393 و394 والممتع 619/2 والأشموني 467/4 .

[1936] – يراجع كتاب سيبويه 144/4 و146 و159 و162 والكامل 17/2 وشرح المفصل 309/5 .

في باب زوال العلّة.

2 – علّة الاستغناء في الأسماء :

واستغنوا بلفظ المفرد المجرّد لجمع من غير لفظه نحو : لَمْحَة عن مَلْمَحة ، وجمعوه على : مَلامِح ، ومثلها : الشَّبَه عن مشبه من الجمع مَشَابِه ، وكذلك قالوا : الْمَحَاسِن والْمَسَاوِئ.[1937]

ومنه وَاحِدٌ عن مفرد اثْنَيْنِ من لفظه ، وباثنين عن تثنية واحد ، وستّة عن ثلاثتين ، وبعشرين عن عشرتين وهكذا.[1938]

والاكتفاء بصياغة ألفاظ أسماء العَلَم من كلّ الصفات الممكن إلحاقها بالشخص. قال ابن جنّى : « إنّ العَلَم إنّما وضع ليغني عن الأوصاف الكثيرة »[1939] كالحَسَن بدلا من : الرَّجُلُ الطويل الأسمر العَالم النبيه الفطن ... إلخ ، ولذلك عند وجود الأمثال من الأعلام تكون الصفة هي المميّزة نحو : الحَسَن البصريّ ، والحَسَن بدون وصف ينطلق إلى الحَسَن بن عليّ بن أبي طالب لشهرته به.[1940] وقد تطغى الكُنى أو الألقاب على أسماء أصحابها كالمهلهل والشنفرى ، والصدّيق ، والفاروق ، والنّابغة ، وابن قيس الرقيّات ، وابن مالك ، وأبو منصور ، وأم كلثوم.

وكذلك تشترك مع الأفعال لمّا يستغنى عن همزة الوصل في المواضع المناسبة التي لا حاجة فيها مثل : سُمَيّ وبُنَيّ في تصغير اسم وابن. ووجود أسماء بالزيادة فقط نحو : كوكب وسَمَيْدَع وعَضْرَفوط.[1941]

ومنه أنّ إظهار المؤنّث يكفي عن ذكر التاء في الفعل المسند إلى فاعل مؤنّث نحو: قال فلانة [1942] ، وقيل ذلك في تعليل تذكير الخبر مع المؤنّث[1943] في قوله تعالى : « **إنّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ من المحسنين** ».[1944] فكأنّه نوع من التخفيف بحذف التاء لدلالة سياق الكلام على المقصود.

[1937]– يراجع كتاب سيبويه 26/1 و33 و66 و67 والمنصف 16/1 و17 و286/2 و287 والخصائص 267/1 و268 و270 و379 والمحتسب 292/1 و101/2 واللسان 584/2 (لمح) و504/13 (شبه) .

[1938]– يراجع الخصائص 272/1 و241/3 .

[1939] – الخصائص 241/3 .

[1940] – يراجع الخصائص 242/3 و243 .

[1941] – يراجع اللسان 721/1 (كوكب) ، والسميدع هو الرجل الكريم أو الشجاع أو الجميل الجسم ، والعضرفوط : دويْبّة .

[1942]– يراجع كتاب سيبويه 92/2 . يراجع المذكر والمؤنث ص 43 ويعدّ صاحبه ذلك قياسا ، وأتوا بالتاء في الفعل حرصا على بيان التأنيث .

[1943] – يراجع شرح المفصل 375/3 واللسان 230/12 (رحم) .

[1944] – سورة الأعراف من الآية 56 .

وفي أبنيّة الجمع على سبيل المثال أنّهم يكتفون بأَفْعَال في القليل والكثير نحو: رَسَنٌ وأرْسان وبَطَل وأبطال وجِلْفٌ وأَجْلافٌ ويوْم وأيّام وقلم وأقلام [1945] ، وبأَفْعِلة في نحو : زَمان وأزْمِنة ومكان وأمكنة وفُؤاد وأفئدة[1946] ، وبأفعُل نحو: أرجُل[1947] ، ويجمع الكثرة عن القلّة نحو : رِجال وشُسُوع ودراهم ودنانير من الرباعي وما ألحق به[1948] ، ويجمع فَعِيلٌ صفةً بالتاء ومن دونها على فَعَائل أو فُعَلاء أو فِعال ، وقد يكتفون فيها بأحدها بدل الآخر نحو: صَغِير وصِغَار، ولا يقال صُغَراء.[1949] والاستغناء بالجمع السالم عن التكسير في نحو: رَجُلٌ صَنَعٌ وصِنْعٌ ورجال صَنَعُون وصِنْعون ولا يكسّران[1950] ، وكذا ما هو على فَعّال وفُعّال لا يكسّران، وفِعِّيل ومَفعول ومُفْعل بكسر العين وفتحها.[1951]

ومنه الاكتفاء بالبناء الواحد في المفرد والجمع نحو : بُهْمى وحَلْفاء وطَرْفاء[1952] ويفرّق بين الجمع ومفرده بإضافة كلمة وَاحِدَة بعدها ، فيقال : بهمى واحدة وحلفاء واحدة ، وطرفاء واحدة ، أو بالإخبار والوصف بما يناسب في سياق الكلام كقوله تعالى : « **والفُلْك المَشْحُون**» [1953] وقوله مرّة أخرى «**والفُلْكِ الّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ**»[1954] وهو ما سمّي باتفاق اللفظ واختلاف التقدير.[1955] والطّاغُوت مثل الفُلْك ، كذلك يدلّ على المفرد المذكر أوالمؤنث والجمع، ويكتفى باللّفظ الواحد.[1956] وشواهد ذلك اللفظ على الترتيب من القرآن قوله تعالى:« **يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكفُرُوا بِهِ** »[1957] ، وقوله :« **وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا**

[1945]- يراجع كتاب سيبويه 570/3 و628 و629 والتكملة ص 181 والخصائص 268/1 وشرح المفصل 225/3 وشرح الشافية 92/2 . والرسن هو ما كان من الأزِمّة على الأنف ، والجِلْف بمعنى الأحمق أو الغليظ الجافي.

[1946]- يراجع كتاب سيبويه 602/3 و604 وشرح الشافية 125/2 .

[1947]- يراجع الخصائص 269/1 وشرح الشافية 92/2 و126 .

[1948]- يراجع الخصائص 268/1 وشرح المفصل 225/3 واللسان 180/8 (شسع). والشسوع جمع شِسْع وهو ما يشدّ به النعل أو طرف المكان أو ما ضاق من الأرض.

[1949]- يراجع كتاب سيبويه 636/3 وشرح الشافية 150/2 .

[1950]- يراجع كتاب سيبويه 629/3 والتكملة ص 181 وشرح المفصل 316/3 .

[1951]- يراجع كتاب سيبويه 641/3 وشرح المفصل 316/3 .

[1952] - يراجع كتاب سيبويه 211/3 و596 والمفصل ص240 وشرح المفصل 337/3 وشرح الشافية 199/2.

[1953] - سورة يس من الآية 41 .

[1954] - سورة البقرة من الآية 164.

[1955] - يراجع التكملة ص 117 .

[1956] - يراجع المذكر والمؤنث ص 149 و150 واللسان (فلطك) و(طغي).

[1957] - سورة النساء من الآية 60.

الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا »[1958]، وقوله:« **وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمْ الطَّاغُوت »**.[1959]

ومنه عدم تصغير اللاتي واللائي اكتفاء بتصغير مفردهما اللَّتَيَّا ، وجمعه اللّتيّات [1960] ، كما استغنوا بقولهم : أتانا مُسَيّاناً وعُشَيّاناً دون تصغير قولهم : أتانا قَصْراً بمعنى العَشِيّ.[1961] والاستغناء بما هو مصغّر عن تكبيره نحو: كُعَيْت وجُمَيْل وهما طائران ، وكُمَيْت للفرس ، وذلك لمناسبة صغرهما.[1962]

كما استغنوا عن ياءي النسب بصيغة الكثرة على فَعَّال نحو : ثَوّاب وعَوّاج من العاج[1963] ، وبصيغة اسم الفاعِل بمعنى : ذو الشيء أي صاحب الشيء ومنه قول الحطيئة :

فَغَرَرْتَني وزَعَمْتَ   أنَّكَ لابِنٌ بالصيفِ وتامِرْ

وموضع الشاهد هو : لابِ ِنٌ ، وتامِر، بمعنى صاحب لبن وتمر.[1964]

كما قد يدَعون الفِيعَال والفِعَال مصدرين ولا يتركون المُفاعلة في بعض الأفعال نحو : المجالسة والمحاربة والمقاعدة.[1965] وقد استغني في بعض المصادر ببناء المفعُول بدل المَفْعَل مصدراً منها : المَيْسُور والمَعْسُور والمَعْقُول.[1966]

ثالثا: التعليل التقديريّ :

ويعبّر عنه كذلك بالاعتقاد أو التوهّم أو النية ، ويمكن أن يضمّ إلى عنصر التعليل الحملي ليطلق عليه الحمل على التوهّم ، أي تقدير العرب في كلامها كما في (شرح الشافية) أنّ « توهّمات العرب غير عزيزة »[1967] أي أنّها كثيرة في استعمالهم اللّغويّ في مواطن تخالف الاطّراد والغالب. وبذلك اعتمدت هذه العلّة أيضا فيما خرج عن غالب القياس ، وممّا سمع في كلام العرب وبعض القراءات القرآنيّة ، وقد عثرنا على مقال من المعاصرين يفنّد فيه بعض ما عدّ من هذا الباب

1958 – سورة الزمر من الآية 17.

1959 – سورة البقرة من الآية 257.

1960 – يراجع كتاب سيبويه 489/3 والتكملة ص 210 و220 والمفصل ص 254 لم يعلّل وشرح المفصل 437/3 وشرح الشافية 288/1 .

1961 – يراجع كتاب سيبويه 489/3 وشرح المفصل 437/3 .

1962 – يراجع كتاب سيبويه 477/3 و489 وشرح المفصل 430/3 وشرح الشافية 280/1 وما بعدها .

1963 – يراجع كتاب سيبويه 381/3 و382 والمقتضب 132/3 والتكملة ص 65 وشرح المفصل 480/3 وشرح الشافية 84/2 و85 والأشموني 345/4 و346 .

1964 – يراجع كتاب سيبويه 381/3 والمقتضب 132/3 والخصائص 282/3 وشرح المفصل 480/3و 481 وشرح الشافية 85/2 واللسان 374/13 (لبن) والأشموني 342/4 .

1965 – يراجع شرح المفصل 55/4 .

1966 – يراجع كتاب سيبويه 97/4 والكامل 126/1 .

1967 – 385/2 .

يقول : « أعرض اليوم لمزاعم البناء على التوهّم ، وأنا أرجو أن أستشرف من اجتهادي في تبديد هذا التوهّم وإبطاله إلى ما أطمح إليه من التوفيق –إن شاء الله».[1968] ثم يبدأ مقاله قائلا : « أصبت في أقوال النحاة واللّغويّين في كبار كتب النحو ودواوين اللّغة أنواعا من مزاعم التوهّم نسبوها إلى العربيّة ، أنا ذاكرها بحسب ما انتهى إليه علمي ومفنّدها واحدة واحدة ، وهي :

- توهّم حذف الحرف الزائد.
- توهّم حذف الحرف الأصليّ.
- توهّم التغيير.
- توهّم زيادة الحرف الأصليّ.
- توهّم أصالة الحرف المتحوّل.
- توهّم أصالة الحرف الزائد.
- العطف على التوهّم »[1969] ، وهذا العنصر من موضوعات النحو.

وقد بنى رأيه على مفهوم التوهّم بمعنى الخطأ إذ قال : « بناء اللّغة على التوهّم أو الخطأ ، يعني انحراف السلائق عن قانونها النفسيّ الذي يحكمها وتجري عليه صورها الاشتقاقيّة اطّرادا على نسق متعيّن »[1970]، بخلاف ما ذهبنا إليه انطلاقا ممّا يرادف هذا المصطلح عند إطلاق قضاياه ، وقد عثرنا على أمثلة من هذا البناء متعدّدة ومتنوّعة دفعتنا إلى اعتدادها من التعليل الذي قد يبدّد من الإشكال شيئا ، ونذكر بعضها فيما يأتي :

1 – التوهّم في الجمع :

وقد برّر ابن جنّي وجوده قائلا :« قال أبو عبيدة: وكان رؤبة يهمز سِيَة القوس[1971] ، وسائر العرب لا يهمزها ، وإنّما يجوز مثل هذا الغلط عندهم لِما يستهويهم من الشبه ، لأنّهم ليست لهم قياسات يستعصمون بها، وإنّما يُخلدون إلى طبائعهم ، فمن أجل ذلك قرأ الحسن البصريّ [1972] – رحمة الله عليه – **(وما تنزّلت به الشياطون)**[1973] ، لأنّه توهّم أنّه جمع التصحيح نحو الزيدون وليس

[1968] – مزاعم بناء اللغة على التوهم ص 719 .
[1969] – نفسه ص 724.
[1970] – نفسه.
[1971] – سِيَةُ القوس رأسها ، وأصلها ممّا حذفت لامه . يراجع اللسان 417/14 (سيا) .
[1972] – ت 110 هـ .
[1973] – سورة الشعراء من الآية 210 .

منه».[1974] وفي قولهم : « رَجُل نَدْبٌ : سريع، وكذلك الفَرَس ، والجمع نُدُوب ونُدَباء، توهّموا فيه فَعِيلا، فكسّروه على فُعَلاء ، ونظيره سَمْحٌ وسُمَحَاء ».[1975] ومثلها في تعليل هذا الحكم قولهم : مَصَائب جمع مُصِيبَة بقلب الياء المنقلبة عن واو من مُصْوِبة بعد نقل حركة الواو إلى ما قبلها ، فبقيت الواو ساكنة بعد كسر ، فقلبت ياء لتصير في صيغة جمع شاذّة ، وكأنّها فَعِيلة والأصل : مَصَاوِب على القياس.[1976] وقد وظّف هذا اللّفظ في كلام العرب كما جاء في الشعر :[1977]

يصاحب الشيطان من يصاحبْه وهو أذيٌّ جَمّةٌ مَصاوِبُهْ

ومثل هذا الموضع لا يدعو إلى الإعلال كجَدْوَل وجَدَاوِل بخلاف جمع عجوز ، ورسالة ، وصحيفة ، بهمز حروف المدّ ، فقالوا : عجائز ورسائل وصحائف.[1978] وجاء جمع صحيفة على صُحف وسفينة على سفن كأنّه لا تاء فيهما تقديرا.[1979] وخلافه جمع شِمَال على شَمائل على تقدير التاء.[1980] وقولهم : « أقربت الحامل وهي مُقْرِبٌ : دنا وِلادها ، وجمعها مَقاريب ، كأنّهم توهّموا واحدها مِقرابا ».[1981] وفي جمع المذكّر بالألف والتاء دون جمع التكسير توهمًا تأنيثَه نحو : حمّامات وسِجلاّت.[1982]

2 – التوهّم في التأنيث :

حيث نجد بعضهم قد ذكر أنّ تاء بُهْاة دخلت على ألف بُهمى[1983] ، وهما علامتا تأنيث وهذا أمر مرفوض عند أهل العلم ، ولذلك يبرّره ابن جنّي بقوله : « والقول عندي في ذلك أنّ الذي أدخل الهاء في بُهْماة اعتقد في الألف أنّها ليست

1974 – المنصف 310/1 و311 . يراجع معاني القرآن 10/2 والمحتسب 177/2 وتفسير القرطبي 142/13 والهمع 160/1 واللسان 238/13 (شطن).

1975 – اللسان 754/1 (ندب). يراجع شرح الشافية 118/2 .

1976– يراجع كتاب سيبويه 356/4 ومعاني القرآن 251/1 والمنصف 230/1 و307 وشرح المفصل 283/3 والخصائص 329/1 و146/3 والمحتسب 411/1 وشرح التصريف ص 501 وشرح المفصل 474/5 وشرح الشافية 29/1 و134/3 واللسان 535/1 (صوب) .

1977 – يراجع الخصائص 330/1 و146/3 .

1978 – يراجع كتاب سيبويه 356/4 وشرح المفصل 282/3والخصائص 146/3 و147واللسان 321/6 (عيش).

1979 – يراجع كتاب سيبويه 610/3 وشرح المفصل 283/3 وشرح الشافية 132/2 واللسان 210/13 (سفن).

1980 – يراجع شرح الشافية 128/2 و130.

1981 – اللسان 665/1 (قرب) .

1982 – يراجع شرح المفصل 346/3 .

1983 – يراجع المنصف 36/1 والتكملة ص 98، وشرح الشافية 199/2 . والبهمى نبت ترعاه الغنم .

للتأنيث. فإمّا أن يكون جعلها بمنزلة ألف قَبَعْثَرَى زائدة لغير إلحاق ولا تأنيث ، وإمّا أن يكون جعلها مُلحِقة للكلمة ببناء جُخْدَب على مذهب الأخفش »[1984]الذي يقرّ بثبوت وزن فُعْلَل. وعند سيبويه أنّ بُهْمَى وردت على لفظ واحد في المفرد والجمع.[1985]

3 – التوهّم في الحذف :

ومنه حذف فاء المثال في المضارع نحو: يَطَأ على أنّهم توهّموه من وَطِئَ يَوْطِئُ ليماثل وعَدَ يَعِدُ ، وإلاّ لما حذف كما في نحو : وَجِل يوْجَل.[1986] ومثله وَسِعَ يَسَعُ ، ويَهَبُ ، ويَضَعُ ، ويَقَع ، بفتح العين لوجود حرف الحلق[1987] ، فالواو تحذف حين وجودها ساكنة بين ياء وكسر. وعُلّل قولهم : شيء ذَهِيب فقيل : « أراه على توهّم حذف الزيادة »[1988] وهو في قول حُميد بن ثور :

مُوَشَّحَة الأقْرابِ ، أمّا سَرَاتُها فَمُلْسٌ وأمّا جِلْدُها فَذَهِيبُ

فردّ أحد الباحثين ذلك الزعم فقال : « والذي حمل أبا منصور على هذا القول أنّه سمع أذهبه ، إذا طلاه بالذهب ، ولم يسمع ذَهَبَهُ ، فأرسل حكمه على ذَهيب بأنّه على توهّم حذف الزيادة ، وليس ذلك بصحيح ... والحقّ أنّ هذه المشتقّات التي جاءت على فَعيل أو مفعول ، إنّما هي مشتقّات من أفعال ثلاثيّة سمعها غيرهم ولم يسمعوها هم وثبتت عن قبيل من العرب تعتزّ العربيّة بفصاحتهم وتتناقل الناس أشعار شعرائهم ويحتجّ أهل اللّغة بكلامهم وهؤلاء هم بنو عامر ... يقولون : ذهبه فهو ذهيب ... وغيرهم يقولون : أذهبه وذهّبه فهو مُذْهَب ومُذهَّب ... وبهذا تسقط دعوى بناء أمثال هذه المشتقّات على التوهّم : توهّم حذف الحرف الزائد ، إذ لا توهّم في ذلك لأنّها مبنية على أصول ثلاثيّة ».[1989] ولعلّه من تداخل اللّغات.

4 – التوهّم في التصغير :

كتصغير الذهب بالتاء قالوا : ذُهَيْبَة على تقديرين : أوّلهما على أنّه مؤنّث ، والثلاثيّ منه المجرّد من تاء التأنيث تظهر في تصغيره. وثانيهما على نيّة القطعة من ذَهَبة فصغّر على لفظها كما « في الحديث عن عليّ – كرّم الله وجهه– : فبعث

[1984] – المنصف 37/1 واللسان 60/12 (بهم). يراجع شرح التصريف ص 289 وشرح الشافية 199/2 .

[1985] – يراجع كتاب سيبويه 211/3 و595 و596 وشرح المفصل 337/3 .

[1986] – يراجع كتاب سيبويه 54/4 و55 والمقتضب 71/1 و89 و129/2 والمنصف 207/1 والتكملة ص 247 وشرح التصريف ص 377 و379 والممتع 434/2 وشرح الشافية 120/1 و121 و130 والمبدع ص 97 واللسان 196/1 (وطأ) ونزهة الطرف ص 168 والأشموني 577/4 .

[1987] – يراجع المفصّل ص 496 واللسان 392/8 (وسع) والأشموني 577/4 .

[1988] – اللسان 395/1 (ذهب).

[1989] – مزاعم بناء اللغة على التوهّم ص 725 .

من اليمن بذُهيبة ».[1990] ويصغّر من الجموع التي لا مفرد لها من لفظها على التقدير القياسيّ كعُبَيْبيد من عبابيد.[1991]

5 – التوهّم في الإمالة :

ومن ذلك من أمال في قولهم : جادّ بالتضعيف ، والظاهر أنّها لا تمال لتحوّل الكسرة إلى سكون الأوّل من المثلين فأدغما ، ومن أمال حكم على ذلك بتقدير الأصل وهو : جادِد ، وكذلك إمالة خاف على توهّم أصله خَوِف.[1992]

6 – توهّم الزائد أصليّا :

ومنه اعتبار ميم مَسْكَنَ ومَدْرَعَ ، ومَسِيل كالأصل ، فقالوا : تَمَسْكَنَ ، وَتَمَدْرَعَ، والأفصح أن يقال : تَسَكَّنَ وَتَدَرَّعَ ، وجمعوا مسيل على مُسْلان ، وتلك هي علّته.[1993] وقد طعن أحد الباحثين المعاصرين قرار مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة بالموافقة على اتّخاذه هذه القضية قاعدة يقاس عليها فقال : « وليس الشأن في المسألة كذلك. فإنّ ما فطن له المتقدّمون من هذه الظاهرة اللّغويّة هو غير هذا الذي جاء في قرار لجنة الأصول في المجمع ، وهو حرمة الزائد في الكلمة عند العرب ، وإقراره إقرار الأصول على سبيل القصد والإرادة والتأصيل لا على سبيل الغفلة والتوهّم والاعتباط ».[1994] ونلاحظ هنا أنّه يعتبر مفهوم التوهّم بغير ما أردناه من وجهة فهمنا إيّاه على حسب استعمال العلماء القدماء.

رابعا : التعليل الكَمّيّ :

يقصد بهذه العلّة أن تكون في كثرة المادّة اللّغويّة أو في كثرة الاستعمال والشواهد ، وكذا في قلّة كلّ من ذلك.

1– علّة كثرة :

وتبدو في كثرة المادّة اللّغويّة وكثرة الاستعمال ، ولكلّ ذلك أمثلة من كلام

[1990] – اللسان 394/1 (ذهب) .

[1991] – يراجع كتاب سيبويه 146/2 وشرح الشافية 268/1 .

[1992] – يراجع شرح المفصل 203/5 .

[1993] –يراجع كتاب سيبويه 286/4 و308 والخصائص 298/1 والمحتسب 177/2 وسر صناعة الإعراب 105/2 وشرح الشافية 29/1 و68 و336/2 و337 والمبدع ص 75 والارتشاف 97/1 والأشموني 442/4.

[1994] – أورد صاحب مقال "مزاعم بناء اللغة على التوهّم" ص 748 قرار مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة لدورة 31 سنة 1965 م ، نقله عن كتاب (في أصول اللغة ص 44) جاء في حاشيته :

«في ج 11 دورة 14 (المؤتمر) عرض الشيخ عبد القادر المغربيّ على المؤتمر بحثا له بعنوان (بين اللغة والنحو) ، أشار فيه إلى موضوعين : توهّم أصالة الحرف الزائد وتوهّم زيادة الحرف الأصليّ . وبعد المناقشة فيه وافق المؤتمر على (توهّم أصالة الحرف) في بعض الكلمات ، وجاء في تلخيص أعمال المؤتمر : (الموافقة على جواز توهّم أصالة الحروف في بعض الكلمات العربيّة) ».

العرب كما هو آت :

ا – كثرة المادة اللّغويّة : من ذلك مجيء الأفعال على فَعَلَ وفَعِلَ بفتح العين وكسرها خاصّة بالمتعدّي لكثرته.[1995] ومن ذلك ما نجده في تعليل شارح (الشافية) حين قال: « ليس في المصادر ما هو على فُعَل إلاّ الهُدَى والسُّرَى ، ولندرته في المصدر يؤنّهما بنو أسد على توهّم أنّهما جمع هُدْيَة وسُرية ، وإن لم يسمعا ، لكثرة فُعَل في جمع فُعْلَة ».[1996]

ب – كثرة الاستعمال :

تؤدّي إلى التغيير بدون علّة لفظيّة أو معنويّة ، ولذلك حذف التنوين في الأسماء الموصوفة بابن ، والأصل أن يثبت بتحريك الأوّل من الساكنين نحو : زيدُ بْنُ حارثة [1997] ، ومنه قول الفرزدق :

ما زِلْتُ أُغْلِقُ أبْوابًا وَأَفْتَحُهَا حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرِو بْنَ عَمَّارِ

وفي قول الآخر :[1998]

فلم أجبُن ولم أَنكُلْ ولكنْ يَمَمْتُ بها أبا صخرِ بنَ عمروِ

وقد يحرّكون النون في نحو : زيدٌ امْرُؤ لطيفٌ ، وزيدٌ ابْنُ أخيك.[1999] فهذا حكم إعرابيّ مجاله النحو ، ولكنّ التصريف ينظر إلى الحركة حينما تلقى حركة.

وكذلك الحذف في : لا أدرِ ، ولم يكُ ، ولم أبَلْ ، وخذْ ، وكُلْ ، ومُذْ ، ولَدُ ، واسْتَحَيْتُ ، واسْطاع ، وأَحَسْت ، وظَلْت ، ومَلَكٌ ، والأصل في كلّ ذلك ألاّ يكون فيها حذف.[2000]

ومثل ذلك أيضا حذف الألف من الخير والشرّ للتفضيل فيقال : خير منك وهو شرّهم من أخير منك وأشرّهم.[2001]

وقالوا : احمرَّ واصفرَّ وابيضّ أكثر من احمارّ واصفارّ وابياضَّ هو الأصل

[1995] – يراجع المنصف 189/1 .

[1996] – يراجع 157/1 .

[1997] – يراجع كتاب سيبويه 504/3 و506 وسر صناعة الإعراب 182/2 و189. والاسم ههنا للتمثيل فقط.

[1998] – غير منسوب في سر صناعة الإعراب 184/2 .

[1999] – يراجع كتاب سيبويه 505/3 و507 .

[2000] – يراجع كتاب سيبويه 24/1 و506/3 و399/4 و405 و482 والمنصف 143/1 و102/2 و204 و205 و227 والمقتضب 135/3 و136 وإعراب ثلاثين سورة ص 245 والتكملة ص8 وسر صناعة الإعراب 125/1 والتصريف الملوكي ص 38 والخصائص 261/1 و151/3 و153 والمحتسب 111/1 وشرح التصريف ص 393 والإنصاف 541/2 و646 وشرح الشافية 50/3 وشرح التسهيل 464/3 والأشموني 460/4 وفتح اللطيف ص298 .

[2001] – يراجع إعراب ثلاثين سورة ص 248 والمحتسب 249/2 والإنصاف 491/2 .

فحذفوا ألف المدّ لكثرة دورانها في الكلام[2002]، وذلك ما أشار إليه ابن الأنباريّ في قوله : « إنّ الحذف لكثرة الاستعمال إنّما يختصّ بما يكثر في الاستعمال ».[2003] ثمّ نبّه إلى مثل هذا الذي كثر استعماله في هذا الحكم لا يجعل أصلا يقاس عليه.[2004] وقال ابن جنّي : « وما يحذف لكثرة استعماله أكثر من أن أذكره ».[2005] ومن هذا الباب إمالة الحَجّاج والعجّاج دون قياس أو أميلت لعلّة العلميّة.[2006] ومثله إمالة كلمة النّاس ، في حالي الرفع والنصب ، وأمّا في حال الجرّ فذلك حسن.[2007] ومن العرب من لا يميل المبنيّات من الأسماء إلاّ : ها ، ونا مثلما نصّ الأشموني قائلا: « فهذان تطّرد إمالتهما لكثرة استعمالهما »[2008] في نحو قولك : نظر إلينا ، ونظر إليها ، لأنّ الإمالة تكون في الأفعال والأسماء المعربة إلاّ بعض الحروف التي تستقلّ بالكلام.

ومنه استمرار القلب فيما كثر وشاع كقولهم : دَوَّمت السماء ودَيَّمَت قال ابن جنّي : « فأمّا دَوَّمت فعلى القياس ، وأمّا دَيَّمَت فلاستمرار القلب في دِيمة ودِيَم».[2009] ولعلّ هذا الرأي قد يشفع لاستعمال قَيّم تقييما عند المعاصرين ، وهو في أصله من : قوَّم تقويما لعدم وجود لـ (ق ي م) في المعجم العربيّ الأصيل ، وهو ما يؤكّده ابن جنّي مبرّرا دعواه باستمرار القلب حين يقول : « فإن قلتَ : فلعلّ الياء لغة في هذا الأصل كالواو ، بمنزلة ضارَه يَضِيره ضَيْرا ، وضارَه يَضُوره ضَوْرا ، قيل: يبعد ذلك هنا ، ألا ترى إلى إجماع الكافّة على قولهم : الدَّوَام ، وليس أحد يقول : الدَّيَام ، فعلمت بذلك أنّ الغرض في هذا الموضع إنّما هو من جهة الصنعة، لا من جهة اللّغة ».[2010]

ومنه أيضا ما خرج عن القياس في التصغير[2011] نحو: مُغَيْرِبان وعُشَيّان من العَشِيّ وعُشَيْشِيَة من العَشِيّة ، وأُصَيْلال بإبدال النون لاما في آخره ، وأُنَيْسيان ولُيَيْلة

2002 – يراجع كتاب سيبويه 26/4 .
2003 – الإنصاف 540/2 .
2004 – يراجع الإنصاف 647/2 .
2005 – سر صناعة الإعراب 185/2 .
2006 – يراجع كتاب سيبويه 127/4 والمقتضب 53/3 والتكملة ص 228 والمفصل ص 443 وشرح المفصل 201/5 وشرح الشافية 8/3 و9 واللسان 227/2 (حجج) والأشموني 402/4 .
2007 – يراجع كتاب سيبويه 128/4 وشرح المفصل 201/5 والأشموني 402/4 .
2008 – الأشموني 397/4 .
2009 – الخصائص 356/1 .
2010 – نفسه.
2011 – يراجع كتاب سيبويه 484/3 و186 وشرح المفصل 426/3 و427 والأشموني 285/4 .

ورُوَيْجِل ، وأُصيْبِية وأُغَيْلِمة ، وفي ذلك قال سيبويه : « فَعلوا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم إيّاها في كلامهم ، وهم ممّا يغيّرون الأكثر في كلامهم عن نظائره ».[2012]
وكذلك في تحريك الساكن الأوّل من الساكنين بالفتح على خلاف الأصل الذي يكون بكسره غالبا ، وذلك في نحو: مِنَ الله ، ومنَ الرسول، في باب التقاء الساكنين.[2013]
وفي اعتلال الواو والياء قال سيبويه : « وإنّما كان هذا الاعتلال في الياء والواو لكثرة ما ذكرت لك من استعمالهم إيّاهما وكثرة دخولهما في الكلام، وأنّه ليس يُعرّى منهما ومن الألف أو من بعضهنّ ».[2014]

ومنه إبدال الهمزة بحرف حركته المناسبة له نحو: البَادِي « تركوا همزه لكثرة الاستعمال »[2015] وهو من البَادِئ ، والخابية من الخابئة « تركت العرب الهمز لأنّها كثرت في كلامهم ».[2016] والذّرّيّة « كان ينبغي أن تكون مهموزة فكثرت، فأسقط الهمز وتركت العرب همزها »[2017] ، وفي المثل : (**تَفَرَّقُوا أَيْدِي سَبَا**) أنّ « العرب لا تهمز سبا في هذا الموضع لأنّه كثر في كلامهم ».[2018] وفي إبدال الياء ألفا في طائيّ نسبة إلى طيّئ.[2019]

ومن ذلك أنّه لمّا كثرت أبنية الثلاثيّ صياغة واستعمالا ، كثرت أبنية جموعه ومصادره واختلفت صيغها من حيث الأسماء والأفعال.[2020]

ومنه إسكان ميم امْرؤ وامْرأة ، ثمّ زيدت همزة الوصل للبدء بالحركة.[2021]

وإظهار التضعيف في الأعلام لدورانها على الألسن كثيرا نحو : مَحْبَب ومَهْدَد.[2022]

2- علّة القلّة :

قد تكون علّة القلّة من ناحية قلّة المادّة اللّغويّة أو من ناحية قلّة الشواهد أو قلّة الاستعمال :

[2012] – كتاب سيبويه 486/3 .
[2013] – نفسه 153/4 و154 .
[2014] – نفسه 339/4 .
[2015] – اللسان 27/1 (بدأ).
[2016] – نفسه 62/1 (خبأ).
[2017] – نفسه 80/1 (ذرأ) . ترك الهمز عند أهل عند غير أهل مكّة ، فكان الهمز قليل الاستعمال وتركه أكثر.
[2018] – نفسه 94/1 (سبأ) .
[2019] – يراجع شرح الشافية 32/2 .
[2020] – يراجع شرح المفصل 234/3 و159/4 .
[2021] – يراجع المنصف 62/1 و63 .
[2022] – يراجع المنصف 143/1 والخصائص 35/3 وسر صناعة الإعراب 101/2 .

ا – قلّة المادّة : كثيرا ما نجدها ترادف الشاذّ عند سيبويه وغيره ، ولذلك قال الثمانينيّ : « إنّ القليل في كلام العرب قد يُجعل بمنزلة ما لم يكن ، ويُنفى نفيا عامّا ».[2023] وجاء في (التكملة) أنّه « إذا لم تكثر الكلمة لم يكثر التصرّف فيها »[2024] كالرباعيّ والخماسيّ [2025] ، والاقتصار في جمع نحو : طَلَل على أفعال : أطلال ، وقال سيبويه في باب تكسير الصفة للجمع : « وإنّما مُنع فَعَلٌ أن يطّرد اطّراد فَعْلٍ أنّه أقلّ في الكلام من فَعْلٍ صفةً كما كان أقلَّ منه في الأسماء. وأمّا الفُعُلُ فهو في الصفات قليل ، وهو قولك : جُنُبٌ. فمن جمع من العرب قال : أجْنابٌ... وإن شئت قلت: جُنُبون ... وأمّا ما كان فِعْلا فإنّهم قد كسّروه على أفعال ، فجعلوه بدلا من فُعُول وفِعَال ، إذ كان أفعال ممّا يكسّر عليه الفُعُلُ ، وهو في القلّة بمنزلة فُعُل أو أقلّ ... ومثله في القلّة فُعْلٌ ... وصار فُعْل أقلّ من فِعْل في الصفات، إذ كان أقلّ منه في الأسماء ... وأمّا ما كان فَعُلا ، فإنّه لم يكسّر على ما كسّر عليه اسما لقلّته في الأسماء ».[2026] وقيل كذلك في علّة الحذف في : خُذْ وكُلْ ومُرْ لقلّة ذلك في الأفعال[2027] ، وهي من جهة أخرى فيها علّة التخفيف وكثرة الاستعمال.

كما قلّ إبدال الواو المفتوحة همزة ، وعدّها بعضهم من اختلاف اللّغات في : أَحَد من وَحَد ، وفي قولهم : امرأة أَنَاةٌ من وَنَاة بمعنى بطيئة، وليس غيرهما.[2028]

ومن ذلك القليل ما يأتي في بابه صحيحا مثل : حَوِلَ وعَوِرَ إذ جاء قولهم : « عارت عينه تَعارُ وهو قليل ، فلا تقول مثله : حالت تحال ».[2029]

وضمّت عين الفعل اللازم في الماضي والمضارع نحو : كَرُمَ يَكْرُمُ لقلته.[2030]

كما قلّ إبدال أحد المثلين ياء من فِعَّال نحو : قِيراط ودينار وديباج.[2031]

ب – قلّة الاستعمال :

يعرض ابن جنّي قضيّة خلافيّة حول القياس على ما قلّ من كلام العرب فيقول : « ألا ترى أنّهم قد سمعوا نحو: خَيْفَق وكَوْثَر وجَهْوَر ، ولم يقيسوه لقلّته ...

[2023] – شرح التصريف ص 264 .
[2024] – ص 152 .
[2025] – يراجع شرح المفصل 159/4 و191و203 .
[2026] – كتاب سيبويه 629/3 و630 .يراجع التكملة ص 152 وشرح المفصل 234/3 وما بعدها .
[2027] – يراجع الخصائص 39/2 .
[2028] – يراجع المنصف 231/1 وإعراب ثلاثين سورة ص 243 .
[2029] – المنصف 260/1 .
[2030] – يراجع المنصف 189/1 .
[2031] – يراجع التصريف الملوكي ص 23 .

ولكنّ هذا جائز على مذهب أبي الحسن ، لأنّه كان يبني جميع ما يسأل عنه ويقول : مسألتك ليست بخطأ ، وتمثيلي عليها صواب. قال : فإن أبى صاحبك فقل له : فلو جاء ، كيف كان ينبغي أن يكون؟ فإنّه لا يجد بدّا من الرجوع إليك ».[2032] فنرى أنّ منهم من لا يقيس على القليل ومنهم من يقبل ذلك. وكذلك نحو: مصدر فاعَلَ الذي هو على : فِيعال أصلا ، ولكنّ قلّة استعماله أبعدته عن القياس ، إذ جاء منه قولهم : قاتله قيتالا [2033] ، ولم يذكروه في الاستعمال ولا قاسوا عليه مثله.

ومن الأفعال كذلك قلّ استعمال حَبّ يَحِبُّ[2034] ، وعلّة شذوذه « أنّه لا يأتي في المضاعف يَفْعِلُ ، بالكسر ، إلاّ ويَشرَكه يَفْعُلُ ، بالضمّ ، إذا كان متعدّيا ، ما خلا هذا الحرف »[2035] ، أي هذه الكلمة.

وقلّ استعمال النبيء والبريئة ، بالهمز ، والقياس لا يمنع ذلك ، ومثلها : الذرّيّة والخابية ، وجاء همزها لدى أهل مكّة بخلاف بقية العرب.[2036] فلذلك عدّ الاستعمال قليلا بالنسبة إلى بقية العرب كما ذكر.

وقد أثبت بعضهم بناء فِعْلُلٍ على قلّة ما يمثّله من مادّة[2037] ، ولذلك قال ابن عصفور : « حُكي منه زِئْبُر وضِئْبُل، وذلك شاذّ لا يُلتفت إليه لقلّة استعماله ».[2038] ويمكن تعليل قلّة مثل هذه الأسماء بكراهية الخروج من الكسر إلى الضمّ دون اعتبار السكون لضعفه حاجزا.

ويرى ابن جنّي لغة من يقف على المعرّف بالألف فيقول : رأيت الرجلا ، لا اعتبار لها ، حيث صرّح قائلا : « هذه لغة من الشذوذ والقلّة على حال لا ينبغي أن يجتمع جميع العرب على مراعاتها وتخوّف اللَّبس فيها ، وإنّما يقولها قوم هم من القلّة بحيث لا يعتدّون خلافا »[2039] يؤدّي إلى تبرير التعليل باختلاف اللّغات.

خامسا : التعليل الإشاريّ :

وهو ما يصطلح عليه بلفظ الأمارة ، وقد نجد من يستعمل مصطلحات مرادفة له ، وهي: الدلالة أو الإشارة أو التنبيه على أصل بابه أو غيره. ويمكن أن يعدّ

2032 – المنصف 176/1 و177 .
2033 – يراجع المنصف 172/2 و173 وشرح الشافية 166/1 .
2034 – يراجع شرح الشافية 142/1 .
2035 – اللسان 289/1 (حبب) .
2036 – يراجع اللسان 162/1 (نبأ).
2037 – يراجع الخصائص 68/1 وشرح التصريف ص 205 و241 واللسان 314/4 (زأبر).
2038 – الممتع 69/1 . والزئبر بضمّ الباء وتكسر هو ما يظهر من دقّة خياطة الثوب . اللسان 314/4 (زأبر). والضئبل هو الداهية . اللسان 389/11 (ضأبل).
2039 – سر صناعة الإعراب 135/2 .

ضمن الإخراج أو البقاء على الأصل ، وأنواعه ما يأتي :

1 - الدلالة على أصل الباب :

وقد أشار إليه النحاة كثيرا مثلما في (الكتاب) أنّه « ربّما جاءت العرب بالشيء على الأصل ومجرى بابه في الكلام على غير ذلك ».[2040] فكان شاذّا لخروجه عن ذلك الباب. وقال عنه ابن جنّي : « فربّ حرف يخرج منبهة على أصل بابه ، ولعلّه إنّما أخرج على أصله فتُجُشِّم ذلك فيه لما يُعقِب من الدلالة على أوّليّة أحوال أمثاله ».[2041] وذلك في صحّة مثل : استحوذَ واستنوق على أن أصل مثل : استقام هو استقْوَمَ ، وفي القَوَد والحَوَكة مع وجود علّة القلب ، فذلك تنبيها على أصل بابه مثل : باب ودار.[2042] وهو ما أشار إليه الثمانينيّ بقوله : « إذا أعلّت العرب شيئا بالقلب أقرّت بعضه على الصحّة ليدلّ على الأصل الذي أعلّوه ».[2043] وفي صحّة ياء أيِسَ دليل على أنّه مقلوب من يئِسَ إضافة إلى عدم مصدر الأوّل ووجود اليأس مصدرا للثاني.[2044] وقولهم : نُحُوٌّ على أصله للدلالة على بابه بوزن (فُعُول) مثل : عِصِيّ ، وما شابه بكسر أوّله لعلّة إتباع حركة الصاد لحركة العين.[2045] ومجيء القُصْوى بخلاف الدنيا والعُلْيا ، لكونها صفة في الأصل فخرجت تنبيها على أنّها من هذا الباب أي الصفة.[2046] ويعلّل ابن حنّي صحّة الواو وثباتها مع وجود الياء التي تدعو إلى الإدغام فيها في نحو : ضَيْوَن وعَوْيَة فقال : « وأنّ ضَيْوَن إنّما صحّ لأنّه خرج على الصحّة تنبيها على أنّ أصل سيّد وميّت : سيْوِد ومَيْوِت ، وكذلك عَوْيَة خرجت سالمة ليُعلم بذلك أنّ أصل لَيّة لَوْيَة ».[2047] وكذلك ظهور التضعيف في بعض الأفعال : لَحِحَت عينُه وأَلِلَ السقاءُ وضَبِبَ البلدُ ، وهي في موضع التضعيف ليدل بها على أصل مثل : قرّت قَرِرت، وحَلَّ حَلَلَ [2048] ، ومن ذلك قول قعنب:

2040 - 320/3.

2041 - الخصائص 358/1 .

2042 - يراجع المنصف 191/1 و277 والتكملة ص 92 والخصائص 144/1 و145 و149 و258 و395 و54/3 وسر صناعة الإعراب 308/2 وشرح التصريف ص 300 وشرح المفصل 356/5 والممتع 465/2 و482 وشرح الشافية 96/3 و97 . والقوَد وهو القصاص ، والحوَكة جمع الحائك للذي ينسج الثياب .

2043 - شرح التصريف ص 300 .

2044 - يراجع المنصف 106/2 والخصائص 72/2 و74 .

2045 - يراجع المنصف 123/2 وشرح التصريف ص 487 و488 والممتع 551/2 .

2046 - المنصف 162/2 والتكملة ص 92 والممتع 545/2 .

2047 - الخصائص 156/1 و157 .

2048 - نفسه 161/1 و162 و263 .

مَهْلا أَعَاذِلَ قد جَرَّبتِ مِن خُلُقي   أنّي أجود لأقوام وإن ضَنِنُوا

والشاهد فيه هو : (ضَنِنَ) بفكّ الإدغام على الأصل للضرورة.[2049] ومنه أيضا إتمام اسم المفعول من الأجوف اليائيّ مثل : مبْيُوع ومَخْيُوط ، ومنهم من يتمّ كذلك الواويّ نحو : مَصْوُون ومَقْوُود.[2050] ومن شواهد ذلك[2051] قول العبّاس بن مرداس :

قد كان قومُك يزعمزنك سيّدا   وإخال أنّك سيّد مَعْيُون

والشاهد فيه : مَعْيُون. وقول علقمة بن عبدة :

يومُ رذاذٍ عليه الدَّجْنُ مغيومُ   حتّى تذكر بيضات وهيجه .

والشاهد هو : مَغْيُوم. وفي قولهم : يَجُدُ ، حذفت الواو ليدلّ على أنّه من يَجِد ، والقياس : يَوْجُد من فَعَلَ يَفْعُلُ.[2052] وجاء الحذف في قول آخر :[2053]

وكَحَّلَ العينين بالعواوِر

للدلالة على أصله : العواوير ، وإلاّ كانت تبدل همزة في مثل ذلك الموضع كأوائل من أَوَاوِل كأنّ الواوين مجتمعتان ولم يبالوا بما بينهما لضعف الحاجز.[2054]

ومنه لحاق التاء في بعض المواضع كتصغير الاسم الثلاثيّ الخالي منها نحو: أُذَيْنة وعُيَيْنة للدلالة على أنّ أصله مؤنّث.[2055] ولحاقها في اسم الجنس للدلالة على المفرد منه نحو : تمرة ونخلة وبقرة ، وحذفها دلالة على الجنس والجمع.[2056] وفي زيادتها للمبالغة في نحو : نَسّابة وعلاّمة قال ابن جنّي: « لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه ، وإنّما لحقت لإعلام السامع أنّ هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية ، فجعل تأنيث الصفة أَمارة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة».[2057] فتستعمل للمذكّر والمؤنّث على السواء.

[2049] – اللسان 261/13 (ضنن).

[2050] – يراجع كتاب سيبويه 348/4 و355 والمنصف 287/1 والمقتضب 100/1 والتكملة ص 255 والخصائص 261/1 و262 وشرح التصريف ص 215 و390 و392 وشرح المفصل 450/5 و451 و452 والممتع 461/2 وشرح الشافية 149/3 والارتشاف 151/1 وأوضح المسالك 440/4 والمكودي ص 243 والأشموني 539/4 وفتح اللطيف ص 322 .

[2051] – يراجع الخصائص 262/1 وشرح المفصل 449/5 .

[2052] – يراجع كتاب سيبويه 341/4 و شرح التصريف ص 375 و376 .

[2053] – غير منسوب .

[2054] – يراجع المنصف 49/2 والخصائص 196/1 و166/3 و329 والمحتسب 193/1 و213 و176/2 والتصريف الملوكي ص 54 وشرح المفصل 467/5 و531 واللسان 717/11 (وأل).

[2055] – يراجع المذكر والمؤنث ص 89 والتكملة ص 92 .

[2056] – يراجع التكملة ص 122 وشرح المفصل 323/3 والأشموني 277/4 .

[2057] – الخصائص 201/2 . يراجع التكملة ص 129 واللسان 756/1 (نسب) والأشموني 180/4 .

وإمالة ألف الثلاثي من الأسماء والأفعال للدلالة على أنّها أصلها ياء نحو : الرَّحَى والنَّوى ونابٌ ، وسَعَى ورَمَى ، وبَاعَ.[2058] وبها قرأ الكسائيّ قوله تعالى : « **أَعُوذُ بِرَبِّ الناس** »[2059] والأصل من النَّيَس ، ورأى آخر أنّها النَّوَس[2060] ، أو الدلالة على الكسرة في الواو المنقلبة ألفا في فَعِلَ نحو : خاف وطاب.[2061]

2 – دلالة الحركة على المحذوف :

من المطّرد في تصريف الأفعال عند الإسناد إلى الضمائر مع الماضي أن تكون الفاء مفتوحة نحو : ذهبْت ورميْت وقالوا ، ولكنّها تأتي بحركة العين في الأجوف عند الإسناد إلى غير ضمائر الغائب باستثناء جمع الإناث نحو : قُلْت وبِعْت وقُلْنَ، وكان حذف العين لالتقاء الساكنين ، وتغيير حركة من الاعتلال ليكون أمارة على حذف العين ، والأصل هو: قَوَلْت وبَيَعْت قالوا فيهما : قَوُلْت وبَيِعْت ثمّ نقلت حركتا العين إلى الفاء فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين والضمّة تدلّ على الواو والكسرة على الياء ، بخلاف قولهم : خِفْت وهِبْت ، إذ الكسرة فيهما نقلت كذلك من العين ولكن للدلالة على حركتها من فَعِلَ فيهما.[2062]

ومنه انتقال حركة الفاء إلى العين في مصدر المثال بعد حذف الفاء نحو عِدَة وزِنَة من فِعْلَة وتعويضها بالتاء.[2063]

3 – الدلالة على تصرّف الفعل :

لم تغيّر حركة اللام في لَيْسَ عند إسناده إلى الضمائر كقُلْتُ فقيل : لَسْت للتنبيه إلى أنّ قَالَ وما شابهه متصرّف بخلاف لَيْسَ ، فهو فعل غير متصرّف في غير الماضي.[2064]

4 – الدلالة على العلميّة :

في صحّة ما كان يجب أن يعلّ مَكْوَزة ومَزْيَد ، وظهور التضعيف في مثل :

[2058] – يراجع كتاب سيبويه 117/4 والتكملة ص 223 وشرح المفصل 191/5 و193 وشرح الشافية 11/3 و12 والأشموني 379/4 .

[2059] – سورة الناس من الآية 1 .

[2060] – يراجع إعراب ثلاثين سورة ص 251 والأشموني 402/4 .

[2061] – يراجع كتاب سيبويه 131/4 و132 ، والمقتضب 35/3 وشرح المفصل 194/5 وشرح الشافية 10/3 والأشموني 384/4 .

[2062] – يراجع كتاب سيبويه 339/4 و340 و390 والمنصف 233/1 و234 و235 وشرح المفصل 442/5 والممتع 441/2 وشرح الشافية 79/1و80 و155/3 و156 .

[2063] – يراجع كتاب سيبويه 336/4 و337 والمنصف 184/1 وشرح المفصل 427/5 .

[2064] – يراجع كتاب سيبويه 344/4 والمنصف 234/1 و236 و259 وشرح التصريف ص 440 والمفصل ص 499 وشرحه 447/5 والممتع 440/2 وشرح الشافية 150/3 .

مَحْبَب ، وعدم الإعلال والإدغام عند اجتماع الواو بالياء مثل : حَيْوَة ومَدْيَن ومَرْيَم ، للدلالة على أنّها أعلام.[2065] ومَوْهَب أصله أن يكون على مَفْعِل بكسر العين مثل مَوْعِد وموقِف على القياس ، فصارت عينه مفتوحة للدلالة على العلميّة.[2066]

5 – الدلالة على معنى :

ذلك في أبنيّة شبيهة بالرباعيّ وزناً قد تُوهِم بأنّها ملحقة به كأفْعَلَ وفاعَلَ وفعَّلَ مع فَعْلَلَ ، ومِفْعَل ومَفْعَل مع هِجْرَع وجَعْفَر. وقد عرض ابن جنّي بعض معاني زيادة حرف على الثلاثيّ فقال : « العلّة في ذلك أنّ كلّ واحد هذه المثل جاء لمعنى ، فأفعلَ للنقل وجَعْلِ الفاعل مفعولا نحو : دخلَ فلان وأدخلته ، وخرج وأخرجته ، ويكون أيضا للبلوغ نحو : أحصدَ الزرعُ وأركبَ المُهْرُ وأقطفَ الزرعُ ولغير ذلك من المعاني ... فلمّا كانت هذه الزوائد في هذه المثل إنّما جيء بها للمعاني خَشُوا إن هم جعلوها ملحَقة بذوات الأربعة أن يقدّر أنّ غرضهم فيها إنّما هو إلحاق اللّفظ باللّفظ نحو : شمْلَلَ وجوْهَرَ وبيْطَرَ ».[2067] وكذلك زيادة أحرف في أوّل الفعل عند التعبير عن الحاضر للدلالة على المضارعة [2068]، وزيادة التاء على بناء المذكّر للتأنيث ، ومثلها ألف التأنيث وعلم التثنية والجمع وياءا النسب للدلالة على ما أضيفت إليه.[2069]

وقد يكون بتوظيف ألفاظ على غير حقيقتها كما في قول عنترة [2070]:

عليها من قوادمِ مَضْرَحِيٍّ فَتِيِّ السِّنِّ مُحْتَنِكٍ ضَلِعِ

حيث استعمل لفظ السنّ لما لا سنّ له وهو الطائر للدلالة على معنى الصغر ، والسنّ في أصلها للعضو المعروف.[2071]

6 – الدلالة على الانتساب :

تكون علّة في لحاق التاء نحو : المَنَاذِرَة مفرده مُنذريّ ، والأشاعثة نسبة إلى

[2065] – يراجع كتاب سيبويه 350/4 والتكملة ص 256 والخصائص 156/1 و225 و232 و35/3 وسر صناعة الإعراب 164/1 و100/2 و238 وشرح المفصل 326/5 و460 والممتع 488/2 وشرح الشافية 105/3 و141 واللسان 292/1 (حبب) و211/14 (حوا).

[2066] – يراجع كتاب سيبويه 350/4 والتكملة ص 256 وشرح المفصل 460/5 وشرح الشافية 141/3 واللسان 35/3 واللسان 804/1 (وهب) .

[2067] – الخصائص 224/1 و225 . يراجع شرح الشافية 55/1 و83 وما بعدها ،

[2068] – يراجع الخصائص 226/1 و231 وشرح المفصل 160/4 334/5 والممتع 56/1 و205 .

[2069] – يراجع الخصائص 227/1 و238/3 .

[2070] – وهو عنترة بن شدّاد العبسيّ ، من أشهر فرسان العرب في الجاهليّة ، واشتهر بتعلّقه بعبلة ابنة عمه ، كان عبدا أسود وفرض حرّيّته بشجاعته ، توفي حوالي 600 م . الأعلام 91/5 .

[2071] – يراجع التكملة ص 135 .

الأشعث ، والأشاعرة جمع أشعريّ ، والمَهالبة واحده مُهَلّبيّ.[2072] وقيل مثل ذلك في: « السبابجة : قوم ذوو جَلَد من السند والهند ، واحدهم سَبيجيّ : ودخلت الهاء للعجمة والنسب ».[2073] وقيل بأنّ هذه التاء دلالّة على التعريب أي أنّ الكلمة في أصلها معرّبة.[2074]

7 – الدلالة على ما لابدّ منه :

في نحو صحّة الواو في حَوِلَ وعَوِرَ وهما بمعنى احْوَلّ واعْوَرَّ اللّذين تجب فيهما صحّة الواو لوقوعها بين ساكنين.[2075] وصَيِدَ بمعنى اصيدَّ.[2076] ومثل ذلك قولهم : اجْتَوَرُوا وازْدَوَجُوا كان ينبغي أن تعلّ واوهما لوجود علّة القلب وهي تحرّك الواو وسبقها بفتح ، لكنّه جاء في معنى ما لابدّ أن تصحّ فيه هذه الواو وهو تَجَاوَرُوا وتَزَاوَجُوا لسبقها بساكن.[2077] والقياس في مثل ذلك أن تقلب الواو والياء إن تحرّكتا وسبقتا بحركة.

8 – الدلالة على الإلحاق :

من الاطّراد أن يدغم المثلان إذا تتابعا نحو : شدّ من شَدَدَ ، ومَرَدّ من مَرْدَدٌ ، في حين جاء ما يبدو مشابها كسُؤدَد ومَهْدَد وجَلْبَبَ للدلالة على الإلحاق، ولولا ذلك لكان الإدغام واجبا.[2078] وفي أرطىً وعَلْقًى بالتنوين للدلالة على أنّ الألف فيهما للإحاق لا التأنيث فلا تنوّن عند بعضهم.[2079]

[2072] – يراجع الكامل 87/1 والتكملة ص130 والمفصل ص 245 وشرح المفصل 320/3 وشرح الشافية 186/2. وذلك نسبة إلى المنذر بن ماء السماء،والأشعريّ والأشعث والمهلّب بن أبي صُفْرَة أبي المهالبة.

[2073] – اللسان 294/2 (سبج). يراجع الكامل 87/1 وشرح المفصل 320/3 وشرح الشافية 186/2 .

[2074] – يراجع النحو الوافي 591/4 هامش رقم 4 .

[2075] – يراجع كتاب سيبويه 344/4 والتكملة ص 253 والمحتسب 214/1 والتصريف الملوكي ص 19وشرح التصريف ص 297 والمفصل ص 498 وشرحه 363/5 و447 والممتع 483/2 و487 وشرح الشافية 109/1 و98/3 .

[2076] – يراجع كتاب سيبويه 344/4 والمنصف 259/1 والمقتضب 99/1 والتكملة ص 253 والخصائص 146/1 و148 وشرح التصريف ص 297 و438 والإنصاف 146/1 وشرح الشافية 98/3 و99 واللسان 262/3 (صيد) والارتشاف 146/1 والمكودي ص 240.

[2077] – يراجع كتاب سيبويه 344/4 والمنصف 260/1 و305 والمقتضب 100/1 والتكملة ص 253 والخصائص 212/1 والتصريف الملوكي ص 19وشرح التصريف ص 297 والمفصل ص 498 وشرحه 363/5 و447 وشرح الشافية 98/3 و99 والإنصاف 146/1 والممتع 473/2 والارتشاف 146/1 وأوضح المسالك 395/4 والمكودي ص 240 والهمع 222/2 .

[2078] – يراجع كتاب سيبويه 329/3 و330 والتكملة ص 112 و113 والمنصف 303/2 والخصائص 127/1 و128 160 و161 و222و359والممتع 207/1 و208 وشرح الشافية 64/1 وفتح اللطيف ص 133 و134.

[2079] – يراجع كتاب سيبويه 312/4 والتكملة ص 234 وشرح الشافية 199/2 . والأرطى هو شجر ينبت

سادسا : التعليل القياسيّ :

وهو يتمثّل في علّل ما صرّح به لفظيّا في كتب التصريف عند تعليل أحكامهم على أنّه قياس في صياغة الأبنية وتصريفها ، وهي فيما يأتي :

1- علّة قياس :

كثيرا ما تذكر هذه العلّة عندما يأتي ما يخرج عن اطّراد القضيّة ليدخل في الشذوذ ، وقد ذكرنا أنّ القياس بني على الغالب والأكثر في كلام العرب. وكان ذلك حينما أراد النحاة تقعيد أحكام اللّغة العربيّة ، ووجدوا أنفسهم أمام معظلة المسموع ممّا يخالف تلك القواعد التي أرادوا وضعها ، ولكنّهم كانوا أمينين على هذه اللّغة ولم يطمسوا في غالب الأحيان ما هو من ذلك الجانب ، فتراهم يقيسون ثمّ يذكرون الرواية المنقولة ، ويصرّحون بعلّة القياس. وممّا وجدناه مناسبا لهذا التعليل ما يأتي :

ا – قياس الجمع : وقد عثرنا على تصريح العلماء بهذه العلّة لفظا حينما أرادوا تقعيد ضوابط الجموع لتكون مطّردة بناء على الأغلب من استقراء كلام العرب ، وذلك كما في قول سيبويه –مثلا–: « وقد يكسّر على فُعُولة وفِعَالة فيلحقون هاء التأنيث البناءَ وهو القياس أن يكسّر عليه »[2080]، وقوله : « وليس هذا بالقياس»[2081] وغير ذلك كثير. وقول المبرّد معلّقا على قول السعديّ أبو مُحلِّم :

وبيتُ طلْحَةَ في عِزٍّ ومَكْرُمَةٍ   وبَيْتُ فِنْدٍ إلى ربْقٍ وَأَحْ ِمالِ

« إنّما أراد جمع حَمَل على أَحْمَال ، على القياس كما تقول في جمع فَعَلٍ : جَمَل وأَجْمَال ، وصَنَم وَأَصْنَام ».[2082] وفي إثبات وزن كلمة ابن على أنّه فَعَل بفتح الفاء والعين لكون جمعه أبناء وهو القياس.[2083] وكذلك الجَبْء وجمعه أَجْبُؤ وجِبَأَة ، ولا يرى سيبويه جمع فَعْل على فِعَلة قياسا على الأصل [2084] ، والجَبْأة اسم جمع على أنّ فَعْلا لا يجمع على فَ ِعْلة ، وهو ليس من صيغ الجموع عند بعض العلماء كابن السرّاج.[2085] وفي تعبير آخر أنّ « جمع لَجَبَة لَجَبات ، على القياس ، وجمع لَجْبة لَجَبات ، بالتحريك ، وهو شاذّ ، لأنّ حقّه التسكين ، إلاّ أنّه كان الأصل عندهم أنّه اسم وصف به ، كما قالوا : امرأة كَلْبة ، فجمع على الأصل ، وقال بعضهم :

بالرمل.اللسان 254/7 (أرط). والعلقى هو شجر دائم الخضرة له أغصان دقيقة . اللسان 264/10 (علق).

[2080] – كتاب سيبويه 568/3 .

[2081] – نفسه 594 .

[2082] – الكامل 299/1 .

[2083] – يراجع شرح الشافية 255/2 واللسان 14/(بنو) .

[2084] – يراجع كتاب سيبويه 568/3 والتكملة ص 148 واللسان 43/1 (جبأ) . والجبأ نوع من الشجر .

[2085] – يراجع الأصول في النحو 432/2 واللسان 43/1 (جبأ) والأشموني 223/4 و236 و277 .

لَجْبة ولَجَبات نادر، لأنّ القياس المطّرد في جمع فَعْلة ، إذا كانت صفة ، تسكين العين ».[2086] وفرّقوا بالحركة بين الأسماء والصفات في هذا الباب. وكذلك ما كان على فِعْلَة لك أن تفتح عينه أو تسكنها أو تكسرها جمعا بالألف والتاء نحو: قِرْبَة وفِقْرَة ، والأغلب أن يكسّر على فِعَل للكثرة.[2087] وفي قول ابن دريد نقله ابن خالويه جاء فيه : « النهار الذي هو ضدّ اللّيل ، العرب لا تجمعه وإنّما جمعه النحويّون قياسا لا سماعا ».[2088] فيقال : نُهُر وأنهُر.

ب – قياس التعليل : أي أنّ القياس يكون بتعليل الحكم بحكم آخر أصليّ يثبته ليدلّ على اطّراده غالبا . ومن ذلك الكثير ممّا في أقوال سيبويه كقوله : « وقالوا : يميم وأيمن لأنّها مؤنّثة »[2089] وكذلك في نحو قولهم : رجلٌ جُبَّأٌ وجُبّاء أي جَبان، يرى سيبويه جمعه بالواو والنون لأنّ مؤنّثه قلّما تدخله التاء.[2090] ومثله ما ورد في النصّ عن صفة من صفات النبيّ – صلّى الله عليه وسلّم– « أنّه كان إذا مشى تكفّى تكفّيا ، التكفّي : التمايل إلى قدّام كما تتكفّأ السفينة في جريها . قال ابن الأثير : روي مهموزا وغير مهموز. قال : والأصل الهمز ، لأنّ مصدر تفعّل من الصحيح تفعُّل كتقدّم تقدُّما وتكفّأ تكفُّؤا ، والهمزة حرف صحيح ، فأمّا إذا اعتلّ انكسرت عين المستقبل منه نحو : تحفّى تحفِّيا وتسمّى تسمّيا ، فإذا خفّفت الهمزة التحقت بالمعتلّ وصار تكفِّيا بالكسر».[2091] فابن الأثير يقيس الحكم الأصليّ بالتعليل القياسيّ في بناء مصدر تفعَّلَ.

ج – قياس البناء : قد يصعب ضبط أبنية الأسماء لاختلاف لغات العرب ، ولكنّ ضبطها في الأفعال قياسيّ لقلّتها ، إذ هي لا تتجاوز فَعَلَ يفعِلُ وفَعِلَ يفْعَلُ وفَعُلَ يفعُلُ ، وما خالفه كان خارج الباب. ومن ذلك حكم على ما جاء من الأفعال على فَعِلَ يَفْعِل بالشذوذ لكون القياس على يَفْعَل بفتح العين ، وهي من الصحيح : حَسِبَ ويَئِسَ ويَبِسَ ونَعِمَ ، ومن المعتلّ: وَرِثَ ووَرِعَ ووَثِقَ ووَفِقَ ووَمِقَ ووَرِمَ ووَرِيَ ووَلِيَ.[2092] وفي هذا الجانب اختلاف العلماء فيرى بعضهم أنّ مضارع فَعَلَ يأتي

[2086] – اللسان 736/1 (لجب). يراجع المفصل ص 233 وشرحه 244/3 و256 وشرح الشافية 114/2 والأشموني 216/4 . واللجبة هي النعجة التي قلّ لبنها .

[2087] –يراجع كتاب سيبويه 581/3 والمحتسب 214/2 وشرح الشافية 103/2 واللسان 668/1 (قرب) والأشموني 243/4 .

[2088] – إعراب ثلاثين سورة ص 116 .

[2089] – كتاب سيبويه 607/3 .

[2090] – يراجع كتاب سيبويه 641/3 و642 واللسان 42/1 (جبأ).

[2091] – اللسان 141/1 و142 (كفأ).

[2092] – يراجع كتاب سيبويه 54/4 وشرح المفصل 428/4 وشرح التسهيل 438/3 والممتع 448/2 وشرح

مضموم العين أو مكسورها على القياس ، ويرى فريق أخر أنّ القياس بالفتح فيما كانت عينه أو لامه أحد أحرف الحلق فقط ، ورأي في أنّ قياسه بالكسر فقط.[2093] وأنّ أبنية مصادر ما زاد على أربعة أحرف وما يشتقّ منها فهي على القياس الذي لا يجهل.

2- علّة المبالغة :

وهي علّة تدلّ على تأكيد المعنى وتقويّته في ألفاظ خاصّة بأحد الجنسين من المذكّر والمؤنّث أو في حال اشتراكهما أحيانا . ومن أمثلتها لحاق التاء في صيغ المبالغة وصفا للمذكّر والمؤنّث على السواء مثل : علاّمة وراوية ومَلُولة وهُمَزة ومجذامة وحجارة وعجوزة.[2094] وكذلك الوصف بالمصدر كقول زهير :

مَتَى يَشْتَجِرْ قَوْمٌ يَقُلْ سَرَواتُهم هُم بيننا فهم رِضًا وهم عَدْلُ

والشاهد هو قوله : هم رضا وهم عدل ، ويجوز في الاستعمال القول : هو عدل وهي عدل.[2095] ومثله هو ثِقَة ، وهي ثقة وهم ثقة أو ثقات ولجمع الإناث كذلك.[2096] وقول أميّة بن أبي الصلت :[2097]

والحَيَّةُ الحَتْفَةُ الرَّقْشَاءُ أَخْرَجَها مِنْ جُحْرِها آمِنات اللهِ والكَلِمُ

والشاهد فيه : الحتفة بالتاء وصفا للحيّة ، وهو مصدر أهمل فعله.[2098] وفي زيادة بعض الأحرف كالألف والنون في نحو : رَبَّانيّ ، ولكثير الشعر شَعرانيّ، ولعظيم الرقبة رقَبانيّ ، ولطويل اللّحية لِحْيانيّ [2099] ، والميم في : زُرْقُمٌ وحُلْكُم من الزرقة والحلكة.[2100]

3 – علّة التوكيد :

في لحاق التاء في أسماء مؤنّثة مثل : ناقة وفرسة وعجوزة ونعجة كما في

الشافية 117/1 و118 و135 واللسان 315/1 (حسب) و259/6 (يئس).

[2093] – يراجع كتاب سيبويه 55/4 وشرح الشافية 117/1 و118 .

[2094] – يراجع ديوان الأدب ص 52 والمذكر والمؤنث ص 37 و 38 والتكملة ص 129 والخصائص 154/1 و 203/2 و246/3 وشرح المفصل 367/3 وشرح الشافية 5/2 والأشموني 182/4 .

[2095] – يراجع الخصائص 204/2 و192/3 .

[2096] – يراجع اللسان 371/10 (وثق).

[2097] – وهو شاعر جاهليّ حكيم من ثقيف ، تـ 5 هـ لحق الإسلام دون أن يدخل فيه . طبقات فحول الشعراء ص 262 والأعلام 23/2 .

[2098] – يراجع الخصائص 155/1 .

[2099] – يراجع كتاب سيبويه 282/3 والمقتضب 120/3 شرح المفصل 479/3 وشرح الشافية 84/2 واللسان 403/1 (ربب) .

[2100] – يراجع الأشموني 427/4 و462 وفتح اللطيف ص 280 .

قوله تعالى : « **تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً** »[2101] وفي ذلك قال الفرّاء : « والعرب تؤكّد التأنيث بأنثاه والتذكير بمثل ذلك »[2102] ، وقال الفارسيّ : « ألحقوا الهاء توكيدا وتحقيقا للتأنيث ولو لم تلحق لم يحتج إليها ».[2103] وقال آخر : « الأصل أن يوضع لكلّ مؤنّث لفظ غير لفظ المذكّر كما قالوا : عَيْر وأتان ، وجدي وعناق ، وحَمَل ورخْل إلى غير ذلك ، خافوا أن تكثر عليهم الألفاظ ويطول عليهم الأمر فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرّقوا بها بين المذكّر والمؤنّث تارة في الصفة كضارب وضاربة، وتارة في الاسم كامرئ وامرأة ومرء ومرأة في الحقيقيّ ، وبلد وبلدة في غير الحقيقيّ ، ثمّ إنّهم تجاوزوا ذلك إلى أن جمعوا في الفرق بين اللّفظ والعلامة للتوكيد وحرصا على البيان فقالوا : كبش ونعجة وجمل وناقة وبلد ومدينة ».[2104] وزيدت التاء كذلك على فُعُول وفِعَال للعلّة نفسها نحو : حجارة وعُمُومة[2105] ، وأكّدوا اللّفظ بزيادة الميم في سُتْهُم وزُرْقُم وابنُم[2106]، وكذا بزيادة يائين كالنسب وما هو بنسب بل للمبالغة كذلك نحو : أشقريّ وأحمريّ.[2107] وعليه قول العجّاج :

غُضْفٌ طَوَاها الأمْسَ كَلاّبيّ

وهو يقصد صاحب كِلاب مثل بَغّال.[2108] وفي استعمالهم لفظ النسب في هذا للدلالة على الإضافة ، كما استعملوا لفظ الإضافة للنسب الاصطلاحيّ.

وقول آخر :[2109]

وليس بذي رمح فيطعنَني وليس بذي سيف وليس بنبّال

وفي الوقف بالرَّوْم أو التضعيف نحو : خالدْ أو خالدّ.[2110] وقد جاء في قول رؤبة :

لقد خشيتُ أن أرى جَدَبًّا في عامنا ذا بعد ما أخصبًّا

[2101] – سورة ص من الآية 23 .

[2102] – معاني القرآن 285/2 . يراجع شرح المفصل 368/3 والأشموني 183/4 .

[2103] – التكملة ص 121 .

[2104] – قضية الاستغناء في النحو العربي ص 24 .

[2105] – يراجع شرح الشافية 91/2 واللسان (حجر) و(عمم) والأشموني 182/4 .

[2106] – يراجع الأشموني 427/4 وفتح اللطيف ص 280 .

[2107] – يراجع إعراب ثلاثين سورة من القرآن ص 61 والخصائص 106/3والمحتسب 158/2 و295 وشرح الشافية 4/2 واللسان 159/6 (فرس) والأشموني 348/4 .

[2108] – يراجع المحتسب 295/2 .

[2109] – نسب إلى امرئ القيس في الكتاب 383/3 وشرح أبيات سيبويه 155/2 ، وغير منسوب في المقتضب 135/3 ولا في الأشموني 345/4 .

[2110] – يراجع كتاب سيبويه 168/4 والتكملة ص 19 وسر صناعة الإعراب 92/2 والأشموني 359/4 .

والقصد جَذْبا وأخصبَا.[2111] ويعدّ أيضا من الضرورة الشعريّة.

ومنه تثنية بعض المصادر نحو : لبّيْكَ وسَعْدَيْك ، ولا يكون إلاّ منصوبا ، والأصل أن يقال : تلبية بعد تلبية.[2112]

4 – علّة الاحتياط :

يأتي الاحتياط من باب تأكيد المعنى الخاصّ حين يكون له ما يقابله مغنيا عن ذكره كالألفاظ الدّالّة على التذكير والتأنيث بصيغة واحدة ، وذلك لرفع الالتباس الممكن ، لأنّ الأصل في زيادة التاء أن تكون علامة للتأنيث غالبا ، وتزاد لأغراض أخرى.[2113]

فيكون من الاحتياط إلحاق التاء للمؤنّث الذي هو دونها أصلا نحو: عَجوزة في عجوز وفَرَسَة في فرس.[2114] وقيل : لا يقال : فرَسَة.[2115]

ويأتي بزيادة علامة النسب لغير غرضه كما في قول العجّاج :

والدهرُ بالإنسان دوّاريّ

كان يكفيه القول : الدهر دوّار ، وزاد ياءي النسب للاحتياط في المبالغة.[2116]

يلاحظ أنّ هذه العلل الثلاثة الأخيرة صالحة لأن تكون في نوع واحد إلاّ أنّها فصلت من باب التنويع الاصطلاحيّ والتدقيق العلميّ ، وظهر لنا منها أنّها لا تخلو من القياس.

5 – علّة الاختصاص :

وهي ترادف لفظ الخصوصيّة ، وهي علّة تبدو في كثير من الأحوال التي منها ما يكون خاصّا من حيث صياغة الألفاظ أو ما يتعلّق بها من لواحق ، ولكلّ حال علّة تبرّرها لأن تكون على تلك الهيأة ، فمن ذلك صياغة ما يأتي :

ا – **خاصّة بالفعل** : ومنها ما ينتهي بالواو قبلها ضمّ إذ ذكر سيبويه أنّه « ليس في الأسماء واو قبلها حرف مضموم وإنّما هذا بناء اختُصّ به الأفعال ».[2117] فيقال : أنا أَدْلُو مضارع دلاَ يدلو، ويقال في جمع دَلْو : أَدْلٍ وأصلها أدلُوٌ ، وجاء من الماضي : سَرُوَ على فَعُلَ ، فلا يوجد في الأسماء على هذا البناء في طرفه واو

2111 – يراجع كتاب سيبويه 170/4 وشرح أبيات سيبويه 249/2 .

2112 – يراجع المقتضب 182/3 و185.

2113 – يراجع شرح الأشموني 182/4 و183 .

2114 – يراجع الخصائص 106/3 واللسان 159/6 (فرس).

2115 – يراجع التكملة ص 121 و132 واللسان 159/6 (فرس).

2116 – يراجع الخصائص 106/3 والمحتسب 295/2 و420 .

2117– كتاب سيبويه 316/3 ويراجع شرح التصريف ص 480 وشرح الشافية 168/3 و

قبلها ضمّة ، ولذلك حدث الإعلال في الأَدْلِي[2118] الذي كقول الشاعر:[2119]

لا مَهْلَ حتّى تَلْحَقِي بِعَنْسٍ   أَهْلِ الرياط البِيضِ والقَلَنْسِي .

فقال : القَلَنْسِي ولم يَقُل : القَلَنْسُوُ ، وهو الأصل.[2120] وقول آخر :[2121]

لَيْثٌ هزبرٌ مُدِلٌّ عند خِيسَته   بالرّقمتين له أَجْرٍ وأعراسُ

والشاهد فيه : أجرٍ وأصله : أَجْرُوٌ.[2122] ومن الأبنية ما لم يأتِ في الأسماء بناء على فُعِل – بضمّ الفاء وكسر العين – إلاّ قليلا لأنّه خاصّ بالأفعال المبنيّة للمجهول نحو : كُتِبَ.[2123] وعليه وردت ألفاظ خاصّة نحو : عُنِيَ به، وامْتُقِعَ لونه وجُنَّ وزُكِمَ وغيرها ، كما خصّوا أفعالا في البناء على الفاعل دون المفعول نحو : قام وقَعَدَ.[2124] وما جاء على فعُل من الأفعال فهو فيما يدلّ على تنقّل الهيأة والحال فقط نحو : كرُم صار كريما وعظُم صار عظيما وجمُل صار جميلا وهكذا.[2125]

ب – **وممّا اختصّت به الأسماء** : وذلك زيادة الألف والنون نحو: الغلَيَان، ومن أجل هذا الاختصاص لم يتبع المصدر فعله في إعلاله غَلَى، وكذلك للفرار من اللبس عند الإعلال بينه وبين فَعَال ، والآخر بينه وبين فاعَال.[2126] وبناء فَيْعِل بفتح الفاء وكسر العين لا يخصّ إلاّ المعتلّ من الأسماء نحو : سيِّد إذ علّل سيويه وزن سيّد على فَيْعِل فقال : « قد يخصّون المعتلّ بالبناء لا يخصّون به غيره من غير المعتلّ»[2127] ، ويعدّه آخرون على وزن فَيْعَل غيّرت حركة العين كسرة [2128] ، وآخرون يرونه على فَعْيِل منقول من فَعِيل.[2129] ولا يكون بفتح العين فَيْعَل إلاّ في

[2118] – يراجع المحتسب 122/1 والتصريف ص 48 وشرح التصريف ص 269 و480 وما بعدها والمفصل ص 514 وشرح المفصل 494/5 وشرح الشافية 168/3 .

[2119] – غير منسوب .

[2120] – كتاب سيبويه 317/3 والمنصف 120/2 و70/3 والمقتضب 188/1 والخصائص 236/1 وشرح التصريف ص 269 والمفصل ص 514 وشرح المفصل 484/5 .

[2121] – غير منسوب في شرح التصريف ص 481 ، وذكر اضطراب نسبته في الهامش .

[2122] – يراجع شرح التصريف ص 481 وشرح المفصل 369/5 .

[2123] – يراجع كتاب سيبويه 244/4 والمنصف 20/1 والخصائص 182/3وشرح التصريف ص 201 وشرح المفصل 425/4 والأشموني 409/4 .

[2124] – يراجع كتاب سيبويه 67/4 والخصائص 221/2 .

[2125] – يراجع سر صناعة الإعراب 244/2 .

[2126] – يراجع المنصف 6/2 و7 والمقتضب 113/3 .

[2127] – كتاب سيبويه 365/4 . يراجع المحتسب 379/1 والإنصاف 796/2 والممتع 81/1 وشرح الشافية 149/1 و175/2 و154/3 والمغني في تصريف الأفعال ص 55 .

[2128] – يراجع كتاب سيبويه 365/4 والإنصاف 796/2 والمغني في تصريف الأعال ص 55 .

[2129] – يراجع الإنصاف 795/2 و796 وشرح الشافية 176/2 و154/3 . وفيه أنّ الفرّاء يرى ذلك ، والمغني في تصريف الأفعال ص 55 .

صحيحها نحو : غَيْلَم وصَيْرَف.[2130]

كما لم يأت من **المصادر** على فَيْعَلُولة إلاّ من المعتلّ العين فقط نحو : كَيْوَنُونة ، فقلبت الواو ياء ثمّ أدغمت في أختها فصارت كَيّنُونة ، ثمّ خفّت بالحذف فصارت كيْنُونة على فَيْلُولة .[2131]

ج – في البناء الخاصّ بالمذكّر والمؤنّث : وهو أن يكون كلّ منهما على غير لفظ واحد مثل : تَيْس وعَنْز ، وحِمار وأَتَان ، وجَمل وناقة ، وكبش ونعجة.[2132] فلكلٍّ منهما لفظ خاصّ يعرف بالسماع عن العرب. غير أنّ لكلّ منهما ما يخصّه بلفظه دون الآخر ، ومن المذكّر الذي لا مؤنّث له قولهم : المتوفِّي ، وهو خاصّ بالله تعالى وملائكته إن دلّ على الوفاة ، ولذلك لا يبنى إلاّ على المجهول عند إسناده إلى الشخص فيقال : تُوُفِّيَ فلان ، أو توفّاه الله أو أجله أو ملائكة الرحمن ، وقد يخرج عن هذه الدلالة حين يقال : « تَوَفّي النائم هو استيفاء وقت عقله وتمييزه إلى أن نام ... وقد استوفيت من فلان وتوَفَّيْتُ منه مالي عليه : تأويله أن لم يبق عليه شيء ».[2133] والخاصّ من الصفات قولهم : أشْيَب ولا يقال شيباء بل هي شمطاء[2134] ، والأمرد أي الفتى الذي لم ينبت الشعر في وجهه[2135] ، وغيرها. وما هو خاصّ بالمؤنّث على فاعِل نحو : طالق وحائض وحامل ومُرضِع من دون تاء التأنيث إذا لم يقصد به الحدث.[2136] والحسناء للمرأة الحسنة ولم يذكّروا منه على أفعل ، وقال ثعلب : « وكان ينبغي أن يقال لأنّ القياس يوجب ذلك ، وهو اسم أُنّث من غير تذكير كما قالوا : غلام أمرد ولم يقولوا : جارية مَرْداء ، فهو تذكير من غير تأنيث ».[2137] ومنه ما يأتي بألف التأنيث دون غيره ، كأن يكون على فُعْلَى الذي ليس له مذكّر نحو : الحُمّى من غير المصادر ، والبُشْرى من المصادر ، والأنْثَى من الصفات ، ومنه ما يكون على فَعَلَى بالفتحتين نحو: بَرَدَى من الأسماء ، وجَمَزَى من الصفات ، وما يكون على فُعَلَى نحو: أُرَبَى للداهية ، و« هذه

[2130] – يراجع الممتع 81/1 وشرح الشافية 149/1و175/2. والغيلم هو ذكر السلحفاة .

[2131]– يراجع كتاب سيبويه 365/4 و المنصف 10/2 و11والإنصاف 796/2 وشرح الشافية 152/3 .

[2132]– يراجع المذكر والمؤنث ص 83 والتكملة ص 132 وشرح المفصل 357/3 و364 .

[2133] – اللسان 400/15 (وفي).

[2134] – يراجع اللسان 512/1 (شيب) و336/7(شمط).

[2135] – وهو مأخوذ من قولهم : أرض مَرداء للتي لم ينبت فيها نبات . يراجع اللسان (مرد) 115/13 (حسن).

[2136] – يراجع المذكر والمؤنث ص 58 والتكملة ص 116 و117 ، والمفصل ص 245 والإنصاف 758/2 وشرح المفصل 371/3 .

[2137] – اللسان 115/13(حسن).

الألف في هذه الأبنية لا تكون إلاّ للتأنيث »[2138] الحقيقيّ والمجازيّ في الأسماء والصفات.

د – من الجمع الخاصّ : وهو أنّ هناك أبنيةً خاصّةً بالقلّة لا تزيد على أربعة وهي : أَفْعُلٌ وأَفْعَالٌ وأَفْعِلَةٌ وفِعْلَةٌ ، وأخرى بالكثرة وهي كثيرة.[2139] ومن هذه الجموع ما يكون أكثر خصوصيّة منها – مثلا – فَوَاعِل لفَاعِلة أصلا كلاحقة ولواحق ، وما جاء منه للمذكّر جمعهم فَارِس على فَوارِس لأنّه خاصّ بالرجال.[2140] وفَعائل جمع خاصّ بالمؤنّث نحو: عجوز وعجائز وفضيلة وفضائل.[2141] ومنه اختصاص الجمع المعتلّ الآخر ببناء فُعَلَة نحو: قُضَاة ورُعاة.[2142] وفَعْلَى جمعا يكون للمبتلين كالمرضى والهلكى والحمقى.[2143]

هـ – اختصاص زيادة بعض حروف : كأن تختصّ بموضع تزاد فيه دون غيرها كالنون الساكنة ثالثة في الخماسيّ نحو : جَحَنْفَل لغليظ الشفة ، وغَضَنْفَر من أسماء الأسد.[2144] وذلك ما قاله ابن جنّي : « وربّما اختصّ الحرف بالموضع لا يوجد زائدا إلاّ فيه ».[2145] فيدخل في حكم الاطّراد كزيادة الهمزة والميم أوّل الكلمة وبعدهما ثلاثة أصول ، وتأتيان زائدتين وسطا وآخِرا على الشذوذ ، وقال : « واعلم أنّ الميم من خواصّ زيادة الأسماء ولا تزاد في الأفعال إلاّ شاذّا ، وذلك نحو : تمسكنَ الرجلُ من المسكنة ، وتمدرعَ من المِدرعة ، وتمندلَ من المنديل ، وتمنطق من المِنطقة ، وتمسلمَ الرجل إذا كان يدعى زيدا أو غيرَه ثمّ صار يدعى مسلما».[2146] ويضيف : تمولى ، ومرحبك الله ومسهلك ، ومخرقَ الرجلُ ثمّ ذكر أنّه

2138– التكملة ص 98 و99 . يراجع المذكر والمؤنث ص 37 وشرح التصريف ص 288 وشرح المفصل 383/3 .

2139 – يراجع كتاب سيبويه 567/3 وما بعدها والأصول في النحو 430/2 وما بعدها والمفصل ص وشرح المفصل 231/3 وما بعدها وشرح الشافية 89/2 وما بعدها والأشموني 221/4 وما بعدها .

2140 – يراجع كتاب سيبويه 614/3 و615 والأصول في النحو 16/3 و17 وشرح الشافية 154/2 والأشموني 260/4 و261.

2141 – يراجع كتاب سيبويه 610/3 و611 والأصول في النحو 19/3 وشرح المفصل 287/3 وشرح الشافية 150/2 والأشموني 261/4 .

2142 – يراجع كتاب سيبويه 365/4 والأصول في النحو 16/3 والحجة ص 173 والمفصل ص 237 والإنصاف 796/2 وشرح المفصل 298/3 وشرح الشافية 176/2 .

2143 – يراجع كتاب سيبويه 648/3 والأصول في النحو 27/3 والمحتسب 115/2 وشرح المفصل 234/3 و293 وشرح الشافية 144/2 والأشموني 245/4 .

2144 – يراجع التصريف الملوكي ص 7 و14 وشرح التصريف ص7 22 والأشموني 429/4 .

2145 – التصريف الملوكي ص 7 . يراجع شرح المفصل 334/5 .

2146 – سر صناعة الإعراب 105/2 .

من الشاذّ الذي لا يقاس عليه.

والحقّ أنّ أغلب ما تبنى عليه صيغ التصريف صرف قائم على الاختصاص ، ومن أجل ذلك أطلق عليه هذا الاصطلاح ، أي أنّ البناء الصرفي يخصّ كلّ نوع من الصيغ المركّبة من أصول لتنتقل إلى فروعها كأبنيّة الأفعال ومعانيها من مجرّد ومزيد فيه ، وماض ومضارع وأمر ، ومعلوم ومجهول. والأسماء من مصادر ، ومشتقّات ، ومفرد ومثنّى وجمع ، ومذكّر ومؤنّث ، ومقصور وممدود ومنقوص ، وتصغير ، ومنسوب ، وهلمّ جرّا. وذلك ما يؤكّده الفارسيّ قائلا : « اعلم أنّ اختلاف اللّفظين لاختلاف المعنيين ، هو الوجه والقياس الذي يجب أن يكون عليه الألفاظ ، لأنّ كلّ معنى يُختصّ فيه بلفظ لا يشركه فيه لفظ آخر ، فتنفصل المعاني بألفاظها ولا تلتبس ».[2147] فمنها ما يشتهر بدلالته من لفظه ومنها ما لايتضّح منه ذلك إلاّ في سياق التعبير بالجملة.

6 – علّة الإتباع :

وهو يرادف مصطلح التقريب أو المجاورة ، وكلّ ذلك وارد في تعليل الأحكام الصرفيّة المناسبة كما يأتي:

ا – الحرف يتبع الحرف : ويكون ذلك في أحرف المضارعة ، حيث يطّرد قياس حذف الواو الواقعة بين الياء والكسرة في الفعل المثال نحو: وَعَدَ عند تصريفه في المضارع : يَعِدُ ، وتحذف من باب الإتباع مع بقيّة أحرف المضارعة حين زوال علّة الحذف : أَعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ.[2148] وكذلك حذفت همزة أَفْعَلَ في المضارع أُفْعِلُ وتُفْعِل ويُفْعِل ونُفْعِل إذ العلّة الأصليّة هي في ثقل اجتماع الهمزتين : أُؤَفْعِل ، فتبعتها أخواتها من حروف المضارعة .[2149] وهذا نوع من التشاكل أو ما يعدّ طلبا للباب الواحد كما في تصريح ابن الأنباريّ.[2150]

ب – الحركة تتبع الحركة : ويكون الإتباع في الحركات مثلما هو في فعل الأمر من

[2147] – المسائل المشكلة ص 215 .

[2148]– يراجع المنصف 184/1 و191 والكامل 101/1 و233 والتكملة ص 246 والخصائص 112/1 و113 و176 والمحتسب 154/2 وشرح التصريف ص 374 والإنصاف 11/1 و12 و239 وشرح المفصل 424/5 و425 والممتع 426/2 وشرح الشافية 87/3 و88 و89 والأشموني 575/4 .

[2149]– يراجع كتاب سيبويه 279/4 ومجالس ثعلب 39/1 والمنصف 192/1 و193 والمقتضب 72/1 و97/2 والتكملة ص 246 والخصائص 112/1 والتصريف الملوكي ص 39 وشرح التصريف ص 380 و381 والإنصاف 239/1 وشرح المفصل 425/5 والممتع 425/2 وشرح الشافية 53/3 و60 والمبدع ص 132 والارتشاف 118/1 وأوضح المسالك 443/4 ونزهة الطرف ص 167 والأشموني 580/4 وشذا العرف ص151 و152 .

[2150] – يراجع الإنصاف 239/1 .

المضعّف في لغة بعض بني تميم نحو : ضَنَّ وشُدُّ وفِرِّ.[2151] وفي جمع فُعْلَة على فُعُلات ، وفَعَلة أو فَعْلة على فَعَلات وفَعْلات ، وفِعْلة فِعِلات.[2152] وفي لغة من يُتبِع حركة الفاء لحركة العين المكسورة إن كانت من أحرف الحلق في الأفعال والأسماء نحو : زِئِير وشِعِير وبِعِير ورِغِيف وذِهِبَ ولِعِبَ وضِحِكَ وفِخِذ ونِحِيف وبِخِيل ، وهي لغة بني تميم.[2153] ومنهم من يتبع حركة حرف المضارعة حركة الفاء في الكسر فيقول : إخِطِّف ويِخِطِّف ، ومن شعرهم قول أبي النجم :[2154]

تَدافُعَ الشِّيب ولم تِقِتِّلِ

وهو يريد لم تَقْتَتِلْ.[2155] وقيل في قراءة « **الحِبُك** »[2156] بكسر الحاء إتباع لكسرة (**ذاتِ**) قبلها[2157] ، ولا تشكّل الكلمة علة تلك القراءة بناء من أبنية كلام العرب لأنّه معدوم. وبه تضمّ همزة الوصل في الأمر لضمّة العين وتكسر لكسرتها ، والكسر هو الأصل نحو : أُدْخُلْ ، اِرْجِعْ.[2158] وقيل في لفظ عُتُيّ : عِتِيّ بكسر العين والتاء إتباع أيضا ، وهي عُتُوي على فُعُول ، ولمّا التقت الواو والياء والسابق منهما ساكن وجب قلب الواو ياء : عُتُيي ثمّ أدغمت في أختها إلى عُتُيّ فجلبت الياء الكسرة إليها : عُتِيّ لتتحوّل الضمّة إلى كسرة أخيرا[2159] كما في قراءة قوله تعالى : « **وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًا** ».[2160] وقد جاءت على الأصل لكونه مصدرا[2161] كما في قوله تعالى : « **وعَتَوْا عُتُوّاً كَبِيرا** ».[2162] وقوله أيضا : « **بل لَجُّوا في عُتُوٍّ**

[2151]– يراجع كتاب سيبويه 532/3 والكامل 278/1 والحجة ص 125 وإعراب ثلاثين سورة ص 219 والتكملة ص5 والخصائص 113/2 و38/3 و39 والمحتسب 112/1 وشرح التصريف ص 452 وشرح المفصل 297/5 .

[2152] – يراجع كتاب سيبويه 579/3 الأصول في النحو 440/2 وشرح المفصل 258/3 و259 .

[2153]– يراجع كتاب سيبويه 107/4 و108 والمنصف 19/1 و307/2 والمحتسب 30/2 والخصائص 145/2 و338 والإنصاف 126/1 وشرح التسهيل 6/3 واللسان 395/1 (ذهب) .

[2154] – هو الفضل بن قدامة العجلي ، من بني بكر بن وائل ، توفي سنة 130 هـ . الأعلام 151/5 .

[2155] – يراجع معاني القرآن 24/1 و25 والمنصف 225/2 والمحتسب 140/1 و356.

[2156] – من قوله تعالى : « **والسَّماءِ ذاتِ الحُبُك** » . سورة الذاريات ، الآية 7.

[2157] – يراجع الأشموني 408/4 .

[2158] – يراجع المنصف 20/1 و2/2 والمحتسب 112/1 والمفصل ص 467 والإنصاف 737/2 وشرح المفصل 308/5 والأشموني 468/4 علل التصريف ص 7 و8 وفتح اللطيف ص 295 .

[2159] – يراجع الحجة ص 140 وشرح التصريف ص 266 و269 وشرح المفصل 266/3 وإملاء ما من به الرحمن ص 407 والممتع 550/2 واللسان 28/15 (عتا).

[2160] – سورة مريم من الآية 8 .

[2161] – يراجع معاني القرآن 163/2 والكامل 491/1 والأشموني 513/4 .

[2162] – سورة الفرقان من الآية 21 .

ونُفُور».[2163] ومثل ذلك جمعا نحو : عِصِيّ بكسر العين إتباع لكسرة الصاد ، إذ هي من عُصُوو على فُعُول جمع عصاً تحوّلت إلى عُصِيّ ثمّ إلى عِصِيّ.[2164] وفي « قول العلاء بن مِنهال الغنويّ في شَريك بن عبد الله النَّخَعيّ :

ليت أبا شَريكٍ كان حيّا فَيُقْصِرَ حينَ يُبْصِرُه شَريكْ

ويَتْرُكَ مِنْ تَدَرِّيه علينا إذا قُلنا له : هذا أبوكْ

قال ابن سيده : إنّما أراد من تدرّئه ، فأبدل الهمزة إبدالا صحيحا حتّى جعلها كأنّ موضوعها الياء وكسر الراء لمجاورة هذه الياء المبدلة كما كان يكسرها لو أنّها في موضوعها حرف علّة كقولك : تقضّيها وتخلّيها ».[2165] وممّا أتبعت فيه حركة العين حركة إعراب اللام سبعة ألفاظ هي : امْرُؤ وابْنُم وأَخٌ وأَبٌ وحَمٌ وذُو وفُو.[2166] وقد علّل ذلك كلّ من الكسائيّ والفرّاء بالقول : « امْرُؤ مُعْرَب من الراء والهمزة ، وإنّما أعرب من مكانين ، والإعراب الواحد يكفي من الإعرابين ، أنّ آخره همزة ، والهمزة قد تترك في كثير من الكلام ، فكرهوا أن يفتحوا الراء ويتركوا الهمزة فيقولون: امْرَوْ ، فتكون الراء مفتوحة والواو ساكنة ، فلا يكون في الكلمة علامة للرفع ».[2167] وذكر كذلك أنّ « منهم من يضمّ الميم في الرفع ويفتحها في النصب ويكسرها في الخفض ، يتبعها الهمز على حدّ ما يتبعون الراء إيّاها إذا أدخلوا ألف الوصل فقالوا : امْرُؤٌ ».[2168]

ج – إتباع المصدر لفعله : وهو في الحقيقة يعدّ من باب حمل الأصل على الفرع من حيث الحكم ، إذ يُعَلّ المصدر لإعلال فعله نحو : صامَ صِياما ، وأَقَامَ إقامَةً وانقادَ انقيادا ، ويصحّ لصحّته في نحو : قاوَمَ قِوَامًا ، ولاذَ لِوَاذًا[2169] في قوله تعالى: « **يتسَلَّلُونَ منكم لِوَاذا** ».[2170] ومن المصدر الميميّ كذلك نحو : مَقام ومَقال

[2163] – سورة الملك من الآية 21 .

[2164] – يراجع المنصف 123/2 والتصريف الملوكي ص 51 و شرح التصريف ص 487 والمفتاح في التصريف ص 99 وشرح المفصل 266/3 والممتع 551/2 واللسان 63/15 (عصا).

[2165] – اللسان 72/1 (درأ).

[2166] – يراجع المسائل المشكلة ص 44 والمنصف 62/1 و63 وشرح المفصل 304/5 واللسان 456/15 (ذو وذوات) .

[2167] – اللسان 155/1 (مرأ) .

[2168] – اللسان نفسه .يراجع المحتسب 186/1 و187 .

[2169] – يراجع كتاب سيبويه 354/4 و360 و361 و362 والكامل 7/2 والتكملة ص 258 و261 والمنصف 65/1 و194 و164/2 والخصائص 114/1 وشرح التصريف ص 462 والمفصل ص 501 و503 والإنصاف 235/1 وشرح المفصل 56/4 و306/5 و437 و463 وإملاء ما من به الرحمن ص 456 والممتع 490/2 وشرح الشافية 88/3 و89 و137 والأشموني 504/4 و505 .

[2170] – سورة النور من الآية 63.

ومسار ومَسِير.[2171] ومنه ما ذكر في (اللسان) أنّ « الأصل في مَثَابَة مَثْوَبَة ولكن حركة الواو نُقلت إلى الثاء وتَبعت الواوُ الحركةَ فانقلبت ألفا وهذا إعلال بإتباع باب ثاب ، وأصل ثابَ ثَوَبَ ، ولكن الواو قلبت ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ولا اختلاف بين النحويّين في ذلك ».[2172] وتبعه أيضا في حذف فاء المثال نحو: وَعَدَ يَعِدُ عِدَة، ويَزِنُ زِنة ، ويصف صِفَة.[2173]

د – إتباع المشتقّ للفعل : ويكون بالإعلال والتصحيح ، ومن ذلك الحذف في اسم المفعول من الأجوف نحو : مَزُور ومَبيع ، وهما مصوغان من المبني للمجهول زِيرَ وبِيعَ على فُعِلَ أعلّت عينهما بنقل حركتهما إلى ما قبلهما فحوّلت الواو ياء لتناسب الكسرة التي احتلّت مكان الضمّة.[2174] ومثله ما في اسم الفاعل نحو : قَائم وعَاوِرٌ أعلت في الأوّل لاعتلال فعله قام من قوم ، وصحّت في الثاني كذلك للعلّة نفسها وهي عَوِرَ ، وهذا أيضا تبع ما لا بدّ من صحّة الواو فيه وهو اعورّ.[2175]

هـ – إتباع الجمع لمفرده : يتبع الجمع مفرده في الإعلال والتصحيح نحو : قِيمَة وقِيَمٌ ، ودار ودِيار. فكلمة قيمة أعلّت لسكون الواو وسبقها بكسرة ، وأصلها قِوْمَة ، وهذه العلّة مفقودة في الجمع قِيَم. ودارٌ أصلها دَوَرٌ تحرّكت الواو وسبقت بفتح فقلبت ألفا وجوبا ، ولكنّ جمعها لا توجد فيه هذه العلّة ، فكان الإتباع.[2176] وممّا جاء فيه علّة الإتباع في التصحيح في هذا الباب نحو: طَويل وطِوال ، وضَيْوَن وضَياوِن وزَوْج وزِوَجَة.[2177]

و – المضارع يتبع الماضي في الإعلال : وذلك مثل : يَخَاف ويقُوم ويَبيع ،

[2171] – يراجع كتاب سيبويه 349/4 والتكملة ص 256 و258 والمفصل ص 502 وشرح المفصل 460/5 وشرح الشافية 88/3 والأشموني 535/4 .

[2172] – 244/1 (ثوب) .

[2173] – يراجع كتاب سيبويه 336/4 والمنصف 184/1 و195 و196 و197 والتكملة ص 246 والتصريف الملوكي ص 34 و35 وشرح التصريف ص 377 وشرح المفصل 426/5 وشرح الشافية 89/3 والأشموني 575/4 وفيض نشر الانشراح 373/1 .

[2174] – يراجع الممتع 475/2 و533 وشرح الشافية 83/1 والأشموني 542/4 .

[2175] – يراجع كتاب سيبويه 348/4 و355 و356 والتكملة ص255و 256 والتصريف الملوكي ص 54 و55 وشرح التصريف ص 297 والمفتاح في التصريف ص 67 والمفصل ص 503 وشرح المفصل 449/5 والممتع 328/1 و481/2 و533 .

[2176] – يراجع المفصل ص 503 وشرح المفصل 463/5 والممتع 471/2 وشرح الشافية 137/3 و138 والأشموني 506/4 .

[2177] – يراجع كتاب سيبويه 360/4 و361 و363 والكامل 7/2 والتكملة ص 259 و262 والمنصف 244/1 و46/2 و47/2 والخصائص 113/1 والمفصل ص 503 وشرح المفصل 463/5 والممتع 339/1 و471 وشرح الشافية 138/3والأشموني 484/4 . والضَّيْوَن هو السِّنَّوْر وهو نوع من القطط البرّيّو الأليفة صغيرة الحجم .

فالأصل : يَخْوَف ويَقْوُم ويَبْيِع ولا علّة موجِبة للقلب هنا ، ولكن القلب في صيغ ماضيها لعلّة أخرى وهي أنّه لمّا تحرّكت العين وانفتح ما قبلها : خَوِفَ ، قَوَم ، بَيَع ، قلبت ألفا فقالوا : خَافَ وقَامَ وبَاعَ.[2178] وفي مثل : رَضِيَ من رضو قلبت الواو ياء لتطرّفها وقبلها كسرة ، وتفقد هذه العلّة عند تصريفه في المضارع مع المثنّى : يَرْضَيَان ، ولكنّ الإعلال يبقى من باب إتباع المضارع للماضي، إذ لا مانع في القول : يَرْضَوَان.[2179]

ز – الماضي يتبع المضارع في الإعلال : أغْزَيْتُ أصلها أغزَوْتُ ولا يوجد علة لقلب الواو ياء ، ولكنّ مضارعه يُغْزِي يجب فيه قلبها ياء لعلة سبقها بالكسرة ليقال: يُغْزِوُ.[2180]

ح–المزيد يتبع المجرّد في الإعلال : نحو : أَقَامَ واسْتَقام وأَمَالَ واستعاذ، ولا يوجد علّة للقلب في هذه الحال لأنّ كلاّ منهما على : أقْوَمَ واسْتَقْوَمَ وأَمْيَلَ واسْتَعْوَذَ ، وعلّة القلب هي في ماضيها المجرّد : قامَ ومالَ وعاذَ حين تحرّكت العين وسبقت بفتح قلبت ألفا من : قَوَمَ ومَيَلَ وعَوَذَ.[2181]

7 – علّة الأولويّة :

فمنها أنّ إعلال الزائد أولى من الأصل وذلك بالقلب في نحو : الصّيّاغ من الصّوّاغ على فَيْعال.[2182] وحذف الزائد أولى في نحو : مَقُول من مَقْوُول ، ومَبِيع من مَبْيُوع ، على وزن مَفْعُل. وفي تصغير المزيد فيه وتكسيره نحو : مُغَيْلِم ومَغالِم من مُغْتَلِم ، ومُزَيِّن ومن مُزدان ، وغيرها.[2183] وأولويّة إبقاء الواو في المنسوب نحو : شَقَاوِيّ من شقاوة وغَباوِيّ من غَباوة لكونهم يرجعون إليها في المختوم بالهمزة نحو : غَداء وغداوِيّ ورداء ورداوِيّ.[2184] ومنه ما عللّ به شارح (الشافية) قلبَ همزة الممدود واوا أو إبقاءَها فقال : « كلّ ما هي لغير التأنيث يجوز فيه الوجهان ، لكن القلب في

[2178] –يراجع كتاب سيبويه 356/4 والمنصف65/1 و247 و248 والخصائص 302/3 والمفتاح في التصريف ص 87 والمفصل ص497 وشرح المفصل436/5 والممتع448/2 و449 و476 وشرح الشافية 82/1 و127 و96/3 .

[2179] – يراجع المنصف 165/2 و166 والممتع 532/2 و533 والأشموني 509/4 .

[2180] – يراجع كتاب سيبويه 393/4 و المنصف 164/2 وشرح التصريف ص 285 و286 والإنصاف 10/1 و11 و13 وشرح المفصل 433/5 والممتع 539/2 والأشموني 509/4 .

[2181]– يراجع المنصف 260/1 و268و164/2 والخصائص 119/1 والمفصل ص 497 وشرح المفصل 433/5 والممتع 473/2 و480 .

[2182] – يراجع الخصائص 67/2 و68 .

[2183] – يراجع كتاب سيبويه 425/3 والمنصف 287/1 والخصائص 68/2 ،وشرح الشافية 56/1 و205 .

[2184] – يراجع كتاب سيبويه 449/3 .

الملحقة أولى منه في المنقلبة ، والقلب في المنقلبة أولى منه في الأصليّة ، والقلب في الملحقة أولى من الإبقاء ، وفي المنقلبة العكس ، وهو في الأصليّة شاذّ ».[2185] وتتمثّل الأولويّة أيضا في ضمّ فاء قُلت وكسر بِعْت ، وهما محوّلان من فَعَلَ إلى فَعُلَ وفَعِلَ ، والضمّة والكسرة أنسب للواو والياء من الفتحة فيهما للدلالة عليهما.[2186] ومن القواعد الثابتة أنّه « متى كان في الكلمة وجهان شاذّان أحدهما يؤدّي إلى أصالة الحرف والآخر يؤدّي إلى زيادته كانت الأصالة أولى ».[2187] كَتَوْرَاب يحتمل أن تكون الواو أصلا وزائدة ، وفَعْلال بناء موجود أكثر من فوعال.

8- علّة التوقّع :

وهو نوع من علّة الإتباع ، غير أنّهم عللوا بهذه الصيغة لتدقيق التعليل ، ومنه إتباع حركة همزة الوصل حركة العين كما في الأمر نحو: أُكْتُب ، وفي مِنْتِن ، ومُنْحَدُر ، وفي إبدال النون ميما مع الباء بعدها نحو: عمبر من عنبر ، وفي إدغام النون في الراء بعدها نحو : مَرَّأيت ؟ في : مَنْ رأيت ؟ وغير ذلك كثير.[2188]

9- علّة التعادل :

يكون مرادفا للعوض أو التكافؤ أو الاعتدال ، وذلك في ما يأتي من الأمثلة :

منها ما بين فَعْلَى اسما بقلب لامها من الياء إلى الواو نحو : التَّقْوَى والْفَتْوَى، وبين فُعْلى بقلب لامها من الواو إلى الياء نحو : الدُّنْيَا والعُلْيا ، وقد يجريان على الأصل صفة واسما.[2189] والعوض يكمن في قلب الياء واوا من غير علّة محكمة في نحو ما ذكر كما قال ابن جنّى : « جعل قلب الياء واوا في التَّقْوَى والْبَقْوَى عوضا من كثرة دخول الواو على الياء ».[2190] ومن ذلك قوله تعالى : « **كذّبتْ ثَمُودُ بِطَغْواها** »[2191] وطَغْوَى من الطغيان كما ذكر الزجّاج في قوله : « أصل طَغْواها طَغْياها ، وفَعْلَى إذا كانت من ذوات الياء أبدلت في الاسم واوا »[2192] وقال ابن برّي: « فُعْلَى إذا كانت من الواو وجب قلب الواو فيها ياء نحو الدنيا والعليا وهما من

2185 - 56/2 .

2186 - يراجع كتاب سيبويه 340/4 ،والمنصف ، وشرح الشافية 80/1 .

2187 - الممتع 293/1 .

2188 - يراجع الخصائص 34/2 و35 .

2189 - يراجع كتاب سيبويه 389/4 والمنصف 161/2 و162 والخصائص 88/1 و217/2 وسر صناعة الإعراب 102/1 و103 وشرح التصريف ص 534 و535 والممتع 542/2 .

2190 - الخصائص 237/1 و232/2 و233 . يراجع سر صناعة الإعراب 103/1 .

2191 - سورة الشمس الآية 11 .

2192 - اللسان 8/15 (طغي) . يراجع إملاء ما منّ به الرحمن ص 584 .

دنوت وعلوت ».[2193] ومنه مجيء فَعَلَ متعدّيا وأفعَلَ منه لازما والغالب في هذا الباب أن تكون الهمزة للتعدية وجاءت هنا للزوم نحو : ألْوت الناقةُ بذنبها ولوت ذنبَها ، وصَرَّ الفرسُ أُذُنَهُ وأَصَرَّ بأذنه ، وكَبَّهُ وأَكَبَّ وغيرها.[2194] فتعادل بناء فَعَلَ وأفعل في التعدّي واللّزوم.

وفي مثال آخر من هذا الباب أنّ الأصل فيما كانت فاؤه حرف علّة : واوا أو ياء ، أن تبدل الواو تاء نحو : اتّفق من اوتفق واتّعظ من اوتعظ ، وقالوا : اتّأس لنوع من التعادل من ايتأس.[2195]

ومن هذا التعادل أنّهم قد يستعملون ما هو غير مستعمل في بعضه فرارا من الاستثقال كقولهم : غارت عينه غُؤُورا وهو ما أشار إليه المازنيّ وشرحه ابن جنّي قال: « ألا ترى أنّهم لو قالوا : نُوُرٌ وعُوُنٌ وسُوُورا وعُوُورا ، لكثر ما يثقل عليهم ، فحذفوا بعضا وأقرّوا بعضا لضرب من التعادل ، ولم يجيئوا به كلِّه على التمام لئلاّ يكثر ما يستثقلون، ولم يحذفوه كلَّه ، لكثرة المعتلّ في كلامهم ».[2196] وهنا رأي مبنيّ على الاجتهاد المحض. وما يشبهه ما ورد من تعليلات ابن الأنباريّ لكسر نون المثنّى وفتح نون الجمع وهو: « أنّ نون التثنية تقع بعد ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ، فلم يستثقلوا الكسرة فيها ، وأمّا نون الجمع ، فإنّها تقع بعد واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها ، فاختاروا لها الفتحة ليعادلوا خفّة الفتحة ثقلَ الواو والضمّة ، والياء والكسرة ... وأنّ الجمع أثقل من التثنية ، والكسر أثقل من الفتح ، فأعطوا الأخفَّ الأثقلَ ، والأثقل الأخفَّ ليعادلوا بينهما ».[2197]

ومن التعويض حذف لام بعض الأسماء الملحقة بجمع المذكّر السالم منها: أرضون وسِنُون جمع سنة ومِئُون جمع مئة.[2198]

ومنه إلحاق التاء بالعدد الذي معدوده مذكّر نحو : ثلاثة رجال ، وحذفها ممّا معدوده مؤنّث نحو : ثلاث نسوة ، فالأصل مع الأصل والفرع مع الفرع ، والمؤنّث أثقل من المذكّر ، والجمع أثقل من المفرد ، فجعلوا الخفيف مع الثقيل في كلّ منهما للاعتدال.[2199] والشاهد في ذلك قوله تعالى : « **سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وثَمَانِيَةَ**

[2193] – اللسان 8/15 (طغي).

[2194] – يراجع الخصائص 217/2 واللسان 695/1 (كبب) وشرح بحرق على لامية الأفعال لابن مالك ، دار رحاب للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، بلا طبعة ولا تاريخ ، ص 110.

[2195] – يراجع المنصف 227/1 و228 .

[2196] – المنصف 299/2 و300 .

[2197] – أسرار العربية ص 66 .

[2198] – يراجع التكملة ص 162 وأسرار العربيّة ص 67 ،

[2199] – يراجع المذكر والمؤنث ص47 و شرح المفصل 6/4 . الأصل في العدد أن تلحقه التاء ، والمذكّر

أَيَّامٍ ».[2200] فذكّر العدد مع المعدود المؤنّث ليال ، وأنّثه مع المعدود المذكّر أيّام.

10 – علّة التغليب :

وهو أن يميل الحكم إلى أحد الطرفين بينهما علاقة كما عرّف بأنّه « ترجيح أحد المعلومين على الآخر ، وإطلاقه عليهما ، وقيّدوا إطلاقه عليهما للاحتراز عن المشاكلة ».[2201] وقد رأى أحد الباحثين أنّه يشكّل ظاهرة لما يتميّز به من مكانة في اللّغة العربيّة وما له من دواعٍ ومسوّغات.[2202] وما نمثّل به في التصريف تسميّة الأشياء بتاء تدخل على المذكر دون أن يكون له تأنيث كالخليفة.[2203] وقد قال السجستانيّ : « إنّ التسميّة على الغالب والأكثر من الأشياء كما قالوا للمطر: رحمة، وربّما ضرّ ، والماء حياة كلّ شيء ، وربّما قتل ».[2204] والكلام بالمذكّر مع وجود الإناث بينهم[2205] نحو : حضر الطلاّب من الذكور والإناث ، ولو كان من المجموع اثنين نحو : القمران للشمس والقمر[2206] في قول الفرزدق :

أَخَذْنا بِآفاق السَّمَاءِ عَلَيْكُمُ لَنَا قَمَراها والنُّجُومُ الطَّوالِعُ

وقولنا : الأبوان ، للأب والأم.[2207] والزوجان ، للذكر والأنثى معا.[2208] وقد يغلّبون أحد الاسمين كما في قولهم : العُمَرَانِ[2209] لأبي بكر الصدّيق وعمر ابن الخطّاب – رضي الله عنهما– ، وشاهده في قول جرير :

وما لِتَغْلِبَ إنْ عَدُّوا مَسَاعِيَهُم نَجْمٌ يُضِيء ولا شَمْسٌ ولا قَمَرُ

مَا كَانَ يَرْضَى رَسُولُ الله فِعْلَهم وَالْعُمَرانِ أبُو بَكرٍ ولا عُمَرُ

11– علّة تساوي الأحوال :

وهو أيضا من المماثلة أو ما يدخل في الباب الواحد ، ولا يخرج عن القياس ، ولنا أنّ نمثّل له ببعض النماذج الآتية :

ومنها ما يكون في حذف واو المثال مع حروف المضارعة جميعا نحو : أعد

أصل المؤنّث .

2200 – سورة الحاقة من الآية 7 .

2201 – كتاب التعريفات ص 62 .

2202 – يراجع ظاهرة التغليب في اللّغة العربيّة لعبد الفتّاح الحموز ، منشورات جامعة مؤتة ، ط.1 ، 1413هـ/1993 م ، ص 29 وما بعدها .

2203 – يراجع اللسان83/9 (خلف) .

2204 – المذكّر والمؤنّث ص 39 .

2205 – يراجع المذكر والمؤنث ص 57 وشرح التصريف ص 255 .

2206 – يراجع الكامل 144/1 واللسان 113/5 (قمر) .

2207 – يراجع اللسان 7/14 (أبي) .

2208 – يراجع أسرار العربيّة ص 66 .

2209 – يراجع الكامل 144/1 و145 واللسان 608/4 (عمر) .

ونعد وتعد ويعد ، وعلّة الحذف الأصليّة هي وقوع الواو بين عدوّتيها الياء والكسرة في يَعِدُ ، ثمّ بقي الحكم مع زوال العلّة لعلّة أخرى وهي تساوي الأحوال والإتباع أيضا ، ومنه حذفها تخفيفا في مضارع أَفْعَلَ أُؤَفْعِلُ ، فتبعتها في الحذف بقية الحروف.[2210]

ومنه ما يجمع على فَعَائل من المذكّر والمؤنّث لاستوائهما في المفرد نحو : عَجوز وصَبور.[2211] وكذلك فاعل وفَعِيل يجمع على فُعلاء لاستوائهما في العدّة ولتقاربهما في المعنى.[2212]

12- الحرص على التغيير :

لم يصادفنا هذا التعليل إلاّ نادرا جدّا ، وذلك في جمع ما حذف منه لامه إلحاقا بجمع المذكّر السالم نحو : سِنُون وإِحَرُّون جمع سَنة وحَرّة ، وقد لا يغيّرون نحو : رِئة ورِئون. وفي هذا ذكر الفارسيّ قوله : « والتغيير أقيس ، لأنّ الواو عوض من المحذوف ، فينبغي أن يغيّر الاسم عمّا كان عليه قبل الجمع ليكون ذلك تكسيرا ما ، ألا ترى أنّ يونس روى أنّهم يقولون : حَرّة وإِحَرّون ، فزادوا حرفا في أوّل الكلمة حرصا على التغيير ومبالغة فيه ».[2213] وغيّروا الحركة في: سِنون.

13- الاستحسان أو الملاينة :

عقد له ابن جنّي بابا وقال فيه : « وجِماعه أنّ علّته ضعيفة غير مستحكِمة إلاّ أنّ فيه ضربا من الاتّساع والتصرّف »[2214] ويمثّل له بأمثلة لها علل أخرى تدخل في بابه عنده ، وكأنّهم يلمّحون أنّ للعلّة عللاً أيضا نحو ما يأتي :

الفَتوى والتقوى بقلب الياء واوا بغير علّة قويّة إلاّ التفرقة بين الاسم والصفة وهو نوع من التكافؤ بين الواو والياء في التداخل بينهما.[2215]

وفي صِبْية وصِبيان بقلب الواو ياء وكأنّ الكسرة تجاورها مباشرة ولكنْ وجد حاجز ضعيف ويبقى الحكم عند الضمّ صُبيان.[2216]

وفي مثل : اسْتَحْوَذَ وبابه ، وهو كذلك يأتي مصحّحا لعلّة أخرى

[2210] - يراجع المنصف 191/1 و192والمامل 233/1 والخصائص 112/2 و113 ،وشرح التصريف ص 374 و381 والإنصاف 11/1 و12 و785/2 والممتع 174/1 .

[2211] - يراجع شرح المفصل 287/3 و374 وشرح الشافية 151/2و180 والأشموني 262/4 .

[2212] - يراجع شرح المفصل 298/3 وشرح الشافية 157/2 والأشموني 257/4 و258 .

[2213] - التكملة ص 162 . والحَرّة هي الأرض ذات حجارة سود . اللسان 179/4 (حرر).

[2214] - الخصائص 134/1 .

[2215] - يراجع الخصائص 88/1 و134 و232/2 و233 .

[2216] - يراجع الخصائص 138/1 و165/3 ، والمحتسب 221/1

وهي للدلالة على أصله.[2217]

وإبدال التضعيف بالياء في نحو: أمليت من أمللت وديوان من دوّان.[2218]

ومنه جمع الحجر على حجارة وهو يجمع على أحجار قياسا كما ذكره اللّيث معلّلا : « ولكن يجوز الاستحسان في العربيّة كما أنّه يجوز في الفقه وترْك القياس له ».[2219] وفي لحاق هذه التاء تعليل آخر« عن أبي الهيثم أنّه قال : العرب تدخل الهاء في كلّ جمع على فِعَال أو فُعُول ، وإنّما زادوا هذه الهاء فيها لأنّها إذا سكت عليه اجتمع فيه عند السكت ساكنان : أحدهما الألف التي تنحَر آخر حرف في فِعال، والثاني آخر فِعال المسكوت عليه ، فقالوا : عِظام وعِظامة ، ونِفار ونِفارة ، وقالوا: فِحالة وحِبالة وذِكارة وذُكُورة وفُحُولة وحُمُولة. قال الأزهريّ : وهذا هو العلّة التي علّلها النحويّون ، وأمّا الاستحسان الذي شبّهه بالاستحسان في الفقه فإنّه باطل»[2220] ، ومنهم من يراها زائدة لتأكيد الجمع.[2221]

سابعا : <u>التعليل السماعيّ</u> :

يرد ذكر هذه التعليل عند فقدان العلل السابقة ، فتراهم يطلقون التسمية بعلّة سماع أو لغير علّة ، والقياس لا يقبلها ، ولكنّها سمعت عن العرب ، أو ما يسمّى بالشاذّ دون علّة ملحوظة. ووجدنا ذلك بصريح العبارة في كثير من المواضع مثل قول الجرميّ[2222] رواه ابن خالويه : « هذا ممّا قلبت العرب الواو فيه لغير علّة وقال : مثله قول عبد يغوث :[2223]

وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي أَنَا اللّيْثُ مَعْدِيّاً عَلَيّ وعَادِيَا

ومن العرب من يقول : مَرْضُوّة على الأصل »[2224] بلا قلب. وقول آخر : « جابان: اسم رجل ، ألفه منقلبة عن واو ، كأنّه جَوَبان ، فقلبت الواو قلبا لغير علّة ».[2225] ولكنْ هناك تعليل لهذه الأعلام وهو الدلالة على العلميّة وهي علّة جعلتها تخرج على

[2217] – يراجع الخصائص 144/1 وشرح التصريف ص 461 والمفصل ص 499 لم يعلل واكتفى يقوله : وقد شذّ ، وعلله شرح المفصل 447/5 و448 .

[2218] – يراجع الخصائص 235/2 والمحتسب 422/2 .

[2219] – يراجع اللسان 165/4 (حجر).

[2220] – اللسان 165/4 (حجر) والتهذيب 130/4 (حجر).

[2221] – يراجع شرح المفصل 368/3 والأشموني 183/4 .

[2222] –هو أبو عمر صالح بن إسحاق ، نسب إلى قبيلة جرم العربيّة باليمن ، فقيه لغويّ من أهل البصرة ، توفي 225 هـ ، وترك مجموعة من الكتب في اللّغة . الفهرست ص 256 و257 .

[2223] – وهو شاعر جاهلي من بني الحارث ، أسر على يد تيم فقتل سنة 584 م . الأعلام 187/4 .

[2224] – إعراب ثلاثين سورة ص 103 . يراجع المفصل ص 516 وشرح المفصل 497/5

[2225] – اللسان 287/1 (جوب).

خلاف الأصل أو الاطّراد في الإعلال. وفي قول ابن جنّي يعلّل حكم الخليل في قلب الواو ياء في كلمة الحيوان : « لأنّ أصله عنده الحييان ، وكأنّهم إنّما استجازوا قلب الياء واوا لغير علّة وإن كانت الواو أثقل من الياء ليكون ذلك عوضا للواو من
كثرة دخول الياء وغلبتها عليها وليختلف الحرفان فيخفّا ».[2226]

وممّا خرج عن القياس بلا علّة النسب نحو : هُذَليّ وثَقَفِيّ وزَبانيّ من زَبِينة وطائيّ من طيِّئ وعُلْويّ من العالية وبَدويّ من البادية، وبِصْريّ وسُهليّ ودُهريّ وغيرها.[2227]

ومنه ما جاء من المصادر على فَ َعُول بفتح الفاء قولهم: الوَضُوء والوَقُود والطَّهُور والوَلُوع والقَبُول.[2228] وقد يعدّ كلّ منها اسم مصدر بدليل قوله تعالى : « **فتقبّلَها ربُّها بقَبُول حَسَن** »[2229]، لمجيء هذا اللّفظ مؤكّدا فعلا مزيدا فيه هو: تقبّل ، ومصدره : التَقَبُّل. ونرى أبا عمرِو بنَ العلاء يقف عند حدود سماعه ولم يعلّل ورود هذا اللّفظ على هذا الوزن (فَعُول) حينما سئل عنه فاكتفى بأن قال : « لم أسمع غيره ».[2230]

وعليه كان تعليل لفظ « الحرب ... وتصغيرها : حُرَيْب ، بغير هاء ، رواية عن العرب ، لأنّها في الأصل مصدر، ومثلها : ذُرَيْع وقُ ًوَيْس وفُرَيْس ، أنثى ، ونُيَيْب وذُوَيْد تصغير ذَوْد ، وقُدَيْر تصغير قِدْر، وخُلَيْق ».[2231] ولكنّ الأرجح أن تكون مصادر الثلاثيّ سماعيّة ، وإن كان سيبويه قد حاول حصر كثير منها في القياس[2232] ، ثمّ من أتى بعده باتّباع طريقته قياسا على الغالب.[2233]

وما سمع من أسماء المكان والمصدر الميميّ على مَفْعِل بكسر العين والقياس بفتحها ممّا هو على يفعُلُ مضموم العين في المضارع : المطلع والمغرب والمشرق

2226 - سر صناعة الإعراب 223/1 .

2227 - يراجع كتاب سيبويه 335/3 و336 والتكملة ص 52 والمفصل ص 260 وشرح المفصل 475/3 و476 وشرح الشافية 28/2 وما بعدها والأشموني 325/4 .

2228 - يراجع كتاب سيبويه 42/4 والكامل 63/2 ، وشرح الشافية 159/1 واللسان 194/1 (وضأ).

2229 - سورة آل عمران من الآية 37 .

2230 - اللسان 450/11 (قبل) .

2231 - اللسان 302/1 (حرب). يراجع الأشموني 302/4 .

2232 - يراجع كتاب سيبويه 5/4 وما بعدها .

2233 - يراجع التكملة ص 212 والمفصل ص 269 وشرح المفصل 46/4 وما بعدها ، وشرح التسهيل وشرح الشافية 151/1 وما بعدها ، والارتشاف 221/1 وما بعدها ، وأوضح المسالك 199/3 وشرح ابن عقيل 115/2 وما بعدها ، وشرح بحرق ص 144 وما بعدها ، وشذا العرف ص 69 و70 وأبنية الصرف ص212 و ما بعدها والنحو الوافي 193/3 وما بعدها .

والمسقط والمفرق والمسكن والمرفق والمنسك والمنبت والمسجد ، ومنهم من يكسر عين الاسم ويفتحها مصدرا على القياس .[2234]

ومنه كذلك ألفاظ دالّة على الآلة بوزن يخالف القياس مِفْعَلة بكسر الميم وفتح العين ، فجاءت بضمّ الميم والعين معا ، وهي : المُكْحُلَة وهي ما يجعل به الكحل ، والمُسْعُط وعاء يوضع فيه دواء يسمّى السَّعُوط ، والمُدْهُن أي آلة الدهن أو وعاء الدهن ، والمُدُقّ وهو ألة يُدقّ بها.[2235]

ومضارع بعض الأفعال التي هي على وزن فَعِلَ يَفْعِلُ والقياس بفتح العين في مضارعها ولكن سمعت منها : حَسِبَ يحسب ويبس ييبس ويئس ييئس ، ونعم ينعم، وقد جاءت في لغة على القياس بفتح العين.[2236] وقد ذهب بعضهم إلى أنّ جموع التكسير سماعيّة في أغلبها ، ولكّننا لاحظنا أنّ منهم من حاول ضبطها بقياس.[2237]

إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة التي يصعب حصرها ، وما أتينا به ههنا كان من باب التمثيل ليس إلاّ. ولعلّ عمليّة حصر ما جاء مخالفا لما سمّوه مطّردا وقياسا تحتاج إلى وقفة متأنّية ودراسة عميقة فاحصة.

[2234] - يراجع معاني القرآن 71/2 وشرح المفصل 144/4 وشرح الشافية 168/1 و170 و181 وما بعدها واللسان والهمع 286/3 .

[2235] - يراجع كتاب سيبويه 61/4 ومعاني القرآن 73/2 والمفصل ص 298 وشرح المفصل 153/4 وشرح الشافية 186/1 و187 واللسان والهمع 286/3 و287 .

[2236] - يراجع إعراب ثلاثين سورة ص 199وشرح المفصل 427/4 والممتع 176/1 432 و446 وشرح التسهيل 438/3 وشرح الشافية 135/1 .

[2237] - يراجع كتاب سيبويه 567/3 وما بعدها والأصول في النحو 429/2 وما بعدها والتكملة ص 148 وشرح الشافية 89/2 والنحو الوافي 632/4 و633 .

الفصل الثالث
التعليل اللّفظيّ والمعنويّ

تمهيد :

أردنا إيجاد هذا النوع من التعليل بعد أن بدا لنا تداخل التعليلين المدروسين قبله في بعض الأحكام الصرفيّة يصعب تصنيفها في أحدهما ، فالأمر صالح لأن يجمعهما أو أن يحتملهما بشيء من التمعّن العقليّ في تغيير اللّفظة أو بالنظر إلى ما جعلها تخالف الباب الأصليّ فهما قد يصح أن يشملهما نوع من التعليل الحسّي والعقليّ في آن واحد. ومن هذا التعليل يمكن أن يمثّله ما يأتي من العلل نتناولها في العناصر الآتية :

أوّلا : التعليل البنائيّ :

والقصد منه أن يظهر علل بعض الألفاظ التي غيّر بناؤها من دون أن يفقد حجمه محافظة على الدلالة الأصليّة التي صيغ من أجلها ، فلجؤوا إلى التعويض أو الإبقاء عند عدم اللّزوم أوالتوسّع أو الإصلاح اللّفظيّ ، فاقترحنا هذه اللّفظة للدلالة على العلل الآتية :

1 – علّة العوض :

وهو ما يرادف قولهم : الاعتقاب أو التعاقب ، والمقصود من العوض أنّ الحرف يأتي في موضع غير الموضع الذي حذف منه الحرف بخلاف البدل ، فكلّ عوض بدل وليس العكس.

ومن ذلك إلحاق التاء في آخر مصدر المثال بعد حذف واوه نحو : عِدَة وزِنَة، وتلحق كذلك في المصدر على تَفْعِلة عوض يائه في تَفْعِيل نحو : تَحِيّة وتَجْرِبة وتجْزِئَة.[2238] وهذه الياء في أصلها بدل من العين المضعّفة في تَفْعِل مصدر فَعْعَلَ.[2239] وفي رأيٍ آخر أنّ هذه التاء بذاتها عوض عن عين فِعَّال مصدر فَعَّلَ [2240] كقوله تعالى : « **وكَذَّبُوا بِآياتِنا كِذّابا** ».[2241] وفيما ذهبت عينه نحو : إقامة واستقامة لحقته هاء التأنيث عوضا عنها ، والأصل : إقْوام على إفْعال ، واسْتِقْوام على اسْتِفْعال ، والفَعْلَلَة عوض فَعلال.[2242] ووضعها في آخر الجمع الذي

[2238]– يراجع كتاب سيبويه 79/4 ومعاني القرآن 154/2 والمنصف 194/2 و195 وسرّ صناعة الإعراب 213/2 وشرح التصريف ص 378 والمفتاح في التصريف ص 53 والمفصل ص 275 وشرح المفصل 283/3 و72/4 والممتع 431/2 و581 والأشموني 183/4 و575 وفيض نشر الانشراح 373/1 .

[2239] – يراجع التصريف : موضوعاته ومؤلّفاته ص 16 .

[2240]– يراجع كتاب سيبويه 79/4 والخصائص 292/2 وشرح المفصل 54/4 .

[2241] – سورة النبأ من الآية 28 .

[2242] – يراجع كتاب سيبويه 83/4 و85 ومعاني القرآن 154/2 وشرح التصريف ص 462 و463 والمفصل ص 275 وشرح المفصل 71/4 و72 والممتع 490/2 وشرح الشافية 88/3 والأشموني 183/4 و537 .

هو على فَعَالِيل بدل الياء الزائدة في مفرده نحو : زَنَادِقَة من زناديق.[2243] وجاءت بدلا من لام بعض الأسماء منها : ثُبَة وظُبَة وبُرَة ولُغَة وكُرَة وعضِين وعِزين.[2244] وفي قوله تعالى : « **الّذين جَعَلُوا القُرآنَ عِضِين** »[2245] ، وقوله : « **عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِين** ».[2246] وقول الشاعر :[2247]

فلمّا أنْ أَتَيْنَ على أُضَاخٍ   ضَرَحْنَ حَصَاهُ أَشْتَاتاً عِزِينَا

والتاء كذلك تكون بدلا عن ياءي النسب في المناذرة والمهالبة والبرابرة.[2248] كما أنّها تعوّض الحركة إن ألحقت بالكلمة نحو : حَقِلَت الدّابّةُ حَقْلَة ومَغَلَت مَغْلَة[2249] ، فالتاء بدل من حركة العين في الأصل قال سيبويه وهو يتكلّم على معتلّ العين واوا أو ياء نحو: عامَ يعَام عَيْمة وهو عَيْمَان للّذي يشتهي اللّبن : « وجاؤوا بالمصدر على فَعْلة لأنّه في الأصل على فَعَل كما كان العَطَش ونحوه على فَعَل، ولكنّهم أسكنوا الياء وأماتوها كما فعلوا ذلك في الفَعْل ، فكأنّ الهاء عوض من الحركة ».[2250] ثمّ أضاف أمثلة أخرى : غِرْتَ تَغارُ غَيْرة ، وحِرْتَ تَحَارُ حَيْرَةً. وفي نحو: جَفْنَة وقَصْعَة إذا جمعا فهما على : جَفَنات وقَصَعات ، فحركة العين هنا عوض من التاء في المفرد[2251] ، ومن ثمّ فالتاء والحركة قد يتبادلان المواقع والأحكام.

وفيما ذهبت لامه وعوّضته همزة الوصل : ابن وابنة وابنم من : بنو ، واسم من : سِمْوٌ عند البصريّين ، ووَسْمٌ عند الكوفيّين ، واثنان واثنتان من ثني ، واست

[2243]–يراجع كتاب سيبويه 25/1 والمنصف198/1 و199 والتكملة ص 130 والخصائص 111/2 والمحتسب 179/1 وسر صناعة الإعراب 109/2 و213 والمفصل ص 245 وشرح المفصل 320/3 و368 والممتع 205/1 و490/2 وشرح الشافية188/2والأشموني182/4 وفيض نشر الانشراح 376/1 والنحو الوافي 591/4 هامش رقم 4 وفتح اللطيف ص 146.

[2244] – يراجع سر صناعة الإعراب 261/2 واللسان 22/15 53 و68 (ظبا) و(عزا) و(عضا). الثُبَة هي الجماعة من كلّ شيء ، والبُرَة هي حلقة تكون في أنف الناقة ، والظُبَة : حدّ السيف والسِّنان والخنجر وما أشبه أي طرفها ، وعِضين جمع عضة أي متفرقا كالأعضاء ، وعزين جمع عزة بمعنى الجماعة .

[2245] – سورة الحجر من الآية 91 .

[2246] – سورة المعارج من الآ ية 37 .

[2247] – غير منسوب في اللسان 53/15 (عزا) .

[2248] – يراجع شرح المفصل 320/3 و368 والأشموني 183/4 وشرح الشافية 187/2 ، وفي 190 منه أنّ «هذه التاء ليست عوضا من الياء ، إذ ليست في واحده الياء ، بل التاء في الجمع دليل على أنّك سمّيت كلّ واحد من المنسوب باسم المنسوب إليه ، فهو جمع أشعث على تسمية كلّ واحد من الحيّ باسم الأب الأكبر ».

[2249] –حَقِلتِ الدّابّةُ وكذلك مَغَلَت و مَغلت بمعنى أصابها ألم في بطنها من أكل التراب . اللسان (حقل) و(مغل)

[2250]– كتاب سيبويه 25/4 . يراجع المسائل المشكلة ص 195 .

[2251] – يراجع الخصائص 111/2 .

من سَتَه وقيل : سَهٌ بحذف العين ، وايمن.[2252] ويرى ابن الأنباريّ أنّ ميم ابنم قد تكون زائدة وقد تكون عوضا ، وأمّا نون ايمن فوجودها بمثابة عدمه والعوض باق.[2253] ويعلّق الشارح على ذلك قائلا : « وأمّا ايمن الله فإنّ نونه لمّا كانت تحذف كثيرا نحو ايم الله ، والقسم موضع التخفيف صار النون الثابت كالمعدوم ».[2254]

وقد تأتي الألف عوضا عن التاء في نحو: امرأة صَنَاع اليد من صَنَعَة ، وعن ياءي النسب إلى اليمن والشام : يمانٍ وشَآمٍ بدلا من يمنيّ وشاميّ ، وهو جائز كذلك.[2255]

ومن هذا الباب يكون تطويل الصوت بها عندما يليها حرف مشدّد نحو: شابَّة ودابّة وتُمُودَّ كما ذكره سيبويه قائلا : « إنّ الإدغام حسن لأنّ حرف المدّ بمنزلة متحرّك في الإدغام »[2256] ، وقال ابن جنّي : « يجعلون طولها ووفاء الصوت بها عوضا ممّا كان يجب لالتقاء الساكنين من تحريكها ».[2257] فمدّ الحركة بالألف أو الواو أو الياء يعوّض الحركة ، بالإضافة إلى ضرورة إظهار المدّ تجنّبا للالتباس حين حذفه.

وفي رأيٍ أنّ ياء أَيْنُق جمع ناقة جاءت عوضا عن واوها بعد قلبها مكانيّا من أَوْنُق ، وفي رأي آخر أنّها قدّمت ثمّ أبدلت ، فوزن الأولى أيْفُل والثانية أعْفُل.[2258] وممّا جاءت الياء فيه عوضا عن المحذوف قولهم : مُغَيْلِيم في تصغير مغتلم ، مُطَيْليق من منطلِق ومُحَيْمير من محمرّ، ويجوز في كلّ من دون هذه الياء في التصغير والجمع.[2259]

والسين في قولهم : اسْطَاعَ ، عوض من السكون في أطاع أو حركة العين من أَطْوَعَ على أفعَلَ في أصلها قبل الإعلال.[2260] وهي في القرآن من قوله تعالى :

[2252] – يراجع المنصف 58/1 وما بعدها ، ودقائق التصريف ص 350 والتكملة ص 18 و60 وشرح المفصل 303/5 و304 و305 وشرح الشافية 252/2 و254 و258 والأشموني 461/4 والإنصاف 7/1 و9 و10 .

[2253] – يراجع الإنصاف 254/2.

[2254] – نفسه.

[2255] – يراجع كتاب سيبويه 337/3 و338 والخصائص 112/2 وشرح الشافية 83/2 .

[2256] – كتاب سيبويه 437/4 . يراجع الخصائص 93/1 .

[2257] – الخصائص 128/3 .

[2258] – يراجع الخصائص 291/2 و292 والمحتسب 173/1 و شرح التصريف ص 324 و325 .

[2259] – يراجع كتاب سيبويه 326/3 و327 وما بعدهما والمفصل ص 252 وشرح المفصل 423/3 والأشموني 284/4.

[2260] – يراجع كتاب سيبويه 25/1 و483/4 ، وسر صناعة الإعراب 213/1 والتصريف الملوكي ص 16 وشرح التصريف ص 281 وشرح المفصل 401/5 والممتع 221/1 و224 وشرح الشافية 380/2 واللسان 242/8 و243 (طوع) والأشموني 456/4 وفتح اللطيف ص 145 و287 .

« فَمَا اسْطَاعُوا ».[2261]

ومثلها دخول الهاء في : أَهْرَقْتُ التي أتت عوضا من ذهاب فتحة العين والأصل : أرْوَقت أو أَرْيَقْت ، وبالإعلال يتحوّلان إلى أراقْتُ ثمّ يحذف الساكن الأوّل وهو الألف.[2262] وجعلها آخرون بدلا من همزة أَرَقت مثل هردت في أردت وهرحت الدّابة في أرحتها وهِيّاك في إيّاك.[2263]

2- التوسّع في اللّغة :

تكون زيادة الحرف في الكلمة لغرض ما كألف التأنيث في نحو : كُبْرَى وصغرى ، والإلحاق في نحو : جَلْبَبَ وجَوْهَر ، والمدّ في نحو : رسالة ، وعَجُوز ، وصَحيفة ، بينما لم تأتِ زيادة ألف قَبَعْثَرَى لذلك ، وإنّما جاءت للتوسّع ، ومنهم من عدّ ألفه للإلحاق.[2264] وقد يجوز اعتبار الزيادة للإلحاق من هذا الباب أيضا.[2265]

ومنه وجود كثير من الأبنية على أكثر من وزن كمضارع فَعِلَ الذي سمع منه: يَفْعَل ويفعِل مثل : حَسِبَ ويَبِسَ ويَئِسَ ونَعِمَ[2266] ، والغالب فيه أن يأتي مفتوح العين كغَضِب يَغْضَبُ ، وهو المعتبر قياسا في هذا الباب كما يغلب أن يكون فَعَلَ على يفْعِلُ.

ومنه زيادة اللام في بعض الألفاظ القليلة منها : ذلك وهنالك وزيدلٌ وعبدل وأولالك.[2267] وفي قول شاعر :[2268]

[2261] – سورة الكهف من الآية 97 .

[2262] – يراجع سر صناعة الإعراب 214/1 وشرح التصريف ص 280 وشرح المفصل 401/5 والممتع 225/1 وشرح الشافية 385/2 واللسان 243/8 (طوع)، والأشموني 453/4 .

[2263] – يراجع كتاب سيبويه 238/4 والمحتسب 114/1 والتصريف الملوكي ص 28 وشرح التصريف ص355 والمفتاح في التصريف ص93 والمفصل ص486 وشرح المفصل 401/5 وشرح الشافية 384/2 و222/3 و223.

[2264] – يراجع المنصف 51/1 وشرح المفصل 203/3 و383 والممتع 206/1 وشرح الشافية 52/1 و36/2 و42 واللسان 70/5 (قبعثر) والأشموني 427/4 . والقبعثرى هو الجمل الضخم . اللسان 70/5 (قبعثر). والإلحاق هو « أن تزيد حرفا أو حرفين على تركيب زيادة غير مطّردة في إفادة معنى ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعيّنة والسّكنات ، كلّ واحد في مثل مكانه في الملحق بها وفي تصاريفها : من الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلا رباعيّا ، ومن التصغير والتكسير إن كان الملحق به اسما رباعيّا لا خماسيّا . وفائدة الإلحاق أنّه ربّما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شعر أو سجع ». شرح الشافية 52/1 .

[2265] – يراجع شرح الشافية 66/1 .

[2266] –يراجع المنصف 208/1 وشرح المفصل 427/4 وشرح التسهيل 438/3 واللسان 259/6 (يئس)

[2267] – يراجع المنصف 165/1 و166 وسر صناعة الإعراب 132/1 و6/2 والمفصل ص 474 و475 وشرحه 345/5 والإنصاف 673/2 .

[2268] – غير منسوب في التصريف الملوكي ص 16 وسر صناعة الإعراب 6/2 ولا في المفصل ص 474 ،

أُولالِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أُشَابَةً   وَهَلْ يَعِظُ الضِّلِّيلَ إلاَّ أُولالِكَا

نجد الشاهد فيه : أولالك.

وفي قلب الياء واوا في قولهم : النداوة وهي من النداية ضرب من التوسّع [2269] ، لأنّه لا مانع من إظهارها على أصلها.

3- علّة إصلاح اللفظ :

وذلك في حذف علامة التأنيث عند الجمع نحو : تمرة وتمَرات ، وهو ما ذكره ابن جنّي قائلا : « كرهوا إقرار التاء تناكرا لاجتماع علامتي تأنيث في لفظ واحد ، فحذفت وهي في النيّة مرادة ألبتّة لا لشيء إلاّ لإصلاح اللّفظ ، لأنّها في المعنى مقدّرة منويّة لا غير ».[2270]

ومنه زيادة الألف في آخر الخماسيّ نحو : قَبَعْثَرَى وضَبَغْطَرَى[2271] ، وهي ليست للتأنيث ولا للإلحاق ، وقيل بأنّها لتكثير اللّفظ ، وزيادة البناء.[2272]

وقبول اللّفظ الزيادة في آخر الرباعيّ والخماسيّ بالألف دون الواو والياء.[2273]

وفي إدغام المتقاربات نحو : ودّ من وتِد ، والإبدال في تاء افتعل كاصطبر وازدهى وما شابه.[2274]

ومنه إسكان لام الفعل المسند إلى ضمير رفع متحرك نحو: ذهبْت وذهبْنا ودخلْتم وقُلْن.[2275]

ثانيا : التعليل الإجرائيّ :

وهو تعليل إجراء حكم على آخر ويأتي الحديث عن هذا الحكم ههنا من باب التعليل لوقوع إجراء يخالف أصول القاعدة العامّة لتدخل باب حكم آخر، فأطلق عليه علّة الإجراء أو الجريان وعدمه ، ومنه ما يأتي من العلل :

1- الإجراء على الفعل :

تأتي بعض الصفات على لفظ المذكّر وصفا للمؤنّث نحو : حائض ومرضع

ونسبه ابن يعيش إلى الأعشى . يراجع شرح المفصل 346/5 .

2269 - براجع سر صناعة الأعراب 237/2 .

2270 - الخصائص 314/1 .

2271 - الضبغطرى : كلمة يخوّف بها الصبيان ، وقيل هي بمعنى الشديد أو الأحمق. اللسان 481/4 (ضبغطر)، والقبعثرى للجمل الضخم الشديد الوبر .

2272 - يراجع الخصائص 320/1 و321 والمنصف 309/1 وشرح التصريف ص 366 و367 وشرح المفصل 200/3 وشرح الشافية 52/1 والأشموني 427/4 .

2273 - يراجع الخصائص 320/1 و321.

2274 - نفسه .

2275 - نفسه .

وحامل حين لم يجر على الفعل ، وتلحقها التاء عند إجرائه على الفعل ، كأنّه : هي تحيض أو حاضت ، وهي ترضع أو أرضعت ، وهي تحمل شيئا أو حملته.[2276] ومنه قوله تعالى : « **يومَ تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ** ».[2277] ويعتبر ممّا لم يجر على فعله من هذه الصفات أنّه أريد به النسب كالقول عن الحائض : ذات حيض ، والمُرضِع أي ذات رضاع أو ذات رضيع[2278] ، ومنه قوله تعالى : « **السّماء مُنْفَطِرٌ بِه** »[2279] أي : ذات انفطار.[2280] وفي صحّة واو طَوِيل ، كذلك لكونه لم يجر على فعله ، أي أنّه يدلّ على الصفة الثابتة وهي المشبّهة ، ولو أجري عليه أي اسم فاعله لقيل : طائل.[2281] ولم تلحق الزيادة أوائل الأسماء الرباعيّة إلاّ ما كان جاريا على فعله نحو: مدحرج ومستخرج[2282] ، وعلى هذا كانت الألف في إصطبل أصلا، وفي قول عن أصليّة همزة إبراهيم وإسماعيل بخلاف رأي الكوفيّين.[2283]

2 - الإجراء على الأصل :

قد نجد قاعدة معيّنة تثبت وضعا صرفيّا مطّردا في نحو فتح عين كلّ مضارع عينُه أو لامه حرف حلقيّ مثل : يقرَأ ويتبع ويسأل ويفخر ، وما جاء مخالفا لذلك مثل : يرجِع ويقعُد ويفرغ في قوله تعالى : « **سَنَفْرُغُ** »[2284] ، قرئ بفتح الراء لتلك العلّة وبضمّها لأصله [2285] ، عند من يعدّون مضارع فَعَلَ مفتوح العين قياسه أن يكون مكسورها أو مضمومها.[2286] ومثله أيضا إظهار الواو المضمومة على أصلها نحو قوله تعالى : « **وُفِّيَتْ** »[2287] والغالب في هذه الحال أن تقلب همزة

[2276] - يراجع كتاب سيبويه 383/3 و384 والمذكر والمؤنص ص 58 والمقتضب 134/3 والتكملة ص 116 والمفصل ص 245 وشرح المفصل 371/3 واللسان 127/8 (رضع) وإملاء ما منّ به الرحمن ص 435.

[2277] - سورة الحج من الآية 2 .

[2278] - يراجع كتاب سيبويه 384/3 والمقتضب 134/3 والتكملة ص 116 و117 والمفصل ص 245 والإنصاف 758/2 وشرح المفصل 371/3 وشرح الشافية 85/2 و86 وإملاء ما منّ به الرحمن ص 435 واللسان 142/7 (حيض) و127/8 (رضع).

[2279] - سورة المزمل من الآية 18.

[2280] -يراجع شرح المفصل371/3 وإملاء ما منّ به الرحمن ص567 والتبيان 272/2 واللسان 55/5 (فطر).

[2281] - يراجع التكملة ص 258 وشرح التصريف ص 443 .

[2282] - يراجع كتاب سيبويه 290/4 والمنصف 144/1وشرح التصريف ص 231 و251 و262 وشرح المفصل 329/5 .

[2283] - يراجع المنصف 144/1 و145 وشرح التصريف ص 238 وشرح المفصل 320/5 والأشموني 300/4.

[2284] - سورة الرحمن من الآية 31 .

[2285] - يراجع الحجة ص 221 وشرح المفصل 429/4 .

[2286] - يراجع شرح الشافية 117/1 و118 .

[2287] - سورة آل عمران من الآية 25 .

أُقّت.[2288] ومنه فتح ميم المفعَل عند من قرأ قوله تعالى : « **أَنْزِلْنِي مُنْزَلا مُبَارَكا**»[2289] ، وهو القياس أن تكون مضمومة ، ولكنّ كلّ ذلك الذي خالف القياس فهو نوع من الإخراج على الأصل[2290] ، وجاء منه قول أمية بن أبي الصلت:

الحمدُ لِلَّهِ مُمْسَانَا وَمُصْبَحُنا   بالخير صَبَّحَنا رَبِّي ومَسّانا

والشاهد فيه هو : مصبحنا وممسانا بضمّ الميم فيهما على القياس ، وروي بفتحها بناء على الأصل قبل الزيادة.[2291] ومن أصل البناء فيما إذا وقعت الواو أو الياء بعد ألف الجمع تقلب همزة نحو : صحيفة وصحائف وعجوز وعجائز ، ولا تقلب إذا كانت أصليّة وتصحّ كصحّة الياء في : مَعَايِش من قوله تعالى : « **وجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ** ».[2292] فإنّها تثبت اطّرادا في مثل هذا الموضع على مَفَاعِل ، ومفردها : مَعِيشة على مَفْعِلَة ، فالياء أصليّة ، وفي قراءة بالهمز : مَعَائِش شذوذا نسبها المازنيّ إلى نافع ابن أبي نُعَيم [2293] ، وخطّأه بعضهم.[2294] ولذلك عدّت مصائب شاذّة مع إجماع العرب في هذا الباب لكون الواو فيها أصليّة وكان ينبغي أن تكون مصاوِب.[2295] وذكر الفرّاء أنّها لغة عند من يتوهّمونها على الشبه بفَعِيلَة من حيث الوزن وعدد الحروف.[2296] ومن أصل الوضع أنّا قد نجد كثيرا من أحرف تزاد على اللّفظة دون أن تدلّ على معنى ، وإنّما جاءت عند الوضع والتركيب على الأصل ، وذلك نحو لحاق التاء في ألفاظ مؤنّثة مثل : غرفة وقرية وبلدة ومدينة ، وعَباية وعداوة وشقاوة.[2297] وفي البناء على الزيادة نحو: تَنُّور وكَوْكَب ، وافتقر واحتاج ،

[2288] – يراجع الحجة ص 236 .

[2289] – سورة المؤمنون من الآية 29 .

[2290] – يراجع معاني القرآن 72/2 .

[2291] – يراجع اللسان (صبح) و(مسا).

[2292] – سورة الأعراف من الآية 10 وسورة الحجر من الآية 20 .

[2293] – وهو أحد القرّاء السبعة توفّي سنة 169 هـ. يراجع تحبير التيسير ص 13والفهرست ص 141. و لم يشر إليها في تحبير التيسير ولا في إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز الذي يتناول القراءات الأربع عشرة .

[2294] – يراجع المنصف 307/1 و309 والخصائص 146/3 وإعراب ثلاثين سورة من القرآن ص 66 وتفسير القرطبي 167/7 والطبري 125/8 وشرح المفصل 283/3 وشرح الشافية 134/3 واللسان 321/6 (عيش) وإملاء ما من به الرحمن ص 276 . ويذكر ابن جنّي أنّ أكثر رواة نافع يقرأونها ياالياء : معايِش ، إلاّ خارجة بن مصعب . يراجع المنصف 308/1 . ولم يشر إليها في كتابه المحتسب .

[2295] – يراجع كتاب سيبويه 355/4 و356 ومعاني القرآن 251/1 والمنصف 309/1 والخصائص 146/3والمحتسب 411/1 وشرح المفصل 283/3 والممتع 340/1 و507/2 وشرح الشافية 29/1 و134/3 واللسان 535/1 (صوب).

[2296] – يراجع معاني القرآن 251/1 والممتع 340/1 و508/2 وشرح الشافية 134/3 .

[2297] – يراجع التكملة ص 127 وشرح المفصل 200/3 و369 والأشموني 183/4 .

وغيرها كثير.[2298] والصياغة على التثنية نحو : مذروان.[2299] ومنه الإجراء على الصوت الأصليّ كنطق الصاد سينا في قولهم : الصّراط.[2300] وفي هذه الكلمة أربع لغات : بالسين وبالصاد وبالزاي وبإشمام الصاد الزاي.[2301] ومثلها قولهم : مُصَيْطِر ومسيطر ، والسين هي الأصل [2302] ، لأنّه من السطر.[2303]

3 – الإجراء على المصدريّة :

ومثاله في تأنيث نحو : الحرب والسّلم على أنّ أصلها الصفة: مقاتلَةٌ حَرْبٌ ، ولأنّ أصلها المصدر.[2304]

4 – الإجراء على الشبيه :

وكثيرا ما يعبّر عنه بالتنزيل الذي يبيّن لنا أنّ هذه العلّة لا تختلف كثيرا عمّا سبقها ، فكأنّ التنزيل نوع من الإجراء لعلاقة مشابهة ، كما أنّها لا تختلف عن علّة الحمل. وذلك كأن ينزّل الحرف المبدل منزلة الأصل في التصريف نحو: قوائم ، جمع قائمة بثبات الهمزة المبدلة من واو في : قاوِم أصلا ، وفي تصغيره قُوَيْئِم ، ومثله التاء التي جاءت بدلا عن الواو في تُراث وما أشبه ، ومتَّهَم مُتَيْهِم ، ولا ترجع إلى أصلها.[2305] وتنزّل الياء الزائدة رابعة منزلة ما هو من نفس الكلمة نحو : سَلْقَيت كضوضيت.[2306] وتصغير اسم الجمع وجمعه ينزّلان منزلة بناء المفرد نحو: رُهَيط وأراهط كأنّه مفرد على فَعْل.[2307] ومنهم من ينزّل الألف والنون الزائدين منزلة التاء الزائدة كتصغير زعفران زُعَيْفِران، وكذلك الألف والهمزة في خنفساء خُنَيْفِساء ، ومنهم من يقوم بالتنزيل منزلة الأصول كسِرْحان وسَراحين ، وصحراء وصحاريّ.[2308] وبهذه العلّة نراهم قلبوا الواو والياء في موضع لا يجب فيه ذلك نحو : دَارَانُ ومَاهَانُ وحَادَانُ ، وكأنّهم تعاملوا مع دَارَة ومَاهَة وحَادَة ، معتبرين الألف والنون بمثابة

[2298] – يراجع الخصائص 288/3 وشرح المفصل 200/3 .

[2299] – يراجع شرح المفصل 200/3 واللسان 285/14 (ذرا) .

[2300] – يراجع المقتضب 225/1 والحجة ص 20 والخصائص 142/2 و143 وإعراب ثلاثين سورة ص 44 وإملاء ما من به الرحمن ص 13 واللسان 313/7 (سرط) وفيه أنّها لغة قوم من بلعنبر .

[2301] – يراجع إعراب ثلاثين سورة ص 44 والمفصل ص 493 و494 وشرح المفصل 414/5 . والإشمام هو مزج لفظ الصاد بالزاي .

[2302] – يراجع الحجة ص 218 و243 وإعراب ثلاثين سورة ص 89

[2303] – يراجع اللسان 364/4 (سطر) وتفسير القرطبي 37/20 .

[2304] – يراجع شرح الشافية 242/1 واللسان 302/1 (حرب).

[2305] – يراجع كتاب سيبويه 463/3 وما بعدها .

[2306] – نفسه 394/4 .

[2307] – يراجع كتاب سيبويه 494/3 والمفصل ص وشرح المفصل 426/3 والأشموني 275/4 و306 و307.

[2308] – يراجع كتاب سيبويه 423/3 والمنصف 311/2 وشرح الشافية 167/2 والأشموني 285/4، و287.

التاء.[2309] وفي هذه القضية الأخيرة اختلاف ، إذ يعدّ بعضهم القلب فيها شاذًا ولا يقاس عليه ، ويرى آخر أنّ القلب أصل والتصحيح شذوذ.[2310] ونزّل حرف المدّ منزلة المتحرّك في نحو : مَادَّة وجَادَّة ولا تُضَارَّ.[2311] وثبوت هذه الألف هنا ضرورة للمعنى ، فلو حذفت لبقي مَدّة وجَدّة ولا تُضَرَّ ، ومنه يقع الالتباس. وتنزّل حروف المعاني منزلة الأسماء عند التسميّة بها كالتسميّة بحروف الجرّ: من ، وعن ، وإلى ، وعلى ، ولو ، وليت ، وغيرها ، وهو ما ذكر في علّة تحوّل الحكم والدلالة.[2312] ومنه تنزيل غير العاقل منزلة العاقل[2313] في نحو قوله تعالى : « **كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُون** »[2314] بإسناد السباحة إلى الأشياء الفلكيّة ، وقوله : « **قالتْ نَمْلَةٌ يأيّها النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ** »[2315] ، وفيه قول ومخاطبة من نملة إلى النمل بالدخول كعاقل يخاطب جمع العاقل [2316] ، وغير ذلك.

5- إجراء المعتلّ على الصحيح :

في النسب إلى مثل ظبْي ونَحْو : ظَبْيِيّ ونحْويّ ، وإن لحقته التاء جاز التغيير وعدمه ، نحو : ظَبية ودُمْية : ظَبَويّ ودُمَويّ ، وكان هذا الإجراء لعلّة الخفّة في الكلمة.[2317]

6- إجراء الوصل مجرى الوقف :

من ذلك قول الشاعر :[2318]

لَمَّا رَأَى أَنْ لا دَعَهْ ولا شِبَعْ   مَالَ إلى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ

والشاهد هو : دَعَهْ ، وهو نوع من الضرورة الشعريّة لأجل الوزن.[2319]

[2309]- يراجع كتاب سيبويه 363/4 والمنصف 8/2 و9 والممتع 492/2 واللسان 159/3 (حيد) و300/4 (دور)، و545/13 (موه). وداران : اسم موضع . وماهان : اسم . وحادان صفة من الحَيَدَى للّذي يحيد . والأصل في مثلهما أن يكون مثل الجَوَلان والطوفان والدوران وغيرها .

[2310] - يراجع كتاب سيبويه 363/4 والتكملة ص 267 ، وشرح التصريف ص 296 و297 وشرح الشافية 106/3 والأشموني 528/4 .

[2311] - كتاب سيبويه 419/4 و437 . يراجع الخصائص 93/1 .

[2312]- يراجع كتاب سيبويه 412/3 و413 ،وشرح الشافية 26/3 .

[2313] -يراجع كتاب سيبويه 47/2 والمذكر والمؤنث ص87 وشرح المفصل 380/3 وإملاء ما من به الرحمن ص 429.

[2314] - سورة الأنبياء من الآية 33 وسورة يس من الآية 40.

[2315] - سورة النمل ، من الآية 18 .

[2316] - يراجع المذكر والمؤنث ص 87 وإملاء ما من به الرحمن ص 468 .

[2317] - يراجع كتاب سيبويه 346/3 و347، والمقتضب 115/3 والمفصل ص وشرح المفصل 356/3 وشرح الشافية 47/2 و48 .

[2318] - غير منسوب في شرح المفصل 233/5 ولا في شرح الشافية 324/2 .

[2319] - يراجع شرح الشافية 324/2 .

وقول آخر:[2320]

ببازِلٍ وَجْنَاءَ أو عَيْهَلِّ   كأنّ مَهواها على الكلكلِّ

فقال : عيهلّ والكلكلّ بالتشديد ، وهما خفيفان من باب إجراء الوصل مجرى الوقف.[2321] وقد جاء منه في غير الشعر كالقول في التعداد : ثلاثهَ اربَعهْ.[2322]

ومنه احتمال قراءة بعض الألفاظ بالتاء المفتوحة كقوله تعالى : « **إنّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِين** »[2323] على أنّها من إجراء الوصل على الوقف.[2324] وبذلك علّل ابن جنّي قول قيس بن الملوّح :

عيناشِ عيناها وجيدش جيدها   سوى أنّ عظم الساق منشِ دقيقُ

فقال : « ومنهم من يجري الوصل مُجرى الوقف فيبدل فيه أيضا ».[2325]

7- إجراء الوقف مجرى الوصل :

ومنه قول بعض العرب : هذا طلحَتْ [2326] ، وفي قول شاعر :[2327]

قد تَبَلَتْ فُؤَادَهُ وَشَغَفَتْ   بَلْ جَوْزِ تيهاءَ كظهر الحَجَفَتْ

والشاهد هو : الحَجَفت وهو يريد : الحَجَفة أي التُّرس.[2328]

8 – إجراء المنفصل مجرى المتّصل :

ومثاله الإدغام في قوله تعالى : « **لكنّا هو الله ربّي** »[2329] ، فأصل الكلام :

[2320] – غير منسوب في كتاب سيبويه 170/4 ، ولا في سر صناعة الإعراب 173/1 وشرح المفصّل 210/5. وينسب إلى منظور بن مرثد الأسديّ في مجالس ثعلب 603/1 والخصائص 359/2 واللسان (جدب) و481/11 (عهل) برواية أخرى :

نُسَلُّ وَجْدَ الهائمِ المُغْتَلِّ   ببازلٍ وَجْنَاءَ أو عيْهَلِّ .

والعيهلُ : الناقة السريعةّ ، والطويلة والشديدة وقيل : الذكر من الإبل . والتشديد للضرورة الشعريّة .

[2321] – يراجع كتاب سيبويه 170/4 والمسائل المشكلة ص 167 والتكملة ص 28 وسر صناعة الإعراب 173/1 و92/2 والممتع 111/1 وشرح الشافية 318/2 واللسان 49/11 (بدل) و481 (عهل) .

[2322] – يراجع سر صناعة الإعراب 172/1 و92/2 و215 والإنصاف 745/2 والمفصل ص وشرحه 233/5 وشرح الشافية 324/2 .

[2323] – سورة الأعراف من الآية 56 .

[2324] – يراجع تفسير القرطبي 104/14 والأشموني 367/4 .

[2325] – سر صناعة الإعراب 218/1 . والبيت في الكامل 107/2 والخصائص 462/2 واللسان 168/10 (سوق) ورد بالكاف على الأصل: فعيناكِ عيناها...

[2326] – يراجع كتاب سيبويه 167/4 والتكملة ص 20 والخصائص 304/1 وسر صناعة الإعراب 171/1 والتصريف الملوكي ص 15 وشرح التصريف ص 259 و261 والمفصل ص 449 وشرح المفصل 353/3 و230/5 و231 وشرح الشافية 290/2 والهمع 209/2 والأشموني 366/4 .

[2327] – غير منسوب في التكملة ص 108 وسر صناعة الإعراب 171/1 و215/2 والخصائص 305/1 و100/2 والمفصل ص 449 وشرح المفصل 231/5 وشرح الشافية 277/2 . ونسب إلى سؤر الذهب في اللسان 39/9 (حجف) .

[2328] – الترس من السلاح يتوقّى به المقاتل بالسيف من ضربات العدوّ . اللسان 32/6(ترس).

لكنْ أنا ، فألقيت حركة الهمزة إلى النون في لَكِنْ ، فصار : لَكِنَ نَا ، فالتقى مثلان متحرّكان كما في الفعل : شدَّ وهو من المتّصل ، ففعلوا في لكنّا مثله وهو منفصل.[2330]

9 – إجراء غير اللاّزم مجرى اللاّزم :

في نحو قوله تعالى : « **سَلْ بَنِي إسرائيل** »[2331] ، والشاهد في : سَلْ بحيث كان الأصل : اسْأَلْ ، وخفّفت الهمزة بإلقاء حركتها على ما قبلها فصارت سَلْ بعد الاستغناء عن الهمزة لعدم الحاجة إليها وكأنّ الفتحة على السين حركة لازمة.[2332] وفي جمع بعضهم ديوان على دياوين بإبقاء الياء والأصل دواوين من دوّان الذي تحوّل إلى ديوان بقلب الواو المسبوقة بكسرة ياء ، والياء في هذه غير لازمة.[2333]

ثالثا : التعليل الاختلافيّ :

أردنا أن نورد علّة الاختلاف ضمن التعليل لكونها مرّت كثيرا في كتب اللّغة من ناحية أصولها المنقولة التي تبرّر استعمال ألفاظ ذات معان واحدة في غالبها وتختلف في أوزانها وصيغها الصرفيّة أو من المخارج والصفات ، ولذلك تبيّن لنا أن تكون هذه العلّة في أنواع هي :

1 – اختلاف لغات القبائل : [2334]

وهو ممّا لا يُردّ إلى علّة من علل الاطّراد أو الشذوذ ، وقد يصلح أن يصنّف ضمن علّة السماع ، غير أنّ المقصود منه هو ما ورد فيه أكثر من لغة نقلها الرواة الأوائل من منابعها كما سمعوها. وقد عقد له سيبويه بابا في كتابه.[2335] وأوضح ابن جنّي موضعها من الاستعمال اللّغويّ وعدّها كلّها حجّة فقال : « ليس لك أن تردّ إحدى اللّغتين بصاحبتها، لأنّها ليست أحقّ بذلك من رَسيلتها ، لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخيّر إحداهما فتقويّها على أختها، وتعتقد أنّ أقوى القياسين أقبل لها وأشدّ أنسا بها ، فأمّا ردّ إحداهما بالأخرى فلا ».[2336] وأمثلته كثيرة يرجع فيها إلى كتب

2329 – سورة الكهف من الآية 38 .

2330 – يراجع سر صناعة الإعراب 149/2 .

2331 – سورة البقرة من الآ ية 214 .

2332 – يراجع سر صناعة الإعراب 149/2 .

2333 – نفسه 365/2 و366 .

2334 – لقد تناولناه في الباب الأوّل على أساس اعتباره أحد عوامل الاختلاف في أحكام التصريف ، وأشرنا إلى أوجهه المميّزة ، وأردنا أن ندرجها ههنا من جانب التعليل اللّغوي لاختلاف الأحكام .

2335 – يراجع كتاب سيبويه 532/3 وما بعدها .

2336 – الخصائص 12/2 .

اللّغة ، وقد ألّفت فيها كتب من القديم والحديث.[2337]

فمن صور هذا الاختلاف **أبنية الأسماء** من حيث أحرفها نحو : أَعْصُر ويَعْصُر لغتان[2338] ، أو من حيث حركاتها نحو: الصّدَف وفيه لغات : بضمّتين وبضمّ الأوّل وإسكان الثاني ، وبفتحتين وبفتح الأوّل وإسكان الثاني ، وبفتح الأوّل وضمّ الثاني ، وبها قرئ [2339] قوله تعالى : « **بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ** ».[2340] وفي لفظ الْمُصْحَف لغتان ، فتميم تكسر الميم ، وقيس تضمّها ، ومثله : المغزل والمخدع.[2341] وكذلك العَضُد والعَضْد والعُضُد والعُضْد والعَضِد خمس لغات.[2342] وقالوا : التَّتْفُل والتُّتْفَل ، وأضيفَ إليهما : التَّتْفَل والتُّتْفُل والتِّتْفَل والتَّتْفِل وهو الثعلب وقيل : جروه.[2343] وقد تكون اللّغات أكثر ممّا ذكر في : التُّرْب والتُّرَاب ووالتَّرْباء والتُّرباء والتَّوْرَب والتَّيْرَب والتَّوْراب والتَّيْراب والتَّرْيَب والتَّرِيب كلّها بمعنى واحد.[2344]

ومن **تنوّع المصادر** نحو : القُبْح والقُباح والقَبَاحة والقبوح والقُبُوحة ، والوَسْم والوَسَامة والوَسام [2345] ، والضَّعْف والضُّعْف[2346] ، والفَقْر والفُقْر[2347] ، والبَخَل والبَخْل والبُخْلُ والبُخْل والبُخُول[2348] ، والمْقَدرَة ، بفتح الدال وضمّها وكسرها.[2349] وعن « اللّحيانيّ قال : قال الكسائيّ : أهل اليمن يجعلون مصدر فَعَّلْتُ فِعّالا ، وغيرهم من العرب تَفْعِيلا ».[2350] وعليه جاء قوله تعالى : « **وكَذّبُوا بِآياتِنا**

[2337] – ذكر ابن النديم منها 20 كتابا يحمل عنوان كتب اللغات . يراجع ص 856 .

– ومن الكتب الحديثة على سبيل المثال : اللهجات العربية لإبراهيم أنيس واللهجات العربية في القراءات القرآنية لعبده الراجحي .

[2338] – يراجع كتاب سيبويه 194/3 .

[2339] – يراجع معاني القرآن 79/2 والحجة ص 138 و إملاء ما من به الرحمن ص 404 والتبيان 108/2 واللسان 188/9 (صدف) وتفسير القرطبي 61/11 .

[2340] – سورة الكهف من الآية 96 . والصدف :عوج في اليدين وقيل : مَيَل في الحافر ،وقيل : ميل في القدم ، وقيل : كلّ شيء مرتفع كالحائط أو جانب الجبل أو ما بين الجبلين . اللسان 187/9 و188 (صدف) .

[2341] – يراجع شرح الشافية 142/1 واللسان 186/9 (صحف).

[2342] – يراجع المحتسب 196/2 واللسان 292/3 (عضد) .

[2343] – يراجع كتاب سيبويه 196/3 وشرح التصريف ص 256 وفيه بالتاء (تتفُلة) وشرح المفصل 161/4 اللسان 77/11 (تفل).

[2344] – يراجع اللسان 227/1 (ترب) .

[2345] – يراجع كتاب سيبويه 28/4 واللسان 552/2 (قبح) و637/12 (وسم).

[2346] – يراجع كتاب سيبويه 30/4 واللسان 203/9 (ضعف) .

[2347] – يراجع كتاب سيبويه 33/4 واللسان 60/5 (فقر).

[2348] – يراجع كتاب سيبويه 34/4 وإعراب ثلاثين سورة ص 127 واللسان 47/11 (بخل).

[2349] – يراجع إعراب ثلاثين سورة ص 97 واللسان 76/5 (قدر) .

[2350] – اللسان 707/1 (كذب) .

كِذّابا».[2351] وفي قراءة الكسائيّ بالتخفيف « **لا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلا كِذَابا** »[2352]، هو رجوع إلى مصدر
كاذَبَ مُكاذَبة وكِذابا.[2353]

ومن **صيغ الأفعال** قول أهل الحجاز : بَرَأ من المرض ، بالفتح ، وغيرهم بَرِئ، بالكسر.[2354] وقول بعضهم : أدِمَ يأْدَم ، وقول آخرين : أَدُمَ يَأدُم ، وشَهِب وشَهُبَ ، وكَهِبَ وكَهُبَ[2355] ، ورَفَقَ ورَفِقَ ورَفُقَ[2356] ، واستطاع واسطاع واستاع وأسطاع وأستاع.[2357] وجاء من ذلك قوله تعالى : « **فما اسْطاعُوا أنْ يَظْهَرُوه وما اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبَا** ».[2358] وفي قول عامر بن الحارث :

وفِيكَ إذا لاقَيْتَنا عَجْرَفِيّة مِرارا فما نُسْتِيعُ مَنْ يَتعجْرَفُ[2359]

ومنه ما ذكره سيبويه من **كسر حرف المضارعة** في قوله : « وذلك في لغة جميع العرب إلاّ أهل الحجاز ، وذلك قولهم : أنتَ تِعْلَمُ ذاك ، وأنا إعْلَمُ ، وهي تِعْلَم ، ونحن نِعْلَم ذاك. وكذلك كلّ شيء فيه فَعِلَ من بنات الياء والواو التي الياء فيهنّ لام أو عين ، والمضاعف ، وذلك قولك : شَقِيتَ فأنتَ تِشْقَى ، وخَشِيتُ فأنا إخْشَى ، وخِلْنا فنحن نِخالُ ، وعَضِضْتُنّ فأنتنّ تِعْضَضْنَ وأنتِ تِعَضِّينَ »[2360] ، وقيل هي لغة بهراء وتسمّى التلتلة.[2361] وفي لغة هذيل ، **يكسرون فاء** ما عينه أحد أحرف الحلق اطّرادا نحو: لِعِب وشِعِير وزِئير ، وقيل : هي لغة بني تميم[2362] ، أو من دون حرف الحلق كما أورد ابن جنّي قائلا : « ومنهم من يتبع الطاء كسر الخاء فيقول : خِطِّفَ »[2363] بحركة واحدة.

[2351] – سورة النبأ من الآية 28.
[2352] – سورة النبأ من الآية 35 .
[2353] – يراجع إعراب ثلاثين سورة ص 130 .
[2354] – يراجع اللسان 31/1 (برأ).
[2355] – يراجع كتاب سيبويه 25/4 واللسان 508/1(شهب) 729 (كهب) . والشهبة : لون بياض وسواد ، والكهبة: لون إلى الغبرة .
[2356] – يراجع كتاب سيبويه 35/4 واللسان 118/10 (رفق) .
[2357] – يراجع كتاب سيبويه 483/4 و484 والخصائص 261/1 وشرح الشافية 292/3 وإملاء ما من به الرحمن ص 405 واللسان 242/8 (طوع) .
[2358] – سورة الكهف من الآية 97 .
[2359] – الخصائص 261/1 .
[2360] – كتاب سيبويه 110/4 . يراجع معاني القرآن 25/1 والمحتسب 140/1 و141 وشرح التصريف ص 196 و197 وشرح التسهيل 448/3 وشرح الشافية 141/1 .
[2361] – يراجع مجالس ثعلب 81/1 وسر صناعة الإعراب 242/1 واللسان 698/1 (كتب) .
[2362] – يراجع كتاب سيبويه 440/4 والمنصف 307/2 واللسان 395/1 و740 (ذهب) و(لعب) .
[2363] – المحتسب 141/1 .

ومن اختلاف اللغات **ظهور اسم المفعول** تامّا من الأجوف عند بني تميم كقول العباس بن مرداس :

قد كان قومُك يزعمزنك سيّدا   وإخالُ أنّك سيّد مَعْيُونُ[2364]

وفي قول علقمة بن عبدة :

حتّى تذكر بيضات وهيجه   يَومُ رَذاذٍ عليه الدَّجْنُ مغْيُوم

ومن الواويّ قول أحدهم :[2365]

والمسك في عنبره مَدْووف

ومنه استعمال : فرسٌ مَقْوود ، ورَجُلٌ مَعْوود من العيادة ، ومَخْيُوط ومزيوت ، ومديون ومبيُوع.[2366]

ومن **النسب** ما سمع بصيغ مختلفة نحو: أَفَقِيّ وأُفُقيّ وأُفْقيّ ، والخَرْفيّ والخَريفيّ ، وجَذَمِيّ وجُذَميّ ، وأَمَويّ وأُمَويّ وأمَيّيّ ، وقُرَيْشيّ وقُرَشيّ ، وتهاميّ وتهامٍ، ويمنيّ ويمانيّ ويمانٍ.[2367]

ومنه **الوقف** ما يكون عند بعضهم بالهاء أو بالتاء نحو طلحة : طلْحه أو طلحَتْ.[2368] ومنه ما رووه من قول شاعر :[2369]

قد تَبَلَتْ فؤادَه وشَغَفَتْ   بل جَوْزِ تَيْهاء كَظهْرِ الْحَجَفَتْ

وهو يريد : الحجفة أي الترس. ومثله قول آخر:[2370]

الله نَجّاكَ بكفّي مَسْلَمَتْ   من بعدِما وبعدِما وبعْدَمَتْ

صارت نفوسُ القوم منذ الغَلْصَمَتْ   وكادتِ الحُرَّةُ أن تُدْعَى أَمَتْ

[2364] – يروى بالعين بمعى مصاب بالعين ، وبالغين من غِينَ على قلبه أي غطّي عليه . يراجع شرح الشافية 149/3 واللسان 301/13 (عين) .

[2365] – غير منسوب في كتاب سيبويه 355/4 والمنصف1/ 285 والخصائص263/1 وشرح المفصل 452/5.

[2366] – يراجع كتاب سيبويه 348/4 والمنصف 285/1 و287 و288 والتكملة ص 255 والخصائص 99/1 و261 وشرح التصريف ص 390 والمفصل ص 500 وشرح المفصل 451/5 و452 والممتع 460/2 .

[2367] – كتاب سيبويه 110/4 . يراجع المفصل ص 260 وشرح المفصل 474/3 وما بعدها وشرح الشافية 81/2 وما بعدها والأشموني 325/4 .

[2368] – يراجع كتاب سيبويه 167/4 والتكملة ص 20 والخصائص 304/1 وسر صناعة الإعراب 171/1 والتصريف الملوكي ص 15 وشرح التصريف ص 259 و261 والمفصل ص 449 وشرح المفصل 353/3 و230/5 و231 والأشموني 366/4 .

[2369] – غير منسوب في الخصائص 304/1 وسر صناعة الإعراب 171/1 وشرح التصريف ص 261 وشرح المفصل 353/3 و231/5 ونسب إلى سؤر الذئب في اللسان 39/9(حجف) في مقطوعة مطلعها :

ما بالُ عينٍ عن كَرَاها قد جَفَتْ   وشَفّها من حزنها ما كَلِفَتْ ؟

[2370] – غير منسوب في الخصائص 304/1 وسر صناعة الإعراب 172/1 والأشموني 366/4 .ونسب إلى أبي النجم في اللسان 15/ (ما).

أو الوقف بإلحاق الهاء وبعضهم لا يلحقها في نحو : ارْمِهْ ، وارْمْ.[2371]

و**الإمالة** عند بعض العرب وعدمها عند آخرين[2372] كما قال سيبويه : « واعلم أنّه ليس كلّ من أمال الألفات وافق غيره من العرب ممّن يميل ، ولكنّه قد يخالف كلّ واحد من الفريقين صاحبه ، فينصب بعض ما يميل صاحبه ويميل ما ينصب صاحبه ، وكذلك من كان النصب من لغته لا يوافق غيره ممّن ينصب ، ولكنّ أمره وأمر صاحبه كأمر الأوّلين في الكسر ، فإذا رأيت عربيّا كذلك فلا تُرَيَنّه خلّط في لغته ، ولكن هذا من أمرهم »[2373] ، وغير ذلك كثير.[2374]

ومن الاختلاف الصوتيّ **تحقيق المهموز وتخفيفه** على أنّ « أهل مكّة يخالفون غيرهم من العرب ، يهمزون : البريئة والنبيء والذُّرِّيئة ».[2375] وفي (شرح المفصل) أنّ التخفيف لقريش وأكثر أهل الحجاز ، وأنّ التحقيق لغة تميم وقيس.[2376] وعلى ذلك جاء الاختلاف في القراءات القرآنيّة من هذه العلّة لأنّها نزلت بلغات العرب ، وذلك كما في قوله تعالى : « **الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ** »[2377] ، بالهمز وتخفيفها [2378] ، وقوله : « **سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ** »[2379] ، منهم من حقّق الهمزتين ومنهم من حقّق الأولى وجعل الثانية بين بين ، ومنهم من يمدّ الثانية وغيرها من القراءات.[2380] وباختلاف الحركات كقوله تعالى : « **اشْتَرَوا الضَّلَالَةَ** »[2381]، بضمّ الواو وكسرها وفتحها.[2382]

و**باختلاف الأصوات** كقوله تعالى : « **مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا** ».[2383]

[2371] – يراجع كتاب سيبويه 159/4 وما بعدها والمقتضب 14/3 وشرح المفصل 226/5 .

[2372] – يراجع إعراب ثلاثين سورة ص 176 وشرح المفصل 188/5 وشرح الشافية 4/3 وشرح الأشموني 379/4 و380 والهمع 200/2 والأشموني 379/4 وشذا العرف ص 161.

[2373] – كتاب سيبويه 124/4 .

[2374] – نفسه 336/3 وما بعدها .

[2375] – اللسان 31/1 (برأ).يراجع 162/1 (نبأ) ومعاني القرآن 172/3 .

[2376] – 265/5 .

[2377] – سورة البقرة من الآية 2 .

[2378] – يراجع الحجة ص 21 وإملاء ما من به الرحمن ص 18 و19 .

[2379] – سورة البقرة من الآية 6 .

[2380] – يراجع الحجة ص 22 والمحتسب 129/1 والمفصل ص 462 وشرح المفصل 284/5 وإملاء ما من به الرحمن ص 21 و22 .

[2381] – سورة البقرة ، من الآية 16 .

[2382] – يراجع كتاب سيبويه 155/4 والخصائص 134/1 ، والمحتسب 134/1 و135 والمفصل ص 464 و465 وشرح المفصل 292/5 و293 وإملاء ما منّ به الرحمن ص 27 .

[2383] – سورة البقرة من الآية 61 .

بكسر قاف قثّائها وضمّها[2384] ، وفومها بالثاء والفاء[2385] ، وجاء منه في قول الشاعر : [2386]

قَدْ كُنْتُ أَحْسَبُنِي كَأَغْنَى وَاجِدٍ وَرَدَ الْمَدِينَةَ عَنْ زِرَاعَةِ فُوم

وكذلك القراءة بالإمالة أو التفخيم ، والإظهار أو الإدغام ، والوقف أو الوصل.[2387]

2 – اختلاف دلالة اللفظ :

قد يقبل اللّفظ حكما لا يقبله في موضع لتحوّل المعنى ، وهي العلّة نفسها في تحوّل الدلالة لتغيّر الحكم نحو : مُرْضِع ومُرْضِعة ، وحامِل وحامِلة ، وغيرهما.[2388] ومن ذلك قبول جمع الجمع نحو : أكلُب وأكالب لإمكان دلالة الأوّل على القلّة والثاني على الكثرة ، وحتّى جمع جمع الكثرة ممكن لتصاعد العدد ، وهو كثير نحو: رِجَالات جمع رِجَال ، وبُيُوتَات جمع بُيُوت ، والنسب إلى المثنّى والجمع على صيغتيهما عند العلميّة نحو : مسلمانيّ ومسلمونيّ والجزائريّ بخلاف الأصل الذي يجب فيه الرجوع إلى المفرد منهما ثمّ زيادة علامة النسبة. ولم يقبلوا تأنيث المؤنّث وتثنية المثنّى لعدم الفائدة من هذه الزيادة ، وبقاء الدلالة ثابتة في الأمرين.[2389]

3– اختلاف مخارج الحروف :[2390]

يكون ذلك تعليلا لحكم الإدغام أو الإظهار ، حيث قال سيبويه : « فالإظهار في الحروف التي من مخرج واحد وليست بأمثال سَواءٍ أحسنُ ، لأنّها قد اختلفت ، وهو في المختلفة المخارج أحسن ، لأنّها أشدّ تباعدا ، وكذلك الإظهار كلّما تباعدت المخارج ازداد حسنا ».[2391] وتدغم الهاء في الحاء والإظهار أحسن لاختلاف المخرجين نحو: اجْبَهْ حَمَلا، وكذلك العين مع الهاء نحو: اقطعْ هلالا.[2392]

[2384] – يراجع المحتسب 170/1 وإملاء ما من به الرحمن ص 46 واللسان (فوم) .

[2385] – يراجع معاني القرآن 40/1 والمحتسب 171/1 وسر صناعة الإعراب 262/1 واللسان 460/12 (فوم).

[2386] – غير منسوب في المحتسب 171/1 .

[2387] – يراجع كتب القراءات منها : المحتسب لابن جنّي ، والحجة في القراءا ت السبع للفارسيّ ، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ، والنشر في القراءات العشر وتحبير التيسير للجزري ، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز للقباقبيّ ، واللهجات العربية في القراءات القرآنية لعبده الراجحي، وغيرها .

[2388] – يراجع ص من هذا البحث .

[2389] – يراجع الخصائص 238/3 و239 .

[2390] – لمعرفة مخارج الحروف بالتفصيل يراجع الكتاب 43/4 والمقتضب 52/1 والمفصل ص وشرح المفصل 516/5 والممتع 668/2 وغيرها .

[2391] – كتاب سيبويه 445/4 .

[2392] – يراجع كتاب سيبويه 449/4 والتكملة ص 276 و277 وشرح المفصل 529/5 والممتع 680/2 وشرح الشافية 276/3 .

4 – اختلاف صفات الحروف :

لم يدغموا الهاء في العين وهما من حروف الحلق لاختلافهما في الهمس للهاء والعين مجهورة ، وفي الرخاوة للهاء ، والعين بين الرخوة والشديدة.[2393] ولذلك أبدلت تاء افتعل حرفا يوافق فاءها إذا كانت دالا أو دالا أو زايا أو صادا أو ضادا أو طاء أو ظاء لكون هذه الأحرف شديدة والتاء ليّنة.[2394]

5 – اختلاف باب التصريف :

من الغالب أن يأتي مضارع فَعَلَ يَفْعِلُ بكسر العين ، ويأتي مضارع فَعِلَ على يَفْعَلُ بفتحها على أساس المخالفة ما بين عين الماضي وبين عين مضارعه ، وما جاء على خلاف ذلك فهو خارج الباب كفَعَلَ يفْعُلُ وفَعِلَ يفْعِلَ وفَعَلَ يَفْعَلُ.[2395] فهو من باب ما عدّ شاذّا عن القياس. وخولف بين المبني للمعلوم والمجهول بتغيير حركة الفاء والعين نحو : أَكَلَ وأُكِلَ وأَكْرَمَ وأُكْرِمَ ودَحْرَجَ ودُحْرِجَ.[2396]

وعلى ذلك أيضا ظهر التضعيف مفكوكا في الأسماء نحو: سُرُر وسُرَر ، وقِدَد لمخالفتها بناء الفعل ولأجل تجنّب اللّبس.[2397]

6 – اختلاف الاسمين :

من كلّ جنس حيّ زوجان وضع للواحد منهما لفظ خاصّ للدلالة عليه ، فاختلفت بذلك الأسماء وكان لكلّ منهما تصريف لفظيّ خاصّ أيضا. ومن ذلك كما قال المبرّد : « لا يقال للناقة والجمل جملان ، ولا للثور والبقرة ثوران لاختلاف الاسمين ».[2398] ويجوز القول للرجل والمرأة رجلان لجواز تأنيث الرجل بالتاء فقالوا : رَجُلَة كما في قول الأخطل :

كلُّ جارٍ ظَلَّ مغتبطا　　غيرَ جيراني بني جَبَلَهْ
خَرَّقُوا جيبَ فتياتهم　　لم يبالوا حُرمةَ الرَّجُلَهْ

كما يجوز فيما كان مؤنّثه أقلّ بناء من مذكّره الضَّبُع والضَّبْعُ أنثى ومذكّرها : الضِّبْعان ، ويقال أيضا للذكر : ضبع ، وقالوا في تثنيتهما : ضَبُعان على

2393 – يراجع كتاب سيبويه 434/4 و435 و449 ،وشرح المفصل 530/5 وشرح الشافية 269/3 وما بعدها.

2394 – يراجع التصريف الملوكي ص 65 وشرح التصريف ص 360 وما بعدها واللسان 520/1 (صحب).

2395 – يراجع المنصف 186/1 و187 و188 والمحتسب 162/2 وشرح التصريف ص 199 وشرح التسهيل 438/3 وشرح الشافية 67/1 و79 و284/3 وما بعدها .

2396 – يراجع الخصائص 220/2 .

2397 – يراجع المنصف 304/2 وشرح المفصل 515/5 .

2398 – الكامل 240/1 .

الأصل.[2399] ولا يقال للمؤنّث ضَبُعة بالتاء.[2400]

رابعا : التعليل الاتّفاقيّ :

قد يكون الاتّفاق في اللّفظ أو في المعنى أو فيهما معا ، فيكتسب اللّفظان أو الألفاظ الأحكام نفسها. قال سيبويه :« والعرب ممّا يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد ».[2401] وهو ما يمكن عدّه من باب الاشتراك أو المشاركة ، وأنواعه تتمثّل فيما يأتي :

1 – الاتّفاق في اللّفظ والمعنى :

ومنه ما يكون عند تصغير المؤنّث من غير تاء فإنّها تلحق به نحو: عُيَيْنَة وأُذَيْنَة ، ولكنّهم لم يفعلوا ذلك في قولهم : امرأة نُصَيْفٌ ، لكون (نَصَف) يوصف به المذكّر والمؤنّث من باب المشاركة ، وكلّ ما كان مثله في الحكم نحو: رِضًى وخَلَقٌ.[2402]

ومثل ذلك ما في قولهم : رجل عاقر وامرأة عاقر ، جَمَل ضَامِرٌ ، ونَاقَةٌ ضَامِرٌ[2403] كما في قوله تعالى : « **وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيق**»[2404] نجد كلمة ضامر بمعنى الجمع وهو: ضَوَامِر يأتين[2405] ، وهي علّة أخرى في باب الحمل على المعنى. وقال الأعشى :

عَهْدِي بها في الحيّ قد سُرْبِلَتْ هَيْفاءَ مِثْلَ المُهْرة الضّامِرِ

وهنا دلّ استعمال الضامر على أنّه للمؤنّث.[2406] ومثله في قول زهير :

تُهَوِّنُ بُعْدَ الأرضِ عَنِّي فَرِيدَةُ كِنَازُ البَضِيعِ سَهْوَةُ المَشْيِ بازِلُ

والشاهد فيه قوله : بازل في وصف الناقة التي بلغت أقصى السنّ.[2407]

والمثنّى والجمع والمذكّر والمؤنّث إفرادا وجمعا نحو : **فَعُول** ، وعلى فَعيل ومِفعال[2408] ، ومن ذلك قوله تعالى : « **وَمَا مُحَمَّدٌ إلاّ رَسُولٌ** »[2409]، وقوله : «

[2399] – يراجع الكامل 240/1 واللسان 217/8 (ضبع) وفيه : ضَبْعان بالفتح .

[2400] – يراجع المذكر والمؤنث ص 83 واللسان 217/8 (ضبع).

[2401]– كتاب سيبويه 12/4.

[2402] – يراجع كتاب سيبويه 482/3 و483 والمذكر والمؤنث ص 67 .

[2403] – يراجع المذكر والمؤنث ص 60 والتكملة ص 116 والمفصل ص 245 وشرحه 373/3 و374 والإنصاف 777/2 و778 واللسان 491/4 (ضمر) .

[2404] – سورة الحج من الآية 27 .

[2405] – يراجع إملاء ما من به الرحمن ص 439 والتبيان في إعراب القرآن 143/2 .

[2406] – يراجع الإنصاف 778/2 و فيه بيضاء بدل هيفاء كما في شرح المفصل 374/3 .

[2407] – يراجع الإنصاف 779/2 واللسان 52/11 (بزل) .

[2408] – يراجع كتاب سيبويه 136/3 والمقتضب 134/3 والمسائل المشكلة ص 166 والمفصل ص 246 وشرحه 375/3 وشرح الشافية 139/2 والأشموني 180/4 .

فَقُولا إنَّا رَسُولُ رَبِّ العَالَمِينَ »[2410]، وقوله : « **إذ يتلقّى المتلقّان عن اليمين وعن الشمال قَعِيد »**[2411]، وقوله : « **والمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِير »**[2412]، وقوله : « **وكان الكافرُ على ربّه ظَهِيرا »**.[2413] وفي قول الشاعر :[2414]

أحقّاً أنّ جِيرَتَنا استقلّوا   فنيَّتُنا ونيتهم فَرِيقُ

وفي قولنا : رجل إمّعة وامرأة إمّعة ، وزنا ومعنى وحمكا على فِعَّلَة[2415] ، وابن برّي يرفض أن يقال للمرأة ذلك.[2416]

ومنه قياس أبنيّة مصادر الثلاثيّ وأفعالها على المعنى الواحد لاتّفاقها في المبنى مثل : سَخِطه سَخَطا على أنّه بمعنى غَضِبَ غَضَبا فسخط متعدٍّ وغضب لازم فاتّفقا في البناء والمعنى[2417] ، والضِراب والنِّكاح ، ولا يقال ضربها ضَرْبا لعدم قولهم : نَكْحا وهو القياس في هذا الباب.[2418] ومنه دلالات أبنية المصادر على المعاني الواحدة منها : الدلالة على الداء وما يقرب منه : فُعَال مثل : النُّعاس والعُطَاس والسُّكَات والسُّهام[2419] ، وعلى الولاية يأتي : فِعَالة مثل : الوِصاية والجِراية والخِلافة والإمارة والسِّياسة ، ويأتي أيضا منه على الحرفة مثل التِّجارة والنِّجارة والصِّحافة ، وما يدلّ على انتهاء الوقت يأتي على فِعَال مثل : الحِصاد والجزاز والقطاع ، وللدلالة على المباعدة يأتي على فَعال مثل : الفِرار والشراد والنفار ، وما يدلّ على الفضلة يكون على فُعالة مثل : الفُضالة والقُمامة والنُّفاية والقُلامة والحُسالة ، والدلالة على الحركة والاضطراب يأتي فَعَلان مثل : النَّزَوَان وَالنَقَزَان والدَّوَرَان وَالْغَلَيَان وَالْمَيَلان والطيَران ، وغير ذلك ممّا يمكن القياس عليه .[2420]

[2409] – سورة آل عمران من الآية 144 .

[2410] – سورة الشعراء من الآ ية 16 .

[2411] – سورة ق من الآية 17 . بمعنى التثنية .

[2412] – سورة التحريم من الآية 4 .

[2413] – سورة الفرقان من الآية 55 .

[2414] – نسب في كتاب سيبويه 136/3 إلى العبديّ ، وغير منسوب في المسائل المشكلة ص 166 ولا في اللسان 301/10 (فرق).

[2415] – الأشموني 442/4 .

[2416] – يراجع اللسان 4/8 (أمع) .

[2417] – يراجع كتاب سيبويه 5/4 وما بعدها.

[2418] – يراجع كتاب سيبويه 9/4 وشرح المفصل 50/4 وشرح الشافية 154/1 .

[2419] – يراجع كتاب سيبويه 10/4 وشرح التسهيل 470/3 وشرح المفصل 50/4 وشرح الشافية 154/1 و155.

[2420] – يراجع كتاب سيبويه 9/4 وما بعدها . ذكر فيه 31 بناء . وقد تتداخل في الدلالات كثيرا . ويراجع شرح

2 – الاتّفاق في اللفظ :

من القواعد الصرفيّة الثابتة غالبا أن يكون فَواعِل جمعاً لفاعِلة من العاقل وغيره ، ويكون جمعا لفاعِل من غير العاقل ومؤنّث العاقل لاتّفاقهما في امتناع الجمع بالواو والنون كما قال الفارسيّ : « إذا جاء فاعِل لغير الآدميّين كسّر على فواعِل ، وإن كان لمذكّر أيضا لمضارعته المؤنّث من حيث اجتمعا في امتناع الواو والنون منهما وذلك : جِمال بَوازِل وعَواضِه ».[2421] ولم يأت منه من العاقل « إلاّ فوارس وهوالِك ونواكِس ، فأمّا فوارس فلأنّه لا يكون في المؤنّث فلم يُخَف فيه اللبس، وأمّا هوالك فإنّما جاء في المثَل هالِك في الهوالك ، فجرى على الأصل لأنّه قد يجيء في الأمثال ما لا يجيء في غيرها ، وأمّا نواكس فقد جاء في ضرورة الشعر».[2422] كما في قول الفرزدق :

وإذا الرجالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهمْ خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأبصار

وكذلك : « ما كان على فُعَلاء فإنّه يكسّر على فِعَال ، وذلك نُفَساء ونِفاس وعُشَراء وعِشار ، وفي التنزيل : (**وإذا العِشَارُ عُطِّلَتْ**)[2423] ، وقالوا : عُشَراوات ونُفساوات شبّهوهما برُبَعة ورُبَعَوات ورِبَاع لاتّفاقهما في البناء وعلامة التأنيث كما اتّفقا في الاسم في قاصِعاء وقواصِع ».[2424]

وأبنية القلّة تأخذ أحكام المفرد لتوافقهما في اللّفظ[2425] ، فصلح جمع الجمع لشبه المفرد في الصيغة نحو : أكلُب وأصبُع ، وتصغيره نحو: أفعال وأُفَيْعَال ، ووصفه كالمفرد نحو: ثَوب أسمال ، وعود الضمير المفرد عليه كالأنعام في قوله تعالى : « **وإنّ لَكُمْ في الأنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا في بُطُونِهِ** »[2426] ، فالهاء في بطونه تعود على (ما) التي تعود على الأنعام ، وهي جمع قلّة لفظا [2427] ، وجاءت

التسهيل 469/3 و470 وشرح المفصل 50/4 وما بعدها وشرح المفصل 151/1 وما بعدها وشرح الشافية 151/1 وما بعدها.

[2421] – التكملة ص 184 واللسان 159/6 (فرس).

[2422] – اللسان 159/6 (فرش) . يراجع الكامل 370/1 وشرح المفصل 301/3 وشرح الشافية 153/2 و154

[2423] – سورة التكوير الآية 4 . والعِشار جمع مفرده عُشَراء من النوق التي بلغت عشرة أشهر من الحمل .

[2424] – التكملة ص 192 . القاصعاء جحر اليربوع . اللسان 275/8 (قصع) .

[2425] – يراجع شرح المفصل 226/3 و233 .

[2426] – سورة النحل من الآية 66 .

[2427] – عرض العكبريّ ستّة أوجه يحتمل أن يعود الضمير عليها : أحدها أنّ الأنعام تذكّر وتؤنّث ، فتذكير الضمير على إحدى اللّغتين . والثاني أنّ الأنعام جنس فعود الضمير إليه على المعنى . والثالث أنّ الضمير عاد على مفرد الأنعام وهو النعم . والرابع أنّه عائد على لفظ (ممّا في بطون المذكور) ، والخامس أنّه يعود على البعض منها ، والساددس على الفحل على تقدير أنّه هو سبب اللبن. إملاء ما من به الرحمن ص 379 .

على الأصل في قوله تعالى : « **نُسْقِيكُمْ مِمَّا فـي بُطُونِـها** ».[2428] ويقرب منه أيضا في المعنى من حيث كون جمع القلّة من جمع الكثرة بمثابة الواحد من الأكثر.[2429]

وقال شارح (الشافية) : « اعلم أنّ جمع القلّة ليس بأصل في الجمع ، لأنّه لا يذكر حيث يراد بيان القلّة ولا يستعمل لمجرّد الجمعيّة والجنسيّة كما يستعمل له جمع الكثرة ».[2430]

3 – الاتّفاق في المعنى :

منه جمع فَعِل وفَعْلان على فَعالَى لاتّفاقهما في المعنى نحو : عَطِشٌ وعَطْشَانُ فقالوا : هم عَطاشى من كليهما.[2431] وما يجمع على فَعْلَى كلّ ما دلّ على مرض وضرر وهلاك ممّا هو على فاعِل أو فَعيل أو فَعْلان نحو : مريض وجريح وسكران وهالك.[2432]

خامسا : التعليل التفريقيّ :

ونجد ما يرادف هذه العلّة في استعمالهم لفظ الفرق أو الفصل أو المباعدة أو التمييز ، وقد تعدّ سببا لإبعاد اللّبس بين طرفين وكأنّهما شيء واحد ، وهي موجودة في الأمور الآتية :

1 – بين العاقل وغيره :

من ذلك تصغير عثمان عَلَما مُرتجلا على فُعَيْلان بخلاف عثمان بمعنى فرخ الحُبَارى فيقال : عثيْمين.[2433]

وكانت التفرقة بالزيادة أيضا كما قال الأزهريّ : « زيدت الهاء في الأمّهات لتكون فرقا بين بنات آدم وسائر إناث الحيوان »[2434] ، وقيل بأنّها أصليّة من أمّهة.[2435] وجاء منه في الشعر :[2436]

لقد آليت أغدر في جَدَاعِ ولو مُنِّيتُ أمّاتِ الرِّبَاعِ

[2428] – سورة المؤمنون من الآية 21 .

[2429] – يراجع الخصائص 241/3 .

[2430] – 92/2 .

[2431] – يراجع التكملة ص 194 .

[2432] – يراجع معاني القرآن 124/2 وشرح الشافية 144/2 و

[2433] – يراجع شرح الشافية 197/1 و272/2 . والعلم المرتجل هو ، والآخر هو المنقول من شيء آخر كسرحان للذئب ويقال سُريحين كأصله المنقول عنه .

[2434] – اللسان 28/12 و29 (أمم) و472/13 (أمه). يراجع سر صناعة الإعراب 217/2 وشرح التصريف ص 279 وشرح المفصل 342/5 والممتع 218/1 وشرح الشافية 55/2 و383 والأشموني 453/4 وفتح اللطيف ص 290 .

[2435] – المراجع نفسها .

[2436] – غير منسوب في شرح التصريف ص 279 ولا في شرح المفصل 342/5

وقول آخر :[2437]

قَوَّالِ مَعْرُوفٍ وَفَعَّالِهِ   عَقَّارِ مَثْنَى أُمَّهَاتِ الرِّبَاعْ

فالشاهد ههنا هو أمّات ، والرباع جمع رُبَع وهو ما يولد من الإبل في الربيع.[2438]

2 – بين الزائد والأصليّ :

يجوز في النسب إلى ما آخره ألف زائدة أن تحذف وأن تقلب ، فالحذف للتفرقة بينها وبين ما هو أصل نحو: حُبْلَى وحُبلِيّ ودُنيا ودُنْيِيّ وما أشبه ، أو القلب مع إضافة ألف : حُبْلاويّ ودُنياويّ ، ومن قلب فقط حُبْلَوِيّ فعلى الشبه بالأصليّ كمَلْهَوِيّ.[2439]

وفرقوا بين التاء الأصليّة والزائدة للتأنيث ، فوقفوا على الثانية بالهاء وتبقى الأولى على حالها بالسكون نحو : طَلحهْ ، والقَتّْ ، وما يشبهها كتاء بنتْ وأختْ وجمع المؤنّث السالم : المنطلقاتْ.[2440] ومنهم من لا يفرّق في الوقف فيقول : هذه أُمَتْ وهذا طلحَتْ بالتاء المفتوحة [2441] ، كما في قول شاعرهم :[2442]

اللهُ نجّاك بكفّيْ مَسْلَمَتْ   مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعِدِمَتْ

صَارَتِ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلْصَمَتْ   وَكَادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ

وكذلك الوقف بالألف في المنوّن للفرق بين التنوين والنون الأصليّة.[2443] مثل : « **إنّـه كـان توّابـا** »[2444] بالألف في الوقف بخلاف قولنا : هذا حَسَنْ بالسكون على النون لأنّها حرف أصليّ.

3 – بين المكسور العين والمضمومها :

وذلك أنّ الذين يميلون أمالوا ألف الأجوف في نحو : خَافَ بخلاف عدم إمالة ألف قَالَ على أنّه ليس من فَعِلَ ، بكسر العين.[2445]

[2437] – غير منسوب في سر صناعة الإعراب 217/2 ولا في شرح المفصل 342/5 ولا في الممتع 218/1 ولا في شرح الشافية 383/2 ، وفي المفضّليّات ص 321 برقم 92 أنّه البيت الخامس من قصيدة للسفاح بن بُكَير بن معدان اليربوعيّ .

[2438] – يراجع اللسان 105/8 (ربع) .

[2439]– يراجع كتاب سيبويه 352/3 و353 و357 .

[2440]– يراجع كتاب سيبويه 166/4 و167 وشرح التصريف ص 260 و261 .

[2441] – يراجع كتاب سيبويه 167/4 والخصائص 305/1 والمحتسب 135/2 وسر صناعة الإعراب 176/1 والمفصل ص 449 وشرح المفصل 353/3 وشرح الشافية 289/2 و290 .

[2442] – غير منسوب في الخصائص 304/1 وسر صناعة الإعراب 176/1 والأشموني 366/4 ، ونسب إلى قطرب في شرح المفصل 353/3 وإلى أبي النجم في اللسان 472/15 (ما) .

[2443]– يراجع كتاب سيبويه 166/4 .

[2444] – سورة النصر من الآية 3 .

[2445]– يراجع كتاب سيبويه 128/4و131 والمقتضب 35/3 و36 الأشموني 384/4 .

4 – بين ذوات الواو وذوات الياء في الأفعال :

وذلك بالإلزام الضمّ في المعتلّ اللام واوا نحو : يَغْزُو ، والكسر في المعتلّ اللام ياء نحو: يرْمِي.[2446]

ومنه في إمالة ما عينه ياء نحو : مالَ ، وعدم إمالة ما أصل عينه واو نحو: قالَ.[2447]

وبضمّ فاء الأجوف الواويّ وبكسرها في اليائيّ عند الإسناد إلى الضمائر نحو: قُلْت وبِعْت ، وفي اسم المفعول منهما مَقُول ومَبِيع.[2448]

5 – بين الأسماء والحروف :

ولا تمال ألف الحروف مثل : لا ، وحتّى ، وإلى وغيرها ، بخلاف ألف الأسماء في نحو : عَطْشَى وما شابه ، وتمال إنّ سمّي بها لتحوّل الدلالة والوظيفة التي صارت إليها من الحرفيّة إلى الاسميّة.[2449]

6 – بين الوصل والقطع :

ذلك في التقاء الساكنين بتحريك الأوّل منهما وحذف همزة الوصل في نحو قوله تعالى : « **وَقُلِ اعْمَلُوا** »[2450] بكسر لام قُلْ.[2451] بل إنّهم فرقوا بين أنواع ألف الوصل بذاتها ، فيما بين ألف الوصل في (ال) التعريف بفتحها ، وبين ألف الأسماء العشرة المبدوءة بها بكسرها دائما[2452] ، وإتباع حركة همزة الأفعال حركة عينها ، فتضمّ نحو: اُسْتُضْعِفَ واُكْتُبْ ، وتكسر في نحو : اِرْجِعْ ، وذلك لأنّ حركة هذه الهمزة في أصلها لا تكون إلاّ مكسورة.[2453]

7 – بين الاسم والصفة :

لا يعدّها ابن جنّي علّة قويّة وإنّما هي عنده من الاستحسان.[2454] ولكنّها

[2446]– يراجع المنصف 111/2 وشرح التصريف ص 436 والممتع 447/2 وشرح الشافية 126/1 و127 .

[2447]– يراجع كتاب سيبويه 128/4 والمقتضب 36/3 والأشموني 384/4 .

[2448] – يراجع الممتع 447/2 وشرح الشافية 79/1 و80 و82 و83 والأشموني 383/4 .

[2449]– يراجع كتاب سيبويه 135/4 والمقتضب 44/3 والتكملة ص 228 وشرح الشافية 26/3 و27 والأشموني 397/4.

[2450] – سورة التوبة من الآية 105 .

[2451] – يراجع كتاب سيبويه 152/4.

[2452]– وهي : اسم – ابن – ابنة – ابنُم – اثنان – اثنتان – امرؤ – امرأة – است بمعنى الدُّبُر – ايمُنٌ من اليمين أي القسم. ولا يوجد غيرها في الأسماء.

[2453]– يراجع كتاب سيبويه 146/4 و148 و149 والمنصف 57/1 وسر صناعة الإعراب 125/1 والمفصل ص 467 وشرح المفصل 308/5 .

[2454]– يراجع الخصائص 135/1 و232/2. الاستحسان لغة هو عدّ الشيء حسنا ، وهو مصطلح فقهيّ يقصد به تعليل حكم من غير قياس جليّ ، وقيل بأنّه عدول عن قياس إلى قياس أقوى منه . يراجع التعريفات ص 32

وردت تعليلا أيضا كأن يأتي اللّفظ على فَاعِل في الأسماء وفي الصفة التي لها مؤنّث فيجمع على فواعل بخلاف الأسماء للتفرقة.[2455]

وفيما هو على فَعِيل منهما إذ تجمع الصفة على فُعَلاء والأسماء على غير ذلك غالبا.[2456]

ومنهما ما يكون على فُعْلَى صفةً عينه ياء ، فلا يأتي إلاّ بالألف واللام نحو: الطُّوبَى بقلب الياء واوا لمشابهتها الأسماء ، وتكسر الفاء إن تجرّدت من التعريف نحو : مِشْيةٌ حِيكَى على فُعْلَى بثبات الياء وكسرت الميم لأجلها.[2457] وما يكون منهما على فَعْلَى لامه واو أو ياء ، فلا قلب فيما هو لامه ياء من الصفات نحو : صَدْيَا ورَيّا ، وتقلب الياء واوا اسما في نحو: الفَتوى والتَّقْوَى[2458] ، ولا تقلب لام فَعْلَى من الواو في الحالين نحو: شَهْوَى صفة ، ودَعْوى اسما.[2459] وما هو على فُعْلَى اسماً تقلب لامه من الواو إلى الياء نحو: الدُّنْيَا والعُلْيا والقُصْيا – وإن كانت في أصلها صفات تحوّلت إلى أسماء – بخلاف الصفة فإنّها تثبت على أصلها نحو: القُصْوَى ، كما تثبت الياء فيه اسما وصفةً.[2460] فالبدل فقط في فَعْلى وفُعْلَى اسما من الواو إلى الياء ومن الياء إلى الواو، وهو نوع من التكافؤ والتعادل والتعويض أيضا.[2461]

وأمالوا في لفظ الحَجَّاج علما ، بخلاف كونه صفةً ، وكذلك لعلّة كثرة

والتعاريف 55/1 .

[2455]– يراجع كتاب سيبويه 614/3 و633 .

[2456] – يراجع كتاب سيبويه 604/3 و634 وشرح المفصل 283/3 .

[2457]– يراجع كتاب سيبويه 364/4 والتكملة ص 269 والمنصف والخصائص وشرح التصريف ص 534 والمفصل ص 517 وشرح المفصل 500/5 والممتع 493/2 و542 و546 و570 و572 وشرح الشافية 86/3 و134 و135 والأشموني 516/4 .

[2458]– يراجع كتاب سيبويه 364/4 و389 والمنصف 157/2 و158 والحجة ص 95 والتكملة والخصائص 135/1و232/2 وسر صناعة الإعوئلي 102/1 و103 و239/2 وشرح التصريف ص 534 و535 و536 والمفصل ص 517 وشرح المفصل 499/5 والممتع 542/2 و545 وشرح الشافية 177/3 و178 والأشموني 518/4 .

[2459]– يراجع كتاب سيبويه 389/4 والمنصف 258/2 و259 والتكملة ص 269 وسر صناعة الإعراب 102/1 و103 و239/2 وشرح التصريف ص 536 والمفصل ص 517 وشرح المفصل 499/5 والممتع 872/2 وشرح الشافية 177/3 و178 والأشموني 518/4 .

[2460]– يراجع كتاب سيبويه 389/4 والمنصف 161/2 والحجة ص 95 والتكملة ص 269 وسر صناعة الإعراب 103/1 وشرح التصريف ص 537 والمفصل ص 517 وشرح المفصل 499/5 و500 والممتع 493/2 و544 و545 وشرح الشافية 177/3 و178 والأشموني 520/4 .

[2461] – يراجع كتاب سيبويه 389/4 وسر صناعة الإعراب 103/1 وشرح المفصل 500/5 .

الاستعمال عند من يميل في لغته.[2462]

وما يجمع على فَعَلات أو فُعُلات في الأسماء نحو: غُرفة وغُرُفات، وعلى فُعْلات في الصفات نحو: حُلْوة وحُلْوات بالإبقاء على الحركتين المتتاليتين، أو بتسكين الثانية تفرقة بين النوعين، وقد لا يفرّقون فيقولون مثلا: خُطُوات وخُطْوات.[2463]

8 – بين الاسم والفعل:

كصحّة عين الاسم في التفضيل نحو: هو أقوَمُ وأَبْيَعُ، وإعلالها في الفعل: أَقَامَ وأَبَاعَ، وفي ما يأتي على أَفْعُلٍ أو أَفْعِلٍ أو إِفْعَلٍ أو أُفْعُلٍ من الأسماء نحو: أدؤر وأَدْوُرُ، وأَسْؤُق وأَسْوُقُ.[2464]

وكذا في فكّ الإدغام في الأسماء نحو: مَدَدٌ وطَلَلٌ ومَلَلٌ وجَلَلٌ، ويدغم المتماثلان على هذا البناء في الأفعال وجوبا نحو: مَدَّ وطَلَّ ومَلَّ وجَلَّ.[2465] وإن قيل بأنّ هناك منها المصادر: المدّ والطلّ والملّ، فهذا من تنوّع أبنية المصدر وليس من بناء واحد كالقصّ والقَصَص على فَعْل وفَعَل من دون إدغام.[2466] وقد يكون لاختلاف الدلالة كالمَلل وهو المَلال أي البُرم من الشيء، والمَلّ هو وضع الخبز في المَلَّة أي الرماد الحارّ.[2467]

وأبدلت لام الاسم من الواو إلى ياء إذا سبقت بالضمّ نحو: أَدْلٍ من أَدْلُوٌ على أَفْعُل، بخلاف الفعل في قولك: أنا أَدْلُو، مضارع: دَلا يَدْلُو على الوزن نفسه تقريبا.[2468]

ويرى بعض العلماء ذلك أيضا في زيادة الألف في اسم الفاعل نحو: قائم ليفصل بينها وبين الفعل قَامَ.[2469] وهي في الحقيقة زيادة للدلالة على صفة الفاعليّة.

9 – بين المصدر والاسم:

[2462] – يراجع كتاب سيبويه 127/4 والمقتضب 53/3 والتكملة ص 228 والمفصل ص 443 وشرح المفصل 201/5 والأشموني 402/4.

[2463] – يراجع المقتضب 328/4، والمحتسب 139/1 و214/2، والمفصل ص 232 و233، والإنصاف 44/1، وشرح المفصل 217/3 و256، وشرح الشافية 113/2، واللسان 232/14 (خطا)، والأشموني 214/4 و215 و216.

[2464] – يراجع كتاب سيبويه 350/4 و351 و352 والمنصف 273/1 و324 والتكملة ص 256 و257 والخصائص 11/1 والمفصل ص 502 وشرح المفصل 461/5 والممتع 465/2 و485.

[2465] – يراجع كتاب سيبويه 421/4 والمنصف 335/1 والحجة ص 69.

[2466] – يراجع المنصف 305/2 واللسان 73/7 (قصص).

[2467] – يراجع اللسان 639/11 (ملل).

[2468] –يراجع المنصف 117/2 و118 التصريف الملوكي ص 48 وشرح التصريف ص 482 و483.

[2469] – يراجع شرح التصريف ص 445.

ذلك في صحّة الواو في نحو : وِعْدة وعِدَة وولدة ولدة وجهة ووجهة.[2470] قال سيبويه : « فإن بنيت اسما من وعَدَ على فِعْلة قلت : وِعْدة ، وإن بنيت مصدرا قلت: عِدَة »[2471]، وقال الجوهريّ : « الاسم الوِجْهة والوُجْهة ، بكسر الواو وضمّها ، والواو تثبت في الأسماء كما قالوا : وِلْدَة ، وإنّما لا تجتمع مع الهاء في المصادر »[2472] ، وعليه جاء قوله تعالى : « **ولِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلّيها** ».[2473] فقال : وِجْهَة على الأصل ، والقياس في مثله : جِهَة ، كالصفة والثقة والعظة والصلة . وقيل عن الوجهة : قد يكون من باب المصدر الذي هو بمعنى المفعول جاء من الفعل توجّه ، وقيل بأنّه بمعنى المكان المتوجَّه إليه.[2474]

وقد يفرّقون بتغيير الحركة نحو : الحج بالفتح مصدرا والكسر اسما[2475] ، والكره ، والشّقّ كذلك [2476] ، والحَصاد والحِصاد ، والقطاف والقطاف[2477] ، وعدّ سيبويه ذلك كلّه من المصادر إذ قال : « وربّما دخلت اللّغة في بعض هذا فكان فيه فِعَال وفَعَال »[2478]، وبكلٍّ قرئ في قوله تعالى : « **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ**»[2479] ، وقوله : « **وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ** »[2480] ، وقوله : « **إلاّ بشقّ الأنفُس** »[2481]، وقوله : « **كُتِبَ عليكم القتال وهو كره لكم** ».[2482] وغيرها من الشواهد.

10 – بين المذكّر والمؤنّث :

تزاد علامة التأنيث على لفظ مذكّره لهذه العلّة وهي تاء وألف ممدودة أو

2470 – يراجع كتاب سيبويه 337/4 والمنصف 196/1 و197 وشرح التصريف ص 378 وشرح المفصل 424/5 والأشموني 579/4 و580 .

2471 – كتاب سيبويه 337/4 . يراجع الأشموني 579/4 .

2472 – اللسان 556/13 (وجه). يراجع كتاب سيبويه 337/4 .

2473 – سورة البقرة من الآية 148 .

2474 –يراجع التكملة ص246 وشرح التصريف ص379 وإملاء ما من به الرحمن ص75 واللسان556 (وجه).

2475 – يراجع الحجّة ص54 وشرح المفصل 50/4 واللسان 227/2 (حجج). ولم يشر إلى ذلك سيبويه وكأنّه يعدّه مصدرا فقال : حجّ حِجّا . يراجع الكتاب 10/4 .

2476 – يراجع معاني القرآن 29/2 والتبيان في إعراب القرآن 92/1 وإملاء ما من به الرحمن ص 99 واللسان 181/10 (شقق) و13 /534 (كره).

2477 – يراجع الحجة ص 82 والتبيان في إعراب القرآن 263/1 وإملاء ما من به الرحمن ص 270 واللسان 112/3 (جدد) و151(حصد).

2478 – يراجع كتاب سيبويه 12/4 .

2479 – سورة البقرة من الآية 197 .

2480 – سورة الأنعام من الآية 141 .

2481 – سورة النحل من الآية 7 .

2482 – سورة البقرة من الآية من 216 .

مقصورة ، فقد تكون التاء في المصغّر من الاسم المؤنّث الذي لا توجد في مكبّره للفرق بينهما نحو: يَدٌ ويُدَيّة ، وأُذُنٌ وأُذَيْنة.[2483] وتدخل على الصفات أي المشتقّات نحو : عظيم وعظيمة وقائم وقائمة ومظلوم ومظلومة وطيّب وطيّبة [2484] ، مثلما تدخل على المذكّر الذي مؤنّثه من لفظه نحو : امرؤ وامرأة.[2485] ولذلك أيضا ترفق تاء التأنيث بالفعل المسند

إلى الفاعل المؤنّث الحقيقيّ نحو : قالت امرأة.[2486]

ومنهم من يبدل كاف التأنيث شينا في الوقف نحو: إنّشِ ذاهبة أو سينا : إنّسِ من إنّكِ ، وبعضهم يزيد سينا أو شينا على كاف المخاطبة نحو: رأيتكِس أو رأيتكِش ، وتركهما يدلّ على التذكير.[2487]

ويكون الفرق بالحركة حيث تكسر تاء المخاطبة وتفتح تاء مذكّرها نحو : أنتِ فعلتِ وأنتَ فعلتَ.[2488]

كما فرقوا بين جمع المذكّر وجمع المؤنّث بالواو للمذكّر، والنون للمؤنّث في نحو: ذهبوا وذهبن.[2489]

وكان باب جمع ما كان مؤلّفا من أربعة ثالثها مدّ ولين مختوما بالتاء على فَعائل نحو: رسالة ، وعجوز ، وصحيفة ، يختلف عن المجرّد منها نحو: كتاب وكتُب ، وطريق وطُرُق ، وعَمود وعُمُد للفرق بينهما.[2490]

[2483]- يراجع كتاب سيبويه 481/3 و484 والمفصل ص 243 وشرح المفصل 358/3 و364 والنحو الوافي 586/4 .

[2484]- يراجع المذكّر والمؤنّث ص 37 والتكملة ص 114 والمفصل ص 244 والإنصاف 759/2 وشرح المفصل 217/3 و357 و364 والأشموني 182/4 والنحوالوافي 590/4 وقضية الاستغناء في النحو ص 24.

[2485]- يراجع المذكر والمؤنث ص 37 والتكملة ص 119 وشرح التصريف ص 259 والمفصل ص 244 وشرح المفصل 217/3 و357 و364 و365 والأشموني 182/4 والنحو الوافي 590/4 وقضية الاستغناء في النحو العربي ص 24 .

[2486]- يراجع المذكّر والمؤنّث ص 37 والتكملة ص 89 و114 وشرح التصريف ص 255 والمفصل ص 243 وشرح المفصل 358/3 والنحو الوافي 587/4 .

[2487] - يراجع كتاب سيبويه 199/4 و200 والمفصل ص 436 وشرح المفصل 179/5 والممتع 222/1 . وإبدال الكاف سينا تسمى الكسكسة هي لغة هوازن وهي أيضا أنّهم يزيدون سينا بعد كاف المخاطبة في الوقف دون الوصل . اللسان 196/6 (كسكس) وفي (المفصل) لبكر ، والكشكشة لغة ربيعة وقيل لبني أسد ، وهي أنّهم يبدلون كاف المخاطبة شينا أو يزيدون الشين بعد هذه الكاف في الوقف . اللسان 342/6 (كشكش) ، وفي (المفصل) لتميم. ولهم في كلّ ذلك أشعار واردة في اللسان ، فلتراجع هناك .

[2488] - يراجع كتاب سيبويه 199/4 والمذكر والمؤنث ص 202 وإعراب ثلاثين سورة ص 46 وشرح المفصل 209/5 .

[2489] - يراجع كتاب سيبويه 201/4 ، والمذكر والمؤنث ص 37.

[2490] - يراجع شرح المفصل 282/3 .

11 – بين المتكلّم والمخاطب :

وذلك بمخالفة الحركة ، فتفتح تاء ضميرالمخاطَب في نحو: قلتَ وتضمّ في ضمير المتكلّم : قلتُ.[2491]

12 – بين الأسماء المبهمة وغيرها :

تحذف الياء والألف من (ذا) و (تا) و(الذي) في التثنيّة : (ذان وتان واللذان) وفي الجمع : (اللذون) وفي تصغيرها أيضا تفرقة إذ قالوا : اللّتَيّا واللّذيّا.[2492]

13 – بين بعض المبنيّات والأسماء المتمكّنة :

إنّ هذه القضية تصنّف ضمن موضوعات النحو ، وأدرجناها هنا من باب معرفة بناء الكلمة وتأليفها ، فقالوا : لَدَيْكَ وإِلَيْكَ وعَلَيْكَ غير مُسمّى بها ، ولو سمّي بها لقالوا : هذا لَدَاكَ وإلاكَ وعَلاَكَ ، وبعضهم لا يفرّق في التسمية بالحروف فيقول: هذا لديك وهو إليك.[2493]

14 – بين المفرد والجمع :

تلحق التاء في مفرد أسماء الجنس للفرق بينه وبين الجمع نحو : تمْر وتمْرَة وبَقَر وبَقَرَة.[2494] والعكس فيما كان على فَعَّال نحو : رجُلٌ جَمَّال للواحد وجمّالة للجمع بالتاء للفرق[2495] كما في قول عبد مناف الهذليّ :

حتّى إذا أسْلَكُوها في قُتائدةٍ شَلاًّ كما تَطْرُدُ الجَمَّالةُ الشُّرَّدا

كما يكون الفرق بينهما بياءّ النسب الدالّة على الإفراد نحو : عَرب وعربيّ وعجم وعجمي وروم وروميّ.[2496]

15 – بين الجمع ذي المفرد والذي لا مفرد له :

ذلك عند النسب إلى المفرد من القبائل : قَبَليّ ، وإلى القبائل اسم مكان قبائليّ كمحاسِن ومحاسنيّ لعدم واحده من لفظه ، ومثل ذلك : النسوة وعباديد والأنبار وكلاب وأناس والأعراب ، وإلى اسم الجمع نحو: نَفَر نَفَريّ ، وقوم وقوميّ ، وشعب وشعبيّ.[2497]

2491 – يراجع كتاب سيبويه 199/4 والمذكر والمؤنث ص 202 وعلل التصريف ص 6 .

2492 – يراجع كتاب سيبويه 411/3 واللسان 449/15 (ذا).

2493– يراجع كتاب سيبويه 412/3 و413 .

2494– يراجع التكملة ص 122 والمفصل ص 244 وشرح المفصل 322/3 و323 و337 و367 و382 والأشموني 182/4 و277 .

2495– يراجع التكملة ص 123 والمفصل ص245 وشرح المفصل 370/3 .

2496 – يراجع الأشموني 277/4 .

2497– يراجع كتاب سيبويه 378/3 و379 والمقتضب 124/3 والمفصل ص 260 وشرح المفصل 474/3

16 – بين المثنّى والجمع :

وذلك بزيادة ألف بعد الميم في التثنية وواو في الجمع في نحو : ذهبتما وذَهَبْتُمُو إلى البلد.[2498] ومنهم من يعدّ الألف للتثنية والميم زائدة .[2499] وبتغيير حركة النون وهي ساكنة لالتقاء الساكنين فأعطوا الفتحة للمثنّى والكسرة للجمع في نحو : الرجلانِ والمعلّمونَ.[2500]

17 – بين القليل والكثير :

وذلك في الجمع ببناء ألفاظ تدلّ على القلّة : أفْعُل وأَفْعال وأَفْعِلة وفِعْلة ، وأوزان أخرى تدلّ على الكثرة ، وقد يتداخل النوعان لغرض معنويّ.[2501]

وبإسناد الفعل إلى نون النسوة للقليل نحو: الغيوم انقشعنَ ، وإلى التاء للكثير نحو: الغيوم انقشعتْ.[2502]

18 – بين الواو والياء في القلب :

قالوا : حاحيت التي هي في أصلها : حَيْحَيْت قلبت ياؤها ألفا حتّى لا تكون مثل ضَوْضَيْت التي في الأصل : ضَوْضَوْتُ لا تبدل واوها الأولى ، وذلك للفرق بين البابين.[2503]

19 – بين النسب والإضافة :

وذلك في تشديد ياء النسبة للفرق بينهما وبين ياء الإضافة نحو : كتابِي بالتخفيف للإضافة ، وكتابيّ بالتشديد للنسب إلى كتاب.[2504]

20 – بين الفعل والمصدر والجمع :

من الاطّراد في تصريف الفعل الزائد على ثلاثة أن يكون مكسور العين في المضارع نحو : أَقْبَلَ يُقبِلُ ، واحْتَفَلَ يَحْتَفِلُ ، واستخرجَ يَسْتَخْرِجُ ، ويأتي منه مفتوح العين ما كان على تَفَعَّلَ ، وتفاعَلَ ، وتفَعوَلَ، وتفعللَ وما هو على وزنها للمباعدة بين الفعل والمصدر والجمع، إذ المصدر بضمّها في تَفاعُل ، والجمع بكسرها في تَتَافِل جمع تَتْفُل ، فكان الفتح أنسب لتلك العلّة.[2505]

وشرح الشافية 78/2 و79 و80 .

[2498] – يراجع كتاب سيبويه 201/4 .

[2499] – يراجع علل التصريف ص 6 ،

[2500] – يراجع سر صناعة الإعراب 151/2 .

[2501] – يراجع شرح المفصل 224/3 .

[2502] – يراجع المفصل ص 246 وشرح المفصل 381/3 .

[2503] – يراجع المنصف 169/2 و170 والمسائل المشكلة ص 154 .

[2504] – يراجع المقتضب 111/3 .

[2505] – يراجع المنصف 94/1 .

سادسا– التعليل العدميّ :

وهي من العلل التي يمكن أن يقوم عليها قياس الأحكام أو إثباتها أو نفيها ، غير أن الإشكال منحصر في هويّة اللّغة المختارة من لغات العرب التي يجوز القياس عليها ، وقد أثرنا هذه القضية في كونها تلك التي أطلق عليها العربيّة الفصحى ، ومع ذلك فكثير ممّا نقلته كتب اللّغة معترف بعروبيّته[2506] دون أن يضمّوه إلى حقل القياس الممكن ، ومنه أصدروا حكمهم العامّ كلّ ما شذّ فلا يقاس عليه بل يحفظ حفظا. ولكنّ حكم اللّغويّين في هذا الباب هو أنّه « يجوز التعليل بالأمور العدميّة »[2507] ، وذلك ما يؤكّده استخلاصنا منه فيما يأتي من العلل :

1 – عدم وجود البناء :

تتميّز اللّغة العربيّة بأوزان صرفيّة حدّدها العلماء باستنباطها من المتون المتوفّرة على اختلاف أنواعها ، ومن ثمّ تبيّن للدارسين في مجال هذا العلم أنّ استعمال الألفاظ الصحيحة ينبغي أن يكون ضمن إطار تلك الأبنيّة في الكلام العربيّ، وبها يمكن الاستدلال على أصول اللّغة العربيّة وما يناسب الاستعمال قديما وجديدا ، فما لم يوافق ذلك فعلّته هي عدم النظير في استعمال الكلام العربيّ.

ومن ذلك كثير من الأوزان التي قد يصعب حصرها كحصر الأبنية المستعملة نحو : عدم فِعُل في الأسماء والأفعال ، وفُعِل في الأسماء عند كثير من العلماء ، ويكاد فِعِل أن يكون معدوما وذلك أنّ منهم من حصره في إبِل.[2508] وبهذا التعليل ثبت أنّ الدليل على زيادة الهمزة أوّلا مع ثلاثة أصول أنّه لم يأت فعل رباعيّ تتصدّره همزة على وزن دَحْرَجَ .[2509] وما يدلّ على أنّها أصليّة هو عدم إفْعَلة في الصفات ، وبه يحكم على الإمّعة بأنّه على فِعَّلة.[2510] ولذلك قال سيبويه عن يَهْيَرَّى[2511] : « فليس شيء من الأربعة على هذا المثال لحقته ألف التأنيث ، وإنّما كان هذا فيما كان أوّله حرف الزوائد ، فهذا دليل على أنّها من بنات الثلاثة ، وعلى أنّ الياء الأولى زائدة ، ولا نعلم في الأربعة على هذا المثال بغير ألف ».[2512] ولا يوجد في

[2506] – جاء في اللسان 586/1 (عرب) : « عربيّ : بيّن العروبة والعُروبيّة ، وهما من المصادر التي لا أفعال لها ». والثاني هو ممّا عرف بالمصدر الصناعيّ .

[2507] – الاقتراح ص 80 . يراجع فيض نشر الانشراح 940/2 .

[2508]– يراجع كتاب سيبويه 173/4 و174 و177 والتكملة ص 24 والمنصف 181/1 والمحتسب 337/2 وشرح المفصل 156/4 والممتع 60/1 و65 والأشموني 408/4 و409 .

[2509]– يراجع كتاب سيبويه 307/4 .

[2510]– يراجع كتاب سيبويه 308/4 ،والممتع 234/1 وفتح اللطيف ص 276 .

[2511]– بمعنى الحجر الصلب الصغير ، والماء الكثير ، والباطل .اللسان 269/5 (هير).

[2512]– كتاب سيبويه 309/4.

الكلام العربيّ من الأسماء ما هو على مثال فَعَلِّل ولا فِعُلِّل ولا فِعَلِّيل ولا فَعَوْلىً.[2513] ولا مثال سَبَطْر ولا دَمْلُوج ولا فَعْيَلٌّ.[2514] ولا على سَفَرْجُل وعلى جُعْفَر وعلى أساسهما أثبت الحكم بزيادة النون في كَنَهْبُل وجُنْدَب وزيادة التاء في التُرْتَب وما شابه.[2515] وليس فيه فُعَلاء منوّنا وهمزته للتأنيث فقط [2516]، ولا فِعْوِيل.[2517]

وممّا لا يوجد من أبنية الأفعال : افَّعَلَ ، ولا افَّاعَلَ ، ولا افّعّلَ ، وهي قد توهم أنّها توازن بعض الأفعال التي لا لبس فيها إن عرفت هذه العلّة ، ولذلك أدغموا انفعل في امَّحَى[2518] ، وتفاعَلَ في ادَّارأ من تَدارأ[2519] ، وازّيّنَ من تَزيّن[2520] ، وغير ذلك كثير من الأبنيّة المعدومة في كلام العرب المستعمل.[2521]

وقد سطّر علماء العربيّة قاعدة في هذا الجانب هامّة تُبقي اللّغة العربيّة حيّة على مدار العصور ، وهي أنّ « ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ».[2522] وبرّر ابن جنّي هذه القاعدة بقوله : « قد تُتَخيَّل أبنيّة كثيرة متمكّنة ، ولكنّها لم تأت في كلامهم ... وليس لأحد أن يقول : هلاّ جاء ما لم يجئ ؟ لأنّ هذا كان يكون بابا غير مدرك ، وإنّما سبيله أن يذكر ما جاء ويُضرب عمّا لم يجئ فلا يذكر إلاّ أن يكون امتناعهم منه لعلّة ، لأنّك إنّما تفسّر أحكام لغتهم ، لا ما لم يجئ عنهم ، ولأنّك لو ذهبت تذكر أحكام ما لم يجئ لكنت قد شرعت في تفسير ما لم ينطق به عربيّ ».[2523] وهو مجال يحصر حدود القياس على أوزان تلك اللّغة ، ولمّا بُحثت قضايا الأبنيّة الصرفيّة ، استُنتِجت أحكام ورود أصولها وزوائدها لتتحدّد عدم أصليّة بعض حروف الزيادة كالواو والياء لا تكونان أصلا في ذوات الأربعة إلاّ في المضعّف [2524] ، ولا في ذوات الخمسة نحو : نَخْوَرِش.[2525] وأنّ الهمزة في أوّل ما

[2513]– يراجع كتاب سيبويه 303/4 و311 .

[2514]– نفسه 312/4 و313 .

[2515]– يراجع كتاب سيبويه 320/4 و324 والمنصف 135/1 و136 وسر صناعة الإعراب 180/1 والملوكيّ ص 14 وشرح المفصل 193/4 و194 والممتع 268/1 وفتح اللطيف ص 284 و286 .

[2516]– يراجع المنصف 170/1.

[2517]– يراجع المنصف 173/1 والمسائل المشكلة ص 10 والخصائص 198/1 والممتع 278/1 .

[2518]– يراجع المنصف 73/1 والخصائص 62/2 والممتع 296/1 وشرح الشافية 267/3 .

[2519]– يراجع اللسان 71/1 (درأ).

[2520] – يراجع اللسان 202/13 (زين).

[2521] – أشار سيبويه إلى ما ليس من أبنيّة كلام العرب بأكثر من 150 بناء في مواضع مختلفة وخاصّة في 244/4 وما بعدها وشرح المفصل 156/4 وما يعدها .

[2522]– المنصف 180/1 والخصائص 115/1 .

[2523] – المنصف 181/1.

[2524]– يراجع كتاب سيبويه 314/4 والمنصف 35/1 و38 والمقتضب 109/1 وشرح التصريف ص 236

عدد حروفه أكثر من ثلاثة دائما زائدة إلاّ إن دلّ على خلافه دليل ، مثل الميم التي كثر زيادتها أوّلا[2526] ، وأنّ الواو لا تكون زائدة أوّلا وحدها ، إلى ذلك من القواع[2527].

2 - عدم الأصل :

من المطّرد أنّ ألف الأجوف لا تكون أصلا ، إذ هي منقلبة عن واو أو ياء في الأسماء والأفعال ، وأمّا ألف الحروف وأسماء بعضها نحو : باء وتاء وحاء وراء وفاء وكاف ولام ، فلا أصل لها لما كان يمكن أن تبدل ممّا ذكر كالأجوف ، ذلك لأنّها شبيهة بماء وشاء ، غير أنّ هاتين من أصل مقلوب لقولهم : أمواه وشياه.[2528] ولذلك زادوا حرفا ثالثا عند التسميّة بالحرف المتكوّن من حرفين نحو : لوّ وكيّ كما في قول أبي زبيد الطائيّ :[2529]

ليتَ شعري وأين مِنِّي ليتٌ إنّ ليتاً وإنّ لَوّاً عناء

وقول آخر :[2530]

أفلا سبيلَ لأنْ يُصادِفَ رَوْعُنا لَوّاً ولَوٌّ كاسمها لا توجد

ومنه أيضا عدم اعتبار الألف الزائدة سادسة نحو : قَبَعْثَرَى وضَبَغْطَرَى للتأنيث ولا للإلحاق لعدم وجود أصل الملحق به الذي يتوقّف عند الخمسة أحرف ، وهي ألف للمدّ وتكثير البناء.[2531]

3 - عدم الإفراد :

وذلك فيما يلزم صيغة واحدة من المثنّى أو الجمع ، إذ قال سيبويه : « وسألت الخليل عن قولهم : عقلته بثِنايَيْن وهِنَايَيْن ، لِمَ لمْ يهمزوا ؟ فقال : تركوا ذلك حيث لم يُفرد الواحد ثمّ بنوا عليه ».[2532] ومثله قولهم : مِذْرَوان بصيغة التثنية ،

و262 وشرح الشافية 372/2 375 والممتع 287/1 و292 والارتشاف 103/1 والمبدع ص 125 والأشموني 437/4 و439 وفتح اللطيف ص 267 و272 وتصريف الأسماء والأفعال ص 45 .

[2525]- يراجع كتاب سيبويه 314/4 والمنصف 31/1 و164 وشرح المفصل 199/4 والممتع 292/1 وتصريف الأسماء ص 45 .

[2526]- يراجع كتاب سيبويه 307/4 و308 وسر صناعة الإعراب 121/1 و100/2 ، وشرح المفصل 156/4 و192 والككتع 231/1 و232 و246 و247 وفتح اللطيف ص 274 و278 .

[2527]- يراجع كتاب سيبويه 235/4 وما بعدها في باب (علم حروف الزوائد) والتكملة ص 231 وما بعدها وسر صناعة الإعراب 242/2 وما بعدها والممتع 292/1 وفتح اللطيف ص 267 .

[2528]- يراجع المنصف 152/2 و153 .

[2529] - كتاب سيبويه 261/3 وشرح أبيات سيبويه 148/2 وهو غير منسوب في المنصف 153/2.

[2530]- غير منسوب في المنصف 153/2 وهو من إنشاد الفارسيّ.

[2531] - يراجع شرح الشافية 52/1 .

[2532]- كتاب سيبويه 392/3 . يراجع المنصف 132/2 و133 والمقتضب 33/3 وسر صناعة الإعراب 134/2 وشرح المفصل 200/3 والأشموني 209/4 و210 . والثنايان هما طرفا العِقال وهو حبل يشدّ به

ومَقْتَوين بصيغة الجمع ، ولا مفرد لهما فصحّت الواو في هذا الموضع الذي يجب أن تقلب فيه ياء.[2533] ومنه النسب إلى لفظ الجمع الذي لا مفرد له نحو : أعرابيّ وعَبَابِيديّ ومَحَاسِنِيّ ومَشَابهيّ.[2534]

4 – عدم قبول الوصف :

إنّ الأفعال لا تصغّر ما عدا قولهم : ما أُمَيْلِحَه ، لكونها لا توصَف كما توصف الأسماء.[2535] وقد جاء منه في قول شاعر :[2536]

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هَؤُلَيّائِكُنَّ الضّالِ والسَّمُرِ

وشاهد الحال هنا عدّ شاذّا خارجا عن القياس لم يسمع في غير هذا البيت، لكنّ الكوفيّين يعدّونه قياسا لكون أفعل التعجّب اسما.[2537] وكذلك ما كان في منزلة الأفعال من المبنيّات كالضمائر وأسماء الاستفهام والشرط وغيرها لا تصغّر للعلّة نفسها أي أنّها لا تحمل معنى الصفة.[2538]

5 – عدم وقوع علامة التأنيث حشوا :

لا تكون علامة التأنيث في الأسماء إلاّ تاء مربوطة كفاعلة ، أو ألفا مقصورة كعطشى ، وفي الأفعال تاء مفتوحة نحو : جاءت هند المعروفة بتاء التأنيث الساكنة، وياء في المضارع والأمر نحو : أنت تعلمين واعلمي ، وهي المعروفة بياء المخاطبة ، ومنهم من أضاف الكسرة في تاء الضمير نحو: أنتِ. وهذه العلامات تأتي في آخر الكلمة وجوبا ، ولذلك قلبوا همزة التأنيث في النسب واوا في نحو: حَمْرَاء فقالوا: حَمْرَاوِيّ.[2539] وهذه الهمزة في أصلها ليست للتأنيث حقيقة وإنّما هي مبدلة من ألف التأنيث المقصورة التي سبقتها ألف مدّ نحو: حمراء من حمرى.[2540] ولابن جنّي تعليل طريف في هذه القضية حين تدخل على المؤنّث علامة التثنية فقال: « إن قيل : المذهب أنّ عَلَم التأنيث لا يقع حشوا وأتت في قولهم : قائمتان

البعير ونحوه . اللسان 121/14 (ثني) .

[2533]– يراجع المنصف 132/2 و133 والمقتضب 33/3 والكامل 112/1 وسر صناعة الإعراب 134/2 وشرح المفصل 200/3 والأشموني 209/4 و210 . والمذروان فرعا الإليتين . اللسان 285/14 (ذرا) .

[2534] – يراجع شرح الشافية 78/2 . والعبابيد أو العباديد بمعنى الفرق من الناس والخيل الذاهبة في كلّ وجه والطرق البعيدة . اللسان 586/1 (عرب) و276/3 (عبد) .

[2535] – يراجع كتاب سيبويه 478/3 والمفصل ص 253 وشرحه 429/3 .

[2536] – غير منسوب في شرح المفصل 429/3 ولا في شرح الشافية 190/1 .

[2537] – يراجع شرح الشافية 279/1 .

[2538]– يراجع كتاب سيبويه 478/3 و ما بعدها والمفصل ص 254 وشرح المفصل 429/3 وشرح الشافية 289/1 وما بعدها .

[2539] – يراجع الخصائص 214/1 .

[2540] – يراجع شرح المفصل 356/3 والممتع 329 .

وكريمتان ونحو ذلك ، وألف التثنية ممّا يبنى عليه الكلمة. قيل : هي وإن كانت كذلك فإنّها لمّا تغيّرت بالإعراب شابهت عَلَمه وذلك : قائمتان وقائمتين وكريمتان وكريمتين ، فضارعت بذلك كريمةٌ وكريمةٍ ، فجرت التاء لذلك مجرى حرف الإعراب وصار حرف التثنية مشبّها بالإعراب ، فالتاء إذن كأنّها طرف لذلك لا حشو».[2541]

6 – عدم الجمع بين علامتين :

والقصد من ذلك أنّ علامة التأنيث لا تدخل على علامة تأنيث موجودة في الكلمة الدّالّة على مؤنّث ، فلابدّ من حذف العلامة الأولى.

فمنه جمع المختوم بعلامة تأنيث نحو : خُطْوَة خُطوَات ، وتمرة وتمرات وبِنْت وبَنَات لوجود تاء التأنيث أو الشبيهة بها في بنت ، فحذفت مثلها في الجمع وفي التصغير.[2542]

ومنه القلب في جمع المنتهي بألف التأنيث نحو: حُبْلى وحُبلَيَات وحَمْرَاء حَمْرَاوَات.[2543]

وكذلك ورود بعض الألفاظ على صيغة واحدة للمفرد والجمع فرارا من الجمع بين علامتي تأنيث نحو : حَلْفاء وبُهْمَى.[2544] ولابن جنّي تعليل آخر جاء في قوله : « وحكى سيبويه بُهْماةٌ وهذا حرف شاذّ ، لأنّه أدخل الهاء على ألف فُعْلى ، وألف فُعلى لا تكون إلاّ للتأنيث ، والقول عندي في ذلك أنّ الذي أدخل الهاء في بهماة اعتقد في الألف أنّها ليست للتأنيث فإمّا أن يكون جعلها بمنزلة ألف قبعثرى زائدة لغير إلحاق ولا تأنيث ، وإمّا أن يكون جعلها مُلحِقة للكلمة ببناء جُخدَب على مذهب الأخفش ... وحكى أبو الحسن : شُكاعاة ، وحكى أبو زيد : أنّهم يقولون : قَصْباءة وحَلْفاءة وطَرْفاءة بالهاء والهمزة ، وهذا من النادر الغريب ».[2545]

ولا ينسب إلى ما ينتهي بياء مشدّدة إلاّ بتقدير حذفها واعتبار ما ألحق باللّفظ للنسب لعدم الجمع بين علامتين. فمن هذه الياء ياء تسمّى ياء الوحدة مثل واحد العرب عربيّ والزنج زنجيّ ، وياء تسمّى ياء المبالغة مثل أحمر وأحمريّ ، وياء تزاد

2541 – الخاطريات لابن جنّي ، تحقيق علي ذو الفقار شاكر ، دار الغرب الإسلاميّ ، بيروت ، ط.1 ، 1408هـ/1988 م ، ص 96 (مسألة 78).

2542 – يراجع كتاب سيبويه 394/3 و406 والمقتضب 328/4 والمسائل المشكلة ص 192 والخصائص 314/1 والإنصاف 43/1 وشرح الشافية 6/2 و7 .

2543 – يراجع المسائل المشكلة ص 192 والخصائص 215/1 و238/3 والمقتضب 328/4 وشرح المفصل 202/3 .

2544 – يراجع كتاب سيبويه 596/3 و597 والخصائص 1/ وشرح المفصل 337/3 و383 .

2545 – المنصف 36/1 و37 . يراجع شرح التصريف ص 289 .

ليبنى عليها الاسم في أصله لغير معنى ككرسيّ.[2546] وفي سياق الكلام يظهر الغرض والفرق بينهما. وكذلك الحكم في النسب إلى المثنى والجمع فلا يقال : معلّمانيّ معلّمونيّ إلاّ إذا سمّي بهما فلا مانع منه عند بعضهم.[2547] وفي النسب إلى المختوم بالتاء التي يجب أن تحذف لتلك العلّة.[2548]

7 – عدم المادّة اللّغويّة :

قد يبدو في أوّل التفكير في ميزان لفظ ما من ألفظ العربيّة فيتبادر إلى الظنّ أوزان عديدة ، ولكنّ بهذه العلّة يعرف وزن الكلمة الصحيح ، ومنه مثلا :

مَحْبَبٌ ، وهو اسم عَلم ، والحكم على وزنه أن يكون على مَفْعَل بزيادة الميم ، دون فَعْلَل لوجود (ح ب ب) ، وعدم (م ح ب).[2549] وظاهر الاسم يحتمل الوزنين لكونه علَما. ومثله : حَيْوَة ، اسم رجل من (ح و ي) لعدم (ح ي و) في الأصول ، وذلك ما قاله الفارسيّ : « والقول عندي في حَيْوَة كالقول في حيوان، في أنّ الواو فيه منقلبة عن الياء ».[2550] والقياس أن تدغم الواو في الياء على : حيّة ، ولكنّها تحوّلت إلى العلميّة ، ويحتمل « أن تكون فَيِعلة من حوى يحوي ثمّ قلبت الواو ياء للكسرة فاجتمعت ثلاث ياءات فحذفت الأخيرة فبقي حيّة ثمّ أخرجت على الأصل فقيل : حيوة ».[2551] وهذا نوع من التعليل العقليّ المحض.

وبهذه العلّة يمكن تأكيد أصل كلمة التقويم بخلاف التقييم المستعملة في عصرنا أكثر من الأولى مع أنّها لا أصل لها في العربيّة لعدم مادّة (ق ي م) ، ولكنّه بالرجوع إلى تعليل قبول علّة الاستعمال نستأنس بما سمّاه ابن جنّي التدرّج في اللّغة فقال : « ومن التدريج في اللّغة قولهم : دِيمة ودِيَم ، وباستمرار القلب في العين للكسرة قبلها ، ثمّ تجاوزوا ذلك لمّا كثر وشاع إلى أن قالوا : دَيَّمت السماء ودوّمت ، فأمّا دوّمت فعلى القياس ، وأمّا ديّمت فلاستمرار القلب في ديمة وديَم »[2552] ، فهو ههنا يبيّن دور الاستعمال وشيوعه في قبول اللّفظة دون أصل لها. ويُؤكَّد هذا التخريج في قول آخر جاء فيه : « إنّ العرب تدخل الواو على الياء ، والياء على الواو لأنّهما من حيّز واحد ، وهو الهواء ، وهما حرفا لين »[2553] ، فكان

[2546] – يراجع شرح الشافية 9/2 .

[2547] – نفسه 7/2 و10 .

[2548] – يراجع المسائل المشكلة ص 193 والأشموني 311/4 .

[2549] – يراجع سر صناعة الإعراب 100/2 والممتع 253/1 واللسان 292/1 (حبب).

[2550] – المسائل المشكلة ص 80 . يراجع اللسان 211/14 (حوا).

[2551] – اللسان 211/14 (حوا) .

[2552] – الخصائص 356/1 .

[2553] – اللسان 143/7 (حيض) والتهذيب 129/5 (حيض) . يراجع الكتاب 365/4 .

استعمال نحو قولهم : حَيَّضَهُ وحوّضه ، وتَيّهه وتوّهه.[2554] ولعلّ قولنا اليوم : قوّمه وقيّمه يصحّ أن يكون من هذا الباب ، ولو أنّه غير موجود في معاجم العربيّة.

8 – عدم وجود الفعل :

مثل قولهم : « قومٌ نَشّابة : يرمون بالنُّشّاب ، كلّ ذلك على النسب لأنّه لا فعل له ».[2555] وهي من علل صحّة الأعلام نحو : مَرْيَم ومدين وما شابه.[2556] وعليها بنى المازنيّ رأيه في أنّ الواو في الحَيَوَان أصل ، وليس له فعل عينه ياء ولامه واو (حَيو).[2557]

9 – عدم سبب الإمالة :

حكم على إمالة الناس في حالي الرفع والنصب بالشذوذ عند من أماله لعدم وجود سبب الإمالة.[2558]

10 – عدم الدليل :

تحذف أحرف الزيادة في جمع الأسماء وتصغيرها بدليل من أدلّة التصريف ، وعند احتمال زائدين أو أكثر نحو : خُنْشَليل ، تصغيره وجمعة يكون بحذف إحدى اللامين لعدم قيام دليل على زيادة النون.[2559]

12 – عدم الحاجة :

يصحّ أن تدمج في علّتي الاستغناء وزوال العلّة ، ولكنّنا عثرنا على تعبير عدم الحاجة فأدرجناه في هذا الموضع ، وذلك الاستغناء عن همزة الوصل عند زوال العلّة لهذه العلّة في نحو : المرء والمرأة لدخول لام التعريف على امرئ وامرأة ، وبنويّ نسبة إلى ابن ، وغير ذلك.

وفي تصغير المقلوب مثل جاه من الوجه أصلا فيقال : جُوَيه ووشُوَيْك في شاكٍ برجوع الأصل إلى موضعه.[2560]

13– عدم التصرّف :

2554 – يراجع اللسان 527/2 (ضيح) و72/10 (حيق) والتهذيب 129/5 و160 (ضيح) و(حيق).

2555 – اللسان 757/1 (نشب) .

2556 – يراجع الممتع 488/2 .

2557 – يراجع سر صناعة الإعراب 238/2 و239 .

2558 – يراجع شرح المفصل 201/5 وشرح الشافية 5/3 والأشموني 402/4 و403 . وأسباب الإمالة ستّة هي : وجود الألف بجانب الكسرة ، أو ياء قبله ، أو بعده ، أو الألف منقلبة عن ياء ، أو مشبهة للمنقلب ، أو يكون الحرف الذي قبل الألف يكسر في حال وإمالته لإمالته ، وهي أسباب مجوّزة غير موجبة .

2559 – يراجع الممتع 39/1 وما بعدها وشرح الشافية 262/1 . وأدلّة معرفة الزائد من الأصليّ هي : الاشتقاق أو التصريف أو الكثرة واللّزوم والزيادة لمعنى والنظير والدخول في أوسع البابين.

2560 – يراجع الأشموني 294/4 و296 .

من طبيعة الأفعال أن تتصرّف بتحوّلها من صيغة إلى أخرى ، فكثر فيها الاعتلال ، ومنه تسكين أوّلها في الأمر ، فاضطرّوا لهمزة الوصل للتمكّن من النطق بالحركة.[2561] وعلّة التصرّف جعلت البناء الثلاثيّ أقدر على قبول الزيادات ، وقلّت في غيره لقلّة التصرّف.[2562]

ولعدم التصرّف أي الجمود جاءت ليْسَ ساكنة العين ولم تُعلّ مع أنّها لَيِسَ بكسر العين ولعدم وجود صيغة الفعل على فَعْلَ ، كما بقيت حركة الفاء مفتوحة للعلّة نفسها عند إسنادها إلى الضمائر نحو: لَسْت ولستَ.[2563]

ويكون الحكم بالقلب المكاني وعدمه من تصرّف اللّفظ التامّ نحو : جبذ وجذب اللّذين يتميّزان بتمام التصرّف فكلّ منهما أصل ، بخلاف أيس ويئس ، حيث عدم مصدر الأوّل ووجد مصدر الثاني : اليأس.[2564] ومن أمثلته أيضا : اضْمَحَلَّ ومقلوبه امْضَحَلَّ ، واطْمَأَنَّ ومقلوبه طَأْمَنَ أو العكس ، والْجَاهُ مقلوب من الْوَجْهِ بدليل تصريف الثاني فيقال : وجيه ووَجُه ووِجْهَة وتوجّهَ والأوْجُه ، وغير ذلك.[2565]

14- عدم اللّزوم :

ذلك عندما يكون الحرف لازما أو غير لازم أي أن يكون ثابتا على الأصل أو طارئا وعارضا فلا يؤثّر في التغيير ، وكذلك الحركة.

فمن عدم لزوم الحركة ما لا يرجع فيه المحذوف من المعتلّ مع تحرّك ما بعده نحو : لم يَخَفِ الرجل ولم يقُلِ القومُ ، ورَمَتِ المرأةُ ورمَتَا ، وكان تحريك الساكن في هذه الأفعال لوجود السكون بعده ولم يقولوا : لم يَخَافِ الرجل ، ولا : لم يَقُولِ القومُ ، ولا : رَمَاتِ المرأة ورَمَاتَا ، فالظاهر يبرز زوال علّة حذف الألف والواو ، وبقيت هذه العلّة قائمة لعدم لزوم حركة اللام. ومثلها ثبوت كسرة همزة الوصل في اِبْنُم واِمْرُؤ ولم تتبع حركة العين لأنّ الضمّة فيهما عارضة. ومثلهما : أُغْزِي من أُغْزُوِي واِمْشُوا من اِمْشِيُوا بقيت حركة الهمزة كما هي في الأصل لعدم لزوم حركة العين هنا[2566] ، وكذلك لم ترجع الواو في نحو: يَدَع ، ويَقَع ، ويَطَأ ، ويَسَع ، إذ أنّها لا تحذف الواو في هذه الحال كيَوْجَل ، فالأصل فيها هو يَفْعِل الذي تحذف فيه الواو كيَجِد ، وما الفتح فيها إلاّ لمناسبة حرف الحلق فقط ، فهي حركة عارضة أو

[2561] – يراجع المنصف 55/1 و56 .

[2562] – نفسه 144/1 و165 .

[2563] – يراجع كتاب سيبويه 344/4 والمنصف 258/1 و259 والممتع 440/2 وشرح الشافية 150/3 .

[2564] – يراجع الخصائص 71/2 و72 واللسان 259/6 (يأس) .

[2565] – يراجع الخصائص 75/2 وما بعدها .

[2566] – يراجع سر صناعة الإعراب 128/1 و129 .

طارئة.[2567] ومن ذلك أنّهم لم يدغموا في مثل : ارْدُدِ النظَرَ ، وأن يُحْيِيَ ، وأجازوا الإدغام للزوم الحركة في مثل : حَيِي وحَيَّ.[2568] ومنه قوله تعالى : « **أَنْ يُحْيِيَ المَوْتَى** ».[2569] والشاهدان في قوله أيضا : « **ويَحْيَا مَنْ حَيِيَ عن بَيّنة** »[2570] ، وقول عبيد ابن الأبرص :

عَيُّوا بأمرهِمْ كما عَيّتْ ببيضتها الحمامةْ

بالإدغام في عَيُّوا وعَيّتْ. وبالتخفيف كقول آخر :[2571]

وكُنّا حسِبناهمْ فوارسَ كهمْسٍ حَيُوا بعدما ماتُوا من الدّهر أعْصُرا

ولم تهمز الواو في نحو: هذا دَلْوٌ ، مع ضمٍّ عارض للإعراب ، وفي قوله تعالى : « **ولا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُم** »[2572] ، وقوله أيضا : « **لَتَرَوُنَّ الجَحِيم** »[2573] لالتقاء الساكنين ، وفي همزها على هذه الحال شذوذ.[2574]

ولعدم لزوم الحرف في نحو : سُوِيرَ وبُويِعَ ووُورِيَ لم تقلب الواو ياء ، إذ هي في موضع الألف من سَايَرَ وبَايَعَ ، ووَارَى. وعلى ذلك كان قوله تعالى : « **مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْآتِهِمَا** ».[2575] وكذلك لم تقلب الواو الأولى همزة في وُورِيَ لعدم اللّزوم كقلبها في أُجوه من وُجُوه ، وأُوَيْصِل من وُوَيْصِل للزوم الضمّة.[2576] وفي ذلك قال ابن جنّي : « وقد أبدلت الواو همزة بدلا مطّردا إذا انضمّت ضمّا لازما ،

[2567] – يراجع كتاب سيبويه 149/4 و158 والتكملة ص 10 و17 والمنصف 54/1 و55 و187 و206 و207 و212 و182/2 و304 والخصائص 161/1 وشرح التصريف ص 377 وشرح المفصل 426/5 والممتع 426/2 و435 و525 وشرح التسهيل 7/3 .

[2568] – يراجع كتاب سيبويه 396/4 و397 والمنصف213/1 و26/2 و188 و192و304 والتكملة ص 271 والممتع 576/2 و577 و578 وشرح الشافية 115/3 و120 واللسان (حيا).

[2569] – سورة القيامة الآية 40.

[2570] – سورة الأنفال من الآية 42 .

[2571] – غير منسوب في كتاب سيبويه 396/4 والمنصف 2/والتكملة ص 270 وشرح المفصل ولا الممتع 579/2 ولا في شرح الشافية 116/3 190 ونسب إلى مودود العنبريّ في شواهد أبيات سيبويه 284/2.

[2572] – سورة البقرة الآية 237 .

[2573] – سورة التكاثر من الآية 6 .

[2574] – يراجع كتاب سيبويه 155/4 والكامل 80/1 والمحتسب 135/1 و231/2 و إعراب ثلاثين سورة ص186 و187 وشرح التصريف ص 295 و329 وشرح الشافية 228/2 و78/3 وإملاء ما منّ به الرحمن ص 27 و 107 والأشموني 494/4 و523 .

[2575] – سورة الأعراف من الآية 20.

[2576] – يراجع الكامل 80/1 والتكملة ص 260 والمسائل المشكلة ص 12و14 و76 وسر صناعة الإعراب 106/1 و366/2 والتصريف الملوكي ص 53 وشرح التصريف ص 490 والمفتاح في التصريف ص 91 وشرح الشافية 76/3 و77 و120 و140 .

وذلك نحو : أُقِّتت وأُجوه وأدؤُر وأثؤُب ».[2577]

وقالوا : دِيوان بإبدال الواو ياء فبقيت غير لازمة ولو قلبت لرجعت إلى الأصل : دِوّان ، فلم تخضع للقاعدة القائلة بالقلب حين وجود الواو والياء والسابق منهما ساكن أن تقلب الواو ياء ثمّ تدغم في الياء الموجودة.[2578]

ومن اللزوم لزوم بناء فَعُلَ يفْعُلُ بضمّ العين فيهما ، وفُعِلَ يُفْعَلُ بكسرها في الماضي وفتحها في المضارع وما زيد فيهما.[2579]

ومنه لزوم التاء في آخر مصدر المثال الواويّ على فِعْلة مثل : عِدة وزِنة بحذف الفاء ضرورة ولوجود العوض.[2580] ولزومها فيما هو على فْعْلِيَة نحو: حِذْرِيَة وعِفْرِيَة وعلى فَعْلُوَة نحو: تَرْقُوَة وعلى فُعْلُوَة نحو: عُنْصُوَة.[2581] وهي لازمة كذلك فيما هو على فَعَنْلُوَة نحو: قَلنسوة ، وعلى فُعَالِيَة نحو: العُفَارِيَة أي الشديد وفَعَالِيَة كالكراهية.[2582] وللزومها لم تقلب الواو والياء همزة في نحو : شَقاوة وسقاية ونهاية ، فالتاء دخلت عند بناء الاسم في أوّل الأمر، ولو دخلت بعد القلب فلا تؤثّر كسقاء وسقاءة مثلا.[2583]

سابعا : زوال العلّة :

ذكر أنّ العلّة عامل مؤدٍّ إلى تغيير الكلمة إن كان فيها داعٍ ، وعندما يذهب هذا الداعي تزول العلّة ويعود اللّفظ إلى طبيعته اللّغويّة الأصليّة ، فظاهر الأحكام لفظيّ ولكنّ تعليله عقليّ يبرهن على صياغة الألفاظ صرفيّا. ومن ذلك ما يرد بيانه في العناصر الآتية :

1 – رجوع الحرف المعلّ إلى أصله :

قد توجب علّة أو تجيز قلب الحرف وتغيير الكلمة ، وعندما تزول هذه العلّة ترجع الأمور إلى نصابها نحو: مَعَايِش جمع مَعَاش ، صحّت الياء رجوعا إلى

2577 – سر صناعة الإعراب 110/1 .

2578 – يراجع كتاب سيبويه 368/4 و369 والمنصف212/1 و213 و 25/2 و26 والتكملة ص 249 و260 وسر صناعة الإعراب 365/2 والملوكي ص 53 وشرح التصريف ص 316 والأشموني 522/4 .

2579 – يراجع المنصف 210/1 والممتع 429/2 و430 .

2580 – يراجع كتاب سيبويه 337/4 والمنصف 198/1 والممتع 431/2 .

2581 – يراجع التكملة ص 267 وشرح المفصل 182/4 و183 والممتع 90/1 وشرح الشافية 101/3 و161. والحذرية هو مكان غليظ من الأرض ، والترقوة عظم على الكتف ، والعنصوة الخصلة من الشعر .

2582 – يراجع التكملة ص 267 وشرح المفصل 188/4 والممتع 105/1 و106 .

2583 – يراجع سر صناعة الإعراب 107/1 والممتع 547/2 و548 وشرح الشافية 59/2 و174/3 و176 والأشموني 479/4 .

أصلها لانتفاء الشبه بالفعل الذي جعل المصدر مَعَاش يعلّ كما أعلّ فعله عَاشَ ، إذ إنّ الفعل لا يجمع. ومثله في قول الشاعر:[2584]

وإنّي لَقَوّامٌ مَقاوِمَ لم يكن جريرٌ و لا مولى جرير يَقُومُها

والشاهد هو مَقَاوِم جمع مَقَام الذي أتبع فعله قَامَ في الإعلال وأصله مَقْوَم.[2585] ويمكن أن يدخل في علّة عدم التشبيه.

ومثاله أيضا تصغير خطايا خُطَيِّء برجوع همزة المفرد خطيئة، وبعودة الياء في مَيَاقِن جمع مُوقِن ، ومَيَاسِر جمع مُوسِر لزوال الضمّة التي تؤثّر في الياء.[2586] وبرجوع الواو في نحو : مِيزان إذا جمع وصغّر يقال : مَوازين ومُوَيْزِين ، وما شابه [2587] ، ونحو : باب أبواب وبُوَيْب ، والياء في ناب وأنياب ونُيَيْب وأجاز الكوفيّون بالواو نويب[2588] ، ونحو: دينار دُنَيْنير ودنانير برجوع المضعّف.[2589] ومتّعد مُوَيْعد بعودة الواو وحذف التاء الزائدة ، ولا يراها سيبويه بالردّ مُتَيعد.[2590]

ويفكّ الإدغام في مثل : احْمَرَرْت لتحرّك الأوّل وسكون الثاني من احْمَرّ لسكون الأوّل فرارا من التقاء المثلين المتحرّكين وأصله افعلَلَ.[2591]

2 – رجوع المحذوف إلى موضعه :

في مثل : أمر قال : قُلْ ، حذف حرف العلّة لالتقاء الساكنين ، ومثله : بِعْ من باع ، وفي غير ذلك ترجع الواو والياء لزوال العلّة عند إسنادها إلى الضمائر نحو : قُولي وقُولا وقُولُوا وبيعي وبيعا وبيعوا ، أو عند التسمية بها نحو : هذا قُولٌ وهو بِيعٌ.[2592]

3 – عودة الحركة :

ومثال ذلك رجوع ضمّة الفاء في مثل النسب إلى قِسِيّ : قُسَوِيّ وأصلها على

[2584] – غير منسوب في المنصف 307/1 .

[2585] – يراجع المنصف 306/1 و307 .

[2586] – يراجع كتاب سيبويه 459/3 والمنصف 86/2 و87 و90 ، والخصائص 159/3 و161 وشرح التصريف ص 319 وشرح المفصل 318/3 و409 والأشموني 292/4 .

[2587] – يراجع كتاب سيبويه 457/3 و458 والمنصف 319/2و320 وسر صناعة الإعراب 365/2 و377 وشرح المفصل 408/3 وشرح الشافية 205/1 و206 والأشموني 292/4 و294 .

[2588] – يراجع كتاب سيبويه 461/3 و462 ،وشرح المفصل 410/3 والأشموني 292/4 و294 .

[2589] – يراجع كتاب سيبويه 460/3 وسر صناعة الإعراب 373/2 وشرح التصريف ص 317 وشرح الشافية 140/3 والأشموني 293/4 .

[2590] – يراجع شرح المفصل 411/3 والأشموني 293/4 .

[2591] – يراجع المنصف 207/2 .

[2592] – يراجع كتاب سيبويه 158/4 والتكملة ص 7 وشرح المفصل 402/3 وشرح الشافية 219/1 .

فُلُوع مقلوب من فُعول[2593] ، التي صارت بالقلب من قُوُوس إلى قُسُووٌ فقُسُويٌ فقُسُيٌّ فقُسِيٌّ ثمّ قِسِيّ.

4 – الاستغناء بالحذف :

ولمّا تزول علّة التصريف يستغنى عن هاء الوقف في الوصل فتحذف في نحو: عِهْ ، فيقال : ع يا فتى ، واخْشَهْ في الوقف ، وفي الوصل : اخشَ الله ، وارمِهْ ، وارْمِ يا فتى.[2594]

وبالاستغناء عن همزة الوصل عند تحرّك أوّل الكلمة في نحو : قُلْ وبِعْ وخذْ.[2595] وعند دخول الألف واللام مثل : المرء والمرأة ، ومنه قوله تعالى : « **يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِه** ».[2596] وقول بشر بن أبي خالد الطائي :

بأنّ الغدرَ في الأقوام عارٌ وإنّ المرءَ يَجْزَأُ بالكُرَاعِ

وعند عدم الحاجة إليها كتصغير اسم وابن : سُميّ وبُنَيّ وما شابه.[2597] وفي الوصل نحو قولك : يا رجلُ احْلِسْ واسْتَمِعْ ، واقْسِمْ من القسمة[2598] ، وقد قال سيبويه : « واعلم أنّ هذه الألفات إذا كان قبلها كلام حذفت ، لأنّ الكلام قد جاء قبله ما يُستغنى به عن الألف »[2599] التي لم يؤت بها إلاّ للاعتماد وتسهيل النطق بالحركة في الابتداء.

فتلك إذن مجموعة علل تبيّن ضبط أحكام اللّغة العربيّة وإحكامها عبر أحكام التصريف دون ادّعائنا بحصرها ولا الإلمام بها لكون البحث في أمثالها يحتاج إلى اجتماع جهود جماعيّة متكاملة بالاطّلاع على كلّ التراث اللّغويّ العربيّ ودراسته بكلّ عناية للوصول إلى حقائق علميّة.

[2593] – يراجع كتاب سيبويه 346/3 .

[2594] – يراجع كتاب سيبويه 144/4 و146 و159 ،والمنصف 9/1 ، والتكملة ص 8 و16، والمفصل ص467 وشرح المفصل 309/5 .

[2595] –راجع سر صناعة الإعرا 125/1 والمفتاح في التصريف ص 66 والممتع 449/2 وفتح اللطيف ص298.

[2596] – سورة الأنفال من الآية 24 .

[2597] – يراجع كتاب سيبويه 454/3 .

[2598] – يراجع كتاب سيبويه 146/4 و150،وإعراب ثلاثين سورة ص 105 والتكملة ص 16 و118، وشرح التسهيل 466/3 و467 .

[2599] – كتاب سيبويه 149/4 ، ويراجع 150/4 ، والتكملة ص 16 .

الخــاتمة

لم تكن رحلتنا العلميّة عبر هذه الصفحات إلاّ محاولة بالرجوع إلى منابع علم الصرف الأولى لأجل مذاكرة رواده وتذكير فكرنا المعاصر بضرورة مراجعة ذلك التراث الغزير بلآلئه الخبيئة وجواهره الكثيرة . ومن ثمّ فإنّ استنتاجنا خرج بقناعة تامّة تؤكّد حرصا شديدا على واجب علميّ قائم على التدليل والتعليل لأحكام قضايا علم الصرف العربيّ من جهة اجتهاد أولئك الرواد الذين أظهروا براعتهم وقدراتهم في مجال التفكير العقليّ الدقيق. وبذلك يمكننا تعداد ما توصّل إليه هذا العمل من نتائج رأيناها مناسبة للحصر في هذا الموضع :

– من أحكام التصريف ما له علله ومنها ما لا يمكن تعليله دون أن يغلق باب التفكير فيها ، لكي نستفيد منها ونحاول التخلّص من الجمود الفكريّ العاجز أمام إيجاد أجوبة لكلّ سؤال ممكن : لماذا هذا الحكم ؟

– كلّ علّة أظهرت لابدّ أن تكون لها علاقة وطيدة بالحكم الذي تعلّله ، لأنّه لا يوجد علّة من دون حكم ، كما لا يكون حكم من غير علّة.

– قد يصعب في كثير من الأحيان التفريق بين التعليل اللّسانيّ الحسّي وبين التعليل العقليّ ، لكون الأحكام الصرفيّة تدور إجمالا في فلك التعبير اللسّانيّ اللّفظيّ ، فكان ذلك الفصل من باب التفصيل والتبسيط والتقريب.

– أنّه يمكن للشاذّ أن يعلّل حكمه في غالب الأحيان من جانب اللّغة الواحدة أو عدّة لغات أي لهجات.

– أنّ العربيّة الفصحى تكوّنت من مجموع لغات العرب قبل عصر التدوين ، ومن ثمّ ظهر الاختلاف في الأحكام والتعليل ، وكنّا أمام إحراج كبير حين لم نوفّق إلى تحقيق نسبة ما أشير إليه بالقول : قالت العرب ، أو قال بعضهم ، أو عند كثير من القبائل ، فلم يكن لنا إلاّ السير على سمت القدماء من علمائنا أفضل ممّا ننفي.

– أنّ الشذوذ نوعان : أحدهما في اللّغة الواحدة والآخر فيما بين اللّغات التي سمّيت فصحى ، ومن هنا تنبع عقدة الخلاف بين الدارسين الذين لم يفرّقوا بين النوعين بدقّة . ومن ثمّ تداخلت مصطلحات الشذوذ والقلّة والندرة والاستعمال والضرورة واللّغات . والكثرة والاطّراد والغالب والأغلب ، والقياس والصحيح وما عليه الجمهور.

– أنّ التعليل ضرورة علميّة لا تتوقّف عند الرأي الجافّ وإصدار أحكام عديمة التدليل والإقناع بقدر المستطاع لكونه ظاهرة علميّة قائمة على الاجتهاد الشخصيّ للبشر بشرط شدّة الاطّلاع على لغات العرب والقدرة على الاستنباط السليم والتدليل

الصحيح.

– اختلاف آراء العلماء أثرى البحث اللّغويّ أكثر ممّا أعاقه ودلّ على حرّيّة الرأي في غالب الأوقات ، ولو أنّها كانت مبنية على عوامل قد يرفضها بعضنا كالأهواء والميول والاتّجاهات والمذاهب والأغراض المختلفة التي تخرج عن إطار البحث العلميّ البحت ، ولكنّها لا تخرج عن ميدان الفكر المتنوّع الدّاعم لذلك البحث دون أيّ إكراه وإقصاء . ومع كلّ ذلك فقد وصلنا كمّ كبير من الإنتاج العلميّ الذي قد يحتاج إلى إعادة القراءة المتينة.

– وجدنا أنّ اختلاف الآراء وتعليلها يرجع إلى اختلاف عوامل الأحكام من لغات العرب وأصول اللّغة العربيّة ومصادرها وشواهدها.

– لنا اليوم أن نستفيد من كلّ ما أفرزته تلك البحوث العلميّة على اختلاف مشاربها وأغراضها وموضوعاتها إن تجنّبنا ما وقعوا فيه ممّا لا يخدم هذه اللّغة ، وذلك بواسطة المتابعة المستمرّة على أساس النقد البنّاء القائم على الاحترام والتقدير مهما كانت الأوضاع والأشكال باستغلال طرائق نموّ اللّغة من تعريب واشتقاق بالنحت والتوليد اللّفظيّ وفق أبنية كلام العرب أو بمثل ما كانوا يتصرّفون فيه عند مواجهة لغات الآخرين من غير بني جنسهم.

وبعد ذلك لا يجوز لنا الادّعاء بالوصول إلى ما لا يقال بعده ، ولا يليق بنا إلاّ أن نقبل كلّ الملاحظات بجميع جوارحنا ومشاعرنا .

وإنّه لمن الوقت المناسب في هذا الموطن أن أتوجّه بكلّ ما تحمله كلمة الشكر من معان إلى الأستاذ الدكتور **محمّد عبّاسة** حين قبل تبنّي هذا العمل منذ البداية دون تردّد أو نفور ، بل كان العونَ والسندَ بتوجيهاته النيّرة ، ثمّ له كلّ الأماني بالتوفيق فيما يرغب ويريد.

وآخر دعوانا **أن الحمد لله ربّ العالمين.**

الفهارس

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريـــــــم .
1 – الإبدال لأبي يوسف يعقوب بن السكّيت ، تحقيق حسين محمّد محمّد شرف ، الهيأة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة ، 1398 هـ /1978 م.
2 – ابن عصفور والتصريف ، فخر الدين قباوة ، دار الأصمعيّ للنشر والتوزيع ، حلب ، سوريا ، ط. 1 ، 1391 هـ / 1971 م .
3 – ابن يعيش النحوي لعبد الإله النبهان ، اتّحاد الكتّاب العرب ، دمشق سوريا ، 1997 م.
4 – الإتباع لأبي الطيّب اللّغويّ ، تحقيق وشرح وتقديم عزّ الدّين التنوخيّ، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق ، 1380 هـ/1981م
5 – الإتباع والمزاوجة لأحمد بن فارس ، تحقيق محمّد أديب عبد الواحد جمران ، منشورات وزارة الثقافة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة ، دمشق، 1995 م .
6 – أخبار النحويّين لابن شرف القيرواني ، تحقيق محمد زينهم محمد عزب ، دار الآفاق العربيّة ، القاهرة ، مصر ، طبعة 1423 هـ/2003 م
7 – ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسيّ ، تحقيق مصطفى أحمد النمّاس ، ط. 1 ، 1404 هـ /1984 م.
8 – أسرار العربيّة لابن الأنباريّ ، تحقيق بركات يوسف هبّود ، شركة دار الأرقم ، بيروت ، لبنان ، ط.1 ، 1420 هـ / 1999 م.
9 – الاشتقاق لأبي بكر بن الحسن بن دريد ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجيّ ، مصر ، ط. 1 .
10 – أصول التفكير النحويّ ، عليّ أبو المكارم ، منشورات الجامعة اللّيبيّة ، كلّية التربيّة ، 1393 هـ / 1973 م.
11– الأصول في النحو لابن السرّاج ، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ ، مؤسّسة الرسالة ، بيروت ، ط.4 ، 1420 هـ / 1999 م.
12 – إعجاز القرآن والبلاغة النبويّة ، مصطفى صادق الرافعيّ ، مكتبة رحاب ، الجزائر، بلا تاريخ ولا طبعة.
13 – إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لأبي عبد الله الحسين بن خالويه ، تحقيق محمد إبراهيم سليم ، دار الهدى ، عين مليلة ، الحزائر .
14 – الأعلام لخير الدين الزركليّ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان، ط .5 ،

1980 م .
15 – الإغراب في جدل الإعراب لابن الأنباريّ ، تحقيق سعيد الأفغانيّ، مطبعة الجامعة السوريّة ، 1377 هـ/1957 م.
16 – أفعال الأمر التي تبقى على حرف واحد لابن مالك ، تحقيق مختار بوعناني، مطبعة فيريم ، سيدي الهواري ، وهران ، الجزائر ، ط.1 ، 1414 هـ /1996 م.
17 – الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطيّ ، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، ط.1 ، 1418هـ/1998 م.
18 – إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن للعكبريّ ، صُحّح ووضع حواشيه بعناية ومراجعة الناشر ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، 1414 هـ /1993 م.
19 – الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لعبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصريّة ، صيدا ، بيروت ، 1419 هـ/1998.
20 – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لأبي محمد جمال الدين بن هشام ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة ،صيدا ، لبنان.
21 – إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز للقباقبيّ ، دراسة وتحقيق د.فرحات عياش ، ديوان المطبوعات الجامعيّةّ ، الجزائر ، 1995 م.
22 – الإيضاح في علل النحو للزجّاجي ، تحقيق مازن المبارك ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، 1378 هـ/1959 م.
23 – بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنحاة لجلال الدين السيوطيّ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابليّ وشركاه ، 1341هـ /1964 م.
24 – التبيان في إعراب القرآن للعكبريّ ، تحقيق عليّ محمّد البجاويّ ، إحياء الكتب العربيّة ، بلا طبعة ولا تاريخ .
25 – تحبير التيسير في قراءات الأئمّة العشرة للجَزَريّ ، كتب هوامشه وصحّحه جماعة من العلماء بإشراف الناشر ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، ط. 1 ، 1404 هـ/1983 م .
26 – تصريف الأسماء والأفعال لفخر الدين قباوة ، بيروت ، لبنان ، ط.2، 1408 هـ/1988 م.
27 – التصريف الملوكيّ لابن جني ، تصحيح وفهرسة النعسان الحمويّ، مطبعة شركة التمدّن الصناعيّة ، مصر ، ط.1 . بلا تاريخ .

28 – التصـريف : موضـوعاته ومؤلّفاتـه لمختـار بوعنـاني ، ط. 2 ، 1419 هـ /1998 م.
29 – تفسير القرآن الكريم لابن كثير، دار الفكر ، بيروت ، 1401 هـ.
30 – تقويم الفكـر النحـويّ ، علـيّ أبـو المكـارم ، دار غريـب ، القـاهرة ، مصـر ، 2005 م .
31 – التكملة لأبي عليّ الفارسيّ ، تحقيق حسن شادلي فرهود ، ديوان المطبوعات الجامعيّة ، الجزائر ، 1984 م.
32 – تهذيب اللّغة لأبي منصور الأزهريّ ، تحقيق مجموعة من الباحثين منهم عبد السـلام هـارون ومحمـد علـي النجّـار ، المؤسّسـة المصـريّة العامّـة للتـأليف والأنبـاء والنشر ، والدار المصريّة للتأليف والترجمة ، ط.1 ، 1384 هـ/1964 م.
33 – التوقيـف علـى مهمّـة التعـاريف لمحمّد عبد الـرؤوف المنـاويّ ، تحقيـق محمّد رضـوان الدايـة ، دار الفكـر المعاصـر ودار الفكـر ، بيـروت ودمشـق ، ط. 1 ، 1410هـ .
34 – ثمرة الخـلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين لمحمد حسنين صبرة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2001 م.
35 – الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي ، تحقيق أحمد عبد العليم البردونـي، دار الشعب ، القاهرة ، مصر ، ط.2 ، 1372 هـ .
36 – جمهرة اللّغة لابن دريد ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط.1، 1344 هـ.
37 – الحجّـة فـي القراءات السبع لابـن خالويـه ، تحقيـق أحمد فريد المزيـديّ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، ط.1 ، 1420هـ/1999 م .
38 – الحـديث النبـوي فـي النحـو العربـي لمحمـود فجـال ، نشـر نـادي أبهـا الأدبـي ، المملكة العربية السعوديّة ، ط.1 ، 1404 هـ/1984 م.
39 – خزانة الأدب ولبّ لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغداديّ ، تحقيق عبد السلام هارون ، الهيأة المصريّة العامّة للكتاب ، ط. 2 ، 1979 م .
40 – الخصـائص لابن جنـي ، تحقيق محمد علي النجّار ، الهيأة المصـريّة العامّـة للكتاب ، القاهرة ، ط.4 ، 1999 م.
41 – دراسات في فقه اللّغة العربيّة لصبحي صـالح ، دار العلم للملايين، بيروت ، لبنان ، ط.13 ، 1997 م.
42– دراسـات فـي كتـاب سيبويه لخديجـة الحديثـيّ ، دار غريـب للطباعـة ، القـاهرة ، مصر ، دون طبعة ولا تاريخ.

43 – دراسة اللّهجات العربيّة القديمة ، داود سلّوم ، مكتبة النهضة العربيّة ، بيروت، ط.1 ، 1406 هـ / 1986 م.
44 – دقائق التصريف لأبي القاسم بن محمّد بن سعيد المؤدّب ، تحقيق حاتم الصالح الضامن ، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ط. 1 ، 2004م.
45 – ديوان الأدب لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ ، تحقيق أحمد مختار عمر ، مكتبة لبنان ناشرون ، الشركة المصريّة العالميّة للنشر ، 2004 م.
46 – ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق كرم البستاني ، دار صادر ، بيروت، لبنان . بلا طبعة ولا تاريخ .
47 – الرائد الحديث في تصريف الأفعال ، كامل السيّد شاهين ، المكتبة الأزهريّة للتراث ، القاهرة ، 1419 هـ / 1999 م .
48 – الردّ على النحاة لابن مضاء القرطبيّ ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف، القاهرة ، مصر ، ط.3 ، بلا تاريخ .
49 – سرّ صناعة الإعراب لابن جنّي ، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاتة عامر ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط.1 ، 1421 هـ / 2000 م.
50 – السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربيّ لمحمود فجال ، نشر نادي أبها الأدبيّ ، الرياض ، المملكة العربيّة السعوديّة ، ط.1 ، 1407 هـ / 1986 م.
51 – شذا العرف في فنّ الصرف للشيخ أحمد الحملاويّ ، المكتبة الثقافيّة ، بيروت، لبنان . بلا طبعة ولا تاريخ.
52 – شرح ابن عَقيل بهاء الدين عبد الله العقيليّ المصريّ على ألفيّة ابن مالك ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصريّة ، صيدا ، لبنان، 1411 هـ/1990 م.
53 – شرح أبيات سيبويه لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافيّ ، تحقيق محمد الريح هاشم ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط.1 ، 1416هـ/1996 م.
54 – شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك المسمّى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهريّة للتراث ، القاهرة ، مصر ، بلا طبعة ولا تاريخ.
55 – شرح التسهيل لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسيّ ، تحقيق عبد

الرحمن السيّد ومحمد بدويّ المختون ، طبع ونشر هجر ، ط.1، 1410 هـ/1990م.
56 – شرح التصريف لعمر بن ثابت الثمانينيّ ، تحقيق إبراهيم بن سليمان البعيميّ، مكتبة الرشد ، الرياض ، المملكة العربيّة السعوديّة ، ط.1 ، 1419 هـ/1999م .
57 – شرح ديوان امرئ القيس لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمريّ ، اعتنى بتصحيحه الشيخ ابن أبي شنب ، الشركة الوطنيّة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1394 هـ/1974م
58 – شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحويّ ، تحقيق الأساتذة محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، 1395 هـ/1975 م.
59 – شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة السعادة ، مصر ، ط. 10 ، 1385هـ/1965 م .
60 – شرح المعلّقات السبع للزوزنيّ ، دار الآفاق ، الجزائر . بلا طبعة ولا تاريخ .
61 – شرح المفصل للزمخشريّ تأليف موفّق الدين أبي البقاء بن يعيش، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان، ط.1، 1422 هـ/2001 م.
62 – شرح المكوديّ لأبي زيد عبد الرحمن بن صالح المكوديّ على الألفيّة في علمي الصرف والنحو ، وبهامشه حاشية الشيخ أحمد عبد الفتّاح الملويّ الأزهريّ ، دار رحاب ، الجزائر . لا تاريخ ولا طبعة.
63 – الشعر والشعراء لأبي محمد عبد الله بن سلام بن مسلم بن قتيبة ، دار الثقافة، بيروت . لا تاريخ ولا طبعة .
64 – الصاحبيّ في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها لأبي الحسن أحمد بن فارس ، تعليق أحمد حسن بسّح ، دار الكتب العلميّة، بيروت ، لبنان ، ط.1 ، 1418 هـ/1997 م.
65 – طبقات فحول الشعراء لابن سلاّم الجمحيّ ، قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر ، القاهرة ، 1394 هـ/1974 م.
66 – طبقات النحويّين واللّغويّين لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي الأندلسيّ ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، ط.2 ، 1973 م.
67 – ظاهرة الإعراب في النحو العربيّ وتطبيقها في القرآن الكريم لأحمد سليمان ياقوت ، ديوان المطبوعات الجامعيّة ، الجزائر، 1983 م.
68 – ظاهرة التخفيف في النحو العربيّ ، أحمد عفيفيّ ، الدار المصريّة اللّبنانيّة ،

القاهرة ، ط. 1 ، 1417 هـ / 1996 م .
69 – ظاهرة التغليب في اللّغة العربيّة ، ظاهرة لغويّة اجتماعيّة ، عبد الفتّاح الحموز ، منشورات جامعة مؤتة ، ط. 1 ، 1413 هـ/1993م.
70– ظاهرة الشذوذ في النحو العربيّ لفتحي عبد الفتّاح الدجني ، ناشر وكالة المطبوعات ، الكويت ، ط.1 ، 1974 م.
71 – ظاهرة قياس الحمل في اللّغة العربيّة بين علماء اللّغة القدامى والمحدثين ، عبد الفتّاح حسن عليّ البجّة ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمّان ، الأردن ، ط. 1 ، 1419 هـ / 1998 م .
72 – العلّة النحويّة : نشأتها وتطوّرها ، مازن المبارك ، المكتبة الحديثة، ط.1 ، 1385 هـ/1965 م.
73 – علل التصريف ، تأليف مجموعة من الأدباء ، تحقيق محسن بن سالم العميري الهذلي ، المكتبة الفيصلية ، مكّة المكرّمة ، المملكة العربيّة السعوديّة ، 1424 هـ.
74 – علم اللّغة لعبد الواحد وافي ، دار نهضة مصر ، ط.6 ، 1387هـ/1967 م.
75 – فتح اللّطيف في التصريف على البسط والتعريف لعمر بن حفص الزموريّ ، ديوان المطبوعات الجامعيّة ، الجزائر ، ط . 1 ، 1411هـ/1991 م .
76 – فقه اللّغة لعبد الواحد وافي ، دار نهضة مصر ، الفجالة ، القاهرة، بلا طبعة ولا تاريخ .
77 – الفهرست لابن النديم ، تحقيق مصطفى الشويميّ ، الدار التونسيّة للنشر ، تونس ، 1406 هـ/1985 م.
78 – في اختلاف النحويّين رحمة للمتأدّبين ، عزّام عمر الشجراويّ ، دار البشير ، عمان ، الأردن ، ط. 1 ، 1426 هـ/2005 م.
79– في أصول النحو لسعيد الأفغانيّ، دار الفكر، لا طبعة ولا تاريخ .
80 – في اللّهجات العربيّة ، إبراهيم أنيس ، مطبعة لجنة البيان العربيّ ، ط.2 ، 1952 م.
81 – فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح للإمام اللّغويّ المحدّث أبي عبد الله محمّد بن الطيّب الفاسيّ ، دار البحوث للدّراسات الإسلاميّة وإحياء التراث ، الإمارات العربيّة المتّحدة ، دبي ، ط.2 ، 1423 هـ/2003 م.
82 – ظاهرة الإعراب في النحو العربيّ وتطبيقها في القرآن الكريم لأحمد سليمان ياقوت ، ديوان المطبوعات الجامعيّة ، الجزائر، 1983 م.

83 – القرأن الكريم وأثره في الدراسات النحويّة ، عبد العال سالم مكرّم، المكتبة الأزهريّة للتراث ، القاهرة ، بلا تاريخ ولا طبعة .
84 – قضية الاستغناء في النحو العربيّ ، خالد عبد الحميد السيّد أبو جندية ، دار وهدان للطباعة والنشر ، ط. 1 ، 1986 م .
85 – القياس في النحو لمنى إلياس ، ديوان المطبوعات الجامعيّة ، الجزائر ، ط.1 ، 1405 هـ/1985 م.
86 – الكامل في اللّغة والأدب للمبرّد ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، ط.1 ، 1424 هـ/2003 م
87 – كتاب التعريفات لمحمد بن علي الجرجانيّ ، تحقيق وتقديم إبراهيم الأبياريّ ، دار الكتاب العربيّ ، ط.4 ، 1418 هـ/1998 م.
88 – كتاب سيبويه لأبي بشر عمرو بن قنبر المعروف بسيويه ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط.3 ، 1408 هـ/1988م.
89 – لسان العرب لابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ط.3 ، 1414 هـ/1994 م.
90 – اللّغة العربيّة الفصيحة في العصر الحديث ، سمردوحي الفيصل ، منشورات اتّحاد الكتّاب العرب ، دمشق ، سوريا ، 1993 م.
91 – لمع الأدلّة في أصول النحو لابن الأنباريّ ، تحقيق سعيد الأفغانيّ، مطبعة الجامعة السوريّة ، 1377 هـ/1957 م.
92 – اللمع في العربيّة لابن جنّي ، تحقيق سميح أبو مُغلي ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمّان ، الأردن ، 1988م.
93 – اللّهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة للدكتور عبده الرجحيّ ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الرياض ، المملكة العربيّة السعوديّة ، ط.1 ، 1420 هـ/1999 م.
94 – ليس في كلام العرب لابن خالويه ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، ط.2 ، 1399 هـ .
95 – ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود لابن جني ، تحقيق عبد الباقي الخزرجيّ ، دار الشهاب ، باتنة ، الجزائر ، 1986 م.
96 – المبدع الملخّص من الممتع لأبي حيّان الأندلسيّ ، تحقيق وتعليق مصطفى أحمد خليل النماس ، مطبعة السعادة ، ط.2 ، 1414هـ/1994م.
97 – مجالس ثعلب ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، دار المعارف، القاهرة ، مصر ، ط.5 . بلا تاريخ .

98 – المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، ط.1 ، 1419 هـ/1998 م.
99 – المختصر في أصول النحو ليحيى بن محمّد الشاويّ ، تحقيق أحمد طه حسانين سلطان ، دار البشرى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط. 1 ، 1426 هـ / 2005 م .
100 – المدارس الصرفيّة لمختار بوعناني ، ديوان المطبوعات الجامعيّة، وهران ، الجزائر ، ط.1 ، 1418 هـ/1990 م.
101 – المدارس النحويّة لشوقي ضيف ، دار المعارف القاهرة ، مصر، ط.2 ، بلا تاريخ .
102– المذكّر والمؤنّث للسجستاني ، تحقيق عزّة حسن ، دار الشرق العربيّ ، بيروت ، لبنان . دون طبعة ولا تاريخ .
103– مراتب النحويّين لأبي الطيّب اللّغويّ ، تقديم وتعليق د. محمد زينهم عزب ، دار الآفاق العربيّة ، القاهرة، مصر، طبعة 1423هـ/2003 م.
104– المزهر في علوم اللّغة وأنواعها للسيوطي ، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاويّ ، المكتبة العصريّة وطبعة دار الفكر ، صيدا ، بيروت ، لبنان ، 1408هـ/1987م.
105 – المسائل المشكلة لأبي عليّ الفارسيّ ، قرأه وعلّق عليه د.يحيى مراد ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط. 1 ، 1424 هـ/2002 م .
106– المستوى اللّغويّ للفصحى واللّهجات وللنثر والشعر ، محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر . دون طبعة ولا تاريخ .
107 – مصطلحات علم أصول النحو ، أشرف ماهر النواجي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2001 م .
108 – معاني القرآن للفرّاء ، قدّم له وعلّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلميّة ، بيوت ، لبنان ، ط.1، 1423 هـ/2002 م.
109– معجم الأدباء لياقوت الحمويّ ، نشر مرجليوث ، إشراف أحمد فريد الرفاعيّ، ط.2 ، 1936 م.
110– معجم شواهد العربيّة لعبد السلام هارون ، مؤسّسة الخانجيّ ، مصر ، ط.1، 1392 هـ/1972 م.
111 – المعجم العربيّ الحديث لخليل الجرّ، بمساهمة محمد خليل الباشا وهاني أبو

مصلح ، وأعاد النظر فيه محمد الشايب ، مكتبة لاروس ، باريس ، فرنسا ، 1973م.
112 – المعجم العربي : نشأته وتطوّره لحسين نصّار ، دار مصر للطباعة، 1408 هـ/1988 م.
113 – معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة لمحمد سمير نجيب اللبدي، مؤسّسة الرسالة . بلا طبعة ولا تاريخ .
114 – المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، ط.1 ، 1406 هـ/1986 م.
115 – المغني في تصريف الأفعال ، محمّد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ، القاهرة ، ط.1 ، 1416 هـ / 1996 م.
116 – مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، تحقيق وتعليق حنا الفاخوري، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط.1 ، 1411 هـ/ 1991 م.
117 – المفتاح في التصريف لعبد القاهر الجرجانيّ ، تحقيق محسن بن سالم العميري الهذلي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، 1424 هـ .
118 – المفصّل في صنعة العربيّة للزمخشريّ ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العميّة ، بيروت ، لبنان ، ط.1، 1420 هـت / 1999 م .
119 – المفضّليّات ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، دار المعارف بمصر ، ط.3 ،1383 هـ /1964 م.
120 – المقتضب للمبرّد ، تحقيق حسن حمد ومراجعة إميل يعقوب ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، ط.1 ، 1420 هـ/1999م.
121 – المقتضب للمبرّد تحقيق عبد الخالق عضيمة ، مؤسّسة دار التحرير ، القاهرة ، مصر ، 1385 هـ .
122 – مقدّمة ابن خلدون ، دار إحياء التراث العربيّ ، بيروت ، لبنان . بلا طبعة ولا تاريخ .
123 – الممتع في التصريف لابن عصفور الإشبيليّ ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان، ط.1، 1407هـ/1987 م.
124 – من أسرار العربية ، د.إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلومصريّة ، القاهرة ، مصر ، ط.3 ، 1966 م.

125 – المنصف شرح تصريف المازني لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، دار إحياء التراث القديم ، القاهرة ، مصر ، ط.1 ، 1373 هـ /1954م.
126 – من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش ، أحمد إبراهيم سيّد أحمد، دار الطباعة المحمّديّة ، القاهرة ، ط. 1 ، 1408 هـ /1988 م.
127 – مواقف النحاة من القراءات القرآنيّة حتّى القرن الرابع هـ لشعبان صلاح ، دار غريب ، القاهرة ، ط.1 ، 2005 م.
128 – النحو الوافي ، عبّاس حسن ، دار المعارف ، مصر ، ط.5 ، 1975 م.
129 – نزهة الطرف في علم الصرف لأحمد بن محمد الميداني ، شرح ودراسة د. يسرية محمد إبراهيم حسن ، القاهرة ، مصر ، 1413هـ/1993 م.
130 – نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام ، تحقيق ودراسة د. أحمد عبد المجيد هريدي ، مكتبة الزهراء ، القاهرة ، مصر ، 1410هـ/ 1990 م.
131 – نشأة النحو العربيّ في مدرستي البصرة والكوفة ، طلال علامة، دار الفكر اللّبنانيّ ، بيروت ، ط . 1 ، 1992 م .
132 – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد الطنطاويّ ، ط .2 ، 1389 هـ/1969 م. (بلا دار الطبع ولا البلد).
133 – نظريّة التعليل اللّغويّ بين القدماء والمحدثين ، حسن خميس الملخ ، دار الشروق ، عمّان ، الأردن ، 2000 م.
134 – همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربيّة للسيوطي ، تصحيح السيّد محمد بدر الدين النشابيّ ، ط.1 ، 1327 هـ.
135 – وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العبّاس شمس الدين أحمد ابن خلّكان ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، مصر ، 1367 هـ / 1948 م.

المخطوطات :

1 – أثر الشاهد الشعريّ في تقعيد النحو العربيّ ، أطروحة دكتوراه ، عصام درار الكويس ، جامعة دمشق ، 2001 /2002 م .
2 – المسائل الصرفيّة في لسان العرب –جمعا ودراسة– ، رسالة ماجستير، لخضر لعسال ، جامعة وهران ، الجزائر ، 2002 م .
3 – مصادر الخلاف النحويّ حتّى القرن 4 هـ ، أطروحة دكتوراه ، نايف حسين

شقير ، جامعة دمشق . 2001 م .

الدوريّــات والمجــلاّت

1 – مجلّة التراث العربيّ ، تصدر عن اتّحاد الكتّاب العرب ، دمشق ، سوريا :
* مقال بعنوان : علماء العربيّة بين الآراء والمواقف ، أ . لخضر لعسال ، العدد : 101 ، 1427 هـ / 2006 م ، ص 158.
* مقال بعنوان : القاعدة النحويّة في ضوء تقييدها بأمن اللبس أو خشية الوقوع فيه، د. إبراهيم محمّد عبد الله ، العدد : 101 ، سنة 1427 هـ /2006 م ، ص 207.
2– مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بدمشق ، سوريا :
* مقال بعنوان : اختلاف المبرّد مع سيبويه ، محمّد الفاضل بن عاشور ، ج. 1 ، مجلّد 40 ، 1965 م ، ص . 30.
* مقال بعنوان : كتاب الإنصاف والمسائل الخلافيّة ، أ. محمّد الحلوانيّ ، ج. 1 ، مجلّد 48 ، 1973 م ، ص . 130.
* مقال بعنوان : مزاعم بناء اللّغة على التوهّم ، محمّد بهجة الأثريّ ،ج.2 ، المجلّد 51 ، 1976 م ، ص 719.
* مقال بعنوان : النحو والنحاة ، صلاح الدين الزعبلاويّ ، ج.2 ، مجلّد 54 ، سنة 1979 م ، ص.839.
* مقال بعنوان : نظرية الضرورة في كتاب سيبويه ، محمد خير الحلواني ، ج.1 ، مجلّد 55 ، سنة 1980م ، ص. 122 وما بعدها
3– مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة ، مصر :
* مقال بعنوان : القراءات واللّهجات ، علي عبد الواحد وافي، ج.1 ، مجلّد 75 ، 1406 هـ / 1985 م ، ص. 9.

فهرس الموضوعات

الفصل الثاني : أصول التصريف والاختلاف : (57-118)

الفصل الثالث : عوامل الاختلاف في أحكام التصريف : (118-158)

الباب الثاني : تعليل أحكام التصريف (159- 346)

الفصل الأوّل : التعليل اللفظيّ : (160 - 246)

الفصل الثاني : التعليل المعنويّ : (247–304)